



المجلد السنوى

١٩٧٠

فهرس موضوعى

■ الافتتاحيات :

— السودان وليبيا ومصر ٢
— سياسة عدم الانحياز والاستعمار الصهيونى ٢٦٢
— التحرك الدبلوماسى العربى الجديد ٥١٤
— المجابهة الدبلوماسية العربية الاسرائيلية. ٧٦٢

■ الدراسات :

— استراتيجية فرض السلام ونظرية الامن الاسرائيلية .... حاتم صادق ٦
— هوة التخلف واختلال الميزان الدولى . مريت بطرس غالى ٢٦
— الرأى العام المصرى والحرب الاثيوبية الايطالية . د. عبد الملك عوده ٤٠
— الثنائية الجديدة فى قانون التجارة الدولية . د. احمد صادق القشيرى ٥٨
— العمل العربى المشترك فى اطار الجامعة العربية د. بطرس بطرس غالى ٢٦٦
— حزب المؤتمر والازمة السياسية فى الهند . د. سامى منصور ٢٩٢
— صراع القوى فى اسرائيل وانتخابات ١٩٦٩ . على الدين هلال ٣٠٨
— تمثيل الصين الشعبية فى الامم المتحدة . د. سمعان بطرس فرج الله ٣٢٢
— الرأى العام البريطانى والصراع العربى الاسرائيلى .... تحسين محمد بشير ٣٤٦
— قيام وسقوط المهدية فى السودان المعاصر . د. يونان رزق ٥٢٠
— ازمة السياسة الامريكية فى فيتنام . د. اسماعيل صبرى مقلد ٥٣٧
— نظام الامبودسمان البرلمانى والديمقراطية فى السويد .... د. ليلى تكلا ٥٧٤
— ثورة رشيد على الكيلانى والقومية العربية . د. محمد كمال الدسوقى ٥٨٦
— الاستراتيجية البترولية الامريكية فى الشرق الاوسط .... صلاح منتصر ٧٦٨
— الاصول الايديولوجية للدبلوماسية الصهيونية د. بطرس بطرس غالى ٧٨٦
— السياسة البريطانية بعد هزيمة حزب العمال . احمد يوسف احمد ٧٩٨
— الدبلوماسية المصرية اثناء الحرب العالمية الثانية د. عبد العظيم رمضان ٨٢٠

■ التقـــــارير :

ـ المشكلات الدولية فى السبعينات .	. . . .	٧٧
ـ تصفية القواعد العسكرية فى ليبيا .	عبد الرحيم شلبى	٨٨
ـ السياسة الخارجية الاسترالية .	نبية الاصفهانى	٩٤
ـ الناتو والستراتيجية البحرية السوفيتية .	د. اسماعيل صبرى مقلد . . .	٩٩
ـ فيتنام والاستراتيجية الامريكية الجديدة .	عبد العزيز العجيزى	١٠٤
ـ الحق العربى فى ثروات البحر الاحمر .	احمد عمران منصور	١٠٩
ـ عقائد التغيير الثورى فى العالم المعاصر .	د. عبد الملك عوده	١١٤
ـ العمل الوحدوى فى افريقيا الشرقية .	د. بطرس بطرس غالى . . .	١١٧
ـ ابعاد الحركة العمالية فى افريقيا .	محمد جمال امام	١٢٠
ـ الولاء الاسرائيلى المزدوج والولايات المتحدة الامريكية	وحيد الدين الدالى	١٢٢
ـ الدراسات الافريقية فى الاتحاد السوفيتى .	عواطف عبد الرحمن	١٢٧
ـ هزيمة الانفصالية فى نيجيريا .	د. عبد الملك عوده	٣٦٦
ـ التحرك الدبلوماسى اليابانى فى السبعينات .	نبية الاصفهانى	٣٧١
ـ اليونان بعد الانسحاب من مجلس اوروبا .	عواطف عبد الرحمن	٢٨٣
ـ حركة التحرير المسلح فى انجولا .	احمد يوسف القرعى	٣٨٦
ـ الموقف الدولى ومؤتمر الامن الاوروبى .	عبد العزيز العجيزى	٤٠٠
ـ الحرب الاهلية فى تشاد .	شوقى الخشاب	٤٠٥
ـ نظرية التقارب وانعكاساتها على المجتمع الدولى .	السيد أمين شلبى	٤١١
ـ الفكر اللينينى فى السياسات الدولية .	نبية الاصفهانى	٤١٣
ـ منظمة اليونيسف وقضية التنمية .	احمد يوسف احمد	٤١٩
ـ مؤتمر دول شرق ووسط افريقيا .	. . . .	٤٢٩
ـ لينين وحركات التحرر الافروآسيوى .	د. عبد الملك عوده	٦٠٢
ـ الاستراتيجية الامريكية وازمة الشرق الاوسط .	سليمان دمير	٦٠٨
ـ سياسة المانيا الغربية تجاه اوربا الشرقية .	نبية الاصفهانى	٦١٣
ـ الصراع السياسى والعسكرى فى لاوس وكمبوديا	عبد العزيز العجيزى	٦٢١
ـ قضية روديسيا فى الامم المتحدة .	عواطف عبد الرحمن	٦٢٨
ـ اليسار الجديد فى اسرائيل .	السيد عليوه	٦٣٥
ـ معركة الانتخابات فى جنوب افريقيا .	احمد يوسف القرعى	٦٤٢
ـ النشاط الاقتصادى المصرى فى افريقيا .	فاروق جويده	٦٥٢
ـ الاتجاهات الجديدة فى السوق الاوربية .	ودودة بدران	٦٦٠
ـ تطورات الاقتصاد العالمى والدول النامية .	عهدى عبد الملك	٦٦٥
ـ أزمة نظام الحكم فى ايطاليا .	احمد يوسف احمد	٦٧٢
ـ الشيوعية الهندية ومواقف الهند الدولية .	كمال المنوفى	٦٨٦
ـ الامم المتحدة وتصفية الاستعمار .	د. ياسين العيوطى	٨٤١
ـ الامم المتحدة والتنمية الاقتصادية .	سليمان دمير	٨٤٨
ـ التطورات الجديدة فى مشروع المغرب الكبير .	نبية الاصفهانى	٨٥٧
ـ المغامرة العسكرية الامريكية فى كمبوديا .	فتحى أحمد عثمان . .	٨٦٥
ـ الاتحاد السوفيتى والمعاهدات الثنائية الجديدة .	د. بطرس بطرس غالى . . .	٨٧٠
ـ الصين الشعبية البعد الثالث فى سباق الصواريخ	كمال المنوفى	٨٧٥

_ السياسة الصومالية وثورة اكتوبر . عواطف عبد الرحمن ٨٨٣
_ انتخابات قبرص وهزيمة الاتجاهات الوحدوية . احمد ابراهيم الابراشى ٨٩٠
_ اتجاهات الحكومة الجديدة فى سيلان . سعاد محمد مرجان ٨٩٥
_ خطف الطائرات بين المنطق الثورى والامن الدولى . . . . عبد العزيز العجيزى ٩٠٠
_ ثروات البحر الاحمر والاحتكارات العالمية . صالح عطيه سليمان ٩٠٦

■ مكتبة السياسات الدولية :

_ مانفرد كوسوك : دراسات عن الثورة ١٣١
_ ايفى لاكوستى : ابن خلدون ١٣٣
_ م . ت . مهدى : اغتيال روبرت كيندى والقضية الفلسطينية ١٣٩
_ باتريسيا وهلمث بلير : مركز الدول الصغيرة فى المجتمع الدولى ١٤٢
_ اندريج كوريونسكى : حلف وارسو ١٤٥
_ المؤلفات العربية السياسية ١٥١
_ دانيال جيران _ النقابات العمالية فى الولايات المتحدة ٤٣٥
_ دوجلاس برافو _ حرب العصابات فى فنزويلا ٤٤٠
_ بيرلموتر اموس _ العسكريون والسياسة فى اسرائيل ٤٤٤
_ جورج شوارز بنرجر _ الاستثمارات الاجنبية والقانون الدولى ٤٤٨
_ المؤلفات العربية السياسية ٤٥٤
_ د. محمد زكى شافعى _ محاضرات فى التنمية الاقتصادية ٦٩٢
_ ايف بينو _ ايديولوجيات افريقيا المستقلة ٦٩٥
_ مكتب الجامعة العربية بنيودلهى _ حوارحول القضية الفلسطينية ٧٠١
_ المؤلفات العربية السياسية ٧٠٣
_ نوام شومسكى _ أزمة المثقفين فى امريكا ٩١٣
_ رفعت السعيد _ تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ٩١٧
_ د. حسين البحرانى _ تطور الاوضاع القانونية لامارات الخليج العربى . . ٩٢٣
_ لورانس رادواى _ السياسة الخارجية والدفاع القومى ٩٢٧
_ روبرت تينور _ الحكم الاستعمارى البريطانى فى مصر ٩٣٤
_ المؤلفات العربية السياسية ٩٤٩

مجلات السياسة الدولية :

_ المجلة العسكرية السوفيتية _ اكتوبر ١٩٦٩ _ شبكة الصهيونية _ بقلم : و. ميكايلوف ١٥٤
_ مجلة الشئون الدولية _ سبتمبر ١٩٦٩ _ موسكو _ سياسة الصين تجاه افريقيا _ بقلم : أ . فولجين ١٥٦
_ مجلة لاتربيون دالمانى _ ربع سنوية _ هامبورج _ ابريل ١٩٦٩ _ الدبلوماسيون والصحفيون ، مشكلة هامشية _ بقلم : جيرهارد رايحان ١٥٨
_ مجلة الشئون الدولية _ العدد ٤٦١ _ ٢٠ يونيو ١٩٦٩ _ بلجراد _ الطلبة والمجتمع الامريكى _ بقلم : روى نيث ١٥٩
_ مجلة القارات الثلاث _ العدد الثالث عشر _ قوة السلاح فى غينيا البرتغالية _ بقلم : املكار كابرال ١٦٠
_ مجلة افريكا كوارتيرلى _ الهند _ ابريل _ يونيو ١٩٦٩ _ الجيش فى افريقيا _ بقلم : ماتياس فينانيون اوك ١٦١
_ مجلة افريكان افيرز _ يوليو ١٩٦٩ _ الاتجاهات الجديدة للبنك الدولى فى افريقيا _ بقلم : دافيد جوردون ١٦٣

ـ مجلة ليموند دبيلوماتيك ـ سبتمبر ١٩٦٩ ـ ضعف امكانيات الحل السلمى فى الشرق الاوسط ـ بقلم : ايريك رولو ١٦٥
ـ مجلة افريكاسيا ـ اسبوعية ـ العدد الاول ـ نوفمبر ١٩٦٩ ـ باريس ـ بوليفيا بلا اوهام ـ بقلم : ايزابيل الفارز ١٦٦
ـ مجلة انترناشونال لوير ـ العدد الرابع ـ شيكاغو ـ ١٩٧٠ ـ الشرق الاوسط فى رحلة تحول ـ بقلم : م . شريف بسيونى ٤٥٧
ـ المجلة العسكرية السوفيتية ـ ينابر ١٩٧٠ ـ رأس الجسر الكورى الجنوبى للبنتاجون ـ بقلم : ا . مليشكين ٤٥٩
ـ مجلة الايكونوميست ـ اسبوعية ـ لندن ـ ١٤ فبراير ١٩٧٠ ـ كيف يتم سد هذا الفراغ ٤٦١
ـ مجلة الايكونوميست ـ اسبوعية ـ لندن ـ يناير ١٩٧٠ ـ عندما يختلف الرفاق ٤٦٢
ـ مجلة الشئون الدولية ـ موسكو ـ عماد بقاء اسرائيل ـ بقلم : ا . يفسييف . اكتوبر ١٩٦٩ ـ الرأسمال الصهيونى ٤٦٣
ـ مجلة العرب ـ نيودلهى ـ ديسمبر ١٩٦٩ ـ الارتباك الفكرى فى صفوف اليسار الدولى ـ بقلم : اسحاق دوتستشير ٤٦٥
ـ مجلة الجيش ـ الجزائر ـ ديسمبر ١٩٦٩ ـ هل ستصبح تركيا دولة غير منحازة ٤٦٧
ـ مجلة افريكاسيا ـ اسبوعية ـ يناير ١٩٧٠ ـ من سيسيل رودس الى شواين لاى بقلم : اكوينودى براجنسا ٢٠٨
ـ مجلة الشئون المعاصرة ـ باكستان ـ شتاء ١٩٦٩ ـ الباكستان وهيئة الامم المتحدة ـ بقلم : مسز ساليم خان ٤٦٩
ـ مجلةافريكاسيا ـ ابريل ١٩٧٠ ـ اسرائيل واوروبا الصغيرة : التحالف غير المقدس ٧٠٧
ـ مجلة الشئون الدولية ـ موسكو ـ مارس ١٩٧٠ ـ المناورات البريطانية فى شرقى السويس بقلم : س . كوزولوف ٧٠٨
ـ مجلة افريكا ريبورت ـ فبراير ١٩٧٠ ـ الاتجاه الجديد للسوق الاوروبية المشتركة فى افريقيا ـ بقلم : وليام زارتمان ٧١٠
ـ مجلة ليموند ديبلوماتيك ـ مارس ١٩٧٠ ـ مركز يوغوسلافيا فى افريقيا ـ بقلم : فيليب ديكرين ٧١٢
ـ مجلة افريكاكوارتيرلى ـ ديسمبر ١٩٦٩ ـ حزب الشعب الموريتانى ـ بقلم : مونيك سورديت ٧١٣
ـ مجلة العدالة ـ المجلد الثانى العدد الاول ـ يناير ١٩٧٠ ـ قرار المقاطعة هل يمكن تطبيقه ـ بقلم : اليوت زونبيك ٧١٥
ـ مجلة ليموند ديبلوماتيك ـ مايو ١٩٧٠ ـ التقارب بين بيونج يانج وبكين ـ بقلم : آلان بوك ٧١٦
ـ مجلة آتلانتيك ـ ينساير ١٩٧٠ ـ سياسة الولايات المتحدة فى امريكا اللاتينية ـ بقلم : آرثر شليزنجر ٧١٧
ـ مجلة ليموند دبلوماتيك ـ عدد ابريل ١٩٧٠ ـ أزمة فى قبرص ـ بقلم : ليليان برانسيه ٧٢٠
ـ مجلة افريكا كوارتيرلى ـ ايطاليا والعالم العربى ـ بقلم : نوفاتى ٩٥٣
ـ مجلة الدفاع الوطنى ـ باريس ـ مارس ١٩٧٠ ـ العلاقات التركية السوفيتية ـ بقلم : مكسيم مورين ٩٥٥
ـ مجلة ليموند دبلوماتيك ـ يوليو ١٩٧٠ ـ باريس ـ مشروع اقامة منطقة سلام فى البلقان ـ بقلم : برنارد فيرون ٩٥٩

— مجلة « بوليتيك داوتورينو » — ابريل ١٩٧٠ — الحزب الشيوعى الفرنسى من الدولية الى الانعزالية — بقلم : جى بيريمون ٩٦٠
— مجلة وست افريكا — يونيو ١٩٧٠ — السنغال بعد مرور عشر سنوات على استقلالها ٩٦٢
— مجلة شرق افريقيا — يونيو ١٩٧٠ — اوغندا تتجه نحو اليسار — بقلم : ايكونو كلاست ٩٦٤
— مجلة افريكاسيا — باريس — يونيو ١٩٧٠ — مولد الكفاح المسلح فى الارجنتين — بقلم : جوزيه ريكاردو الياشيف ٩٦٥

شهريات الاحداث السياسية :

سبتمبر ١٩٦٩ . . . . ١٦٨
اكتوبر ١٩٦٩ . . . . ١٧٩
نوفمبر ١٩٦٩ . . . . ١٧٩
ديسمبر ١٩٦٩ . . . . ٤٧٢
يناير ١٩٧٠ . . . . ٤٧٦
فبراير ١٩٧٠ . . . . ٤٨٢
مارس ١٩٧٠ . . . . ٧٢١
ابريل ١٩٧٠ . . . . ٧٢٦
مايو ١٩٧٠ . . . . ٧٣١
يونيو ١٩٧٠ . . . . ٩٦٧
يوليو ١٩٧٠ . . . . ٩٧٣
اغسطس ١٩٧٠ . . . . ٩٧٨

نشاط المنظمات الدولية :

— الامم المتحدة :

من سبتمبر الى نوفمبر ١٨٤
من ديسمبر الى فبراير ٤٨٦
من مارس الى مايو ٧٣٧
من يونيو الى اغسطس ٩٨٢

— الوكالات المتخصصة :

— من سبتمبر الى نوفمبر ١٩١
— من ديسمبر الى فبراير ٤٩٣
— من مارس الى مايو ٧٤٢
— من يونيو الى اغسطس ٩٨٦

— المنظمات الاقليمية :

— من سبتمبر الى نوفمبر ١٩٦
— من ديسمبر الى فبراير ٤٩٧
— من مارس الى مايو ٧٤٦
— من يونيو الى اغسطس ٩٩٠

— منظمات اخرى :

— من سبتمبر الى نوفمبر ٢٠٢
— من ديسمبر الى فبراير ٥٠٣
— من مارس الى مايو ٧٤٩
— من يونيو الى اغسطس ٩٩٥

■ **ندوات السياسة الدولية :**

ـ التأهيل الدبلوماسى فى الدول النامية ٢٠٥
ـ التمييز العنصرى وحركات التحرر فىافريقيا الجنوبية ٥٠٤
ـ العلاقات بين الدول الافريقية المستقلة ٧٥٠

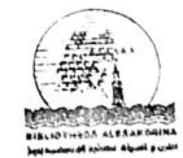
■ **وثائق دولية :**

ـ قرارات ندوة الامم المتحدة عن حقوق الانسان فى افريقيا ٢٠٨
ـ البيان المشترك لمؤتمر دول شرق ووسطافريقيا [يناير ١٩٧٠] ٥٠٧
ـ بيان الاجتماع التحضيرى لدول عدم الانحياز ـ تنزانيا [ابريل ١٩٧٠] ٧٥٨
ـ معاهدة الصداقة السوفيتية التشيكوسلوفاكية [٦ مايو ١٩٧٠] ٩٩٦
ـ معاهدة الصداقة السوفيتية الرومانية [٧ مايو ١٩٧٠] ٩٩٨
ـ معاهدة الصداقة السوفيتية الفنلندية [٢٢ يوليو ١٩٧٠] ١٠٠٠

■ **دراسات خاصة [ملفات] :**

ـ الخلاف الصومالى الاثيوبى الكينى ٢٠٩

أنظر الفهرس التحليلى الابجدى
وفهرس المعاهدات والاتفاقات الدولية
فى آخر المجلد






صفحه

■ الافتتاحية : الســـودان وليبيـــا ومصر ٢

■ الدراسات :

ـ استراتيجية فرض السلام ونظرية الامن الاسرائيلية — حــــاتم صـــــادق ٦
ـ هـــوة التخلف واختـــلال الميزان الدولى — مريت بطـــرس غـــالى ٢٦
ـ الرأى العام المصرى والحرب الاثيوبية الايطالية — د. عبــد الملك عــــوده ٤٠
ـ الثنــائية الجـــديدة فى قـــانون التجـــارة الدولية — د. احمد صادق القشيرى ٥٨

■ التقـــــارير:

ـ المشــــــكلات الدوليـــة فى الســـــبعينات ٧٧
ـ تصــــفية القواعـــد العســـكرية فى ليبيـــا — عبـــد الرحيم شـــلبى ٨٨
ـ الســـياســـة الخـــارجيـــة الاســـــتراليه — نبيـــة الاصـــــفهانى ٩٤
ـ النـــاتو والاستراتيجية البحـــرية الســــوفيتية — د. اسماعيل صبرى مقلد ٩٩
ـ فيتنــام والاســــتراتيجية الامريكيــــة الجـــديدة — عبـــد العـــزيز العجيزى ١٠٤
ـ الحق العـــــربى فى ثروات البحـــر الاحمــــر — احمـــد عمران منصـــور ١٠٩
ـ عقـــائد التغيير الثورى فى العـــالم المعـــاصر — د. عبـــد الملك عـــوده ١١٤
ـ العمـــل الوحـــدوى فى افريقيـــا الشرقيـــه — د. بطرس بطرس غالى ١١٧
ـ ابعـــاد الحـــركة العمـــاليـــة فى افريقيـــا — محمـــد جمـــال امـــام ١٢٠
ـ الولاء الاسرائيلى المزدوج والولايات المتحدة الامريكية — وحيــــــد الدين الدالى ١٢٢
ـ الدراســـات الافريقيـــة فى الاتحـــاد الســـوفيتى — عواطف عبـــد الرحمن ١٢٧

■ مكتبة السياسة الدولية :

ـ مانفرد كوسوك (محرر) : دراسات عن الثورة ١٣١
ـ ايفى لاكوستى : ابن خلدون ١٣٣
ـ م.ت.مهدى : اغتيال روبرت كيندى والقضية الفلسطينية ١٣٩
ـ باتربسيا وهلمث بلير : مركز الدول الصغيرة فى المجتمع الدولى ١٤٢
ـ اندريج كوربونسكى : حلف وارسو ١٤٥
ـ المؤلفات العربية السياسية ١٥١

■ مجــلات الســـياسة الدوليــــة : ١٥٤
■ شهريات الاحـــداث الســـياسية : ١٦٨
■ نشـــاط المنظمـــــات الدوليـــة : ١٨٤
■ ندوة الســــــياســـــة الدوليـــة : ٢٠٥
■ وثائق دوليـــــــــــــــة : ٢٠٨
■ الخلاف الصومالى الاثيوبى الكينى ـ قسم خاص ١٠٦



مجلة دورية تصدر عن
مؤسسة الأهرام
كل ثلاثة أشهر

العــــدد ١٩

الســـنة الســـادســـة

يـنـايـــر ١٩٧٠

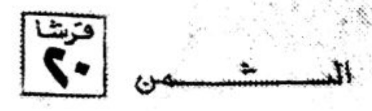
رئيس التحرير :
د. بطرس بطرس غالى

مدير التحرير :
د. عبد الملك عودة

سكرتارية التحرير :
أحمد يوسف القرعى
نبيه الأصفهانى

الادارة والتحرير والإعلانات
شارع الجلاء ـ القاهرة

الاشتراكات :
لسنة بالبريد العادى
داخل الجمهورية ٨٠ قرشا
ودول اتحاد البريد العربى
ودول الدار البيضاء ١٠٠ قرش



الافتتاحية

الســـودان ولـيـبـيــا ومصـــر

السودان وليبيا ومصر ثلاث دول عربيةافريقية متجاورة متلاصقة تلاصقا تاما ، فالسودان أرضه متصلة بارض ليبيا ومصر ،وليبيا ارضها متصلة بارض السـودان ومصر ، ومصر متصلة ارضها بـأرض الدولتين الشقيقتين . وفى العام المنقضى تفجرت ثورتان مباركتان احداهما فـىالسودان والاخرى فى ليبيا ، وكلاهما لا يختلفان فى الجوهر عن ثورة ٢٣ يوليه فىالوطن المصرى الا من حيث الزمان والمكان ، وهاتان الثورتان الجديدتان أضـافتا الىالتلاصق الجغرافى بين هذه الدول الثلاث تلاحما فكريا وايديولوجيا يكمل التلاصق الجغرافى ويعززه ، وبهذا وذاك اصبحت مادة التكامل متوافرة لا ينقصها الا أنتوضع لها الاصول التى تحكم العمـل الوحدوى بين هذه الدول ، والاسس العلميةالتى تقـام عليها التنظيمات والمؤسسات الوحدوية التى يكون من شأنها الأشراف علىالعمل الوحدوى .

وللعمل الوحدوى صور كثيرة ومتنوعةتختلف باختلاف النواحى التى يراد أن يتم فيها التوحيد والتكامل فيها ، وبـاختلافالملابسات السياسية التى تحيط بـالحركة التكاملية المنشودة .

ونستطيع أن نتصور مثلا العمل الوحدوىفى الميدان الزراعى فالسودان - على حد قولالاستاذ احمد بهاء الدين- يضماراضى شاسعةصالحة للزراعة لاتقلمساحتها عن مائة مليون فدان، وليبيا لديهامال سائلاذا احسن استثماره ندر مزيدا من الفائدة على الشعب الليبى ، ومصر لديها فائض ضخممن الخبرة الفنية فى مجال الزراعة وهذه العناصر الثلاثة ، الزراعة واستثمار الاموالوالخبرة الزراعية اذا انضم بعضها الى بعض وتكاملت لاثمرت ثمارا صالحة للدول الثلاث ولكانتاهدى سبيلالى التخلص من الفقر والتخلف .

ونستطيع ايضا ان نتصور العمـلالوحدوى فى ميدان المواصلات باعتبارها

« ان أى وحـدة جـزئية فى العالم العربى ، تمثل ارادة شعبية او اكثر من شعوب الامة العربية ، هى خطوة وحدوية متقدمة ، تقرب من يوم الوحدة الشاملة ، وتمهد لها ، وتمد جذورها فى اعماق الارض العربية » .

ميثاق العمل الوطنى — الباب التاسع

« ان الرؤساء الثلاثة سيبحثون وسائل التنسيق والتعاون بين الدول الشـقيقة الثلاث ، الجمهورية العربية والسودان وليبيا . وقد اتفقوا على تشكيل لجنة مكونة منهم شخصيا ، تسـمى « لجنة المتابعة » ، تجتمع مرة كل اربعة اشهر فى احدى عواصم الدول الثلاث ، وتتولى متابعة تنفيذ الاتفاقات المعقودة بينهم ، على ان تشكل لجان مشتركة اخرى على مستوى اقل ، تكون مسئولة عن تنفيذ هذه الاتفاقات » .

اللواء جعفر نميرى — ٢٧ نوفمبر ١٩٦٩

« ان ليبيا تعتبر التنسيق والتعاون مع أى دولة عربية ، بمثابة لبنة فى بناء الوحدة . وان ليبيا ترفض أى اشكال التجزئة التى يقصد بها فصل جناحى الامة العربية المشرق والمغرب » .

العقيد معمر القذافى — اول ديسمبر ١٩٦٩

الشرايين الحيوية لامداد الجسم الوحدوى باسباب الحياة ، واذا عرفنا أنه لايوجد فى وادى النيل خط حديدى يربط منبعه بمصبه او حتى بين القاهرة والخرطوم ، ولا خط بين القاهرة وبنغازى ، ولا بيـن طـرابلس والخرطوم ، كما لا يوجد طريق ممهد بين القاهرة والخرطوم او بين الخرطوم وبنغازى او طرابلس لادركنا اهمية العمل الوحدوى فى ميدان المواصلات .

ونستطيع أن نتصور النهوض بهذا العمل الوحدوى فى مجال المواصلات بـاحد اسلوبين : فاما بالاسلوب التقليدى ومؤداه ان تتـولى كل دولة من الـدول الثلاث انشاء الجزء الواقع فى اقليمها ، واما وفقا لاسلوب ثورى هو تنحية حكومات الدول الثلاث عن ادارة سككها الحديدية وطرقها وموانيها ، وجعل ادارتها من اختصاص هيئة جديدة مستقلة وذات شـخصية اعتبـارية مؤلفـة من الدول الثلاث وتخصص لها ميزانيـة مسـتقلة ويوكل اليها أمر اقامة شبكة المواصلات بين الدول الثلاث ليتم الربط بين اجزاء هذا الجسم الجديد المترامى الاطراف .

ونستطيع ان نتصور ايضا تمشيا مع هذا المنطق - توحيد شركات الطيران الثلاث وادماجها فى شركة واحدة تربط بين اجزاء هذا الجسم ، على ان يتقدم هذا التوحيد ما سواه ثم توحد الطرق والسكك الحديدية فيما بعد .

هذا الاسلوب الثورى فى العمل الوحدوى فى ميدان المواصلات ليس اسلوبا مبتكرا . فهناك ثلاث دول أفريقية نامية هى كينيا وأوغنده وتنزانيا قد سبقت الى هذا العمل الوحدوى فـرغم اختـلاف سـياساتها ، واختلاف شعوبها ، فان لها جهازا مشتركا للسـكك الحديدية ، وجهـازا مشـتركا للموانى ، وشركة طيران واحدة .

ونستطيع ان نتصور العمل الوحدوى فى ميدان البحث العلمى ، وفى ميدان التعليم عامة والتعليم الجامعى خاصة ، وما لهذا من صور متعددة : منها اخراج جميع الجامعات والمعاهد العليا من اختصاصات حكومات الدول الثلاث وجعلها تابعة لهيئة علمية مستقلة تؤلف من علماء الدول الثلاث • غيرانه يمكن ان نتصور اسلوبا أقل ثورية من هذا ، وفحواه انشاء جامعة جديدة مشتركة بين الدول الثلاث يختار لها مدينة على الحدود الليبية المصرية كالسلوم مثلا ، اوالحدود السودانية المصرية على شواطىء بحيرة ناصر ...

ونستطيع ان نتصور العمل الوحدوى فى ميدان التجارة الخارجية ، او فى ميدان الاعمال المصرفية ، او شركات التأمين وفى الميدان الصناعى • بل يمكن ان نتصور مد العمل الوحدوى الى القطاع الخاص فى البلاد الثلاثة لتشجيع الشركات التى تجمع فى عملها بين الدول الثلاث. وما الى ذلك من صور العمل الوحدوى المتعددة .

تلك الصور المختلفة للعمل الوحدوى النوعى تتسم بالسمات التالية :

اولا - لا تقوم تلك الخطوات الوحدوية على تكامل سياسى بل هى مقصورة على الميدانين الاقتصادى والثقافى •

ثانيا - تقوم تلك الخطوات الوحدوية على فلسفة النمو التدريجى ، فتقسيم العمل الوحدوى الى كثير من الخطوات الوحدوية النوعية ، يعنى التدرج ، ويعنى ان كل خطوة وحدوية نوعية لاحقة تستفيد من تجارب الخطوة التى سبقتها .

ثالثا - هذا التدرج فى ذاته يتضمن نوعا من اللا مركزية ، فاذا اخفقت تجربة ما (مثل اقامة شركة تجارية مشتركة او نحوها) لم يؤثر ذلك فى التجارب الوحدوية الاخرى بل يمدها بتجربة توقيها من مثل هذا الاخفاق .



رابعا ـ تلك التجارب الوحدوية النوعية المختلفة تقام على اساس ثلاثي وفوق قواعد يتفق عليها ٠ وهذا النظام الثلاثى أقوى من النظام الثنائى لان الطرف الثالث اما ان يكون مرجحا عند قيام اى خلاف فى وجهات النظر بين الطرفين الاخرين ، واما ان يقوم بدور الوسيط للتوفيق بينهما .

واخيرا ثمة ما يمكن ان يقال حول هذه الاراء اذا اخذنا فى الاعتبار المعركة المصيرية التى نخوض غمارها مع عدو عنيد ، فيقال مثلا : كيف نفكر فى مد طرق ، او انشاء معاهد مشتركة ، او مصانع مشتركة ابان هذه المعركة الحامية الوطيس وهي تستلزم تعبئة جميع الطاقات لتحقيق النصر فيها ؟ فلئن صح التفكير فى التكامل والترابط وفي كل عمل وحدوى فانما يكون ذلك عندما يتحقق النصر ٠

ولكن يرد على هذا القول بأن التاريخ علمنا أن معظم الحركات الوحدوية قام ابان ازمة كأزمتنا ، ومعارك مصيرية كالمعركة التى نخوضها ٠ فالوحدة الالمانية قامت اثناء الحرب الدائرة بين فرنسا والمانيا ، والوحدة بين عشرات من الامارات والممالك الهندية تحققت ابان افظع اشتباكات دموية نشبت بين الهند وباكستان ، والسوق الاوروبية المشتركة قامت والحرب الباردة فى اوروبا على أشدها. ولهذا لايجوز ان تكون المعركة المصيرية بيننا وبين الصهيونية حائلا بيننا وبين الحركة الوحدوية التى نتطلع اليها بل على العكس يجب ان تكون دافعا لان تتخطى الدول الثلاث الحواجز النفسانية، والحدود السياسية والفواصل الاقتصادية ابتغاء اقامة تلاحم جديد يكون اساسا لقيام دولة كبرى مهوبة الجانب قد تكون هى اقوم سبيل الى انقاذ الامة العربية من التخلف والاستعمار

رئيس التحرير

دراسة

استراتيجية فرض السلام ونظرية الأمن الاسرائيلية

حاتم صادق

المدير المساعد لمركز الوثائق والبحوث التاريخية للدراسات الفلسطينية والصهيونية

لا يكاد يوم يمر دون ان نقرأ او نسمع تصريحا لمسئول او قائد اسرائيلى يتحدث فيه عن مشكلة الامن الاسرائيلى . وليس ذلك غريبا على دولة كانت مشكلتها الاولى منذ نشأتها هى الحفاظ على أمنها وفرض بقائها .

ورغم ان قضية الامن الاسرائيلى هى فى النهاية ، وبحكم طبيعة الصراع الدائر فى المنطقة ، مشكلة الامن العربى فلسنا نجد دراسة عربية متكاملة حول هذه القضية . ولعل ذلك يرجع جزئيا الى أنه يوجد بيننا اتجاه يصعب استئصاله ، يؤدى بنا الى النظر الى مشكلة أمننا على انها مشكلة عسكرية بحته ، والنظر الى المشكلة العسكرية على انها مشكلة اسلحة او مشكلة قوات عاملة فقط . والحقيقة ان الانسان المعاصر - فى كثير من بقاع الارض- مازال يتصور الحرب والسلام فى نفس العبارات التقليدية كما كان يفعل اجداده . ولا يبدو ان كون هؤلاء الاجداد - الحديث منهم والبعيد - قد فشلوا فشلا ذريعا فى تجنب الحرب واقرار السلام، قد يقلل من قدرتنا على تجنب التعبيرات التقليدية مصبوبةفى قوالب كالاكليشيهات.فنحن لا نزال نميل الى ان نتصور الامن القومى على انه حالة من الاستعداد المسلح فقط تقريبا ، وانه يتمثل فى ترسانة من الاسلحة ، ولم نبرح نفترض ان هذا العنصر العسكرى الصرف هو الذى يخلق الامن اساسا(١) .

١ ـ راجع فى هذا المعنى ـ Mcnamara (Robert): The Essence of Security, Harper, New York, 1968.

« ان جغرافية اسرائيل حيث ملتقى قارات ثلاث ، اضفت على البلاد اهمية قصوى ، ولكنهـا لم تضف شيئا من ناحيـة الامن الى قدرة اسرائيل فى الدفاع عن نفسها ... ولم تكن حدود اسرائيل فى الماضى البعيد مرسومة او محدودة ، حتى وهى فى ذروة توسعها ونموها ، لم تكن تلك الحـدود بالذات تشـكل ضـمانة للبقـاء والوجود . ولا يختلف وضع اسرائيل — التى بعثت من جديد — عما كان عليه فى الماضى البعيد أو يفضله . لقد اعيد انشاء دولة اسرائيل فى القسم الغربى من اسرائيل التاريخية ، بينما خطورة مشكلة الامن الراهنة ليست مسالة اختلاف حول الحدود ، بل هى نابعة من تغييرات بعيدة المـدى حدثت بالقرب من ارض اسرائيل حوالى خمسمائة سـنة بعد باركوخبا [منذ ظهور الأسلام والفتح العربى] ، ومن الزلزلة الروحية التى غيرت وجه الشرق الاوسط وآسـيا الوسطى وشمال افريقيا » .

دافيد بن جوريون — الكتاب السنوى للحكومة الاسرائيلية — ١٩٥٢

فمشكلة الامن الاسرائيلى تتعدى الجـانب العسكرى لتشمل العنصر البشرى من حيث كمه وكيفه ، من حيث عدده ومدى القدرة على تنظيمه بحيث يمكن استغلال طاقته الى اقصى قدر مستطاع ، كما تشمل العنصر الاقتصادى متمثلا فى مدى قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها ، وفى كيفية توزيع الثروة الاقتصادية عليهم وما يعكسه ذلك على الشكل الهرمى للطبقات الاجتماعية وطبيعة العلاقات بينها ، ومدى حدة الصراعات الطبقية والاجتماعية ، وتشمل شكلة الامن كذلك الجانب العقائدى وحدود قدرة العقيدة على ان تكون تعبيرا عن أمل يلتف حوله الجميع وينطلق من واقع حياتهم اليومية . كما تتصل بالروح المعنوية للجماعة التى تتأثر بدورها — سلبا او ايجابا — بالحقائـق الاجتماعية السائدة وبمدى الايمان بالهدف المعلن او الضمنى الذى تدور حوله سياسات الدولة وترتكز عليه استراتيجيتها . كما تلعب نوعيـة القيادة فى المجتمع دورا اساسيا من حيث التأثير على مشكلة الامن . باعتبارها — أى القيادة — هى التى تتولى التخطيط والتنفيذ والمتابعة لاهداف تحددها على ضوء تصورها للامور ، ونظرتها لقضايا الدولة ، واحساسها بنبض الجماعة . ثم يأتى النظام السياسى السائد الذى تتفاعل فيه العلاقات الديناميكية لهذه العناصر جميعا ، كعامل هام ومؤثر فى مشكلة الامن من حيث مدى نجاحه او اخفاقه فى اطلاق عناصر الفكر والابتكار لكى تتقدم باستمرار « الجديد » المرتبط فى اصـوله بالواقع القائم ، والمتصل بمتطلبات الجماعة ، ومدى ما يعكسه هذا « الجديد » من قدرة على التصور ، وعلى الامتداد بالبصر نحو المستقبل.

فاذا كانت مشكلة الامن الاسرائيلى تتصل بتلك

العناصر جميعا ، وتستلزم من الباحث دراستها والتعرف على اوجه القوة والضعف فيها ، وقياسها بميزان تحديدحركته الموضوعية وحدها،فانهيكون من البديهى ان تعجز دراسة واحدة عن الالمام بجوانب مشكلة الامن كلها ، بل وان يعجز شخص واحد عن دراسة تلك العناصر كلها وتتبع تاثيراتها المتبادلة . ومن هنا اهمية حشد الطاقات الفكرية العربية وراء الموضوعات الرئيسية التى يتوقف على نتائج دراستها تقييمنا للعدو ، ولحجم مشاكله ، ولحدود قدرته .

وهذه الدراسة لا تطمع - فى اقصى ما تامله - الا ان تكون احدى نقاط الاقتراب من مشكلة الامن الاسرائيلى ، تحدد بعض العناصر المؤثرة فيها وتدعو الى مزيد من الدراسات الاكثر تعمقا وشمولا فى قضية هى الوجه الاخر لقضية امننا العربى .

التعريف بالامن القومي :

ان التعريف بالامن القومى ليس مشكلة فى الحقيقة فالغالبية الساحقة من الدراسات والابحاث تتفق فى الخطوط العامة للامن القومى للدولة . وتظهر هذهالتعريفات دائما محتوىالامن القومى بأنه دفاع ووقاية ضد اخطار خارجية اوداخلية. ولكن النوايا الحقيقيه للدول تتضح من خلال الممارسة الفعلية لاستراتيجيات الامن القومى ، فكثيرا ما نجد العدوان مغلفا بتعبير مقتضيات السلامة القومية ، والمذابح واقتطاع الاراضى هى مضمون تعبيرات الدفاع عن النفس واقرار السلام . وفى النهاية يكون لمن يملك القوة القدرة على ان يفلسف اهداف استراتيجية امنه القومى كما يشاء .

وبصفة عامة فان تعبير الامن القومى ينصرف الى وقاية الدولة من خطر وقوعها تحت سيطرة دولة او معسكر اجنبى سواء نتيجة لضعف او انهيار داخلى او ضغوط خارجية ، بغرض فرض السيادة عليها ، او شن الصراع المسلح ضدها لتحطيم ارادتها .

ويتضمن الامن القومى بمفهومه الشامل ، توفير الحماية لكيان الدولة وهيبتها السياسية ، واراضيها وحدودها ، وشعبها ، وثرواتها القومية ، ضد اى عدوان مباشر او غير مباشر ، من الخارج او الداخل ، سياسيا كان او معنويا ، اقتصاديا او عسكريا .

ويمكن ان يتخذ الامن القومى وجهين مميزين : وجه داخلى ويعنى الامن والاستقرار الداخلى للدولة بما فى ذلك قدرة الشعب على الصمود والتماسك امام الضغوط النفسية والمادية ، ووجه خارجى : ويعنى امن الدولة ضد العدوان الموجه من خارج اراضيها .

ويشكل شطرا الامن ، الداخلى والخارجى ، كيانا واحدا متكاملا تسعى الدولة الى توفير الوسائل الكفيلة بالحفاظ عليه من خلال علاقاتها الخارجية وتنظيماتها الداخليه وعقائدها العسكرية واستراتيجيتها الذاتية باساليب مختلفة - سلبية او ايجابية - تتراوح بين انشطة سلمية وأخرى عسكرية(٢)

المبحث الاول

تطور مشكلة الامن الاسرائيلى

ان التعرف على جوهر مشكلة الامن الاسرائيلى لتفهم اسلوب اسرائيل الطويل الامد فى الاعداد لمواجهتها يستوجب العودة الى الماضى لتتبع مظاهر تطور مشكلة الامن فى كل مرحلة من المراحل وكيفية مواجهة اسرائيل لها . ان القدرة على تحديد معالم ما سيكون ترتبط بالاساس بفهم الحاضر ، وهو ما يصعب التوصل اليه دون الرجوع الى الماضى . دراسة وتحليلا .

اولا : الجذور التاريخية لمشكلة الامن الاسرائيلى (مرحلة ماقبل قيام الدولة) :

ان بحث الاسرائيليين (٣) عن الامن لم يبدا مع قيام

---

٢ - يراجع فى تعريفات الامن القومى بصفة عامة دائرة المعارف البريطانية والكتب الرئيسية التى تناولت هذا الموضوع .

٣ - لم يات لفظ « الاسرائيليين » عفوا او خطا رغم تعرضنا لمراحل سابقة على قيام اسرائيل الدولة . ولكن مرد استخدام هذا اللفظ هو ان « الاسرائيلية » هى اقدم الصفات ، وهى التى يصر الاسرائيليون على تسمية انفسهم بها نسبة الى سيدنا يعقوب وهو الذى يعرف ايضا بسيدنا اسرائيل عليه السلام .

دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ . فعدم توافر الامن والاحساس بالامان له جذور تاريخية جعلتلهذه المشكلة مكانة متميزة فى الشخصية الاسرائيلية، واصبح لها انعكاس على التفكير (العقلية الاسرائيلية) مما دفع بهذه المشكلة الى مكان الصدارة فى التفكير الاسرائيلى بعد قيام الدولة .

فمنذ ان دخلوا فلسطين بقيادة يوشع بن نون بعد تيه دام أربعين عاما حكم الله به عليهم ، حتى ينقضى جيل كامل منهم تنكر لله سبحانه وتعالى ولشريعته ، بدأت الخلافات الحادة بينهم وبين القبائل التى كانتتعيش فىهذهالمنطقة منذ انبدا التاريخ يسجل اولى خطوات الانسان على وجه الارض .

واستمرت هذه الخلافات واستمر بحثهم عن الامن ، مئات السنوات حتى قدر لهم أن يحكموا فلسطين لمدة سبعين عاما انقسمت بعدها دولة الاسرائيليين الى دولتين .

حتى اجتاحت دولة اسرائيل القوات الاشورية عام ٧٠١ ق.م ، ثم سقطت دولة يهوذا أمام جحافل البابليين فى سنة ٥٨٧ ق.م .

ومنذ السبى الاول على يد بوختنصر سنة ٥٨٧ق.م. خرج الاسرائيليون من فلسطين وتشتتوا ، فذهبت جماعة الى تركستان واستقرت جماعةفىالعراق، وحاولت جماعةمنهم متطرفة دينيا العودة الى فلسطين . وعاش الاسرائيليون منذ ذلك الحين ولقرابة الالفى عام ، فى مجتمعات اجنبية عليهم ، اضطهدوا فيها فى حياتهم ومعيشتهم . وكانت اسباب هذا الاضطهاد ترجع اليهم بالدرجة الاولى نتيجة مواقفهم من الشعوب التى عاشوا بينها

وقد طبع هذا الاضطهاد حياتهم طيلة هذه الفترات بشعور عميق بعدم الاستقرار فعاشوا فى مجتمعات مغلقة عليهم « الجيتو » ولم يمتزجوا بطريقة طبيعية بشعوب الدول التى آوتهم ، وحاولوا ان يجدوا أمنهم فى تكوين وحدات لحراسة احياء « الجيتو »(٤) وفى تنظيم قوى داخل « الجيتو » يمارس سلطة الحفاظ على أمنه ، ويطبق قانونه ، ويتابع مدى الالتزام بالاعراف والمعتقدات الدينية والاجتماعيه وكانت السيطرة فى هذا التنظيم لرجال الدين بالاساس . كما حاولوا دائما ان يوفروا اتصالات مع المجتمع خارج الجيتو ، بأقوىالشخصيات فيه (حكام ـ ذوى السيطرة الاقتصاديه الخ ..) وكسبهاودها بوسائل عديدة غير مشروعة ، وكانوا يرون فى ذلك ـ الى جانبوحدات الحراسة والتنظيم الداخلى ـ ركائز تكفل الامن لهم .

وبذلك يتضح ان البحث عن الامن ، او السعى لتحقيق الشعور « بالامان » كان هوأقصى مايأمله الاسرائيلى . وكان البحث عنه هو قمة مشكلاته : سواء البحث عن أمنه الشخصى المادى ، او التفكير فى امن الاقليات الاسرائيلية عامة . ومن هنا ارتبطت حياة الاسرائيلى الدينية والروحية والثقافية بفكرة الخلاص والمسيح المنتظر .

وجوهر هذه الفكرة ـ الخلاص ـ هى ان الرب سوف يرسل مسيحه المنتظر ليخلص بنى اسرائيل من التشتت والاضطهاد ويعيد لهم مجدهم الذى يرون . ولقد اتخذت فكرة الخلاص اكثر من شكل ومضمون على يد مفكرى الصهيونية منذ القدم . فظهر الخلاص بمضمونه الدينى ، وبمضمونه الثقافى ، وبمضمونه الاجتماعى ، حتى ظهر الوجه السياسى لفكرة الخلاص متمثلا فى استراتيجية سياسيه وضعت فى مؤتمرات صهيونية سنوية بداها « هرتزل » بمؤتمره الاول فى بال عام ١٨٩٧ ، وانتهت بقيام الدولة بالفعل عام ١٩٤٨ مع تأكيد حق المواطنة فيها لكل يهود العالم .

ومنذ ظهور الشكل السياسى العملى لفكرة الخلاص - الصهيونية السياسية ـ على يد هرتزل ، وبدء طريقها الى التطبيق فى صورة التحرك البشرى نحو استعمار فلسطين فى نهاية القرن الماضى ومع مقدمات القرن العشرين ، كان عامل

---

٤ ـ سعتحركة « عمال صهيون » فى روسيا القيصرية وغيرها من بلدان شرق اوروبا الى تنظيم وحدات الحراسة هذه ، وكان اسحق بن زفى من اصحاب هذه الفكرة ومن منفذيها فى روسيا ـ راجع فى هذا الموضوع كتاب .

Perlmutter (Amos) : Military and Politics in Israel, Frank Cass & Co. LT, Lon.

الامن هو محركهم وهو الذى ما زال مسيطرا عليهم ·

وقد حاولوا تحقيقه باسلوبين :

١ ـ الوقاية الذاتية والامن الذاتى : وقد عبر عنه اسلوبهم فى الدفاع عن المستعمرات الاستيطانية فى فلسطين (٥) · وهو الاسلوب الذى تطور عدة مرات على ضوء التجربة التى عاشوها فى فلسطين قبل قيام الدولة ، وبمساعدة من قدموا لهم العون فى تطور فكرهم العسكرى وفى مقدمة هؤلاء ضابط بريطانى صهيونى قدم لهم فى هذا المجال قدرا ضخما وهو « اورد تشارلز وينجت » ، حتى يمكن القول ان عقيدتهم العسكرية الحالية قد وضعت جذورها وتبلورت اسسها خلال هذا النشاط العسكرى فى مرحلة ماقبل ١٩٤٨ . كما تطورت منظامتهم العسكرية شكلا وحجما ومرت بعدة مراحل ، وكانت فى كل مرة تتواءم مع الظروف التى يواجهونها ، وتعبر اكثر فأكثر عن الهدف الصهيونى الذى يسعون اليه (٦) ·

٢ ـ اضفاء طابع المشروعية على الاستعمار الاستيطانى : فقد حرصت الصهيونية على ان تكفل لنشاطها الاستعمارى فى فلسطين عنصر القبول والاقرار الدولى سعيا وراء مزيد من « الامان » تكفله لها مواقف القوى الدولية الكبرى · ومن هنا كانت جهود الصهيونية مع المانيا قبل الحرب العالمية الاولى ، ومع الامبراطورية العثمانية ، ثم وضحت جهود وايزمان مع ساسة بريطانيا والتى نتج عنها صدور تصريح بلفور فى ٢ـ١١ـ١٩١٧ والذى تضمن وعدا بالمساعدة فى اقامة وطن قومى للاسرائيليين فى فلسطين · وقد سبق اعلان هذا التصريح موافقة الرئيس الامريكى ويلسون عليه ، ثم وافقت عليه علنا الحكومة الفرنسية واعقبتها موافقة الحكومة الايطالية فى ٩ـ٥ـ١٩١٨ ، ثم جاء اتفاق سيفر فى اغسطس ١٩٢٠ فأقر منح بريطانيا الانتداب على فلسطين واسند اليها مهمة تنفيذ وعد بلفور · واخيرا فى ٢٤ـ٧ـ١٩٢٢ اقر مجلس عصبة الامم صك الانتداب الذى نص فى مادته الثانية على تبنى تصريح بلفور واناط بسلطة الانتداب تنفيذه ، وارتبطت به الدول الاعضاء فى هذه العصبة (٧) · ولما ظلت الولايات المتحدة ـ التى لم تنضم الى عصبة الامم ـ دون ارتباط بصك الانتداب ، فقد سعت الصهيونية وبريطانيا الى تعاقد ثنائى بريطانى أمريكى وقع فى ٣ـ١٢ـ١٩٢٤ تضمن موافقة الولايات المتحدة على اسناد الانتداب على فلسطين الى بريطانيا ،

٥ـ كان المزارعون اليهود الاوائل من أصحاب الاراضى وهم من الاقلية اليهودية فى فلسطين ، يستاجرون الشراكة لاعمال الحراسة حتى بداية الاستيطان الزراعى ، حيث كان العرب يرفضون ذلك لشكهم فى نوايا اليهود . الى أن التقى اسحق بن زفى احد أصحاب فكرة انشاء الحرس اليهودى فى الجيتو ومنفذيها فى روسيا مع بن جوريون فى مستعمرة « بتاح تكفان » وتلاقت افكارهما فى هـذا الموضوع ، وبدأ الاثنان يضعان الخطوط الاولى لانشاء الحرس المسلح من يهود فلسطين ، وتحويل كافة سكان المستعمرات الى عسكريين مسلحين ، وتنظيم نشاطهم ضمن منظمة واحدة . وفيما بين عامى ١٩٠٧ ـ ١٩٠٩ ظهرت هذه المنظمـة بالفعل وسميت منظمة « هاشريد » اى « الحارس » .

وقد جاءت هذه الفكرة متمشية تماما مع الاهـداف الصهيونية فى فلسطين . كان استعمار فلسطين من اجل اقامة الدولة الصهيونية فيها لابد وان يرتكز على عنصر عسكرى مسلح يتولاه اليهود لانفسهم استعدادا للمراحل المتقدمة من الصراع المرتقب كذلك فان الصهيونية قد ارادت ان تغير من طبيعة العمل اليهودى ومن القيم اليهودية التى استمرت مئات السنوات خلال حياة اليهود فى أوروبا ـ العمل فى النشاط الاقتصادى وفى الربا ـ لتحول اليهودى الى مزارع يعمل فى الاراضى بيده ، ويدافع عنها بسلاحه، حتى يزداد التصاقا بهـا .

٦ ـ بعد منظمـة « هاشريد » (الحارس) وهى أولى المنظمـات التى كونوها فى فلسـطين ـ ظهرت عـدة منظمـات عسـكرية يهودية ، ثم تكونت الهـاجاناة ثم البالماخ . وكانت تلك المنظمات جميعا هى نواة جيش الدفاع الاسرائيلى الذى ارادوا به ان يكون سلاحهم فى ضمان الامن . وفى هذا يقول بن جوريون : « ان القوات المسلحة الاسرائيلية التى نزلت الى الميدان يوم اعـلان ميلاد الدولة اليهودية كانت فى حقيقتها تتكون من الوحدات اليهودية فى الجيش البريطانى ، ومجموعة اللواء اليهودى الذى حارب فى مسرح ايطاليا ، وقوات الهاجاناة ووحداتها الميرانية « الهيش » وقوتها الضاربة « البالماخ » والمتطوعون اليهود القادمون من الخارج . ان هذه العناصر جميعهـا شكلت جيش الدفاع الاسرائيلى الذى تقرر انشاؤه يوم ٢٦ مايو عام ١٩٤٨ ، وصدرت به اوامر وزير الدفـاع يوم ٣١ مايو عام ١٩٤٨ ـ راجع المقدمة التى كتبها دافيد بن جوريون وصدر بها كتاب :

Israel Defense Army 1948 - 1958 - Arieli and Yefeth Press, Israel 1958.

٧ ـ د. يوسف صايغ ، الاقتصاد الاسرائيلى ـ مركز الابحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية ـ ص ٢٣ ، ٢٥

وتكليف هذه بمهمة انشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين . وبذلك تحقق للصهيونية الحصول على موافقة الفرقاء الرئيسيين فى الحرب الاولى على وعد بلفور، فضلا على انتضمين هذا الوعد فى صك الانتداب جعله جزءا من ميثاق عصبة الامم ، فأضحى هذا الوعد يستمد مشروعيته وصفته القانونية من مشروعية الميثاق الدولى ذاته .

وقد استمر السعى نحو محاولة تحقيق الامن والشعور بالامان بهاتين الوسيلتين (الدفاع الذاتى — المشروعية الدوليه) حتىقرار التقسيم عام ١٩٤٧ ثم قيام الدولة فى ١٥ مايو ١٩٤٨ .

ثانيا — المرحلة من ١٩٤٨ — ١٩٥٤ :

(مرحلة الدفاع) .

كانت مشكلات الامنالاساسية بالنسبة لاسرائيل فى هذه الفترة مشكلات داخلية فى المقام الاول فلقد انتهتحرب ١٩٤٨بهزيمة للدول العربيةكانت تحد من المخاطر المادية العسكرية للرفضالعربى للوجود الاسرائيلى ، كما ان الدول الكبرى تكفلت خلال هذه الفترة من ضعف الدول العربية بضمان الوجود الاسرائيلى وهو ما تمثل فى التصريح الثلاثى لعام ١٩٥٠ ، دعمه فى ذلك سيل من الاعترافاتالدولية بدولة اسرائيل منجانب عديد من دول العالم .

لذلك تميزت هذه الفترة بالنسبة لاسرائيل بأنها كانت مرحلة الدفاع عن الموجود فعلا، واستيعاب ما هو قائم . وتحددت ابرز مشكلات الامن فى هذه الفترة كما يلى :

١ — **المشكلة السكانية :** حيث كان عدد الاسرائيليين عام ١٩٤٨ يبلغ ٧٦٥ر٠٠٠ اسرائيلى (٨) ، وكانتالحكومة تسعى لاستيعاب الالاف من المهاجرين الجدد ، وتوطينهم فى الدولة الناشئة .

٢ — **المشكلة الاقتصادية :** التى نبعتفىجانب منها من قضية الاستيعاب السكانى ، فضلا على قلة موارد الدولة بصورة ملحوظة ، والحصار الاقتصادى العربى على الدولة الناشئة .

٣ — **اعادةبناء جيش الدفاع الاسرائيلى:** حيث جرت فى هذه الفترة دراسة الاسس اللازمة لبناء قوة مسلحة تعمل وفقا لعقيدة عسكرية تتفق والظروف الاستراتيجية والسياسية المحيطة بها ، وتأخذ فى الاعتبار حدود قدرات الدولة بشريا واقتصاديا .

ثالثا — المرحلة من ١٩٥٤ — ١٩٥٧ :

(مرحلة الاعداد للعدوان)

وهى مرحلة العودة الى سيادة مشكلات الامن الخارجية على مشكلاته الداخلية ، خاصة بعد ان بدأت بوادر التخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية فى الظهور بتوقيع اتفاقية التعويضات مع المانيا الغربية عام ١٩٥٤ . وبعد ان نجح بن جوريون فى فرض وجهة نظره فى موضوع شكل الجيش الاسرائيلى وعلاقته بالسلطة المدنية ، على اساس بناء جيش اراده بعيدا عن سيطرة الاحزاب الاسرائيلية ، ونجاح ايجال يادين ، أول رئيس

---

٨ المصدر — Statistical Abstract of Israel, 1962. —

كما يشير المصدر الى تزايد الاسرائيليين خلال سنواتهذه المرحلة (١٩٤٨ — ١٩٥٤) على النحو التالى :

السنة	مجموع السكان اليهود
١٩٤٨	٧٦٥ر٠٠٠
١٩٤٩	١ر٠١٣ر٩٠٠
١٩٥٠	١ر٢٠٣ر١٠٠
١٩٥١	١ر٤٠٤ر٤٠٠
١٩٥٢	١ر٤٥٠ر٢٠٠
١٩٥٣	١ر٤٨٣ر٦٠٠
١٩٥٤	١ر٥٢٦ر٠٠٠

للاركان الاسرائيلية ، فى وضع اسس تطور جيش الدفاع التى ظلت سائدة منذ ذلك الحين وحتى اليوم .

وفى هذه الفترة تمثلت ابرز مشكلات الامن الاسرائيلي فى توقيع اتفاقية الجلاء المصرية البريطانية عام ١٩٥٤ ، وما كان يعنيه زوال الحاجز البريطانى فى السويس ـ جنوب غربى اسرائيل ـ والذى كان يفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية ، من احتمالات تحرك الجيش المصرى شرقا فى المستقبل . كما تزايدت الاتجاهات التحررية فى العالم العربى ، وخاصة فى دول المواجهة مع اسرائيل (سوريا ـ الاردن) ، وتبلور اتجاه الحياد الايجابى ، ورفض دول عربية الانضمام الى الاحلاف الغربية ، ومعاداتها للوجود الغربى (القواعد) الذى كانت اسرائيل تستمد منه حتى هذه الفترة جانبا كبيرا من شعورها بالامن . ثم كان توقيع اتفاقية السلاح المصريه التشيكية عام ١٩٥٥ . وخروج مصر من دائرة الضغط العسكرى العربى عليها ، وما يحمله ذلك من دلالات تراها اسرائيل خطيرة .

لذلك كان الحل الذى رأته اسرائيل ، وخطط له بن جوريون وموشى ديان وشمعون بيرس ، هو العدوان على مصر بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا .

رابعا ـ المرحلة من ١٩٥٧ ـ ١٩٦١ :

(مرحلة بناء القدرة على الردع)

وقد ظلت المشكلات الخارجية هى الطاغية على ما عداها من مشكلات الامن الاسرائيلى فى هذه الفترة . فلقد تمكنت مصر من ان تخرج من عدوان ١٩٥٦ بانتصار سياسى ضخم دعم بشكل ملحوظ الاتجاهات التحررية فى العالم العربى ، وقدرة مصر على استقطاب العمل العربى ، وهو ما كانت احد مظاهره هو الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ بين دولتين تمثلان الجبهة الشمالية الشرقية والجنوبية لاسرائيل .

كذلك فانه بالرغم من ان الولايات المتحدة كانت تتفق مع كل من بريطانيا وفرنسا واسرائيل فى الاهداف التى من اجلها شن عدوان ١٩٥٦ ، فان عدم قبول الولايات المتحدة للعدوان أسلوبا ، كان له اثره على الشعور العام فى اسرائيل تجاه مشكلة الامن حيث كان عليها ان تجد صيغا متطورة للعمل الاسرائيلى الامريكى فى المنطقة خاصة وان نتائج عدوان ١٩٥٦ كتبت النهاية للنفوذ البريطانى ونفوذ الجمهورية الرابعة الفرنسية فى المنطقة .

وبدأت اسرائيل فى هذه الفترة تدرس نتائج عمليات ١٩٥٦ العسكرية ، وكان الدرس الاول الذى خرجت به هو فشل اسلوب الاعتماد على قوى من خارج المنطقة فى الاشتراك فى العمليات العسكرية ضد الدول العربية . وبدأت اسرائيل تضع خطوطا عامة لصورة اية معركة قادمة ، ولتصورها للجيش الاسرائيلى كما يجب ان يكون فى المرحلة التالية .

خامسا ـ المرحلة من ١٩٦١ ـ ١٩٦٧ :

(مرحلة الردع)

وخلال هذه الفترة تحسنت ظروف الامن الاسرائيلى ، وخفت حدة مشكلاته نتيجة لتطورات الظروف فى المنطقة العربية فى أعقاب الانفصال عام ١٩٦١ وماكان له من آثارسياسية وعسكرية من وجهة نظر اسرائيل . كذلك فان حرب اليمن التى بدأت عام ١٩٦٢ كانت تمثل ـ فى المدى القصير ـ تخفيفا من ضغط مشكلة الامن على اسرائيل ، وان كانت قد أدركت آثارها البعيدة المدى وتعمل على الاستعداد لمواجهتها .

كذلك فقد شهدت هذه الفترة نشاطا اسرائيليا واسعا فى العمل فى مجال دعم علاقات اسرائيل بدول العالم وخاصة الدول النامية . ولكن أبرز التطورات كانت ـ فى أعقاب ١٩٦٤ ـ فى التطور الذى طرأ على مدى توثق العلاقات الاسرائيلية الامريكية ، والتى وصلت منذ هذا التاريخ الى درجة من التكامل فى المصالح وفى أسلوب الحفاظ عليها لم تبلغها من قبل .

وبصفة عامة ففى خلال هذه الفترة استغلت اسرائيل الظروف السائدة فى العالم العربى من تفكك ادى الى شلل القدرة على العمل الموحد ، وما وصلت اليه مدى توثق علاقاتها مع الولايات المتحدة ، فى تهيئة المناخ السياسى اللازم للدخول الى مرحلة عدوان ١٩٦٧ . وشهدت القيادة العسكرية الاسرائيلية خلال هذه الفترة نشاطا واسعا فى

مجال اعداد القوات المسلحة تسليحا وتدريبا وتنظيما وحجما بما يتلاءم مع حجم الضربة العسكرية التى كانت تهيىء لها بموافقة سابقة — على مستوى واضعى الاستراتيجية — فى كل من الولايات المتحدة واسرائيل .

سادسا — المرحلة من يونيو ١٩٦٧ الى سبتمبر ١٩٦٨ — : [مرحلة الاملاء]

وجدت اسرائيل ان الحل الاخير لمشكلة الامن الاسرائيلى هى بأن تنتقل من مرحلة الردع الى مرحلة الاملاء ، بحيث تتمكن — باسقاط النظام المصرى — أن تفرض شروطا لم تكن مقبولة من جانب مصر والدول العربية المحيطة بها ، وفى مقدمتها الاعتراف الرسمى بدولة اسرائيل ، والدخول فى مفاوضات مباشرة بين الدول العربية والحكومة الاسرائيلية لكسر حاجز الرفض العربى والوصول بالشعوب والحكومات العربية ، — بترويض العقلية العربية على قبول الأمر الواقع — الى القبول العربى للوجود الصهيونى فى فلسطين ، قبولا يرتكز على التسليم بما هو قائم ، واقتناع بضرورة استمرار بقائه ، اقتناعا يتكفل به مرور السنوات التالية لهذه المعارك العسكرية (٩)

ومن أجل هذا الحل النهائى لمشكلة الامن الاسرائيلى ، كانت حرب يونيو ١٩٦٧ لكى تجرد الارادة العربية — المستمرة فى رفض اسرائيل — من كل أسلحتها المادية . ويبرر ذلك اتساع حجم ونطاق هذه الحرب ، فلقد أرادت اسرائيل أن تقف الارادة العربية فى النهاية عارية عاجزة — تحت ضغط نفسى هائل — أمام القدرات العسكرية الاسرائيلية التى تتضاعف بمقدار حجم الهزيمة العسكرية العربية . وبذلك لا تترك اسرائيل — كما اعتقدت — الارادة العربية الا أمام حل لا بديل له وهو التسليم القائم على الاقتناع بحتمية الوجود الصهيونى فى فلسطين .

سابعا — المرحلة من سبتمبر ١٩٦٨ الى الآن : (العودة الى الردع) (١٠)

ان ما انتهت اليه تطورات الاحداث فى مصر وفى المنطقة العربية ، عقب المعارك العسكرية ليونيو ١٩٦٧ من استمرار الرفض العربى بل والاصرار عليه ، ومن تعميق لهوة الحقد العربى على اسرائيل ، ومن اثارة حركة القومية العربية فى دول المنطقة جميعا ، ومولد ثورة الشعب الفلسطينى ، تلك كلها كانت عوامل أثبتت فشل اسرائيل فى دخول مرحلة الاملاء . وسرعان ما أدت اعادة بناء القوات المسلحة المصرية الى عودة الشعوب العربية الى تسلح ارادتها عسكريا ، والعودة بالمواجهة العربية الاسرائيلية الى مرحلة الردع مرة أخرى .

واذا كانت الاوضاع الجديدة التى خلقها الغزو العسكرى الاسرائيلى ، والمساحات من الارض العربية التى وقعت تحت الاحتلال ، قد خلقت أوضاعا استراتيجية جديدة وغيرت من طبيعة مشكلات الامن بالنسبة لاسرائيل ، وخاصة من النواحى الاستراتيجية والعسكرية ، فان جوهر مشكلة الامن — وهو الرفض العربى وعدم الشعور بالامان لدى الاسرائيليين — مازال مستمرا .

---

٩ — لم يكن التصور الاسرائيلى لاهداف حرب حتمية تشنها اسرائيل وليد احداث ١٩٦٧ دائما كان يمثل الفكر الاسرائيلى خلال مرحلة الاعداد للجولة الثالثة مع العرب . فقد عبر عن ذلك شمعون بيرس بقوله : « لابد ان يقوم الامن الاسرائيلى بالاعتماد على انفسنا وهو امر ممكن . فاذا كان قد حدث سنة ١٩٤٨ تعبير عن القوة الدفاعية لاسرائيل . وحدث عام ١٩٥٦ تعبير عن القوة الرادعة الاسرائيلية ، فانه لابد من ان تبنى من اجل المستقبل قوة تحول اسرائيلية ، تحول من الحرب الى السلام .
شمعون بيرس — محاضرة القاها فى تل ابيب — ١٩٦٥

١٠ — سبتمبر ١٩٦٨ : هو تاريخ اول اعلان رسمى مصرى صدر عن الفريق الاول محمد فوزى وزير الحربية يعلن فيه ان القوات المسلحة المصرية قد انتقلت من مرحلة الصمود الى مرحلة الردع . وقد واكب هذا الاعلان وسبقه دراسات واجتماعات مطولة فى هيئة القيادة المصرية وعلى اعلى المستويات تقييما لما تم فى المرحلة التالية ليونيو ١٩٦٧ وللقدرة الفعلية والواقعية التى بلغتها قوات الجمهورية العربية المسلحة . ثم كان هذا الاعلان فى نهاية هذه الاجتماعات التى وضعت فيه الخطوط العامة للعمل العسكرى خلال مرحلة الردع والتى كان منها ان اصبحت مسئولية كل ضابط مصرى على جبهة المواجهة مع اسرائيل ان يتابع العدو بنيرانه متى لاح للعدو اثر امامه . وبدأت مرحلة الصمود بالفعل مع مقدمات شهر اكتوبر بالتراشقات العنيفة بنيران المدفعية على طول جبهة القناة والتى عكست — بالقوة المادية الواضحة — ان مرحلة محاولة الاملاء قد ولت — عسكريا — وكانت العودة الى مرحلة الردع كخطوة نحو مرحلة التحرير .

المبحث الثانى

ركائز استراتيجيه الامن الاسرائيلي

واجهت اسرائيل منذ نشأتها حتى اليوم العديد من المشكلات التى تعد تهديدا لامنها فكانت هناك المشكلات الداخلية (المشكلة الاقتصادية فى السنوات الاولى من عمر الدولة - المشكلة السكانيه - الخ ..) ، كما واجهت مشكلات امن خارجيه تمثلت فى مدى الفعاليه التى يتحدها الرفض العربى فى كل مرحلة ، واضطرار او نقصان خطره وفقا لمدى ثقل الدول العربيه التقدمية ، ومدى التنسيق العربى فى مواجهه الصراع مع اسرائيل . ومدى تزايد او انحسار النفوذ الغربى فى المنطقة .

لذلك وجهت اسرائيل كل طاقاتها وجهدها منذ ١٩٤٨ فى سبيل مواجهة مشكلة الامن الاسرائيلى . فتمكنت -حتى الان- من تأمين وجودها فى مواجهه الدول العربية المصرة على انهاء كيانها الصهيونى بل استطاعت فى ١٩٤٨ أن توسع رقعتها بانتصارها فى حرب فلسطين على جيوش الدول العربية ، فى حين كانت الدول الكبرى - بكل ثقلها - وراء اسرائيل . ثم دخلت معركة الاعتراف التنائى من جانب دول العالم واستطاعت أن تحصل على اعتراف غالبية الاسرة الدولية . ودخلت معركة الاعتراف الجماعى بها ، اقصد بذلك الانضمام الى الامم المتحدة - ونجحت بالتضليل فى مؤتمر لوزان فى أن تحقق أهدافها .

ثم تمكنت اسرائيل أن تضعف الاثار الجدية للمقاطعة العربية لها ، والحصار العربى حولها ، بتأمين المساعدات الاقتصادية والقروض والهبات من ألمانيا العربية والولايات المتحدة وغيرهما من دول الغرب والحركة الصهيونية العالمية . كما نجحت فى أن تتوافق باستمرار مع التطورات الضخمة التى شهدتها المنطقة العربية والعلاقات الدولية ، واستطاعت بذلك أن تحافظ على فعالية الردع الاسرائيلى فى مواجهة محاولات التهديد العربى لها من كل دولة على حدة ، وان ظلت مخاوفها من التطور الداخلى الواسع الذى شهدته مصر منذ ١٩٥٢ لتيقنها من أن الخطر الجاد عليها سوف يأتى يوما من حدودها الجنوبية .

واستمر التنسيق والتخطيط بين اسرائيل والولايات المتحدة - باعتبارها حامية النفوذ الغربى فى المنطقة اثر تغير الموقف الفرنسى ، والضغط العربى على ألمانيا الغربية - وتمكنت بذلك من أن تواجه تجربه مؤتمرات القمة التى كانت أول محاولة جادة على المستوى العربى للتخطيط لانهاء الوجود الاسرائيلى بعد المرور بمرحلة تدعيم الدفاعات ضد احتمالات العدوان . واستطاعت اسرائيل بهذا التنسيق والتخطيط أن تصل الى مرحله التكامل المطلق فى الاهداف والوسائل بينها وبين الولايات المتحدة وهو ما شكل مقدمات عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧ .

ويتضح من كل ما سبق ان وسائل اسرائيل فى مواجهه مشكلة امنها لا تقتصر على الاسلوب العسكرى ، ولكن هناك توافق بين عدة عناصر تشكل قدرتها فى هذه المواجهه منها ما هو عسكرى واقتصادى ، الى جانب الجهد الموجه فى مجال السياسه الخارجية ، والداخلية ، والاوضاع الاجتماعيه والبشريه ، والروح المعنوية .

وان التعرف على طبيعة وحجم الجهد الاسرائيلى الموجه الى كل من هذه المجالات هو فى واقع الامر حديث عن الاستراتيجيه الاسرائيليه . فالاستراتيجيه القومية لايه دولة من الدول هى مزيج معقد ومتفاعل من هذه العناصر والمتغيرات ، وهى عمل ينفذ حسب امكانيات واحتياجات فى زمن معين ومحدد . ولهذا فهو يتغير مع تغيرات الاوقات والظروف . والحديث فى نظرية الامن الاسرائيلى يستتبع الخوض فى أسلوب معالجة اسرائيل لكل من هذه العناصر التى تشكل ركائز استراتيجيتها القومية .

اولا - العنصر العسكرى :

كانت العسكريه من اهم ركائز العمل الصهيونى منذ بداية التحرك الجماعى الى فلسطين وبدء الاستعمار الاستيطانى نتيجة لطبيعة الاهداف الصهيونية (الاستيلاء على الارض - التوسع التدريجى فى رقعتها - احلال قوة بشرية عليها مكان تلك التى تملك الارض اصلا) ، وتناقض هذه الاهداف مع الواقع القائم فى فلسطين . وقد استمرت أهمية العنصر العسكرى والعمل العسكرى حتى بعد قيام الدولة والى اليوم . لذلك فبينما نجد جابوتنسكى فى وصفه للغرض من انشاء قوة مسلحة يهودية يقول : « لقد فات الاوان لكى نتظاهر بأننا ننوى الذهاب الى فلسطين لمجرد حراثة الارض ، فالاسلوب السياسى فى حركتنا لا يمكن فصله اطلاقا

عن « النشاط العملى » ، (١١) نجد دافيد بـن جـوريون يصرح فـى ٢٠ ـ ١٠ ـ ١٩٦٧ بقوله : « علينا ان نستخدم الانتصارات العسكرية كأساس للتوطين السكانى الذى لايمكن اغفاله ، والذى يجب أن يعترف به كل فرد ويضعه فى اعتباره » (١٢) ٠

لذلك فلقد كانت القوة العسكرية دائما هي الحل الذى ارتاته القيادة الصهيونية قبل وبعد قيام اسرائيل لمواجهه الرفض العربى بفرض الامـر الوقائع (١٣) ٠ وفى تقديرها ان الجيش الذى تبرر فيه قوة الحسم يحمل معه ايضا الامل فى الردع ، ومن شأن الردع اذا استمر لزمن طويل ان يؤدى الى التسليم وهـو المـدخل الوحيـد الى « السلام » (١٤) ٠ كذلك فان قوة عسكرية حديثة ومتفوقة تمكن اسرائيل من أن تعوض بعض نواحيها ضعفها الاستراتيجى ، حيث يمكن لهذه القوة أن تجعل لها نفوذا مؤثرا من النـاحية السياسية يفوق ما عليه واقعها الجغرافى (١٥) ٠

وقد قدرت اسرائيل أن توفير العنصر العسكرى كركيزة من ركائز استراتيجية أمنها القومى ، لا يكون الا بالاحتفاظ دواما بالقدرة على الردع الحاسم والسريع وغير المحدود ٠ ولقد تمكنت اسرائيل بالفعل من انجار شوط بعيد فى تحقيق هذا التصور ، وهو ما يرجع بالاساس الى اسلوب العمل العربى المشترك فى مواجهتها ، حتى انه يمكننا القول انه لم تظهر خلال العشرين عاما الماضية مايمكن تسميته بقيود حقيقية على الردع الاسرائيلى سوى عامل واحد له أهميته البالغة ـ من وجهة النظر الاسرائيلية ـ وهى حدود طاقة القوه البشرية الاسرائيلية. لذلك راعت اسرائيل دواما ألا تخسر جيل الشباب فيها أو تعرضه لمخاطر كبيرة عدة مرات متتالية (١٦) ٠ لذلك نجد أن النصر المضمون ليس هو الشرط الوحيد للدخول فى تصادم مع دولة عربية ، فهناك أيضا حجم الخسارة فى الارواح وضرورة الحد منها قدر الامكان ٠ فحجم النصر بالنسبة لها لابـد وأن يتوافق مع حجم الخسارة البشرية فى كل عملية ردع تقوم بها (١٧) ٠

وارتبط بناء القدرة العسكرية الاسرائيليـة بتخطيط لعمل منظم فى مجال الاستيطان ٠ فاذا كانت بالقوة تحقق هدف التوسع ، فبالاستيطان تسعى الى السيطرة على الارض والاحتفاظ بها ، وبالاستيطان كذلك تدعم أمنها باعتباره أحد

---

١١ ـ Rebel and Statsman — Vladimir Gapotinsky Story, The early years, New York 1955, p. 139.

١٢ ـ دافيد بن جوريون ـ من تصريح له لصحيفة هآرتس الاسرائيلية ـ ٢٠ اكتوبر ١٩٦٧

١٣ ـ لذلك نجد ان بناء القوة العسكرية قد بدأ منذ بدء التخطيط الصهيوني العملى لاحتلال فلسطين ولذلك ايضا فان جيش الدفاع الاسرائيلى قد بدأ تكوينه واعداده وتدريبه وخوضه معارك عسكرية بالفعل خلال سـنوات طويلة قبل قيام الدولة . حتى انه بتكوين « البالماخ »(التنظيم الضارب للهاجاناه) فى مايو ١٩٤١ كـان ايجال الون يعتبر للصهيونية جيشا منظما بكل ما يحمله ذلك من معاني تكوين جيش نظامى . وفى هذا يصف ايجال الون تشكيل البالماخ بانه « اول جيش يهـــودى معبأ تعبئة كاملة ، يخضع تماما للسلطة السياسـية اليهودية المستقلة منذ عصر « باركوخبا » الذي مضى عليه ثمانية عشر قرنا (والذى قضى عليه الرومان في فلسطين عام ١٣٥ ميلادية) ان البالماخ لم تكن مجرد احدى التشكيلات العسكرية بل انها كانت تمثل الاداة المتاحة في يد القادة السياسيين الصهيونيين لتحقيق الاهداف القومية » . راجع فى ذلك

Allon (Yigal) = The Making of Israel's Army, Published in «The Theory and Practice of War», Cassel — London, 1965, p. 350.

١٤ ـ ايجال آلون ـ دراسة حول نتائج عمليات يونيو ١٩٦٧ العسكرية ـ نشرتها صحيفة معـاريف الاسرائيلية في الفترة من نهاية سبتمبر حتى منتصف أكتوبر ١٩٦٨ .

١٥ ـ شمعون بيرس ـ محاضرة القاها فى اسرائيل ـ مايو ١٩٦٢ .

١٦ ـ شمعون بيرس ـ فى خطاب القاه أمام أعضـاء السلك الدبلوماسى بوزارة الخارجية الاسرائيلية ـ فى ١٩٥٧/٥/١٥ .

١٧ ـ ومن هنا اهمية التخطيط في سياسة الاستنزاف العربية ـ خلال الفترة الحالية بالذات بحيث يكون العامل الرئيسى المسيطر على تخطيط العمليات العسكرية الحالية ، هو ان توجـه أساسا الى الشباب من العنصر البشرى الاسرائيلى ، لتحقيق أكبر قدر ممكن من الخسارة بينهم .

أساليب الدفاع الاقليمى . فالى جانب دور المستعمرات فى فرض الواقع الصهيونى (١٨) كان اختيار أماكن بناء المستعمرات يخضع لاعتبارات الفكر العسكرى . فكانت تقام فى أماكن متباعدة تقع بالقرب من الحدود السياسية لفلسطين او فى قلب المناطق العربية المأهولة . لذلك كان على كل مستعمرة يهودية أن تتحول بمجرد انشائها الى قلعة عسكرية لقوات الهاجاناة . وبالتالى لم يكن التخطيط الاقتصادى والزراعى كافيا وحده ، وانما كان من الضرورى ان يصاحبه التخطيط العسكرى . كما كان على الميزانية أن توجه عنايتها للدفاع كما توجهها الى الاستغلال الاقتصادى . فلقد كان للكيبوتز دور أساسى فى نشاط منظمة الهاجاناة ، وفى امدادها بالقوة البشرية المدربة عقائديا وعسكريا

وقد استمرت اسرائيل فى اللجوء الى اسلوب الاستيطان فى دعم أمنها وفرض الامر الواقع حتى فى أعقاب عدوان يونيو ١٩٦٧ . فمن وجهة النظر الاسرائيلية أنه « اذا كان النصر لا يتاتى فى حرب بدون معارك ، فانه ليس من المحتمل كذلك الانتصار فى صراع سياسى حول مناطق معينة بدون خلق حقائق استيطانية » (١٩) .

ويمكن القول بصفة عامة ان اسرائيل قد راعت فى سعيها نحو بناء قوة عسكرية متفوقة ، مجموعة من الاعتبارات تمثل الخطوط العامة التى تحكم الجهد الاسرائيلى فى هذا المجال :

١ ــ أن تكون القوة العسكرية قوة ذاتية اسرائيلية قدر الامكان .

٢ ــ أن يكون تدعيم القوة الذاتية امرا مقررا وليس نسبيا . بمعنى أن حجم هذه القوة لايجب أن ينخفض فى حالة الهدوء الظاهرى للجانب العربى او فى حالة انخفاض قوته العسكرية .

٣ ــ التخطيط لبناء هذه القوة بأسلوب متدرج ومستمر .

٤ ــ ان التخطيط لحجم القوة الاسرائيلية ، ومستوى أدائها ، ارتبط باستمرار بتصور تشاؤمى يفترض احتمال تحقق أسوأ الظروف والاحتمالات .

٥ ــ الاهتمام بعناصر اخرى تؤثر تاثيرا غير مباشر فى بناء القوة العسكرية ومستواها وترتبط ارتباطا وثيقا من حيث تاثيرها جميعا فى استراتيجية الامن القومى . واهم هذه العناصر هى : الروح المعنوية للجيش والشعب ، ومستوى السيادة السياسية ، والقيادات العسكرية ، والعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقرار الاجتماعى فى الدولة ، على نحو ما سنرد اليه تفصيلا .

ولم يكن ممكنا لاسرائيل من خلال سعيها لتوفير العنصر العسكرى على مستوى من الكفاءة ، أن تحصر جهودها فى مجال الجيش الاسرائيلى وحده، حيث أن القوة مسألة نسبية يتحدد وصف مداها وقدرها بالمقارنة بين قوة الاطراف محل النزاع ومواقف غيرهم من الاطراف ذوى التأثير والمصالح فى المنطقة . لذلك فلقد راعى العمل الاسرائيلى ــ على مستوى الاستراتيجية ــ تتبع تاثير عدة عوامل تؤثر بطريق مباشر فى ميزان التسلح بين الدول العربية واسرائيل . وحاول أن يؤثر فيها بما يخدم العنصر العسكرى . وأهم هذه العوامل هى :

١ ــ القوة الذاتية للدول العربية .

٢ ــ حجم المساعدة التى يقدمها الاتحاد السوفييتى للدول العربية المحيطة باسرائيل .

---

١٨ ــ وقد عبر « أوتو واربورج » فى بداية هذا القرن ــ وهو زعيم الصهيونية العميلة ، وصاحب شعار التغلغل الاقتصادى ، ورئيس المنظمة الصهيونية العالمية من ١٩١١ الى ١٩٢٠ ــ عبر عن ضرورة فرض الامر الواقع ، ودلل بالتالى على اهمية اسلوب الاستعمار الاستيطانى بقوله « ان الحق التاريخى الذى تستند عليه « ملكيتنا » لفلسطين قبل الفى عام ، لا فعالية له وحده فى حد ذاته لدى الدول الكبرى . ولذلك يجب علينا ايجاد صيغة عصرية تدعم هذا الحق وتضاف اليه . وهى تقوم على تدليلنا ــ ان لم يكن شرعيا فبحكم الواقع الفعلى ــ بان فلسطين تخضع اقتصاديا لنفوذنا وأن جميع ما احرزته من تقدم كبير وملموس يرجع فى الاصل الى مبادرتنا وقوة وسائلنا الاقتصادية وفعاليتها ، ولم ينشا الا بفضلها » .

١٩ ــ ايجال آلون ــ المرجع السابق .

٣ ـ تنظيم علاقات اسرائيل الخارجية بحيث توفر لها مرونة الحركة ، وتفتح أمامها اسواقا دولية لشراء السلاح تتواءم فى كفاءتها مع مستوى التسليح فى الدول العربية ٠ خاصة وان أهم أسلحة المواجهة (الطائرات ـ الدبابات) تستوردها اسرائيل من الخارج ٠

٤ ـ الدراسة المقارنة والمستمرة لمدى التطور التكنولوجى لكل من الدول العربية واسرائيل ٠ والتركيز على مدى التقدم التكنولوجى فى الدولة فى محاولة للحصول على مزايا غير متوقعة من الجانب الاخر ٠

ولقد حدد شمعون بيرس وجهة نظر اسرائيل فى حيوية التقدم التكنولوجى بقوله : « ان التورات التكنولوجية المتعاقبة تتسبب كل اربع أو خمس سنوات فى ظهور انواع حديثة من الاسلحة (قذائف ـ طائرات ـ أجهزة اتصال ـ وسائل مواصلات) ٠ والدولة التى لا تجدد صناعة أسلحتها لا يمكنها التقدم ، بل وسوف تخسر أيضا قوتها النسبية السابقة ٠ ان تطور الاسلحة يسبب تغييرا دائما لميزان القوى فى المجال الدولى ، ويجلب فى أعقابه تغييرات سياسية بعيدة المدى . وعلينا فى اسرائيل أن نعمل كى لانخرج مظلومين من تقسيم القوة العسكرية فى العالم ، وعلينا أن نحافظ على ميزان التسلح اللازم لنا فى كل فترة ٠ » (٢٠) ٠

ثانيا : العنصر الاجتماعى والبشرى :

يعتبر العنصر البشرى من العناصر ذات الاهمية التى تمارس تأثيرها على استراتيجية الامن الاسرائيلى ، فالعدد الاجمالى للسكان هو الوعاء الذى يتشكل منه جيش الدفاع الاسرائيلى ، ويؤثر بالتالى فى امكانياته العسكرية من حيث الكم ومن حيث النوع ، وعلى قدراته فى المواجهة الشاملة مع الدول العربية ، وهو يؤثر أيضا فى القدرات الاقتصادية والفنية للدولة ٠

ويمثل هذا العنصر تهديدا لمشكلة الامن الاسرائيلى من نواح أربع :

١ ـ العدد الاجمالى المحدود للسكان والذى يبلغ ٢٫٢٦٣٫٠٠٠ ٠

٢ ـ قلة معدل التزايد بين السكان الاسرائيليين مقارنا بمعدل التزايد بين الاقلية العربية فى اسرائيل ٠

٣ ـ زيادة نسبة العرب الى الاسرائيليين فى أعقاب عدوان يونيو ١٩٦٧ ٠

٤ ـ التناقضات الاجتماعية الحادة داخل الكيان البشرى فى اسرائيل ٠

وقد وجهت الحكومة الاسرائيلية جهودا كبيرة فى محاولة الحد من الاثار السلبية للعنصر البشرى وتأثيرها على مشكلة الامن ، فكانت الخطوط العامة لسياستها فى هذا المجال هى :

١ ـ تشجيع الهجرة الى اسرائيل بالتنسيق مع المنظمة الصهيونية العالمية (٢١) ٠

٢ ـ بذل الجهود المستمرة من أجل صهر الاقليات التى يتكون منها المجتمع ، ودمجها فى بوتقة واحدة ٠ وتبدأ هذه الجهود من تعليم اللغة العبرية للوافدين من المهاجرين وزيادة نسب ومستويات التعليم بينهم ٠

---

٢٠ ـ شمعون بيرس ـ فى محاضرة القاها فى اسرائيل ـ مايو ١٩٦٢ ٠

٢١ ـ تعرض ايجال الون لهذه المشكلة فى دراسة حول نتائج عمليات يونيو ١٩٦٧ والتى نشرتها معاريف الاسرائيلية فقال « ان اسرائيل فى حاجة الى يهود اخرين مى البلاد ، والى استيطان يهودى مى المناطق القليلة السكان والمناطق المقفرة ، لان العجز فى عدد اليهود والمستوطنين يضعف من قوة الدولة . وعلى السكان اليهود أن يزدادوا بمعدل سريع ، ليس مقط لضمان الغلبة السكانية مالزيادة مطلوبة ولازمة أيضا من أجل تطوير السكان وبلورتهم وانصهارهم مى بوتقة قومية اجتماعية حية تستطيع ان تتكفل بنفسها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا وعسكريا » ٠ آلون ـ المرجع السابق ٠

٣ ـ محاولة الحفاظ على القوة الذاتية ـ كما يسمونها ـ للاسرائيليين وللمجتمع وذلك بالحفاظ على النقاء اليهودى ـ الذى يدعون • ويصل الامر فى هذا المجال الى مناقشات واسعة تدور بين القادة الاسرائيليين حول أسلوب الحفاظ على هذا « النقاء » رغم التوسع المستمر وما يتبعه من تزايد عدد العرب فى الاراضى المحتلة التى تخضع للسيطرة الاسرائيلية • ونجد من خلال النقاش عدة حلول يقدمها زعماء الدولة لكيفية منع الامتزاج بين العرب واليهود ، والحفاظ على المكاسب الاقليمية للعدوان فى ذات الوقت (٢٢) • ومن هذه الحلول ما يمارس كل يوم من خلال اجراءات الارهاب فى الاراضى المحتلة ، حيث تنسف بيوت العرب وتنزع ملكياتهم الزراعية لكى يعيشوا على حد الكفاف ، فاما أن يعملوا كأجراء لدى الاسرائيليين ويكونون بذلك أدنى طبقات المجتمع وهى مانع طبيعى للامتزاج بهم من جانب اليهود ، وأما أن يخرجوا من الاراضى المحتلة فيتحقق أحد أهداف الاستعمار الاسرائيلى وهو تفريغ هذه الاراضى من أكبر عدد ممكن من سكانها العرب •

٤ ـ الحفاظ المستمر على روح معنوية عالية لدى الاسرائيليين ، سواء لحجم المخاطر التى يواجهونها ازاء المحيط العربى الواسع ، أو للرغبة فى أن تعوض الروح المعنوية العالية القلة النسبية فى عدد السكان ، أو لتحد من الاتجاه الى النزوح الى خارج الدولة بين الاسرائيليين •

٥ ـ العمل على زيادة نسبة العناصر الفنية ذات المستوى الثقافى والتكنولوجى المرتفع خاصة وان اسرائيل تعتبر ان من عناصر الحسم فى استمرار بقائها هو الحفاظ المستمر على نوعية سكانها لضمان درجة من التقدم تعوض النقص البشرى الذى تعانيه •

٦ ـ العمل الدائب والمستمر بالتنسيق مع منه يعيش على أرض « اسرائيل » ، والغالبية تعيش المنظمة اليهودية العالمية للوصول الى تحقيق فكرة أن « الشعب اليهودى » شعب واحد ، وان كان جزء فى الخارج ، وهم يحاولون بذلك الوصول الى أن توجد فى اسرائيل امكانيات يهود العالم أجمع والذى يصل عددهم الى حوالى ١٣٫٥ مليون نسمة • وتسعى الحكومة الاسرائيلية بدعم من المنظمة الصهيونية الى محاولة تحقيق هذا الحشد للقدرة اليهودية عن طريق مجموعة من الوسائل السياسية والثقافية والدينية التى تسعى من خلالها الى مواجهة مشكلة تزايد الاندماج اليهودى فى المجتمعات الاجنبية وخاصة مجتمعات غرب أوروبا •

ويعتبر الجهد الموجه فى مجال تحقيق التكامل فى المصير وفى الامكانيات بين الاسرائيليين ويهود العالم هو أبرز ما تعوض به الحكومة الاسرائيلية مخاطر اتساع تأثير العنصر البشرى تأثيرا سلبيا على مشكلة الامن الاسرائيلى • فالقدرات الصهيونية العالمية تمثل دعما بشريا وماديا وعسكريا ومعنويا لدولة اسرائيل •

ثالثا ـ العنصر العقائدى :

يرى مفكرو اليهود وقادتهم أن بقاء واستمرار العنصر اليهودى (٢٣) يرجع فى المقام الاول الى تمسكهم بعقيدة معينة سواء كانت دينية أو سياسية أو مزيج من الاثنين معا • ولقد اعتمدت الصهيونية على التراث الدينى والتاريخى وما مرت به هذه العقيدة من صراعات مع عقائد أخرى لكى تتبلور فى صورة أيديولوجية تقوم على التمييز الدينى ، والتمييز الجنسى والعنصرى • وتمكنت من أن ترسب بذلك معتقدات معينة لدى الاقليات اليهودية ،

---

٢٢ ــ يقول ايجال الون فى هذا الخصوص « ليس هناك شك فى أن وجود اقلية عربية كبيرة ومتزايدة من شأنه أن يخلق مشكلة أساسية مع مر السنوات حتى ولو لم يؤثر ذلك فى الثقافة العبرية والمعالم اليهودية للدولة .. وازاء هذا الخطر يجب أن نأخذ فى الحسبان احتمالات الهجرة اليهودية ، وامكانية نمو الزيادة الطبيعية للغالبية اليهودية اذا تلقت هذه الزيادة تشجيعا مناسبا ، وكذا ميل عرب كثيرين وبالذات الموجودين فى الاراضى المحتفظ بها ، نحو الهجرة من البلاد » ايجال الون ــ المرجع السابق •

٢٣ ــ ان دعوى وجود عنصر يهودى متميز وشعب يهودى نقى هى دعاوى مرفوضة سبق ان خاضت فيها كتابات عربية واجنبية كثيرة مدللة على خطئها رغم تمسك الصهيونية بها لاهداف سياسية وأيديولوجية •

ترسبت فى الشخصية والنفسية اليهودية . وأوجدت الصهيونية طوال فترات التاريخ من النظم ما حافظ على هذه العقيدة ونمى هذه الايديولوجية . ولاشك أن قيام دولة اسرائيل ارتبط بالعقيدة الصهيونية الى أبعد الحدود وخاصة بعد ظهور الصهيونية السياسية التى ترجع قوة الدفع فيها الى كونها مزيجا متفاعلا يبلور عدة أبعاد دينية وتاريخيه وثقافية وفكرية يهودية .

وظلت للعقيدة بعد ذلك أهميتها الجوهرية فى مشكلة الامن الاسرائيلى : حيث تعتبر هى العامل الفيصل فى توحيد الاسرائيليين أمام أخطار الامن التى تواجههم رغم كثرة خلافاتهم السياسية والدينيه ، واليها يعود مظهر الارتباط بين الاسرائيليين والصهيونية العالمية ، ودرجة ما يتميز به الاسرائيليون من روح معنوية فيما يمس هذه العقيدة ، فضلا على العلاقة الطردية بين مدى قوة العقيدة الصهيونية ومدى الاصرار الشعبى والموازرة التى يبديها سكان الدولة الاسرائيلون وراء الاهداف الصهيونية النهائية .

وأمام هذا الدور الايجابى الفعال الذى تمارسه العقيدة على مشكلة الامن الاسرائيلى فقد وجهت الدولة والصهيونية العالمية جهودا كبيرة فى دعم هذه العقيدة وخاصة بين الجيل الجديد الذى ولد على أرض فلسطين . ومن هنا كان دعم الدين اليهودى فى الحياة اليومية للاسرائيلى ، واحياء الاثار العبرية ، واحياء اللغة ، والنشاط المتجه الى الكشف عن الاثار والحفريات فى محاولة لاثبات دعاوى تاريخية معينة ، والاستناد المستمر فى كل نقاش أو تصريح الى وقائع تاريخية أو قيم دينية .

ولاشك أن النظام السياسى السائد فى اسرائيل يدعم العقيدة الصهيونية باستمرار ، بل ولا يترك مجالا لتشكك فيها او اهتزاز . فالقادة ذوو الثقل على قمة هذا النظام هم المستعمرون الاوائل وطلائع الاستعمار الاستيطانى فلسطين ، وفدوا اليها مدفوعين بعقيدة أمنوا بها ، وفكر هؤلاء - وهو الفكر العسكرى الصهيونى - هو الفكر الوحيد ذو الثقل والمسيطر فى الدولة ، هذا فضلا على الارتباط المصيرى بين هؤلاء القادة وبين الحركة الصهيونية العالميه سواء فى استمرار بقائهم على قمة هذا النظام أو فى مدى ثقلهم السياسى فى الدولة . والاحزاب الاسرائيلية التى تنضم اليها الغالبية الساحقة من سكان اسرائيل ، والتى لا يمكن مجالا خارجها للتعبير عن آرائهم - بحكم طبيعة هذا النظام السياسى السائد - هى فروع لحركات صهيونية عالمية ، أضف الى ذلك تأثير الانتصارات المتوالية للصهيونية منذ دفعت بالكتل البشرية الى فلسطين فى دعم هذه العقيدة .

فالعقيدة الصهيونية التى بدأت تتشكل ملامحها منذ السبى الاول ، وتحددت أبعادها على مر مئات السنوات بنقاش فكرى وبقيم ومعتقدات عنصرية ، والتى نجحت فى اقامة الدولة رغم الارادة العربية ، وتحولت الى تحقيق أهدافها النهائية نحو دولة الحلم بخطى تدريجية وعلى مراحل مرسومة سلفا ، تعد من الركائز ذات التأثير الايجابى فى استراتيجية الامن الاسرائيلى .

رابعا - العنصر السياسى :

ان دعم رصيد الدولة من التأييد السياسى فى الخارج يعد من الضمانات الهامة لامنها القومى ، سواء لما تتيحه زيادة هذا الرصيد من مرونة حركة للدولة فى مجال العلاقات الدولية ، أو ما يكفله من تزايد امكانياتها فى الضغط المباشر أو غير المباشر على أعدائها .

وفى حالة اسرائيل بالذات يزداد هذا العنصر من عناصر استراتيجية الامن الحاحا لحاجتها الى تعويض بعض نقاط ضعفها الاستراتيجية - كنقص العمق الجغرافى وآثاره السياسية والاقتصادية - بزيادة رقعة علاقاتها الخارجية ، ولاهمية الخروج من نطاق الحصار العربى المفروض عليها .

ولقد كان تناول اسرائيل لهذا العنصر يقوم على تفهم أن العلاقات الخارجيه لا تخلق من نفسها ، فهى مزيج من نظرية عامة ، ومن معرفة وخبرة ، ومن علاقات سياسية وعلاقات شخصية . وأن العلاقات الخارجية لا تقتصر على المجموعة التى تعمل فى الشئون الخارجية فى الدولة الاخرى ، بل تتناول أيضا الوسط القائم على شئون الامن ، والاوساط التى تكون وتؤثر فى الرأى العام .

ولقد سعت اسرائيل دواما الى أن تكون علاقاتها الخارجية فى خدمة أمنها والعلاقات الخارجية لهذا الامن (مصادر السلاح الخ ..) ، وكان على مسئولى السياسة الخارجية فيها خلق هذا

التوافق بين العلاقات الدولية لاسرائيل ومتطلبات الامن .

وكان البحث الدائب عن توافق المصالح بين أكبر القوى الدولية وبين اسرائيل هو أعظم ما يشغل بال مخططى السياسة الخارجية الاسرائيلية ، كوسيلة فعالة لضمان أمنها . وقد تمكنت اسرائيل من أن تحقق فى هذا المجال انجازات كبيرة ظهرت بصورة جلية مع بداية عام ١٩٦٦ على وجه الخصوص حين بدأ التسليح الامريكى لاسرائيل مباشرة (٢٤) ، ثم الوصول بتكامل المصالح الامريكية الاسرائيلية الى وحدة فى الوسائل وليس فى الاهداف فقط ، وهو ما أدى الى عدوان ١٩٦٧ أملا فى الوصول الى حل نهائى لمشكلة الامن الاسرائيلى .

خامسا ـ العنصر الاقتصادى

يتميز الاقتصاد الاسرائيلى بسمات عامة مميزة ، حددتها مجموعة من الظروف والعوامل المتصلة برقعة الارض التى قامت عليها الدولة ، وبالقوة البشرية فيها ، وبالظروف التى سادت خلال نشأتها واستمرارها .

ولعل ابرز هذه السمات هو ان الاقتصاد الاسرائيلى يعتمد على الخارج بالدرجة الاولى وابرز مظاهر ذلك هو حجم الدعم المادى الاجنبى لاسرائيل من جباية وتعويضات وسندات اسرائيلية وهبات وقروض ، وحجم الاستثمارات الاجنبية فى اسرائيل ، والخبرات الفنية الوافدة من الخارج والاتفاقات التى تعقدها اسرائيل فى هذا الشأن مع بعض الشركات الصهيونية الكبرى للاستفادة من خبراتها الفنية او حق استغلال آخر ماتصل اليه هذه الشركات فى هذا المجال. ويمكن بصفة عامة القول بأن الاقتصاد الاسرائيلى له أوجه ضعف حاولت اسرائيل باستمرار أن تخفف من آثارها ، وخاصة تلك السلبيات التى تتعلق بالامن الاسرائيلى وتؤثر عليه . وابرز هذه السلبيات هى :

١ ـ الموقع وتأثر هذا الموقع بالحصار العربى الذى فرض على اسرائيل عند قيامها . ٢ ـ نقص القوة البشرية . ٣ ـ قلة الموارد الطبيعية متمثلة فى ضيق الرقعة الزراعية وصعوبة توسيعها لنقص موارد المياه ، وعدم توافر الثروات المعدنية التى تمكن من خلق صناعات ثقيلة . ٤ ـ ضيق السوق المحلى . ٥ ـ قلة الاستثمارات المحلية . ٦ ـ اثار المقاطعة العربية وخاصة فى السنوات الأولى بعد قيام الدولة .

وقد سعت اسرائيل فى مواجهة نقاط الضعف هذه الى محاولة تعويضها وكانت أبرز انجازاتها فى هذا المجال هى :

١ ـ محاولة اضفاء اهمية على موقع الدولة بعدة مشروعات تستهدف تأكيد الاهمية الاستراتيجية لهذا الموقع وتخطى الحصار العربى حولها . ومن هذه المشروعات : بناء ميناء اسدود ومد خط انابيب البترول بين ايلات وحيفا والعمل على ان يصل حاليا بين ايلات وعسقلان ، وتنفيذ مشروع اقامة طريق برى بين ايلات وميناء اسدود يسمح بالنقل بين البحر الاحمر والبحر المتوسط برا ، وربط الخطوط الجوية الاسرائيلية بالخطوط الدولية

٢ ـ تشجيع الهجرة الى اسرائيل حتى وصل عدد اليهود فيها حاليا الى حوالى ٣٠٠,٠٠٠ر٣ نسمة ، مع التركيز على الكفايات الفنية .

٣ ـ توجيه استثمارات كبيرة فى مجال اكتشاف الثروات الطبيعية ، والارتباطات بشركات أجنبية

---

٢٤ ـ يوضح شمعون بيرس أبعاد الامداد الامريكى المباشر لاسرائيل بالسلاح ، على مشكلة الامن الاسرائيلى بقوله : أن مزايا الحصول على السلاح الامريكى من الولايات المتحدة مباشرة ما يلى :
١ ـ أن العبء المالى لهذا السلاح سيكون ضئيلا جدا .
٢ ـ أن مد الولايات المتحدة لاسرائيل بالسلاح سيعبر علانية عن سياسة امريكية وهو أمر هام لنا [يقصد بذلك الثقل السياسى الذى سيضفيه ذلك على اسرائيل من ناحية ، وأثر ذلك على تدهور العلاقات الامريكية العربية من ناحية اخرى] .
٣ ـ ان السياسة الامريكية تتميز بثبات أكثر من سياسات الدول الاخرى .
٤ ـ أن تسليح امريكا لاسرائيل لا يمنع تسليح دول اخرى لها بل سيشجعه .
راجع فى ذلك : شمعون بيرس ـ محاضرة القاها فى مايو ١٩٦٢ ـ المرجع السابق .

كبيرة للعمل لاستغلال هذه الثروات اقصى استغلال ممكن ، وتوجيه التقدم التكنولوجي والابحاث العلمية الى استغلال الامكانيات المتاحة ، فضلا على اللجوء لاستيراد الثروات من الخارج بتفضيل معين مما يفسر الاهمية القصوى التى تعلقها اسرائيل على ارتباطها بالسوق الاوروبية المشتركة

٤ – دعم علاقات اسرائيل الخارجية مع الدول ذات التأثير السياسى والتجارى ومع التنظيمات الاقتصادية الدولية للحصول على مزايا فى التصدير وتوسيع السوق وحجم الطلب على الانتاج الاقتصادى الاسرائيلى . بالاضافة الى الجهد الاسرائيلى الموجه الى العلاقات التجارية مع دول العالم النامى وخاصة دول افريقيا وغزو هذه الدول بالخبرة الفنية الاسرائيلية وتدريب مواطنى هذه الدول فى اسرائيل وذلك لاسباب اقتصادية فضلا عن اسباب استراتيجية تتمثل فى تخطى الحصار العربى حول اسرائيل وهو الامر الذى يفسر اهتمام اسرائيل ببناء أسطول تجارى تعدت حمولته الان المليون طن .

٥ – جذب الاستثمارات الاجنبية وخاصة من الدول ذات التأثير السياسى فى المجال الدولى حتى ان ٦٠ فى المائة من هذه الاستثمارات فى اسرائيل هى استثمارات امريكية ومعظم الـ ٤٠ فى المائة الباقية تأتى من دول غرب اوربا .

٦ – استغلال اجهزة التسويق والدعاية للشركات الصهيونية الكبرى فى تسويق الانتاج الاسرائيلى وهو ما يخفض انفاقه على التسويق ويمنحها قدرات كبيرة فى هذا المجال على ضوء خبرة أجهزة التسويق هذه وقد كان هذا الموضوع احد مجالات الدراسة الرئيسية فيما اطلق عليه مؤتمرات المليونيرات اليهود التى عقدت فى القدس فى سنوات ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩

ولقد اثرت ظروف الامن الاسرائيلى على خطة اسرائيل الاقتصادية من اكثر من ناحية ومن الأمثلة على ذلك مايلى :

١ – راعت اسرائيل فى تخطيطها الصناعى توفير السلع الاستهلاكية للسوق الداخلى الى جانب توفير السلع واقامة الصناعات التى تخدم المجهود الحربى (نشاط اسرائيل فى مجال صناعات الطائرات – الصناعات الكيماوية – الصناعات البتروكيماوية – الصناعات الالكترونية)

٢ – الاهتمام الضخم بالصناعات الحربية والوصول بالقدرات الاسرائيلية الى ادخال تعديلات اساسية على بعض الاسلحة المستوردة

٣ – اقامة التخطيط الاقتصادى على أساس التصدير أساسا تلافيا لضيق السوق المحلى وآثاره السلبية الممكنة على تحديد انواع وحجم بعض الصناعات .

٤ – الاهتمام بكفالة مستوى معيشى مرتفع يكون عنصر جذب للمهاجرين من الخارج ، وعامل منع لنزوح سكان الدولة خارجها . وقد استمر اهتمام اسرائيل بذلك رغم ماسببه هذا الاعتبار من مشكلات أقتصادية داخلية كان ابرزها معاناة الاقتصاد الاسرائيلى من التضخم المستمر .

٥ – مراعاة التخطيط الاقتصادى لسرعة تحول الأقتصاد الاسرائيلى الى اقتصاد حرب فى فترة زمنية قصيرة لا تتعدى بضعة أيام .

سادسا – نوعية القيادة السياسية والعسكرية :

توجه اسرائيل عناية بالغة الى عنصر القيادة فيها سواء فى المجالات السياسية أو العسكرية . ومصدر هذا الاهتمام هو ما يمارسه هذا العامل من تأثير حاسم على استراتيجية أمن الدولة ، فبمدى كفاءة القيادة يكون حسن التخطيط والتنفيذ .

ان وضع استراتيجية للامن القومى تتميز بالواقعية والقدرة على مزج العناصر المختلفة المكونة لها ، وتحديد نسب التزاوج بين هذه العناصر وصولا الى نقطة توازن معينة، هى أمور مرتبطة بالدرجة الاولى بالقيادة وعقليتها وتصوراتها للامور ، ومدى اتصال هذه التصورات بالواقع فى أبعاده الحقيقية . فهذه التصورات لا يمكنها أن تتجاوز الافاق التى يحصر فيها واضع القرارات تفكيره ، والتى تعد نتاج التفاعل الذى يحدث بين كثير من المتغيرات ترجع الى أوضاع البيئة الداخلية ، أو ظروف البيئة الخارجية ، ودرجة الثقافة العامة والمتخصصة ، الى جانب

التأثير الايديولوجية والعاطفية والشخصية (٢٥)

واذا كانت القيادة السياسية فى اسرائيل – على مستوى رئيس الوزراء أو الوزراء أو زعماء الاحزاب – تأتى بالانتخاب من داخل الاحزاب ، فان المستوى الثقافى لغالبية من تولوا المناصب العامة فى اسرائيل يؤكد أن هناك حرصا على مستوى معين من القدرات الشخصية يراعى باستمرار ٠ ولكن الامر الواضح هوبالقطع فى المجال العسكرى حيث أن تولى المناصب الرئيسية لجيش الدفاع الاسرائيلى يسبقها اعداد مخطط من الناحيه الثقافية العامة والتخصصية للمرشحين لتولى هذه المناصب . هذا فضلا على أن مجرد ترشيح ضابط لمنصب قيادى لا يتأتى الا بعد ثبوت كفاءة متميزة له عمليا خلال مدة خدمته ٠

وقد راعت اسرائيل ذلك منذ المراحل الاولى لقيامها ، وقد عبر عن ذلك شمعون بيرس منذ ١٩٥٥ « منذ أيام اكيسنيفون حتى وينجت ، ومنذ أيام جدعون حتى أيام المظليين تظهر بكل شدة المكانة الحاسمة للقيادة السياسية والعسكرية فى كل حرب فاتخاذ القرارات السياسية فى الموعد الصحيح وبالقوة اللازمة ، ومقدرة الصفوف العسكرية على تنفيذها بسرعة ، وبدون تردد مع الالتزام بالهدف ، هذه جميعا من الامور التى تشكل ما يطلق عليه « بالنوعية » .... لقد رأينا فى الماضى جيوشا كانت مستعدة للقتال من ناحية الاجهزة والعتاد ، ولكنها فشلت بسبب اخطاء القيادة السياسية والعسكرية وعدم استعداد الشعب للقتال (٢٦) » .

المبحث الثالث

الامن الاسرائيلى والمستقبل

جوهر قضية الامن الاسرائيلى :

ان تتبع التاريخ اليهودى القديم والحديث ، يوضح بجلاء أن القضية الاساسية التى واجهت بنى اسرائيل منذ التشتت الاول كانت هى البحث عن « الامان » ٠ وظل هذا البحث هو محور التفكير اليهودى لمئات من السنوات بلغت قرابة الالفى عام ظهرت خلالها مجموعة من الحلول لهذه القضية. وبتاثير المعتقدات والتراث الدينى والتاريخى اتفقت هذه الحلول على أن الخلاص من الاضطهاد والتوصل الى تحقيق الاحساس « بالامان » لليهودى لن يكون الا على أرض فلسطين .

فتحركت هجراتهم الجماعية ووفدت الى الارض المقدسة تحتلها بالاستيطان . وووجهوا منذ دخولهم هذه الارض بعد غيبه امتدت حقبا طويله ، برفض عربى لسيطرة اولئك القادمين من وراء البحر . واعتقدوا أن هذا الرفض هو رد فعل طبيعى ومؤقت ، وأنه سرعان ما سيخضع سكان فلسطين العرب « للامر الواقع » يسلمون به ٠ فاستمر وفودهم الى فلسطين واستمر استعمارهم لها جزءا جزءا ، فبالقوة وبالارهاب كانوا ينتزعون الارض ويحولون ملكيتها اليهم ٠ وساعدهم فى ذلك تخطيط سبق لعملهم فى منطقة لم تكن تعرف لطول فترة تحدهما ومعاناتها من حكم رجعى متخلف ، حتى معنى التخطيط فى العمل ٠ ساعدهم كذلك اصرارهم على تحقيق مخططهم بعد ماذاقوه فى أوروبا من اضطهاد دول وشعوب ، وما حصلوا عليه من ذات هذه الدول والشعوب من دعم مادى يفوق قدرات سكان المنطقة الاصليين ، وهو دعم قدم لهم فى الواقع ثمنا للتخلص منهم فى أوروبا ، واستثمارا لتأمين مصالح أجنبية فى هذه المنطقة الاستراتيجية .

ووصلوا بعملهم الذى يقوم على القهر والارهاب الى اقامة الدولة المنشودة ٠ وظنوا أن الامر الواقع قد تحقق ، ولكن منذ اللحظة الاولى تحركت جيوش عربية تعبر تلقائيا عن رفض عربى للامر الواقع . وانتصروا فى هذه الحرب وتوسعوا توسعهم الاول ، وبدأت مرحلة استيعاب المكاسب ٠ ولكن الرفض العربى استمر رغم عمليات الردع المتكررة حتى وصلوا الى الاضطلاع بعدوان شامل فى يونيو ١٩٦٧ ، تصوروا معه ان الارادة العربية سوف تسلم ، وانها سوف تكتشف ان الرفض العربى تكاليفه الغالية وتضحياته تفوق الامكانيات

---

٢٥ – د. اسماعيل صبرى مقلد – التخطيط لمشاكل الامن القومى – الاهرام الاقتصادى العدد ٣٣٤ فى ١٩٦٩/٧/١٥ .

٢٦ – شمعون بيرس – مقال نشر فى « نيب هاكبوتسا » بتاريخ ١٩٥٥/٩/٢٩ .

والقدرات ، وان الرفض سوف ينتهى الى الابد ليحل محله قبول بالوجود الصهيونى يقوم على اقتناع بأن هذا الوجود وجد ليبقى وان افضل الحلول، بل ان الحل الوحيد ، هو التعايش معه سلميا · ولكن اكتشفوا فجأة ان الارادة العربية حتى وهى تقف عارية من القوة المادية ، لا تقبل ان تكون عاجزة ترضخ لما يفرض عليها قهرا وقسرا ·

ان هذا الذى حدث خلال ثمانين عاما منذ بدء هجراتهم الجماعية ، وما جرى خلال واحد وعشرين عاما منذ قيام دولة اسرائيل ، يوضح بجلاء انقضية الامن الاسرائيلي ليست بالبساطة التى قد تكون عليها قضية الامن لاية دولة أخرى فى العالم ·

ومن خلال تطورات الاحداث فى هذه السنوات يتضح ان لقضية الامن الاسرائيلي جانبين رئيسيين :

الاول : هو البحث الدائم عن « الامان » : وهو البحث الذى اصبحت له مكانة متميزة فى الشخصية اليهودية ، واضحت له انعكاساتهعلى التفكير الاسرائيلى ، حتى غدا هو محور هذا التفكير ، وأصبحت له الصدارة فى مشكلات دولة اسرائيل · وفى هذا الجانب تنفرد قضية الامن الاسرائيلى عن دونها منقضايا الامن لدول العالم اجمع ·

فاسرائيل وحدها هى التى يعتبر وجودها محل منازعة ، والاسرائيلى هو الشخص الوحيد فى العالم الذى يعيش في دولة ولا يستطيع أن يقطع بأن أبناءه واجيالا من بعده سوف تعيش على ذات الارض التى يعيش عليها ·

الثانى : توفير متطلبات الامن القومى : وينصرف هذا التعبير الى مقتضيات الامن بمعناها المعروف من مساحة جغرافية ، واوضاع استراتيجية ، وشكل الحدود ، ونوعية وتوزيع القوة البشرية ، وحجم وكفاءة القوات المسلحة وعقيدتها العسكرية الخ ·· وفى هذا الجانب تتفق اسرائيل مع غيرها من دول العالم فى العناصر المكونة لاستراتيجية الامن القومى ·

الامن الاسرائيلى والمستقبل :

خلصنا مما سبق ان جوهر قضية الامن الاسرائيلى هى افتقاد « الامان » الشخصى للمواطن ، والامان للدولة الاسرائيلية · واذا كانت اسرائيل قد حاولت ان توفر متطلبات امنها القومى دفاعا عن بقائها على أمل أن تصل مع مرور السنوات الى قبول عربى لوجودها يحقق الاحساس « بالامان » للاسرائيلى وللدولة ، فان توفير هذه المتطلبات ، ليس — فىتقديرى — ضمانا نهائيا للامن الاسرائيلى · فان الجيش القوى ، والقدرة على الردع ، ليست اهدافا تطلب لذاتها ، ولكنها وسائل لتحقيقماهو أبعد وأعمق : أقصد به أمان الاسرائيلى وأمان الدولة فى مستقبلها · ولا يجوز قياس مدى فعالية توفير هذه المتطلبات الا بقياس درجة تحقيقها لهدفها وهو توفير « الامان » ·

ان استمرار افتقاد الامان من جانب الاسرائيلى ، ومن جانب الدولة ككل ، مرده سبب واحد هو : استمرار الرفض العربى · وهذا الرفض لا ينطلق من رغبة فى العناد والا لكان امر انهائه سهلا ، ولكان كافيا لاحداث السنوات الماضية أن تضع حدا له ·

ان الرفض العربى يرجع فى المقام الاول الى صيغة الحل الصهيونى للمشكلة اليهودية · فحل هذه المشكلة فى العقيدة الصهيونية يكون بشروط هى الاتية :

(١) ان الخلاص اليهودى لا يتحقق الا على أرض فلسطين · (٢) ان شرط تحقيق الخلاصهو قيام الدولة · (٣) ان هذه الدولة — وفقا للعقيدة الصهيونية — لا تكون الا دولة « يهودية نقية » · (٤) ان النقاء اليهودى لدولة صهيونية يعنى ان تعكس آمالا تاريخية يرونها ، وعقيدة صهيونية يؤمنون بها ، ترى ان اليهود هم شعب الله المختار يجب ان تعقد له السيادة على ما عداه من الشعوب وفى مقدمتها تلك التى يعيش بينها ، وان مجالهم الحيوى هو أرض الميعاد ، الارض الموعود ، ارض الاباء والاجداد ، حدودها لا تقف عند حدود قرار التقسيم ، او حدود ١٩٤٨ ، أو حدود ١٩٦٧ ·

ومن مراجعة النتائج البديهية لشروط تحقق الخلاص فى العقيدة الصهيونية ، يكون الرفض

العربى هو الرد الطبيعى من جانب شعوب تسكن هذه المنطقة . فحتى بصرف النظر عن البحث فى مدى حق اليهود فى حكم فلسطين ، فمخالف لطبيعة الامور ان تقبل شعوب العيش مع جماعة ترى فى نفسها تفوقا عليها ، وتكون مصائر هذه الشعوب مهددة بالتوسع بالقوة فى حالة الحـــرب ، أو التوسع بالسيطرة الاقتصادية حتى لو افترضنا حالة السلم نظريا .

ان صورة الحياة فى المنطقة العربية فى ظل بقاء دولة صهيونية فى فلسطين ليست فى حاجة الى جهد فكرى عربى لرسمها تبريرا للرفض العربى . فلقد تكفل لنا بذلك فلاسفة وكتاب من غـلاة الصهيونية عبروا يوما عن آراء لهم . ومصداقا على ذلك نسوق ما كتبه اثنان منهم ، كأمثلة لها دلالتها :

١ ــ كتب هانز كوهن فى بداية هــذا القرن يقول : « من سخريات القدر الغريبة، ان الشعب الذى عاش فى الغرب كشعب شرقى منبوذ ، قد أسكرته خمرة الاندماج من القرن المــاضى ، فأصبح الان يريد أن يعود الى الشرق فى صورة الشعب الغربى السيد المتفوق . » (٢٧) .

٢ ــ كتب احاد هــاعام ــ أحــد أنبيــاء الصهيونية ــ بعد سنوات قلائل من بدء الهجرة اليهودية الى فلسطين يقول : « ماذا يفعل اخواننا فى فلسطين ؟ ! انهــم كانـــوا عبيـــدا فــى الدياسبورا (المنفى) ، وفجأة وجدوا أنفســهم أحرارا بلا حدود ولا رادع .. ان هذا التحول قد خلق فى نفوسهم حالة من الميل الى الاستبداد ، كحالة العبد عندما يتحول الى سيد ، فهم يعاملون العرب بروح العداء والشراسة ، ثم يفاخرون بما يفعلون . ورغم ذلك فليس هناك بيننا من هو قادر علــى الوقـــوف فـــى وجـــه هـــذا الميـــل الخطير .. » (٢٨) .

ان شروط ومتطلبات الصيغة الصهيونية للخلاص اليهودى هى السبب الجوهرى فى الرفض العربى المستمر . وان استمرار الرفض يعنى استمرار انعدام « الامان » بالنسبة للاسرائيلى ، واستمرار قضية أمنه الشخصى وأمن دولته رغم الانتصارات العسكرية التى تحققت (٢٩) .

---

٢٧ ــ هــــانز كوهن ، روبرت ولتش ــ السياســة الصهيونية ــ صادر فى المانيا ١٩٢٢ ــ ص ١٢٢ [ورد ذكر هذا المرجع فى كتاب « اسرائيل الكبرى » الصادر عن مركز الابحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية ــ بيروت] .

٢٨ ــ آحاد هاعام ــ من مقال له فى مجلة « هاملتيس » الالمانيه ــ يونيو ١٨٩٠ ــ [ورد هذا المرجع مى كتاب « اسرائيل الكبرى » الصادر عن مركز الابحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية ــ بيروت]

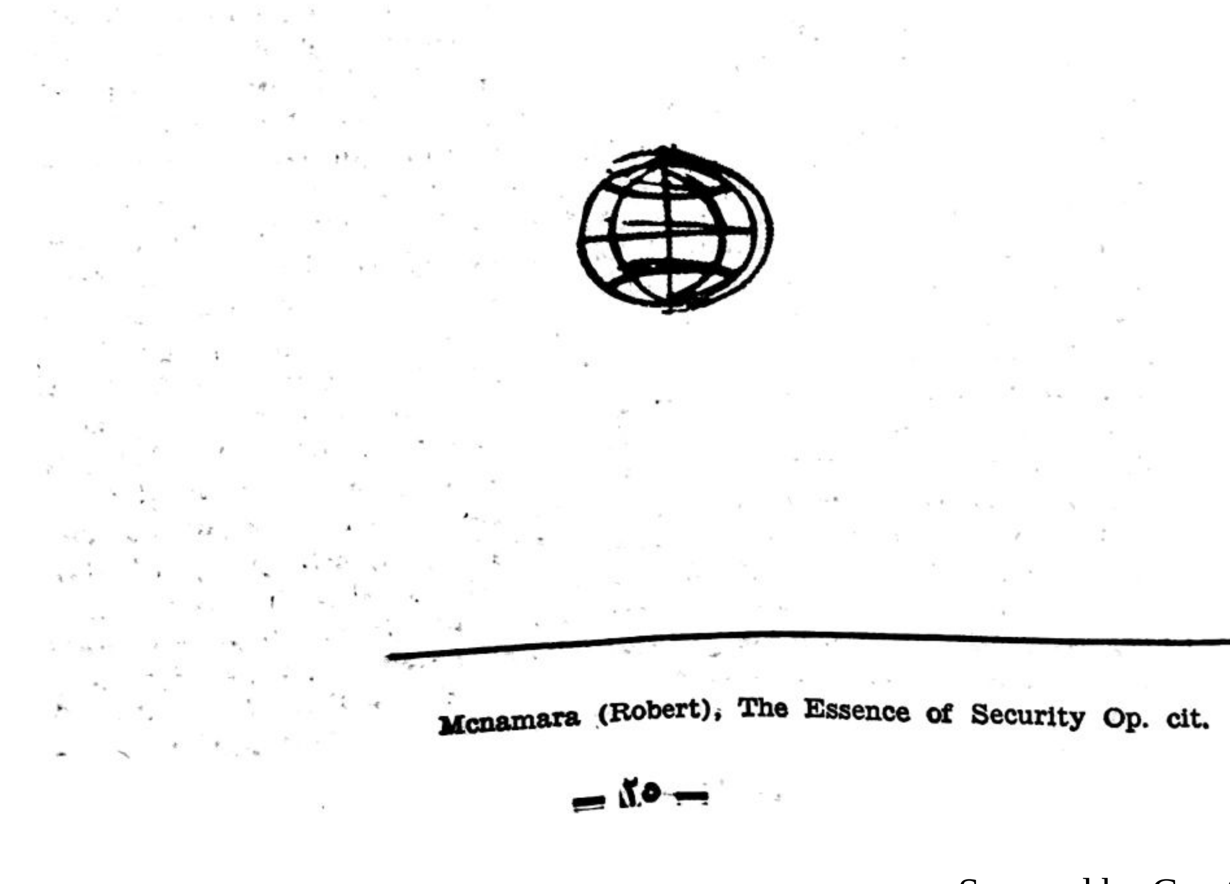
٢٩ ــ عبر موشى ديان وزير الدفاع الاسرائيلى بعمق عن قضية انعدام الشعور بالامان والطمأنينة لدى الاسرائيلى تجاه أمنه الشخصى وأمن دولته وامن الاقليات اليهودية عامة ، واستمرار هذه القضية منذ التاريخ وآلاف السنين التى مضت ، وذلك فى خطاب له القاه فى سبتمبر ١٩٦٩ قال فيه ما نصه « منذ أربعة آلاف سنة والشفاه جميعها تردد السؤال التالى : « ما الذى سيحدث ؟ » ويمكن القول بأن هذا البحث القلق عن المستقبل بشكل جزءا لا ينفصل عن جوهر شعبنا .. لقد بدأت المشكلة فى الواقع مع ابراهيم أول العبرانيين ، فالمسالة السكانية كانت تسبب له المزيد من الهموم فاتجه الى السماء قائلا : ما الذى سيحدث ؟ »وجاءه الرد من الله ، لا تخف يا ابراهيم » .. وهام اسحق على وجهه فى مصر ثم مى فلسطين وقامت بينه وبين جيرانه نزاعات حتى فقد اسحق الامل فى أن تكون له حدود « آمنة ومعترف بها » وأعرب عن نيته فى مغادرة البلاد ، ولكن الله أمره بالا يصنع شيئا وقال له : « اننى رب أبيـــك ابراهيم .. لا تخف » وأصبح ذلك التعبير حكمة وطنية تقول : « لا تخف يا عبدى يعقوب » ..وأريد الان ان أتوقف عند تعبير « لا تخف » معنى القلق اليهودى « لا تخف يا يعقوب » عبارة تعنى : لا تجعل الخوف يسيطر عليك فانت تستطيع القيام بهذه المعركة .. ولقد كان القلق اليهودى فى كل العصور ذا طابعين : قلق فردى وقلق جماعى فهناك انشغال البال بالخلاص الجسمانى للفــرد اليهودى من ناحية ، والاستمرار اليهودى من ناحية اخرى .. وليس هناك من لقاء أو مؤتمر لا ينطبع بهذا القلق المزدوج على حياة اليهودى ومستقبل اليهودية ، وينبغى أن يضاف الى ذلك ــ فى ايامنا هذه ــ القلق على مصير الدولة اليهودية .. » راجع الحوار الذى دار فى الصحافة الاسرائيلية تعليقا على هذا الخطاب والذى أكد بدوره معاناة الاسرائيليين من انعدام الشعور بالامان ــ مقال « لحظة من الحقيقة » للمؤلف ــ صحيفة الاهرام ــ عدد ١٧ أكتوبر ١٩٦٩ .

وان مخاطر الرفض العربى ، وآثارها المحتملة على قضية الامن الاسرائيلى فى المستقبل تكمن فى حقيقة ان الاسلوب الاسرائيلى فى البقاء استمر حتى الان يعتمد على القوة المسلحة بينما القوة فى النهاية مسألة نسبيةلايعقدالتفوق فيها لطرفالى الابد . كذلك فان اسرائيل تدرك أنها تمثل جزءا فى محيط عربى أوسع وأرحب يملك من الامكانيات غير المستغلة ما يفوق ما استغل منها حتى الان للمعركة . كذلك فان النكسات العربية السابقة والمحن قد بدأت تؤتى آثارها فى صهر الشخصية العربية لتكون أكثر استعدادا وتقبلا للتضحية ، وأكثر جدية فى تسليح نفسها بالقوة المادية ، ولعل فى تفجر الثورة الفلسطينية فى أعقاب نكسة يونيو ١٩٦٧ دليل واضح على ذلك .

والنتيجة المنطقية التى تترتب على التحليل السابق هى ان الرفض العربى حكوم عليه بالاستمرار لطبيعة الوجود الصهيونى فى فلسطين . ومعنى ذلك أن جوهر مشكله الامن الاسرائيلى - تحقيق الامان - سيظل بعيدا عن أن يتحقق حل لها . ان السلاح ليس هو العامل النهائى والوحيد فى مشكلة الامن الاسرائيلى ، فهذا السلاح وتلك القوة العسكرية هى وسيلة لتحقيق غاية . ان أية دولة يمكن ان تصل الى النقطه التى لا يمكنها أن نشترى مزيدا من الامن بمجرد مزيد من المعدات العسكرية ، وقد تكون اسرائيل قد وصلت بالفعل الى هذه النقطة . ان العامل الحاسم بالنسبة لدولة مسلحة تسليحا كافيا هو طابع العلاقات الذى يحفظ أمنها الجوهرى ، وهذا العامل لا يمكن أن يتحقق لاسرائيل الصهيونية .

ان السلام الحقيقى الذى يتبعه الشعور بالامان والثقة فى المستقبل لا يقوم على عمليات ردع عسكرى متتالية ، لان السؤال الذى يسبق الاحساس بالامان يظل فى هذه الحالة قائما وهو : لمن ستكون الغلبة فى العملية القادمة ؟

ان السلام الحقيقى الذى يتبعه الشعور بالامان والثقة فىالمستقبلهوذلكالسلام الذىلايقوم على الردع المشترك ، وانما يكون سلاما حقيقيا أساسه رصيد ضخم من المعتقدات المشتركة ، والمبادىء المشتركة، والمثل العليا التى يتقاسمها الجانبان (٣٠) . هذا هو المدخل الوحيد لتحقيق الامان، ولكن حدوثهيظل بعيدا عن كل تصور اذا قارنا بوهلة واحدة المعتقدات ، والمبادىء ، والمثل علىكل من الجانبين .واذا كاندافيد بنجوريونقد صاغ شعارا للبالماخ عند نشأتها يقول، « بالدم والنار سقطت اليهودية ، وبالدم والنار سوف تعود من جديد » ، فذلك فى الحقيقة هو جوهر قضية الامن الاسرائيلى : فبالدم والنار أيضا فقد الاسرائيليون - وما زالوا - أغلى متطلبات الحياة وهو الشعور بالامان، والقدرة علىتصور واضح للمستقبل .



٣٠ - Mcnamara (Robert), The Essence of Security Op. cit.

دراسة

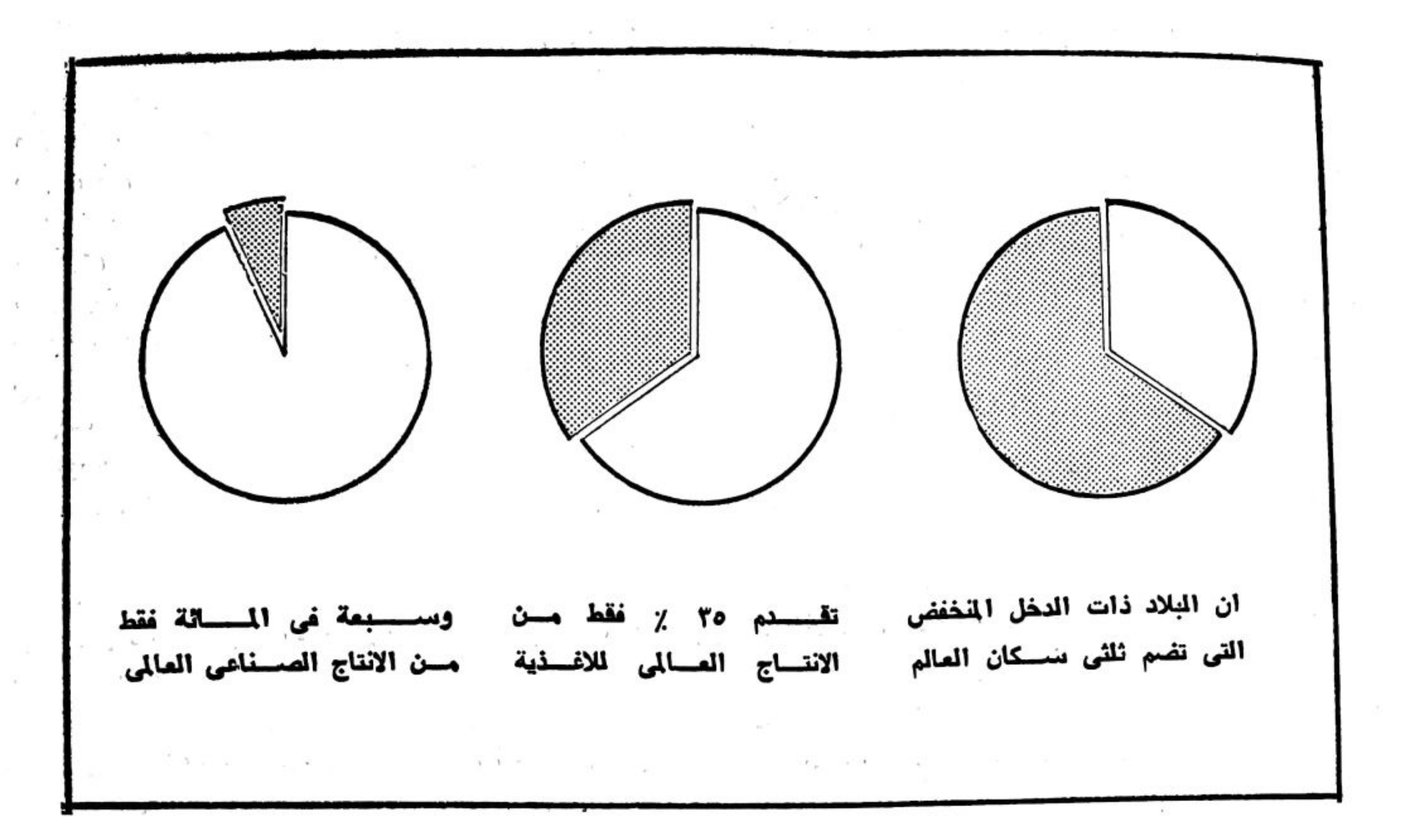
هـوة التخلف واختلال الميزان الدولى

مريت بطرس غالى

وزير سابق ، له عدد من المؤلفات السياسية والاقتصادية من بينها سياسة الغد والاصلاح الزراعى .

فى هذا الثلث الاخير من القرن العشرين يواجه العالم أزمة طاحنة من جراء عوامل ثلاثة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ . وهى اولا اختراع أسلحة مبيدة الى درجة ان بقاء الجنس البشرى او فناءه أصبح فى ميزان القدر ، وثانيا ازدياد السكان بسرعة تسبق زيادة الموارد مما يهبط بمستوى المعيشة لدى غالبية سكان العالم ، وثالثا اتساع الهوة بين البلاد المتقدمة والغنية وبين البلاد المتخلفة والفقيرة مما يسفر عنه اختلال أساسى فى الميزان الدولى . وأحد هذه العوامل كفيل وحده بأن يضع الانسانية جمعاء فى مركز الخطر ، أما وجودها معا وتفاعلها المتزايد فيخلقان موقفا أشبه ببركان على وشك الانفجار (*)

على أن البعض يعتقد أن الذعر من الاسلحة الذرية يحول دون استخدامها ، وفى أحداث السياسة الدولية منذ أن القيت القنبلة الذرية للمرة الاولى فى أواخر الحرب العالمية الثانية ما قد يؤيد هذا الاعتقاد ، لكن الواقع أنه أمل لا يستند الى أى توكيد ففى نمو الاسلحة الذرية وانتشارها بحيث لن تصبح وقفا على البلاد الكبرى ما يزيد كثيرا من امكانيات الخطأ أو فرص الاجرام ضد المدنية . هذا الى ان الفوارق بين الاسلحة الذرية وغير الذرية تضمحل شيئا فشيئا ، لانه من جهة تصنع اسلحة ذرية تكتيكية للعمليات الصغيرة ، ومن جهة أخرى تصنع أنواع جديدة من الاسلحة الاخرى (التى توصف الان بأنها « تقليدية ») وخاصة البيولوجية منها التى يرتعش لها المرء متى فكر فى مفعولها وتأمل فى آثارها . فسواء أكانت ذرية أو غير ذرية



انما تزداد الاسلحة قوة وخطرا بحيث أصبح فى مقدور الانسان أن يفنى الحياة على الارض ، ولا ادل على هذا الخطر المروع من أنه لم يعد هناك درء للاسلحة الحديثة ، اللهم الا القوة الضاربة التى تنذر البادىء بالهجوم بأنه سيفنى هو الاخر لا محـــــال .

اما الانفجار السكانى فليس هنا محل سرد أرقام معروفة للجميع ، وحسبنا أن نذكر القارىء ببعض الحقائق : (١) هناك نصف الجنس البشرى أو ثلثاه يعيش الان دون المستوى الادنى اللازم من حيث الغـــذاء والمسكن والملبس والعـــلاج والتثقيف . (٢) تتزايد هذه الاغلبية الفقيـرة بمعدل أسرع من الاقلية الغنية . (٣) كما تتزايد بمعدل أسرع من معدل الزيادة فى الانتاج (٤) تفقد الزراعة سنويا من جراء انتشار العمران وتآكل الارض مساحات أوسع مما تكتسبه سنويا من استصلاح الاراضى البور . (٥) يهبط عاما بعد عام المتوسط العالمى بنصيب الفرد من الانتاج الغذائى (٦) كذلك يهبط المستوى العام للمعيشة فى أكثر البلاد المتخلفة . ومن يتأمل قليلا فى هذه الحقائق سرعان ما يصل الى يقين بأنه لن يمكن فى الثلاثين سنة القادمة تموين غالبية الانسانية بلوازمها الحيوية ، ولابد ان تزداد حالها سوءا الى حـــد المجاعة فى مناطق شاسعة .

صحيح أن هناك تقدما ملحوظا فى غلة بعض المحاصيل الاساسية نتيجة للبحوث التى تجرى فى المكسيك وفى الفيليبين بمال وارشاد امريكيين ، فأخذ بعض البلاد الاسيوية تفيد من تلك البحوث وزادت فيها محاصيل الارز والقمح الى درجة لم

تكن منتظرة من قبل (من دواعى الاسف حقا أن ليس هناك بلد أفريقى واحد - بما فيه مصر - يفيد من هذا التقدم ، كأن مصر والبلاد الافريقية الاخرى تعيش فى معزل عن حركة العالم وتقدمه) • على أنه مهما ينتظر من ذلك التحسن ومن الاكتشافات الاخرى المرتقبة (مثل استغلال البحار وانتاج البروتين الصناعى) فانه لن يأتى بفائدة كاملة قبل نهاية القرن الحالى • ومدة الثلاثين سنة القادمة هى بالذات مرحلة الخطر التى نحن بصددها •

وأما اطراد اتساع الهوة بين الشعوب الغنية والفقيرة • فتكفى الواقعة الاتية لتمثيل خطره المتزايد : ففى السنوات الثلاث الاخيرة (١٩٦٦ - ١٩٦٧ - ١٩٦٨) كان مجرد الزيادة السنوية فى الدخل القومى الامريكى اكبر من جملة الدخل القومى لجميع بلاد القارة الافريقية (بما فيه افريقيا الشمالية والجنوبية) فى كل سنة من هذه السنوات ! ولقد أصبحت المسافة بين الغنى والفقير فى المجال الدولى اسوة بالمسافة بين الغنى والفقير فى المجال الوطنى ، وذلك الاختلال فى التوازن الاقتصادى والاجتماعى فى المجال الدولى لا بد أن يؤدى فى الغد الى انفجارات عنيفة كما أدى بالامس الى انفجارات عنيفة اختلال التوازن الاقتصادى والاجتماعى فى اطار البلد أو الشعب الواحد .

وهذه الصورة القاتمة لابد ان تزداد سوادا فى السنوات القليلة القادمة ، لان تفاعل تلك العوامل الثلاثة يخلق أزمة تزداد حدة وتهديدا عاما بعد عام •ولا بد أيضا أن تحل هذه الازمة قبل نهاية القرن الحالى - أى فى الثلاثين سنة القادمة - وذلك أما بأن تنفجر فى كارثة كاملة ، أو بأن تهبط حدتها شيئا فشيئا نتيجة لتخطيط معقول ، وجهد كريم ، وتعلق أساسى بالقيم الانسانية. فقد أضحى العالم فى الحقيقة واحدا بسبب سرعة المواصلات والاخبار ، مما يجعل كل مجموعة تهتز لاحداث المجموعات الاخرى ، واحدا بسبب العلاقات المعقدة بين جميع البلاد بحيث لا يمكن لبلد ان يبقى بمعزل عن البلاد الاخرى مهما تكن قوته او ضعفه ، ثروته أو فقره ، واحدا بسبب التضحيات الكبيرة التى لا بد أن يتحملها الكل ، الغنى والفقير معا ، لتجنيب الخطر الذى يهدد الكل معا ، واحدا لان الزمن المقبل - سواء أتى بخير أو بشر - لا بد فى النهاية ان يتساوى فيه الكل ، بحيث يدرك كل شعب وكل مجموعة وكل فرد أن له مصلحة متساوية ومتضامنة فى السعى لحل الازمة حلا يتلاءم مع مقتضيات المدنية الصحيحة .

وكما أن الاحسان الخاص والعطاء الاختيارى كثيرا ما سبقا فرض الضرائب والالزام بالاشتراكات فى تطور الامم نحو المدنية الحديثة ، كذلك يجب الان أن تتحول المساعدات التى تمن بها البلاد الغنية على البلاد الفقيرة الى شبه اتاوات وفروض تتقبلها البلاد الغنية لصالح البلاد الفقيرة • وكما أن الاحسان الخاص أبرز مبدأ التضامن الاجتماعى داخل المجموعة البشرية القبلية ثم الوطنية ، كذلك عاونت المساعدات المقدمة من أمم متقدمة لامم أخرى متخلفة على ابراز فكرة المجموعة البشرية العالمية وعلى توسيع اطار التضامن الاجتماعى ليمثل الانسانية جمعاء ، وكما ان مقدار العطاء قد زاد كثيرا بعد ان تحول الى فرض بقوة القانون واتسع تدريجيا نطاق الخدمات العامة ، كذلك قد حان الوقت ليزداد كثيرا مقدار المساعدات المقدمة للبلاد الفقيرة وذلك بقوة اتفاق دولى يحدد مقدار هذا العون وكيفية توزيعه واستخدامه •

ولا شك أن فكرة التضامن الانسانى فى المجال الدولى تزداد نضوجا شيئا فشيئا ،بحيث ينتظر ان تنتهى آجلا - ان لم تقع الكارثة قبل ذلك - الى اعتراف واحترام وتطبيق عملى • لكن الازمة أصبحت حادة والموقف خطير للغاية ، ولا بد من بذل كل جهد للتعجيل بهذا التطور اللازم فى الاساليب الدولية ، لكى يقام بعد وقت قليل نظام عالمى يضع قواعد ثابتة لاشتراك الامم الغنية فى اغاثة الامم المحتاجة • ولا بد من توجيه الرأى العام فى البلاد المتقدمة الى العناية بهذه المشكلة الحيوية والجواب على تساءلاته الكثيرة ومن بينها : لم نتقبل زيادة فى عبء الضرائب بسبب المساعدات الخارجية ؟ لماذا نتنازل عن بعض ما ننعم به لمساعدة ناس لا نعرفهم وقد لا يعترفون لنا بالجميل ؟ وهل لهؤلاء الناس أصوات انتخابية لتقوية أحزابنا وتأثيرا عمليا لتعضيد مصالحنا ؟ الم يكن معنا فقراؤنا وهم أولى بمساعداتنا ، والم تواجهنا مشاكلنا الداخلية وهى أولى بجهدنا عن أن نعين الغرباء ؟ ولم نتحمل تضحية لمساعدة عدة شعوب أخرى قد تكون أقل أحقية منا وأقل قيمة ؟ تلك هى الاسئلة التى تطرح دائما عند الكلام عن ضرورة المساعدات الخارجية ، وهى شبيهة بالاسئلة التى كانت تطرح فى مرحلة سابقة من التطور الانسانى ،قبل أن تصبح المساعدات الداخلية والتضامن الاجتماعى من بين المبادىء المقدسة التى لا تقبل المناقشة فى أطار المجتمعات الوطنية. والاجوبة معروفة وسهلة ، وينبغى أن توضح وتنشر بواسطة الكتاب والخطباء ، ورجال

الصحافة والسياسة ، وجميع مستشارى الرأى العام . ومن بين هذه الاجوبة : تشابه العلاقة الانسانية والاجتماعية فى المجال الوطنى والمجال الدولى ، الاساس المنطقى والادبى لمد مبدأ التضامن البشرى ليشمل الانسانية جمعاء بدون تمييز من جراء الجنس أو الدين أو الثقافة ، الاعتراف بأن البشرية على كوكبنا المزدحم سوف تعيش أو تموت سويا فى نهاية الامر ، حجة المصلحة الذاتية لكل فرد وكل مجموعة فى تحقيق التضامن البشرى لتجنيب الخطـر المشـترك ، التفاهم على أن القيم الانسانية لا تحترم ان لم تحترم للجميع ، تلك هى مناهج الحث على تطبيق عملى لمبدأ التضامن الدولى . ويبدو أن بعضا من الرأى العام فى البلاد التى فى وسعها أن تعطى أصبح مستعدا لهذا التطبيق العملى ، وبصرف النظر عن المساعدات الخارجية الحكومية فـى الوقت الحاضر ، فان فى سخاء العطاء بواسطة المنظمات الخاصة (الدينية وغير الدينية) فـى البلاد المتقدمة ما يؤذن بأن الاستعداد الخاص أخذ يسبق التنظيم السياسى والادارى فى المجال الدولى كما سبقه فيما مضى فى المجال الوطنى .

١ ـ مشـكلة التخلف فى عالم الغد

فى ١٩٦٧ قدر مجموع الدخل القومى للامم الصناعية بمليون وخمسمائة الف مليون مـن الدولارات (٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٥٠٠ر١) وبلـغ مجموع مساعداتها للبلاد النامية نحو سبعة آلاف وخمسمائة مليون (٠٠٠ر٠٠٠ر٥٠٠ر٧) ، على أن ثلث هذا المجموع رد فى نفس السنة فى سبيل تسديد الاقساط عن سلف سابقة ، فكان صافى المساعدات (منح وسلف) نحو خمســة آلاف مليون (٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٥) أى نحو ٣٣ر٠ فى المائة (ثلث واحد فى المائة) من مجموع ايراد البلاد الغنية . وفى نفس السنة كان الانفـاق العســكرى يقـرب مـن مـائة الف مليـون (٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر١٠٠) فى بلاد الغرب ونحو خمســين الف مليون فى المعسكر الشـيوعى ولا أدل على محنة الانسانية من مقارنة مقدار الانفاق على السلاح بمقدار الانفاق على الشعوب الفقيرة ، ومما يزيد الامر سوءا ان الشـعوب الفقيرة ذاتها مضطرة ـ بسبب عدم وجود نظام دولى متمدين ـ الى أن تنفق فى السلاح جزءا كبيرا من ايرادها الضئيل (وغنى عن البيان أن البلاد الغنية هى التى تبيع لهذا تلك الاسلحة) .

هذا الى أن تداين الامم الفقيرة يزيد بـلاانقطاع فصـعدت مديونيتهـا من متوسط ٦ فى المائــة من دخلها القومى الى متوسط ١٨ فى المائة من دخلها القومى فى السنـوات العشر بين ١٩٥٥ و ١٩٦٤ بينما زادت التسديدات عن سلف سابقة من ٨ فى المائة من دخلها القومى الى نحو ٣٠ فى المائة من دخلها القومى وبما أن تعداد الامم المتخلفة ـ ويشمل ثلثي الجنس البشرى ـ ينمو بضعف معدل الزيادة في تعداد الامم المتقدمة ، واضـح أن المساعدات الخارجية فى طريقتها الراهنة لن تحول دون اطراد هبوط مستوى المعيشة فى البلاد الفقيرة واتساع المسافة بينها وبين البلاد الغنية .



واذا كانت هذه هى حال الجنس البشرى الحاضرة والمنتظرة، فمن انذارات الخطر حقا ان يقل ويبطىء تيار المساعدات الخارجية بدل أن يزيد ويسرع ٠ ولا أدل على ذلك من تطور المساعدات الخارجية الامريكية التى تمثل جزءا كبيرا من العون الدولى فى العالم : فقد بلغت المساعدات الامريكية ذروتها عام ١٩٥١ حيث كانت ٧٫٨٣٦٫٠٠٠٫٠٠٠ أى اكثر من ١٣ فى المائة من ميزانية الدولة الفدرالية وقتئذ و ٢ فى المائة من الدخل القومى فى هذا العام ٠ وساعدت تلك الاعانات الضخمة على اعادة بناء أوربا الغربية وتعميرها (فى اطار خطة مارشال) بعد الحرب العالمية الثانية ، فكان أثرها فعالا فى هذا ٠ ومنذ ذلك مازالت المساعدات الامريكية تنخفض ، سواء أكان الخفض فى حجمها المطلق أم فى نسبتها للدخل القومى : فهبطت الى ٤٫١٧٥٫٠٠٠٫٠٠٠ فى ١٩٦٦ أى ٣ فى المائة من الميزانية الفيدرالية و ٠٫٦٠ فى المائة من الدخل القومى ثم الى ٣٫٣٨٦٫٠٠٠٫٠٠٠ فى ١٩٦٧ أى ٣٧ر فى المائة من الايراد الوطنى ، وفى سنة ١٩٦٨ طلبت الحكومة فى مشروع الميزانية اعتماد مبلغ ٣٫١٢٦٫٠٠٠٫٠٠٠ للمساعدات الخارجية ، فلم يوافق البرلمان الا على ٢٫٣٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ أى ما يوازى ٠٫٢٥ فى المائة (ربع واحد فى المائة) من الدخل القومى ٠

ويبدو أن تخفيض المساعدات الخارجية يرجع فى قدر منه الى شىء من المضض لقلة نتائجه وضعف الشعور بالجميل لدى بعض الحكومات فى البلاد التى نالت تلك المساعدات ٠ وهناك اربعة أسباب رئيسية لخيبة الامل فى المساعدات الخارجية، فى البلاد الغنية والفقيرة على السواء : وهى (١) أن المساعدات قل أن تطابق الحاجات الحقيقية فى البلاد المتخلفة وقل أن تنفق على أولوياتها الاساسية ، ففى أغلب البلاد الواهبة تتوزع عمليات المساعدات الخارجية على ادارات متعددة كثيرا ما تعمل وفق توجيهات مختلفة بل ومتباينة أحيانا ، فتخضع لاعتبارات سياسية وعسكرية ، أو دعايات وطنية وثقافية ، أو مصالح اقتصادية وتجارية ، كثيرا ما تبعد كل البعد عن حاجات البلاد المتناولة ٠ وفيما عدا أثر بعض التنظيمات الدولية (كالامم المتحدة وفروعها ، والبنك الدولى وفروعه ، ومنظمات السوق الاوروبية المشتركة) تنعدم خطة التنسيق بين البلاد الواهبة ، بل وتصبح المنافسة علنية فيما بين الدول الغربية والشرقية ٠ (٢) وينعدم التنسيق ايضا بين البلاد المتناولة ، وخاصة فى المتوسطة والصغيرة منها ، التى كان يجب أن تطبق عليها المساعدات الخارجية فى اطار تخطيط اقتصادى يشمل عدة بلاد فى منطقة واسعة ٠ (٣) وعلاوة على هذا وذاك لا يمكن استخدام المساعدات فى برامج طويلة الاجل للانماء الاقتصادى، لان الاعتمادات لا تفتح والمساعدات لا تعطى على أساس طويل الاجل ،بل على اساس سنوى وفقا لاعتماد ميزانية الدولة ٠ (٤) وأخيرا يقل مقدار المساعدات الخارجية (المالية والفنية) عن أن تحدث التطور المنشود فى البلاد المتخلفة ، ولا بد من زيادته زيادة كبيرة ٠

بيد أنه بينما تبدو واضحة تلك الاخطاء التى ترتكب فى المساعدات الخارجية ، كثيرا ما تغفل أو تنسى نتائجها الحسنة ٠ حقا لم يفلح العون الدولى فى أن يقرب المسافة بين البلاد المتقدمة والمتخلفة ، لكنه ـ رغما أنه كان ناقصا وموقوتا ومبعثرا ـ أفاد البلاد المتخلفة فائدة كبرى ، ولولاه لكانت حالة تلك البلاد أسوأ كثيرا مما هى عليه الان ٠ فقد حالت المساعدات الخارجية دون المجاعة مرات عديدة ، ودفعت النمو الاقتصادى دفعا ملحوظا فى بعض تلك البلاد ، وعاونت معاونة جدية فى اقامة الانشاءات الاساسية مثل الرى والمواصلات والقوة المحركة والتعليم العام والفنى ٠ وكل هذه ولا شك خدمات هامة ليس من المصلحة فى شىء أن ينتقص من قيمتها ومن أثرها الحسن ، مهما يكن القول من وجه آخر فى أنها غير كافية لمواجهة الموقف ودرء خطره ٠ فالخطوة التالية فى العلاقات الدولية هى أن ينظم تيار المساعدات من البلاد المتقدمة للبلاد المتخلفة على أساس عالمى وبواسطة منظمة دولية ، بحيث يزيد التيار قوة وحجما ويتجه للاولويات الصحيحة ٠

فلا بد من النظام العالمى لتنفيذ برنامج شامل للانماء الاقتصادى والاجتماعى بعيدا عن الاعتبارات الخاصة بكل دولة من الدول الواهبة ، فتوجه المساعدات الاقتصادية والمالية ، والتعليمية والفنية ، توجيها منسقا يحقق الاولويات والاهداف الرئيسية ، ويتجنب الازدواج أو التعارض فى توزيع الاعتمادات والفنيين على البلاد المتناولة وينبعث عن نظرة شاملة غير مقيدة فى حدود وطنية ضيقة ، ولن يمكن فى البداية اشراك البلاد الشيوعية فى هذا النظام لا للعطاء ولا للتناول ، لكن الوقت لن يطول على انشائه وتشغيله قبل أن تنضم اليه غالبية بلاد العالم ٠ وفى هذا النظام تحصل البلاد المتناولة على العون من هيئة دولية ،

او بالارجح من هيئة أعلى من الدول ، لا من الحكومات الواهبة ، فتصبح العلاقة بين الواهبين والمتناولين فى مجال التضامن الدولى خالية من التوقيع والتحديد مثل العلاقة بين دافعى الضرائب وبين المستفيدين بالخدمات والاعانات فى مجال التضامن داخل الامة الواحدة .

وفى الوقت الحاضر لا يتكل البنك الدولى على تمويل مستمر ، لانه يحصل على بعض هذا التمويل من الدول المشتركة بموجب اعتمادات تقرر سنويا والبعض الاخر من سوق المال الحرة التى تتغير امكانياتها وشروطها فى كل موسم . وبهذا لا يستطيع البنك الدولى أن يتوسع فى عملياته ولا أن يرسم خططا طويلة الاجل ، فلا يزال أثره محدودا – رغم فائدته المحققة – اذا ما قيس بضخامة الحاجة وضرورتها الملحة . لذلك لابد أن يتم الاتفاق على أن يحتسب مدد البلاد الواهبة على أساس نسبة متساوية للجميع لكى يضمن توزيع عادل للاعباء ،وعلى أن تقرر مقدما هذه الاشتراكات السنوية (لمدة طويلة مثل عشرين عاما) لكى يضمن تمويل مستمر لعمليات العون الدولى وانماء البلاد المتخلفة . فاذا حصل البنك الدولى (أو منظمة دولية أخرى مستقلة عن الحكومات) على امدادات وافرة ومستمرة ، أمكنه أن يواجه مقتضيات العون ، سواء العاجلة منها مثل النجدات الغذائية لتجنيب المجاعات أو المتكررة طبقا لبرامج طويلة الاجل لانماء البلاد المتخلفة ثقافيا وزراعيا وصناعيا .

ولا مفر من أن يصبح أساس الاشتراك نسبة ثابتة من الدخل القومى فى البلاد الواهبة ، على ان يتم التعهد بهذا الاشتراك بواسطة اتفاقية دولية ملزمة لمدة عشرين عاما على الاقل .وبهذا تصبح المساعدة الخارجية (بمعنى أنها هبة خالصة أشبه ما تكون بضريبة متقبلة] بندا ثابتا فى الميزانية العامة السنوية لكل بلد من البلاد الواهبة ، يحتسب مقداره على أساس قواعد واضحة ولا يخضع لمناقشات متكررة لدى البرلمانات والهيئات التخطيطية فى كل بلد ، ولا يزيد أو ينقص من سنة لأخرى سوى بتغيير الدخل القومى زيادة أو نقصا فى كل سنة . وكما سبقت الاشارة اليه ، هبط مجموع المساعدات التى تقدمها الدول الغنية فى العالم الغربى الى نصف الواحد فى المائة من دخلها القومى ، ويمحى بعض من هذه المساعدات بسبب نسبة التبادل المجحفة بين المواد الاولية التى تنتجها البلاد المحتاجة والمنتجات الصناعية التى تخرجها البلاد الغنية . وبامعان النظر والتأمل فى هذه المشكلة من زاوية الحاجة الملحة فى البلاد المتأخرة والمزدحمة بالسكان ، ومن زاوية امكانيات البلاد المتقدمة ، واذا قدرنا الخطر الناتج عن فقد التوازن المطرد بين البلاد المتأخرة والمتقدمة ، أدركنا أن المساعدات الحالية تعجز تماما عن علاج الموقف ولا تدع مجالا لامل فى تحسينه ، وانتهينا الى أن اشتراكا ثابتا بنسبة اثنين فى المائة من الدخل القومى فى البلاد الغنية يعتبر أساسا معقولا للمفاوضة والاتفاق .

فباسم التضامن الانسانى تصبح حاجة الشعوب الفقيرة أساسا لحق أدبى وتعاقدى فى الحصول على عون الشعوب الغنية . على ان هذا الحق متى اعترفت به البلاد الغنية تبعته واجبات يجب أن تعترف بها البلاد الفقيرة . ويمكن أن تحدد تلك الواجبات فى الحدود الاتية على أن تكون محل تعهدات صريحة من الحكومات فى البلاد المتناولة : (أ) أن تحترم احتراما كاملا فى تشريعاتها وفى تصرفاتها جميع الحقوق الانسانية الواردة فى التصريحات والاتفاقات الدولية وذلك سواء أكان فى معاملاتها مع رعاياها أو مع رعايا حكومات أخرى . (ب) أن تمتنع عن تحويل أى قدر من مواردها الى أعمال غير منتجة ، كالدعايات السياسية داخل او خارج حدودها أو العمليات الحربية ان لم تكن لدعاوى دفاعية واضحة ومباشرة . (جـ) أن تنفذ خططا فعالة لتنظيم الاسرة وتحديد النسل كجزء لا يتجزأ من سياسة الدولة . (د) أن تجرى الاصلاحات التشريعية والضريبية اللازمة للنمو الاقتصادى ، وذلك الى أبعد مدى وبأقصى سرعة بما يتلاءم مع ظروف كل شعب ومميزاته . (هـ) أن تتعاون تعاونا تاما مع المنظمة الدولية فى جميع النواحى الادارية والاجتماعية والاقتصادية التى يشملها التخطيط الانمائى فى اطار البلد الواحد أو فى اطار منطقة شاملة لعدة بلاد . ولا تخفى طبعا الصعوبات المترتبة على تحديد مثل هذه الواجبات والاشراف على تنفيذها، ولن يسهل على أولى الأمر والرأى العام قبول مثل ذلك التغيير فى الاساليب الحكومية الجارية . على انه لا مفر من أن تقبل هذه الواجبات حكومات الشعوب المتناولة عون المنظمة الدولية ، وان لم تفعل فلن يتحقق ذلك التضامن العملى الذى تحتاج اليه الانسانية احتياجا ملحا، ويستمر العالم فى انحداره السريع نحو الكارثة .

فيكون للمنظمة الدولية – فى حدود واضحة – حق اشراف ومراقبة فى البلاد المتناولة ، ويمكن أن يتم هذا الاشراف بواسطة مكتب أو مجلس

مشترك يجمع بين مسئولين من البلد المتناول وبين ممثلين للمنظمة الدولية ، وتكون وظيفة هذا المكتب أو المجلس أن يوافق على خطة التنمية (فى اطار الخطط الوطنية والخطط الشاملة لاكثر من بلد واحد) وان يراقب تنفيذها . ومن هذا يتبين ان الهيئة المشرفة تتمتع بسلطات هامة لاداء مهمتها ، على أن هذا الاشراف ـ مادام صادرا من هيئة يشترك فيها أعضاء من الحكومة المحلية مع ممثلين لمنظمة دولية غير تابعين لحكومة أخرى ـ سوف يكون سهلا وفعالا ، وسوف تقبل الحكومات المتناولة من هذه الهيئة مشورة ورقابة ترفضهما الان (بشىء من الحق) عندما تصدران من ممثلى حكومات أخرى وان كانت نفس الحكومات التى تقدم العون والمساعدة . فهذا النظام يحافظ على كرامة الحكومات فى البلاد المتناولة كما يضمن للبلاد الواهبة أن امداداتها تستخدم فيما قدمت له .

ولن يجدى شىء أقل من نظام كهذا فى الظروف الحالية ، وكلما تأخر تنفيذه كلما قلت احتمالات حل الازمة الحالية بوسائل متفقة مع المدنية والانسانية ، وعلى النخبة المفكرة والمسئولة فى أنحاء العالم أن تصحو وتدرك أن الخطر أصبح ملحا لدرجة التهديد بالهلاك فى البلاد الفقيره والغنية على السواء . وكانت خيبة الامل كبيرة جدا من مؤتمر الامم المتحدة الثانى للتجارة والانماء الذى عقد فى نيودلهى فى اوائل ١٩٦٨، والعجب كل العجب من أنانية الحكومات المشتركة فى ذلك المؤتمر وقصر نظر الفقيرة منها والغنية على السواء ، وقلة الحنكة السياسية لدى الممثلين المشتركين فى المداولات وغفلتهم عن الداء الاساسى والعلاج الجوهرى . فأن يستمر العالم يعانى انخفاضا فى المساعدات الدولية وزيادة فى الشقة بين الامم الفقيرة والامم الغنية ، وأن تستمر الامم الغنية فى تجاهل المجهود الضخم المطلوب منها وتستمر الامم الفقيرة فى تجاهل الواجبات المفروضة عليها ، كل هذا لا نهاية له سوى الكارثة المحققة .

ولا يعترض على النظام المقترح بأنه أشبه بذلك « العون المشروط » الذى أصبح مكروها ـ ومكروها بحق ـ من حكومات البلاد المتخلفة ، فالواقع أنه ليس هناك عون أو مدد من حكومة لحكومة يمكن انيقال عنهانه غير مشتروط ،اللهم الا النجدات المستعجلة فى المجاعات والكوارث الطبيعية . وفيما عداها فكل عون مشروط اما من حيث الاعتراف بالجميل مما له أثره فى مناورات السياسة الدولية والتصويت فى المؤتمرات والمجالس الدولية ، أو من حيث أنه يفرض استخدام فنيين واستيراد معدات من البلد الواهب دون غيره ، أو من حيث أنه يقتضى تسديد فوائد وأقساط لابد أن تصبح أداة ضغط على البلد المدين . أما عون المنظمة العالمية فغير مشروط ، بمعنى إنه لن تصبح أداة نفوذ أو ضغط من حكومة ما على حكومة أخرى مدينة ، ولن يفرض موقفا خاصا فى المناورات الدولية والتصويت فى المجالس والمؤتمرات ، ولن يقتضى استخدام فنيين واستيراد معدات من بلد دون آخر ، ومن كان مشروطا بالواجبات العامة المفروضة على البلاد المتناولة كشرط أساسى لنجاح التعاون الدولى فى تطبيقه العملى .

ولا شك ان تخفيف وطأة الازمة الحالية وتبديد العاصفة المترقبة انما يتطلب تضحيات من جميع البلاد ، فالغنية منها تتنازل عن جزء من ايرادها مما يزيد عبء الضرائب على شعوبها ويحرمها من بعض الخدمات والمنشآت العامة ، وهى تضحيه سوف يجب أن تقدر حق قدرها . أما الفقيرة منها فلا أمل لها مطلقا فى اللحاق ولو عن بعد بالبلاد المتقدمة ان لم تبذل جهدا متواصلا وعملا مثابرا واقتصادا تاما (مما يقتضى الكف عن جميع انواع الصرف غير المنتج اقتصاديا او اجتماعيا أو ثقافيا) . والحق يقال أنالتخلف راجع فى قدر منه الى نقص فى الشعوب المتخلفة ، ولن يجدى العونالخارجى مهما تكن ضرورتهان لم تضح تلك الشعوب بكثير من عاداتها المستحبة المبنية على الجهل أو الخمول أو ضعف روح الجد والنظام ، وتلك الواجبات التى تتعهد بها حكومات البلاد المتخلفة فى النظام المقترح انما هى شرط أساسى لتحقيق التقدم المنشود .

على أن هناك امرا يبطىء التقدم ويعوق قيام التضامن الانسانى فى المجال الدولى ، ألا وهو الحرب ومقتضيات الهجوم والدفاع التى يذهب فيها سدى كثير من موارد المجموعات البشرية وقواها المادية والمعنوية . وعبء التسليح ثقيل على البلاد الغنية والفقيرة على السواء (بغض النظر عن احتمال الهلاك العام) ومن البديهيات أن العالم لن ينجو من أزمته الطاحنة بل ستزداد حالته سوءا لا محال اذا بقيت الحروب ـ المحدودة منها والعالمية ، الذرية منها وغير الذرية ـ احتمالا موجودا أبدا فى أفق البشرية . وما من شك فى أن الهدف السياسى الاساسى فى عصرنا هو أن يدرك رجال الدولتين الكبيرتين أن دواعى التعاون بينهما

أقوى من أسباب النزاع ، وبهذا تهبط مصروفات التسليح فيهما وفى كثير من الدول الاخـرى ، وتسوى قضايا متعددة وهامة حال عدم التفاهم بين أمريكا وروسيا دون تسويتها حسب مبادىء الحق والانسانية ٠

وأخيرا لا يقال ان النظام المقترح عبارة عن حلم بعيد المنال وانه ليس من بين الاهداف السياسية العملية فى الوقت الحاضر ، فهو الامل الوحيد فى الخلاص والطريق الوحيد نحو النجاة ، ولا يجدى فى شيء أن نظن أن الامل غير عملى والطريق غير معبد ، لان هذا معناه أن نسد باب الامل ونيأس من حالنا ٠ ومادام ليس هناك حل أخر ، فالروح العملية انما تقضى بأن نسعى لتحقيقه ونجند فى سبيله كل ما لدينا من قوات مادية ومعنوية ، وعلى النخبة المفكرة والموجهة فى كل أمة أن تدعو للتنظيم العالمى الذى يفتح باب الامل أمام الانسانية ٠ (١)

(٢) خلفية جديدة للسياسة الدولية

رغم التأثيرات القوية التى تعمل لجمع مناطق شاسعة وجماهير عديدة تحت سلطات سياسية موحدة ، فان هناك تقوية ملحوظة لشـخصية الجماعات الجنسية والثقافية واللغوية والدينية ٠ ورغم أن دولا كبيرة لا تزال تضم قهرا دولا مستقلة أصغر منها ، حتى فى هذا القرن العشرين الذى يرفض الاستعمار أيا كان نوعه فان هناك تجديدا لشعور الجماعات الصغيرة بأنها تتميز عن غيرها ولرغبة أفرادها فى المحافظة على شـخصيتهم ومميزاتهم التقليدية ٠ وبهذا يبدو واضـحا أن الوعى الجماعى لمجموعات بشرية داخل حدود الدولة الواحدة او موزعة على نقطة التقاء عدة دول أخذ فى النمو ، فى البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة على السواء ، كما يبدو واضـحا أن استعداد تلك المجموعات للدفاع عن كيانها آخذ فى النمو أيضا ٠ ويشمل هذا الاستعداد عدة درجات ، من بينها الحرب الاهلية لاقامة دولة مستقلة (مثل البيافريين فى نيجريا ، والدنكا والنوير فى جنوب السودان ، والاكراد فـى العـراق والبـلاد المجاورة) ، ثم النزاع والتمرد لنيل قدر مـن الاستقلال الذاتى داخل اطار الدولة (مثل الباسك فى فرنسا وأسبانيا ، أو الجوراسيين فـى سويسـرا) ، وأخيرا المقاومة بقصد المحافظة على مميزات ثقافية ولغوية ودينية (مثل ما يلحظ فى جميع الدول تقريبا فى أنحاء العالم) ٠

وليس تطورا ضارا ذلك الوعى المتزايد لدى شعوب وأجناس وجماعات صغيرة نسبيا ، وما كان يجب أن يقابل دائما بالغضب والعنـف ٠ فالرغبة فى التميز - بل والانفصال - اذا ما قامت على أساس صحيح يجب أن تكون محل احترام ومفاوضة لا مثار ازدراء ومقاومة ٠ طبيعى حقا أن تسعى كل حكومة لتحتفظ بأكبر قدر ممكن من الارض والرعية تدعيما لسلطتها ، وطبيعى أيضا أن تعنى بالتحطيط الاقتصادى على أوسع نمط ممكن تحقيقا للتنسيق وعـدم الازدواج ، لكن المخاوف التى تثيرها عادة النزعات الانفصاليه لا تستند فى الغالب الى أسباب منطقية ، سياسية كانت أو اقتصادية ٠ وعلى كل حال ، فأقل ما يقال فى هذا الصدد هو أن الضرر الناتج - مهما يكن - عن الانفصال أو الاستقلال الذاتى لا يوازى بحال اصابة الالاف أو الملايين من البشر بويلات الحرب والخراب فى سبيل المحافظة على سلامة الدولة ٠ وقال رئيس افريقى بحق « ان الكلام عن السلامة ينطبق على الناس لا الدول » ٠ وهناك قـرائن واضحة يستدل منها على أن نزعة استقلالية أو انفصالية تقوم على أساس صحيح أم لا ، وهى أولا أن ينبعث الوعى بالتميز والشخصية الذاتية عن الواقع والتاريخ ، وثانيا الا يصدر عن دسائس سياسية ومصالح عدائية ، وثالثا ان يشترك فيه الغالبية العظمى من افراد الجماعة ٠ وينبغى ان يصبح النزول على رغبة الانفصال او الاستقلال

---

(١) اقرأ فى موضوع المساعدات الاجنبية :

— Reicher - Sgradi (Reuben) Introduction à l'aide internationale aux pays sous-développés, Paris Ed. de la Société générale de recherches, analyses et documentation internationale Dunod 1966, 2 vol.

— Les investissements et le développement économique des pays du Tiers-Monde, Paris Pedone 1968, 443 p.

— Les causes de l'écart croissant entre les pays pauvres et pays riches («Développement et Civilisation) Problèmes Economiques 1967 no. 1042.

الذاتى أمرا مقبولا فى عالم الغد بعد التحقق من صحتها بواسطة هيئة تحكيم دولى ٠

فليس المثال الاعلى للفلسفة السياسية ان تقوم دولة عالمية ، بل ان يتحقق تعاون منظم لمصلحة الانسانية بين جميع الدول ٠ وليس الهدف أن ننتهى الى عالم دكتاتورى بانشاء حكومة فوق الحكومات ، بل عالم ديموقراطى تصبح فيه العلاقات بين الحكومات شبيهة بالعلاقات بين الاشخاص فى مجتمع حر متمدين ٠ وفى ضوء هذا الهدف ، ما هو أنسب حجم للدولة فى عالم الغد ، حجم الصين أو الهند ، أم السويد ، أم كوستا ريكا ؟ وما هو العدد الانسب للامة الواحدة فى عالم الغد ، أيكون خمسمائة مليون نسمة مثلا أم عشرة ملايين أم أقل ؟ وما هو أنسب عدد لدول العالم ، دولة عالمية واحدة مثلا ، أم عشر دول كبرى ، أم مائة دولةمتوسطة ، أم مئات من الدول؟ لهذه الاسئلة كلها جواب واحد وهو أن الحجم والعدد غير ذى موضوع (اللهم الا فى مجال الحرب وسياسة العنف) وأن العوامل الوحيدة ذات الدلالة هى التى تضمن سلامة المجتمع وثبات الدولة كبيرة كانت أو صغيرة ٠ فالنزعة الى استقلال جماعات اصغر حجما وعددا ، اذا ما صدرت عن عزائم صادقة وقامت على مميزات صحيحة ، انما هى نزعة سليمة ونافعة لانها تدعم احترام القيم الانسانية ، وتفسح مجال الابتداع أمام عقول البشر وقلوبهم ، وتزيد من تنوع المجتمعات والثقافات التى تساهم فى تراث الانسانية ٠

احسن وحدة سياسية هى التى تحافظ على الشخصية الذاتية للجماعات الثقافية والجنسيه واللغوية والدينية وتضمن فى نفس الوقت قدرا كافيا من التعاون والتفاهم بين الجميع ٠ وليس أضر بالمدنية والتراث الانسانى من أن يسبك الناس قهرا فى قالب واحد يدعوى تدعيم الروح الوطنية وتأمين التماسك الاجتماعى ، واصلح النظم السياسية هى التى تفسح مجالا لبقاء جماعات مختلفة فى داخلها فى جو من الحرية والديموقراطية ٠ قد تكون الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السويسرى ابرز مثلين لذلك ، ففى الاثنين مشاكل داخلية بسبب أقليات مختلفة ، لكن هذه الاقليات تجد فى النظام السياسى السائد مجالا للنضال فى سبيل الحصول على الحقوق المطلوبة ، دون أن تذهب الى دعوى الانفصال لتكوين منظمة سياسية مستقلة . وفى تفاوت المساحة والتعداد بين هاتين الدولتين (تبلغ أراضى سويسرا ٥ر٠ فى المائة من مساحة أمريكا وسكانها ٣ فى المائة من سكان أمريكا) ما يقيم دليلا آخر على أن الحجم والعدد غير ذى موضوع فى هذا الصدد ٠ فالمهم أن يحقق النظام السياسى تعاونا صحيحا بين جماعات مختلفة بأن يضمن لها حقوقا متساوية أو يمنح لها قدرا من الاستقلال الذاتى فى نظام فدرالى ٠ أما اذا كانت جماعة مستعدة لان تحارب لتستقل عن الاغلبيه أو عن جماعات أخرى، فلاشك أن الحكمة السياسية والفطنة الاجتماعية تشيران بقبول دعوتها بغير حرب أهلية ٠ وليس معنى هذا أن تحظى كل دعوة انفصالية بجواب سريع ، بل أن تبحث كل دعوة بدقة وهدوء وبغير الانفعالات العنيفة التى يثيرها عادة مثل تلك الدعاوى ٠ فغير معقول أن تقابل دائما بالعنف والمرارة دعاوى الانفصال أو الاستقلال الذاتى - ولو قامت على أسس صحيحة - وغير معقول أيضا أن نخشى ونكره تقسيم دول كبيرة أو متوسطة فى هذا الزمن الذى نشاهد فيه دويلات مثل موريتانيا وغينيا الاستوائية وأقزام مثل جزيرة موريشوس تنال استقلالا تاما وتقبل بلا تردد كدول كاملة السلطة والحقوق فى مجموعة الدول ذات السيادة

ويتبع هذا أن مبدأ السيادة المطلقة (الذى ورثته الدول الديموقراطية والدول الدكتاتورية على السواء من النظم الملكية القديمة (لم يعد يناسب الاساليب الدولية فى عالم الغد . صحيح أن هذا المبدأ باق معززا محصنا لدى الساسة والدبلوماسيين (ومعهم غالبية المفكرين والمؤرخين) لان الحرب لا تزال ملجأ وحكما أخيرا لحل المشاكل بين الدول ، ولولا هذا كانت تضمحل شيئا فشيئا اطلاقية السيادة الوطنية وكان يسود السياسة الدولية نوع من الفيدرالية بين جميع الدول كبيرة كانت أو صغيرة ، أسوة بالعلاقات بين المناطق أو الاقاليم او الولايات داخل الدول الفدرالية . فالدولة الوطنية التى بقيت تخمها الجغرافية حدا مقدسا بين شعبها والشعوب الاخرى أصبحت عائقا فى سبيل التعاون الاقتصادى والتضامن الاجتماعى اللذين لا مفر منهما اذا ما كتب للحضارة العصرية أن يطول عمرها ٠ وليس العلاج - كما قلنا - أن تجمع البشرية تحت حكومة عالمية فى قالب سياسى وثقافى موحد ؛ بل أن تتطور فكرة السيادة الوطنية بحيث تتسع للتعاون المثمر والتضامن اللازم بين الشعوب .

ولابد أن يصبح هذا التطوير هدفا أساسيا للساسة والمفكرين فى عالم الغد ، وليس محتوما كما يظن أن يؤدى الى تفتيت وفوضى دولية ، بل على العكس تماما يؤدى الى تجنيب كثير من الاحتكارات المترتبة على فكرة السيادة المطلقة وكرامة الدولة ، تلك الكرامة التى كثيرا ما تتعذر بها الحكومات وتتحجج لتبرر أغراضا بعيدة كل البعد عن مصلحة الشعب . وبهذا لا تتأزم الاختلافات بين الدول ويتيسر الوصول الى تصالح بأخذ وعطاء متبادلين ، بدلا من حل النزاعات بامتحان القوى المتجابهة ثم بالحرب المسلحة فى آخر الامر . فلا تزال الدولة الوطنية اطارا مفيدا لاتفاق الاراء وتخطيط الجهود اللازمين لكى يتقدم شعب ويحسن ظروفه بالتعاون مع الشعوب الاخرى ، بشرط أن يصبح اطارا ذا مرونة ينسجم مع الفدرالية والتنظيم الاقليمى الذى يحافظ على المميزات الاجتماعية والثقافية فى الوقت الذى يساعد فيه على التنسيق والتضامن فى مجال الانماء الاقتصادى .

فالمهم فى هذا كله أن الاعتبار الاساسى فى السياسة الدولية أصبح ذلك التعاون الاقتصادى والتضامن الاجتماعى اللذان يحققان أحسن استغلال للموارد المحدودة فوق هذا الكوكب المزدحم بالسكان . وأحسن استغلال لهذه الموارد معناه الاستغلال الاكثر فائدة للجيل الحاضر مع عدم البعثرة فيها محافظة على حقوق الاجيال القادمة . فقد أضحى التعاون الاقتصادى فى اطار العالم أجمع (الى حد التوحيد التام فى بعض المجالات) أمرا محتما اذا ما أرادت البشرية أن تنجو من محنتها الحالية . على أن يشمل التعاون جميع الوحدات السياسية كبيرة كانت او صغيرة ، لكنه لا يطلب أن يضحى فى سبيله بالحرية الديموقراطية والاستقلال الثقافى ، بل بالعكس معناه أن الشرط الاول ليؤدى التعاون الاقتصادى غرضه هو أن يتحقق التعايش السلمى فى جميع ميادين النشاط الانسانى والتعايش السلمى لا يعنى تكييفا موحدا للاجناس والجماعات البشرية ، بل يعنى المحافظة على شخصية الافراد والجماعات وازدهار مميزاتها الثقافية المختلفة ، وبهذا يعمل على أن يثبت التماسك داخل كل دولة عملاقا أو قزما وعلى أن يستقر السلام بين الدول ، فلايعاق التعاون الاقتصادى والتضامن الاجتماعى بسبب النزاع داخل الدول والاحتكاك بينها ، فالمحافظة على جماعات وطنية ثقافية صغيرة نسبيا لا تجنب كثيرا من أسباب الاحتكاك الدولى فحسب ، بل تزيل كثيرا من اسباب النزاع الداخلى ايضا ، وبهذا تسهل التعاون الاقتصادى وتيسر التضامن الاجتماعى الشاملين للبشرية جمعاء وليس هناك طريق آخر للوصول لهذا الهدف المزدوج : احترام القيم الانسانية فى أغراض المجتمع البشرى وفى وسائله وأساليبه مع تحقيق تعاون اقتصادى وتضامن اجتماعى يشملان البشرية كلها .

وقد قامت فى القرن الحالى عدة محاولات تجمع دول فى منظمات اقليمية ، وفى مصير هذه المحاولات ما يدل على أن للعوامل والاعتبارات الاقتصادية أثرا أجدى من السعى وراء الاستعلاء السياسى والدفاع العسكرى . فالسوق الاوربية مثلا أحرزت قدرا ملحوظا من النجاح بسبب بذل جهد كبير فى سبيل التعاون الاقتصادى مع التمسك بالحيطة والحرص فى تناول التعاون السياسى ، واذا كانت هذه المنظمة قد تأخرت أخيرا وابطأت فى تطورها فبسبب قيام اعتبارات السيادة والكرامة الوطنية حجر عثرة فى طريقها نحو أهدافها (٢) . أما المنظمات الاقليمية التى لم تحرز نجاحا ملحوظا ، مثل جامعة الدول العربية ، فلانها بذلت جل جهدها فى الاهداف السياسية والاعتبارات العسكرية وتراخت فى السعى لتحقيق شىء من التعاون والتنسيق الاقتصادى الصحيح (كالتخطيط فى مجال الانتاج والتسويق) . وللجامعة عذرها ولا شك فى هذا الفشل النسبى ، بسبب مشكلة الارض المحتلة وقيام دولة اسرائيل ، الا أن فى تجربتها ما يشير بوضوح الى أن الاهداف السياسية والعسكرية ليست أجدى وسيلة لتحقيق التعاون بين الدول . وقد وفقت السوق المشتركة لامريكا الوسطى لبعض النجاح لانها اوقفت جهدها على النواحى الاقتصادية دون سواها تقريبا . وانشىء أخيرا بعض المنظمات الاقليمية فى القارة الافريقية ، ولئن حال قصر تجربتها دون ابداء رأى فى صلاحيتها . فالامل معقود على ان تساعد فى تذليل بعض عقبات النمو الاقتصادى فى البلاد النامية . والواقع ـ كما يبدو من هذه المحاولات ـ أن الاهداف السياسية

---

(٢) انظر على سبيل المثال :
Frisch (A) Les lenteurs de l'Europe Signes du temps: juin 1968 no. 6. pp. 22 - 24.

والعسكرية لا تحقق بغير القوة وهى لذلك أهداف لا تصلح للمنظمات الاقليمية ، وأن الخطط المثلى لتحقيق تعاون دولى مثمر هى التى تساعد على بقاء التنوع الثقافى والتميز السياسى وتوجه الجهد كله نحو التنسيق الاقتصادى لان التفاهم والتصالح العملى اكثر يسرا فى الاعتبارات الاقتصادية ·

وهكذا يبدو واضحا أن النزعة الحالية نحو توكيد المميزات الاجتماعية والثقافية ونحو تحريز الشخصية الذاتية لدى جماعات صغيرة نسبيا ليست خطرا على دعوى التعاون الدولى فى مجال الانماء الاقتصادى . فلا يتطلب ذلك التعاون بلادا اوسع رقعة ولا أمما اكبر عددا ولا حكومات اكثر بطشا ، وانما يتطلب دولا سالمة وثابتة الكيان ، وهو شرط لا يمت بصلة لاحجام البلاد وتعداد الشعوب · فالاتجاهان المشار اليهما فى هذه الصفحات (وهما التمييز السياسى والثقافى من ناحية والتوحيد الاقتصادى من ناحية اخرى) ليسا متناقضين بل متكاملين ومتممين بعضهما لبعض . ولابد من تنسيقهما فى خطة دولية جديدة ، ولاشك ان الرأى العام (فى طليعته المثقفة خاصة) اصبح مستعدا لقبول تصور جديد فى النظم السياسية والادارية وفى اساليب السياسة الدولية ، رائده وأساسه تلك القيم الانسانية التى كانت ولا تزال مبعث الحضارة . وفى هذا التصور الجديد ، يصبح معنى سيادة الدولة أقل صلابة وأكثر مرونة من ذى قبل ، ويصبح الكلام فى الاستقلال الاقتصادى شيئا فات وقته ، يحل محله تعاون اقتصادى بين الدول وتضامن اجتماعى بين الشعوب ، وتقل فرص المجابهة المسلحة بازالة أو تخفيف أسباب الاحتكاك السياسى والاقتصادى ، لكن الحقوق الفردية والحريات المحلية والمميزات الثقافية تقوى وتؤكد لكى تعوض ذلك التوحيد الاقتصادى الذى لا مفر منه اطلاقا ليحيا الجنس البشرى فى مستوى مقبول من الرخاء والمدنية .

(٣) الحقوق السياسية للانسان فى عالم الغد

وما هى تلك الحقوق والحريات التى يتغنى بها عصرنا ، بحيث صادق عليها جميع حكومات العالم على اختلاف نظمها السياسية والقانونية ؟ لابد من توضيح ماهية تلك الحقوق نظريا وعمليا فى وقتنا السريع التطور والتقلب ، فليس ثمة أمر أخطر وألح من تحديد معانيها المتصلة اوثق اتصال بوضع الانسان فى عالم الغد · وهى حقوق سياسية قبل أى شىء آخر ، وفى هذا الوصف ما يشمل معانيها كلها ، الا انها تقسم عادة الى سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافيه زيادة للايضاح والتفصيل وكلها صادر عن مبدأ أساسى ، هو أن النظام الاجتماعى انما يرمى أولا وآخرا الى اسعاد الافراد والوفاء بضروراتهم الجسمية والمادية وحاجاتهم الروحية والمعنوية ·

ويبدو ان المدنيات القديمة - وان بلغت قمة الكمال الفنى والسمو الروحى والقوة السياسية والعسكرية . لم تعن بالفرد البشرى كفرد . بل عنيت بالبشر كمجموعة فى وحدة دينيه وثقافية متميزة عن كل ما سواها . فلم يكن فى ذلك الزمان البعيد محل للتساؤل عن حقوق الافراد ازاء الحاكم او الدولة . وأخذت فكرة القيمة الذاتية للشخصية الانسانية تبرز شيئا فشيئا فى تفاعل الفلسفة الاغريقية مع صيحات الانبياء الملهمين · وزاد وضوحا بتطور الاديان السماوية . اليهودى والمسيحى والاسلامى على أنها لم تكتمل قبل عصر النهضة فى أوربا . حيث قامت نظرة متحررة تنادى بأن الفرد ذو وجود مستقل وقيمة ذاتية غير قيمه الطبقة او الامة أو الدولة التى ينتمى اليها ، فهو مسئول عن نفسه وليس للمجتمع هدف سوى تمكين الافراد من تحمل هذه المسئولية وانماء مواهبهم وتحقيق امكانياتهم . ومنذ ذلك الوقت لم يزل مفكرو الغرب يصقلون هذه الفكرة ويعلقون عليها حتى انتهت الى حقوق الانسان فى صورتها المعروفة .

بدأ اثبات حقوق الانسان فى عالم الغرب حيث اعلنت فى وثائق سياسية تاريخية ، كان أقدمها فى انجلترا ابان القرن الثالث عشر الميلادى (ماجنا كارتا فى ١٢١٥ ونصوص اكسفورد فى ١٢٥٨) وصدر فى انجلترا أيضا سنة ١٦٨٩ « اعلان الحقوق » . على أن أول اعلان شامل - فى مرماه ان لم يكن فى تفصيله - جاء فى مقدمة اعلان الاستقلال الامريكى سنة ١٧٧٦ وتبعه فى ١٧٨٧ دستور الولايات المتحدة الامريكية الذى يعتبر بصرف النظر عن التقاليد الدستورية البريطانية - أقدم دستور معمول به الى الان فى أى بلد من بلاد العالم · وكان لتلك الوثائق الامريكية أثر مباشر فى الاعلان المشهور الذى أصدرته الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ تحت عنوان « اعلان حقوق الانسان والمواطن » ·

أعلنت الثورة الفرنسية بداية عهد جديد للجنس البشرى ، الا أنها سرعان ما انتهت الى ان كانت

أول دكتاتورية جماعية قامت باسم الشعب ٠ والواقع أن الثورة الفرنسية لم تحترم الحرية ولا المساواة ولا التآخى ولا واحدا من مبادئها ، لكن اعلانها بحقوق الانسان أضحى ولا يزال أشهر مستند سياسى فى تاريخ العالم . فقد اكتسب حظوة عامة وتأثيرا واسعا فى أمم أوربا وفى بلاد العالم الاخرى التى تقبلت الافكار السياسية الاوربية ٠ ومنذ ذلك الوقت أصبح لزاما على كل دولة ناشئة (سواء أنشأت عن ثورة فى بلد مستقل أم عن نيل الاستقلال من دولة مستعمرة) أن يشمل دستورها اعلانا بالحقوق البشرية الاساسية ٠ واضحت هذه الحقوق مبادىء مقدسة لا يجرؤ أى حاكم على انكارها أو رفضها علنا ، مهما يكن من اغفالها فى تطبيق الانظمة السياسية وفى حقيقة الاوضاع الاجتماعية . ولا يمكن لاية حكومة ـ مهما بعدت فى تصرفاتها عن القيم الديموقراطية الانسانية ـ أن تختلف عن الحكومات الاخرى فى اعلان تعلقها بحقوق الانسان .

وشاهد القرن الحالى توكيدا جديدا لحقوق الانسان فى اطار أوسع ، فقد أصدرت منظمة الامم المتحدة اعلانا صادق عليه جميع دول العالم تقريبا ، فوافقت الجمعية العمومية للامم المتحدة سنة ١٩٤٨ على « الاعلان الجامع لحقوق الانسان وصارحت بأنه « مقياس مشترك لتقدم جميع الامم والشعوب »٠ وهو عبارة عن مستند موجز وشامل ، يؤكد الاهداف الاجتماعية القائمة على القيم الانسانية ، وبذلك يثبت أن الارتباط وثيق بين النظام الاجتماعى وبين حقوق الافراد فى المجال الوطنى وفى المجال الدولى على السواء ٠ ولو كان فى مجرد الاعلان ما يضمن الحقوق ، ولو احترمها جميع الحكومات التى صادقت عليها ، لكانت هذه الدنيا بلا شك مكانا أسعد واجمل مما هى الان ٠ وعلى كل حال لا يسع المؤرخ الا أن يلاحظ أن عصرنا هذا يمتاز بميزة فريدة وهى أن العالم كله يؤكد حقوق الانسان وينادى بها .

وهناك اتفاقان دوليان مكملان للاعلان الجامع لحقوق الانسان ، يتناول أحدهما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بينما يختص الاخر بالحقوق المدنية والسياسية ، وافقت عليهما الجمعية العمومية للامم المتحدة سنة ١٩٦٦ فى دورتها الحادية والعشرين بعد أن مكثا معروضين عليها طوال عشرين عاما . وهما توكيد مفصل لحقوق الانسان فى جميع المجالات ، وفى وضوح نصوصها وعدم قابليتها للتأويل ما كان يثير الشك فى حسن نية كثير من الحكومات أو فى حسن ادراكها لمعنى الكلام ، لولا وجود كلمتى « القانون » و « القانونى » فى كل مادة تقريبا . فقد أصبح معنى القانون ملويا فى بعض البلاد ومضمونه مفرغا بدرجة أن حكومات تلك البلاد تنضم الى مثل هذين الاتفاقين دون أن تخشى سؤالا عن اغفالها لتلك الحقوق التى تتعهد باحترامها . فعندما يلجأ القانون فى بلد ما الى تفويض الحكومة باتخاذ أى اجراء فردى أو جماعى يتطلبه أمن الدولة ومصلحتها ، تصبح جميع الاجراءات والتصرفات الحكومية ـ مهما تكن ـ « قانونية » حسب نصوص الاتفاقين الدوليين . على أنه لا يؤسف على تلك « المهارب » فلولاها ما كان الكل قد أمن على تلك الحقوق ، ولاشك ان توكيد المبدأ وان لم يطبق تماما أحسن من عدم توكيده ٠

ثم وافق ثلثا الدول الاعضاء فى منظمة الامم المتحدة على بروتوكول ملحق بالاتفاق الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، يجيز للافراد ان يتقدموا بالشكوى من التعدى على حقوقهم المكفولة بموجب الاتفاقية . ويبحث هذه الشكاوى مجلس مؤلف حسب نص الاتفاقية ، ليس له سوى أن يحيط الدولة المعنية علما بنتيجة بحثه . ورغم تضييق اختصاص هذا المجلس وتقييد تصرفه فى الشكاوى فهى علامة خير دون شك ان يقبل عدد من الدول هذا القدر ـــ على ضآلته ـــ من التدخل فى سلطاتها السيادية . (٢)

على أن هناك جديدا اجدر بأن يكون محل اعتبار وتقدير ، وهو « الاتفاقية الاوربية للمحافظة على حقوق الانسان والحريات الاساسية » المبرمة بروما سنة ١٩٥٠ ، تعيد هذه الاتفاقية كثيرا من مواد الاعلان الجامع (العالمى) والاتفاقيتين المكملتين له ، لكنها تضيف اليها انشاء « اللجنة الاوربية لحقوق الانسان » و « المحكمة الاوربية لحقوق الانسان» ، ولقد انشئت بالفعل هاتان المنظمتان ، وتباشران اعمالهما بانتظام حسب اختصاصاتهما المبينة فى الاتفاقية . وبهذا توجد محكمة قضائية غير خاضعة او تابعة لاية دولة للنظر فى الشكاوى المقدمة من الحكومات او الافراد على السواء ،

---

[٢] Les Nations Unies et les Droits de l'Homme, New York, Service d'Information des Nations Unies 1968, 123 p.

وللفرد ان يقيم الدعوى أمام هذه المحكمة ضد دولة ذات سيادة سواء أكان من رعاياها ام لا اذا ما شكا من انتهاك حقوقه المكفولة بموجب الاتفاقية . هذا هو الجديد حقا فى الاعتراف بالحقوق الفردية والمحافظة على الحريات الاساسية ، وهو امر ذو شأن عظيم فى تاريخ الانسانية ، ولا ينتقص من هذا الشأن أن عدد البلاد التى قبلت حكوماتها الخضوع لاحكام تلك المحكمة لا يزال صغيرا (٤) ولا أن تبدأ الحماية الدولية العملية لحقوق الافراد فى نفس البلاد التى يقل فيها الخطر على تلك الحقوق . وما من شك فى أن هذا التصور الانسانى المهذب لسيادة الدولة انما هو دليل على تقدم المدنية الغربية وقدوة صالحة لبقية العالم .

بيد ان الواقع ، مهما يكن من تقدم المدنية الغربية فى محيطها الخاص ، ان حقوق الانسان تنتهك حرمتها وتتدهور هيبتها فى غالبية بلاد العالم ، رغم أن تلك البلاد تنادى بحقوق الانسان وتتغنى بالحريات الاساسية · ولئن وجدت المساواة احيانا فى العلاقات بين الدول (وخاصة اذا توازنت قواها) فليس هناك مساواة فى العلاقة بين دولةورعاياها ،بل ليس هناك ضابط ولا رادع اللهم الا ما قد يتوافر لدى الحكومة من اعتدال فى التصرف ولدى الحكام من حسن نية وتعلق بالقيم الانسانية · ولا يزال اغلب الناس يعتقد أنه امر طبيعى ان تتمتع حكومة ما (لا حكومتهم طبعا !) بسلطة مطلقة على رعاياها ، حتى تفعل فيهم ما تشاء ثم تعتبر اية محاولة من الخارج للدفاع عنهم تدخلا غير مقبول فى اختصاصها وتعرضا غير جائز لسيادتها ، وهكذا يعيش جزء كبير من الجنس البشرى تحت ظل احكام غير ديموقراطية (مهما تكن تسميتها) لا تبيح للافراد استغاثة او لجوءا خارج حدود الدولة · وثم تصور آخر خاطىء لمعنى السيادة ، يرمى الى ان كرامة المواطن فى كرامة الدولة ففى استقلال الوطن ما يعوض عن استعباد المواطن ، وبهذا ترفع السيادة الوطنية الى مقام الهدف الاعلى وتقدس فكرة الدولة ، وان ادى هذا الى ضياع القيم الانسانية والتضحية بحقوق الافراد .

للحقوق الاساسية قيمة مطلقة ، غير مترتبة على عدد من يطالبون بها وغير متأثرة بعدد من يريدون انكارها لمصلحة ملحة او مذهب مختلف ، فلا يحرم شخص او مجموعة من الاشخاص من حقوقهم الاساسية ولو كان فى التحريم ما يكفل انتفاع عدد اكبر ببعض المزايا او ما يحقق اهداف « السياسة العليا » او « مصلحة الدولة » · فاذا لم يكن هذا الفهم رائد النظام الاجتماعى كله ، سرعان ما أخذ ذلك المبدأ السياسى المعروف القائل « بالخير الاكبر للعدد الاكبر » بمثابة اجازة لاهدار حقوق العدد الاصغر ، اى الافراد كأفراد والاقليات الجنسية والدينية والثقافية . ومن ثم يذهب المنطق غير المقيد بالقيم الانسانية الى انه يحسن التضحية بفرد لمصلحة عشرة او مائة الف لمصلحة مليون · وبهذا يتورط التفكير السياسى فى شبه عمليات حسابية ، هى اقرب الى تفكير القائد الحربى عندما يعمل على جلب « نسبة الموت » فى جانبه (ذلك التعبير الفاحش المنتشر فى ايامنا لبيان التضحية فى الارواح التى يرضى بها جانب لكى يخسر الجانب الاخر عددا اكبر) او تفكير لاعب الشطرنج الذى يحسب كم قطعة يضحى بها لكى يفقد اللاعب الاخر اكثر منها . ليست السياسة عملية حربية ولا هى لعبة شطرنج ، رغم ميل كثير من الساسة فى التاريخ القديم والحديث الى أن يتصفوا بالمهارة فى عمليات الحرب وحركات الشطرنج · ولئن كانت القيم الانسانية والحقوق الفردية هى العامل الاساسى فى المجتمعات البشرية ، ما كان مثل ذلك التفكير الهمجى يتسلط على مصير البشر · والتقدم الصحيح الذى يجب ان يعمل له كل منا (كبر أمله فى التحقيق او صغر) هو ان تقوم السياسة — الدولية والوطنية على السواء — على القيم الانسانية دون سواها .

ويقتضى الاستعداد لعالم الغد أن نتصور مجتمعات البشر بعقلية متحررة لا تعتبر الدولة عاملا اساسيا فى العلاقات بين الشعوب ، كمجموعات وكأفراد ، فيرمى الاتجاه الجديد الى تقليل الفوارق بين القانون الدولى كوحدة قانونية مستقلة وبين القانون العام كمسئول عن القواعد القانونية الاساسية ، ويرمى كذلك الى تقريب المسافة بين القانون الدولى العام والقانون الدولى الخاص ، بحيث تتداخل هذه الوحدات القانونية وتخضع كلها لمبادىء مطلقة مستمدة من القيم الانسانية والحريات الاساسية التى هى قاعدة الحضارة والتمدين . وكما أن الفرد كاد يصبح بحكم الاتفاقيات الاوربية المشار اليها شخصا من اشخاص القانون الدولى ، كذلك يجب ان يتجه التفكير الى ان تصبح الدولة شخصا من اشخاص

(٤) انظر استعراضا وافيا عن « الجديد فى حقوق الانسان » بقلم د. جمال مرسى بدر فى مجلة الاهرام الاقتصادى ، عدد رقم ٢٥٣ ، الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٣/١ .

القانون العام ، اى أن تخضع لنفس القواعد القانونية التى يخضع لها الشخصيات المعنوية الاخرى كالجمعيات والشركات او البلديات والمجالس القروية ، ولا يرد ان فى هذا الاتجاه ما يثير الفوضى ويشل يد الحكومة فى المحافظة على النظام وفى التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، ذلك أنه لا يقيد عمل البوليس والادارة لحماية حقوق الافراد ومصالحهم ولتنظيم جهودهم الجماعية فى مجالات الانتاج الاقتصادى ، بينما يجعل سلطة الدولة فى كل هذا اقرب الى الفهم والقبول اذ يصبح لكل فرد ان يشكو - وان تسمع شكواه - اذا ما اهدرت حقوقه واعتدى على حرياته (٥) .

ولا يعترض بأن الوضع المقترح هو وضع مثالى لا امل فى الوصول اليه ، فلا نضيع وقتا وجهدا فى السعى وراء حلم لا يمكن تحقيقه . ذلك أن المحاولات والمشروعات البشرية لا تنجح كاملة ولا تفشل كاملة ، وانما مقياس النجاح والفشل هو دائما نسبة ما بين هذا وذاك . فالمهم هو الاتجاه السائد ، فان كان غير سليم وغير متفق مع القيم الانسانية كانت المحاولات مضرة والمشروعات فاشلة ، وان كان سليما ومتفقا مع القيم الانسانية اصبح هناك امل فى النجاح وباب مفتوح للسير فى سبل التقدم والرقى . فالاهداف البشرية لاتصوب كاملة ولا تحطئ كاملة ، ولهذا عمد الانبياء ومن بعدهم كبار المفكرين والمصلحين الى وضع اهدافهم عالية باهرة بدرجة ان اتهمهم الناس فى عصرهم بالجنون والتهور والطموح الاعمى نحو المثل الاعلى، لكنهم كانوا على حق لانفى علو الهدف ماتسنح الفرص لقطع بعض المسافةنحوه،بينما لو وضعوا هدفهم معقولا فى نظر معاصريهم ما كانوا قد وصلوا لاية نتيجة فلا نخاف افكارا جديدة اذا كانت مبنية على القيم الانسانية ولا نعرض عنها بحجة انها عسيرة المنال وبعيدة التحقيق .

وبعد فمهما يقوى التعلق بالقيم الانسانية والحريات الاساسية، ومهما يسمو التفكير ويعلو الهدف ، هناك العوامل الثلاثة التى اشير اليها فى بداية هذا العرض السريع للعلاقات الدولية فى عالم الغد ، وهى : الانفجار السكانى الذى يحول دون حصول غالبية البشر على ضرورات الحياة ، ثم الاختلال الاساسى فى الميزان الدولى من جراء اتساع الهوة بين البلاد الغنية والفقيرة ، وآخرا التقدم فى اختراع وانتاج اسلحة كفيلة بأن تفنى الجنس البشرى كله . وفى تفاعل تلك العوامل ما خلق ازمة قد يتلاشى فى رجاتها كل اثر للقيم الانسانيه وتضيع الحريات الاساسية فى عواصفها . فأخشى ما يخشى اذا ما استمر تطور العالم فى اتجاهه الحالى دون أن تعالج عوامل الازمة ، ان يتهيأ جو عام متجه نحو التضحية بالقيم الانسانية وتنتشر عقلية مستعدة لانكار الحريه والديموقراطية فى البلاد المتأخرة والمتقدمة على السواء . ففى البلاد المتأخرة تقوم حكومات قويه دكتاتورية لتشرف على اقتصاديات الفقر وتوزيعات النقص ، ولتحقق عدالة اجتماعية فى حدود امكانياتها - اى لتفرض التساوى فى العوز والاستعباد . وفى البلاد المتقدمة تضعف الديموقراطية وتقوى الدكتاتورية لتشرف على حفظ ثروتها ضد طلبات البلاد الفقيرة ولتحقق مقتضيات الدفاع عن قلعة غنية محاصرة من جميع النواحى .

وعلاوة على التحول المنشود لكى تصبح القيم الانسانيه والحريات الاساسية رائد التطوير فى الانظمه السياسيه والعلاقات الدولية ، وعلاوة على المجهود الضخم المطلوب من الامم الفقيرة والغنية معا لكى تقرب المسافة بينها ، فلابد من علاج بعض السرطانات المحلية التى تهدد مستقبل العالم وتحول دون وضع العلاقات الدولية على اساس من الحق والكرامة المتبادلة . ولئن كانت قضية فلسطين هى بطبيعة الحال اولى واخطر تلك السرطانات بالنسبة للشعوب العربية ومنطقة شرق البحر المتوسط ، فثم قضايا فى مناطق اخرى لابد ايضا من حلها حلا انسانيا عادلا قبل ان تتحسن العلاقات الدولية وتتفق مع مقتضيات التقدم والرقى فى انحاء العالم . على انها مشكلة دائرية بمعنى ان تلك السرطانات لا تعالج والقضايا لا تحل بغير تحويل العقلية وتهيئة الجو ، وهذه هى اولا وبالذات مسئولية النخبة المفكرة فى جميع البلاد . فلابد أن يقتنع المفكرون ويرددوا كتابة وقولا ان المقياس واحد للجميع ، وان المبادىء لا تقبل الاستثناء ، فالمقياس ينطبق علينا كما ينطبق على غيرنا ، وما نعمله فى غيرنا - جماعات وافرادا - يجب ان نرضى بان يعمل فينا . فاذا اعرضت النخبة عن مسئوليتها او اذا عجزت عن أداء رسالتها فالعالم سائر لا محال نحو الهوة التى يراها كل منا ماثلة أمام أعينه .

---

(٥) انظر على سبيل المثال

Les Droits de l'Homme en droit interne et en droit international. Institut d'Etudes européennes, Presses Universitaires, Bruxelles 1968, 500 p.

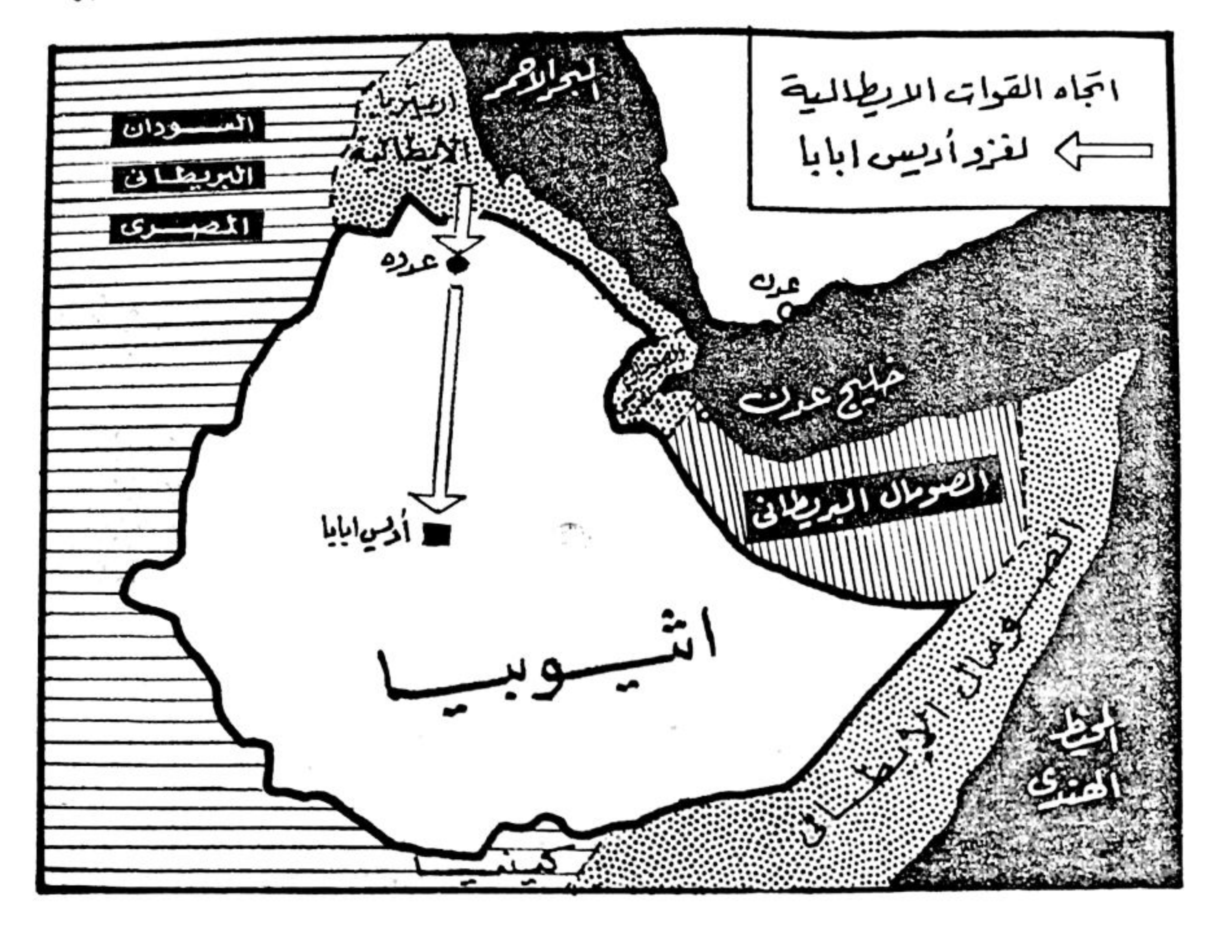
دراسة

الرأى العام المصرى والحرب الأثيوبية الإيطالية

د . عبد الملك عودة

استاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة . حضر اخيرا مؤتمر الدراسات الافريقية بجامعة ليبزج فى المانيا الشرقية ومؤتمر الدراسات الافريقية بمونتريال فى كندا ممثلا لجامعة القاهرة .

فى دراسة لتطور فكرة الجامعة الافريقية فى الثقافة المصرية يتم اعدادها حاليا ، توقفت طويلا عند الحرب الاثيوبية الايطالية ، وكان الدافع لهذا ما اكتشفته من اتساع وعمق حركة الرأى العام المصرى ضد هذا العدوان الاستعمارى على دولة افريقية تقع فى حوض وادى النيل وتربطها بمصر روابط تاريخية ودينية متعددة . ومن ناحية أخرى لفت نظرى ان الكتاب المصريين الذين تناولوا تاريخ الحبشة (اثيوبيا) أو تطور أوضاعها السياسية لم يشيروا الى موقف الرأى العام المصرى واسهام الشعب المصرى فى مساندة الاثيوبيين فى الدفاع عن بلادهم فى النصف الثانى من عام ١٩٣٥ والنصف الاول من عام ١٩٣٦ ، كما أن عددا آخر من الكتاب المصريين الذين تناولوا تاريخ مصر أو العلاقات المصرية البريطانية بالدراسة أشاروا الى هذا التأييد اشارات تقتضيها طبيعة الدراسة التى لا تنصب اساسا على أوضاع اثيوبيا والعلاقات المصرية الاثيوبية . ولهذا أقدم هذه الدراسة عرضا للموقف المصرى الشعبى وتسجيلا لحقائق تاريخ فكرة الجامعة الافريقية فى فترة هامة من فترات تاريخ مصر الحديثة والمعاصرة



القسم الاول

ونستعرض فيه أهم ما ورد بالمؤلفات والمقالات التى عرضت للحرب الاثيوبية الايطالية ، ونبدأ بمؤلف الدكتور زاهر رياض عن تاريخ أثيوبيا فنجده اغفل اغفالا تاما آية اشارة الى موقف مصر والراى العام المصرى تجاه الحرب ، وان كان — على العكس — يشير الى الصدى العالمى للعدوان فيقول :

« وقد كان لهذه الازمة صدى كبير فى العالم اجمع من حيث كونها اعتداء صريحا من دولة غربية على دولة شرقية ، او من حيث كونها اعتداء صريحا من دولة بيضاء على دولة سوداء ، ولذا كانت جميع الدول الشرقية عامة والسوداء خاصة تعطف على اثيوبيا ، وتكتب جرائدها محذرة من مغبة هذا الاعتداء الذى سوف يثيرمكامن العداوة بين البيض والسود فى العالم كله ، أو بين الشرق والغرب . بل أن زنوج امريكا كتبوا يحثون حكومتهم على الوقوف فى صف اثيوبيا والاخذ بناصرهم ، حتى اذا لم تتحرك — لانها كانت بعيدة عن عصبة الامم من ناحية وتتجه بسياستها الى انتهاج سياسة العزلة من ناحية اخرى — قام شعور زنجى أمريكى يرجو نصرة هذه الدولة التى تنتسب

اليهم ، وتكونت جمعيات كثيرة أخذت فى جمع الاشتراكات من أجل ارسال معونة زنجية الى اثيوبيا • وأبدى كثيرون منهم رغبتهم فى التطوع فى الجيوش الاثيوبية المدافعة عن استقلال دولة افريقية » (١) •

ونشر الدكتور مراد كامل مقالا عن العلاقات بين الكنيستين المصرية والاثيوبية فلم يشر الى الدور والنشاط اللذين مارستهما الكنيسة الارثوذكسية المصرية (كنيسة الاسكندرية) لمساعدة الاثيوبيين فى الدفاع عن بلادهم ، وذلك على الرغم من أنه أفرد عددا من الفقرات فى مقاله عن الاستعمار الايطالى وآثاره فى العلاقات بين الكنيستين (٢) •

ونشر الدكتور بطرس بطرس غالى دراسة مستفيضة عن ابعاد الايديولوجية الافروسية • وفى قسم خاص من هذه الدراسة كتب تحت عنوان غزو اثيوبيا واثره على حركة الوحدة الافريقية يقول :

« الغزو الذى شنته ايطاليا الموسولينية على اثيوبيا سنة ١٩٣٥ يعتبر حادثا أوجد دافعا قويا لحركة الوحدة الافريقية ، ففى مصر والسودان مثلا انشئت لجان وجماعات تعمل على جمع التبرعات العينية والمساعدات الادبية ، اسهاما فى المجهود الذى تقوم به اثيوبيا فى وجه العدوان الغاشيستى ، وارسل عديد من المتطوعين المصريين وكثير من الاسلحة لتحقيق هذه المساعدة » (٣)

وفى الدراسة القيمة التى كتبها عبد العظيم محمد رمضان عن تطور الحركة الوطنية فى مصر منذ ١٩١٨ حتى ١٩٣٦ يشير الى هذه الحرب مرارا والى موقف مصر وشعور العطف الذى ابداه الشعب المصرى فى أكثر من مكان فى كتابه ، ونقتطف منه ما يلى :

« تفاقمت المشكلة الحبشية وتعقدت الحالة الدولية عندما أخذت ايطاليا توالى ارسال الجنود الى مستعمراتها الافريقية • ولم يلبث ان عرض الامر على عصبة الامم وبدأ شبح الحرب فى الافق • وهكذا أخذ الموقف الداخلى فى مصر يتأثر تأثرا شديدا بهذا التهديد الخطير للسلام العالمى ....

ومن ناحية أخرى كانت ميول المصريين وعواطفهم الى جانب الاحباش الذين كانوا فى نظرهم طلاب حرية ومدافعين عن بلادهم • ولهذا كانوا يؤيدون كل ما اتخذ من خطوات لوقف مطامع الايطاليين ومساعدة الاحباش على الصمود فى وجه القوات الغازية • وفى الوقت نفسه فان استيلاء ايطاليا على الحبشة كان يهدد مصر من ناحيتين ، ناحية الصحراء الغربية وناحية السودان ، لان استيلاء ايطاليا على الحبشة يضع يدها على منابع نهر النيل ....

وكان هذا الاتجاه للرأى العام المصرى وشعور العطف نحو القضية الحبشية والخوف من وقوع منابع النيل تحت سيطرة ايطاليا مساعدا للحكومة المصرية فى مثابرتها للسياسة الانجليزية بازاء ايطاليا • فقد اشتركت مصر فى التدابير الحربية كأنها احدى الدول المحاربة وبالرغم من أن مصر لم تكن عضوا فى عصبة الامم فقد قبلت مصر تنفيذ العقوبات التى فرضتها هذه على ايطاليا فى ١٤ اكتوبر ١٩٣٥ ....

ان مصر فى عام ١٩٣٥ كانت متأثرة بالازمة الدولية تأثرا عميقا ، بل يمكن القول انها كانت طرفا فى النزاع بحكم عواطفها مع الحبشة وبحكم خوفها على نيلها ثم توقعها الحرب فى ديارها وتعرضها لاخطار الغازات الخانقة ونسف القنال ونسف خزان أسوان » (٤)

ويفرد الدكتور محمد حسين هيكل عدة صفحات فى مذكراته عن السياسة المصرية لاثار الموقف الايطالى تجاه اثيوبيا والاستعداد لغزوها على

---

(١) دكتور زاهر رياض : تاريخ اثيوبيا — القاهرة ١٩٦٦ •

(٢) دكتور مراد كامل : العلاقات بين الكنيستين المصرية والاثيوبية — منشور فى مجلة السياسة الدولية العدد [٨] السنة الثالثة — القاهرة ١٩٦٧ •

(٣) دكتور بطرس غالى : ابعاد الايديولوجية الافروآسيوية — منشور فى مجلة السياسة الدولية العدد [١٢] السنة الرابعة — القاهرة ١٩٦٨ •

(٤) عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر منذ ١٩١٨ الى ١٩٣٦ — القاهرة ١٩٦٨

تطور الأوضاع الداخلية فى مصرويشير الى قيام احتمال دخول مصر الحرب ضد ايطاليا وقتذاك اذا هاجم الايطاليون مصر من حدودها الغربية (ليبيا) أو هاجموا السودان . (٥)

ونشر الاستاذ محمد شفيق غربال كتابا عن تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية واشار الى الغزو الايطالى لاثيوبيا وآثاره على تطور العلاقات المصرية البريطانيةونشر ايضاالنص الكامل للكتاب الذى وجهه زعماء الجبهة الوطنية فى ديسمبر ١٩٣٥ الى الحكومة البريطانية ويشيرون فى الفقرة الرابعة من الخطاب الى العدوان الايطالى وتهديده لمصر واشتراك مصر فى توقيع العقوبات ضد ايطاليا (٦)

ويقول الدكتور محمد أنيس فى كتابه عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ان عقد معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا تم نتيجة للظروف الدولية التى فرضتها، « ونقصد بذلك الاستعداد للحرب العالمية الثانية بعد استيلاء ايطاليا على الحبشة وتطلعها الى السودان ومصر لربط ممتلكاتها فى شمال افريقيا بالامبراطورية الايطالية فى شرق افريقيا » (٧) .

ويتحدث الدكتور صلاح العقاد فى كتابه عن الحرب العالمية الثانية فى فصل عن العدوان على الحبشة فيقول ٠

« على المستوى الافريقى كانت الحبشة مع ليبريا هما الدولتان المستقلتان الوحيدتان فى القارة . ومن هنا كان تحمس الوطنيين المصريين للتأييد المعنوى للحبشة ضد العدوان الايطالى باعتبارها احدى هاتين الدولتين الافريقيتين المستقلتين » (٨)

وأصدر الدكتورراشد البراوى كتابا عن الحبشة بين الاقطاع والعصر الحديث وأفرد عددا من الصفحات للحديث عن الغزو الايطالى ، ولكنه تناول الموضوع من ناحية الموقف الدولى الخاص بعصبة الامم وسياسات الدول الكبرى تجاه السياسة العدوانية الايطالية ، وناقش توقيع العقوبات ومواد عهد عصبة الامم الخاصة بالعقوبات ضد العدوان، ولم يشر مطلقا الى الموقف المصرى الحكومى والشعبى فى كتابه ٠ (٩)

هذه المقتطفات والاشارات تمثل ما تيسر الاطلاع عليه من المؤلفات المنشورة باللغة العربية عن الحرب الاثيوبية الايطالية والموقف المصرى تجاه هذه الحرب ، وهى من وجهة نظرى الخاصة لا تفصح افصاحا كافيا عن حقائق وأوضاع الموقف المصرى الشعبى انذاك ، وعن النشاط الذى عبر الرأى العام المصرى به عن نفسه فى عامى ١٩٣٥ و ١٩٣٦ . ولهذا أقدم هذه الدراسة عرضا وتحليلا لموقف الرأى العام المصرى تجاه العدوان الايطالى على دولة افريقية شقيقة ٠ واستطرادا فى الحديث فان ما تيسر الاطلاع عليه من مؤلفات اجنبية حول موضوع تاريخ اثيوبيا وتطور نظمها الحديثة لم يشر الى الموقف المصرى والمعونات التى قدمها الشعب المصرى بتاتا ٠

تحديد فترة الدراسة ومصادرها

هناك تاريخان واضحان فى هذه الفترة ، أولهما تاريخ بدء الهجوم الايطالى على اثيوبيا يوم ٢ اكتوبر سنة ١٩٣٥ ، وثانيهما تاريخ مغادرة الامبراطور هيلاسلاسى عاصمة بلاده أديس أبابا فى طريقه الى خارج افريقيا يوم ٢ مايو ١٩٣٦ ولكن تحديد فترة الدراسة فيما بين هذين التاريخين فيه تعسف شديد لان للحرب مقدمات سبقت الهجوم الايطالى ، وللمقاومة الاثيوبية تاريخ استمر بعد مغادرة الامبراطور عاصمة بلاده الى أوروبا ٠ ونشير هنا الى أن الموضوع كان يناقش فى مجلس عصبة الامم منذ ٤ سبتمبر ١٩٣٥ وان القائد الايطالى المارشال بادوليو دخل أديس أبابا يوم ٥ مايو ١٩٣٦ وان موسولينى اعلن قيام افريقيا الشرقية الايطالية يوم أول يونية ١٩٣٦ ٠ ولذلك سنحدد فترة الدراسة فى موقف الرأى العام

---

(٥) دكتور محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ــ الجزء الاول ــ القاهرة ١٩٥١ .
(٦) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ــ الجزء الاول ــ القاهرة ١٩٥٢ .
(٧) دكتور محمد انيس ودكتور رجب حراز : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ــ القاهرة ١٩٦٤ .
(٨) دكتور صلاح العقاد : الحرب العالمية الثانية ــ القاهرة ١٩٦٣ .
(٩) دكتور راشد البراوى : الحبشة بين الاقطاع والعصر الحديث ــ القاهرة ١٩٦١ .

المصرى منذ ابتداء شهر سبتمبر ١٩٣٥ حتى نهاية شهر مايو ١٩٣٦ .

أما مصادر الدراسة فهى المطبوعات (الكتب والصحف والمجلات) التى كانت تصدر فى ذلك الوقت أى فى الفترة التاريخية التى حددناها للدراسة ولم اعتمد على الكتب أو الصحف التى صدرت بعد هذه الفترة التاريخية وقامت بدراسة او تعليق على الحرب الاثيوبية الايطالية . والقصد من هذا هو أن نقدم الصورة الواقعية اليومية التى كان الرأى العام المصرى يعبر بها عن نفسه خلال أحداث الحرب والتيارات والاتجاهات التى سادت مصر وقتذاك ولقد اخترت عددا من الصحف اليومية والمجلات الاسبوعية والشهرية وهى صحيفة الاهرام وصحيفة روز اليوسف اليومية وصحيفة البلاغ ، ومجلة المصور الاسبوعية ومجلة الهلال الشهرية ٠

ومن الطبيعى توجيه النقد الى هذه العينة العشوائية التى اخترتها للدراسة بأنها لاتمثل كل وسائل التعبير عن الرأى العام المصرى تمثيلا كاملا وصحيحا فى ذلك الوقت ، وأن هناك صحفا ومجلات أخرى كانت تصدر فى هذه الفترة ومع اقرارى بامكانية توجيه النقد ووجاهته ، اقول ان الصحف التى اخترتها هى الاهرام وهو صحيفة مستقلة بين جميع الاتجاهات السياسية المصرية فى ذلك الوقت كما أنه كان ينشر كل اخبار وبيانات الاحزاب السياسية واتجاهات الرأى العام بصورة كاملة ، وروز اليوسف اليومية وكانت صحيفة تعبر عن حزب الوفد المصرى ثم فصلت منه قبل قيام الحرب بقليل وكانت أثناء فترة الحرب منشغلة بالصراع ضد حزب الوفد وكان عدد من الذين يكتبون فيها يمثلون اتجاهات ثقافية متعددة مثل الدكتور محمود عزمى والاستاذ عباس العقاد ، وصحيفة البلاغ وكانت تصدر بعد الظهر بينما كانت الصحيفتان السابقتان تصدران صباحا ، وكانت صحيفة وفدية وكان لها دورها الاعلامى والثقافى فى وقت لم يكن فيه هناك دور ما للاذاعة فى حياة الشعب المصرى ٠ أما مجلة المصور فهى صحيفة مستقلة وان كان رئيس تحريرها الاستاذ فكرى أباظة وقتذاك من زعماء الحزب الوطنى ٠ وأما مجلة الهلال الشهرية فكانت مجلة ثقافية غير حزبية ٠

ومن ناحية الكتب المنشورة فى تلك الفترة فلم أعثر الا على كتاب واحد نشر بالقاهرة فى أواخر عام ١٩٣٥ وهو كتاب « بين الاسد الافريقى والنسر الايطالى » تاليف الاستاذ محمد لطفى جمعة .

قضايا الرأى العام فى فترة الدراسة

تبيان هذه النقطة ضرورى فى بداية الدراسة اذ يساعدنا على معرفة وتقييم مدى الاهتمام المصرى بالعدوان الايطالى على أثيوبيا ٠ ونصل الى ما نهدف اليه عن طريق طرح عدد من الاسئلة وهى :

ــ هل كان الرأى العام المصرى هادئا لا يشغل باله غير أحداث الحياة العادية للشعوب ؟

ــ هل كانت فترة الدراسة فترة عادية فى حياة الشعب ؟ أكان يواجه أوضاعا سياسية واجتماعية هادئة ويعيش فى ظل نظام حكم مستقر ويؤدى اعماله اليوميه فى بساطة ؟

ان الاجابة على هذه الاسئلة بالنفى ٠ وهذا يدعونا الى بيان قيمة آثار هذه الحرب على اتجاهات الرأى العام المصرى ، وهذه الاثار هى التى جعلت الرأى العام يمنح آثار الحرب اهتماما واسعا على الرغم من المشاغل الداخلية والاحداث الوطنية التى كانت تشغل باله وتستأثر بكل اهتماماته سواء أكانت فى صورة فردية أم كانت فى صورة جماعية منظمة ٠ والحقيقة أن الراى العام المصرى لم يكن هادئا ولم تكن فترة الدراسة فترة عادية فى حياته ولم يكن نظام الحكم مستقرا ولم تكن الاوضاع الاجتماعية والسياسية هادئة فى الميدان الداخلى وفى الميدان الدولى ٠ والنقاط التالية توضح قضايا واهتمامات الرأى العام المصرى وقتذاك : (١٠)

١ ــ كانت مصر تعيش فى معركة سياسية عميقة وهى معركة الغاء دستور ١٩٣٠ واعادة الحياة الدستورية طبقا لنصوص دستور ١٩٢٣ ٠

(١٠) تراجع فى تاريخ مصر فى تلك الفترة مؤلفات الاساتذة محمد أنيس ومحمد شفيق غربال ومحمد حسين هيكل وعبد العظيم رمضان وعبد الرحمن الرافعى .

٢ ـ فى هذه الفترة الزمنية المحددة أدلى وزير خارجية بريطانيا (سير صمويل هور) بتصريحاته الخطيرة عن الدستور والحياة الدستورية المصرية ، واستنكرت الامة بأجمعها هذه التصريحات وقامت المظاهرات العنيفة واشتبك البوليس مع المتظاهرين ،وجرح وقتل عدد من الطلاب والمواطنين .

٣ ـ تكونت جبهة وطنية من الاحزاب السياسية طالبت باعادة دستور ١٩٢٣ . وطالبت بالتفاوض مع بريطانيا لعقد معاهدة بين البلدين ، وجرت محاولة لتأليف وزارة ائتلافية ففشلت وتكونت وزارة مستقلة لاجراء الانتخابات البرلمانية ، كما تم تعيين هيئة رسمية لابرام معاهدة صداقة ومودة وتحالف مع بريطانيا .

٤ ـ توفى الملك أحمد فؤاد فى ابريل ١٩٣٦ .

٥ ـ تمت تولية فاروق ملكا مع تعيين مجلس للوصاية على العرش ،وألف النحاس باشا وزارته فى مايو ١٩٣٦ بعد فوز حزب الوفد بالاغلبية فى الانتخابات البرلمانية .

٦ ـ كان الموقف الدولى بوجه عام يتدهور منذ اعتداء اليابان على الصين عام ١٩٣١ وسيطرة هتلر والحزب النازى منذ عام ١٩٣٣ على المانيا واعلان سياسته الداخلية والخارجية العدوانية ، وتحرش موسولينى باليونان وسياسته العسكرية ، ونمو قوى الفاشية والنازية فى أوروبا . وازدياد الضعف والشلل فى أوضاع عصبة الامم . بدا تجمع نذر الحرب العالمية فى افق السياسة الدولية .

واذا عرفنا قيمة وآثار النقاط الخمس الاولى فى حياة الشعب المصرى أمكن لنا توضيح معنى وقيمة اهتمام الرأى العام المصرى بالعدوان الايطالى على أثيوبيا على الرغم من المشكلات والقضايا الحيوية التى كانت تملأ حياته وتشغل باله . ونستطيع ان نجمل الهدف من اثارة هذه النقطة من أن الرأى العام المصرى اعتبر الدفاع عن الحبشة ضد العدوان انما هو مسألة كبرى من مسائل الوجود المصرى والاهتمام الحيوى المصرى الذى يجب ان يشغل بها .

القسم الثانى

فى هذا القسم من الدراسة نعرض الصور والاوضاع التى ظهر فيها الاهتمام الشعبى وتأييد الرأى العام المصرى لقضية الحبشة ، ثم نشير الى الموقف الحكومى والاتجاهات السياسية الحزبية وقتذاك .

أولا : النشاط الشعبى المتنوع

ونقصد به العمل غير الحكومى الذى عبر به المواطنون عن أنفسهم فرادى أو فى صورة تنظيمات قامت ونشطت من اجل قضية تأييد الشعب الاثيوبى ضد العدوان الايطالى . ولا يشمل هذا النشاط الاتجاهات وأنواع النشاط التى قامت بها الاحزاب السياسية المصرية .

١ ـ التطوع للقتال فى صفوف الاثيوبيين

اقترح النبيل اسماعيل داوود فى حديث نشره المصور تأليف فرقة خاصة من المتطوعين يتولى قيادتها ضباط مصريون يكون بينهم وبين القيادة الحبشية ضباط اتصال وتستطيع هذه الفرقة أن تؤدى عملها على الوجه الاكمل فى ميدان القتال . (١١) ونشرت صحيفة روز اليوسف اليومية خطابا مفتوحا من الضابط المصرى السابق محمود محرم عاصم يطلب فيه ترحيل العسكريين المصريين للقتال فى الحبشة ، ويقول « ان التطوع فى صفوف الجيش الحبشى انتصار للحرية ضد جشع الاستعمار ، وان علينا المشاركة فى الدفاع عن بلادهم التى يربطنا بها الرابطة التاريخية والدينية والجغرافية » . (١٢)

ونشر المصور تحقيقا عن قائد الجيوش الحبشية فى الجبهة الجنوبية وهو محمد وهيب باشا التركى اللبنانى الاصل ، الذى كان يعيش فى حلوان

---

(١١) المصور فى ١٩٣٥/٨/١٦ .
(١٢) روز اليوسف اليومية فى ١٩٣٥/١٠/٩ .

بالقاهرة ثم غادر مصر سرا بمجرد ظهور نذر الحرب ووصل الى أثيوبيا وتولى قيادة الجيوش الاسلامية فى منطقة هرر وهو من زملاء مصطفى كمال أتاتورك السابقين ٠ (١٣) وأشـارت روز اليوسف الى وجود قائد تركى الاصل يعمل مع وهيب باشا فى الجبهة الجنوبية وهو جـاويد باشا (١٤)كما نشر المصور مقالا عن مسلم يشترك فى الحرب وهو محمد عبود الاشقر الذى ينتمى الى أسرة لبنانية أقامت فى أثيوبيا منذ وقت سابق ، وفى نفس المقال اشارة الى ضابط كوبى يدعى لافال وضابط آخر من جنوب أفريقيا يعملان فى صفوف القوات الاثيوبية ٠ (١٥) وقد استأثر الجنرال وهيب باهتمام الصحافة المصرية فنشر البـلاغ رسالة من مراسله استغرقت صفحة كاملة عن نشاط الجنرال وجيشه فى الحرب ٠ (١٦)

٢ ـــ اللجنة العامة للدفاع عن قضية الحبشة

كان ظهور اللجنة نتيجة نشاط مجموعتين عملت كل منهما على حدة ثم اندمج نشاطهما سويا فكانت هذه اللجنة العامة ٠ أما المجموعة الاولى فهى النبيل اسماعيل داوود والدكتور عبـــد الحميـــد سعيد الرئيس العام لجمعيات الشبان المسلمين اللذين اتصلا بعدد من المصريين وتألفت لجنة تحضيرية للدفاع عن قضية الحبشة ، أما المجموعة الثانيه فنشأت نتيجة لاتصال تم بين البطريرك الانبا يؤنس والامير عمرطوسون وتألفت لجنة للدفاع عن قضية الحبشة ولما تم الاتصال بين لمجموعتين اندمجتا وتألفت منهما اللجنة العامة للدفاع عن قضية الحبشة فى سبتمبر ١٩٣٥ ٠ وصار الانبا يؤنس راعيا للجنة ، وعمر طوسون رئيســها الفخرى ، واسماعيل داود الرئيس ، والدكتور عبد الحميد سعيد نائبا للرئيس ٠ وكانت اللجنة تعقد اجتماعـــاتها بانتظام فى دار البطريركيـــة القبطيه بالقاهرة ٠ وكان عدد أعضاء اللجنة فى أول الامر ١٨ عضوا من بينهم الدكتور عبد الرحمن شهبندر وهو زعيم سورى كان يعيش لاجئا سياسيا بالقاهرة ، والشيخ الغنيمى التفتازانى وهو أحد كبار مشايخ الطرق الصوفية فى مصر ٠ (١٧)

وفى أوائل شهر أكتوبر انضم الى اللجنة عدد كبير من الاعضاء الجدد بلغ ٣٧ عضواثم انضم اليها قبل نهاية شهر اكتوبر ستة اعضاء جدد وفى شهر نوفمبر انضم الى اللجنة ٢١ عضــوا جديدا (١٨)

وبمراجعة اســـماء الاعضاء نجـــد أنهم كانوا يمثلون فئات وطبقات اجتماعية متعددة فى مصر وقتذاك فمنهم من يحملون ألقاب الاسرة المالكة والباشوية والبكوية ومنهم الوزراء والمحـــامون والاطباء وملاك الاراضى الزراعية والتجـار والزعماء السياسيون مثل مكرم عبيد ومحمود فهمى النقراشى وعبد الرحمن عزام وعثمان محرم وخشبة باشا وعلى باشا ابراهيم وواصف غالى باشا وميشيل لطف الله وابراهيم دسوقى أباظة باشا ٠٠٠ الخ أما بالنسبة لاديان الاعضاء فكان من بينهم المسلمون والمسيحيون وانضم اليهم عضو يدين بالديانة اليهودية هو يوسف قطاوى باشا ٠ وبمراجعة الاسماء كانت أغلبية الاعضاء تدين بالاسلام ٠

وقد وافقت اللجنة العامة المركزية بالقاهرة على تكوين لجان فرعية تابعة لها وتحمل اسمها وقد تكونت لجنة بالاسكندرية تضم أعضاء يدينون بالاسلام والمسيحية واليهودية ٠ وكانت الصحف تنشر بانتظام أخبار اجتماعات اللجنة العامة وتنشر القوائم الكاملة لاسماء المتبرعين وقيمة تبرعاتهم المالية ، وكذلك كانت تنشر القرارات عقب كل اجتماع ٠ (١٩)

وفى المناسبات كانت اللجنة العامة تصـدر بيانات تهيب بالمصريين الى التبرع وتقـديم المعونات ، ومن أمثلة ذلك البيان الذى أذاعه الامير

---

(١٣) المصور فى ١٩٣٥/٩/٢٧ .
(١٤) روزاليوسف فى ١٩٣٥/١٠/٢٣ .
(١٥) المصور فى ١٩٣٥/١١/١ .
(١٦) البلاغ فى ١٩٣٥/٩/١٨ .
(١٧) الاهرام فى ١٩٣٥/٩/٥ .
(١٨) الاهرام فى ١٩٣٥/١٠/٢٢ ، ١٩٣٥/١٠/٢٩ ، ١٩٣٥/١١/٥ .
(١٩) الاهرام فى ١٩٣٥/١١/١١ ، ١٩٣٥/١١/٢٤ ـــ روز اليوسف فى ١٩٣٥/١١/٦ ، ١٩٣٥/١١/١١ .

عمر طوسون ويقول فيه : « الامة الاثيوبية لقى المسلمون الاوائل عندها التكريم وتربط النصارى فيها روابط مع الكنيسة القبطية ... فى اثيوبيا يعيش اخوان لنا فى الدين وفى الجوار ، وأن القضاء علىاستقلالأثيوبيا معناه القضاء على كل أمل فى استقلال مصر الصحيح ، ان اثيوبيا مظلومة ومعتدى عليها .. وأهم روافد نيلنا (الازرق) يأتى من اثيوبيا » . (٢٠)

وقد ألفت اللجنة العامة لجانا فرعية للتجار وطلبت مؤازرة النقابات العامة مثل نقابة المحامين والمهندسين (٢١) . كما ارسلت اللجنة العامة النبيل اسماعيل داوود الى الحبشة لزيارة ميدان القتال والنظر فى الطلبات العاجلة الواجب ارسالها الى المقاتلين وقد سافر من بور سعيد بحرا يوم ١٥ أكتوبر ١٩٣٥ .

وقد استمر النشاط الذى تبديه اللجنة فى جمع الاموال والاطعمة والمعونات والتبرعات ولكن بعد فترة رأت اللجنة أن تشكل لجنة فرعية متخصصة لجمع التبرعات الخاصة بالادوية والمعدات والمساعدات الطبية ، وأمام ازدياد مطالب الاثيوبيين المتزايدة للمساعدة الطبية رأت اللجنة العامة استقلال اللجنة الفرعية للمساعدة الطبية تطور الاوضاع الداخلية فى مصر ويشير الى قيام باسم اللجنة العامة للمساعدة الطبية للحبشة .

٣ ـ اللجنة العامة للمساعدة الطبية للحبشة

اشرنا الى تنظيم هذه اللجنة فى صورة مستقلة وكان نتيجة للرغبة فى ايفاد بعثات طبية للعمل فى ميدان القتال فى أثيوبيا . وتم تنظيم العمل بين اللجنتين فاختصت الاولى بجمع التبرعات المالية والمعونات الغذائيةوالملابس واختصت الثانية بجميع شئونالمعونة الطبية والعلاجية والدوائية . وكان رئيس اللجنة هو الامير عمر طوسون ونائب الرئيس الدكتور عبدالحميد سعيدوسكرتير اللجنة الاستاذ حامد المليجى المحامى . وكان أغلب الاعضاء فى هذه اللجنة الجديدة من اعضاء اللجنة العامة سالفة الذكر . وقد نشرت الصحف بانتظام أخبار نشاط هذه اللجنة ونداءاتها لطلب المتطوعين والتبرع بالادوية والعقاقير الطبية . (٢٢)

وقد أشرفت اللجنة على سفر البعثات الطبية للعمل فى ميدان القتال . وقد سافرت ثلاث مجموعات ، وتكونت المجموعة الاولى من ثلاثة أطباء وصيدلى ومعاون للبعثة وثمانية من رؤساء المرضينواثنين وخمسينممرضا وطاهيين ومأمور للبعثة هوالضابط المتقاعد أحمد حمودة، وقائمة المجموعة الثانية تكونت من سبعة اطباء وصيدليين ومساعدين من طلبة كلية الطب السابقين وكاتب للبعثة ، وتألفت المجموعة الثالثة من اثنى عشر طبيبا وصيدلى وأربعة مساعدين ، وقد نشرت الصحف أسماء أعضاء البعثات وتابعت أخبار رحلتهم الى أثيوبيا (٢٣) واذا راجعنا تكوين البعثات الطبية من ناحية الاديان نجد أغلبيتهم من المسلمين كما يوضح الجدول التالى : ـ

وقد اعترفت الحكومة المصرية بالصفة القانونية للجنة العامة للمساعدة الطبية للحبشة (٢٤) وترتب على هذا تنظيم التعاون بينها وبين الهلال الاحمر ، كما قدمت الحكومة تسهيلات خاصة بالاعفاء من أجور النقل بالسكك الحديدية الحكومية المصرية . كما أصبح لها الحق فى تشكيل لجان فرعية بالاقاليم (٢٥)

وقد تعرضت البعثات الطبية المصرية فى اثيوبيا لهجوم جوى من جانب الطائرات الايطالية ، الامر الذى أدى الى اجتماعات عدة للاحتجاج على هذا العمل مع ارسال برقيات احتجاج الى الصليب الاحمر الدولى (٢٦) وعقدت جمعية الشبان المسلمين اجتماعا برئاسة الدكتور عبد الحميد

---

(٢٠) البلاغ فى ١٩٣٥/١٠/٦ ــ روز اليوسف فى ١٩٣٥/١٠/٩ .
(٢١) الاهرام فى ١٩٣٥/١١/٨ ، ١٩٣٥/١١/٢٤ .
(٢٢) الاهرام فى ١٩٣٥/١٠/٨ ــ البلاغ فى ١٩٣٥/١٠/١٥ .
(٢٣) الاهرام فى ١٩٣٥/١٠/١٥ ــ البلاغ فى ١٩٣٥/١٠/٢٤ ــ روز اليوسف فى ١٩٣٥/١٠/٢٥ ــ الاهرام فى ١٩٣٥/١٠/٢٦ .
(٢٤) الاهرام فى ١٩٣٥/١١/٢٩ . (٢٥) روز اليوسف فى ١٩٣٥/١٢/٢٦ .
(٢٦) روز اليوسف فى ١٩٣٦/١/١٠ ــ المصور فى ١٩٣٦/١/٦ .

سعيد المنظر فى موضوع الاعتداء الجوى ، وأصدر الامير عمرطوسون والبطريرك المصرى بيانا يقولان فيه « سيزيدنا الاعتداء الايطالى رغبة فى مساعدة الحبشة ، ان المصريين يتطوعون بعاطفة لا تخص جنسا دون جنس » . (٢٧)

وعقب وقوع هذا الحادث تقرر سفر الدكتور عبد الحميد سعيد الى أثيوبيا لدراسة الموقف واعادة تنظيم العمل الطبى المصرى فى ميدان القتال (٢٨) ، وسافر الدكتور عبد الحميد سعيد ووجد المستشفيات المصرية فى الميدان اربعة فأعاد تنظيمها وتم توزيع العاملين فيها الى خمسة مستشفيات (٢٩) .

وقد تلقى الاميرعمر طوسون خطابا من الجنرال محمد رهيب باشا يحمل الثناء والتقدير للاطباء العاملين فى ميدان القتال . (٣٠)

وفى أثناء الحرب توفى الدكتور محمد الصاوى جمعه الطبيب المصرى البالغ من العمر ٢٦ عاما فى ميدان القتال . واهتمت الصحف بنشر أخبار جنازته العسكرية ودفنه فى مقابر المسلمين ثم نقل جثته الى جيبوتى ثم الى مصر . ونشرت الصحف والمجلات صورا تمثل مراحل حياته وعمله فى أثيوبيا . (٣١) ، وبعد عودة الدكتور عبد الحميد سعيد من أثيوبيانشرت الصحف تقريرا عن مهمته فى أثيوبيا . (٣٢)

٤ ـ لجان طلاب الجامعة والمدارس

انتشر النشاط المصرى لمعاونة اثيوبيا الى فئات اجتماعية عديدةمن بينها الطلاب فتكونت لجان طلابية أهمها اللجنة الطلابية لجامعة فؤاد الاول (القاهرة فيما بعد) وتتكون من طلاب من مختلف الكليات الجامعية ويدينون بالاسلام والمسيحية ونشطت فى جمع التبرعات المالية ، كما تم تنظيم حملة باسم « قرش الحبشة » واعدت الطوابع وصار الطلاب يوزعونها فى المدارس والجامعة والمعاهد العليا تحت اشراف لجنة الطلبة التنفيذية لقرش الحبشة . (٣٣)

٥ ـ لجنة أساتذة كلية الطب

اجتمع اساتذة كليه الطب بالجامعة وأصدروا بيانا الى الشعب لمعاونة الحبشة وأهابوا بالاطباء والصيادلة الى التطوع وتقديم المعونات الطبية المنوعة (٣٤) وقد وقع البيان ثلاثة عشر طبيبا نذكر من بينهم الدكتور محمد خليل عبد الخالق والدكتور عبد الواحد الوكيل والدكتور على المسلمانى والدكتور عبد الحميد جوهر وغيرهم .

٦ ـ الجمعيات الدينية الاسلامية والمسيحية

نشطت الجمعيات الدينية القائمة فعلا فى ذلك الوقت فى جمع التبرعات والمعونات المنوعة . وكانت دار البطريركيه هى مقر اجتماعات الجمعيات المسيحية وتم تنظيم أسواق خيرية قبطية لمساعدة الحبشة وكانت تشرف على هذا النشاط اللجنه التنفيذيه للسوق الخيرية لاتحاد الجمعيات القبطية (٣٥)

اما الجمعيات الاسلامية فقد أشرنا الى اشتراك الشيخ التفتازانى فى عضوية الجمعية العامة ، وكانت جمعية الشبان المسلمين هى أنشط الهيئات الاسلامية فى ميدان الدفاع عن الحبشه وجمع التبرعات . وقد احتج الدكتور عبد الحميد سعيد ببرقية الى البابا فى روما على العدوان الايطالى

---

(٢٧) الاهرام فى ١٩٣٦/١/٧ ، ١٩٣٦/١/٨ .
(٢٨) الاهرام فى ١٩٣٦/١/١٥ ـ روز اليوسف ١٩٣٦/١/١٦ .
(٢٩) الاهرام فى ١٩٣٦/٢/٢ ـ البلاغ فى ١٩٣٦/٢/٣ ـ روز اليوسف فى ١٩٣٦/٢/٤ .
(٣٠) جميع الصحف المصرية يوم ١٩٣٦/١/٢٦ .
(٣١) الاهرام ١٩٣٦/٢/٢٢ ـ روزاليوسف ١٩٣٦/٢/٢٣ ـ المصور ١٩٣٦/٣/٦ .
(٣٢) المصور فى ١٩٣٦/٤/١٠ .
(٣٣) الاهرام فى ١٩٣٥/١٠/٢٤ ، ١٩٣٥/١٠/٢٨ ـ روز اليوسف فى ١٩٣٥/١٠/٢٨ .
(٣٤) الاهرام فى ١٩٣٥/١٠/١٣ .
(٣٥) الاهرام فى ١٩٣٥/١٢/١٢ .

على اثيوبيا (٣٦) كما اشرف على تنظيم النشاط الطبى لمساعدة الحبشة ، وسافر الى أثيوبيا لتنظيم العمل الطبى فى ميدان القتال • وقد قررت اللجنة العامة للدفاع عن قضية الحبشة اصدار قرار خاص تشكر فيه الدكتور عبد الحميد سعيد على نشاطه واسهامه فى نشاط اللجنة العامة لمساعدة الحبشة ماليا وطبيا • (٣٧) • وقد أسهمت جمعية الشبان المسلمين فى تنظيم نشاط الطلاب المسلمين الاثيوبيين فى الازهر دفاعا عن بلادهم . كما قامت باجراءات سفرهم الى أثيوبيا للمشاركة فى الحرب دفاعا عن وطنهم وكان عدد الذين سافروا مائة طالب • (٣٨)

٧ ـ النشاط النسائى المصرى

اجتمع الاتحاد النسائى المصرى برئاسة السيدة هدى شعراوى وأصدر بيانا يحتجفيه على العدوان وقام بتأليف لجنة نسائية لجمع التبرعات المالية والمعونات الطبية (٣٩) كما تألفت لجنة نسائية مسيحية لجمع التبرعات والمعونات المختلفة (٤٠) •

ثانيا : النشاط الحكومي والسياسة الرسمية :

ننتقل بعد هذا لدراسة موقف وسياسة مؤسسات الحكم طبقا لما نشرته الصحف والمجلات التى اتخذناها مرجعا اساسيا للدراسة • ونقصد بمؤسسات الحكم فى مصر وقتذاك الحكومة والاحزاب السياسية العاملة فى مصر •

وفى البداية يجب أن نتذكر حقائق الوضع السياسى المصرى فقد كانت مصر مستقلة استقلالا اسميا وكانت السلطات الحقيقية فى يد المندوب السامى البريطانى فى القاهرة والحكومة البريطانية فى لندن • وقد سبقت الاشارة الى الازمة الدستورية فى البلاد ودور بريطانيا فى خلق الازمة حتى تستطيع الوصول به الى حل يتفق مع سياستها وخططها فى مصر وفى منطقة الشرق الاوسط • وقد سبقت الاشارة الى كتاب عبد العظيم رمضان الذى يقول فيه : « كان هذا الاتجاه للرأى العام المصرى وشعور العطف نحو القضية الحبشية والخوف من وقوع منابع النيل تحت سيطرة ايطاليا مساعدا للحكومة المصرية فى مسايرتها للسياسة الانجليزية ، بازاء ايطاليا . » ويذكر الاستاذ شفيق غربال فى كتابه السابق الاشارة اليه : « ان ازدياد الاستعدادات العسكرية الايطالية برا وبحرا وجوا فى ليبيا وأفريقية الشرقية أزعج السلطات العسكرية البريطانية وجعلها تتوقع تهديدا ايطاليا لمصر من ناحية حدودها الغربية كما ان استراليا ونيوزيلندة أزعجهما تهديد ايطاليا لحرية المواصلات فى قناة السويس • (٤١) وأضف الى هذا ما ذكره الدكتور محمد أنيس وأشرنا اليه فى بداية الدراسة . ويتناول الدكتور راشد البراوى فى كتابه « الطريق الى السلام » صورة الموقف العام فيقول : « تم استعداد ايطاليا وبدأت العمليات الحربية فى ٢ اكتوبر ١٩٣٥ ، وبدأ حرج عصبة الامم فأسرع المجلس بتأليف لجنة وضعت تقريرا وافق عليه يوم ١٤ أكتوبر ١٩٣٥ ، واهم ما فى التقرير خاتمته التى تقول « انتهت ابحاث اللجنة الى اعتبار ايطاليا معتدية لانها لجأت الى الحرب مخالفة بذلك تعهداتها وفقا للمادة ١٢ من عهد عصبة الامم » • ومعنى هذا تطبيق المادة ١٦ والجزاءات المنصوص عليها • لقد تحركت العصبة أخيرا وصممت أن تقف فى وجه المعتدى • فكيف حدث هذا التطور ؟ وكيف اقدمت العصبة على هذه التجربة التى لا مثيل لها فى تاريخها ؟

الجواب على هذه الاسئلة : ان أطماع ايطاليا تمس المصالح البريطانية ، لان الديكتاتور الايطالى اختار المنطقه التى تمر فيها قناة السويس رقبة الامبراطورية البريطانية وطريق الوصول الى املاكها فى الشرق • كما ان انفراد ايطاليا بامتلاك الحبشة خطر على السودان وعدن والبحر الاحمر ، لهذا كله تحركت بريطانيا وحركت العصبة معها ورحب العالم بهذه الخطوة او دهش لها ، وخيل للمثاليين ان عصرا جديدا بزغ فجره ، وخيل كذلك

(٣٦) الاهرام فى ١٩٣٥/١١/٥ •
(٣٧) الاهرام فى ١٩٣٥/١١/٦ •
(٣٨) البلاغ فى ١٩٣٥/٩/٤ •
(٣٩) الاهرام فى ١٩٣٥/٩/٦ •
(٤٠) الاهرام فى ١٩٣٥/١٠/١٣ •
(٤١) محمد شفيق غربال مرجع سابق ص ٢٧١ ، عبد العظيم رمضان مرجع سابق ص ٧٨٠ •

للدول الصغرى ان أملها فى السلامة الجماعية آن ان يتحقق ، اذ استنكرت انجلترا عمل ايطاليا على لسان السير صمويل هور فى أكثر من مناسبة واحدة ، واستفسرت من فرنسا ودول البحر الابيض المتوسط عن موقفها اذا فكرت ايطاليا فى الاعتداء على عضو فى العصبة يبغى الوفاء بالتزاماته ٠ وركزت الدولة البريطانية أسطولها فى الاسكندرية وبعثت اليه فى منتصف سبتمبر بامدادات وبمعظم الاسطول المخصص لحماية الجزر البريطانية .

وبدأت انجلترا توقيع العقوبات واتخذت الخطوات لاصدار الاسلحة الى الحبشة وحدها ، ومنع عقد القروض وفتح الاعتمادات لايطاليا ، وتحريم اصدار المواد الاولية اللازمة للحرب الى الدول المعتدية ٠ وتقرر اجتماع لجنة التنسيق التى شكلتها العصبة لبحث موضوع خطر ارسال زيت البترول لايطاليا ، ولكن تعرض الامر للتأجيل من حين الى آخر ، حتى دخل المارشال بادوليو اديس أبابا فى ٥ مايو ١٩٣٦ ، وصرح المستر ايدن فى ١٨ يونية ان العقوبات اخفقت بعد نجاح الحملة الايطالية وأنه لم يتبق للدول الا ان تلجأ للحرب وهو ما لم يفكر فيه أحد ٠ وفى اليوم الاول من شهر يوليو ١٩٣٦ أعلن ايدن نفسه للعصبة ان حكومته ترى الاستمرار فى الجزاءات عملا عديم الجدوى ٠ وقررت العصبة اهمالها فى الرابع من الشهر عينه ٠ » (٤٢)

ويبدو لنا مما سبق ان الحكومة المصرية لم تكن تتمتع بحريات العمل والحركة التى تتمتع بها الدول كاملة الاستقلال والسيادة ٠ كما تبدو لنا جذور الصراع بين الدولتين الاستعماريتين فى المنطقة ٠ وقد ظهر هذا المفهوم فى كتابات الصحف المصرية ، فقد اشارت الاهرام فى بعض افتتاحياتها الى ان استقلال مصر مرتبط باستقلال الحبشة ، وان مصر فى مهب العواصف بين دولتين كبيرتين ، وعبرت بعض الافتتاحيات فى البلاغ وروزاليوسف عن نفس هذا الاتجاه ٠ (٤٣)

ويشير الدكتور محمد حسين هيكل فى مذكراته الى موقف الحكومة المصرية فيقول : « وكنا فى مصر مطمئنين الى قدرة انجلترا ومقدرتها على منع الحرب بين ايطاليا والحبشة ، لهذا لم يفكر أحد من ساستنا فيما يجب علينا اذا وقعت هذه الحرب ، بل لم يفكر أحد من هؤلاء الساسة بأى قدر نشترك فى الجزاءات التى فرضتها عصبة الامم على ايطاليا اذا هى أوقدت نار الحرب ، ثم لم يفكر أحد من ساستنا فيما يجب علينا للمحافظة على حيدة قناة السويس وكيف تكون » (٤٤)

ويجب أن نقدر قيمة حالة الاطمئنان الوهمى التى عاش فيها الساسة المصريون ، وان نقدر قيمة الانزعاج والازمة التى أصابتهم بعد وقوع العدوان وانهيار ما كانوا يطمئنون اليه من سراب فى قدرة انجلترا على منع الحرب الايطالية الاثيوبية أضف الى هذا انه كانت لدى المصريين وقتذاك سابق معرفة بأساليب ايطاليا فى معاملة الليبيين والعنف البالغ الذى حطمت به حركة المقاومة الوطنية بقيادة عمر المختار ٠ ويظهر هذا الانزعاج فى بعض مقالات وأحاديث نشرها اللواء صالح حرب والاستاذ عبد الرحمن عزام فى الاهرام والاستاذ فكرى أباظة فى المصور عن ضرورة تسليح الجيش المصرى واعداده للدفاع عن البلاد ، وسياسة بريطانيا المتعمدة فى أضعافه طوال الفترة السابقة على الحرب ، وقد أشارت بعض افتتاحيات الاهرام الى أن أخطاء السياسة البريطانية فى مصر تظهرها الحرب الحبشية الايطالية ٠ (٤٥)

ومع ذلك فقد اتخذت الحكومة المصرية ما تستطيع أن تقوم به من اجراءات سواء أكان هذا من مبادئها وقناعتها الشخصية ام كان هذا بضغط من السلطات الانجليزية ٠ وأهم هذه الاجراءات ما يلى :

١ ـ اجراءات الامن الداخلية : كانت تعيش بمصر جالية ايطالية كبيرة لها نشاط متعدد فى الحياة المصرية وقد نشر المصور تقريرا كاملا عن تعدادها ومدارسها وانديتها وبنوكها ومصالحها

---

(٤٢) دكتور راشد البراوى ـ الطريق الى السلام ـ القاهرة ١٩٤٩ ـ وقد نشر المواد رقم ١١ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ من عهد عصبة الامم والتى تناولتها الدراسة ص ١٢٨ ـ ١٢٩ .

(٤٣) الاهرام فى ١٩٣٥/٩/٥ ـ روز اليوسف فى ١٩٣٥/١٠/٦ .

(٤٤) دكتور محمد حسين هيكل ـ مرجع سابق ص ٣٧٧ من الجزء الاول

(٤٥) الاهرام فى ١٩٣٥/١٠/٣٠

الاقتصادية المنوعة (٤٦) · وقد بدأت الحكومة باتخاذ اجراءات ضد نشاط هذه الجاليه نظرا لما قامت به من نشر دعايات وتقديم مساعدات لصالح ايطاليا (٤٧) وقد نشب شجار عنيف فى احد أحياء القاهرة بين أفراد من الشعب وأفراد من الجالية الايطاليه اثر مناقشات حول الحرب والعدوان على الحبشه وتدخلت قوات الامن المصريه وكذلك حدثت اضطرابات فىمدرسة ثانويه بالقاهرة بين الطلاب المصريين وطلاب ايطاليين وقد اهتمت الصحف بنشر هذه الاخبار والتعليق عليها وطلبت من الحكومة زيادة الاهتمام برقابه نشاط الجالية الايطاليه · (٤٨)

٢ – **اجراءات الدفاع الخارجي :** اتخذت انجلترا اجراءات عسكرية كثيرة فى البر والبحر والجو كما سبقت الاشارة فيما تقدم . وكذلك بدات الحكومة المصرية باتخاذ اجراءات خاصة باعداد الجيش المصرى للقتال واعادة توزيعه على مناطق مختلفة من البلاد وخاصة الحدود الغربيه لمصر · وأفاضت الصحف فىالحديث حول احتمال الهجوم الايطالى على مصر من ليبيا وعلى السودان من اريتريا . وقد بدأ انزعاج الصحافة المصرية من اكتشاف ضعف الجيش المصرى وعدم استعداده لخوض حرب ضد ايطاليا اذا هى أقدمت على غزو مصر · (٤٩)

٣ – **اجراءات العقوبات ضد ايطاليا :** آثار هذا الموضـــوع مناقشات واســـعة وظهرت فيه آراء متعددة · وقد اتخذتفيه الحكومة موقفين أولهما ما يذكره الدكتور محمد حسين هيكل فى مذكراته عن الموقف الرسمى المصرى فى صيف عام ١٩٣٥ فيقول « وكل الذى حدث أن استفتت الحكومة لجنة القضايا وكان يرأسها اذ ذاك عبد الحميد بدوى باشا عن موقفها من العقوبات ومن قناة السويس فكانت الفتوى القانونية اننا لسنا اعضاء فى عصبة الامم فلا تربطنا قراراتها · وان حيدة القناة فى السلم والحرب تقتضينا الا نغلقها فى وجه السفن الايطالية التى تحمل الجند والذخيرة » · (٥٠) وقد تناولت الصحف امكانية اقفال قناة السويس فى وجه السفن الحربية الايطالية ولكن الواضح أن رأى بريطانيا كان هو الفيصل فى هذا الموضوع · (٥١) والموقف الثانى هو أن رئيس مجلسالوزراء أعد مذكرة حول موضوع فرض العقوبات علىايطاليا وعرضها على مجلس الوزراء فقرر المجلس الموافقة على تطبيق العقوبات الاقتصادية التى اتخذتها عصبة الامم ضد ايطاليا (٥٢) كما قررت حكومة السودان تنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد ايطاليا بعد اتخاذ الحكومة المصرية قرارها بالانضمام الى تطبيق العقوباتوقد آثار هذا الموضوع مناقشات واسعة فى الصحافة المصرية منذ صدور قرار عصبة الامم . وقبل ان تتخذ الحكومة المصرية موقفها النهائى وبعد صدور قرارها بالانضمام الى الدول التى تطبق العقوبات التى فرضتها عصبة الامم (٥٣) وقد أشارت صحيفة روزاليوسف الى وجوب بحث الموضوع فى ضوء مصالح مصر والمصريين لا على ضوء مصالح انجلترا ، كما ناقشت الاهرام والبلاغ وروزاليوسف المصاعب والمشكلات الاقتصادية التى تواجهها مصر من اشتراكها فى تنفيذ العقوبات ، واشارت مجلة المصور الى الثمن الاقتصادى الذى سوف تدفعه مصر نتيجة اشتراكها فى تنفيذ العقوبات (٥٤) ·

وعلى كل حال فقد نفذت الحكومة المصرية قرارها وكما يقول عبد العظيم رمضان فى المرجع السابق : « واشتركت مصر فى التدابير الحربية كانها احدى الدول المحاربة وبالرغم من ان مصر لم تكن عضوا فى عصبة الامم · فقد قبلت تنفيذ العقوبات التى فرضتها على ايطاليا فى ١٤ أكتوبر ١٩٣٥ » . وهنا تجدر الاشارة الى ان صحيفة البلاغ أشارت الى ان مصر اشتركت فى تنفيذ العقوبات الاقتصادية ولم تشترك فى العقوبات

---

(٤٦) المصور فى ١٩٣٥/٩/١٣ ·
(٤٧) الاهرام فى ١٩٣٥/١٠/٥ ·
(٤٨) الاهرام فى ١٩٣٥/١٠/١٣ ، ١٩٣٥/١٠/٢٠ .
(٤٩) روز اليوسف ١٩٣٥/١٠/٢ – المصور فى ١٩٣٥/١٠/٤ .
(٥٠) دكتور محمد حسين هيكل – مرجع سابق ص ٣٧٧ .
(٥١) الاهرام فى ١٩٣٥/٩/٢٢ .
(٥٢) الاهرام فى ١٩٣٥/١١/٣ – روز اليوسف فى ١٩٣٥/١١/٢٩ .
(٥٣) البلاغ فى ١٩٣٥/١١/٢ ، ١٩٣٥/١١/٢٥ .
(٥٤) روز اليوسف فى ١٩٣٥/١١/١٥ – المصور فى ١٩٣٥/١٠/١٨ – الاهرام فى ١٩٣٥/١١/٨ .

العسكرية (٥٥) ، وقد تلقت الحكومة المصرية شكرا رسميا من عصبة الامم وكان هذا فى التلغراف الذى أرسله رئيس العصبة الى وزير الخارجية المصرى فى ٤ نوفمبر ١٩٣٥ ، وقد تقدمت ايطاليا باحتجاج فى ١٠ نوفمبر ١٩٣٥ الى الحكومة المصرية على قرارها بتنفيذ العقوبات ضد ايطاليا ٠

٤ ـ **المساعدات المتنوعة** ، قدمت الحكومة انواعا من المعونات بطريق غير مباشر ، فقد اقرت قرار مجلس السكك الحديدية الحكومية اعفاء البعثات الطبية والمعونات الطبية المسافرة الى أثيوبيا من دفع أجور السفر والنقل (٥٦) كما قررت الحكومة المصرية الاعتراف باللجنة العامة للمساعدة الطبية للحبشة ، وقدمت الحكومة المصرية احتجاجا رسميا الى الحكومة الايطالية على ضرب المستشفى المصرى فى اديس أبابا بالقنابل اثر هجوم جوى ايطالى (٥٧)

٥ ـ **قضية مياه النيل وبحيرة تانا** : هذه قضية عامة اشترك فى مناقشتها والحديث عنها الجميع سواء أكانوا فى الحكم أم كانوا خارج الحكم ، ولكنها بالنسبة للحكومة كانت قضية اساسية ، وهى أحد العناصر التى استخدمتها بريطانيا لزيادة القلق فى مصر الرسمية الامر الذى مكنها من الضغط على الحكومة بهدف السير وراء السياسة البريطانية ، وتتلخص القضية فى وجود قلق ومخاوف عندالمصريين من التهديد بايقاف أو منع مياه النيل الازرق من الوصول الى مجرى النهر ، والمياه الواردة من بحيرة تانا هى مياه الفيضان ٠ وقد ظهر هذا كما سبقت الاشارة فى بيانات اللجنة العامةلمساعدة الحبشة حيناشارت فى أحد بياناتها الى الخطر الذى يهدد مياه النيل ومن ثممصر والمصريين من استيلاء الايطاليين على بحيرة تانا فى الحبشة ٠ وقد شاركت جميع الصحف والمجلات فى مناقشة هذه القضية وتراوح الموقف بين اتجاهين اولهما يرى الخطر الداهم على مصر وامكان ايطاليا منعمياه بحيرة تانا عن النيل الازرق وان تصريحات الايطاليين حول تهدئة مخاوف مصر لا قيمة لها (٥٨) واتجاه ثان يرى عدم وجود خطر وانما هى أوهام اذ لا يمكن حجز مياه بحيرة تانا . ومع ذلك فيجب الاستمرار فى الدفاع عن استقلال الحبشة (٥٩) وقد نشرت الاهرام مقالا فى صفحتها الاولى بقلم حسين سرى باشا وكيل وزارة الاشغال يقول فيه بعدم وجود خطر على مياه النيل اذا وقعت بحيرة تانا فى ايد معادية لمصر (٦٠) وكتب اللواء محمود حافظ رمضان (ضابط سابق) فى المصور يرفض الدعوى بأنبحيرة تانا تهدد مصر ويقول « أن مصر لا تستفيد منمياه بحيرة تانا فائدة تذكر ، والفائدة كلها للسودان وان ماء الفيضان الذى يصل الى مصر عن طريق النيل الازرق لا تستطيع قوة فى الدنيا منعهعن مصر ،ومع ذلكلندع منقلوبنابحماية استقلال الحبشة وحريتها .. ومن الوجهة الفنية فقد أجمع الفنيون على انه ليس هناك خطر ٠ وليس فى استطاعة قوة ما أن تمنع ماء النيل الازرق من أن يصل الى مصر زمن الفيضان ٠ أما فى غير الفيضان فان ما يصل الى مصر من ماء بحيرة تانا كمية قليلة لا تذكر بالنسبة لما يصل من ماء النيل الابيض » (٦١)

ثالثا : اتجاهات الاحزاب السياسية

كانت الاحزاب منهمكة كل الانهماك فى معركة الدستور وحل قضية العلاقات بين مصر وانجلترا كما سبقت الاشارة لذلك . وبهذا نجد أنها تناولت قضية العدوان الايطالى على أثيوبيا بما يفيدها فى ايجاد حل للاوضاع الداخلية المصرية ، ومع ذلك فلم اعثر فيما قرأت على حزب مصرى أيد الهجوم الايطالى علىأثيوبيا ، ونشير الى النقاط التالية فى مجال الحديث عن الاحزاب السياسية .

١ ـ انضم عدد كبير من أعضاء الاحزاب السياسية وبعض كبار قياداتها الى لجان مساعدة الحبشة . وفى قوائم أسماء الاعضاء وقوائم اسماء المتبرعين لعونة الحبشة نجد عديدا متنوعا من

(٥٥) البلاغ فى ١٩٣٥/١١/٢٩ ٠
(٥٦) الاهرام فى ١٩٣٥/١٠/٢٦ ٠
(٥٧) الاهرام فى ١٩٣٦/١/٦ ٠
(٥٨) الاهرام فى ١٩٣٦/٤/٥ ٠
(٥٩) المصور فى ١٩٣٥/٩/٢٣ ، ١٩٣٦/٤/٢٤ ٠
(٦٠) الاهرام فى ١٩٣٦/٤/٦ ٠
(٦١) المصور فى ١٩٣٦/٤/٢٤ ٠

أسماء أعضاء الاحزاب السياسية وكبار قياداتها ، أضف الى هذا أنه من بين الصحف التى اخترناها نجد صحفا تنطق رسميا بلسان بعض الاحزاب ،

وما نشرته هذه الصحف وما كتبه رؤساء تحريرها يدل على درجات متنوعة من التأييد لاثيوبيا ضد العدوان الايطالى ٠

٢ـ تحدث عدد من زعماء هذه الاحزاب حول الحرب الايطاليه الاثيوبية ، فقد اصدر الحرب الوطنى بيانا فى مناسبة العدوان الايطالى على الحبشة يدين العدوان ويدعو الى وحدة وطنية لانقاذ البلاد من مخاطر الاستعمار الايطالى (٦٢) ، وألقى النحاس باشا رئيس حرب الوفد خطابا أشار فيه الى أن « حالة خطيرة تجعل البلاد مستهدفة لخطر حرب لاهبة نحن متصلون بها اتصالا وثيقا لان ميدانها هو أرضنا هو جونا هو ينابيع نيلنا » (٦٣) ونكلم مرة ثانية فقال : « ان الحرب اذا وقعت على حدود مصر وعند منابع النيل ٠ بل وربما كانت مصر ميدانها برها وبحرها وجوها ومن ثم انتقل الموقف الى ناحيه اعظم خطرا فقد تضاعفت الحاجة لاستئناف الحياة الدستورية الصحيحة ٠ » (٦٤) والقى محمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين خطابا قال فيه : « النزاع الايطالى الحبشى يمس مصر وسلامتها ووجودها الدولى أشد المساس » ٠ (٦٥) وقد تحدث عدد آخر من اعضاء الاحزاب نشير منهم الى الدكتور محمد حسين هيكل الذى نقلنا من مذكراته فقرات فيما سبق ، ونشير أيضا الى خطاب ألقاه عثمان محرم باشا فى جمعية النيل المصرية فى لندن وقال فيه : « ومن الامور الثابتة ان الاحباش لم يعبثوا منذ فجر التاريخ حتى اليوم بمصالح مصر فيما يخص المياه التى تحتاج اليها وهذا جميل لا يمكن لمصر أن تنساه ٠ » (٦٦) ونشر الاستاذ فكرى أباظة مقالا يدعو فيه المصريين الى الدفاع عن الحبشة وتقديم كل المعونات ويهيب بالاثيوبيين جميعا مهما كانت اديانهم ان يدافعوا عن وطنهم ٠ (٦٧) ٠

وقد وجه زعماء الجبهة الوطنية فى مصر كتابا الى المندوب السامى البريطانى بشأن عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ ووقع الكتاب مصطفى النحاس باشا واسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا ويحيى ابراهيم باشا وعبد الفتاح باشا وحافظ عفيفى باشا ٠ وتقول الفقرة الرابعة من هذا الخطاب ما يلى :ـ

« ومنذ بدأت الازمة الدولية التى نشأت عن نزاع ايطاليا والحبشة فى هذا العام ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة الى عقد المعاهدة ، فقد رأوا ان تطور هذه الازمة قد ينتهى بهم الى الاشتراك فيها وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها ، وقد اشتركت مصر فى هذه الازمه بالفعل منذ لبت الحكومة المصرية دعوة عصبة الامم لتوقيع الجزاءات على ايطاليا ، كما اتخذت انجلترا أراضى مصر ميدانا لاستعداداتها العسكرية اتقاء للطوارىء وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع بمد طرق المواصلات وتهيئة الجيش ونقل وحداته الى الجهات التى تقتضيها الظروف » ٠ (٦٨)

القسم الثالث

تنتقل الدراسة بعد ذلك الى القاء نظرة تحليلية على الكتب والصحف التى اخترناها مراجع أساسيه فى هذا الموضوع ٠ ونبدأ بالكتب وكما سبقت الاشارة لم أعثر الا على كتاب واحد من تأليف الاستاذ محمد لطفى جمعة ٠ وبعد أن ننتهى من دراسة ما جاء فيه من آراء ننتقل الى دراسة للعينة الصحفية المختارة ٠

أولا : الكتب

اسم الكتاب « بين الاسد الافريقى والنمر الايطالى » وهو مطبوع بمطبعة المعارف بالقاهرة عام ١٩٣٥ ، ويقع الكتاب فى ١٢٠ صفحة وبه

---

(٦٢) روز اليوسف فى ١٩٣٥/١٠/٢٨ ٠
(٦٣) الاهرام ١٩٣٥/٩/٩ ٠
(٦٤) الاهرام فى ١٩٣٥/١١/١٤ ٠
(٦٥) الاهرام فى ١٩٣٥/١١/٨ ٠
(٦٦) نقلا عن كتاب محمد لطفى جمعه : بين الاسد الافريقى والنمر الايطالى ـ القاهرة ١٩٣٥ ـ
(٦٧) المصور فى ١٩٣٥/١٠/١٨ ٠
(٦٨) محمد شفيق غربال ـ مرجع سابق ص ٢٦٩ ـ ٢٧١ ٠

ملاحق وقائمة مراجع عربية وافرنجية وننقل بعض الاراء الواردة فى الكتاب كالتالى :

١ ـ ان اثيوبيا أو الحبشة هى الوطن الوحيد المستقل فى القارة السوداء ، وفى موضع القلب من هذه القارة تقع أثيوبيا ، وقد ضمت دول أوروبا كل شبر عداها الى املاكهن ، ومصر تعرف أفريقيا منذ عهد مصر القديمة والعهد الاسلامى ٠

٢ ـ اهتمام مصر بقضية الحبشة مرجعه أنها قضية الحرية ، ووقوفنا ضد الطليان يأتى من هجومهم على الحبشة عام ١٨٩٦ وعلى طرابلس عام ١٩١٢ ، وان مسلك مصر لا ينطوى على العطف فقط بل أنه مستمد من مشاركة العالم المتحضر رأيه فى خطة ايطاليا ٠

٣ ـ ما فتىء المصريون منــــذ بداية النــزاع يظهرون عطفهم نحو الحبشة ، فالمصريون قد نسوا معارك القرن الماضى واعتبروا الاحبــاش ناســا منهم ، مسلمو الحبشة يعدون مصر مركزا روحيا لهم ، وبطريرك الاقباط هو الرئيس الدينى للاحباش النصارى ، وتسعون فى المائة من مياه النيــل مصدرها الحبشة عن طريق النيل الازرق ونهر سوباط ٠ ومن الامور الثابتة أن الاحباش لم يعبثوا منذ فجر التاريخ حتى اليوم بمصالح مصر فيما يخص المياه التى تحتاج اليها وهذا جميل لا يمكن لمصر أن تنساه كما يقول عثمان محرم ٠

٤ ـ ان ما يتردد حول أسباب الحرب الايطالية هى أنها ثأر لهزيمة عدوه عام ١٨٩٦ ، أو انها رغبة زعيم ايطاليا فى احراز نصر خارجى ، او انها رغبة ايطاليا فى التوسع الاستعمارى كغيرها من دول اوروبا ، ولكن السبب الصــــحيح للحرب كما نراه هو رغبــة ايطاليـــا فى التوسـع الاستعمارى وان العامل الاقتصادى هو أساس الهجوم الايطالى على الحبشة ٠

٥ ـ ان النظام الفاشى فى ايطاليا هو نظام عجيب اذ وحد كلمة الامة وجعلها كرجل واحد واخضعها لرجل واحد وعلق سائر آمالها برجل واحد ٠ ان الفاشية وان نجحت فى داخل ايطاليا لم تجد لها نصيرا فى الخارج ، ولم يفز مقلدوها بطائل ، ويرى أغلب النقاد أن الفاشية وليــدة الرأسمالية والرجعية متضافرتين ضد الاشتراكية وحرية الفكر ٠

٦ ـ ثبت لدى العالم أن ايطاليا الاوروبيــة المسيحية المتحضرة معتدية ، وان الحبشة الافريقية المسيحية الاسلامية التى تكاد تكون فطرية معتدى عليها ، وان مصر الجارة والصديقة بل والقريبة بحكم الجوار والاشتراك فى القارة تبذل أقصى جهدها لنصرة الامة المظلومة ، ولم تقصر فى تطبيق العقوبات الاقتصادية التى فرضتها عصبة الامم دون ان تتمتع بتلك المزايا التى يتمتع بها اعضاء تلك العصـــبة ، ان مصر لم تشـــترك فى تقرير العقوبات اذ ليست عضوا بالعصبة ، ولكنهـا انفردت بالتطبيق وهى خارج العصبة وســوف تتحمل فى هذه السبيل خسائر جمة وهى عالمة بها وراضية ٠

ثانيا : الصحافة

الهدف من كتابة هذا الجزء ليس تقديم دراسة صحفية متخصصة وانما هو انطباعات وملاحظات سياسية عامة تأتى من معايشة الصحف والمجلات التى قامت على أساسها الدراسة ، ونجمــل ملاحظاتنا فيما يلى : ـ

١ ـ **تغطية أنباء الحرب :** عرضت الصحف اليومية أخبار الحرب بدقة ودأب دائمين وكانت وسيلتها فى هذا نشر البرقيات الصحفية الواردة من وكالات الانباء الاجنبية ، وقد تميزت صحيفة البلاغ بايفاد مراسل لها الى أديس أبابا وهو السيد محمد على لقمان الذى أوفدته الصحيفة من عدن الى أثيوبيا ٠ وكان يوالى الصحيفة برسائله الطويلة والمنتظمة ٠ ومن ناحية اخرى توسعت الصحف فى نشر أخبار الحرب والمعارك ابتداء من اواخر شهر أكتوبر مع اشتداد القتال والتوسع فى جبهات الصدام العسكرى ، فقد ارتفع عدد الصفحات المخصصة لانباء الحرب الاثيوبية الايطالية من صفحة واحدة أو أقل فى شهر سبتمبر ١٩٣٥ الى ثلاث صفحات وأحيانا أربع فى شهور نوفمبر وديسمبر ويناير وما بعدها ٠ علما بأن بعض الاحداث المصرية الداخلية الهامة كانت تضغط على الصحف لاعطائها مساحات واسعة للنشر وتغطية أنباء الوضع الداخلى ٠ ولم تقتصر هذه الصحف على نشر الانباء فى صفحات الاخبار السياسية وهى صفحات داخلية تبدأ غالبا من الصفحة الثانية أو الرابعة ، انما كانت أخبار الحرب تظهر فى الصفحة الاولى وتحتل العناوين الرئيسية فــى مناسبات وأيام متعددة ٠

٢ ـ **التعليقات وافتتاحيات الصحف :** احتلت التعليقات على تطور الحرب أماكن بارزة فــى الصحف فقد أفردت روز اليوسف عمودا على الصفحة الاولى بعنوان كيف تقرأ وتفهم أنباء الحرب ، وخصص الاهرام عمودا وأحيانا عمودين

لشرح سير المعارك الحربية ،وكان البلاغ ينشر فى الصفحة الاولى آخر الاخبار ويشير الى رسالة مراسله من أديس أبابا وفى غير مناسبات الانباء والاحداث الداخلية الوطنية الهامة كانت افتتاحيات الصحف تدور حول الحرب وما تثيره من قضايا دولية أو تطورات فى العلاقات المصرية الانجليزية ، وبالنسبة للمصور كان يقدم أسبوعيا تلخيصا لانباء الحرب وينشر باستمرار تعليقات حولها ، هذا غير الموضوعات الصحفية والمصورة الخاصة بالحرب ٠

٣ ـ **الصور** : كانت الصفحة الاخيرة من الاهرام وروز اليوسف مخصصة للصور ٠ وقد استأثرت صور الحرب والمعارك والقيادات العسكرية ومظاهرات التأييد لاثيوبيا بنصيب وافر فى هذه الصفحة . وكان المصور ينشر باستمرار صورا وخرائط . وأعد المصور مجموعة فاخرة من صور العائلة الامبراطورية فى أثيوبيا ووزعها هدية مجانية على قرائه ، وفعل كذلك الهلال فى عدد ديسمبر ١٩٣٥ عندما رحل الامبراطور من اثيوبيا الى فلسطين وعبرت الباخرة التى تحمله قناة السويس نشرت الاهرام والمصور صورا له ولاسرته ونشر المصور مجموعة صور للامبراطور واسرته فى الفندق الذى أقاموا فيه بالقدس ٠ (٦٩)

٤ ـ ترجمة المقالات عن الصحف الاجنبية :

قامت الصحف اليومية بترجمة عدد من المقالات التى نشرتها صحف ومجلات أجنبية عن الحرب ، فنشر الاهرام مقالا مترجما عن مجلة افريكان ورلد (٧٠) ، ومقالا نشرته التيمس اللندنية عن العطف المصرى على أثيوبيا (٧١) ، ونشر البلاغ مقالا مترجما عن مجلة الايكونومست البريطانية (٧٢) ونشرت روز اليوسف ترجمة سلسلة مقالات كتبها صحفى مجرى يدعى فاراجو كان يعمل فى وكالات الانباء العالمية (٧٣)

٥ ـ النشاط الشعبى فى مصر

تبين من الاجزاء السالفة فى الدراسة ان الصحف المصرية تابعت بانتظام ودقة أخبار اللجان المؤلفة لمساعدة الاثيوبيين وأنها نشرت كل ما يتعلق بالبعثات الطبية وسفر الطلاب الاحباش الى بلادهم ٠٠٠ الخ ٠

٦ ـ النشاط الشعبى خارج مصر

لم تغفل الصحف المصرية النشاط الشعبى خارج مصر فقد تابعت الاهرام نشر انباء جمعية النيل المصرية فى لندن (٧٤) وأنباء تكوين جمعية للدفاع عن الحبشة فى باريس (٧٥) وأخبار اجتماعات الجالية الاسلامية للدفاع عن الحبشة فى برلين (٧٦) ونشرت روز اليوسف أنباء تكوين لجنة الدفاع عن اثيوبيا فى سوريا ، ونشرت البيان الذى أصدرته اللجنة ويقول : « الحبشة آخر قطر أفريقى مستقل وأنه سبق للايطاليين ابراز فظائعهم فى طرابلس ، واننا نبدى الغضب ضد السفاكين الفاشيست وان الدفاع عن الحبشة سببه روابط الصداقة والدين والدم والصراع الدائم ضد مضطهدينا وأننا سوف ننسق أعمالنا مع اللجنة المصرية واللجنة الفلسطينية ٠٠٠٠ ان طريق نصرة الاحباش هو تكوين جبهة ضد الاستعمار » (٧٧) ـ كما نشرت روز اليوسف بيان جمعية الدفاع عن الحبشة فى بيروت الذى استنكر استعمال الغازات السامة واعتبره جريمة ضد الانسانية ودعا الى تقديم المعونات للاحباش قائلا : « هيا الى توحيد كل قوانا للكفاح ضد الاستعمار الايطالى ولنفضح كل دعايته الاثيمة فى بلادنا ولنساعد الشعب الحبشى المجاهد على الفوز والانتصار » (٧٨) ٠

ونشرت أيضا روز اليوسف خبرا عن ان النقابات الدولية الحمراء قررت الاشتراك فى الصراع ضد الاعتداء الايطالى على أثيوبيا ،

---

(٦٩) المصور فى ١٤/٥/١٩٣٦ ـ الاهرام فى ٨/٥/١٩٣٦ ، ١٣/٥/١٩٣٦ ٠
(٧٠) الاهرام فى ٢٨/٩/١٩٣٥ ٠
(٧١) الاهرام فى ٣١/١٠/١٩٣٥ ٠
(٧٢) البلاغ فى ١٥/٩/١٩٣٥ ٠
(٧٣) روز اليوسف ـ الاعداد اليومية من ٢/١٠/١٩٣٥ الى ٧/١١/١٩٣٥ ٠
(٧٤) الاهرام فى ٤/٩/١٩٣٥ ٠
(٧٥) الاهرام فى ١٩/٩/١٩٣٥ ٠
(٧٦) الاهرام فى ١٤/١٠/١٩٣٥ ٠
(٧٧) روز اليوسف ٢٣/١٠/١٩٣٥
(٧٨) روز اليوسف ١٥/١/١٩٣٦ ٠

وكانت البرقية المنشورة واردة من موسكو . (٧٩)

٧ - القضايا التى أثارتها الحرب

تعددت وتنوعت القضايا التى أثارتها الحرب ودارت حولها المناقشات فى الصحافة ونعرض باختصار لاهم رءوس موضوعاتها :

ا السياسة المائية ونهرالنيل وبحيرة تانا ومنابع النيل ·

ب - العقوبات الاقتصادية التى فرضتها عصبة الامم ·

ج - الغازات السامة وطرق الوقاية منها فى فتره الحرب ·

د - خطر الفاشية على العالم المعاصر (٨٠)

هـ - قضايا المسلمين فى الحبشة ومطالبهم (٨١)

و - اليهود السود فى الحبشة (٨٢) .

ز - كبار المصريين الذى يجرى فى عروقهم الدم الحبشى عن طريق الامهات وهم عدلى يكن باشا وحسين سعيد باشا وامام العبد والبرنس محمد داوود (والد النبيل اسماعيل داوود) واللواء عبد الرحيم فهمى باشا وأحمد صادق باشا ، وقد تزوج أحمد عرابى سيدة حبشية وأنجب منها عددا من الاطفال . (٨٣) .

٨ - تعريف القراء بالحبشة

نشرت جميع الصحف والمجلات دراسات متعددة عن الحبشة من حيث الموقع والسكان والاديان والعادات والتقاليد · ومن ناحية التاريخ نشرت مقالات عن ملوك سابقين مثل تيودوروس ومنليك الثانى وليدج ياسو (٨٤) وكانت المقاله الوحيدة التى نشرتها مجلةالهلال فى فترة الدراسة هى عن صراع الاديان فى الحبشة (٨٥)

القسم الرابع

تصل الدراسة الان الى نهايتها ، بأن نستخلص النتائج والدلالات التى يعبر عنها كل العرض والتحليل السابقين :

أولا : مدى الاهتمام : يظهر العرض السابق ان اهتمام الرأى العام المصرى بقضية العدوان على أثيوبيا كان واسعا وايجابيا ، ويظهر هذا فى نوعية الفئات والطبقات الاجتماعية التى شاركت فى النشاط الدفاعى عن القضية والدعوة للتبرعات المالية والعينية وفى تعبئة الرأى العام وتنويره بحقائق القضية ، ومتابعة تطوراتها خلال الفترة الزمنيه التى تغطيها الدراسة · أضف الى هذا دور وسائل الاعلام والاتصال التى نشطت فى تلك الفترة لامداد الشعب بالمعلومات والانباء اليومية ، مع شرحها ومناقشة القضايا المتفرعةعنها او المرتبطة بها ·

ثانيا : أسباب الاهتمام : يظهر من الدراسة أن أسبابا عديدة قد أثارت اهتمام الرأى العام والحكومة فى مصر ، ونجملها فيما يلى : -

١ - **الامن :** وقيمة هذا العامل واضحة فى وعى الرأى العام بالمطامع الاستعمارية الايطالية وفى معرفة حقائق الصراع بين الدولتين الاستعماريتين انجلترا وايطاليا · وقد ظهرت مخاوف المصريين من هجوم الايطاليين على مصر من الحدود العربية (ليبيا) ومن هجومهم على السودان من أرتيريا ·

٢ - **الجوار :** توضح بيانات لجان مساعدة اثيوبيا وعدد من المقالات والنداءات ان احساس المصريين بمعنى الجوار وحق الجار على جاره وما يدخل ضمن هذا المفهوم من ارتباطات تاريخية وجغرافية وثقافية صنعها التاريخ الطويل للدولتين المتجاورتين فى حوض نهر النيل · وقيمة هذا العامل تتضح من تفهم معنى الجوار فى الثقافة المصرية العربية الاسلامية ووجوب نجدته وحسن معاملته واقامة علاقات طيبة معه طبقا لتعاليم الاديان السماوية ·

٣ - **الدين :** ظهرت قيمة هذا العامل فى تذكير المصريين بأنهم يدينون بالاسلام والمسيحية وان الاثيوبيين يدينون أيضا بهذين الدينين السماويين ولذلك نلحظ أن نشاط المصريين المسلمين لا يقل عن نشاط المصريين المسيحيين الارثوذكس (الاقباط)

---

(٧٩) روز اليوسف ١٩٣٥/١٠/٢١
(٨٠) روز اليوسف مقال للاستاذ عباس العقاد عن خطر الفاشية ١٩٣٥/١٢/١٢
(٨١) البلاغ فى ١٩٣٥/٩/٤ ، ١٩٣٥/٩/٢٩ - روز اليوسف ١٩٣٦/٢/٢٣ .
(٨٢) المصور فى ١٩٣٦/١/٣ .
(٨٣) المصور فى ١٩٣٥/٩/٢٠ .
(٨٤) الاهرام فى ١٩٣٥/٩/٢٢ ، ١٩٣٥/١١/٩ ، ١٩٣٥/١٢/١٤ .
(٨٥) الهلال - مقال للدكتور فؤاد حسنين على فى عدد ديسمبر ١٩٣٥

ان لم يزد عنه فى الدفاع عن قضية اثيوبيا ضد العدوان الايطالى ، وخاصة ان المصريين عامة كان يملأ نفوسهم وتفكيرهم فى ذلك الوقت نوع من الكراهية والعداء لايطاليا نتيجة لما ارتكبته من فظائع فى تاريخ استعمارها لليبيا المجاورة لمصر .

٤ ـ ماء النيل : وهذا العامل الحاسم كان له دور فعال فى اثارة الرأى العام المصرى وقد استخدمته السياسة الانجليزية فى اثارة الرأى العام وفى الضغط على الحكومة المصرية تحقيقا لمآربها ، ولا ننسى أن هناك مدرسة فكرية مصرية كانت تعيش فيما بين الحربين العالميتين على الايمان العميق بوحدة وادى النيل ودور نهر النيل العظيم فى كيان مصر ووجودها مع ذكريات تاريخية كثيرة عن التوسع المصرى فى وادى النيل حتى منابعه فى وسط أفريقيا ، وفى القرن الافريقى حتى الصومال . والمناقشات التى دارت حول هذا الموضوع فى الصحف والمجلات تكشف قيمة ضغوط هذا العامل على العقل المصرى العام ، وذلك على الرغم من المقالات التى كتبها بعض الرسميين من عدم امكان ايطاليا المعادية لمصر من ايقاف ومنع ماء النيل الازرق من التدفق الى نهر النيل .

٥ ـ التضامن ضد الاستعمار والدفاع عن الحرية فى أفريقيا : هذا العامل يدخل فى طياته آثار الجوار وماء النيل والارتباطات التاريخية ، وقد وضح هذا الشعور فى كتابات كثيرة أعلنت أن موقفها من القضية أساسه الدفاع عن حرية دولة مجاورة . وهذا الجوار معناه أن المصريين كانوا يشعرون بأنهم فى قارة أفريقيا وأنهم جزء منها . أضف الى هذا ان الشعور بالتضامن امتد الى عدد من البلاد الاسوية مثل سوريا وفلسطين ولبنان ومعنى هذا أن بذور تضامن شعوب القارتين (الافرو اسيوية) كانت موجودة وأنها أخذت زمنا حتى تنمو فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية فى مؤتمر باندونج وما بعده .

٦ ـ القرابة : ظهر الكلام حول هذا العامل بصورة خفيفة فى مجلة المصور كما أشرنا من قبل ، ولكن معرفة التكوين الفكرى للشعوب العربية والافريقية يقودنا الى تقدير معنى عامل القرابة والنسب من جهة ، ومن جهة أخرى ان هذه الشعوب والثقافات عامة لا تعرف تعصبا عنصريا ولونيا فاصلا بينها وبين بعضها بعضا . ومن ناحية ثالثة فان التكوين الانثروبولوجى للشعب المصرى يدل على انه استقبل دماء من جميع الشعوب واختلط بها واختلطت معه وان الشعب المصرى الحالى قريب ونسيب لجميع الشعوب المتاخمة والمجاورة .

ثالثا : قيمة الاهتمام فى تطور فكرة الجامعة الافريقية فى الثقافة المصرية،كانت الحرب الايطالية وشعور المصريين بأنها حرب عدوانية استعمارية باعثا الى الحديث عن أفريقيا والتضامن معها ، وأن الشعور بالامن يكون اذا تحررت دولها وعاشت فى حرية واستقلال ، وقد انعكس هذا فى كتابات وآراء متنوعة ، ولكنه فى نفس الوقت لم يأخذ صورة فكرية عقائدية كاملة ، وانما تأخرت هذه الصورة فى مصر الى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وبالذات الى ما بعد ثورة ١٩٥٢ فى مصر وما أطلقته من أفكار ومبادىء عن افريقيا وعلاقاتنا بها ودورنا فيها وعلاقاتها بنا فى ظل مبادىء وقيم جديدة هى التحرر والتضامن وحق تقرير المصير والكفاح المشترك ضد الاستعمار .. الخ .

ان الاثر الفكرى لهذه الحرب فى الثقافة المصرية يمثل مرحلة فى حياة الفكرة الافريقية فى مصر ، فقد عبر عدد من المثقفين المصريين عن مبادىء وشعارات جديدة لم تألفها الثقافة المصرية من قبل ، لقد أشاروا الى التضامن مع أثيوبيا والى الدفاع عنها ضد الاستعمار والى الواجب الملقى على عاتق المصريين ، وان استقلال مصر يرتبط باستقلال أثيوبيا ، وان الصراع بين الدول الاستعمارية ينعكس على الدول الصغيرة بالتهديد حينا وبالعدوان أحيانا أخرى .

ومع ذلك فيجب الا ننسى أن أثيوبيا تقع فى حوض وادى النيل وان مجموعة كبرى من الذين تضامنوا معها ودافعوا عنها فى مصر كانوا يؤمنون بوحدة وادى النيل فى صورة أو أخرى . وان صورة أفريقيا عند هذه المجموعة كانت هى صورة وادى النيل فى صورة جزئية (مصر والسودان فقط) او فى صورة كلية (مصر والسودان واوغندا واثيوبيا وأرتيريا والصومال) .

ونقطة اخيرة تتعلق بالنشاط الواسع الذى أبداه المصريون المسلمون والمسيحيون بدون أى حساسيات دينية ، ان هذا المظهر والتضامن انما هو احد مواريث تاريخ مصر الحديث وبالذات ميراث ثورة ١٩١٩ التى عبرت تعبيرا صادقا عن تضامن الهلال مع الصليب ، وان المصريين جميعا متساوون بدون اعتبار للجنس واللون والدين والمذهب والعقيدة ، وهذا هو التكامل والاندماج القومى فى تركيب المجتمع المصرى الحديث .

دراسة

الثنائية الجديدة في قانون التجارة الدولية

د. أحمد صادق القشيري

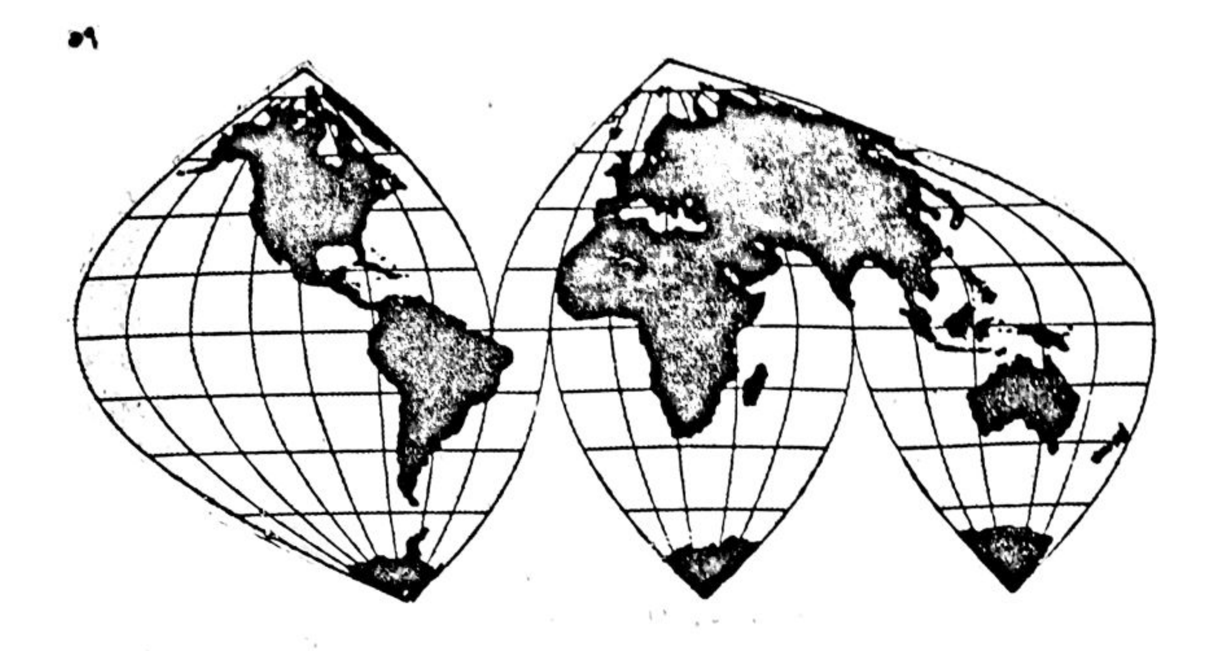
استاذ القانون الدولى المساعدبكلية الحقوق جامعة عين شمس

بقلم

التنظيم الجماعى للمبادلات الدولية بالقصور ، سواء على الصعيد العالمى او فى مجال التجمعات الاقليمية ، كما سلف ان اوضحنا فى مقال سابق (١) . ذلك ان الوسائل التقليدية ذاتالطبيعة الليبرالية التى استلهمت كافة التنظيمات العالمية للتجارة الدولية قد ثبت أنها تحول الى حد كبير دون امكانية زيادة سرعة مشروعات التنمية فى العالم الثالث . ومن ناحية أخرى فان الحياة الدولية المعاصرة تشهد اتجاها متزايدا نحو التجمع الاقليمى واقامة نظم تفضيلية بين الدول المتقاربة جغرافيا أو سياسيا واقتصاديا . واذا كان هذا الاتجاه قد بدأ فيما بين الدول الصناعية المتقدمة حتى تستفيد من مزايا المشروع الكبير والسوق المتسع الذى يسمح بنمو الانتاج مع خفض التكاليف ، ويعطى للدول الاعضاء ثقلا خاصا فى موازين القوى العالمية ، فان الدول الزراعية المتخلفة ما لبثت هى الاخرى أن استشعرت مدى اهمية مثل ذلك التجمع بالنسبة لمستقبلها وتسابقت فى طريق التكامل والاندماج الاقتصادى سواء بعد

---

١ ـ انظر مقالنا المنشور ٥٣٣ ٣م المجلة ، العدد ١٦ ابريل سنة ١٩٦٩تحت عنوان « مشكلات التجارة الدولية وقضية التنمية » ، ص ٧٦ وما بعدها



دراسة مستفيضة واقتناع على أسس علمية أو لمجرد التقليد ومجاراة التطور العالمى .

بيد ان التعاون المتعدد الاطراف المفتوح لمشاركة كافة الدول أو المحدود اقليميا لا يستطيع ـ كما بينا فى مقالنا المشار اليه ـ ان يكفل وحده حل كافة المشكلات التى تصادف مختلف الدول ، اذ يحتاج التبادل الى جهود اضافيةعلى نطاق العلاقات الثنائية بين الدول وعلى مستوى التعاون غير الدولى بين المشروعات الاقتصادية مباشرة دون الالتجاء الى اتفاقات بين الحكومات · وقد أدى ذلك الى قيام نوع من الثنائية الجديدة نتناول فى هذا البحث ابرز معالمها من وجهة نظر الدول النامية ، بادئين بخصائص التعاون الثنائى فى اطار العلاقات بين الحكومات ، ثم نعقب باهم مظاهر الثنائية الجديدة فى مجال الروابط غير الدولية ·

القسم الاول

صور التعاون الدولي الثنائي

رغم الجهود التى بذلت فى سبيل تنظيم المبادلات الدولية على أسس جماعية تضم دولا عدة ، فان الاتفاقات الثنائية ما زالت تلعب دورا هاما فى تسيير التعامل بين الدول (٢) · واذا كانت البشرية

٢ ـ وفقا لاحصائية استطاع احد الباحثين الامريكيين ان يجريها فى عام ١٩٦٦ بواسطة العقول الالكترونية ، تم خلال الفترة ما بين سنة ١٩٤٦ و ١٩٦٦ ابرام ١٣٧٥ اتفاقية تجارية ودفع ، فضلا عن ١٨٥٧ اتفاقية اخرى للمعونات والمساعدات الاقتصادية ـ

انظر : J. A. Lejniecks, «The Nomenclature of Treaties: a quantitative analysis»,

قد عرفت منذ القدم عددا هائلا من المعاهدات الثنائية المتعلقة بالتجارة والدفع والاقامة والملاحة وغيرها ، فان طبيعة هذه المعاهدات ووظيفتها فى المجتمع الدولى قد تغيرت بصورة جذرية فى السنوات الاخيرة بحيث يمكن أن نطلق عليها اصطلاح « الثنائية الجديدة » لابراز أنها ثنائية من نوع خاص ٠

ولادراك هذه الحقيقة يجب أن نأخذ فى الاعتبار الحقيقتين الاتيتين : أ ـ أن الثنائية التقليدية كانت قد نشأت فى اطار نظرية التجارة الدولية كما أرسى قواعدها ريكارد والاقتصاديون الليبراليون الذين بنوا كافة نتائجهم على أساس أن تبادل السلع والخدمات يتم فى حرية مطلقة ويتحقق التوازن بين الصادرات والواردات عن طريق الدفع بعملات قابلة للتحويل بالذهب ٠ ومن ثم ، فان اتفاقات التبادل التى كانت تعقد بين الدولتقتصر عاده على تعهد كل من الطرفين بأن يمنح للطرف الاخر « معاملة الدولة الاولى بالرعاية » ٠ وتتضمن الاتفاقات التقليدية هذا الشرط على نحو تلقائى شامل لكافة المبادلات ، بحيث تضمن كل دولة لمعاملاتها كافة المزايا التى سبق منحها أو التى ستمنح مستقبلا لاية دولة أخرى ٠ وقد تبدلت طبيعة هذا الشرط فى الاونة الحالية حيث عم تدخل الدول للحد من حرية التبادل واستخدمت التجارة كسلاح فى الصراع السياسى والايديولوجى الدائر كما ظهرت النظم التفضيلية وخاصة فى صورة تجمعات اقليمية لا تتمتع بمزاياها الدول الاخرى الخارجة عن اطارها ٠ ب ـ أن الثنائية التقليدية نشأت وترعرعت فى ظل نظامعالمى موحد ، حيث سادت الرأسمالية نتيجة عدم وجود أكثر من دولة واحدة تعادى فلسفتها وترضخ صاغرة لمتطلبات السوق الرأسمالى اذا ما أرادت التعامل مع أفراده ٠ ولكن تبدل الحال بعد أن انتهت عزلة الاتحاد السوفيتى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وصار قائدا لمعسكر يضم عدة دول ويتعامل أعضاؤه فى نطاق اقتصاديات مخططه تحتكر فيها الدولة جميع عمليات التبادل مع الخارج ٠ وصاحب ذلك تحرر الكثير من المستعمرات السابقة التى خرجت الى المحيط العالمى لتجد أن فى امكانها أن تتعامل مع دول تتبع اقتصاديات السوق أو أن توجه مبادلاتها الى دول ذات اقتصاد مخطط ٠

وتختلف صورة التعاون الثنائى فى كل من الحالتين اختلافا جوهريا على نحو ما تكشف عنه دراسة الاتفاقات الدولية بين دولة نامية من ناحية ودولة أخرى تنتمى الى احدى الطائفتين من ناحية أخرى ٠

أولا ـ الاطار الثنائى للتبادل مع الدول التى تتبع اقتصاديات السوق

أ ـ المعاهدات الطويلة المدة : تمثل الاطار العام لهذا النوع من التبادل فى صورة « **معاهدات التجارة** » المعروفة عادة باسم « **معاهدات الصداقة والتجارة والملاحة** » والتىكثيرا ما تكملها «معاهدات الاقامة » لتحديد دائرة الحقوق والواجبات بالنسبة للافراد والاشخاص المعنوية التى يتم التعامل عن طريقها ٠ وتتناول المعاهدات المذكورة بالتنظيم القواعد الموضوعية الواجبة الاتباع فى العلاقات بين البلدين على نحو يشمل المعاملات ذاتها ومعاملة الاشخاص القائمين بها والتسهيلات المتعلقة بوسائل الاتصال وتبادل الخدمات (٣) .

وفيما يتعلق بالتجارة حسب مفهومها الضيق قد تكفل المعاهدات الثنائية الحد الادنى من المعاملة التى يتعهد بها الطرفان ، كما يمكن أن يتفق على تخويل مواطنى ومشروعات الدول المتعاقدة ذات المعاملة الممنوحة للوطنيين ٠ وفيما بين هذين الحدين ، تستطيع الدول أن تتخير مواقف وسط قد تذهب الى تأكيد « معاملة الدولة الاولى بالرعاية » ، وقد تنص على مبدأ المعاملة بالمثل ، كما قد تتفق على ضمان « معاملة عادلة أو « المساواة وعدم التمييز فى المعاملة » أو منح « معاملة تفضيلية » فى حدود معينة (٤) ٠

ومن ناحية أخرى ، فان معاهدات التجارة كثيرا ما تتضمن شرط تبعية الخضوع للولاية الالزامية

---

٣ ـ راجع بصفة خاصة : Hawkins, Commercial Treaties and Agreements — Principles and Practice, New York, 1951.
The Texas International Law Forum, 1966, no. 2, p. 175 ss.

٤ ـ بالنسبة لمختلف مستويات المعاملة ، راجع Schwarzenberger, «The principles and standards of international economic law», Recueil des Cours de La Haye, t. 117, 1966, p. 66 ss.

لمحكمة العدل الدولية اذا ما نشب نزاع حول تفسير او تطبيق المعاهدة دون تقيد بالتحفظات المعتادة فى هذا المجال (٥) ٠

المعاهدات الثنائية مع الدول النامية : وفيما يتعلق بالمعاهدات الحديثة التى تبرم عادة بين الدول الغربية المتقدمة والدول النامية ، من الملاحظ انها تعرض للمسائل الاتية :

١ – آثار التنظيمات المتعلقة بالرقابة على الصرف ، على أساس اقامة قواعد لنظام ثنائى خاص يستهدف القضاء على الصعوبات النقدية والتوقى ضد المخاطر المحتملة (٦) ٠

٢ – الحصانة القضائية للمؤسسات الحكومية وللمشروعات الواقعة تحت رقابة الدولة اذا ما قامت بأعمال التجارة الخارجية (٧) ٠

٣ – مجال تطبيق القوانين التى تحارب الاحتكارات خارج حدود الدولة ، وكذلك سائر النصوص التشريعية المتصلة بالقيود التى ترد على حرية الاتجار (٨) ٠

٤ – النص على ما يعرف بشرط « الهروب » escape clause ، أى الشرط الذى يجيز للدولة التحلل من التزاماتها المتعاقد عليها اذا جدما يوجب ذلك من وجهة نظرها الخاصة لحماية ما يسمى « المصالح الاساسية لامن الدولة وسلامتها » (٩) ٠

٥ – الاحكام المتعلقة بتسوية المنازعات التجارية عن طريق الالتجاء للتحكيم والتعهد بتنفيذ الاحكام والقرارات الصادرة من هيئات التحكيم المذكورة (١٠) ٠

٦ – وفضلا عن ذلك ، فان بعض المعاهدات تتضمن مبدأ « المساواة فى المعاملة » بين المشروعات الخاصة ومشروعات القطاع العام ، بحيث تقيد من سلطة الدولة فى قصر بعض أوجه النشاط التجارى الخارجى على المشروعات المؤممة أو الحكومية (١١) ٠

والذى يميز معاهدات التجارة بالمعنى السالف الذكر هو انها تعقد عادة لمدة طويلة من الزمن او لمدة غير محددة بحيث تظل قائمة الى أن يتم انهاؤها بالطرق القانونية المرسومة ، وتعتبر أحكامها الموضوعية بمثابة « تقنين » للقواعد الواجبة الاتباع فى التعامل الذى يتم بين الاشخاص التابعين لكل من الدولتين المتعاقدتين ، ولذلك فانها تعتبر الصورة الكاملة للاطار الثنائى

---

٥ – راجع : A. Walker, «Modern Treaties of Friendship, Commerce and Navigation», Minnesota Law Review, 1958, p. 805 ss.; R. Wilson, United States Commercial Treaties and International Law, New Orleans, 1961, p. 23 ss.

٦ – راجع فى ذلك : S. Metzger, «Exchange Controls in International Law», University of Illinois Law Forum, 1959, p. 311 ss.; Idem, Law of International Trade, t. I, Washington, 1966, p. 144 ss.

٧ – انظر فى هذا الشأن : V. G. Setser, «The Immunities of the State: and Government Economic Activities», Law and Contemporary Problems, 1959. p. 291 ss.

٨ – رجع مقال : W. L. Fugate, «Antitrust Law and International Law» المنشور فى مجموعة الابحاث التى أصدرها Proehl فى عام ١٩٦٣ تحت عنوان : Problems of International Trade, p. 387 ss.

٩ – انظر فى ذلك : J. M. Letiche, Reciprocal Trade Agreements in the World Economy, New York, 1961, p. 22 ss.

١٠ – راجع : H. Walker Jr., «Commercial Arbitration in the United Etates: Treaties», Arbitsation Journal, 1956, p. 68 ss.

١١ – مثال ذلك ما ورد فى الفقرة ٢ من المادة ١٨ من المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل سنة ١٩٥١ – انظر : R. Wilson فى المرجع السالف الاشارة اليه ، ص ٢٢.

الذى يمكن أن تتم من خلاله العلاقات الدولية الخاصة (١٢) .

ب — الاتفاقات التجارية : على أن التجربة قد دلت على أن الارتباطات بين الدول المتقدمة التى تتبع نظام الاقتصاد السوقى (أى الدول الرأسمالية) وبين الدول النامية كثيرا ما تأخذ صورة أقل تعقيدا ، وهى المعروفة باسم «الاتفاقات التجارية» . وهذه الصورة تتسم بأنها لاتدخل فى تفاصيل القواعد القانونية الموضوعية الواجبة الاتباع . وانما تكتفى بوضع خطوط عامة والاعلان عن برنامج متفق عليه للتبادل خلال فترة زمنية محددة . وكثيرا ما تكون مدة نفاذها قصيرة لا تتجاوز الخمس سنوات ، وتقوم السلطة التنفيذية بابرامها دون حاجة الى تصديق أو عرض على البرلمان (١٣) .

وكان البعض قد ذهب الى اعتبار مثل هذه الاتفاقات مجرد ترتيبات تجارية تعنى أساسا بوضع قوائم السلع التى يمكن ان تكون محلا للتصدير أو للاستيراد فيما بين الدولتين . ولكن هذا الرأى يغفل عنصرا هاما ذا طابع قانونى باعتبار أن الاتفاقات التجارية تتضمن بيانا للقيود الجمركية وغير الجمركية التى تنطبق عند التبادل . وهذا الجانب قد يتناول قواعد لتخفيض الرسوم الجمركية أو لتثبيت التعريفة القائمة بالنسبة للسلع محل التعامل كلها أو بعضها . وقد يتضمن تحديد حصص يحتفظ بها للدولة المتعاقدة ، كما قد يشتمل على بعض قواعد لتنظيم المعاملة الممنوحة للمشروعات القائمة بعمليات التبادل وتمويل هذه التجارة (١٤) . وعلى هذا الاساس يمكن القول بأن أوجه الاختلاف بين « معاهدات التجارة » و « الاتفاقات التجارية » لا تمثل تباينا فى الطبيعة ، وانما تقتصر فقط على نطاق الالتزامات الناشئة فى كل من الحالين (١٥) .

والملاحظ ان بعض الاتفاقات التجارية الحديثة قد ذهبت فى خلق اطار تنظيمى للتبادل الى مدى أبعد من « معاهدات الصداقة والتجارة والملاحة » التقليدية . ومن أمثلة ذلك الاتفاقات التى عقدتها السوق الاوربية المشتركة مع الدول الغير . كالاتفاقات المبرمة مع ايران واسرائيل ولبنان (١٦) . فقد تضمنت هذه الاتفاقات وقف التعريفة الجمركية المشتركة فى مواجهة بعض الواردات القادمة من تلك البلاد ومنحها حصصا مخصصة لها ، فضلا عن انشاء « لجان مشتركة » تعطى للاتفاقات المذكورة طابعا تنظيميا غير منكور (١٧) . ويتميز الاتفاق المعقود مع لبنان من

---

١٢ — راجع : B. Nolde, «Droit et Technique des Traités de Commerce», **Recueil des Cours de La Haye**, t. 3, 1924, p. 326.

١٣ — انظر فى التفرقة بين« المعاهدات التجارية (Commercial Treaties) و « الاتفاقات التجارية » (Trade Agreements) : R. Preiswerk, **La protection des investissements privés dans les traités bilatéraux**, Zurich, 1963, p. 7.

١٤ — والملاحظ أن الدبلوماسية الامريكية كثيرا ما تلجأ الى الاصرار على اضافة شروط معينة فى مثل تلك الاتفاقات مثل النص على ضرورة التعويض «الحال والكامل والفعال» عند نزع الملكية والتأميم حتى فى العلاقات مع الدول الغربية التى لا يخشى فيها الالتجاء الى تأميم المصالح الامريكية ، وذلك بقصد الوصول الى تكوين قاعدة عرف دولى تستند الى اضطراد واستقرار مثل تلك الشروط — انظر فى هذا المعنى :

W. H. Vaughn, «Finding the Law of Expropriation traditional versus quantitative research», **The Texas International Law Forum**, 1966, p. 195.

١٥ — راجع فى هذا الشأن : Hawkins, **Commercial Treaties and Agreements**, New York, 1951, p. 1 ss.

١٦ — وقع الاتفاق مع ايران فى بروكسل بتاريخ ٤ يونيو سنة ١٩٦٤ ، الجريدة الرسمية للجماعة الاوربية ، العدد ١٢٢ لسنة ١٩٦٤ ، ص ١٨٤٣ ، وابرم الاتفاق مع اسرائيل فى بروكسل بتاريخ ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٤ ، الجريدة الرسمية للجماعة الاوربية ، العدد ١٥٢ لسنة ١٩٦٤ ، ص ٢٥٥٣ ، وأما الاتفاق مع لبنان ، فقد عقد فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٥ ، الجريدة الرسمية للجماعة الاوربية ، العدد ٧٥ لسنة ١٩٦٥ ، ص ٨١٧ . وقد تم التوقيع فى شهر مارس سنة ١٩٦٩ على اتفاقيتين جديدتين مع كل من تونس والمغرب — انظر : جريدة الموند الفرنسية ، عدد ١٩ مارس ١٩٦٩ ، ص ١٤ .

١٧ — راجع فى تحليل الاتفاقيات التجارية التى أبرمتها السوق الاوربية المشتركة ، والتمييز بينها وبين اتفاقات « المشاركة » أو الانتساب المبرمة مع اليونان وتركيا والدول الافريقية :

L. C. Anandiadès, **L'Association aux Communautés Européennes**, Paris, 1967, p. 293 ss.

ناحية أخرى بأنه قد أوجد صلة بين عمليات التبادل التجارى وبين المعونات الفنية التى تمنحهادول السوق (١٨) ٠

جـ ـ التعاهدات الطويلة المدة : وقد استحدث فى السنوات الاخيرة نوع جديد من صور الاتفاقات الثنائية خاص بالمعاملات بين الدول الغربية والدول النامية يطلق عليه اسم « التعهد الطويل المدة » (١٩) ٠ وكانت بريطانيا هى أول من استحدثه فى علاقاتها مع بعض دول الكومنولث . ويتميز هذا النوع من الاتفاقات بأنه أطول فى مدته من الاتفاقات التجارية العادية ، كما أنه من ناحية الصياغة الفنية يستهدف تأمين الدولة المستوردة على أنها ستحصل طوال مدة الاتفاق على حاجاتها من السلع المطلوبة ، وفى ذات الوقت يضمن للدولة المصدرة مصرفا مأمونا يمكنها من توجيه انتاجها على المدى الطويل دون أن تخشى مزاحمة من الدول الاخرى ٠ والمستحدث فى هذا النوع من الاتفاقات أنها تحتوى على نصوص مرنة تكفل تقلبات الكميات والاسعار فى حدود معينة لا تتعداها وعلى ضوء ظروف محددة تحول دون قيام نزاع فى المستقبل بين الدولتين المتعاقدتين (٢٠) ٠

د ـ التعاهدات غير الملزمة : وتعرف باسم « اتفاقات الشرف » (Gentlman's agreements) وتتميز بأن الدول المعنية أو سلطاتها وهيئاتها المختصة تتفق على احترام قواعد معينة يتم التوصل اليها فيما بينها دون أن تتجه ارادتها الى اعطاء الاتفاق قيمة قانونية رسمية (٢١) ٠ وهذه الاتفاقات التى تعقد كثيرا فى مجالات التجارة والمال ، وخاصة بين البنوك المركزية التى تتعهد بتسوية بعض العمليات ومنح تسهيلات ائتمانية مؤقتة ، تثير صعوبة بالغة فيما يتعلق بمدى قوة الزامها من الناحية القانونية (٢٢) ٠ ويذهب الفقه الحديث الى القول بأنها تتسم بأن « الجزاء فيها هو عدم تنفيذ الطرف الاخر لالتزامه » (٢٣) ٠ ومن المعروف أن المعاملة بالمثل هى الجزاء المتبع عادة فى القانون الدولى العام المعاصر القائم على اساس التعايش بين دول قومية غير خاضعة لسلطة أعلى منها (٢٤) ٠٠ وحتى بالنسبة للاتفاقات القانونية الملزمة قانونا والمعاهدات المصدق عليها رسميا ، فالمشاهد أن المعاملة بالمثل هو الجزاء الاكثر فاعلية نظرا لعدم وجود تنظيم قضائى ملزم للدول ٠ وقد دلت التجارب على أن الدول القوية لا تتردد لحظة فى التحلل بعمل ارادى من جانبها من التزاماتها التعاقدية الواردة فى معاهدات واتفاقات رسمية

---

١٨ ـ انظر فى هذا الشان : مقال الاستاذ اميل غناجى Vers une nouvelle orientation de la C. E. E.: l'Accord avec le Liban» فى « الاسواق المشتركة » ، مجموعة أعمال المؤتمر الدولى الرابع للعلوم السياسية فى لبنان ، بيروت ، ١٩٦٧ ص ٢٢٥ وما بعدها .

١٩ ـ راجع فى شأن هذه الطائفة من الاتفاقات الدولية ذات الطابع المتميز P. Vellas, «Les contrats de longue durée dans les relations internationales agricoles», **Annuaire Français de Droit International.** 1957, p. 134 ss.; **Idem**, Droit **International Economique et Social**, t. I, Paris, 1965, p. 330 ss.

٢٠ ـ انظر الامثلة الوارة فى مقال الاستاذ Vellas ، ص ١٣٨ ومابعدها ، وفى مؤلفه ، ص ٣٩١ ومابعدها .

٢١ ـ أورد التقنين غير الرسمى لقانون العلاقات الاجنبية فى الولايات المتحدة الامريكية تعريفا لهذه الطائفة من التعهدات الدولية على أساس أن دولتين أو أكثر قد تلجأ الى التفاهم والارتباط فى أمور معينة دون قصد الالتزام قانونا ـ انظر : القاعدة رقم ١١٥ من مجموعة The Foreign Relations Law of the United States, Restatement Second, 1965.

٢٢ ـ راجع فى تطبيقات ذلك بالنسبة للمسائل التجارية : Vellas : المرجع السالف الذكر ، ص ٣٤٤ ومابعدها . وتعتبر من أبرز الاتفاقيات غير الملزمة قانونا طائفة التعهدات المعروفة باسم Swap Agreements فى العلاقات بين الدول وصندوق النقد الدولى وكذلك فيما بين البنوك المركزية ـ انظر : R. Reiman and Wigglsworth, **The Challenge of International Finance**, New York, 1966, p. 435 ss.

٢٣ ـ انظر فى هذا المعنى : W. Wengler, «Agreements of States with other parties than states in international relations», **Revue Hellénique de Droit International**, 1955, p. 130.

٢٤ ـ راجع فى هذا الشان : W. Friedman, «The Relevance of International Law to the Process of Economic and Social Development,» **The American Society of International Law Proceedings**, 1966, p. 11.

متى وجدت مصلحتها فى ذلك ولم تخش المعاملة بالمثل من الطرف الاخر ، كما حدث من الولايات المتحدة الامريكية عندما تحللت فى سنة ١٨٤٩ من الاتفاق التجارى الذى كان يربطها بالبرازيل ، وكما كررت ذات الفعل فى سنة ١٩٠٣ فى علاقتها بفرنسا • وبلغ الاستخفاف بالتعهدات الدولية مداه عندما أصدر الكونجرس الامريكى قانونا نص فيه على « أنه لا يحول دون تطبيق أحكام هذه المادة وجود أى اتفاق تجارى أو تعهد دولى آخر سواء أكان سابقا أم لاحقا على صدور هذا القانون » (المادة ٢٢ فقرة ٦ من القانون الخاص بمد سلطة ابرام الاتفاقات التجارية) • وفى سنة ١٩٦٥ ضربت الولايات المتحدة بالتزاماتها التعاقدية السابقة عرض الحائط عندما أبرمت اتفاقا مع كندا يقضى باستبعاد الرسوم الجمركية على أجزاء وقطع غيار السيارات على خلاف ما التزمت به قبل ذلك بشهور قليلة فى اتفاقات أبرمت مع عدد من الدول الاخرى فى اطار منظمة الجات (٢٥) •

والواقع ، أن شروط الحماية أو شروط « الهروب » التى تتضمنها غالبية معاهدات التجارة والاتفاقات الرسمية تسمح للدول بأن تتحلل من التزاماتها دون أدنى صعوبة (٢٦) • وبعبارة أخرى ، فان الاتفاقات الثنائية أيا ما كانت صورها وأشكالها ليست لها من الناحية العملية قيمة تتجاوز التعاهدات المؤسسة على مجرد التبادل فى المصالح والثقة المتبادلة • وتبدو خطورة تلك الشروط التى تصاغ فى قالب تحفظى مقتضاه أن الدولة يجوز لها أن تمتنع عن تنفيذ التزاماتها متى صارت « تضر بمصالحها الجوهرية » ـ فى أن التمسك بها يتم بارادة منفردة من جانب الدولة التى تقدر بسلطة تقديرية مطلقة توافر مبررات التهرب من التزاماتها بدعوى أنها تضر بمصالحها الجوهرية • ولم تجد حتى الان مطالب الدول النامية فى شأن اخضاع استعمال تلك السلطة لنوع من الرقابة الجماعية أسوة بما يتبع فى نطاق اتفاقية الجات حيث تملك الدول الاطراف فى المنظمة حق مراقبة مدى مشروعية تصرفات الدول فى هذا المجال (٢٧) •

ثانيا ـ الاطار الثنائى للتبادل مع الدول ذات الاقتصاد المخطط

أ ـ أسباب الثنائية فى العلاقات مع الدول ذات الاقتصاد المخطط : اذا كانت الاتفاقات الثنائية تحتل مكانا على قدر من الاهمية فى المبادلات التى تتم مع الدول الراسمالية الغربية حيث تعتبر مكملة للتنظيم الجماعى الذى يتمثل فى صندوق النقد الدولى ومنظمة الجات ، فان الاتفاقات الثنائية بين الدول تمثل الاطار القانونى الاوحد فى العلاقات التى تدور بين الدول ذات الاقتصاد المخطط (دول المعسكر الاشتراكى) وسائر دول العالم نظرا لعدم انضمام الاتحاد السوفيتى وسائر دول الكوميكون للتنظيمات الجماعية الناشئة عن اتفاقية بريتون دورز أو ميثاق هافانا •

ولا جدال فى أن أسلوب التعامل الثنائى يعتبر نتيجة طبيعية يتطلبها البناء الاقتصادى الداخلى للدول ذات الاقتصاد المخطط سواء فى علاقاتها مع دول الغرب أو مع دول العالم الثالث • على أن الثنائية تثير مشكلات أقل فى المبادلات مع هذه

---

٢٥ ـ راجع فى شأن مدى استخفاف الولايات المتحدة الامريكية بتعهداتها الدولية : O. J. Lissitzyn, «Treaties and changed circumstances (Rebus sic stantibus)», **American Journal of International Law, 1967, p. 902 ss.; G. Patterson, Discrimination in International Trade,** Princeton, 1966, p. 60 ss.; S. Metzger, «The United States-Canada Automotive Products Agreements of 1965», **Journal of World Trade Law,** 1967, p. 103 ss.

٢٦ ـ انظر فى ذلك : K. Lowenstein, «Sovereignity and International Cooperation», **American Journal of International Law, 1954,** p. 243 ss.; I. B. Kravis, «The Trade Agreements Escape Clause», **American Economic Review,** 1954, p. 319 ss.

٢٧ ـ بالنسبة لمدى فاعلية الضمانات التنظيمية فى اطار كل من الجات والـ OEEC والـ CECA والـ CEE راجع I. B. Kravis, **Domestic Interest and International Obligations Safeguards — International Trade Organizations,** Philadelphia, 1963.

الاخيرة نظرا لان غالبية الدول النامية مازالت بعيدة عن الوصول الى مرحلة القابلية لتحويل نقدها الوطنى بحرية ، كما أن تجارتها الخارجية تخضع عادة لرقابة الدولة ان لم يكن قد تم تأميمها كليا أو جزئيا . وبعبارة أخرى ، فان الدول النامية فى مجموعها تعتبر فى مركز وسط بين الاقتصاد السوقى والاقتصاد المخطط .

وعلى هذا الاساس ، اذا صح القول بأن المناسبات القانونية التى أثيرت فى صدد التجارة بين الشرق والغرب تصدق على معاملات العالم الاشتراكى مع دول العالم الثالث ، فان التوجيه الاقتصادى الذى يمارس فى البلادالنامية يؤدى الى ابتداع حلول أكثر تقبلا منها فى الدول الغربية (٢٨) .

وهكذا نلاحظ مثلا أن الشكوك التى أثيرت فى الغرب حول قيمة شرط الدولة الاولى بالرعاية اذا ما أضيف الى معاهدة مع دولة اشتراكية لا يكون لها ما يبررها عندما تمثل الدولة الاخرى ذات الوسائل الفعالة التى تستطيع بها ان توجه تجارتها فى الاتجاه المنشود . فالثابت أن التنفيذ الكامل للبرنامج الوارد فى الاتفاق التجارى الثنائى يتم على نحو أفضل عندما تكون كل من الدولتين المتعاقدتين قادرة على التدخل لتوجيه وارداتها وصادراتها ، سواء مباشرة فى صورة تجارة تقوم بها الدولة أو بصورة غير مباشرة عن طريق أذونات التصدير والاستيراد والتأثير فى الاسعار . ومن ناحية أخرى ، فان الاتجار فى ظل نظام ثنائى يعد أنسب الوسائل عندما يكون النقد الوطنى غير قابل للتحويل فى حرية تامة بالنسبة لكل من الدولتين المتعاقدتين ، وهو أمر متحقق فى حالة غالبية البلاد النامية فى علاقاتها بالدول الاشتراكية (٢٩) .

خصائص اتفاقات التجارة مع الدول الاشتراكية : ويتم عادة تسيير العلاقات التجارية مع دول الكتلة الشرقية فى اطار معاهدة أو اتفاق تجارى يتسم فى الاحوال العادية بالبساطة (٣٠) . ذلك أن كلا من الدولتين المتعاقدتين تقوم بوضع برنامج لتبادل بضائع معينة بكميات محددة خلال فترة زمنية لاتتجاوز فى الاصل عامين أو ثلاثة . وتتعهد الدولتان بالسماح على سبيل التبادل بتصدير واستيراد السلع الواردة فى القوائم الملحقة بالاتفاق (٣١) .

على أن هذه التعهدات بالتصدير والاستيراد تصاحبها عادة نصوص أخرى أهمها الاحكام المتعلقة بالدفع . فالملاحظ ان اتفاقيات التجارة المعقودة مع البلاد الاشتراكية تحتوى دائما على عدة قواعد تحكم موضوع تمويل التجارة بواسطة تسهيلات ائتمانية قصيرة المدة فى حالات التبادل العادى او على مدى طويل عندما تتناول انشاء مصانع أو مشروعات كبرى (٣٢) . وفى ذات الوقت ، فانها تحتوى على نصوص تتصل بتنظيم المعاملات المركبةالتى تتناول عدةعمليات متبادلة قد تتصل بأكثر من دولة ، ويتم ذلك عن طريق انشاء جهاز للمقاصات الثنائية (٣٣) (clearing) ويكون مجموع تلك الاحكام عنصرا حاسما فى تكييف

---

٢٨ — راجع فى شأن المشكلات القانونية التى تثور فى مجالات التجارة بين الكتلتين الشرقية والغربية ، مجموعة الابحاث المقدمة الى حلقة الدراسات التى انعقدت بمدينة روما باشراف منظمة اليونسكو فى عام ١٩٦٠ : ونشرت تحت عنوان : Aspects juridiques du Commerce avec les pays d'économie planifiée, Paris, 1961.

٢٩ — راجع فى هذا المعنى : B. R. Stokke, **Soviet and Eastern European Trade and Aid in Africa**, New York, 1967, p. 33 ss.

٣٠ — أورد Stokke فى مؤلفه قائمة تتضمن ١٢٧ اتفاقا مبرما بين دول الكتلة الشرقية والدول الافريقية ، انظر الصفحات من ٣٦ الى ٥١ ومن ٨١ الى ٨٩ . وانظر كذلك : Triska and Slusser, **The Theory, Law and Policy of Soviet Treaties**, Stanford, 1962, p 288 ss.

٣١ — خلص Schwarzenberger الى أن هذه الاتفاقات لاتعدو أن تكون مجرد «shopping listes» [ص ٥٢] ، وهو بذلك قد انتهى الى رأى قريب من ذلك الذى عبر عنه بقوله

«These treaties are little more than **pacta de contrahendo** regarding barter agreements on the basis of economically equivalent obligations» (**Recueil des Cours de La Haye**, t. 117, 1966, p. 84)

٣٢ — انظر احكام الاتفاقات التى اشار اليها ذاته ص ٣٤ وما بعدها .

٣٣ — راجع : L. Vassilev, «Regime juridique des paiements internationaux par clearing dans le commerce international entre pays à structure économique différente», **Aspects juridiques du commerce avec les pays d'économie planifiée**, Paris, 1969, p. 233 ss.

طبيعة الاتفاقات محل الدراسة ، حيث تقطع بأنها قد تجاوزت طور « اتفاقات المقايضة »
(barter agreement)
ووفقا للنظم المتبعة فان الفروق التى تتجمع دوريا تتم تسويتها عن طريق تسليم كميات اضافية خدمة لمصالح الطرف المدين ، وحتى لا يكون ملتزما بالدفع عن طريق الذهب أو بعملات حرة قابلة للتحويل (٣٤) . وفى ذات الوقت ، فمن المشاهد أن العمليات الثلاثية التى تلجأ فيها الدولة المشترية الى اعادة البيع فى أسواق أخرى كثيرا ما تتضمن الاتفاقات نصوصا تمنعها حتى لا تضير تلك العمليات بمصالح الدول المصدرة فى علاقاتها بسائر دول العالم . وهذا ما أكدته الاتفاقات المعقودة بين الاتحاد السوفيتى والجمهورية العربية المتحدة عندما نصت على أنه لا يجوز للاتحاد السوفيتى أن يعيد تصدير القطن الذى يشتريه لدول اخرى (٣٥) .

ومن بين الاحكام الاخرى التى ترد عادة فى المعاهدات والاتفاقات التجارية المعقودة بين الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث ، يتعين ابراز اربع طوائف من الشروط الهامة :

١ ـ طائفة أولى تتعلق بالمعاملة المتبعة ، كما لو نص على ضرورة ضمان « معاملة تتسم بالمساواة والمودة » ، أو « التعهد بعدم الانقياد وراء اعتبارات غير تجارية » ، أو الالتزام بأن يتم الشراء أو البيع وفقا « للاسعار السائدة فى السوق العالمى » (٣٦) . والواقع أن القيمة القانونية لمثل هذه الشروط محدودة للغاية ، حيث تتسم العبارتان الاوليان بعدم ايراد مفاهيم منضبطة تحدد المقصود بالمساواة أو بروح المودة أو بالاعتبارات غير التجارية . وأما عن الاشارة الى الاسعار العالمية فانها تعد مجرد اعلان للنوايا الطيبة باعتبار أن تحديد الاسعار على نحو قطعى انما يتم فيما بعد فى صدد كل عقد على حدة بين المشترى والبائع مباشرة . ومن ناحية أخرى ، فمن المتعذر القول بوجود « سعر للسوق العالمى » فى كثير من الحالات كما بالنسبة لحالات بيع المصانع على أساس تسليمها كاملة معدة للعمل
(packaged turnkey projects)
وهى تكون جزءا هاما من صادرات الدول الاشتراكية (٣٧) .

٢ ـ والطائفة الثانية من الشروط تتناول موضوع التنازل عن الحصانة القضائية من جانب المشروعات الحكومية (٣٨) . وتختلف أهمية هذه الشروط باختلاف النظام القانونى المتبع فى الدولة المتعاقدة من حيث نطاق الحصانة وما اذا كانت مطلقة أو مقصورة فقط على الاعمال التى تأتيها الدولة وأجهزتها بوصفها سلطة عامة
(de juri imperii)
(٣٩) . وعلى هذا الاساس ، فان شرط التنازل عن الحصانة القضائية لا تكون له قيمة حقيقية الا فى الدول التى مازالت نظمها القانونية امينة لفكرة الحصانة المطلقة التى تتمتع بها الهيئات الحكومية الاجنبية حتى ولوكانت تقوم بعمليات تجارية لا مراء فى طبيعتها الخاصة .

---

٣٤ ـ ذات المقال ، ص ٢٥٥ ومابعدها .

٣٥ ـ الاتفاقية المبرمة فى ٢٣ يونيوسنة ١٩٦٢ بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتى ، المشار اليها فى هامش صفحة ٣٤ من مؤلف Stokke

٣٦ ـ انظر : M. Sukijasovic, «Characteristics of economic agreements concluded between ,the SFR of Yougoslavia and underdeveloped countries» International Problems, Belgrade, 1964, no. 2, p. 177 ss.

٣٧ ـ وفقا للبيانات الواردة فى مؤلف Stokke ، تمثل الالات الصناعية والمعدات اللازمة لمشروعات المعونة الفنية ما يقرب من نصف صادرات الدول الاشتراكية للقارة الافريقية ـ هامش الصفحة ٧٠ .

٣٨ ـ راجع فى ذلك : C. H. Schmitthoff, «The claim of sovereign immunity in the law of international trade», International and Comparative Law Quarterly, 1959, p. 452 ss.; J. Zourek, «Difficultés rencontrées lors du règlement judiciaire des différends nés du commerce entre pays à structure économique et sociale différentes», Journal du Droit International 1959, p. 638 ss.

٣٩ ـ راجع : V. G. Setur, «The immunities of the State and Government Economic activities», Law and Contemporary Problems, 1959, p. 291 ss.

٣ ـ والطائفة الثالثة من الشروط تتصل بتنظيم الالتجاء الى التحكيم لحل ما قد ينشأ من منازعات بمناسبة عمليات التجارة التى تتم بين الاشخاص والمشروعات فى الدولتين وتنفيذ أحكام هيئات التحكيم الصادرة فى الدولة الاخرى (٤٠) • والملاحظ ان هذه الشروط انما تكتفى فى الغالب بتأكيد القواعد الواردة فى معاهدة نيويورك لسنة ١٩٥٨ التى كفلت الاعتراف دوليا بالقرارات الصادرة من هيئات التحكيم الدائمة الموجودة فى الدول الاشتراكية ، أى أن الشروط المذكورة تنقل الى مستوى العلاقات الثنائية القواعد المتبعة دوليا على الاطار العالمى (٤١) •

٤ ـ وأخيرا فان الطائفة الرابعة من الشروط ذات الدلالة الخاصة تتعلق بالتعاون الفنى الذى يعد جزءا أساسيا من أوجه النشاط التى تتسم بها المعاملات مع العالم الاشتراكى (٤٢) • ويرجع هذا الى واقعة أن انشاء المصانع وسائر المشروعات تحتل مكانة كبيرة فى صادرات الدول النامية تجاه البلاد النامية كما سلفت الاشارة ، واعداد الكادرات القادرة من الناحية الفنية على حسن تشغيل تلك الانشاءات تعتبر مسألة تكميلية عالية فى الاهمية • وهكذا فان التجارة بالمعنى الدقيق تختلط بالمعونات الفنية لتكون « قانونا دوليا خاصا بالتنمية » يتطلب حدا ادنى من الاصول التنظيمية والاستمرار فى العلاقات الثنائية لا تتوافر فى ظل الشروط التجارية العادية •

تقدير المبادلات الثنائية مع دول الاقتصاد المخطط . وخلاصة القول ، ان نظام التجارة بين دول المعسكر الاشتراكى والبلاد النامية ، كما تكشف عنه الاتفاقات الثنائية ، لا يثير مشكلات ذات خطورة خاصة • وارتباط الاتفاقات التجارية بقواعد تحكم المعونات الفنية يمنح الدول الساعية نحو التصنيع نموذجا لاطار يتلاءم الى حد كبير مع متطلبات التبادل بين التزامات متكافئة اقتصاديا لا تهددها شروط « الحماية » أو شروط « الهروب » التى ترد عادة فى الاتفاقات الغربية •

على أن النتيجة السابقة لا تعنى أن الاتفاقات الثنائية المبرمة مع الدول ذات الاقتصاد المخطط والتابعة للكتلة الشرقية تكفل استقرارا كاملا للروابط القانونية التى تتم فى اطارها • فالثابت أن هناك على الدوام أخطارا خارجة عن دائرة التعاقد ذات طبيعة سياسية تهدد استمرار المعاملات • ويدل الحكم الصادر من هيئة التحكيم السوفيتية فى قضية عقود البترول مع اسرائيل على أن مدى الارتباط بين مصير التبادل التجارى والاعتبارات السياسية (٤٣) • وتتلخص وقائع القضية فى أن مؤسسة النفط السوفيتية كانت قد تعاقدت مع احدى الشركات فى اسرائيل على أن تبيعها كميات من البترول الروسى • وعندما قامت اسرائيل بمهاجمة مصر ابان العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، لجأت الحكومة السوفيتية الى سحب ترخيص تصدير البترول واوقفت جميع عمليات بيع البترول الى اسرائيل • واعمالا لنصوص العقد لجأت الشركة الدولية السوفيتية ، حيث رفعت دعوى تطلب فيها اسرائيل الى هيئة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الحكم لها بتعويضات قدرها مليونان من الدولارات بسبب عدم تنفيذ المؤسسة السوفيتية لالتزاماتها العقدية • ودفعت هذه الاخيرة بعدم توافر عناصر المسئولية ، اذ ليس هناك خطأ من جانبها باعتبار أن عدم التنفيذ كان نتيجة استحالة قانونية ناشئة عن

---

٤٠ ـ راجع : M. Domke, «International Commercial Arbitration between Government - controlled bodies and Foreign Business Firms», International Law Association. Helsinki, 1966, p. 111 ss.

٤١ ـ راجع : M. Domke, «Arbitration of State-Trading Relations», Law and Contemporary Problems, 1959, p. 327 ss.

٤٢ ـ ابرز الاستاذ Sukiajasovic فى مقاله السالف الاشارة اليه ظاهرة التحول التدريجى من « اتفاقات التجارة » الى « اتفاقات التعاون الاقتصادى » [ص ١٧٨] • وزاد الاستاذ Kopelmanas الامر ايضاحا عندما اقترح التفرقة بين « استثمارات الملكية » التى تتم بواسطة الدول الرأسمالية الغربية وبين « استثمارات قروض التنمية » التى تمنحها الدول الاشتراكية لتمويل مشروعات بناء المصانع ونقل الخبرات الفنية والمشاركة فى تسيير النشاط الاقتصادى للدول النامية ـ انظر : L. Kopelmanas «Le régime juridique des investissements étrangers dans les pays en voie de développement», Communicazione e studi, Milano, 1966, p. 16 ss.

٤٣ ـ انظر فى تحليل هذه الظاهرة : M. Domke, «Arbitration of State-trading Relations», Law and Contemporary Problems, 1959, p. 323 ss.

قرار الحكومة ، وهو أمر لا تسأل عنه . وأخذت هيئة التحكيم بهذا النظر على أساس استقلال المؤسسة عن الحكومة مما لا محل معه للقول بمسئولية الاولى (٤٤) . وفي تقديرنا ان حكم هيئة التحكيم سليم قانونا باعتبار ان المؤسسة السوفيتية المتعاقدة لها شخصية قانونية مستقلة عن الدولة ، وبالتالى فان الامر الصادر من الحكومة بسحب اذن التصدير يعد قرارا حكوميا مؤداه استحالة تنفيذ العقد بسبب خارج عن ارادة المتعاقدين بحيث لا تكون هناك مسئولية على جانب المؤسسة السوفيتية . ولكن سلامة الحكم من ناحية المنطق القانونى لا يخفى حقيقة الواقع الذى يجعل من مؤسسة تصدير البترول السوفيتيه وغيرها من المؤسسات الحكومية المماثلة أدوات تستخدمها الدولة الاشتراكية فى تنفيذ أهدافها السياسيه . وبعبارة أخرى ، فان هذه السابقه تدل على ان الحماية القانونية التى تكفلها المعاملات مع الدول الاشتراكية ليست كاملة .

والواقع اننا اذا قارنا بين هذا الوضع والنتيجه التى كنا قد خلصنا اليها فى صدد دراسه الاتفاقات الثنائية مع الدول الراسمالية حيث تتهدد المبادلات احتمالات الالتجاء الى التمسك بشروط الحمايه ، فاننا نستطيع القول بان الاطار الثنائى بين الدول أيا ما كانت طبيعة هذه الدول لا يكفل بذاته الضمانات الثابته الوطيدة اللازمه لنمو التبادل من أجل خدمة قضية التنمية . ومن ثم يتعين البحث عن آفاق جديده فى مجالات التعاون عبر الدولى وخاصة بين الدول النامية .

ـ القسم الثانى ـ

صور التعاون عبر الدولى

أ ازاء عدم كفاية الاطار الثنائى القائم على أساس الاتفاقات بين الدول لتزويد المبادلات الدولية بتنظيم مناسب يتميز بالثبات والشمول ، صار من المتعين البحث عن حلول أكثر ملاءمة تتجاوز نطاق النشاطات الحكومية لتحقيق تعاون يستند الى أسس تنظيمية دائمة على مستوى الروابط المباشره بين المشروعات الموجودة فى مختلف البلاد .

فالثابت أن العلاقات فيما بين الدول تقتصر بالضرورة على برامج ذات خطوط عريضة يمكن ان تظل حبيسة الاوراق والمكاتب اذا لم تتبعها اجراءات محدده فى دائره الواقع الملموس الذى تساهم فى صنعة الشعوب نفسها . ومن ناحية أخرى، فان البروتوكولات التنفيذيه والمعاملات المعقوده تنفيذا لاتفاقات سابقة لا تنشىء سوى علاقات مؤقتة بطبيعتها تنتهى بمجرد تنفيذ تلك الروابط العقدية . وتتطلب الحياة المعاصرة نوعا من الاستمرار الذى يكفله وجود اطار تنظيمى ذى هدف وظيفى يقيم بناء صالحا للبقاء والازدهار لفتره طويله من الزمن بحكم ان طبيعة العلاقات تجمع بين أطراف ذوى مصالح مشتركة يتعاونون سويا من اجل تحقيق هذه المصالح غير المتعارضة ، وهو وضع يختلف تماما عن الروح العقديه التى تتميز بأن هناك أطرافا تتعارض مصالحهم بحيث يريد البائع مثلا أن يحقق أكبر قدر من المصلحة لنفسه بينما يسعى المشترى الى الاستئثار بأكبر قدر من الفائدة ويصلان الى تسوية مؤقتة تستنفذ أغراضها بمجرد تمامها . وبعبارة أخرى ، فان وجود تعاون حقيقى يفترض ان هنـاك شركاء يسعون الى غرض واحد لاخصوما يتنازعون على أكبر قدر من الغنيمة . وهكذا يمكن القول بأن النظام القادر على الاسهام ايجابيا فى حل مشكلات التبادل لصالح الدول النامية لابد وأن يسلك طريق التعاون عبر الدولى ، أى التعاون الذى يضم شعوبا عدة والذى يقوم على اسس تنظيمية دائمة تتجاوز الاطار التقليدى لعلاقات القانون الدولى العام التى لا تعنى الا بما يتم بين الدول بوصفها سلطات سياسية ذات سيادة (٤٥) .

---

٤٤ ـ راجع فى تفاصيل النزاع والحكم الصادر من هيئة التحكيم السوفيتية :

H. J. Berman, «Force majeure and the denial of an export licence under Soviet Law: a comment on Jordan investment Ltd. v. Sovietneftexport», Rabel's Zeitschrift, 1959, p. 449 ss.

٤٥ ـ كان للاستاذ Friedmann فضل التنبيه الى الاهمية القانونية لمشكلات التعاون عبر الدولى الذى لا يندرج تحت اطار القانون الدولى العام التقليدى كما انه لا يخضع فى ذات الوقت لقواعد القانون الدولى الخاص . وعلى هذا الاساس ، فانه قد اقترح بالنسبة لطائفة الاتفاقات التى اطلق عليها تعبير : Economic Development ان يتم توسيع نطاق القانون الدولى حتى يشملها ـ انظر : Proceedings of the American Society of International Law, 1966, p. 14.

وقد ادى تجميع الجهود الخاصة والعامة فى السنوات الاخيرة الى خلق نظم واشخاص جديده ذات طبيعه متميزة تكون جزءا هاما فى القانون الناشىء لمواجهة متطلبات التنمية فى البلاد المتخلفة . ونتناول فى هذا القسم بعض صور هذه « التجمعات عبر الدولية » مشيرين بايجاز الى جانب من المشكلات التى تثيرها فيما يتعلق بتحديد طبيعتها القانونية والقانون الذى يحكمها .

اولا ـ ظهور التجمعات عبر الدولية

ليست ظاهرة التجمعات عبر الدولية خلقا مستحدثا نشأ لاول مرة استجابة لمتطلبات التعاون من اجل خدمة قضايا التنمية فى العالم المتخلف ، كما قد يظن لاول وهلة . فقد ظهرت عدة تنظيمات غير دولية ـ بمعنى أنها ليست معقودة بين دول ذات سيادة ـ منذ القرن الماضى فى صورة « الكارتل الدولى » الذى يستهدف فرض الرقابة الاحتكارية عن طريق تجمع عمالقه المنتجين الراسماليين ، لا على سوق محلى بالذات ، وانما على السوق العالمى لسلعة معينة . وقام « الحلف التعاونى الدولى » كرد فعل من جانب المستهلكين للدفاع عن مصالحهم فى صورة تتكل فيها اتحادات الجمعيات التعاونية الوطنية والاقليمية حتى توصلت الى انشاء « وكالة تعاونية دولية » بلندن عام ١٩٢٨ ، تساندها « لجنة مصرفية دولية » لتحقيق التعاون بين البنوك التعاونية ، ولجنة أخرى لتسهيل عقود اعادة التامين بين الجمعيات التعاونية للتامين . وتاسست « غرفة التجارة الدولية » كاتحاد عالمى لمنظمات الاعمال فى عام ١٩٢٠ ومدت نشاطها الى وضع قواعد ونماذج موحدة للتعامل الدولى ومارست وظيفة شبه قضائية لحل المنازعات الناشئة فى صدد التجارة والمعاملات المالية الدولية . والى جانب ذلك كله وجدت مئات الجمعيات العلمية والمنظمات غير الحكومية التى تتضافر فى اطاراتها المختلفة جهود تتم عبر الدول من اجل عدة اغراض بعضها انسانى كالصليب الاحمر الدولى والبعض الاخر اقتصادى كاتحادات البنوك والاوساط المالية العالمية . (٤٦) .

على أن التجمعات السالفة الذكر انما كانت تسعى الى تحقيق أهداف بعيدة عن قضايا التنمية وخلق فرص جديدة للانتاج او للتبادل وأما التجمعات عبر الدولية الجديدة التى نعنى بها هنا فهى التى تنصب على المشروعات الانتاجية وما ينصل بها من فتح افاق جديدة للتبادل . سواء فى السلع الماديه (التجارة بالمعنى الضيق) او فى حركات النقود (المعاملات الماليه والاستثمارات) او فى العناصر غير المرئيه التى تتسم كافة النشاطات عبر الحدود المتعلقة بالخدمات (بما فى ذلك السياحة) ونقل الوسائل التكنولوجيه والمعلومات الفنية (٤٧) . Joint Ventures

مختلف صور المشروعات المشتركة : وقد شهد العالم فى السنوات الاخيرة مولد عدد كبير من « المشروعات المشتركة » ( ) تقوم بتجميع رءوس الاموال والخدمات والخبرة الفنيه وتوجد بالتالى مجالات جديدة لزيادة حجم المبادلات وتوسيع دائرة الاسواق العالمية . وتشمل المشروعات المشتركة بحسب تعريفها « جميع صور المشاركة التى تتطلب تعاونا خلال فترة ممتدة من الزمن » . (٤٨) وبذلك فانها قد تصل الى حد انشاء شخصيه قانونيه جديدة ، كما قد تقتصر على مجرد الاتفاق على امداد مشروع مستقل بالبراءات والمعلومات الفنية مقابل قيام التزامات متبادلة خلال مدة الاتفاق لتنظيم الجوانب المالية او توزيع الاسواق .

واذا كان جميع الاطراف المشتركين فى المشروع من أشخاص القانون الخاص أفرادا او شركات ،

---

٤٦ ـ انظر بصفة عامة فى شأن المنظمات غير الحكومية ذات النشاط الدولى : دكتور جابر جاد عبد الرحمن ، المنظمات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ١٩٥٥ ، ص ١٠ وما بعدها ، دكتور حسين عمر ، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٨ ص ٥ وما بعدها .

٤٧ ـ جرى الاصطلاح فى العالم الانجلوسكسونى على استعمال لفظ «commerce» بمعنى واسع يشمل بالاضافة الى التجارة (Trade) سائر صور التبادل والمعاملات التى تمس العناصر غير المادية والديون ـ انظر : برنامج Journal of World Trade Law مقدمة العدد الاول ، سنة ١٩٦٧ ، ص ٢ . ويستعمل الاصطلاح الموسع فى مختلف هيئات الامم المتحدة ، وبخاصة فى أعمال ومنشورات مؤتمر التجارة والتنمية ـ انظر : اعمال المؤتمر الاول جنيف ، ١٩٦٤ ، الجزء الاول ، ص ١٢ وما بعدها .

٤٨ ـ راجع : W. Friedmann, Joint International Business Ventures, New York, 1961, p. 6.

فان هذه الصورة لا تثير مشكلات متميزة حتى ولو كانوا ينتمون الى دول ذات نظم اقتصادية مختلفة أو على مستويات متفاوتة من حيث النمو . ذلك أن الاتفاقات التى تؤدى الى انشاء مثل هذه المشروعات تدخل فى دائرة القانون الدولى الخاص ، وتتبع فى شأنها المعايير المعتادة لتحديد صفة الشخصية القانونية التى تنتج عنها وما اذا كانت « وطنية » او « أجنبية » . (٤٩) ولكن يتعقد الموقف عندما يكون أحد الاطراف فى « المشروع المشترك » دولة تتدخل مباشرة بوصفها كذلك أو عن طريق مؤسسة عامة تعمل كجهاز من الاجهزة الخاضعة لسلطتها العامة . وقد دلت التجارب على أن هذا الغرض يتحقق فى أكثر من ثلث المشروعات المشتركة التى تمت دراستها فى كل من امريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا (٥٠) .

وسنقتصر على ذكر ستة أمثلة حديثة يتميز كل منها بخصيصة تجعله يمثل نموذجا لطائفة تثير مشكلات غير مألوفة :

أ — فى سنة ١٩٦٥ ابرم اتفاق لتنظيم المسائل المتعلقة باستخدام غاز الصحراء فى التنمية الصناعية بالجزائر ، وقد انشأ هذا الاتفاق « جماعة تعاونية » لاستغلال الموارد البترولية استغلالا مشتركا بين الجزائر وفرنسا ، كما نص على تكوين « شركة مختلطة » لتزويد فرنسا بالغاز الجزائرى (٥١) .

ب — فى عام ١٩٦٤ تم تأسيس شركة مشتركة سوفيتية — اثيوبية لتقوم بعمليات التبادل التجارى بين البلدين (٥٢) .

ج — فى سنة ١٩٦٦ تم تكوين مشروع مشترك للقيام بعمليات التعدين فى شيلى بين الحكومة الشيلية مباشرة وشركة أمريكية خاصة هى شركة « براندون للنحاس » (٥٣) .

د — فى عام ١٩٦٠ تأسس مشروع مشترك معروف باسم LAMCO يضم حكومة جمهورية ليبريا من ناحية ومجموعة شركات سويدية وامريكية وبلجيكية تجمعت فى شكل كونسورتيوم من ناحية أخرى ، وذلك لانشاء واستغلال مصنع ضخم للحديد والصلب وعملية سكة حديدية تنقل المنتجات الى الساحل حيث يتم بواسطة المشروع انشاء وادارة ميناء للتصدير (٥٤) .

هـ — فى عام ١٩٦٦ أبرم اتفاق بين « الشركة الوطنية الايرانية للبترول (NIOC) و « مجموعة مشروعات البحث والتنقيب البترولية » ((ERAP)) ، وذلك كى تقوم هذه المجموعة الفرنسية بعمليات الكشف والاستغلال كوكيل بالعمولة عن الشركة الوطنية الايرانية ، وعلى أن تلتزم المجموعة باستحضار الاموال والالات اللازمة مقابل حق تسويق عدة ملايين من اطنان البترول فى الاسواق العالمية (٥٥) .

و — وأخيرا ، ابرم فى الكونجو كينشاسا سنة ١٩٦٧ اتفاق للتعاون الفنى بين « الشركة العامة

---

٤٩ — راجع فى أساس تحديد صفة « الوطنية » او « الاجنبية » . مذكراتنا فى « الجنسية والموطن ومركز الاجانب » لطلبة السنة الرابعة بكلية حقوق جامعة عين شمس ، ١٩٦٩ ، ص ٦٢ ومابعدها

٥٠ — المرجع المذكور فى الهامش السابق ص ١١٨

٥١ — نصوص الاتفاق منشور فى : Journal du Droit International, 1966, p. 477 ss.

٥٢ — مشار اليه فى مؤلف Stokke ص ٢١٧ . وقد ذكر تقرير الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية فى « دراسات عن التجارة الدولية والتنمية ، ١٩٦٧ » امثلة اخرى عديدة عن مشروعات مشتركة بين بلغاريا من ناحية وكل من السودان واثيوبيا من ناحية اخرى ، وبين تشيكوسلوفاكيا والهند — انظر : وثيقة الامم المتحدة رقم TD/5/Rev. 1 ص ٢٢

٥٣ — نصوص الاتفاق منشورة فى International Legal Materials, vol. VI, 1967, p. 1146 ss.

٥٤ — راجع فى ذلك : R. Powell. «LAMCO: A Case Study of a concession Contract», American Society of International Law Proceeding, 1967, p. 89 ss.

مع ملاحظة ان تعبير « عقد امتياز » لا يصدق على الحالة المذكورة حيث تشترك الحكومة الليبرية فى المشروع بـ ٥٠٪ من الاسهم كما ابرز الكاتب ذاته [ص ٩١] .

٥٥ — انظر تحليلا دقيقا لهذا الاتفاق لدى : J. Devaux Charbonnel, Annuaire Français de Droit International, 1966, p. 798 ss.

الكونجـولية للمعـــادن » وشركة بلجيكيـــة للتعدين (٥٦) .

والواقع أن كلا من الامثلة السابقة ينتمي الى طائفة ذات خصائص متميزة بالنسبة للاخرين ، فالاتفاق البترولي الفرنسي - الجزائري قد أبرم بين حكومتين لانشاء تنظيمات تساهم فيها كل من الدولتين مناصفة . بحيث لا تضـم التنظيمـات المشتركة سوى عناصر من القطاع العام فى بلد من دول العالم الثالث وعناصر اخرى من القطاع العام فى دولة صناعية متقدمة تتبع نظام الاقتصـاد السوقي . والاتفاق السوفيتي - الاثيوبي يقوم هو الاخر بانشاء شخص معنوى جديد يتكون من عناصر للقطاع العام فى كل من البلدين بقصد تحقيق التعاون التجارى بين دولة اشتراكية ودولة نامية، (٥٧) . والى جانب النموذجين السابقين اللذين يقتصران على أنشطة مشتركة بين قطاعين عامين ، فان انشاء مشروع التعدين الشيلي - حكومية وشركة قطاع خاص أجنبية . وفى مثال الامريكي يمثل صورة من صور المشاركه بين هيئة الـ LAMCO فان الشخص القانوني الجديد قد نشأ مناصفة بين حكومة دولة ناميه ومجموعة متعددة الجنسيات مـن الشركات الخـاصة الاجنبية (٥٨) . ويتمتع كل واحد من النماذج الاربعة السابقة بخصائص تنعكس بالضرورة فى تنظيماته وطبيعته من الناحية القانونية ، ولكنها تتفق جميعها فى اتباع أسلوب واحد قائم على خلق شـخصية قانونية لم تكن موجودة من قبل فى صورة « مشاركة فى الملكية » (٥٩) .

بيد أن هذه الصورة ليست الوسيلة القانونية الوحيدة لانشاء « مشروع مشترك » . فالاتفاق بين الشركة الايـرانية «(NIOC)» والمجمـوعة الفرنسية (ERAP) يثبت امكان قيام « المشاركة فى المخاطر » ((risk - sharing) اللصيقة بكل صور المشروعات المشتركة دون حاجة الى خلق شخص قانونى جديد . ومما تجدر ملاحظته أن كلا من الطرفين فى الاتفاق الايرانى - الفرنسى ينتمي الى القطاع العام فى بلده الاصلى باعتبار أن الشركة الوطنية الايرانية شركة مؤممة كما أن المجموعة الفرنسية هيئة حكومية. واما بالنسبة للاتفاق المنعقد بين الشركة العامة الكونجـولية للمعادن وشركة التعدين البلجيكية ، فانه يتميز هو الاخر بالاقتصار على التعاون الفنى المشترك دون حاجة الى انشاء شخص قانونى جديد ، ولكن الشركة العامة الكونجولية شركة مؤممة تتعامل مع شركة خاصة أجنبية (٦٠) .

---

٥٦ — نصوص هذا الاتفاق منشورةفى : International Legal Materials, vol. VI, 1967, p. 909 ss.

٥٧ — فى رد الحـكومه السوفيتيةالموجه الى سكرتير عام مؤتمر التجارةوالتنمية بتاريخ ٤ يوليو سنة ١٩٦٧ ، اعربت عن اتجاهها الى تفضيل التعاون مع الدول الاخرى فى صوره مشروعاتمشتركة — انظر :
UNCTAD, International Commerce and Development, 1967, p. 69, para. 139.

٥٨ — اكتسبت ظاهره تكوين تجمعات خاصة متعددة الجنسيات ابعادا جديدةفى السنوات الاخيرة نظرا للمزايا العديدة التي تمنحها للدوائر الصناعية والمـالية فى العالم الرأسمالى وخاصة لتوحيـدجهودها ازاء دول العالم الثالث . ولعل ابرز مثال لذلك هو انشاء ADELA التى تاسست فى لوكسمبرج خلال شهرسبتمبر سنة ١٩٦٤ وشارك فيها ١٤٠ مؤسسة تضم عمالقة الشركاتالصناعيةوالبيوت المالية ، واتخذت مقرا لها فى ليما عاصمة بيرو حيث تتملك شركة تابعة اطلق عليها اسم ADELATEC للقيام بعمليات دراسة الاسواق وتنسيقالاستثمارات ونقل الخبرات والتخطيط على مستوى القارة فى أمريكا اللاتينية.ومن المقترح حاليا انشاء تجمع مماثل على غرار ADELA للسيطرة علـى اقتصاديات القارة الافريقية — راجع فى هذا :
Ph. Perera, Development Finance, Institutions, Problems and Prospects, New York, 1968, p. 224 ss.

٥٩ — راجع فى المشكلات القانونيةالتي تثيرها هذه « الملكية المشتركة » :فريدمان ، المرجع السالف الاشارة اليه ص ١٩١ وما بعدها .

٦٠ — تعتبر المسـائل الناشئة عنالتعـاون فى صـورة نقـل الخبراتالتـكنولوجية من اخطر واعقـد الامور التى استرعت الانظار فى السـنواتالاخيرة نظرا لشدة افتقار الدول الناميةاليها واحجامالدول الصناعيةعن تزويدها بالاسرار الصناعية اللازمة — انظر فىشأن الاطار القانونى العام لهذهالمشاكل
R. Goldscheider, «Encouraging the Rights of Goods and Know - How Among Nations — The Role of Industrial Rights and Antitrust Laws», Western Reserve Law Review, 1967, p. 1618 ss.; L.C. McQuade, «Transnational Transactions, Technology and the Law: An Analysis of Current Trends», Denever Law Journal, 1967, p. 327 ss.

والخلاصة أن هناك فروقا هامة تميز كلا من الطوائف الست التى استخلصناها من الامثلة السابقة. ولكن هذه الفروق لاتحول دون وجود جوهر مشترك يتوافر فى مختلف صور تلك المشروعات سواء أكانت الدولة النامية تتدخل مباشرة أو بواسطة مؤسسة عامة، وسواء أكان الطرف الاخر شخصا اجنبيا من أشخاص القانون العام أو شركة خاصة اجنبية.

والخصيصة التى تضم كل هذه الاتفاقات تتلخص فى انها تتجاوز نطاق النظم القانونية الوطنية القائمة، اذ يتم تسيير التنظيمات الناشئة بالتطبيق لها وفقا لقواعد خاصة لا تستمد قوتها من أحكام قانون داخلى معمول به فى دولة معينة. وفى ذات الوقت، فان تلك التنظيمات لا تحكمها قواعد القانون الدولى العام التقليدى الذى لا يتناول بالتنظيم سوى الاتفاقات بين الدول. واستحالة تركيز تلك «المشروعات المشتركة» فى داخل النظام القانونى لدولة ما او فى ظل القانون الدولى العام يثير التساؤل عن القانون الواجب التطبيق بالنسبة للاتفاقات المنشئة لها التى وصفت بأنها «عبر الدول» للدلالة على طبيعتها التى يصعب ادماجها على نحو مقبول فى التقسيمات المعروفة القائمة على أساس أن القانون اما داخلى أو دولى.

ثانيا — القانون الواجب التطبيق فى شأن المشروعات المشتركة عبر الدولية

التمييز بين المشروعات المشتركة والصور الاخرى التى تختلط بها: الى جانب المشروعات المشتركة عبر الدولية توجد طائفة أخرى من التجمعات التى قد تختلط بها، مثل «المرافق العامة الدولية» أو «الشركات الدولية». فالمرافق العامة الدولية تتميز بأنها موجهة لخدمة جمهور أكثر من دولة لاستغلال مرفق عام بواسطة دولتين او أكثر ومن أمثلة ذلك مؤسسة مطار بال — ملهوز التى انشئت بموجب اتفاقيه موقعه بين فرنسا وسويسرا فى عام ١٩٤٩ لاقامة وتشغيل مطار جوى تجارى فى الاقليم الفرنسى بالقرب من الحدود السويسرية، وكذلك بنوك التنمية التابعه للمنظمات الدولية والاقليمية (٦١). وبالنسبه للشركات الدولية فانها تخضع لتنظيم دولى يتمثل فى أن انشاءها يتم بمقتضى معاهدات بين الدول بوصفها كذلك. كما بالنسبه للشركه الاوربيه لتمويل معدات السكك الحديدية (ايروفيما) او الشركه الاوربية للمعالجة الكيمانية للمواد الحرارية المشعة (ايروشيما) او المؤسسة الافريقيه للنقل الجوى المعروفة باسم «اير أفريك» (٦٢). ومثل تلك المرافق العامة الدوليه او هذه الشركات الدولية لا تخضع لاى قانون داخلى سواء من حيث تكوينها أو بنائها او تسييرها، وانما تتبع فى شأنها أحكام المعاهدة المنشئة لها.

وأما المشروعات المشتركة عبر الدولية فانها غير منشأة بمقتضى معاهدة دولية، أى أنها لا تعتبر أشخاصا دولية بالمعنى الصحيح. وبالتالى فان نظامها لا يعتبر خاضعا لقواعد القانون الدولى العام. على أن رفض «تدويلها» لا يعنى أنها تعتبر مشروعات «وطنية» أو «أجنبية» فى هذه الدوله أو تلك، اذ يتعذر الحاق أحد الوصفين بها باعتبار أن لها نظاما من نوع خاص يختلف عن النظم القانونية الداخلية المعمول بها فى اى من الدول القومية القائمة (٦٣).

عناصر التنظيم القانونى الواجب التطبيق فى شأن المشروعات المشتركة عبر الدولية: تعتبر

---

٦١ — راجع بصفة خاصة: H. T. Adam, Les Etablissements Publics Internationaux, Paris, 1957; Idem, Les Organismes Internationaux Spécialisés. Contribution à la Théorie Générale des Etablissements Publics Internationaux, vol III, Paris 1967.

٦٢ — راجع فى مفهوم «الشركات الدولية»: B. Goldman, «Le droit des sociétés internationales», Journal du Droit International, 1963. p. 320 ss.

٦٣ — انظر فى ابرز التطورات الحديثة: H. Kronstein, «The Nationality of International Enterprises», Columbia Law Review, 1952, p. 883 ss.; A. S. Miller, «The Corporation — A Private Government in the World Community», Vanderbelt Law Review, 1960, p. 1959 ss.; C. Fligher, Multinational Public Enterprises, Washington, 1967, p. 12 ss.

نصوص الاتفاق ذاته المنشىء للمشروع هى المصدر الاول والاساسى للنظام القانونى الذى يحكم حياته ونشاطه ، بحيث تسرى احكام الاتفاقيه حتى ولو تعارضت مع القواعد التشريعية الامرة المعمول بها فى الدولة التى يمارس المشروع نشاطه علـى اقليمها • ولكن ذلك « النظام الخاص » الذى يستمد قوته الملزمة من الاتفاق المنشىء للمشروع لا يمكن أن يعيش فى فراغ ، وانما يتعين ان يندمج فى اطار قانونى اكثر اتساعا ويمكن أن يسد ما قد يكشف عنه العمل من ثغرات •

والواقع أن هذه النقطة الاخيرة كثيرا مـا عالجتها الاتفاقات المنشئة للمشروعات المشتركة عبر الدولية علاجا جزئيا عن طريق اقامة جهاز شبه تشريعى أو قضائى قادر على ضمان استمرار حسن سير التنظيمات الموجودة • على أن تفسير الاتفاق المنشىء والفصل فى المنازعات التى تثور فى حدود تطبيقه تتطلب الرجوع الى مبادىء تنتمى الى نظام قانونى ذى طبيعة تسمو على الاتفاق بحيث يستند هذا الاخير اليها ويستمد منها قـوته الملزمة (٦٤) . واستجابة لهذا المطلب المنطقى فان غالبية الاتفاقات المنشئة لمشروعات مشتركة تتضمن نصوصا تتعلق بالقانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة • والنموذج الاكثر شيوعا فى هذا المجال هو شرط التحكيم الذى يشير فى النهاية الى تطبيق « المبادىء العامة للقانون » كما تستخلصها هيئة التحكيم • وهكذا نجد مثلا أن المادة ٤٦ من الاتفاق البترولى الجزائرى - الفرنسى تنص فى فقرتها الرابعة على أنه « تفسير تقنين البترول فى الصـــحراء يتم عند الضرورة ، بالاشـــارة الى القانون الادارى الفرنسى وبصفة خاصة قضاء مجلس الدولة الفرنسى • وعند عدم وجود نص ، أو ازاء غموض النصوص ، فان هيئة التحكيم تستطيع الاستناد فى قضائها الى المبادىء العـامة للقانون » • (٦٥) ويكشف القضاء الدولى المستقر فى شأن القروض العامة الدوليه وعقود الامتياز الدوليه على ان المحاكم الدوليه قد لجأت الى تجليه المقصود بالمبادىء العامة المشتركه بين مختلف النظم القانونيه السائدة والتى لا يختص بها نظام قانون وطنى معين . وقامت بتطبيقها فى عـدة مناسبات (٦٦) •

بيد أنه عند الاشارة الى ذلك القضاء الدولى يتعين التحرز والاخذ فى الاعتبار بـالفوارق الاساسيه التى تفصل من ناحية بين طائفة القروض وعقود الامتياز وبين طائفة الاتفاقات المنشئـة لمشروعات مشتركة • فالقرض العام لا يعدو أن يكون فى الاصل عقدا من العقود التى تبرمها الدولة وتخضع لاحكام القانون الداخلى فى دولة معينة ، ويتحدد هذا القانون الداخلى وفقا للقواعد المألوفة فى القانون الدولى الخاص • وهذا ما كانت قد أكدته محكمة العدل الدولية الدائمة فى حكميها الشهيرين الصادرين فىقضايا القروض العربية والقروض البرازيلية (٦٧) • وبالتالى ، فان أى محاولة لتدويل مثل هذه العقود تثير مشكلات دقيقة لا نصادفها اذا تعلق الامر بطائفة مختلفة من الاتفاقات تتجاوز ابتداء وبحكم طبيعتها الاطار القانونى الداخلى لدولة معينة • ومن نـاحية أخرى ، فان عقد الامتياز ينتمى الى طائفة « العقود الادارية » ، اى عقود القانون العام التى تمتلك الدولة فى صددها سلطة كبيرة تخولها حق تعديل

---

٦٤ – راجع فى هذا الشان : McNair, «The general principles of Law recognized by civilized nations», British Year Book of International Law, 1957, p. 1 ss., Nerdross, «Quasi international agreements and the international economic transactions», Year Book of World Affairs, 1964, p. 230 ss.

٦٥ – راجـع نص المـادة ٤٦ من الاتفاق فى : Journal du Droit International, 1966, p. 459

٦٦ – انظر فى ذلك : P. Lalive, «Contracts between a State and a foreign company», International and Comparative Law Quarterly, 1964, p. 987 ss.; J. Hyde, «Economic Development Agreements», Recueil des Cours de La Haye, t. 105, 1962, p. 271 ss.

٦٧ – مجموعة احكام محكمه العدل الدوليه الدائمة ، الحـكم رقم ١٥ ، المجموعة ا ، ودراسة الاستاذ Van Hecke الشاملة لهذا الموضوع : Problèmes Juridiques des Emprunts Internationaux, 2 éd., Leiden, 1964.

شروط منح الامتياز أو انهاء تعهداتها السابقة بالارادة المنفردة عند وجود اعتبارات مصلحة عامة تقتضى ذلك (٦٨) . أما الاتفاقات المنشئة لمشروعات مشتركة فهى تكون طائفة ثالثة متميزة عن كل من عقود القانون الدولى الخاص التى تبرمها الدول والعقود الادارية التى تبرز فيها كسلطة عامة (٦٩) . ويمكن القول بأن الطائفة الثالثة الجديدة هى «اتفاقات التنمية الاقتصادية» (Economic Development Agreement)» حيث لا تتدخل الدولة بوصفها سلطة عامة ، ولكنها تتعامل على أساس أنها متعاقد آخر يعمل على اقامة تعاون اقتصادى يتجاوز حدود سيادتها الوطنية (٧٠) .. وبعبارة أخرى ، فان الاتفاق المنشىء لمشروع مشترك ليس عقدا من عقود القانون الخاص لدولة معينة ، وليس عقدا من عقود القانون العام ، وانما هو تعهد ذو طبيعة « عبر الدول » .

أحكام معاهدة حل منازعات الاستثمار : ومن ثم ، يتعين البحث عن وسيلة لابتداع حلول جديدة تستجيب لتلك الطبيعة الخاصة ولا تتقيد بالحلول القضائية التى نشأت لمواجهة حقائق مختلفة . وقد تحققت فى السنوات الأخيرة خطوة هامة فى سبيل الوصول الى ذلك الهدف باقامة نظام للتحكيم الخاضع لضوابط تنظيمية محددة بمقتضى المعاهدة الموقعة فى ١٨ مارس سنة ١٩٦٥ للفصل فى المنازعات المتعلقة بالاستثمارات التى تقوم بين احدى الدول ورعايا دول أخرى ، وهى المعاهدة التى تولى البنك الدولى اعدادها ويشرف على تنفيذها (٧١) . والمتوقع أن تلعب هذه المعاهدة دورا كبيرا فى تدعيم قانون التعاون الدولى من أجل خدمة قضايا التنمية ، وذلك بمراعاة العدد الكبير من الدول النامية التى وقعتها وصدقت عليها خلال فترة قصيرة من الزمن (٧٢) . فالخضوع الارادى من جانب هذه الدول لاحكام المعاهدة قبل ان تبدا الهيئات التى انشاتها نشاطها يعكس ثقة كبيرة فى مستقبلها . وقد بدأت الدول تضمن عقودها مع الشركات الاجنبية المشاركة فى عمليات التنمية نصوصا تقضى بخضوع المنازعات المحتملة لولايه « مركز حل المنازعات » الذى تكون مؤخرا بالتطبيق لاحكام المعاهده ، كما ورد فى المادة ٥٠ من الاتفاق المبرم عام ١٩٦٧ بين جمهورية موريتانيا الاسلامية وشركة المناجم الموريتانية (٧٣) .

وبالرجوع الى احكام المعاهدة المتعلقة بتحديد القانون الواجب التطبيق يبين أنها قد قضت صراحة بأن الاطراف المتعاقدة يجوز لها أن تختار « القواعد القانونية » التى تحكم علاقاتها المتبادلة ، وهذه القواعد يمكن أن تكون أحكام قانون دولة معينة ، كما يمكن أن تكون القواعد العامة المشتركة التى تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية (٧٤) .. وعند عدم وجود نص فى الاتفاق

---

٦٨ — انظر فى هذا الشأن : Ph. Develle, La Concession en Droit International, Paris, 1937, p. 34 ss.; F. Njenga, «The Legal Regime of Concession Agreements», East African Law Journal, 1967, p. 100 ss.

٦٩ — راجع فى هذا المعنى : Verdross, «The status of foreign private interest stemming from economic development agreement with arbitration clauses», Oesterischische Zeitschrift für Offentlicher Recht, 1959, p. 449 ss.

٧٠ — راجع بصفة خاصة : G. W. Ray, «Some reasons for the brinding force of development contracts between States and foreign nationals», Business Lawyer, 1960, p. 942 ss.

٧١ — راجع فى شرح هذه الاتفاقية : J. Delaune, «La Convention pour le règlement des differends relatifs aux investissements entre Etats et ressortissants d'autres Etats», Journal du Droit International, 1966, p. 26 ss.

٧٢ — حتى أول سبتمبر سنة ١٩٦٧ كانت قد وقعت الاتفاقية ٥٥ دولة ، وصدقت عليها ٣٦ دولة من بينها ٢٢ دولة نامية — انظر : مطبوعات الامم المتحدة عن « الاستثمار الأجنبى فى الدول النامية » ، وثيقة رقم E. 68. II D. 2 ص ٢٧ ، فقرة ١٢٩ .

٧٣ — نصوص هذا الاتفاق منشورة فى : International Legal Materials, vol VI. 1967, p. 1085 ss.

٧٤ — راجع فى هذا الشأن : Ph. Kahn, «Le droit applicable aux investissements; apport de la Convention de la Banque Mondiale sur le règlement des differends», Indiana Law Review, 1968, p. 415 ss.

المبرم يحدد النظام القانونى الواجب التطبيق ، تنص المادة ٤٢ من المعاهدة على ان المحكمة «تطبق قانون الدولة المتعاقدة الطرف فى النزاع - بما فى ذلك قواعد تنازع القوانين (الاسناد) الواردة فى قانون هذه الدولة . وكذلك مبادىء القانون الدولى المتعلقة بالموضوع » . وبذلك قامت المعاهدة بعملية « تدوين جزئى » للاتفاقات الخاصة بالتنمية (٧٥) . فالواقع ، أن « مبادىء القانون الدولى المتعلقة بالموضوع » الواردة فى عجز المادة ٤٢ لاتكون بذاتها القانون الواجب التطبيق ، وانما تكمل فقط القانون المعمول به فى الدولة الطرف فى النزاع لسد ثغراته والمعاونة فى تفسيره . ويذهب عدد من الفقهاء الغربيين الذين قاموا بشرح نصوص المعاهدة الى ضرورة الاعتراف لهذه الطائفة من « مبادىء القانون الدولى المتعلقة بالموضوع » بدور مماثل لفكرة النظام العام ،وذلك بتقرير انه « يمكن لها ان تتدخل لاستبعاد قانون الدولة المتعاقدة اذا تبين للمحكمة ان هذا القانون يجانب تلك المبادىء التى تعتبر لازمة لحماية المعاملات الدولية (٧٦) .

خاتمة :

وخلاصة القول ، أن السنوات الاخيرة قد شهدت على النطاق عبر الدولى نشأة عدد من الاشخاص القانونية الجديدة التى تعد فى مرحلة وسط بين « المنظمات الدولية » ذات الطابع الاقتصادى و « الشركات التجارية . الخاضعة للقانون الداخلى وحده .

وتعتبر المشروعات المشتركة عبر الدولية مظهرا هاما من مظاهر التكامل الاقتصادى الذى يجتذب الانظار فى مختلف البلاد ، وخاصة فى الدول النامية التى تحتاج الى تعاون وثيق مع العالم الخارجى . ولكنها فى ذات الوقت تأبى أن تقف موقف المتفرج أمام غزو اقتصادى تقوم به مشروعات أجنبية خالصة . ولعلنا لا نبالغ اذا قلنا ان طريق المستقبل هو التجمع بين الدول النامية على مختلف المستويات ، اى عن طريق السير فى سبيل اقامة تعاون اقتصادى واندماج فيما بينها سواء على مستوى العلاقات الدولية بالاتفاق بين الحكومات أو على المستوى عبر الدولى بانشاء مشروعات مشتركة .

والثابت مما سبق بيانه ان الاتفاقات المبرمة فيما بين الحكومات والخاضعة لاحكام القانون الدولى العام لا يمكن لها وحدها أن تقيم تنظيما قانونيا مناسبا لحكم المبادلات الدولية . فالاتفاقات المتعددة الاطراف تتحدد فاعليتها بمدى قدرتها على اقامة نظام فوق الوطنى تعلو سلطاته على الدول المنضمة اليه . والمشاهد ان الحكومات كثيرا ما تتردد فى قبول منظمات تحد من سلطاتها وتنقل اليها جانبا من مقومات سيادتها . والاتفاقات الحكومية الثنائية لا تكفل انشاء الاطار المناسب الذى يتسم بالشمول والاستمرار ، خاصة وانها تتم عادة على نسق تعاقدى بين طرفين ذوى مصالح متباينة يسعى كل منهما الى الحصول على أكبر قسط من الفائدة لنفسه .

وازاء قصور التنظيمات التقليدية فيما بين الحكومات بوصفها سلطات عامة تحتكر كل منها السيادة القومية على اقليم الدولة ، بدا مركز الثقل ينتقل تدريجيا الى صور التعاون الأخرى على مستوى المشروعات التى قد تضم عناصر ينتمى بعضها الى القطاع الخاص او الى القطاع العام فى دول تتبع نظاما اقتصاديا رأسماليا وتنتمى عناصرها الاخرى الى الهيئات والمؤسسات العامة فى دول اشتراكية . ويعتبر هذا التعاون عبرالدول بمثابة تخط للانقسامات الايديولوجية ولمرحلة التعايش السلمى من أجل الوصول الى انسب اسلوب للتعاون بين الجميع من أجل التنمية والرخاء .

والملاحظ أن السنوات الاخيرة قد شهدت فى العالم العربى مولد عدة مشروعات مشتركة قام بدراستها زميلنا الدكتور ابراهيم شحاته ، وخلص منها الى تأكيد أنه « ليس من حائل حتمى يحول دون دولة تأخذ بفلسفة المشروع العام ، كالجمهورية العربية المتحدة . وأن تدخل فى مشروعات مشتركة

---

٧٥ - انظر فى هذا المعنى : Amadio, Le Contentieux International de l'Investissement et la Convention de la Banque Mondiale du 18 mars 1965, Paris, 1967, p. 38 ss.

٧٦ - راجع : B. Goldmann, «Le droit applicable selon la Convention de la BIRD du 18 mars 1965», Journées d'Etudes de Droit International, Dijon, 1968, p. 21.

مع رأسمال أجنبى عاما أو خاصا بهدف تشجيع الاستثمارات ولو كان معنى ذلك عدم تطبيق قوانينها العامة فى حالات خاصة » (٧٧) ٠

والواقع أن غالبية الامثلة التى ذكرها الدكتور ابراهيم شحاته للمشروعات العربية المشتركة انما تتعلق بطائفة المرافق العامة الدولية » او « الشركات الدولية » ، ولا يدخل منها فى عداد المشروعات عبر الدولية سوى حالة وحيدة ، وهى البنك العربى الافريقى الذى تأسس فى عام ١٩٦٤ برأسمال مشترك بين المؤسسة المصرية العامة للبنوك بالجمهورية العربية المتحدة وبين وزارة المالية بدولة الكويت ، على أن يساهم فيه أفراد وحكومات الدول العربية والافريقية (٧٨) ٠

وهناك أمثلة أخرى تثبت أن المشروعات المشتركة عبر الدولية يمكن أن تقوم بين القطاع العام فى دولة ذات ايديولوجية اشتراكية وشركات خاصة تنتمى الى العالم الرأسمالى الغربى ٠ وآية ذلك الاتفاق البترولى المبرم فى ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٦٣ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة والمؤسسة العامة للبترول من ناحية وشركة بان أمريكان للزيت من ناحية أخرى (٧٩) ٠ وكذلك الاتفاق البترولى المبرم فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ بين الاولين وشركة فيلبس للبترول (٨٠) ٠ والاتفاق المبرم فى ١٢ فبراير سنة ١٩٦٤ مع شركة بان أمريكان للزيت (٨١) . ذلك ان المشروعات المشتركة الناشئة بمقتضى تلك الاتفاقيات والتى تتمثل فى شركات « فابكو » و « ويبكو » و « جابكو » على التوالى ،لا يمكن اعتبارها مشروعات وطنية بالمعنى الصحيح ، كما لا تعد مشروعات أجنبية ٠ ونظامها القانونى لا يتحدد بمجرد الرجوع الى أحكام التشريعات المعمول بها فى الجمهورية العربية المتحدة ، اذ تقضى المادة ٤٢ من الاتفاقين المعقودين مع بان أمريكان بأن أى نزاع ينشأ بين تلك الشركة وبين المؤسسة يحال الى محكمة التحكيم التابعة للغرفة التجارية الدولية ، وتنص الفقرة جـ على أن « الاتفاقية يجرى تنفيذها وتفسيرها وفقا للمبادىء القانونية المشتركة فى الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة الامريكية ، وفى حالة عدم وجود هذه المبادىء المشتركة يكون طبقا للمبادىء القانونية المتعارف عليها فى الشعوب المتحضرة عموما بما فى ذلك المبادىء القانونية التى طبقتها المحاكم الدولية » (٨٢) ٠ وبالنسبة للاتفاق المبرم مع شركة فيلبس للبترول قضت المادة ٤٨ بأن أى نزاع يتعلق بتفسير أحكامه أو الادعاء بمخالفته يقوم بالفصل فيه ثلاثة محكمين طبقا للائحة التحكيم والمصالحة الخاصة بالغرفة التجارية الدولية (٨٣) ٠

وتمثل مثل هذه المشروعات المشتركة عبر الدولية أحد الابعاد الهامة فى العلاقات الدولية المعاصرة التى تثبت انهيار الحدود الفاصلة بين القانون الداخلى والقانون الدولى من ناحية ، وبين القانون الخاص والقانون العام من ناحية أخرى . وعلى الفقه الحديث أن يتجاوز تلك العوائق التى لم تعد تتمشى مع ظروف عالم يتسم بوحدة المصير وضرورة تجميع كافة الطاقات لمواجهة أخطر تحد يقابل البشرية فى النصف الثانى من القرن العشرين ٠ وهو التفاوت فى مستويات النمو الاقتصادى والاتساع المستمر فى الفجوة التى تباعد بين القلة من الدول الصناعية المتقدمة وسائر بقاع وشعوب المعمورة ٠

---

٧٧ ــ ابراهيم شحاتة ، الاستثمارات العربية فى « الوطن العربى » السياسة الدولية ، العدد ١٢ ابريل ١٩٦٨ ص٨٥

٧٨ ــ راجع فى نظام البنك العربى الافريقى الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ ، وفى سائر التطبيقات العربية ابراهيم شحاتة ، « المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة » السياسة الدولية ، العدد ١٢ ابريل ١٩٦٨ ص٨٥ ص ٥٦ وما بعدها .

٧٩ ــ صدر بالتصديق على هذا الاتفاق القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٣ النشرة التشريعية نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، ص ٣٤٠٦ وما بعدها .

٨٠ ــ تم التصديق عليه بمقتضى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٣ ، النشرة التشريعية ، نوفمبر ١٩٦٣ ، ص ٣٥٤٢ وما بعدها .

٨١ ــ صودق عليه بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤ ، النشرة التشريعية ، مارس ١٩٦٤ ، ص ٨٧٨ وما بعدها .

٨٢ ــ راجع : النشرة التشريعية نوفمبر ١٩٦٣ ص ٣٥١٢ ومارس ١٩٦٤ ص ٩١٨ .

٨٣ ــ النشرة التشريعية نوفمبر ٦٣ ص ٣٥٩٩ .



المشكلات الدولية في السبعينات

التكهن

بالمشكلات الدولية كما ستكون في السبعينات امر ليس من السهل ، اذ لايستبعد ان يحدث ما لم يكن في الحسبان كأن تقع حرب بين دولتين لم يكن من المتوقع ان تدور حرب بينهما ، او كأن يفاجأ العالم بتملك احدى الدول الكبرى لسلاح خطير جديد يكون من شأن ظهوره قلب ميزان القوى رأسا على عقب ، او كان تقع معجزة تحول اعداء امس الى اصدقاء او حلفاء او ما الى ذلك ..

واذا استطعنا من حسابنا امثال هذه المفاجآت فان هناك قضايا دولية تمتد جذورها الى الماضي وينتظر أن تظل قائمة في السبعينات وفي مقدمة هذه القضايا المجابهة العربية الاسرائيلية التي لا زوال لها الا بزوال آثار العدوان ، والتي تشد انتباه العالم كله حتى ليخشى ان تتطور فتثير حربا عالمية ، ومثلها في هذه الاهمية الحرب الدائرة الان في فيتنام ، والمحاولات التي تبذل من خلال المفاوضات الدائرة في باريس ومن خارجها في سبيل انهائها ، وهناك ايضا النزاع الصيني السوفيتي الذي اشتد ثم فتر ، ولا ندري ماذا سيكون بعد على ما فيه من اضعاف للكتلة الشيوعية، وبالتالي تقوية للكتلة الغربية وصلافة العملاق الامريكي .

ومن المشاكل الهامة بالنسبة للقارة الافريقية الحرب الاهلية التي مازالت دائرة في نيجيريا والتي كلما ظن انها على وشك الانتهاء عادت الى

شدتها، وهى ذات اثر سيىء فى الحركة الوحدوية الافريقية ، وذات اثر سيىء ايضا على الجهاد فى سبيل تحرير افريقيا من التمييز العنصرى والاستعمار التقليدى .

اما الاستعمار الجديد فان مكافحته ستستمر وتكون من اهم القضايا فى السبعينات وستكون تلك المكافحة عن طريق تعميم التأميم فى دول العالم الثالث .

ومن مشاكل المستقبل ايضا قضية التخلف ، واتساع الهوة بين الدول الغنية التى تزداد غنى ، والدول الفقيرة التى تزداد فقرا .

وهناك مشكلتان ترتبطان بعالم الغد ، اولاهما ازمة المنظمات الدولية التى لم تقم بواجبها ، ولم تحقق الاهداف التى قامت من اجلها حتى اليوم ، وثانيتهما مشكلة التسليح ونزع السلاح .

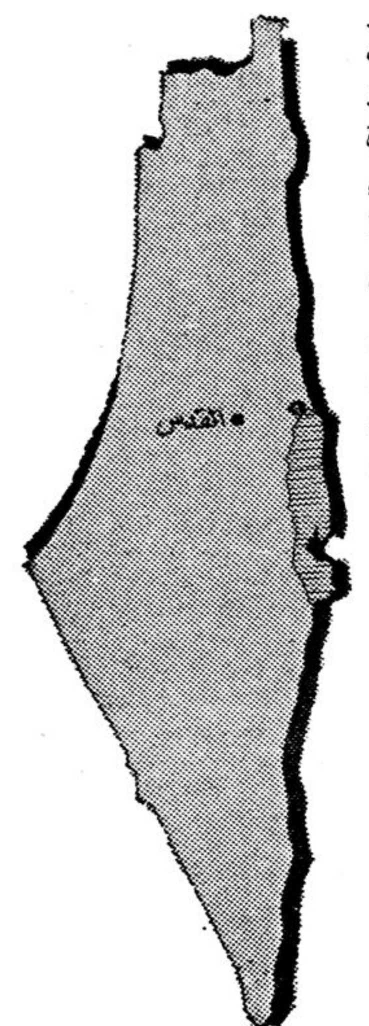
كل هذه المشاكل - فى رأينا - هى اهم القضايا التى ستشغل العالم فى السبعينات لذلك خصصنا لكل منها دراسة موجزة هى التالية :

المجابهة العربية الاسرائيلية

هذه قضيتنا التى نعيشها حاليا ، ونحن جميعا على وعى تام باحداثها وتطوراتها اذ نقرأ اخبارها وتستغرقنا المناقشات الخاصة بتفاصيلها ، وقد عرفتها الاعوام الستينات ، وسوف تظهر القضية فى صور مختلفة وفى مراحل متنوعة خلال الاعوام السبعينات .

ونظرا لاننا عشنا القضية منذ بدايتها حتى اليوم ، فسوف يكون التركيز على المعالم الاساسية التى سوف تظهر خلال الاعوام القادمة فى العقد الثامن من هذا القرن ، وهى كما يلى : -

١ - التطور العميق فى اوضاع المقاومة الفلسطينية والتطور الذى يظهر فى تركيبها الاجتماعى وفى تنظيمها العسكرى وفى اطارها ومضمونها الفكرى ، وفى ميدان عملياتها من حيث الكم والكيف فى الاراضى الفلسطينية المحتلة قبل وبعد حرب يونيو ١٩٦٧ .



اجمال هذا التطور المتعدد الابعاد والمتشابك الاثار يدل على ان الوجود الفلسطينى اصبح قوة محسوبة عند الاصدقاء والاعداء ، واصبح جزءا لا يتجزأ من أى حديث عن القضية او الموقف او المقترحات لايجاد حل سياسى او حل عسكرى فى المنطقة . واكثر من هذا انه سوف يتغير ميزان القوى المتعددة المرتبطة بالقضية كلما مرت السنوات فى العقد الثامن الى ان يتأكد الجميع ان الوجود العسكرى والسياسى الفلسطينى هو القوة الاساسية فى المجابهة العربية الاسرائيلية .

٢ - النمو المتوالى فى بناء القوى العسكرية الرسمية للدول العربية المحيطة باسرائيل وخاصة فى ج . ع . م . تظهر اثاره وفعاليته فى اواخر الاعوام الستينات وتتضح اكثر وفى صورة يشهدها الاصدقاء والاعداء مع بدء الاعوام السبعينات ، وهذا النمو يفرض آثاره العسكرية المباشرة والسياسية غير المباشرة على الموقف فى المنطقة وعلى الموقف السياسى الدولى ، وسوف تتراكم آثاره وفعاليته بوضوح فى السنوات الاولى من العقد الثامن ، ومن ناحية اخرى سوف تظهر الاثار المتبادلة بينه وبين نمو قوة وفعالية الوجود العسكرى والسياسى الفلسطينى .

٣ - قبل بداية عام ١٩٧٠ بأيام يتم عقد مؤتمر القمة العربى فى الرباط ، وهو دلالة على ان تطورا عميقا يتم فى العلاقات العربية المتبادلة ، وفى تغير نظرة بعض الدول العربية تجاه بعض القوى الاجنبية التى تنشط حاليا فى الموقف ، وهذا بجانب

ما تفرضه الاثار والنتائج المترتبة على تطور اوضاع المقاومة الفلسطينية وعلى تطور بناء القوى العسكرية الرسمية وهو ما سبقت الاشارة اليه • ومعنى هذا أن الاعوام السبعينات سوف تبدأ مع بداية وضع عربى عام يتخذ موقفا منظما قويا وفعالا ضد أسرائيل ووجودها فى المنطقة .

٤ ـ اذا كان ما سبق على الجانب العربى فان الجانب الاسرائيلى ايضا يشهد تطورا فى اوضاعه العسكرية والسياسية ينتج عن ملاحظته لحركة ميزان القوى فى المنطقة ، والمحاولة العربية العامة لتغيير الميزان لصالح الجانب العربى . ولذلك سوف يشتد فى عدوانه وفى استفزازاته بقصد ضرب الجانب العربى ضربة اجهاض قبل ان يستوى وضعه العسكرى وتتأكد قوته التى ستغير ميزان القوى المترتب على حرب يونيو ١٩٦٧

٥ ـ وفى نفس الوقت يجب ان نقدر تمام التقدير مواقف القوى الدولية الكبرى فى العالم المعاصر ، وما يحمله هذا من احتمالات تغيير فى موقف الولايات المتحدة الامريكية ، وما يحمله هذا من احتمالات ومحاولات استخدام المنظمة الدولية كغطاء لبعض التحركات التى تهدف اليها •

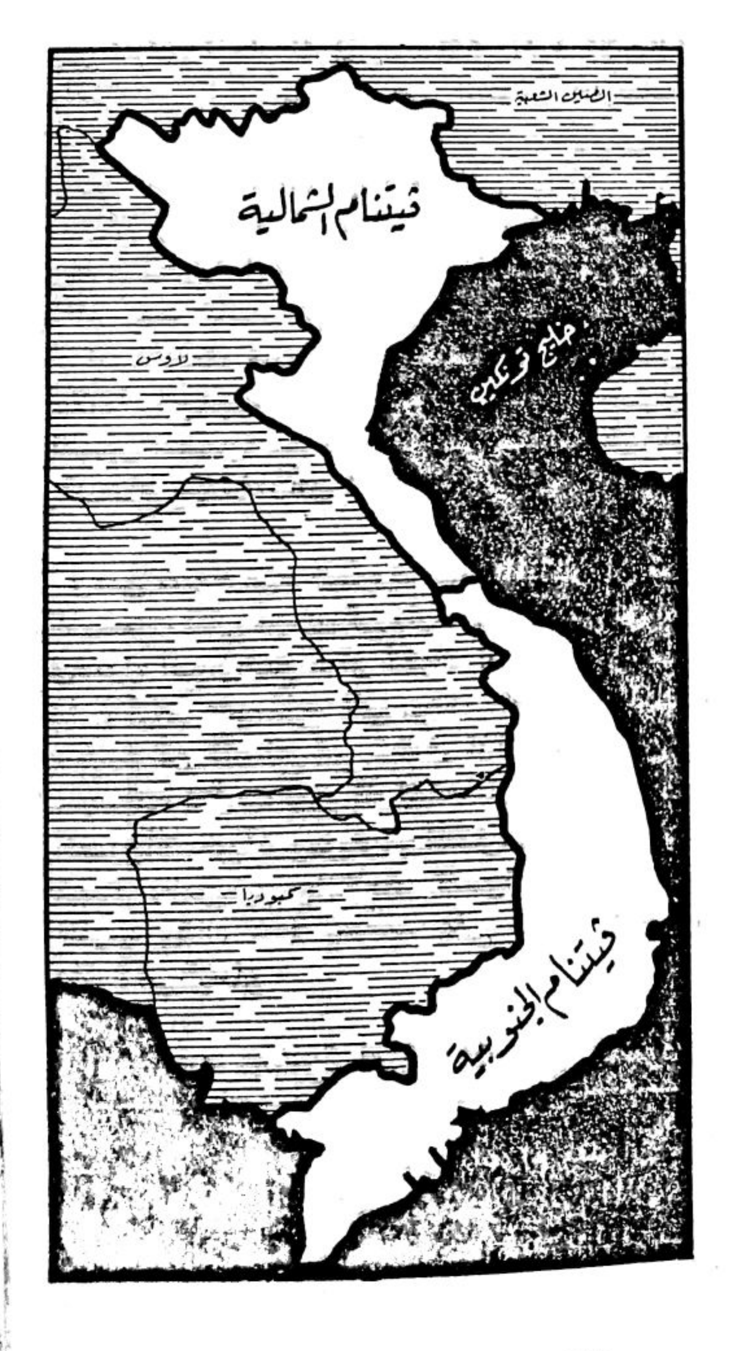
ومن المفهوم ان هذه الاحتمالات والمحاولات انما ستكون قطعا لزيادة تأييد اسرائيل او لدعم موقفها بأسلوب مباشر او غير مباشر بواسطة اجراءات تفتيت الخط العربى او احداث انقلابات فيه أو عرض تنازلات شكلية بقصد اضاعة الوقت او الاغراق فى مناقشات بيزنطية لا جدوى من ورائها سوى تشتيت الانتباه وكسب مزيد من الوقت لصالح اسرائيل •

٦ ـ وعلى الرغم من كل هذا فان تعقيدات القضية وامتداد جذورها لفترة تاريخية طويلة يجعلنا نرى ان الصراع حولها سوف يستمر طوال الاعوام السبعينات • وسوف يكون الصراع المسلح هو العامل الاوحد فى فتح الطريق أمام أول خطوة فى الحل الحاسم للقضية •

قضية انهاء حرب فيتنام

لا شك ان انهاء الحرب فى فيتنام ، والنتائج المترتبة على سيادة السلام فى هذه المنطقة من العالم ستكون من أهم القضايا الدولية فى عام ١٩٧٠ (•)

واذا كان من العسير التكهن بمدى تطور المفاوضات الدائرة الان فى باريس بين الطرفين المتحاربين فانه من الممكن ان نقارن بين ملابسات انهاء الحرب فى كوريا وملابسات المفاوضات الجارية الان لانهاء الحرب الفيتنامية ، ومن تلك المقارنة يمكن استنتاج بعض العناصر التى تجعل التكهن اقل صعوبة مما كان يتصور • ففى الميدان العسكرى لم ينتصر اى من الفريقين المتحاربين على الاخر انتصارا حاسما



كما كان الوضع فى سنة ١٩٤٥ حين انتصر الحلفاء على المانيا الهتلرية ، او حينما القت الولايات المتحدة اول قنبلة ذرية على مدينة هيروشيما . وعلى الرغم من ادعاءات الطرفين المتحاربين لا يوجد انتصار حاسم من فريق على فريق ، ولا هزيمة سافرة وقعت بطرف منهما ، وذلك يشبه الوضع الذى كان سائدا قبل انهاء الحرب الكورية سنه ١٩٥٢ ، وبعد ذلك يقف التشابه بين الحالتين لان الحرب الكورية دارت فى اطار كلاسيكى بينما الحرب الفيتنامية تقع فى اطار اخر هو اطار حرب العصابات . ثم ان الرأى العام العالمى كان الى حد ما يؤيد الموقف الامريكى فى الحرب الكورية التى كانت تدور باسم الامم المتحدة وتحت علمها بينما نرى الرأى العام العالمى يستنكر اشد الاستنكار موقف الولايات المتحدة من الحرب الفيتنامية . ويضاف الى كل ذلك ان الاتحاد السوفيتى كان يتزعم المعسكر الشيوعى واستطاع فى ظل زعامته هذه ان يعمل على استتباب السلام فى كوريا بعد وفاة ستالين، اما اليوم فان الوضع فى فيتنام يختلف عما كانت عليه كوريا منذ سبعة عشر عاما اذ استطاعت فيتنام ان تحتفظ بحرية التصرف مستغلة المواجهة التى بين الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية مع حفاظها على صداقة كل منهما والانتفاع بمساعداتهما .

وعلى ضوء هذه الظروف فمن المنتظر ان تطول المفاوضات التى تجرى فى باريس . وحتى لو امكن الوصول الى وضع قرار لانهاء الحرب فان تطبيق هذا القرار سيحتاج الى وقت طويل . لذلك لا نستبعد ان الصلح فى فيتنام اذا قدر له ان يتم فسيسبقه تقارب بين الولايات المتحدة الامريكية والصين الشعبية، ومزيد من التقارب بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى لان هذا التقارب وذاك مما يساعد على انهاء الحرب الدائرة فى فيتنام

التطورات الاخيرة للنزاع الصينى السوفيتى

مضى الان مايقرب من عشرة أعوام منذ ان ظهر النزاع الصينى السوفيتى لاول مرة على الملأ وكلما مرت الاعوام كلما زاد تعقيدا . فقد بدا فى سنة ١٩٦٠ فى شكل خلاف ايديولوجى حول عدة قضايا جوهرية تهم الاستراتيجية الشيوعية وهى القضايا التى اثارها خروتشوف فى ١٩٥٦ عندما القى خطابه الشهير داعيا فيه الى التعايش السلمى بين المعسكرين الاشتراكى والراسمالى معلنا عن امكانية التحول السلمى الى الاشتراكية . ولكن على مر السنين تكدست عوامل اخرى فاتخذ الخلاف مظاهر متعددة وفى الوقت نفسه ازداد حدته . فقد انعكس على العلاقات الاقتصادية بين البلدين الكبيرين فكانت النتيجة ان تدهورت هذه الاخيرة ثم انبثق فى عام ١٩٦٣ فى شكل صدام مسلح واشتباكات على الحدود الصينية السوفيتية اخذت تتزايد يوما بعد يوم الى حد اخذ البعض يضعون ابعادا قومية على النزاع القائم بين البلدين ويبدون الرأى بان له اساسا قوميا فى جوهرة . كذلك شهد العالم خلال الاعوام الاخيرة صراعا مفتوحا بين الصين والاتحاد السوفيتى اخذ كل من الطرفين يتبارى فى سبيل اكتساب اكبر عدد من المؤيدين له وذلك ليس فقط داخل المعسكر الشيوعى بل ايضا فى سائر دول العالم وخاصة منه العالم الثالث .

وكان لابد ان تتبلور اجمال الاستراتيجية الصينية من خلال هذا النزاع وهى تهدف الى تأكيد الوزن الكبير للصين الشعبية فى ساحة الشئون الدولية وتتطلعها الى مكانة مرموقة بجوار القوى الكبرى التى تدير دفة الامور فى العالم سواء كان ذلك فى محيط الامم المتحدة او داخل المعسكر



الشيوعى او فى العالم الثالث التى ترى الصين انه يمكنها ان تقوم فيه بدور طليعى هام اقرب منه الى الزعامة • اما الاستراتيجية السوفيتية فاصبحت قائمة على الحفاظ على الوضع الراهن الذى يضمن للاتحاد السوفيتى زعامة المعسكر الشيوعى والحق فى التحدث باسمه وهو أمر بالطبع لاتقبله الصين الشعبية •

وهكذا سترث السبعينات نزاعا معقدا لا يفسح مجالا لاى أمل فى التوفيق او حتى التقارب بين وجهتى نظر كل من الطرفين فى المستقبل • ومن الخطأ الاعتقاد بان استمرار الطرفين فى اجراء محادثات طوال فترة الخلاف قد يشكل عاملا ايجابيا يمكنه ان يؤدى الى تسوية ما • بل الارجح ان هذا الموقف تكتيكى لا غير . لهذا يمكن التكهن بان الاوضاع بين حكومتى بكين وموسكو قد وصلت الى اقصى حد من التجمد الذى لا يقبل اية مساومة •

ولكن كل هذا لا يعنى ان السبعينات لن تشهد تطورات جديدة فى النزاع القائم بين الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية فثمة احتمالات فى المستقبل يمكن لو حدثت ان تؤثر على موقف كل من الطرفين :

اولا : — يتوقف الامر الى حد بعيد على مدى بقاء الزعيم « ماوتسى تونج » فى الحكم وما سينتج عنه من تاثير عميق فى سياسة الصين الداخلية والخارجية • اما القيادة السوفيتية فليس من المنتظر ان يطرأ عليها أى تغيير ملموس بعد ان وصلت الى مستوى اتخاذ القرارات بالطريقة الجماعية •

ثانيا : — يعتبر أيضا التطور الذرى الصينى من اهم العوامل التى سوف تؤثر فى نظريات وتصرفات الصينيين وان كان من الصعب التكهن بهذه التصرفات عندما تصل الصين الشعبية الى مستوى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من حيث التطور الذرى وخاصة فيما يخص انتاج الصواريخ الموجهة ذات المدى الكبير • ان القوة الذرية الصينية سوف تؤثر فى قبول الصين عضوا فى المنظمات الدولية وقد يؤدى ذلك الى تعديل فى نظرية الصين فيما يخص الحرب المحدودة ولكنه فى الوقت نفسه قد يدفع الاتحاد السوفيتى الى مزيد من التقرب الى الغرب ومثل هذا الاتجاه سوف يزيد من عمق الخلاف مع الصينيين .

ثالثا : — لاشك ان قبول الصين فى المنظمات الدولية سوف يثير مسألة التنسيق الدبلوماسى بينها والاتحاد السوفيتى مما سيخفف حتما من حدة الخلاف القائم بين البلدين ولكن دون تسويته •

رابعا : — مامن شك ايضا ان تعاظم القدرة الاقتصادية الصينية لو حدث قد ينجم عنه مزيد من الاستقرار والثقة بالنفس مما قد يحث الصينيين الى الدخول فى طور جديد فى علاقات بلادهم بالاتحاد السوفيتى • كما قد يؤدى ذلك ايضا الى زيادة نفوذ الصين فى العالم الثالث وقد يعنى ذلك ايضا زيادة الصدام مع السوفيت والغرب • أما اذا تعرضت الصين لازمات اقتصادية فمن المحتمل ان يضطرها ذلك الى التقارب الى السوفيت او حتى الى مزيد من التعاون مع الغرب مما قد يؤثر على آرائها الايديولوجية الصارمة .

خامسا : — ان الموقف الذى اتخذه عدد من الاحزاب الشيوعية تجاه النزاع الصينى السوفيتى يترك مجالا للافتراض بان هذه الاحزاب سوف تقف ضد اى محاولة سوفيتية للادانة الكاملة للموقف الصينى وخاصة بعد ان ظهر داخل احزاب الدولية الشيوعية اتجاه الى الاستقلال فى التصرف محليا تجاه الحزب الشيوعى السوفيتى •

وعلى أى حال ان العالم يدخل فترة من زيادة تعدد مراكز القوى العالمية بان يتحول العالم من وضع ثنائية العلاقات الدولية الى موقف تعدد هذه العلاقات بين الاطراف الكبار الثلاثة الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية والصين الشعبية وسوف ينعكس هذا الموقف على كل العلاقات القائمة فعلا فى المجال الدولى وسوف تتولى السنوات السبعينات القادمة توضيح هذه الاتجاهات والاثار •

الحركة الانفصالية فى نيجيريا

من أهم الاحداث التى شهدتها أفريقيا بوجه عام فى العقد الماضى نشوب الحرب الأهلية فى نيجيريا ، الامر الذى طرح قضيه الانفصال على المسرح الافريقى ، كما أنه فى نفس الوقت هيأ الجو الدولى الملائم لتدخل قوى سياسية عديدة من خارج أفريقيا فى القضية النيجيرية ، الامر الذى زاد من تعقيد الموقف ٠

ويعرف الجميع الميراث التاريخى للقضية منذ تكوين نيجيريا تحت الحكم البريطانى وأعلان الاستقلال عام ١٩٦٠ فى شكل اتحاد فيدرالى ، وقد تصارعت فى داخل هذا الاتحاد القوى الاجتماعية والسياسية المتنافرة فى نفس الوقت الذى كان يتطلب قدرا كبيرا من التكامل القومى الداخلى وقدرا كبيرا من البراعة والقدرة السياسية لدى زعماء الاتحاد حتى يقودوه عبر هذه الفترة الانتقالية من حياته السياسية ٠ ولكن تطور الاحداث أدى الى ما سبق أن عرضته مجلة السياسية الدولية فى عددها رقم ١٤ (أكتوبر ١٩٦٧) واشتعلت نيران الحرب فى البلاد منذ مايو ١٩٦٧ حتى اليوم ٠

ولم يقتصر الامر طوال هذه الفترة على صراع القوى الداخلية فى نيجيريا انما تدخلت قوى خارجية من غير دول القارة الافريقية بالتأييد لهذا الطرف أو ذاك وبطرق مباشرة وغير مباشرة ، وفى نفس الوقت تحركت الدول الافريقية لمواجهة الموقف ولكن أقلية منها أيدت صراحة بالاعتراف موقف بيافرا (٤ دول) ٠ وفى نفس الوقت ظلت منظمة الوحدة الافريقية فى سعيها الجاد نحو ايجاد تسوية لايقاف الحرب ، واحتفظت الحكومة الفيدرالية بتأييد الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية ٠

وتبدأ الاعوام السبعينات وستكون القضية ظاهرة فى حياتها حتى وان توقف القتال فى بداية هذه الاعوام وهذا ما نراه طبقا للملاحظات التالية :

١ - ان هناك تغيرا فى مراكز القوى الاجتماعية فى داخل نيجيريا فقد أدت خسائر الحرب وتدخلات القوى الكبرى وجهود منظمة الوحدة الافريقية والزعماء الافريقيين الى أن يرى كثير من النيجيريين ضرورة التوصل الى تسوية داخلية ، ويظهر هذا فى عودة عدد من الزعماء ذوى الوزن والثقل السياسى الى تأييد الحكومة الفيدرالية مثل الدكتور أذيكوى الذى انشق عن تأييد بيافرا وأعلن تأييده لحكومة لاجوس ٠ وفى نفس الوقت يجب ملاحظة التغيير الذى أحدثته الحرب فى التركيب الاجتماعى العام للاتحاد النيجيرى من تقسيم البلاد الى وحدات سياسية كثيرة وتقسيم الشمال وتحطيم الميراث الاقطاعى فيه ، أضف الى هذا الخسائر الانسانية العميقة الأثر التى شهدها الأقليم الشرقى ومدى الازمة الاقتصادية التى يعيشها سكانه من قبائل الايبو ٠

٢ - على الرغم من المعونات العسكرية التى تتلقاها بيافرا من عدد من الدول الاوروبية والامريكية ومن بعض النظم العنصرية فى أفريقيا مثل جنوب أفريقيا والبرتغال ٠٠ !! الا أنه من الواضح أن هذه المعونات هدفها هو البترول والسيطرة على منابعه ، وهى تعبير عن الصراع الخفى بين مجموعات الشركات البترولية والاحتكارات الدولية ٠ ومثل هذه النقطة تتضح آثارها وتظهر انعكاساتها فى العلاقات الدولية الافريقية والعالمية ٠



٣ ـ ان قيمة النصر العسكرى والتقدم الحربى الذى يتم لحساب الحكومة الفيدرالية هى عامل حاسم فى تراجع وضعف مركز القيادة العسكرية فى بيافرا ٠ وفى نفس الوقت تقدم الحكومة الفيدرالية مبادرات سياسية بهدف الوصول الى تسوية سياسية ٠

٤ ـ ومع ايقاف القتال وطلقات المدافع الا أن الاعوام السبعينات سوف تظل تشهد الاثار الضخمة والعميقةللحرب ، وهى آثار لا نستبعد أن تؤدى تعقيداتها الى نشوب القتال أو الصدام من حين لاخر فى صورة انفجارات وقتية لا نستطيع الان أن نتنبأ بما ستلقاه أو بما ستنتهى اليه ٠

ومن القضايا التى سوف تترتب على ايقاف القتال ما يلى :

قضية اعادة دمج الايبو (مثقفين وشعبا) فى الجسد الاجتماعى والحكومى النيجيرى ٠ اذ أنهم يمثلون مجموعة نشطة اقتصاديا وثقافيا وسياسيا ولن يقبلوا البقاء فى وضع البعيد عن السلطة والقوة الاقتصادية والسياسية ٠ وعودتهم معناها احداث تغيير فى التوزيع الحالى لهياكل السلطة والقوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية فى البلاد ٠ ومثل هذا التغيير يتطلب موافقة القوى المسيطرة حاليا على الاتحاد النيجيرى بالرضا أو بالقوة ٠

قضية اعادة بناء المجتمع والاتحاد الحكومى وهذه قضية معقدة حيث أن العسكريين هم الذين يقودون الاتحاد الحكومى الان ويشترك معهم المدنيون من كل شعوب الاتحاد فيما عدا شعب الايبو (بيافرا) وحيث انالحرب وتحطيم القواعد الاجتماعية والسياسية القديمة قد أوجد فى المجتمع قوى اجتماعية جديدة تريد أن تأخذ دورها ونصيبها فى عمليات توزيع القوة والسلطة فى المجتمع والحكومة الاتحادية ٠

قضية تعمير الشرق بعد تخريب الحرب وهى ترتبط أيضا بقضية التنمية القومية فى نيجيريا ككل ، وما هو طريق التنمية الذى ستختاره نيجيريا فى ضوء الاتجاهات والنظمالعالمية المعاصرة؟ وما يحدث فى أفريقيا حاليا بشأن هذا الموضوع ٠

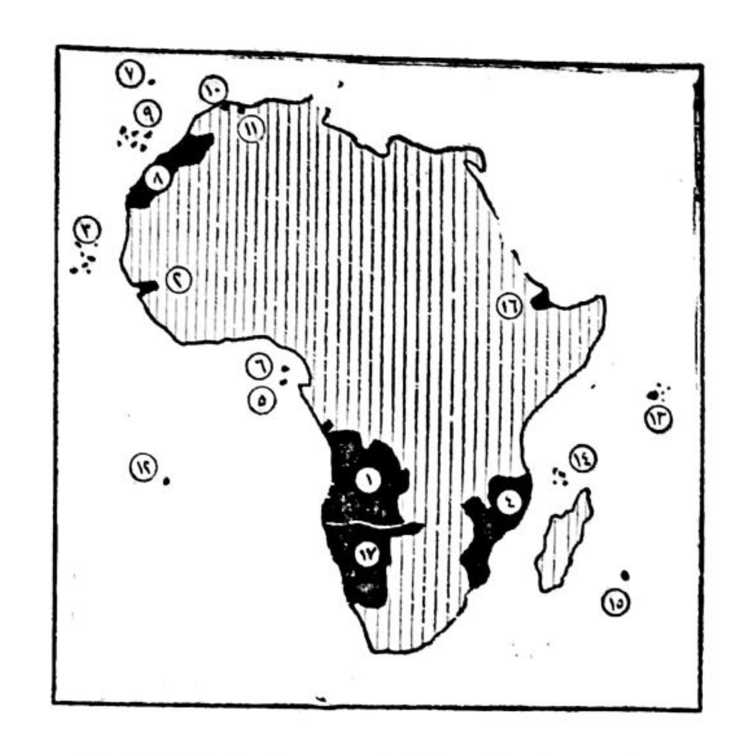
حسم الصراع الدولى العلنى والسرى حول السيطرة على بترول نيجيريا وهذه قضية هامة لان الاحتكارات البترولية والدول الاجنبية الان موجودة فى الصراع بطريقة أو أخرى ٠ ومن ثم يستلزم الامر اتخاذ موقف صريح فى شأن هذا الموضوع من جانب الحكومة الاتحادية بعد ايقاف القتال ٠

ان تسوية الموقف سوف تطرح آثارها على موقف بعض الحكومات الافريقية التى أيدت الحركة الانفصالية بأن يزداد انعزال هذه الحكومات عن الموقف الافريقى العام وما يثيره هذا فيها من قلاقل واهتزازات داخلية ، كما سوف تطرح آثارها على موقف بعض الافراد والجماعات التى تريد أن تثير اصطدامات دموية فى بلاد أفريقية أخرى باسم الانفصال وتكوين وحدات سياسية مستقلة ٠ والمتصور قطعا هوضعف مركزمثلهؤلاء الافراد والجماعات ٠

تصفية الاستعمار

تبدأ الاعوام السبعينات من القرن الحالى وقضية تصفية الاستعمار ماتزال تشغل تفكير الانسانية وتستأثر بالجهد الكبير من جانب حركات التحرر والشعوب والنظم التقدمية والاشتراكية عامة ٠ اذ على الرغم من نشاط حركة التحرر لتصفية الاستعمار العالمى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وعلى الرغم من صدور قرار الامم المتحدة بتصفية الاستعمار عام ١٩٦٠ ونشاط اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار ومنح الاستقلال للشعوب التابعة ، فانه ما زالت على الرغم من هذا الموقف الدولى مناطق عديدة تخضع للاستعمار ، وما زالت قوى استعمارية غاشمة تقف أمام التطور التاريخى وتقاومه بالسلاح والعنف والجريمة ٠

وتأتى قارة أفريقيا فى مقدمة المناطق التى تشتعل فيها نيران حرب التحرير ، وبجوارها تظهر مناطق أخرى فى آسيا ومنطقة المحيط الهادى وأمريكا اللاتينية مازالت تحت سيطرة القوى الاستعمارية ٠ أضف الى هذا ارتباط الوضع الاستعمارى الدولى مع النظم العنصرية البيضاء القائمة فى افريقيا ٠



المستعمرات البرتغالية : [١] أنجولا [٢] غينيا البرتغالية [٣] جزر كاب فيرد [٤] موزمبيق [٥] ساو تومى [٦] برنسيب [٧] ماديرا .
المستعمرات الاسبانية : [٨] الصحراءالاسبانية [٩] جزر كناريا [١٠] سبتة [١١] مليلا .
المستعمرات البريطانية : [١٢] ست هيلينا [١٣] سيشل .
المستعمرات الفرنسية : ١٤] جزر كومورو [١٥] ريونيون [١٦] الصومال الفرنسى .
[١٧] جنوب غربى افريقيا تحت سيطرة جمهورية جنوب افريقيا .

والملاحظات الاساسية التى تبرز فى الاعوام القادمة هى :

١ ـ أن حركة تصفية الاستعمار العالمى قد تحولت أساسا من العمل الدبلوماسى السلمى الى العمل السياسى والعسكرى وأصبح الطابع الوحيد هو الحرب المسلحة لتصفية الاستعمار .

٢ ـ أن هذا التحول يرتبط أيضا بالاوضاع الارهابية والعسكرية التى تتخذها الدول الاستعمارية والنظم العنصرية عامة من حيث اعتمادها على القوة والبطش السافرين لتحطيم حركات التحرر ، وبجوار هذا تعمد الى أساليب غير مباشرة مثل الاغتيالات والمؤامرات والضغوط النفسية والاقتصادية .

٣ ـ وفى نفس الوقت تستمد هذه الاوضاع الاستعمارية والعنصرية القائمة فى دول العالم الثالث تأييدا من القوى الاستعمارية الاخرى يظهر فى أوضاع وتأييد اقتصادى ونفسى وثقافى وامداد بالسلاح والمعدات العسكرية ، كما يظهر فى خطط سياسية تهدف الى تعطيل دور الرأى العام العالمى المعادى للاستعمار ، أو تهدف الى الايقاع بين حركات التحرر والجبهة المعادية للاستعمار .

٤ ـ ان استمرار هذه الحروب المسلحة يعكس تطورا عميقا وخطيرا ، وهو ظهور آثار الثورة الاجتماعية والمبادىء الانسانيه التقدمية على تفكير وتركيب حركات التحرر لتصفية الاستعمار وسوف تشاهد الاعوام السبعينات ازدياد دور المثقفين الثوريين والفلاحين فى حركات التحرر لتصفية الاستعمار ، وهذا الدور المتـزايد يرتبط بازدياد تداخـل وترابط الثـورة السياسية والثـورة الاجتماعية وانتشار مفاهيم التحرر الاقتصـادية واعادة صياغة وتركيب العـلاقات الاجتمـاعية والاقتصـادية بين القوى الاجتماعية المعـادية للاستعمار فى المراحل المختلفة للعمل الثـورى لتصفية الاستعمار .

وفى نفس الوقت يجب ألا ننزعج من حدوث انشقاقات فى داخل حركات التحرر لتصـفية الاستعمار، اذ أن هذا شىء عادىينتج عن ظهور أفكار ومبادىء الثورة الاجتماعيـة والمفـاهيم الاشتراكية فى داخل اطار حركات التحرر ، الامر الذى يجعل قوى متعددة تقبل الحلول النصفية، بينما ترفض القوى الاساسية فى الثورة قبول هذه الحلول النصفية وتصر على رفع السلاح والسير فى العمل الثورى حتى يتم التحرر وتصفية الاستعمار بصورتيه القديمة والجديدة .

التأميم فى دول العالم الثالث

فى ١٩٥١ اثار مصدق ضجة كبرى فى العالم عندما اعلن عن تأميم شركة البترول الايرانية البريطانية وكان اهم رد فعل لهذا القرار ان تكتلت القوى الاستعمارية العليا ولم يهدأ لها بال الابعد ان تم لها اقصاء الرئيس الايرانى من الحكم، ولكن هزيمة مصـدق السـياسية لم تؤد الى الاطاحة بالفكرة التى القى بذورها ومنذ ذلك العهد اخذتفكرة التأميم تجد ترحيبا متزايدا فى نفوس شعوب العالم الثالث التى تكافح من اجل الحرية، فلم يمض سوىاعوامقليلة حتى اعلن الرئيس عبد

الناصر عن تأميم قناة السويس التى تعد ممرا حيويا تعمل لها الاستراتيجية الامبريالية الدولية الف حساب ٠

وبتأميم قناة السويس رسخت فكرة التأميم فى نفوس الشعوب النامية التى اخذت تصفق استحسانا كلما نجحت حكومة من حكومات الدول النامية فى ضم قطاع ابقى عليه الاستعمار ليقيم عليه فى المستقبل سياسة الاستعمار الجديد ٠

ولا شك ان الاتجاه الاشتراكى الذى بدأت تسلكه بعض الدول النامية بعد ان اقتنعت بان النظام الرأسمالى لن يوفر للشعوب النامية الرفاهية التى تتطلع اليها قدساعد كثيرا فى دعم فكرة التأميم فى العديد من الدول النامية ٠ فقد زاد الادراك فى العالم النامى بان اول شرط يتوقف عليه تحقيق نمو حقيقى هو امتلاك الشعب لجميع وسائل الانتاج حتى يتسنى له اجراء توزيع سليم عادل للدخل القومى ٠ ولكن فكرة التأميم لم تقتصر على الدول النامية التى اختارت طريق الاشتراكية بل فرضت نفسها ايضا على الدول التى فضلت الطريق الرأسمالى حيث اخذت الجماهير تضغط على الحكومات وتطالب بالتأميم كلما اكتشفت انها لا تسيطر على قطاع ما من اقتصاديات البلاد ٠

وقد شهدت الستينات غزو التأميم فى عدة قطاعات ابرزها القواعد العسكرية التى اقامتها الامبريالية العالمية فى عدة مرافق من العالم فسرعان ماطرح موضوع هذه القواعد التى تشكل قلاعا تابعة للاستعمار الجديد فى الدول الحديثة العهد بالاستقلال وقد تم تأميم البعض منها ٠

ولكن اهم قطاع طرقه التأميم هو دون شك قطاع البترول الذى كان يعد حتى عهد قريب دولة مستقلة داخل الدولة تابعة للاحتكارات البترولية الكبرى ٠ ويلاحظ هنا أن الدول التى نجحت فى تأميم قطاعها البترولى تعد ضمن الدول التى اعتادت الرأسمالية الامريكية ان تسيطر عليها باحكام مثل « بيرو » حيث اممت الحكومة منذ شهور منشآت شركة « الانترناشيونال بتروليوم » الامريكية واخيرا بوليفيا حيث قررت حكومة « لاباز » فى اكتوبر الماضى تأميم شركة « جولف اويل » بعد ان تم لها الغاء الاتفاقية البترولية المبرمة بينها وبين الشركة المذكورة ٠

ومنذ ثلاثة شهور تقريبا كانت ليبيا تعد من اهم هذه القلاع البترولية وكان الاستعمار يعقد عليها أمالا واسعة ولكن الثورة الليبية سرعان ما اطاحت بهذه الامال ومما لا شك فيه هو أن السبعينات سوف تشهد صراعا مستحكما بين القادة الليبيين الثوريين والشركات البترولية الكبرى التى تعمل على ارض ليبيا ٠

والواقع ان التأميم قد اجتاح هنا قطاعا هاما كان محاطا دائما بستار من السرية فكان يبدو كالمارد القوى الذى لا يقهر وقد تحطم اليوم هذا الستار فأظهر المارد نقاط ضعفه ٠ ومن المؤكد أن الاتجاه فى الدول النامية المنتجة للبترول خلال السبعينات سوف يركز على هذه النقاط الضعيفة ليحصل على اكبر قدر من الحقوق عند ابرام الاتفاقيات البترولية وخاصة ان شبح التأميم اصبح اليوم يشكل خطرا حقيقيا على الاحتكارات البترولية الكبرى ٠

مشكلة الدول المتخلفة

على الرغم من اهتمام الخبراء بالنتائج الخطيرة التى تترتب على اتساع الهوة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة فان الرأى العام العالمى لا يكاد يدرك ادراكا واعيا مدى خطورة هذه المشكلة ٠

والدراسات العلمية التى أجريت حول هذه القضية يتضح منها الاتجاهات التالية :

اولا – متوسط معدل الزيادة فى اجمالى الانتاج القومى سيزداد وقد يصل الى ٦ فى المائة غير ان تزايد عدد السكان المرتفع على التوالى سيؤثر على معدل الزيادة هذه ويجعلها غير ذات جدوى فى دخل الفرد بحيث ان الفرد فى الدولة المتخلفة لا ينتظر ان يتحسن وضعه فى السبعينات ٠

ثانيا – ستزداد البطالة ، والبطالة المقنعة فى الدولة المتخلفة ٠ ومن المنتظر ان تزداد تلك البطالة

بين المتخرجين فى المدارس والجامعات ويكون من نتائج ذلك ازدياد هجرة الكفاءات الى الدول الغنية المتقدمة .

ثالثا : — كثيرمن الدول النامية أصبحت تحمل ماهو فوق طاقتها من الديون وما يتبعها من فوائد ، وقد بلغت الديون التى تثقل كاهل الدول المتخلفة نحو ثمانية واربعين مليارا من الدولارات · وينتظر ان تقوم الدول المتخلفة بحركة دولية ترمى من ورائها الى تخفيف هذه الديون ، وتأخير اجل دفعها ، ووضع شروط جديدة لما يمكن ان يستجد من الديون والمساعدات مستقبلا ، ومن المعروف ان متوسط خدمة الديون فى الدول النامية بلغ ١٧ فى المائة من مجموع حصيلة النقد الاجنبى الناجم عن صادرات تلك الدول ·

رابعا : — من المنتظر ان ينخفض حجم المعونة التى تقدمها الدول الغنية الى الدول النامية ، ويرجع ذلك الى اسباب متعددة منها ان الولايات المتحدة التى كانت اكبر مصدر للمساعدات بدأت تهتم بازالة معالم الفقر والتخلف داخل حدودها بعد ان كانت اكثر مساعداتها موجهة الى الخارج ، ومنها فتور الرأى العام بالنسبة لمسألة المساعدات بحجة انها لم تأت بالثمرات التى كانت ترجى منها ·

وعلى هذا فان لم تبتكر الدول الغنية والدول المتخلفة استراتيجية جديدة لمواجهة قضية التخلف فان مشكلة التخلف ستبقى دون حل فى السبعينات .

ولكن هناك أمران ينتظر ان يكون لهما اثر فى تخفيف حدة مشكلة التخلف الامر الاول هو احتمال وقوع اتفاق بين العملاقين على منهج مشترك لتخفيض التسلح ، واذا تم ذلك فقد يكون المال الناجم عن وقف سباق التسلح مشجعا على تقديم المساعدات للدول المتخلفة · والامر الثانى انه وفقا لاخر الدراسات فى قضية التخلف والتى تضمنها تقرير « بيرسون » الصادر من نحو شهرين فانه اذا استمر تقديم المساعدات للدول النامية بمستوى مرتفع فان هذه الدول قد تستطيع الاستغناء عنها فى نهاية هذا القرن لانها تكون عندئذ قد حققت التنمية المنشودة .

ازمة الامم المتحدة والمنظمات الدولية

ينتظر ان تكون سنة ١٩٧٠ سنة ذات شأن فى تاريخ منظمة الامم المتحدة ففيها ستحتفل بعيد ميلادها الخامس والعشرين احتفالات متعددة تبلغ ذروتها باجتماع قمة يشترك فيه رؤساء الدول الاعضاء فى حفلة كبرى ستنعقد فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٧٠

ومرور ربع قرن على قيام الامم المتحدة مناسبة طيبة لتقديم كشف حساب بما انجزته هى والمنظمات الدولية الفنية المرتبطة بها خلال هذه الفترة الطويلة من الزمن ·

والامم المتحدة تعتبر قد نجحت فى التعجيل بتصفية الاستعمار · وفى اتاحة الفرصة للدول الصغيرة ان تعلن عن نفسها من فوق منبرها ، ولكنها من جهة اخرى تعتبر قد اخفقت فى القضاء على آخر حصن للاستعمار التقليدى فى الثلث الجنوبى للقارة الافريقية ، ويلوح انها ستظل عاجزة حيال القضاء على حكومات الاقليات العنصرية التى تشرف على تثبيت هذا الاستعمار · وتعتبر الامم المتحدة قد نجحت ايضا فى تشخيص قضية التخلف ، ولكنها لم تنجح فى ايجاد الوسائل الفعالة العالمية فى علاج القضية ·

وتعتبر الامم المتحدة قد اخفقت فى قضية نزع السلاح حتى اليوم ولاشك ان فشلها هذا مرتبط بفشلها فى معالجة قضية التخلف . اذ لو ان نزع السلاح قد تم لكانت الملايين الكثيرة التى يستغرقها التسلح أداة حاسمة فى القضاء على التخلف ·

ومن الميادين التى يظهر فيها اخفاق المنظمة الدولية بوضوح تسوية المنازعات الدولية ، والمصادمات المسلحة التى تهدد الامن والسلام ويتجلى ذلك فيما يدور الان فى الشرق العربى وفيتنام وبيافرا ، وكشمير وغيرها من المناطق والبلاد التى تزهق فيها الارواح وتسيل الدماء وتقف الامم المتحدة حيالها عاجزة مع أن هذا من اول مهامها ·

وتلك الازمة الخطيرة التى تمر بها الامم المتحدة ليست مقصورة عليها ولكنها تمتد الى المنظمات

الدولية الفنية كاليونسكو وهيئة العمل الدولى ، وهيئة التغذية والزراعة فكلها لم تحقق رسالتها كما يجب اما لاعتبارات سياسية واما لاعتبارات فنية متعلقة بجمود البيروقراطية الدولية، وهذه وتلك قد جعلت من تلك المنظمات مجالا للخطابة والانشاء اكثر من كونها اجهزة للتعاون الدولى .

وأزمة التنظيم الدولى قد امتدت ايضا الى المنظمات الاقليمية والمنظمات القارية كجامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الامريكية ، والمنظمات الوحدوية الاوربية مؤكدة بذلك ان الازمة تشمل كافة المنظمات الدولية ، ولا يختص بها تنظيم دون تنظيم .

ومن المنتظر ان تستمر تلك الأزمة الخطيرة التى تمر بها المنظمات الدولية فى السبعينات لان المجتمع الدولى لم يصل بعد فى مجموعة الى النضـــوج السياسى ولا الى التضامن الاجتماعى مما يؤهله للعمل السليم داخل اطار المنظمات الدولية .

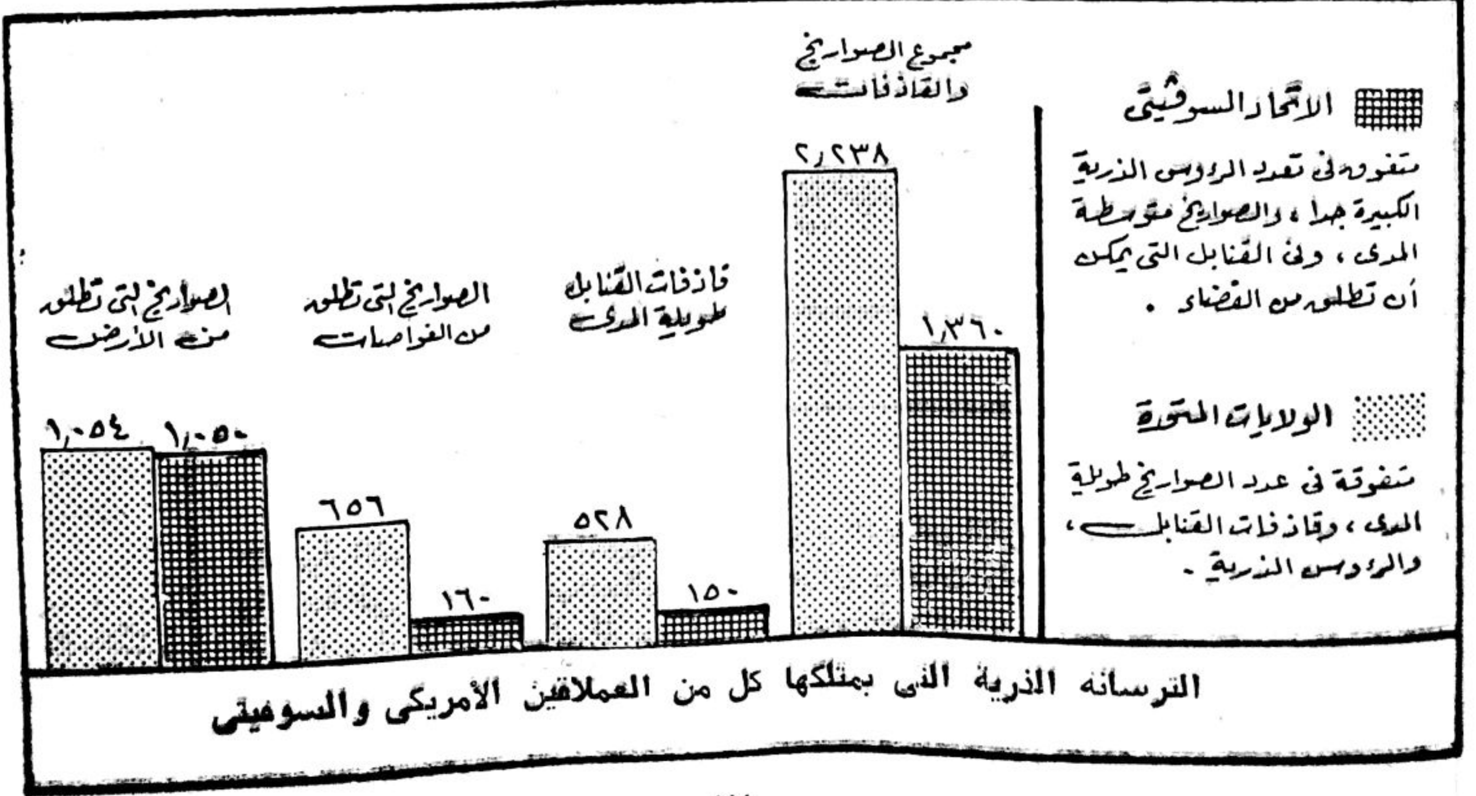
وقد يقال : وكيف السبيل الى الحل؟ والجواب انه طالما ان الانسان لم يبتكر أسلوبا جديدا غير اسلوب المنظمات الدولية فستظل تلك المنظمات هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق السلام والتعاون فى المجتمع الدولى .

مشكلة التسلح ونزع السلاح

تلك المشكلة ذات شقين : الشق الاول خاص بالتسلح والاسلحة الجديدة التى ستبتكر فى السبعينات ، والشق الثانى خاص بالمجهودات التى ستبذل لنزع السلاح ، أو تخفيضه على الاقل ، وايجاد الوسائل التى تكفل الاشراف الفعلى على هذا النزع او التخفيض .

وفى قضية التسلح ستكشف السبعينات عن اسلحة جديدة ستبتكرها الدول الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى . والرسم البيانى المنشور على هذه الصفحة يوضح مدى الترسنة الذرية والصاروخية التى يمتلكها كل من العملاقين مما سيؤدى الى الفناء البشرى لو أن هذه الاسلحة قد استخدمت ، ولا ينتظر ان تستطيع أية دولة من دول العالم فى مدى السبعينات ان تحقق لنفسها ماتحقق لاحد هذين العملاقين .

واذا انتقلنا الى الاسلحة التقليدية التى ينتظر ان تستعمل فى السبعينات فى اطار الحـروب التقليدية او فى اطار حروب العصابات وجدنا انه ينتظر :



الترسانه الذرية التى يمتلكها كل من العملاقين الأمريكى والسوفيتى

اولا : ان يزداد دور السلاح الجوى ، وسيكون لطائرة الهيلوكوبتر دور هام فى المعارك المقبلة سواء أكان ذلك عن طريق تسليحها بالصواريخ الموجهة او عن طريق استخدامها فى نقل الجنود كما ينتظر ان تلعب الطائرات ذات الاجنحة المتحركة دورا جديدا اذ انها تستطيع ان تكيف نفسها مع طبيعة المهمة الوكول اليها أمر القيام بها ، كما ينتظر ايضا ان الطائرات ذات القدرة على الصعود العمودى سيكون لها شأن جديد فى نقل الجنود ، والعتاد ، والمدافع ، والدبابات وغيرها •

ثانيا : سيبقى لسلاح المدرعات ماله من أهمية على الرغم من خطورة الصواريخ المضادة للدبابات ، وستكون الدبابات سلاحا حاسما فى المعارك البرية القادمة لانها مازالت السلاح الوحيد الذى يجمع بين قوة النيران وخفة الحركة •

ثالثا : سلاح المدفعية سيكون أقل الاسلحة تطورا من الناحية التكتيكية وان كان من المنتظر ان تبتكر انواع جديدة من المدافع •

رابعا : سلاح المشاة ينتظر ان يكون عرضة لتغييرات جذرية فى تنظيماته وتشكيلاته تجعله اسرع حركة واكثر قدرة وليتلاءم معه متطلبات المعارك الحديثة •

خامسا ، سلاح البحرية سيكون التطوير فيه مقصورا على الغواصات والمدمرات السريعة المزوده بالصواريخ ، وان كانت الدول الكبرى ستجعل اهتمامها منصرفا الى حاملات الطائرات الكبرى التى ستستغنى بها عن القواعد العسكرية الاخذة فى التصفية •

اما الشق الثانى من القضية فمن المنتظر ان يصل كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكيه الى اتفاق بشأن تخفيض الترسانة الذرية والصاروخيه فى كل منهما ، وليس من المتوقع ان يمتد تخفيض التسلح بين العملاقين الكبيرين الى نزع السلاح التقليدى او تخفيضه لان الدول الصغيرة غير المزوده بالاسلحة الصاروخيه او الذرية ستعمل على الاحتفاظ بالاسلحة التقليدية للدفاع عن أمنها ، او لتحقيق سياستها ، وسيسكت العملاقان عن هذا لان الحروب المحلية اذا لم تكن محققة لبعض سياسات الدول الكبرى فهى متنفس للمجتمع الدولى •

تصفية القواعد العسكرية في ليبيا

ظهرت الاهمية الاستراتيجية لليبيا واضحة فى اثناء الحرب العالمية الثانية . فبالنسبة لدول المحور كانت ليبيا القاعدة التى منها تنطلق الجيوش الالمانية الايطالية فى طريقها الى قناة السويس التى ستمكنهم من السيطرة على حوض البحر الابيض المتوسط وكذلك الوصول الى بترول العراق وايران واخيرا اغراء تركيا بالدخول فى الحرب الى جانب المحور وبالتالى امكان مهاجمة الاتحاد السوفيتى من اتجاه كانت استعداداته الدفاعية فى المواجهة له غاية فى الضعف اما بالنسبة للحلفاء فان اهمية ليبيا كانت تنحصر فى

منع تحقيق الاغراض السابقة لدول المحور كما انها كانت ضرورية لهم لسيطرة على منطقة شمال افريقيا والتى كان مخططا ان يتم منها العودة الى اوربا (صقلية ثم ايطاليا) وقد اسفرت مجريات الحرب عن سيطرة الحلفاء على ليبيا .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية استمرت الادارة البريطانية والفرنسية لليبيا وفى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ اعلنت الجمعية العمومية للامم المتحدة فى اجتماعها الذى عقدته ان تصبح ليبيا دولة مستقلة وان يقرر سكان الثلاث ولايات (طرابلس وبرقة وفزان) خلال سنتين وبمعاونة مجلس للامم المتحدة ومندوب لها شكل الحكم فى بلادهم وان يضعوا دستورا لها . كما اعلنت وجوب تشكيل حكومة ليبية مؤقتة تتسلم من الدولتين القائمتين بالادارة جميع السلطات الحكومية وفقا لبرنامج يضعه مندوب ومجلس الامم المتحدة لليبيا بالاشتراك مع الدولتين القائمتين بالادارة (انجلترا وفرنسا) وذلك لنقل هذه السلطات الى حكومة ليبية مؤلفة تاليفا صحيحا فى تاريخ لا يتجاوز اول يناير سنة ١٩٥٢ .

مناورات الغرب للبقاء فى المنطقة :

وقبل ان يتحقق اعلان الاستقلال جرت تطورات هامة كان ابرزها فرض النظام الاتحادى وربط ليبيا بعجلة المساعدات المالية الخارجية كوسيلة فعالة لاقرار الاوضاع العسكرية الاجنبية التى كانت قائمة فى ذلك الحين . وتفسير ذلك ان العرب ادرك الاهمية الاستراتيجيه لليبيا كما ادرك ان هذه الاهمية لن تنتهى بانتهاء الحرب فهو اذن لم يكن قد فطن بعد الى احتمال وجود ثروات بترولية بها ولكن سبب تمسكه بها كان فى المقام الاول والاخير عسكريا بحتا .

ولم يتيسر بلوغ هذا الهدف — ربط ليبيا بعجلة المساعدات الماليه الخارجيه نمكينا للغرب من البقاء بها — الا بعد مناورات ومشاورات اشتركت فيها الدول الغربية صاحبة الشأن بالاتفاق مع مندوب الامم المتحدة فى ليبيا الذى ضرب صفحا عن اشراك مجلس الامم المتحدة فى تلك المشاورات .

وعندما اعلنت بريطانيا سنة ١٩٥١ ان العجز فى الميزانية العامة يقرب من ٧٠٠٠٠٠ر١٨٠٠ جنيه استرلينى كان رأى مندوب الامم المتحدة ان يتم تسديد هذا العجز عن طريق الاعانة الخارجية ومن ثم دعا الى اجتماع شهده خبراء عن الدول التى لها مصالح اقتصادية وتقدمية فى ليبيا وهى انجلترا — امريكا — فرنسا — ايطاليا — مصر وعلى الرغم من اعراب مندوب مصر عن استعداد حكومته لسد العجز فى الميزانية الليبية فقد انتهت هذه المشاورات باصدار قرار بضرورة التجاء ليبيا الى التعطية البريطانيه لسد العجز فى ميزانيتها ولاشك ان تنفيذ هذا القرار الحق بليبيا اضرارا فادحة ذلك انه يتضمن اولا شرط الانضمام الى منطقة الاسترلينى وثانيا يتطلب موافقة بريطانيا على الميزانيه وهذان الشرطان لا يتفقان مع الاستقلال كذلك فان سيطرة بريطانيا على الاقتصاد الليبى من شأنه بقاء هذا الاقتصاد فى حالته الراكدة دون نمو ملموس ذلك انه من غير المتصور ان تسعى بريطانيا الى تنمية ليبيا اقتصاديا وتمكينها بالتالى من التحرر من المساعدة الاجنبية التى هى اساس الوجود البريطانى فى ليبيا .

المعاهدة الليبية الانجليزية (١٩٥٣ - ١٩٧٣) :

وفى ضوء ما سبق عقدت الحكومة الليبية المؤقتة فى سنة ١٩٥١ اتفاقية مالية بين انجلترا وليبيا . وعقدت الى جانب هذه الاتفاقية المالية اتفاقية عسكرية مؤقتة تضمنت قرارا باستمرار الحالة التى كانت عليها القوات البريطانية المرابطة فى ولايتى برقة وطرابلس على ان ينظم بقاء هذه القوات بمعاهدة تعقد فيما بعد . وقد تم توقيع هذه المعاهدة والاتفاقيتين العسكرية والمالية الملحقتين بها فى يوليو سنة ١٩٥٣ . ومدة المعاهدة عشرون عاما كما حددت مدة قدرها عشر سنوات لاعادة النظر فيها بغرض تعديل شروطها دون امكان الغائها .

وتقوم الاتفاقيتان العسكرية والمالية بتنظيم العلاقات بين البلدين فى الميدانين العسكرى والمالى على اساس المصالح المشتركة . فبينما تمنح ليبيا بريطانيا قواعد عسكرية على ارضها فان بريطانيا تقدم لليبيا طوال مدة الاتفاقيتين مساعدة مالية سنوية يتفق على مقدارها بين الطرفين فى مستهل كل خمس سنوات على اساس ميزانيات السنوات

الخمس الماضية . اما المبلغ المتفق عليه فى فترة السنوات الخمس الاولى فهو ٣٫٧٥ مليون جنيه استرليني .

واذا استعرضنا نصوص المعاهدة الليبية البريطانية وجدناها مليئة بالادلة الواضحة على انتهاك السيادة الليبية ولعل اوضحها ما نصت عليه المادة الاولى منها ان يسود سلم وصداقة وتحالف بين الطرفين وان يتعهد كل منهما بأن لا يقف ازاء البلاد الاجنبية موقفا يتعارض وهذا التحالف او قد يخلق مصاعب للفريق الاخر . ومن الواضح ان التزام ليبيا بقيود هذا النص يتناقض مع كونها عضوا فى الجامعة العربية ويضير بالمصالح الاساسية للوطن العربي .

كذلك جاء بالمادة الثانية انه « على كل من الفريقين المتعاقدين المعاونة فى حالة وقوع حرب او نزاع مسلح واتخاذ التدابير اللازمة فى حالة خطر اعمال عدائية تحدق بأى منهما » . ومعنى ذلك ان ليبيا لا يمكن ان تبقى فى حالة حياد عندما تكون بريطانيا فى حالة حرب مع دولة اخرى .

اما الاتفاقية العسكرية ببنودها الخمسة والثلاثون فمن شأنها وضع ليبيا كلها تحت تصرف القوات البريطانية واشتملت هى الاخرى على انتقاص كبير لاعمال السيادة الليبية وسلوك الافراد وحرياتهم هذا علاوة على الضرر البالغ الذى لحق بخزانة البلاد نتيجة اعفاء جميع المتعهدين والمنظمات التى تستورد ما تحتاجه القوات البريطانية من الرسوم الجمركية .



واخيرا نجد ان الاتفاقية المالية لا تقل عنها ظلما ويكفى لتوضيح ذلك أننشيرالى المبلغ السنوى الزهيد الذى تدفعــه بريطــانيا لليبيا فى مقابل التسهيلات العسكرية التى تحصل عليها سنويا ·

المعاهدة الليبية الامريكية (١٩٥١ — ١٩٧١) :

قبل استقلال ليبيا فى سنة ١٩٥١ كــانت القوات الامريكية تحتل مطار الملاحة بالقرب من طرابلس الغرب وقد جرت المباحثات بشأنه طوال عدة شهور سبقت الاستقلال وانتهت باقرار الوضع الامريكى القائم فى ليبيا وعقدت بذلك اتفاقية عسكرية بين البلدين مدتها ٢٠ سنة · وهــذه الاتفاقية كسابقتها الاتفاقية البـريطانية شكلا ومضمونا وهى تتضمن ٣٠ مادة تنظم العلاقة فيما بين ليبيا وامريكا وتمنح ليبيا بمقتضاهامبلغ ٤٠ مليون دولار تقسم على عدد سنى الاتفاقية فنالت ليبيا ٤ ملايين دولار سنة ١٩٥٤ كما نالت مثل هذا المبلغ لمدة ست سنوات من ١٩٥٥ الى ١٩٦٠ على ان تكون المبالغ المدفوعة فى السنوات الباقية بواقع مليون دولار تقسم على عدد سنى الاتفاقية فنالت ١٩٦٠ اصرت الحكومة الليبية على ان تحصل على ١٠ ملايين دولار سنويافى مقابل استخدام امريكا للقواعد العسكرية ووافقت الحكومة الامريكية على هذا الطلب ·

ونوجه الى هذه الاتفاقية نفس الانتقادات التى وجهت الى الاتفاقية الليبية البريطانية يضاف الى ذلك ان الاتفاقية منحت امريكا حق جلب قوات غير امريكية الى الاماكن التى تحتلها قواتها وهو ما ادى الى تعقيدات بالغة الخطورة فيما بعد ·

فكرة عن اهم القواعد :

وقد انتشرت على اثر المعاهدتين السابقتين القواعد الامريكية والبريطانية فى انحاء الارض الليبية وتركزت معظم هذه القواعد فى ولاية برقة المتاخمة لحدود ج · ع · م · الغربية ·

واهم القواعد الامريكية قاعدة هويلس (ذات الملاحة) الجوية البحرية التى تقع على بضعة اميال شرق طرابلس · وتعتبر هويلس اكبر قــاعدة عسكرية لامريكا خارج الولايات المتحدة وهى مركز التدريب الرئيسى لاسلحة الجو لدول حلف الاطلنطى وهى بذلك وعلى مدار السنة مليئة بـأسراب الطائرات التابعة للدول اعضاء الحلف الاطلنطى منها :

القاذفات المقاتلة : الفانتوم والثندر شيف فـ ١٠٥ الامريكيتان والهوكرهانتر الانجليزية والفيات ٧ ج ٩١ الايطالية ·

القاذفات الارضية : السكاى هوك والكورسير الامريكيتان

المقاتلات الاعتراضية : الســتارفيتر فـ ١٠٤ الامريكية واللايتنج الانجليزية ·

هذا بالاضافة الى طائرات النقل والاستطلاع واحتمال وجود القاذفات الاستراتيجية الحاملــة للقنابل الذرية من طراز ب ٥٢ ستراتوفورتريس و ب ٥٨ هاستلر الامريكيتان و ب ٢ فــولكان الانجليزية · ونجد ان لامريكا عدة قواعد ثانوية الاهمية فى ولاية برقة ·

اما عن اهم القواعد البريطانية فهى قاعدة طبرق البحرية الجوية وهى بمثابة المركز الرئيسى للشئون الادارية للقوات البريطانية فى ليبيا وتوجد على مسافة ١٥ ميلا من طبرق – وزهاء ٥٠ ميلا فقط من الحدود المصرية – محطة سلاح الطيران البريطانى فى العضم · ولبريطانيا قواعد اخرى فى واحات جغبوب والعوفيات على مقربة من حدود ج٠ع٠م٠ الغربية الجنوبية ·

ويعتبر اهتمام بريطانيا بقواعدها فى بــرقة بمثابة التعويض الذى حققته الاســتراتيجية البريطانية لنفسها بدلا مما ضاع منها فى قناة السويس والسودان ولعدم اتساع قبرص للقوات المنسحبة من الشرق الادنى ورغبتها فى الاحتفاظ ببعضقواتهافىهذهالمنطقة ·

القواعد العسكرية وعدوانا ٥٦ و ٦٧ :

وقد ثبت فعلا انتفاع الانجليز بقواعد برقة اثناء العدوان الثلاثى على مصر · ولمنع تكرار ذلك دعا الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه الملقى فى الثانى والعشرين من فبراير سنة ١٩٦٤ بمناسبة

الاحتفال بعيد الوحدة دعا الى تصفية القواعد العسكرية البريطانية والامريكية فى ليبيا • وقد كان لهذا الخطاب تأثير بعيد فاجتمع ملجس الوزراء الليبى فى اليوم التالى لالقاء الخطاب مباشرة واعلن رئيس الوزراء ان الحكومة الليبية تؤكد انه ليس لديها اتجاه فى تجديد الاتفاقيتين البريطانية والامريكية غير ان الشعب الليبى قابل هذه التصريحات بحذر ومن ثم قام بعض اعضاء مجلس النواب بمناقشة الموضوع وتقدموا فى هذا الشأن الى المجلس بمشروع قرار يقترحون فيه الغاء المعاهدات الليبية الاجنبية وتصفية القواعد العسكرية وقد انتهى المجلس بالموافقة على هذا المشروع •

وبناء على ذلك قامت المشاورات بين الحكومة الليبية والحكومتين البريطانية والامريكية بشأن تصفية القواعد العسكرية واذا كانت الحكومة البريطانية وافقت ـ من حيث المبدأ ـ على تصفية قواعدها فى خلال سنتين اى فى عام ١٩٦٦ نجد أن الحكومة الامريكية تمسكت ببقائها حتى سنة ١٩٧١ • وهذا فى الواقع امر ليس بالمستغرب فمن المستحيل ان توافق الدولتان الغربيتان على الانسحاب من الارض الليبية وبالتالى فان انسحاب بريطانيا كان مرهونا بالبقاء الامريكى فى المنطقة وحتى الانسحاب البريطانى نفسه لم يتم الا بصورة شكلية وعن طريق تخفيض حجم القوات البرية دون المساس بالقواعد الجوية والبحرية •

واستمر الحال كما هو حتى بداية حرب يونيو ٦٧ عندما اعلنت صحيفة الاهرام ان امريكا تنقل السلاح لاسرائيل من قاعدة هويلس كما اضافت ان هناك عددا من الضباط والجنود الاسرائيليين يتلقون تدريبا خاصا على بعض معدات الطيران وهنا ظهرت خطورة الحق الذى حصلت عليه امريكا من ليبيا بامكان جلب قوات غير امريكية الى قواعدها • ولكن والحق يقال فان الحكومة الليبية لم تكن على علم بذلك حيث ان سيطرتها على تلك القواعد معدومة تماما •

تصفية القواعـد :

والان وبعد أن قامت الثورة الليبية فانه كان من المتوقع أن تطرأ تغيرات جوهرية على الاوضاع العسكرية الاجنبية فى ليبيا • فمن غير المتصور ان حكومة شعارها الحرية ـ الاشتراكية الوحدة ستسمح ببقاء الوضع كما هو عليه الان. وقد أعلن رئيس الوزراء الليبى د. محمود المغربى اعلن فى اول خطبة له اعتزام حكومته على تصفية القواعد الاجنبية فى خلال عامين على الاكثر، وقامت الحكومة الليبية ـ كاجراء مؤقت ـ بفرض الرقابة على القواعد الامريكية والبريطانية .

ومع بداية شهر ديسمبر الماضى بدأت المحادثات بين الحكومة الليبية من جهة وبين الحكومتين البريطانية والامريكية بشأن تصفية القواعد العسكرية . وقد تم التوصل الى اتفاق مبدئى بشأنها • وبدأت القوات البريطانية الانسحاب منذ منتصف ديسمبر ومن المقرر ان يتم جلاؤها نهائيا فى مارس ١٩٧٠ • أما عن القوات الامريكية فهى الاخرى قد بدأت الانسحاب الا ان ميعاد جلائها نهائيا عن الاراضى الليبية لم يحدد بعد ..

ومن ناحية اخرى نجد ان ليبيا اليوم وبعد ان تفجر البترول من اراضيها قد اصبحت فى مركز مالى يسمح لها بالاستغناء نهائيا عن المعونات الاجنبية وفقا لتقديرات الميزانية الليبية نفسها • وكانت الميزانية سنة (١٩٥٣ ـ ١٩٥٤) ٣ ملايين جنيه استرلينى وفى سنة (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥) ٨٥ مليون جنيه استرلينى وفى سنة (١٩٦٥ ـ ١٩٦٦) ١٠٠ مليون جنيه استرلينى وفى سنة (١٩٦٧ ـ ١٩٦٨) ٢٢٦ مليون جنيه استرلينى وفى سنة (١٩٦٨ ـ ١٩٦٩) ٣٤٥ مليون جنيه استرلينى .

وجدير بالذكر ان الايراد من البترول فى سنة ٦٧ ـ ٦٨ كان ١٪ مليون جنيه استرلينى اى حوالى ٧٥ فى المائة من الايراد الكلى • كما كان فى سنة ٦٨ ـ ٦٩ ٢٧٥ مليون جنيه استرلينى اى حوالى ٨٠ فى المائة من الايراد الكلى .

ومن ثم فان الاساس الذى قامت عليه الاتفاقيات العسكرية قد انهار واصبح سريانها يشكل وضعا جائرا تفرض بشأنه الالتزامات على طرف واحد هو جانب الحكومة الليبية .

ولو كان من الممكن ان تجد الولايات المتحدة وبريطانيا بديلا للقاعدتين الجويتين البحريتين الهامتين هويلس

وطبرق فان التضحية بامكانيات التدريب الهائلة من المناخ الصافى الذى يسمح بالطيران فى كل ايام السنة ليلا ونهارا ومن توافر المساحات الصحراوية الشاسعة الخالية تماما من الحياة والصالحة لتدريبات القذف الارضى لسلاح الجو هذا بالاضافة الى صلاحية طبيعة الارض تماما للتدريب الوحدات المدرعة والميكانيكية على القتال فى ظروف مثلى بالنسبة لها • لذا نجد ان القوات الجوية والمدرعة للحلف الاطلنطى تجرى دائما مناورات سنوية على الارض الليبية •

ولا شك أن التفسير الذى قدمته كل من امريكا وبريطانيا بشأن وجودهما فى المنطقة استنادا الى الحجة القائلة بأن هذا الوجود ضرورى لسببين هما : ١ — حماية المنطقة من الخطر الشيوعى ٢ — الحفاظ على المصالح الاستراتيجية للغرب ، أصبح هذا التفسير الآن غير منطقى وغير واقعى. فنجد انه بالنسبة للسبب الاول انه اذا كان الخطر الشيوعى حقيقة قائمة وواقعة فى مناطق اخرى من العالم فانه غير ملموس فى هذه المنطقة بالذات والاجدر بالدول الغربية ان تقول ان وجودها العسكرى فى المنطقة ضرورى لحماية مصالحها الاحتكارية من خطر القومية العربية •

اما بالنسبة للسبب الثانى فمن الناحية العسكرية البحتة نجد أن القواعد الامريكية البريطانية فى ليبيا ليست ضرورية كما يقول الخبراء العسكريون الغربيون لتوفير الحماية الجوية للاسطول السادس ذلك ان هذا الاخير له حمايته الجوية الخاصة به بواسطة حاملات الطائرات • وكذلك فان هذه القواعد ليست ذات اهمية كبيرة فى القيام بهجوم على القواعد الجنوبية للاتحاد السوفيتى ذلك ان عدد ومدى الطائرات الموجودة بهذه القواعد لا يصلح للقيام بهجوم على دولة فى مثل قوة الاتحاد السوفيتى هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان قواعد الحلف الاطلنطى الموجودة فى تركيا واليونان وايطاليا من دول البحر الابيض المتوسط اجدر بأن تقوم بهذه الوظيفة •

نخلص مما سبق ان الوجود العسكرى الامريكى والبريطانى فى ليبيا كان المقصود به تهديد الدول العربية عامة و ج • ع • م بصفة خاصة ولا يمكن ان يكون سببا بأى حال من الاحوال أى من الحجج التى يتفنن الغرب فى تقديمها •

وهناك رأى بأن القواعد الجوية البحرية لامريكا وبريطانيا فى ليبيا لابد وان يكون بها قوات برية غير هينة يمكن ان يصل حجمها الى ما يعادل فرقتين مدرعتين مع التدعيم اللازم من المشاة والمدفعية . وهذه القوات قطعا المقصود بها ليس حماية القواعد لان ذلك لا يستدعى قوات بهذا الحجم كما ليس المقصود بها حماية ليبيا نفسها من الخطر الشيوعى لانها اضعف من القيام بمثل هذه المهمة ولكن المقصود بها هو تدعيم مشاة الاسطول السادس الامريكى فى حالة الهجوم على بلد عربى هو بدون شك ج • ع • م وهذا الرأى مبنى على اساس ان :

١ — القوة الضاربة للغرب فى الشرق الاوسط ونقصد بها الاسطول السادس الامريكى غير قادرة — بالوسائل التقليدية — على توجيه ضربة قاصمة الى الدول العربية القوية • اما عن توجيه ضربة ذرية الى احدى دول المنطقة فى حالة نزاع محلى فهو أمر مستبعد نظرا لما رأيناه من احجاب الولايات المتحدة عن توجيه مثل هذه الضربة فى فيتنام وكذلك نظرا للوجود السوفيتى الجديد فى البحر الابيض المتوسط

٢ — اذا كان الغرب يعتمد الان على اسرائيل كرأس جسر لاى عمليات عسكرية يريد القيام بها فى الشرق الاوسط فهو يدرك تمام الادراك انه لابد وان يأتى اليوم الذى ستزول فيه اسرائيل كقوة عسكرية ويتحتم اذا على الغرب ان يبحث لنفسه عن رأس جسر اخرى هى فى تصوره ليبيا وربما غيرها من بلاد المغرب العربى •

ان تصفية القواعد العسكرية الاجنبية فى الشرق الاوسط هو الضمان الاساسى لكسب معارك استكمال التحرر الوطنى والقومى سياسيا واقتصاديا ولقد كانت خطوة عظيمة تلك التى

خطتها الحكومة الثورية فى ليبيا عندما اعلنت عزمها على تصفية القواعد الاجنبية ان مسئولية شعب ليبيا ازاء الوطن العربى هى ان يناضل من اليوم بكل قواه ومن ورائه والى جانبه كتفا بكتف كل الشعوب العربية حتى يتحقق لها الانتصار فى معركة المصير .

عبد الرحيم شلبى

السياسة الخارجية الاسترالية

إن المتتبع لحركة تطور السياسة الخارجية الاسترالية سيلمس قبل كل شئ مدى الارتباط الوثيق لهذه الاخيرة بالاحداث والتغيرات التى تطرأ على هذه المنطقة التى سمتها الاستراتيجية الامريكية « بالجنوب الشرقى الاسيوى » .

والواقع ان اهتمام استراليا بالدول الاسيوية عامة يرجع الى عهد بعيد : فان هذه القارة التى كانت تعد الى عهد قريب احدى الممتلكات « البيضاء » للتاج البريطانى كانت دائما تخشى هجوما قادما من آسيا . لهذا كانت يقظة متنبهة لكل ما يجرى من أحداث فى مجموع الدول المواجهة لها . فمثلا عندما برزت نزعة التوسع فى روسيا القيصرية سارعت استراليا بوضع قوة مدفعية عند مدخل الموانى الاسترالية كذلك كان النهوض اليابانى بمثابة عامل مقلق للحكومة الاسترالية ولم ينقذها من خطر الغزو اليابانى الا قوات الجنرال ماك آرثر . ومنذ ذلك العهد تركز التفكير الاسترالى فيما يخص الدفاع الذى تبلور فى « استراتيجية التقدم الى الامام » على منطقتى الجنوب الشرقى الاسيوى والجنوب الباسيفيكى . وعندما انتصرت الثورة الصينية فى عام ١٩٤٩ وسيطر ماوتسى تونج على الصين بدأت استراليا تنظر الى هذا الخطر الجديد الذى يهدد كيانها وشعر المسئولون الاستراليون بالضرورة الملحة فى أن تتحالف القارة مع دولة كبرى قادرة على حمايتها وخاصة بعد ان تبين لها ان بريطانيا قد اصبحت غير قادرة على القيام بهذا الدور . وكان ان اشتركت استراليا ونيوزيلاندة فى استشارات حول الدفاع عن منطقة ماليزيا – سنغفورة أدت الى قيام حلف ANZUS فى عام ١٩٥٠ ولم يمض عام حتى وقعت استراليا ونيوزيلاندة والولايات المتحدة على حلف المحيط الهادى (ANZUS) الذى يقضى باجراء استشارات بين الاطراف المعنية فى حالة وجود خطر يهدد احدى الدول الاعضاء بهدف المبادرة بالقيام بعمل مشترك وهكذا كان هذا الحلف الاخير بمثابة تأكيد أسس الدفاع المشترك لمنطقة المحيط الهادى فكان ان ربط مصير استراليا بوزارة الخارجية الامريكية وبالبنتاجون . وفى عام ١٩٥٤ انضمت استراليا الى حلف جنوبى شرقى آسيا SEATO وكانت النتيجه ان اشتركت القوات الاسترالية فى حرب كوريا بجانب القوات الامريكية كما أرسل رئيس الوزارة « روبرت منذيس » فى ١٩٥٥ قوات برية فى ماليزيا لتساهم فى القتال ضد حرب العصابات الشيوعية . وفى عام ١٩٥٩ وقعت استراليا أيضا على معاهدة الدفاع البريطانية الماليزية التى كانت قد ابرمت منذ عامين وفى ١٩٦٣ اعلن رئيس الوزراء عن امتداد التزامات الدفاع الاسترالية الى كامل المنطقة الماليزية وبالتالى فان الوحدات المشتركة البريطانية والاسترالية والنيوزيلاندية المقيمة فى

منطقة ماليزيا ـ سنغفورة والتي سميت بالمستودع الاستراتيجي للكومنويلث منذ ذلك العهد قد أصبحت التعبير الملموس لاهتمام استراليا بالشئون الاقليمية من وجهة النظر الاستراتيجية .

وحتى تكتمل هذه الصورة التى تبرز مدى أهمية العوامل الاقليمية على الحياة الاسترالية فعلى القارىء ان يذكر ان استراليا قد اشتركت أيضا فى حرب الفيتنام وان كانت فى ١٩٦٢ لم يكن لها فى الجيش المحارب فى فيتنام سوى ٣٠مدربا الا انه فى عام ١٩٦٨ كانت قد أرسلت الى جبهة القتال ١٠٠ر٨ محارب أى ما يعادل نسبة العشر من مجموع قواتها المسلحة .

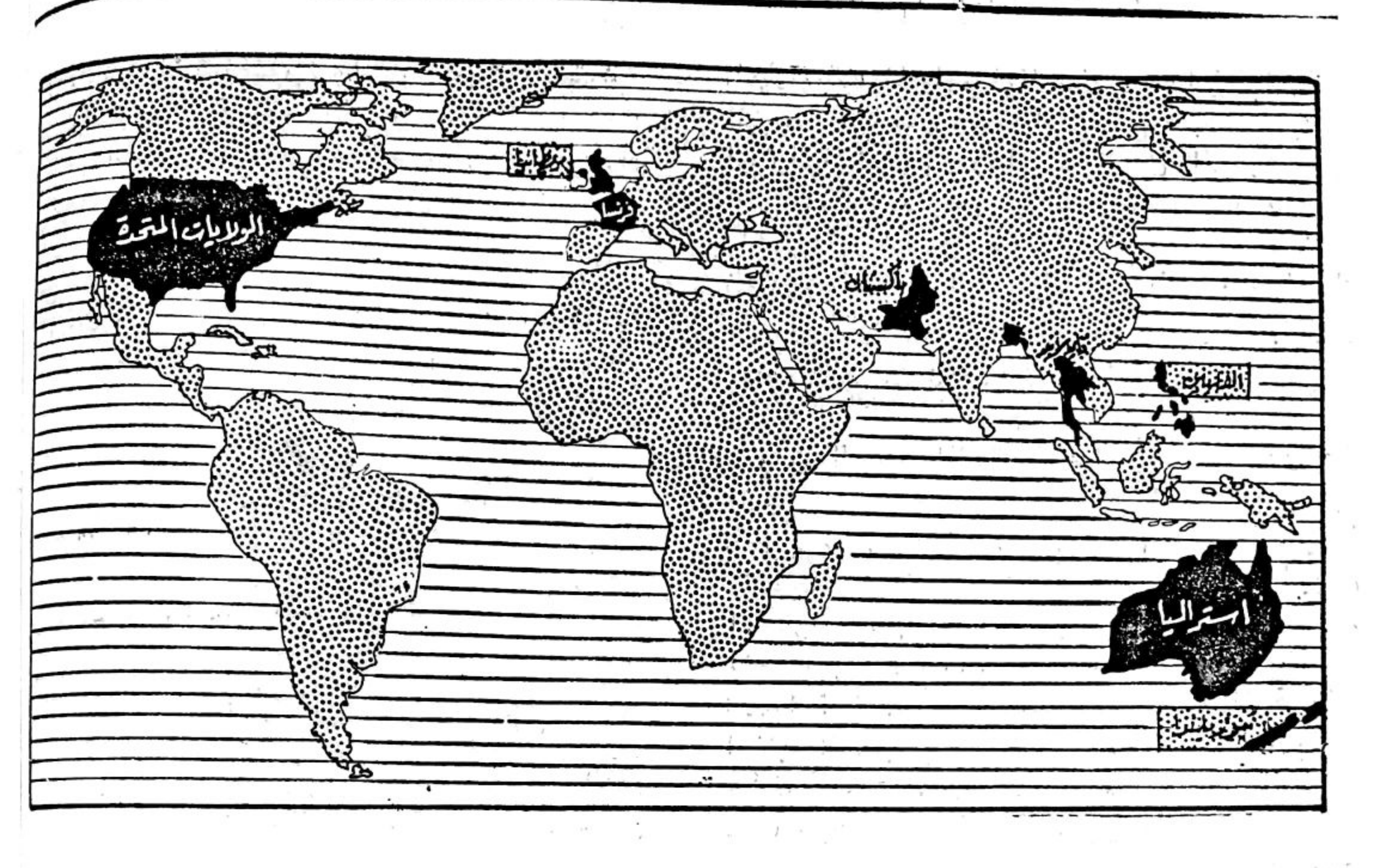
موقف استراليا من الدول الغربية الكبرى :

وقد يهم القارىء أن يتتبع تطور الاحداث الذى ادى الى تباعد استراليا عن حاميتها الكبرى بريطانيا وتقاربها الى الولايات المتحدة الامريكية الى حد أن أصبحت اليوم سياسة الدفاع الاسترالية مرتبطة بل مرهونة بالمعونة العسكرية الامريكية .

بقيت استراليا لعدة قرون احدى الممتلكات « البيضاء » التابعة للامبراطورية البريطانية . وكان الاستعمار الاستيطانى الذى مارسته بريطانيا فى هذه القارة منذ القدم قد أدى الى قهر السكان الاصليين وهم « الماورى » الذين أصبحوا أقلية تكتلت فى أماكن خصصت لها بينما أصبح السكان البيض هم الذين يمثلون استراليا . ومن المعروف عن الاستعمار الاستيطانى انه يضفى على المعمر الذى ينزح فى المقاطعات الجديدة مزايا عديدة تجعله يميل الى الحفاظ على الروابط بينه وبين الوطن الام . ولما كانت النسبة الكبرى من المعمرين الاستراليين من أصل بريطانى فقد أدى ذلك لربط مصير القارة ببريطانيا لعدة قرون وخاصة ان انتعاش حركة الاقتصاد والتجارة كان يدعم هذه الروابط ويرسخها . ولكن الحال قد بدأ يتغير عندما قررت بريطانيا فتح باب العضوية داخل منظمة الكومنويلث الى العديد من الدول الافريقية والاسيوية بمجرد حصول هذه الاخيرة على استقلالها السياسى وبالتالى لم يعد الكومنويلث ناديا مقفولا مخصصا للاجناس البيضاء كما كان عندما أنشىء فى ١٩١٧ . وبدأت استراليا تضيق ذرعابهذه الدول الافروآسيوية التى أخذت تفرض مشاكلها وتناقشها داخل قاعة « قصر مالبروك » وتناقش حقوقها وسرعان ما ظهر اتجاه استرالى يميل الى العزلة والابتعاد عن بريطانيا ومشاكل الامبراطورية . وهكذابدأتيار قومى يظهر وينمو شيئا فشيئا .

ومن اليسير الاستدلال على هذا التطور من تاريخ الاحداث نفسه . فعندما أعلنت بريطانيا الحرب على المانيا فى عام ١٩١٤ كانت استراليا مندمجة أصلا فى الاعلان واشترك الجيش الاسترالى فى معارك عديدة ضد العدو الالمانى ولكن فى عام ١٩٣٩ كانت الاوضاع قد اختلفت نسبيا : فقد حرصت استراليا هذه المرة على اعلان الحرب بنفسها على المانيا مؤكدة بذلك كيانها الوطنى وان كان ذلك لا يعنى ان الروابط بينها وبين بريطانيا لم تعد وثيقة فقد يلاحظ مثلا ان ونستون تشرشل كان قد ارسل « لورد كازى » الاسترالى الذى كان يعمل فى حكومة « روبرت منذيس » فى ذلك الوقت الى الشرق الاوسط كوزير للدولة البريطانية كما عينه فيما بعد حاكما فى البنغال بالهند مما يدل على ان تشابك المصالح الاسترالية والبريطانية كان ما زال وثيقا .

ولكن ما كادت تنتهى الحرب العالمية الثانية حتى بدأت استراليا تبرزفى شكل دولة ذات سيادة وطنية وهو اتجاه قد لازمه اهتمام متزايد من استراليا تجاه الجنوب الشرقى الاسيوى دفعها الى التحالف مع الولايات المتحدة . واليوم يمكن التأكيد بأن بريطانيا مازالت تعين حاكما عاما لاستراليا . ولكن يلاحظ اتجاه قوى فى القارة يميل الى انتهاج سياسة قومية تؤكد استقلال استراليا عن بريطانيا والاكتفاء بالحفاظ على العلاقات الشخصية واللغوية والثقافية التى تربط استراليا ببريطانيا وقد كان العامل الاساسى الذى ساعد على نمو هذا الاتجاه الجديد هو تدخل الولايات المتحدة فى منطقة الجنوب الشرقى الاسيوى الذى ادى الى اجتذاب استراليا اليها .



■ دول حلف جنوب شرقى آسيا ■

وقد نمت العلاقات بين استراليا والولايات المتحدة بسرعة فائقة وكانت تدعمها المصالح المشتركة بين البلدين وموقفهما الموحد تجاه خطر الشيوعية الناجم عن آسيا . لهذا سرعان ما تضافرت الجهود بين الدولتين فى سبيل اقامة وتنسيق حاجز دفاعى وهجومى يفصل بين دول الشرق الجنوبى الاسيوى من جهة والدول الشيوعية الاسيوية من جهة أخرى · وهكذا أدركت استراليا أهمية الدور الذى يمكنها أن تقوم به كدولة تحمل علم الديمقراطية الغربية فى قلب المحيط الهادى ورأت نفسها « القارة البيضاء » التى ستحمى القيم الغربية فى كل دول المنطقة ·

ويلاحظ هنا ان كبر مساحة استراليا من جهة وقلة سكانها من جهة أخرى (١٢ مليونا) كان يجعلانها موضع اعتبار خاص . فقد كانت مع نيوزيلانده تعد دولتين غنيتين فى منطقة تذخر بشعوب تعانى من قلة الغذاء والجوع والبطالة . وبدا للدولتين ان خطر الشيوعية قد يأتى عن محاولات للاستيلاء على الحكم من الداخل فى هذه الدول الفقيرة مثل اندونيسيا وماليزيا والفلبين والفيتنام . وهنا برزت الرسالة الكبرى التى على استراليا بصفة خاصة أن تحققها وهى حماية المنطقة من الخطر الشيوعى وان كانت تعتمد فى ذلك أساسا على الوجود الامريكى المسلح فى « الجنوب الشرقى الاسيوى » وفى الوجود البريطانى فى « شرق السويس » ·

تلك هى الملامح العامة للسياسة الخارجية الاسترالية وقد حددتها العلاقات التى قامت بين القارة وبريطانيا من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى. وخلال الفترة الاخيرة سيطر عاملان جديدان على الاوضاع فى « الجنوب الشرقى الاسيوى » و « منطقة المحيط الهادى » سوف ينعكسان على السياسة الخارجية الاسترالية وهما: أولا قرار بريطانيا بسحب قواتها العسكرية من « شرق السويس » قبل نهاية عام ١٩٧١ ومن ماليزيا ــ سنغفورة بالذات وثانيا توجه المشكلة

الفيتنامية الى التسوية الدبلوماسية وسيؤدى ذلك الى انسحاب القوات الامريكية من « الجنوب الشرقى الاسيوى » ٠

وكان من أثر تفاعل هذين العاملين بالحياة الاسترالية ظهور عنصر ثالث ، على استراليا أن تعمل له حسابا وهو نمو التيار القومى الاسترالى الى حد أصبحت له اليوم أهمية كبرى فى وضع سياسة جديدة لعلاقات استراليا الخارجية ٠

١ ـ القرار البريطانى بالانسحاب من شرقى السويس ٠٠٠

☐ فى يناير ١٩٦٦ كان مستر دينيس هيلى قد أشار للمرة الاولى وهو يقوم بزيارة لكانبرا الى احتمال انسحاب القوات العسكرية البريطانية من منطقة سنغفورة ـ ماليزيا ٠ ولم يمض عامان حتى تأكد هذا الاتجاه عندما أعلنت الحكومة البريطانية صراحة بأنها سوف تسحب قواتها من جنوب شرق السويس قبل نهاية١٩٧١ . وكان لهذا الخبر رد فعل عميق فى استراليا ونيوزيلاندة بل وفى سنغفورة وماليزيا فاضطرت الحكومة البريطانية خلال عقد مؤتمر الكومنويلث حول الدفاع فى « كوالالومبور » وذلك فى بداية يونيو ١٩٦٨ الى التعهد « بالحفاظ على تدريب القوات البريطانية فى المنطقة بعد عام ١٩٧١ » وفى بداية أكتوبر ١٩٦٨ قامت القوات البريطانية وكذا قوات حلف ANZUS بمناورات عسكرية على طول ساحل « كوينسلاند » وكان الوجود العسكرى البريطانى ممثلا أيضا فى سلطنة « بروناى » الغنية بالبترول وهى محمية بريطانية وكذا فى جزيرة « جان » فى أرخبيل « مالديف » وساهم كل هذا فى بث الاطمئنان فى نفوس المسئولين الاستراليين ٠ الى أن أعلنت بريطانيا من جديد ومنذ شهور بأنها ستسحب قواتها من شرق السويس وخاصة من ماليزيا ـ سنغفورة ٠ وطرحت من جديد مشكلة الدفاع ٠ وكان السؤال يدور حول كيفية ملء الفراغ الذى ستتركه بريطانيا بعد سحب قواتها العسكرية وكان الرد الوحيد المقنع هو الارتكاز اكثر من ذى قبل على الولايات المتحدة لضمان سلامة المنطقة منخطر الشيوعية

٢ ـ انسحاب الولايات المتحدة من منطقة الجنوب الشرقى الاسيوى :

ولكن عندما شرعت حكومتا واشنطن وهانوى فى اجراء محادثات رباعية فى باريس لايجاد حل لمشكلة الفيتنام بدا فى الافق احتمال اخر وهو انسحاب القوات الامريكية من منطقة الجنوب الشرقى الاسيوى وبالتالى انهار صرح الدفاع الذى اعتمدت عليه حتى الان جميع دول هذه المنطقة وكذا استراليا ونيوزيلاندة ٠ وتركز اهتمام المسئولين الاستراليين حول كيفية ملء الفراغ الذى سيتركه انسحاب القوات الامريكية من المنطقة ٠ ويمكننا أن نلخص موقف الاحزاب الاسترالية تجاه ما طرأ من جديد على مشكلة الدفاع على النحو الاتى :

☐ يرى الحزب الليبرالى الحاكم وهو يمينى النزعة ان استراليا اذا التزمت بمبدأ « استراتيجية التقدم الى الامام » سوف تتورط فى مشاكل لن تقدر عليها وهو ما صرح به مستر « دون تشيب » الاخصائى فى شئون الدفاع داخل الحزب المذكور عندما قال : « ماذا سيحدث لو فشلت القوات الاسترالية فى القيام بمهمتها ؟ هل ستقولون لاصدقائكم فى ماليزيا : اننا نأسف ولكن اتفاقياتنا لا تسمح لنا بعمل شىء أفضل من ذلك ٠٠٠ ثم تنسحبون ؟ لهذا يرى « تشيب » ان الاساس الوحيد والسليم لاقامة نظام دفاع استرالى هو حلف الانزوس وخاصة ان « استراليا ليست قطعة من آسيا » .

☐ اما معظم أعضاء الاحزاب المعارضة بما فيها الحزب العمالى فهم يرفضون فكرة اعتصام استراليا داخل قلعتها المحصنة فهم يرون ان على القارة التزام يفرض عليها المساهمة فى تنمية « نظام الدفاع عن مجتمعات واقتصاديات دول المنطقة » وكذا تأدية خدمات لهذه الدول تعينها فى صراعها ضد التخلف . وكما صرح بذلك مستر ا ـ جـ ـ هويتلام الذى يتزعم المجموعة البرلمانية التابعة للحزب العمالى الاسترالى : « ان وجود

استراليا فى عزلة سوف يحولها الى قارة غنية ولكنها شرهة وعنصرية ورجعية » ٠

□ والواقع ان ما يفرق بين مختلف الاحزاب اليسارية فى استراليا ليس موقف القارة تجاه منطقة الجنوب الشرقى الاسيوى بل هو مدى المعونة التى يمكن ان تقدمها استراليا لدول هذه المنطقة ٠ فقد يرى مثلا الجناح اليسارى للحزب العمالى وكذا الشيوعيون بأن تدخل استراليا فى شئون الدول المتاخمة لها يجب ان يقتصر على تنمية العلاقات التجارية والتبادل الثقافى . ويعبر الدكتور « كيرنس » عن هذا الاتجاه قائلا : « يجب علينا أن نكف عن الادعاء باننا مسئولون عن جميع الشعوب المتخلفة لان استراليا ليست دولة كبرى ذات مكانة عالمية خاصة لهذا يجب عليها أن تحصر نشاطها فى تنمية امكانياتها فقط حتى لا تتحول الى دولة ذات نزعات عدوانية » ومثل هذا الاتجاه يؤكده أيضا الحزب الشيوعى الاسترالى عندما يصرح بأنه « مهما كانت أنظمة الدفاع اللازمة لاستراليا فانه يجب عليها أن تقام داخل القارة وان لا تبدو متشعبة وخاضعة لادارة وارادة واشنطن » ٠

هكذا على ضوء هذه الاعتبارات الحزبية يمكننا أن نبلور موقف استراليا من موضوع ملء الفراغ الذى سيتركه البريطانيون والامريكيون فى منطقتى الجنوب الشرقى الاسيوى والمحيط الهادى ٠ ويلاحظ ان الحكومة الاسترالية تميل الى اشراك القارة فى وضع خط دفاعى يسمح لها بالقيام بدور يرفع من شأنها على الصعيد الدولى وفى الوقت ذاته فان مثل هذا الدور يتطلب معونة بريطانيا والولايات المتحدة ٠ لهذا اتسم موقف الحكومة الاسترالية من حيث الدفاع الاقليمى بالتردد ٠ ففى أكتوبر ١٩٦٨ حدد « مستر فيرهال » وزير الدفاع الاسترالى طبيعة الالتزامات العسكرية التى تقع على عاتق استراليا فاشار الى طبيعة الحروب التى ستواجه القارة قائلا : ان هذه الحروب ستستهدف أساسا التحرير الوطنى مثل حرب الفيتنام لهذا على استراليا ان تتخذ موقفا تجاه الازمة الدولية الناجمة عن هذه الحروب بمراعاة موقفها الجغرافى وقلة عدد سكانها أى ان عليها أن « تتجه لا محالة نحو الولايات المتحدة » ٠ وعندما انعقد مؤتمر كبنيرا فى ٢٠ يونيو ١٩٦٩ الذى تناول شئون الدفاع عن الجنوب الشرقى الاسيوى بدا اتجاه الى القاء مسئولية الدفاع عن المنطقه على استراليا فكان رد الحكومة الاسترالية أن رفضت اتخاذ أى التزام جديد تجاه ماليزيا فيما يخص الدفاع وبدا ان الحكومة الاسترالية لا تقبل أى تنظيم سياسى جديد يحدد التزاماتها طالما لم تحل تفاصيل الدفاع وانها لا تريد أن تكون الوريثة لبريطانيا فيما يتعلق بالتزامات الدفاع الخاصة بسنغفورة وماليزيا ٠

تحكم القومية الاسترالية فى السياسة الخارجية:

والواقع ان العنصر الجديد الذى أصبح يتحكم اليوم فى وضع السياسة الخارجية الاسترالية بعد قرار انسحاب بريطانيا والولايات المتحدة من المنطقة هو بلاشك القومية الاسترالية التى أصبحت اليوم تفرض على استراليا انتهاج سياسة تتسم بنوع من الاستقلال تجاه الدولتين الكبيرتين ٠ وقد بدأت أولى آثار هذه القومية تظهر فى عدد من القرارات اتخذتها الحكومة الاسترالية بشأن مستقبل علاقاتها بالدول الاسيوية ٠ فقد أعلن رئيس وزرائها أخيرا انه سيرفض زيادة عدد القوات الاسترالية فى فيتنام كما أنه لن يقبل تحمل أى مسئوليات بريطانية فى منطقة الباسفيك على أساس ان موارد استراليا لا تسمح بذلك ٠ ومن جهة أخرى أعلنت استراليا انها لن تتخذ أى خطوة فى المستقبل يكون من شأنها الحاق ضرر ما بدولة أخرى الا فى حالة الدفاع عن النفس ٠ ومثل هذه المبادرات تعكس دون شك رغبة استراليا فى انتهاج سياسة خارجية تبرز كيانها القومى على النحو الذى يسمح لها بالقيام فى المستقبل بدور مهم وفعال فى هذه المنطقة ويضع حدا فى الوقت ذاته لتبعيتها لبريطانيا والولايات المتحدة .

نبيلة الاصفهانى

الناتو والاستراتيجية البحرية السوفيتية

من الظواهر التى أثارت اهتماما عالميا واسعا فى السنتين الاخيرتين ، وبخاصة على المستويين السياسى والاستراتيجى سواء داخل الناتو أو خارجه ، تعاظم القوة البحرية السوفيتية وتحركاتها المستمرة والكثيفة فى البحر الابيض المتوسط وفى المحيط الاطلنطى . وقد اقترن بهذا التطور الضخم فى امكانات القوة البحرية السوفيتية ظهور العديد من التحليلات السياسية والاستراتيجية التى تبحث فى التأثيرات الفعلية والمحتملة التى يمكن لهذه القوة أن تحدثها فى توازنات القوى على الصعيدين الاقليمى والعالمى . فهناك من خبراء الاستراتيجية البحرية البارزين مثل هيريك من يعتقد بأن القوة البحرية السوفيتية هى قوة ردع ودفاع أكثر من أى شيء اخر على حين ان هناك خبراء آخرين ممن يعتقدون عكس ذلك ، أى ان لهذه القوة طابعا ايجابيا هجوميا ، وان لم تكن الظروف الدولية الحالية قد ساعدت على ابراز هذا الطابع بعد وأيا كان منطق الدقة والعمق فى كل واحد من هذه التحليلات الاستراتيجية الا أن هناك عددا من التساؤلات التى يطرحها هذا التطور البارز فى حجم القوة البحرية السوفيتية ، ومن ذلك على سبيل المثال : هل يمكننا النظر الى هذا الاتساع المستمر فى الامكانات البحرية السوفيتية على أنه مجرد عامل تصحيح لموازين القوى البحرية فى بعض المناطق الاستراتيجية ذات الخطورة الخاصة حيث اعتاد الغرب ان يحتفظ بتفوق بحرى ملحوظ ؟ أم أن هذا الاتساع والانتشار البحرى السوفيتى جزء لا ينفصل عن المتطلبات الاساسية للاستراتيجية السوفيتية واحتياجاتها العامة حيث يتطلب الامر توزيع قوى الردع فيها على مناطق العالم المختلفة آملة ان تحقق بذلك نوعا من التوازن بين العناصر المختلفة لهذه الاستراتيجية ، ويجيء الردع بالقوة البحرية كعنصر أساسى فى هذه الاستراتيجية ، أم أن التركيز على القوة البحرية يرجع الى كون هذا السلاح ، ولاسيما الغواصات من حاملات الصواريخ النووية ، أصبحت اكثر حصانة واقل عرضة للاصابة والتدمير من قواعد الاطلاق الارضية الاخرى التى يمكن رصدها وتحديد اتجاهاتها بجهود أقل نسبيا ؟ أم أن الغرض من ذلك هو تشتيت قوة الردع البحرية التابعة لحلف الاطلنطى التى تمثل عنصرا أساسيا من عناصر الاستراتيجية الغربية ، وذلك عبر خطوط المواجهة التقليدية فى أوربا ؟ أم أن القوة البحرية السوفيتية بهذا الشكل المتحرك تكون أقدر على التصرف فى مواجهة الازمات والطوارىء ذات الطبيعة المحدودة فى أى منطقة من العالم بدلا من الركون الى القوات التقليدية الاخرى التى قد يكون من الصعب تحريكها ونقلها بالسرعة المطلوبة والكفاءة الواجبة حيث تدعو الضرورات الى ذلك ؟ أم أن السبب فى ذلك هو الحرب الفيتنامية حيث يكون هدف التركز فى البحر المتوسط تخفيف الضغط عن فيتنام الشمالية عن طريق اجبار الولايات المتحدة على سحب جانب من قوتها البحرية فى مضايق فرموزا وبحر اليابان وضمها الى الاسطول السادس فى البحر المتوسط أو نقلها الى المحيط الاطلنطى ؟

وأخيرا فهلا يمكننا ان ننظر الى هذا التطور الاخير فى الاستراتيجية البحرية السوفيتية على

انه يرتبط على نحو وثيق بالخطورة المتزايدة لمنطقة الشرق الاوسط باعتبارها اليوم احدى، ان لم تكن اخطر جبهات المواجهة بين القوتين الامريكية والسوفيتية ومن ثم الا يمكن ان يكون الغرض من هذا التواجد البحرى السوفيتى فى البحر الابيض المتوسط هو ردع المغامرات العسكرية الامريكية فى المنطقة، تمهيدا لتحديد النفوذ الامريكى عن طريق تحديه ومواجهته فى مراكز قوته التقليدية ؟ أم أن الامر كله خليط من هذه العوامل والاعتبارات التى ألمحنا اليها ؟

ونحن من جانبنا لن نغرق فى بحث هذه التفصيلات التى قد ينوء بها كاهل التحليل فى مثل هذا الحيز المحدود ، ولكننا سنقتصر التحليل على بعد واحد منه ، ونقصد بذلك بحث المضامين الاستراتيجية لهذا التحول فى أوضاع الاستراتيجية البحرية السوفيتية على الخطط العسكرية للناتو أو حلف الاطلنطى وكذلك التعرف على الاثار النهائية المحتملة لهذه التغييرات من وجهة النظر السياسية ٠

الابعاد الرئيسية للقوة البحرية السوفيتية ٠

اذا تتبعنا حجم القوة البحرية السوفيتية أمكن لنا ان نقول ، وفقا لاكثر الاحصاءات العسكرية دقة ، ان هذه القوة تتكون من مائة واربعين مدمرة ، وثلاثمائة وخمسين كاسحة ألغام ، وخمسين فرقاطة ، وثمانية عشر طرادا ، وثلاثمائة سفينة حراسة وستمائة سفينة مدفعية ، وحاملة طائرات هليكوبتر واربعمائة قاذفة قنابل بحرية متوسطة ، وأربعمائة طائرة استطلاع بحرى ، أما عن الغواصات التى تعتبر القوة الضاربة فى السلاح البحرى السوفيتى فتتكون من ثلاثمائة وستين غواصة تعمل فى محيطات العالم المختلفة ، بالاضافة الى اربعين غواصة نووية ٠ وحوالى عشرة فى المائة من الغواصات السوفيتية محملة بالصواريخ الموجهة ٠ وان كانت هذه الصواريخ لا تماثل صواريخ بولاريس الامريكية التى يمكن ان تطلق حتى ولو اغرقت الغواصات التى تحملها ٠

والتساؤل المنطقى الذى يثور فى هذا الصدد هو : هل هذه الزيادة الضخمة فى القوة البحرية السوفيتية ظهرت بطريقة فجائية ، أم أنها تأتى نتيجة تخطيط مسبق ومدروس لمتطلبات الاستراتيجية السوفيتية ؟ وكل المؤشرات تقطع بأن هذا الاتساع لم يكن أمرا فجائيا ، وانما ظهر نتيجة الضغط نحو قدر اعظم من المرونة الاستراتيجية فى تحريك قوة الردع السوفيتية ولا سيما مع تزايد ارتباطات الاتحاد السوفيتى بدول العالم الثالث ولاسيما فى افريقيا ومنطقة الشرق الاوسط ٠ وقد بدأ هذا الضغط منذ أيام خروشوف ، وعلى وجه التحديد منذ أواخر الخمسينات ، حين بدأ الاتحاد السوفيتى فى تجريب وسائل الانزال البرمائى ، وتطوير انتاجه من القطع البحرية العائمة المسلحة بالصواريخ ومن طائرات التموين الضخمة البعيدة المدى ، وكذلك زيادة قوة الاسطول التجارى السوفيتى ، وكان الهدف السوفيتى الرئيسى من وراء تنفيذ هذا البرنامج البحرى الجديد ، هو زيادة مقدرة الاتحاد السوفيتى على نقل الجنود والامدادات (اللوجيستيك) وراء الحدود البرية التقليدية فى أوربا وآسيا ٠

الدلالات الاستراتيجية للوجود البحرى السوفيتى فى الاطلنطى والبحر المتوسط :

والمضامين الاستراتيجية لهذا التطور فى التفكير الاستراتيجى السوفيتى من حيث التركيز على زيادة القوة البحرية للاتحاد السوفيتى الى جانب دعم قدرته البرية التقليدية ، تنطوى على تحد خطير لدفاعات الناتو ، فالقوة البحرية السوفيتية تميل اليوم الى التوازن فى مكوناتها المختلفة ، حيث تضم كل أنواع الاسلحة البحرية الرئيسية ربما باستثناء حاملات الطائرات الهجومية ، وهناك من الشواهد مايدل على اهتمام واضعى الاستراتيجية العسكرية السوفيتية ، وفى مقدمتهم الادميرال جورشكوف ، بضرورة تطوير هذا السلاح الاخير ٠

والتحدى البحرى السوفيتى للناتو يشتمل على بعدين رئيسيين : أولهما وهو أن تزايد الوجود البحرى السوفيتى فى شمال الاطلنطى والبحر الابيض المتوسط يشكل خطورة زائدة على الامن القومى للدول الاعضاء فى الناتو ولا سيما تلك الدول الواقعة على جراريه الشمالى والجنوبى وهى النرويج وتركيا واليونان ، وأما

ثانيهما فهـــو ان هـــذا الوجـــود البحرى السوفيتى قـد يدفع هذه الـدول الى اعـادة الاطلنطى ما دامت أنها قـد اصبحت داخلة فى اطار التهديد العسكرى السوفيتى المباشر .

ومن ذلك مثلا انه اذا امكن للبحرية السوفيتيه أن تحتفظ بقـوه متحركة ودائمة حول الرأس الشمالى وساحل النرويج وهناك من الشواهد ما يدل على ظهور غواصات سوفيتية بالقرب من المياه النرويجيه - فانه سيصبح فى مقـدور الاسطول السوفيتى ان ينفذ عملياته ضد قواعد حلف الاطلنطى هناك دون أدنى صعوبة كما سيكون فى مقدور السوفيت حينئذ ان يمارسوا ضغطا أكبر على النرويج لكى تقطع روابطها بحلف الاطلنطى . وسيستمد هذا الضغط السوفيتى حساسيته من ان النرويج تعتمد بشكل كبير على البحر فـى اقتصادياتها ، ولا يمكنها ان تتحمل التحدى الذى يحول بينها وبين الدحول الى الاطلنطى لممارسة نشاطها الاقتصادى . فالاسطول النرويجي يتكون تقريبا من حوالى ألف وأربعمائة قطعة بحرية ، ويسهم بنسبة خمس وثلاثين فى المائة من الدخل القومى للدولة ، وينقل هذا الاسطول حوالى عشرة فى المائة من تجارة العالم . وعلى ذلك ، فان التحدى البحرى السوفيتى للنرويج هو تحـد اقتصادى وعسكرى فى آن واحد .

ومن هنا فان الوجود البحرى السوفيتى فى الاطلنطى يواجه النرويج بالمأزق الصعب فالدلالة الاولى لهـــذا الوجود هى ان حماية النـــاتو للنرويج لم تعد كما كانت من قبل ، ومنجهة اخرى فان استمرار الارتباط بعضويه الناتو يؤدى الى تأزيم العلاقات النرويجية السوفيتية . وهـذه الحقيقة تفرض على النرويج ان تختار بين عدة بدائل مفتوحة أمامها . فهى اما ان تنسحب من الناتو وتعلن حيادها على نمط السويد ، تأمينا لاوضاعها الاقتصادية والعسكرية ضد هذا التحدى السوفيتى ، كما أنها قد تقبل اقتراح الرئيس الفنلندى كيكو نين الذى يدعو الى اعـلان اسكندنافيا منطقة خالية من الاسلحه النووية . ومما يضفى جاذبية وأهمية خاصة على هـذا الاقتراح الفنلندى هو أن اسكندنافيا هى احدى مناطق المواجهة بين القوتين النوويتين الامريكية والسوفيتية ، واحتمال تدمير دول هذه المنطقة فى حالة وقوع الحرب النووية هو احتمال مرتفع الى حد كبير .

ولكن ماالذى يدعو الاتحاد السوفيتى الـى الضغط على النرويج بصفة خاصة لتقطع روابطها بالنـــاتو ؟ والسبب وراء ذلك هـــو ان المـركز الجيوستراتيجى للنرويج ، والتسهيلات البحرية الطبيعية التى تتمتع بها ، أمور ذات قيمة استراتيجية هائلة للاتحاد السوفيتى وبخاصة مع الاتساع الضخم فى امكاناته من القوة البحرية ، وهى اعتبارات أصبحت تشغل واضعى الاستراتيجيـة السوفيتية الان أكثر منه فى أى وقت مضى . وعلى ذلك ، فان السياسة السوفيتية لم تعد تقنع بالتعهدات التى قطعتها النرويج على نفسها فى الماضى أمام الاتحاد السوفيتى ، من حيث أنها لن تسمح بوجود قوات او قواعد عسكرية للناتو على اراضيها الا فى حالة الدفاع الايجابى حين تتعرض للغزو المسلح ، وهذه السياسة النرويجية تشكل احدى الدعامات التى اصطلح على تسميتها بالتوازن الاسكندنافى أو التوازن الشمالى ، والحق ان النرويج راعت تطبيق هذا التعهد منذ ان انضمت الى حلف الاطلنطى فى عام ١٩٤٩ ، ولم تتراجع عنه .

على ان نمو التحدى البحرى السوفيتى للنرويج لا يثير مخاوف النرويج فقط ، بل ومخاوف حلفائها الاطلنطيين أيضا ، فهم يدركون المخاطر المترتبة على تصاعد القوة البحرية السوفيتية وتواجدها المتزايد والمستمر على الحدود الشمالية لحلف الاطلنطى فى أوربا ، ذلك ان التهديد السوفيتى فى الشمال بأسطول تبلغ قوته أضعاف القوة البحرية الاطلنطية فى شمال أوربا ، يضع ضغوطا عنيفة ومتزايدة على تماسك الحلف وتضامنه . وهم فى سبيل مقابلة هذا التحدي البحرى السوفيتى ، قد يلجأون الى محاولة اقناع النرويج بالتخلى عن معارضتها لوجود قواعـد وقوات تابعة للناتو على أراضيها ، والسماح بدلا من ذلك ، لقوات الاطلنطى بالعمل من القواعد النرويجية حتى يمكن التصدى للاسطول السوفيتى فى منطقة القطب الشمالى . والحجة التى قد يستخدمها حلفاء النرويج فى الاطلنطى هى ان وجود قوات الناتو فى النرويج سيحقق عدة مزايا استراتيجية فى آن واحد فهو سيساعد على تصحيح الاختلال الكمى والكيفى الذي نشأ عن وجود الاسطول البحرى السوفيتى فى شمال الاطلنطى ، ومايتبع ذلك من تأمين الجدار

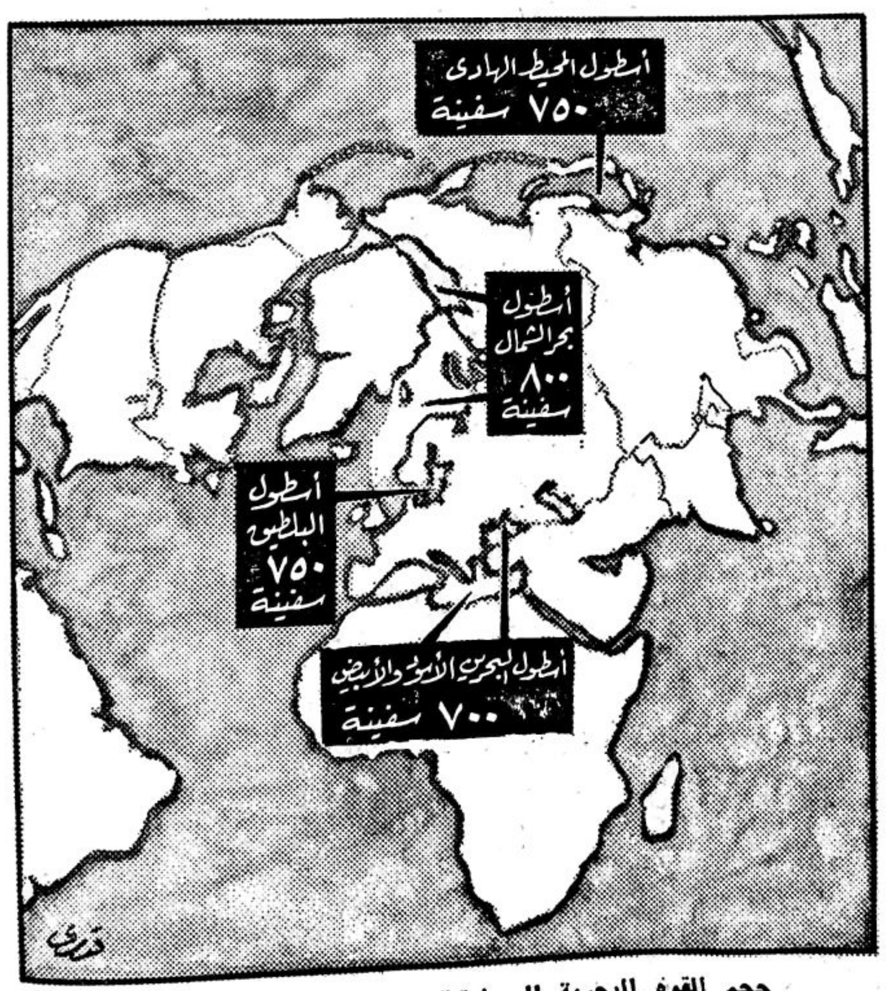
الشمالى للناتو ، كما أن هذا الوضع سيدعم الامن القومى للنرويج ضد هذا التحدى الجديد .

ولكن ضعف هذه الحجة لاقناع النرويج بتغيير اتجاهاتها التى تمانع فى وجود قواعد وقوات اطلنطية على اراضيها هو ان التحدى الحالى الذى تشعر به دول الاطلنطى من جانب السوفيت هو التحدى بالقوات البرية التقليدية كما كشفت عن ذلك أحداث تشيكوسلوفاكيا التى أبرزت التفوق الملحوظ فى الامكانات البرية التقليدية لحلف وارسو على حلف الاطلنطى . وهذا هو مصدر الصعوبة التى يواجهها حلف الاطلنطى فى اقناع الدول الاعضاء فيه بنوعية الترتيبـات التى يتحتم على الحلف تنفيذها بما يتناسب وجدية هذا التحدى البحرى السوفيتى الجديد .

ثم يجىء التحدى البحرى السوفيتى فى البحر المتوسط ، حيث لم يكن له مثل هذا الوجود الضخم فى الماضى ، وحيث تبلغ قوة الاسطول البحرى السوفيتى حوالى خمسين قطعة تتألف مـن الغــواصات والمدمرات وســفن الحــراســة ومثل هــذا الوضــع يعتبر استطرادا أو امتدادا منطقيـا للتغييرات الواسعة المدى التى أجريت على الاســـتراتيجية السوفيتية أخيرا والتى تهدف فى جانب كبير منها الى توسـيع المبادلات التجــارية والنفوذ السياسى مع الدول النامية من خلال هذه القوة البحرية، وبذلك يتسنى ربط النشــاط البحرى السوفيتى فى البحر المتوســط بمثيله فى شمال الاطلنطى فى اطار من التكامل بين المصــالح الاســتراتيجية والســياسية والاقتصادية على صعيد العالم كله ..

والوجود البحرى الســوفيتى فى البحر المتوسط يواجه الناتو بهذا التساؤل : هل تعتبر هذه القوة الســوفيتية مجرد درع لحماية الاسطول التجــارى السوفيتى أم أن الغــاية من وجــودها هى التهــديد العسكرى لاوربا والناتو أو بعض أعضائه ؟ وفى اعتقاد البعض ان نطاق هذا التهديد السوفيتى أشمل من أن يكون مقصورا على أى من هذه الاتجاهات ، فهو تهديد عسكرى للناتو ، وللدول الاعضاء فيه ، كما أنه تهديد بالنفوذ السياسى والاقتصادى والعسكرى فى الشرق الاوسط حيث توجد أضخم مصادر تموين الغرب بالبترول وحيث توجد بعض الممرات المائية الاستراتيجية مثل قناة السويس .

وهذه الحقائق توضح الى حد بعيد القيمة الاستراتيجية التى يمثلها الضغط السوفيتى بالقوة البحرية فى البحر الابيض المتوسط على الدول التى تحمى الجدار الجنوبى لحلف الاطلنطى ، ونقصد بهما تركيا واليونان ، لان انفصال هاتين الدولتين تحت هذا الضغط السوفيتى سيكون المقدمة نحو التقويض التام لدفاعات الناتو فى واحدة من أخطر المناطق الاستراتيجية فى العالم ، الامـر الذى سينتهى باحداث تحولات جذرية فى الميـزان الاستراتيجى بوضعه الراهن .



حجم القوة البحرية السوفيتية — تقدير لمجلة نيوزويك .

ومن هنا يجىء حرص الناتو على عدم التفريط فى المركز الجيوستراتيجى الممتاز لكل من تركيا واليونان ، وان كانت تركيا تعتبر أكثر الدولتين قيمة من الناحية الاستراتيجية · فتركيا متاخمة جغرافيا للاتحاد السوفيتى ، كما يمكن استخدامها كقاعدة هجومية ضد الاهداف الصناعية السوفيتية الرئيسية ، وهى تعطى اقصر طريق من دولة اطلنطية الى المواقع والاهداف العسكرية والبحرية السوفيتية لاسيما القطع البحرية العائمة المجهزة بالصواريخ ، كما أن موانى البحر الاسود والاساطيل السوفيتية التجارية التى تعمل فى الشرق الاقصى وشمال افريقيا والشرق الاوسط يمكن اصابتها من قواعد الصواريخ التى تطلق من الاراضى التركية ، وباختصار فان كل النشاطات السوفيتية فى البحر الاسود يمكن مواجهتها من تركيا · ومن ثم فانه يمكننا القول ان اهمية تركيا واليونان بالنسبة للناتو لا ترجع الى مدى مشاركتهما فى تحمل اعبائه العسكرية ولكن الى امتياز موقعهما الجيوستراتيجى ولقدرة الناتو من السيطرة على شرق البحر المتوسط فى حالة الحرب من خلالهما ·

ومما يعقد من هذا الوضع المتغير استراتيجيا فى منطقة البحر الابيض المتوسط ، التحسن الواضح فى مناخ العلاقات التركية السوفيتية وبخاصة خلال السنتين الاخيرتين ، وهو الاعتبار الذى يحرج علاقة تركيا بحلفائها فى الناتو ويجعلها غير متحمسة للدخول فى ترتيبات عسكرية استثنائية لمجابهة هذا التهديد البحرى السوفيتى · فمن مظاهر التبدل فى أجواء العلاقات التركية السوفيتية أن خفت نغمة الدعاية السوفيتية المعادية لتركيا كثيرا عن ذى قبل ، بينما زادت المعونات السوفيتية لتركيا ومنها مثلا الاسهام فى بناء معامل لتكرير البترول فى أزمير ، كما اتسع حجم المبادلات التجارية بين الدولتين من سبعة الى خمسة وأربعين مليون روبل خلال خمسة أعوام فقط ، وبالاضافة فقد أيد الاتحاد السوفيتى موقف تركيا فى نزاعها مع اليونان حول قبرص والذى زاد من التقارب بينهما أكثر ·· الخ ·

أما عن العلاقات السوفيتية اليونانية فهى ليست ودية بنفس الدرجة ومن ثم ، فهى لا تشكل مصدر صعوبة أو احراج للناتو كما هو الحال مع تركيا ·

وما يقال عن تركيا ينطبق أيضا على ايران رغم ان أيران ليست عضوا فى الناتو الا انها ترتبط عسكريا بنظم الدفاع الغربى ، وتحركات الدبلوماسية السوفيتية الاخيرة فى ايران يمكنها أن تحرج علاقة ايران بحلفائها الغربيين ، مما سيؤثر فى النهاية بطريق مباشر أو غير مباشر على قوة الناتو فى الشرق الاوسط ، ويكفى هنا أن نقول أن ايران حصلت على مساعدات سوفيتية فى الاعوام الاخيرة تصل الى أكثر من خمسمائة مليون دولار، والعلاقات بين الدولتين أحسن منها فى أى وقت مضى · ومرة أخرى ، فان هذا التنسيق بين التحرك بالقوة البحرية وبالوسائل الدبلوماسية فى الشرق الاوسط يبرز مظاهر التكامل فى عناصر الاستراتيجية السوفيتية ازاء هذه المنطقة ، والتى تمثل جزءا لا يتجزأ من استراتيجية عالمية أوسع نطاقا وأشمل هدفا

كان هذا عن التحدى البحرى السوفيتى من حيث أهدافه ودلالاته سياسيا واستراتيجيا واقتصاديا ، فماذا كانت استجابة الناتو فى مواجهته ؟ ان استجابة الناتو لهذا التحدى السوفيتى أخذت مظهر التحول باهتمامات الحلف من منطقة وسط أوربا الى خارجها ، ويجىء على رأس هذه الاهتمامات الجديدة مواجهة الوجود البحرى السوفيتى فى البحر الابيض المتوسط عن طريق زيادة القوة البحرية الاطلنطية هناك ·

كذلك فان تدخل قوات حلف وارسو فى تشيكوسلوفاكيا ، وما تبع ذلك من زيادة الاعتقاد بوجود تهديد عسكرى سوفيتى ضد كل من يوغسلافيا وألبانيا ، دفع بدول الاطلنطى التى تقع فى منطقة البحر المتوسط الى التفكير فى انشاء قوة بحرية خاصة يمكن استعمالها فى حالة وقوع حروب محدودة فى هذه المنطقة · وبالفعل فقد أنشىء فى نوفمبر من العام الماضى ما سمى بقيادة الناتو لقوات الطيران البحرى لمنطقة البحر الابيض المتوسط · ويقوم برنامج هذه القيادة الاطلنطية

الجديدة على استعمال الطائرات التى تضعها بريطانيا فى قاعدة مالطة وكذلك الطائرات التى تقدمها كل من ايطاليا والولايات المتحدة فى منطقة البحر الابيض المتوسط ٠

على أنه يبقى هناك شىء واحد نستطيع ان نقوله ، وهو أنه أيا كانت طبيعة هذه الترتيبات العسكرية التى ينفذها الناتو فى مواجهة هذا التحدى النامى للقوة البحرية السوفيتية ، وسواء كانت قادرة على مواجهة هذا التحدى أم لا ، فان ثمة حقيقة واضحة لا يمكن تجاهلها ، وهى ان التأثير الفعال لقوة الردع السوفيتية قد أصبحت محسوسة الى الحد كبير حتى فى داخل المناطق التى كان يعتقد فى وقت من الاوقات أنها حكر على نفوذ الغرب وقوته ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فان اتساع أمكانات القوة البحرية السوفيتية الى هذا الحد يعنى بداية مرحلة جديدة لانطلاق الاتحاد السوفيتى كقوة بحرية عالمية ضخمة لاول مرة فى تاريخه ، وذلك الى جانب كونه أضخم قوة برية عسكرية على ظهر الارض ٠

د ٠ اسماعيل صبرى مقلد

فيتنام والاستراتيجية الأمريكية الجديدة

في الشهور القليلة الماضية توجه اهتمام السياسة الامريكية نحو اجراء تغييرات كبيرة فى الاستراتيجية العسكرية فى جنوب شرق آسيا ، وأساس هذه التغييرات وضع أسلوب لتنفيذ الانسحاب الامريكى من فيتنام ، بعد ان فشل الجيش الامريكى فى تحقيق اهداف الولايات المتحدة فى المنطقة ـ ولاشك ان الظروف القائمة الان فى جنوب شرق آسيا تتعارض مع تصورات الرئيس السابق جونسون عندما قرر تصعيد الحرب الفيتنامية عام ١٩٦٥ ٠

والان يتخذ الرئيس الجديد نيكسون موقفا مختلفا من فيتنام معلنا نية حكومته فى الانسحاب من فيتنام ـ فماهو هذا الموقف الجديد وماهى الاسباب التى دفعت اليه ، ثم ما الاحتمالات التى قد تنجم عنه ؟ ٠

استراتيجية الاحلاف والقواعد :

تنظر الولايات المتحدة الامريكية الى القارة الاسيوية باهتمام خاص لاعتبارها الامتداد الطبيعى للوجود الامريكى فى المحيط الهادى ٠ ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تتمتع الولايات المتحدة بوجود فعلى فى جنوب شرق هذه القارة بعد انتصارها العسكرى على اليابان ـ وتحاول الاستراتيجية الامريكية استغلال وجودها فى هذه المنطقة لاحراز مزيد من التوسعات فى القارة الاسيوية التى تعتبر من أوسع الاسواق قدرة على امتصاص المنتجات الصناعية الامريكية ، ولكن القوى التقدمية والثورة الشيوعية فى الصين ثم كوريا ، واخيرا فى فيتنام ، تصديا للزحف الامريكى ٠ وبدأ الصراع بين الولايات المتحدة والشيوعيين والتقدميين فى آسيا ، يتحدد بوضوح ابتداء من الحرب الكورية ، وبعد قيام النظام الشيوعى فى الصين بعامين ٠

ومنذ تلك الفترة حددت الولايات المتحدة استراتيجيتها فى المنطقة وفق أسس نلخصها فى الاتى :

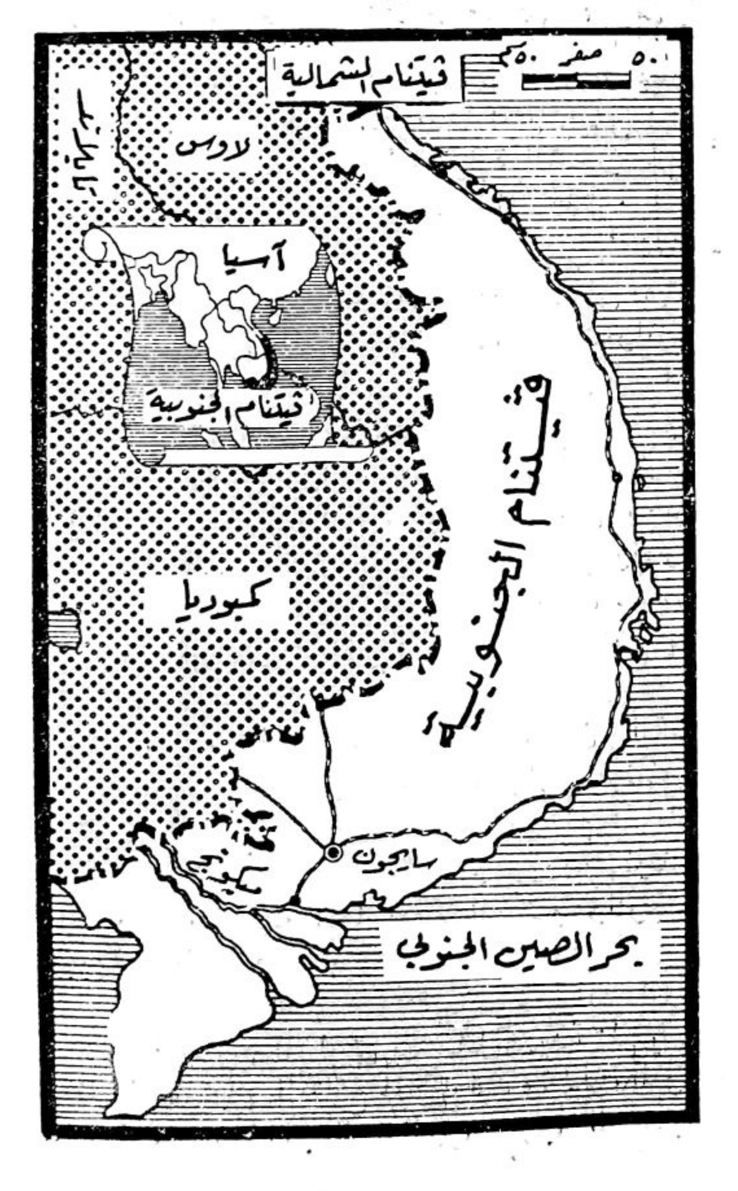
أولا ، اعتبار منطقة المحيط الهادى منطقة نفوذ أمريكية يجب الدفاع عنها فى مواجهة أى محاولة شيوعية باقامة حزام مانع يمتد من كوريا الجنوبية فى الشمال الى فيتنام الجنوبية وتايلاند فى الجنوب ـ ويعتمد هذا الحزام على سلسلة من القواعد العسكرية الامريكية ·

ثانيا : اقامة علاقات طيبة مع اكبر عدد ممكن من الدول الاسيوية، وتقديم المعونة الاقتصادية اليها، وذلك فى محاولة لابعادها عن النفوذ الشيوعى · هذا بالاضافة الى توفير عامل الطمأنينة العسكرية لهذه الدول بواسطة مجموعة من المحالفات الجماعية والثنائية أهمها حلف جنوب شرق آسيا المبرم فى ٢ سبتمبر ١٩٥٤ بين كل من الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا واستراليا ونيوزلندا والفلبين وباكستان وتايلاند ، وهناك أيضا حلف الانزوس القائم فى أول سبتمبر ١٩٥١ بين الولايات المتحدة واستراليا ونيوزلندا . ومن الدول الاخرى الصديقة للولايات المتحدة اليابان وفورموزا وكوريا الجنوبية ، وبينها وبين الولايات المتحدة اتفاقيات خاصة للتعاون العسكرى ·

ثالثا : ان الصين الشيوعية تشكل تهديدا لمصالح الولايات المتحدة فى المنطقة ، فقد رأت حكومة بكين انه لا سبيل للتعامل مع الولايات المتحدة التى وقفت اسوأ المواقف من الثورة الماركسية فى الصين واعتبرت حكومة ماوتسى تونج ان الصين يجب ان تقاوم الوجود الامريكى فى آسيا لانه وجود امبريالى مستغل للشعوب الفقيرة والمتخلفة فى المنطقة · وفى الواقع ان الحكومة الامريكية تسعى الى هدم النظام الشيوعى فى الصين · فأثر الصين فى السياسة الامريكية فى المنطقة لا يمكن الاستهانة به ، حيث تسعى الولايات المتحدة الى محاصرة الصين الشيوعية ، ومنع اتصالها بالدول الاسيوية ، بل ويرى البعض ان الولايات المتحدة عندما صعدت الحرب فى فيتنام ، سعت الى ادخال الصين فى النزاع ، أملا فى ايجاد الفرصة لضربها عسكريا · ومنذ دخلت الصين النادى النووى ، والاستراتيجية الامريكية تبذل جهودا كبيرة لمواجهة الصين عسكريا فالنظام الامريكى المضاد للصواريخ النووية ، قد يكون موجها الى احتمال نشوب هجوم نووى من الصين ·

ويعتمد التطبيق الفعلى لهذه الاسس على الوجود العسكرى الامريكى فى جنوب شرق اسيا ، واتباع اسلوب الضرب المباشر لاى محاولة للتوسع الشيوعى · وتستخدم الولايات المتحدة ايضا اسلوب الضرب الخفى ، ولكن هذا الاخير ، وان وصل الى درجة من الفعالية مثلما حدث فى اندونيسيا ، فلا يشارك فى طمأنة الدول الحليفة التى تفضل الحماية المباشرة والتدخل العسكرى الامريكى ·

وحرب فيتنام دليل على مدى تمسك الولايات المتحدة بهذه الاسس ولكن الظروف اثبتت ان أسلوب تنفيذها غير ناجح، ويمكن اعتبارها التجربة



الامريكية الفاشلة فى فيتنام الدافع الرئيسى للموقف الامريكى الجديد ٠

التجربة الفيتنامية :

كان سبب التدخل الامريكى فى فيتنام تصميم الولايات المتحدة على عدم وصول الشيوعيين الى الحكم فى فيتنام الجنوبية مثلما فعلوا فى فيتنام الشمالية عقب فشل فرنسا فى السيطرة على الهند الصينية وانسحابها بعد هزيمة دين بين فو فى ١٩٥٤ ٠ وجاءت الجيوش الامريكية تحل محل القوات الفرنسية المنسحبة بموجب اتفاقية جنيف التى رفضت الولايات المتحدة تنفيذ نصوصها ، بحجة انها تعطى الشيوعيين الفرصة فى الاستيلاء على كل فيتنام وتهديد منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادى كلها .

ولم يبلغ التدخل الامريكى شكله الحالى الا فى بداية الستينات ، عندما بدأ عدد الخبراء العسكريين الامريكيين الذين يعاونون جيش فيتنام الجنوبية يتزايد الى ان بلغ قرابة النصف مليون بجانب المعونات العسكرية والمالية المتعددة ٠

ويمكن ان نعتبر التدخل الامريكى فى فيتنام التطبيق العملى الامين لنظريات الاستراتيجية الامريكية تجاه القوى التقدمية والشيوعية فى آسيا ٠ واعتمدت الولايات المتحدة على قوات مقاتلة مقيمة فى قواعد عسكرية داخل الاراضى الفيتنامية ، مثل دانانج ، بالاضافة الى وحدات بحرية تابعة للاسطول الامريكى السابع واسراب طائرات تقلع من سفن الاسطول او قواعد عسكرية فى جوام واوكيناوا والفلبين ٠

وكانت الولايات المتحدة تعتقد ان القوة العسكرية ستقضى على حركة الثوار الفيتناميين الممثلين فى جبهة التحرير الوطنية ٠ ثم اضطرت الى تصعيد القتال لضرب جمهورية فيتنام الديمقراطية بحجة انها تقدم السلاح والرجال للجبهة الوطنية ٠

وهكذا اقترن التطبيق بمشاكل عديدة فلم يحرز العنف العسكرى النتائج المنتظرة ، وفشلت القوات الامريكية فى مواجهة اسلوب حرب العصابات وثورة « الجريليروس » وعندما قرر جونسون تصعيد القتال بضرب مدن فيتنام الشمالية اعتقد الامريكيون ان أسلوب الحرب الشاملة سيؤدى الى القضاء على قدرة الجبهة الوطنية فى القتال بتحطيم السند الذى يقف وراءها ٠

ولكن الموقف لم يتغير ، بل وان تصعيد الحرب ضد فيتنام الشمالية اعطاها العذر الشرعى لمحاربة الولايات المتحدة وتقديم المعونة الى قوات الجبهة الوطنية ٠ وسرعان ما اتضح للولايات المتحدة استحالة تحقيق أى نصر فى فيتنام ٠ وفى مايو ١٩٦٨ بدأت محادثات السلام فى باريس باشتراك ممثلى الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية وهانوى ثم الجبهة الوطنية ٠ وكان من المنتظر ان يتطلب الحل الفعلى تنازلات من الجانبين ووافق الشيوعيون على التفاوض ، فى محاولة نكشف النوايا الامريكية الحقيقية للعالم وأمام الرأى العام ، ولان المفاوضات قد تكون طريقا لاقناع الولايات المتحدة تحت ضغط الرأى العام العالمى ، على اقامة انتخابات تدخلها كل القوى السياسية ، الشيوعية وغير الشيوعية لتكوين حكومة ديمقراطية حقيقية فى سايجون ٠

ولسنا هنا بصدد عرض القوى السياسية المختلفة او الحلول المقدمة داخل اطار محادثات باريس ، انما نتبين منها ان الولايات المتحدة اصبحت على يقين ان قواتها لن تحقق النصر الحاسم ، وان عليها ايجاد اسلوب آخر لمواجهة القوى الشيوعية فى فيتنام بل وفى آسيا كلها ، وقد يكون ذلك باعلان الانسحاب من فيتنام مع الحفاظ على الكرامة الامريكية ودون التسبب فى ذعر للحكومات الاسيوية الحليفة ٠

وهناك جهات عديدة خارج وداخل الولايات المتحدة تنادى بضرورة الانسحاب من فيتنام ، راهم هذه الضغوط تنبع من داخل الولايات المتحدة ومرجعها الاتى : ـ

أولا : تزايد المعارضة الداخلية ضد حرب فيتنام وعدم رغبة المواطن الامريكى الاستمرار فى التضحية بالارواح والاموال فى حرب ، رغم انها تتمشى مع معتقداته وعدائه للشيوعية ، فهى تخالف

اتجاهاته الانعزالية • هذا بالاضافة الى نمو روح الوعى السياسى لدى الشباب الامريكى الذى اوضح استياءه الشديد لاستمرار التدخل الامريكى فى فيتنام ــ وقد عبرت عن ذلك بوضوح حركات الاحتجاج الواسعة والمظاهرات الضخمة التى اجتاحت انحاء الولايات المتحدة فى الشهور الثلاثة الاخيرة •

ثانيا : رأى خبراء الاقتصاد فى خطورة المجهود العسكرى الضخم المبذول فى فيتنام على الاقتصاد الامريكى ، فالحرب الطويلة هى استنزاف للقوة الاقتصادية للولايات المتحدة سيترتب عليها حتما تضحيات كثيرة من الشعب الامريكى واهتزاز للرخاء الاقتصادى •

ثالثا رأى خبراء الاستراتيجية فى عدم امكانية تحقيق المكاسب العسكرية وخطورة ذلك على ولاء الدول الحليفة للولايات المتحدة وخطورته ايضا على العلاقة المتطورة مع الاتحاد السوفيتى •

وكان لهذه الضغوط ولغيرها رد فعل هام فى الحكومة الامريكية دفع الرئيس نيكسون الى وضع استراتيجية جديدة بالنسبة لفيتنام ورسم خطوط جديدة ايضا لاستراتيجية الولايات المتحده فى منطقة جنوب شرق آسيا •

استراتيجية نيكسون :

رغم ان الرئيس السابق جونسون حاول البحث عن الاسلوب الملائم للخروج من مأزق فيتنام فان الرئيس نيكسون هو الذى وجد هذا الاسلوب ، واستطاع ان يعرض خططه الجديدة بعد تولى الرئاسة بفترة قليلة ــ وتبلورت خطط نيكسون الجديدة فى اثناء رحلته الى آسيا فى يوليو الماضى ، ثم فى خطابه الى الامة الامريكية فى ٣ نوفمبر ١٩٦٩ •

ويرى الرئيس نيكسون ضرورة الربط بين محادثات السلام فى باريس والوجود العسكرى الامريكى فى فيتنام : ففى محادثات باريس تسعى الولايات المتحدة الى تحقيق أهدافها على مائدة المفاوضات بأقل خسائر ممكنة ، ومعتمدة على استمرار البقاء العسكرى فى فيتنام ــ والحل الذى يمكن تحقيقه بواسطة المفاوضات من وجهة النظر الامريكية هو الابقاء على حكومة موالية للولايات المتحدة فى سايجون بعد انسحاب القوات الامريكية ، وأقصى ما يمكن قبوله هو تولى حكومة اكثر ديمقراطية للحكم فى سايجون ، على اعتبار ان تمثيلها للقوى السياسية غير الشيوعية قد يخولها القوة والسلطة اللازمتين لتوحيد البلاد فى وجه الشيوعية •

ومن الواضح ان هذا الموقف يتسم بالبعد عن الواقع الفيتنامى ، حيث ان تيار الوطنية الفيتنامية ضد التدخل الاجنبى • دفع غالبية الاتجاهات السياسة الى معاداة الولايات المتحدة. فلا توجد فى فيتنام سوى أقلية كاثوليكية موالية للولايات المتحدة ، لان الولايات المتحدة تخدم مصالحها وتحميها كأقلية اما الاحزاب والاتجاهات السياسية الاخرى فتريد التخلص من الوجود الامريكى وتحقيق الاستقلال الفيتنامى ، أما فى اطار وطنى ديمقراطى يكون بعيدا عن الشيوعية وعن الرأسمالية واما فى اطار الاتحاد مع الشمال فى دولة اشتراكية ، ويحبذ الحل الاول القوى غير الشيوعية بينما يؤيد الحل الثانى القوى اليسارية والشيوعية •

والولايات المتحدة أهملت عامل الوطنية الفيتنامية وتمسكت بحكومة لايمكن للشعب الفيتنامى قبولها لانها لا تمثله ، وافقد هذا الولايات المتحدة الفرصة فى الحصول على مساندة اى من القوى الوطنية الفيتنامية حتى تلك التى تناهض الشيوعية • فكأن محادثات السلام فى باريس لن تؤدى بسهولة الى حل نهائى فى صالح الولايات المتحدة ، والشيوعيون ليسوا على استعداد لاجراء أية تنازلات .

وأصبح بذلك على الاسلوب الجديد ان يتبلور بالنسبة للوجود العسكرى الامريكى فى فيتنام ، ويمكن ان نلخص الاستراتيجية الامريكية الجديدة التى تبناها نيكسون فى الاتى :

١ ــ ضرورة اعلان سحب القوات الامريكية المقاتلة فى فيتنام ووقف قذف فيتنام الشمالية لارضاء الرأى العام العالمى واسكات الاحتجاج

الداخلى فى الولايات المتحدة ولانهاء التوغل الضخم فى معركة ليس فى الامكان كسبها ٠

٢ ـ ان عملية سحب القوات الامريكية لا تعنى وقف القتال ضد الشيوعيين ، انما تحل قوات فيتنام الجنوبية محل القوات الامريكية المنسحبة وان كان نطاق المعركة سيبقى منحصرا فقط داخل فيتنام الجنوبية ٠

٣ ـ ان الانسحاب الامريكى المفروض ان يتم بشكل تدريجى لضمان عدم ترك فجوة يستغلها الشيوعيون ٠ وستحتفظ القوات الامريكية بالقدرة على تصعيد القتال مرة أخرى اذا احتاج الامر ـ وهذا يعنى ان القوات الامريكية قد توقف عملية الانسحاب اذا عاد الطرف الاخر الى الضرب العنيف أو اتضح عدم قدرة الجيش الفيتنامى الجنوبى على مواجهة الموقف ٠

اما عن سرعة انسحاب القوات الامريكية فهى مرهونة بعوامل ثلاثة العامل الاول هو تأثير الانسحاب على اضعاف مركز الولايات المتحدة فى محادثات باريس فقد تعتبر هانوى ان الانسحاب معناه انهيار المركز العسكرى الامريكى مما يعطيها فرصة التمسك بمطالب اكثر فى المفاوضات والعامل الثانى هو نشاط القوات الثورية الشيوعية فى فيتنام الجنوبية ، أما العامل الثالث فيتعلق بسرعة تقدم برنامج تدريب وتسليح جيش فيتنام الجنوبية ٠

وأوضح الرئيس نيكسون فى خطابه الى الامة هذه العوامل ، ورفض وضع برنامج زمنى محدد لعملية الانسحاب كما حظر حكومة فيتنام الشمالية من العودة الى تصعيد القتال ٠

ويتبع هذه السياسة الجديدة تجاه الحرب فى فيتنام خطط جديدة تسير وفقها الاستراتيجية الامريكية فى جنوب شرق آسيا ٠ وتقوم الخطط الجديدة على عدم التدخل المباشر لمساعدة اى دولة حليفة للولايات المتحدة فى المنطقة بقوات عسكرية أمريكية ، انما تكتفى الولايات المتحدة بتقديم المعونة الاقتصادية والعسكرية الى هذه الدول التى تتولى بنفسها الدفاع عن نفسها ورعاية أمنها الداخلى ـ ولا تتدخل الولايات المتحدة الا فى حالة نشوب هجوم شامل على دولة من هذه الدول ٠

ولا شك ان تلك الخطط الجديدة اضعفت الى حد كبير فعالية حلف جنوب شرق آسيا واقلقت حكومات الدول الحليفة للولايات المتحدة فى المنطقة ٠

والان يمكن ان نبحث عن مدى جدية هذه التغييرات كلها ، ومدى مساهمتها فى احلال السلام الحقيقى فى فيتنام او ايجاد الحل المناسب الذى ينهى المشكلة الفيتنامية بشكل جذرى ٠

ولا يمكن الان ان نقطع بشىء وكل ما نقدمه هو احتمالات لتطور الموقف فى ضوء التجربة الماضية ـ ولكن من الواضح ان سياسة نيكسون الجديدة لا تغير من اهداف الولايات المتحدة فى المنطقة وانما تغير فى اسلوب تحقيق هذه الاهداف فقط ، فى محاولة لتكييف السياسة الامريكية للظروف الجديدة القائمة فى المنطقة : أى عدم امكان احراز النصر العسكرى واحتجاج شعوب المنطقة على الوجود العسكرى المباشر ٠

ومن جانب آخر او ضح رد الفعل الداخلى فى الولايات المتحدة ان الحركة المناهضة للحرب فى فيتنام لم تقتنع بجدية سياسة نيكسون الجديدة ولا تثق فى صحتها على أساس : ـ

ـ ان هذه السياسة تهدف فقط الى اعلان الانسحاب دون تنفيذه فعلا ٠

ـ ان الحكومة الامريكية احتفظت لنفسها ببعض الحجج لوقف عملية الانسحاب مثل عودة الجانب الشيوعى الى محاولة استخدام العنف ٠

ـ ان رفض اعطاء شعب فيتنام الجنوبية الحق فى الاختيار الحر لحكومة يعتبر تعبيرا عن رفض الحل الجذرى ٠

والواضح الان ان حكومة الولايات المتحدة ستظل متمسكة بنواياها المعلنة وقد تتخذ بعض خطوات هامة لاثبات تمسكها بتنفيذ خطتها ٠ الا

ان الحقيقة تشير الى عدم رضاء الجهات المعارضة ، داخلية وخارجية ، بهذه الخطط التى يمكن ان توصف بالغموض وعدم التحديد ، لذلك فيمكن ان نتوقع ازدياد المعارضة الداخلية بشكل يضطر الحكومة الامريكية الى تبنى موقف اكثر صراحة ووضوحا ، وتعجيل عملية الانسحاب الفعلية ، الا ان ذلك قد لا يحدث قبل عام ١٩٧٢ عندما تقترب حملة الانتخابات القادمة ويكون على نيكسون ان يواجه ناخبيه بالوعود التى قدمها اليهم فى حملة ١٩٦٨

عبد العزيز العجيزى

الحق العربى فى ثروات البحر الأحمر

البحر الاحمر بحر داخلى يقع ضمن حدود الوطن العربى ، فالدول التى تطل عليه — باستثناء اثيوبيا — دول عربية ، الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان من الغرب ، والمملكة الاردنية والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية من الشرق . والمنفذ الجنوبى الصالح للملاحة هو مضيق باب المندب ، والمنفذ الشمالى هو قناة السويس ، وكلاهما يقع فى نطاق أراضى وسيادة الدول العربية .

ولقد دلت الدراسات الحديثة على أن البحر الاحمر به ثروات عديدة ونادرة الامر الذى أثار شهية المطامع الاجنبية والمؤامرات الاستعمارية . ولذلك يجب على الدول العربية أن تسرع باتخاذ الاجراءات اللازمة للدفاع عن حقوقها وأن تقوم فى الوقت نفسه باتمام الدراسات والبحوث العلمية فى هذا الميدان .

البحر الاحمر .. والابحاث العلمية :

كان البحر الاحمر خلال السنوات القليلة الماضية حقلا خصبا لعديد من عمليات البحث العلمى المركب شارك فيه الكثير من العلماء بدراساتهم وخبراتهم وساهمت فيه عدة فروع من العلوم - النظامية كعلوم الجيولوجيا والاحياء ، والبحار ، والكيمياء ، والجيوفيزياء وغيرها ، ولقد جذب البحر الاحمر أنظار الباحثين بسبب موقعه الجغرافى واصله الجيولوجى الفريد ، فهو يكون جزءا ضخما من الفالق الافريقى العظيم ذلك الشق الضخم الذى فصل القشرة الارضية متوسطا ما كان يسمى قبل انفصالها بالكتلة العربية - النوبية وعلى طول خط هذا الانفصال تكون البحر الاحمر وعلى ممر الزمن الجيولوجى بدأت الكتلة العربية التى تمثلها حاليا شبه الجزيرة العربية السعودية فى الابتعاد عن شقيقتها الكتلة النوبية التى تحتل شرقى القارة الافريقية والمسافة التى تباعدت بها كل من الكتلتين هى حاليا ما يتكون منه حوض البحر الاحمر ، وهى مسافة تصل الى حوالى المائتين من الكيلومترات هى متوسط عرض هذا البحر فى معظم أجزائه .

ومن أهم الابحاث العلمية الحديثة تلك التى أجريت خلال العام ١٩٦٧ على طول قاع البحر الاحمر من احدى سفن البحث العلمى وتعاون فيها ما يزيد على السبعين من خيرة العلماء فى مختلف العلوم النظامية التى من شأنها التعرف على أحدى الظواهر العلمية الفريدة التى سبق اكتشافها فى قاع هذا البحر ، وهى ظاهرة انبثاقات وتكوينات حديثة لطبقات من الماء الملح الاجاج الساخن ، امكن التعرف على أربعة من مواقعها ، منها ثلاثة مواقع تتركز فى منطقة واحدة - تجاه السودان عند خط عرض ٣٠ درجة ٢١ درجة شمالا والمنطقة الرابعة تجاه الساحل المصرى جنوبى خليج السويس .

ويحوى هذا الماء الساخن الاجاج نسبة مركزة من الاملاح الهامة لبعض المعادن الثقيلة يمكن اعتبارها ذات قيمة اقتصادية كبيرة حيث أنها تضم نسبا مرتفعة من معادن الحديد والمغنسيوم والنحاس والنيكل والرصاص والزنك والذهب كما تتشبع بهذه الاملاح المعدنية صخور القاع التى تنبثق منها هذه المياه الغنية .

وقد أمكن التعرف على ملامح المنطقة الموجودة تجاه السودان ، حيث يوجد ماؤها الساخن المعدن فى طبقات ثلاث تمتد فى منطقة مساحتها حوالى ١٠٠ ميل مربع على عمق ٢٠٠٠ متر وسط قاع البحر غربى خط الوسط الذى يتوسط البحر الاحمر بين كل من الشاطىء العربى السعودى والشاطىء السودانى ويمكن أن يقال بأن هذه المنطقة تمثل حاليا أحد مراكز الثروة المعدنية الغنية فى العالم اذ يقدر مبدئيا ما تحويه الطبقة العليا فقط (بسمك ١٠ أمتار) من صخور هذا القاع ، ودون حساب لكمية الخام الحديد وفى منطقة مساحتها ٣٨ ميلا مربعا ، بما يزيد قيمته على ٢ر٥ الف مليون دولار بيانها موضح فى الجدول المذكور .

وتعتبر نسبة تركيز كل من المعادن فى هذه الصخور البحرية التى تحويها نسبة مرتفعة واقتصادية اذا ما قورنت بتلك النسب التى تتركز بها الخامات المعدنية المستغلة حاليا فى اليابسة مما شجع عديدا من العلماء والمتخصصين فى اقتصاديات التعدين على اجراء عمليات مسح اقتصادى والتقدم بدراسات مبدئية عما توصلت اليه نتائج الابحاث الاخرى وتشير هذه الدراسات الى مؤشرات اقتصادية مشجعة لاستغلال هذه الثروات . خاصة وان الصخور البحرية المكونة لقاع البحر والحاوية لهذه المعادن ذات طبيعة مفككة فهى أقرب فى خواصها الطبيعية الى الطين المشبع بالماء بما يمكن معه ضخها وسحبها من الاعماق الى السطح ونقلها بعد ذلك عبر ناقلات ضخمة أو خلال أنابيب الى الشاطىء السودانى حيث يمكن اقامة وحدات التركيز والاستخلاص اللازمة ، هذا فضلا عن ان الماء الاجاج الساخن الذى يعلو هذه الصخور ومايحويه من نسبة تركيز من المعادن يمكن ضخه فى سهولة اكثر من هذه الصخور .

حق السيادة العربية وبداية الاطماع الاجنبية (١)

والسؤال الذى يطرح نفسه حاليا هو سؤال وصل الى مرتبة الحوار فى القانون الدولى حول الدولة التى لها حق السيادة على هذه الثروات المعدنية الضخمة الموجودة فى قاع البحر الاحمر . وهى الدولة التى سيكون لها حق ملكية هذه الخامات ومنح التراخيص للبحث والاستكشاف فيها ثم منح عقود استغلالها وبالتالى الحصول على حق فى عائد هذا الاستغلال (٥)

المعدن	متوسط نسبة تركيزه فى الصخر	تقدير الاحتياطى من الخام	القيمة بالمليون دولار
نحاس	٣ر١٪	٦و١٠ مليون طن	١٢٧٠
زنك	٤ر٣ ٪	٩و٢ مليون طن	٨٦٠
فضة	٠٠٥٤ر٠٪	٤٥٠٠ طن	٢٨٠
ذهب	٠٠٠٠٥ر٠٪	٤٥ طن	٥٠
رصاص	او٪	٨٠٠٠٠ طن	٢٠
حديد	٢٩٪	٣ر٢٤ مليون طن	—
اجمالى القيمة بالمليون دولار =			٢٥٠٠

قيمة المعادن الموجودة فى الطبقة السطحية
لصخور قاع البحر تحت امتداد طبقة الاجاج الساخن

فمن المعروف ان البحر الاحمر جغرافيا ودوليا، بحر مقفل ، يمتد فى أرض معظمها عربية ، وتتحكم فى مداخله دول عربية من الشمال فى قناة السويس ،ومن الجنوب فى باب المندب ، وان كانت حركة الملاحة فيه تنظمها قوانين الملاحة الدولية، الا انه من حيث امكانية استغلال ثرواته الطبيعية يمكن أن يواجه قيام أى نشاط تعدين فيه استشكالات قانونية دولية حول ملكية هذه الثروات الكامنة فى القاع نظرا لعدم الانطباق « الحرفى » للاتفاقيات الدولية التى تنظم استغلال المعادن من قاع البحر والمحيط (وخاصة اتفاقية جنيف « للرفرف » القارى) على البحر الاحمر ٠

وقبل أن نعرض لهذه الاتفاقية ، نرى ان نقدم تعريفا لنظرية الرفرف القارى ، فمن المعروف فى علوم الارض ان الرفرف القارى هو منطقة قاع البحر او المحيط التى يغطيها ماء ضحل وتنحدر تدريجيا من الشاطىء الى أن تهوى فجأة الى البحر العميق ، كما انه وفقا للتعاريف العلمية فان منسوب أعمق جزء من الرفرف القارى هو نحو ١٨٠ مترا تحت سطح البحر ، وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك اى اهتمام ، خاصة بين الدول الكبرى ، على ما هو معروف علميا بالامتداد او الرفرف القارى (او الجرف القارى) ، الا أن تقدم وسائل البحث العلمى ادت الى اكتشاف امكانيات كبيرة لتواجد ثروات معدنية ضخمة فى قاع البحر والمحيطات كما أن التقدم العلمى والتكنولوجى الواسع فى امكانيات استغلال هذه الثروات بطرق اقتصادية واستخراجها من تحت قاع البحر اثار انتباه الدول الكبرى وشجعها على ان تعمل على امتداد سيادتها بالنسبة لاراضى ذلك الرفرف القارى على أساس اعتبار الارض المكونة له ، وهى المعروفة باصطلاح « المنطقة المغمورة » امتدادا لارض اليابسة التابعة للدولة ، ولكنها بسبب انحدارها ، وهبوطها عن مستوى أرض الاقليم قد غمرتها المياه ، ولذلك فانه يحق للدولة المواجهة للمنطقة المغمورة ان تستخرج منها ، وتستثمر ما تجده فى قاعها ، وما تحته ، وما فى باطنها من ثروات طبيعية على سبيل الاحتكار والانفراد تماما ، كما تستثمر ثروات اقليمها الطبيعية ٠ وقد كانت الولايات المتحدة الامريكية ، باعلانها الذى اصدره الرئيس ترومان عام ـ ١٩٤٥ أولى الدول التى سارعت الى تقرير سيادتها على مناطق الرفرف القارى ثم تبعتها بعد ذلك دول أخرى .

وفى عام ١٩٥٨ تم فى جنيف توقيع اتفاقية الرفرف القارى ، وهى أحدى الاتفاقيات التى قامت بتوقيعها فى ذلك الوقت الدول الاعضاء فى مؤتمر الامم المتحدة للقانون البحرى ، وتعتمد هذه الاتفاقية فى أساسها القانونى على نظرية الرفرف القارى اذ تمنح حق استغلال الثروات البحرية والمعدنية الموجودة خارج حدود المياه الاقليمية للدول المتاخمة لها هذه الخامات طالما ان هذه الثروات تتواجد فى منطقة الرفرف القارى للدولة ، والذى يجرى تعريفها فى الاتفاقية على أنها مناطق قاع البحر وماتحته المتصلة بشاطىء الدولة والخارجة عن منطقة البحر الاقليمى الى عمق ٢٠٠ متر أو أعمق من هذا الى الحد الذى يسمح بامكان استغلال الموارد الطبيعية ٠ واذا كانت اتفاقية جنيف لم تحدد أى امتداد لمنطقة الرفرف القارى الا استنادا على العمق فقط ، فقد كان تحديد مسافة امتداد الرفرف القارى فى داخل واتجاه أعلى البحار ، ومن بعد حدود المياه الاقليمية طبعا ، مثارا لبعض المنازعات القانونية الدولية التى نشبت بين بعض الدول المطلة على بحار صغيرة أو ذات سواحل متقابلة تطل على خلجان او بحيرات او بحار مقفلة ، كما حدث فى كل من الخليج العربى وفى بحر الشمال ، وفى مثل تلك الحالات فقد نصت اتفاقية جنيف على ان يكون هناك خط وسط بين الساحلين المتقابلين يقسم البحر الى قسمين ، ويتحدد الرفرف القارى لكل دولة فى حدود القسم المواجه لها لتقوم باعمال البحث والاستغلال حسبما تسمح لها امكانياتها فى المنطقة المخولة لها ٠

وليس يعنينا هنا التعرض لتفاصيل اتفاقية جنيف ، وتعريفها لخط الوسط وما تسبب عنه بعد ذلك من منازعات بين دول بحر الشمال وبين دول الخليج العربى نظرا لعدم دقة هذا التعريف من جهة ، ولتطلع كل دولة الى اقتطاع اكبر جزء من منطقتها البحرية ليكون تحت سيادتها ولكن ما يعنينا هنا الان هو أن الثروات المعدنية المكتشفة فى أعماق البحر الاحمر تتواجد غربى خط الوسط للبحر الاحمر اى تجاه الشاطىء السودانى ولكن هل معنى ذلك أنه يحق لجمهورية السودان أن تعلن

سيادتها المطلقة على هذه المنطقة وما تحويه من ثروات هائلة وتمارس بذلك حقها الطبيعى فى استغلالها او منحها لمن تشاء على ان يعود اليها العائد المناسب من وراء هذا الاستغلال ؟ ولقد نشأ هذا التساؤل من خلال ماهو معروف عن البحر الاحمر من حيث طبيعة تكوينه الجيولوجى الفريد ، اذ أنه قد تكون على طول خط عميق انفلقت فيه القشرة الارضية وانفصل شرقيها عن غربيها فاذا به بحر أخدودى عميق ، لا يحده رفرف قارى بالمعنى العلمى والمدلول الجيولوجى المعروف وبالتالى لا يوجد له رفرف قارى بالمعنى الدولى حسبما تشير اتفاقية جنيف ، وتأسيسا على ذلك فقد بدأت بعض من الهيئات والمنظمات الاحتكارية الضخمة العاملة فى صناعة التعدين بالولايات المتحدة الامريكية واستنادا منها الى هذه الحقيقة الهامة ، فى السعى وراء هذه الثروات الطبيعية على أساس انها تتواجد فى مياه عميقة تتعدى حدود اعماق الرفرف القارى ، وعلى أساس أنه لا سلطان لاى من الدول العربية عليها ولولا أن البحر الاحمر بحر مقفل تحده دول عربية وتتحكم فى مداخله دول عربية ، ولولا احتياج أى جهة تقوم بالاستغلال الى مكان قريب على اليابسة تقيم عليه منشآتها اللازمة لاستخلاص هذه المعادن او على الاقل لتركيزها فى الركام لما ترددت هذه المنظمات الاحتكارية الضخمة من بدء عملياتها فى استكشاف هذه الخامات وتقييمها اقتصاديا والتجهيز لاستغلالها .

وقد لجأت احدى الشركات الامريكية الضخمة العاملة فى صناعة التعدين (AM. Metal MKT) بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٦٨ الى الامم المتحدة تطلب التصريح لها بترخيص مطلق لاستكشاف منطقة مساحتها ٣٨ ميلا مربعا من قاع البحر الاحر بين جمهورية السودان والمملكة العربية السعودية ، وهى المنطقة التى تتركز فيها الاملاح المعدنية الثقيلة فى الماء والصخور ، على عمق ٢٠٠٠ متر ، وذلك استنادا الى أنه حتى ذلك الوقت لم تتقدم اى من الدول العربية وخاصة جمهورية السودان لاعلان سيادتها على هذه الاعماق البحرية ولذلك فقد تقدمت هذه الشركة الى الامم المتحدة مطالبة بالموافقة والتصريح لها بممارسة نشاطها فى البحث والاستكشاف لمدة ثلاث سنوات لتتمكن خلالها من تقييم أبعاد هذه الخامات اقتصاديا ، وقد رفضت الامم المتحدة الاستجابة الى هذا المطلب استنادا الى انه ليس من حق الامم المتحدة ولا أى من منظماتها التصريح بمثل هذه العمليات ، وخاصة فى قاع البحر الاحمر ، وان كان ذلك لم يمنع من أن تتردد فى أوساط الامم المتحدة نغمة موحدة بين العديد من المنظمات القانونية والدولية فيها من ضرورة قيام هيئة دولية يكون لها سلطة الرقابة على عمليات استغلال الثروات المعدنية من قاع البحار ، بل لقد بدأت فعلا خلال عام ١٩٦٩ لجنة فنية قانونية خاصة بالامم المتحدة لدراسة الاستخدامات السلمية لمناطق قاع البحر وقاع المحيط الواقعة وراء حدود الاتفاقيات الدولية .

ومن الجدير بالذكر ان الشركة الامريكية التى سبق تقدمها بهذا المطلب امام الامم المتحدة لم تيأس من رفض طلبها ، قامت بعد ذلك بالاعلان فى الصحافة الامريكية والانجليزية بأنها قد حجزت لنفسها جزءا من قاع البحر الاحمر ، وعلى المعترض أن يتقدم ولم يتقدم بعد اى من الدول بهذا الاعتراض . ولقد عقب العديد من اساتذة القانون الدولى فى الولايات المتحة الامريكية على اكتشاف هذه الثروات المعدنية الضخمة فى قاع البحر الاحمر ، والنزاع المنتظر حول استكشافها واستغلالها والذى سيكون فاتحة خير لرجال القانون ، لما سيعود عليهم من وراء العمل فى حل مشاكله القانونية والدولية بدلا من ان تكون هذه الثروات فاتحة خير لصناعة التعدين ولاقتصاديات الدول التى يهمها امرها .

اتجاهات السياسة الامريكية

تجـــاه ثروات البحـــر :

ومن خلال الدراسات القانونية المستفيضة التى نشرت أخيرا فى الولايات المتحدة الامريكية ، وهى الدولة ذات الاهتمام الكبير بهذه الثروات المعدنية الضخمة يمكن استخلاص التحليلات التالية لاتجاهات السياسة الامريكية تجاه هذا الموضوع :ـ

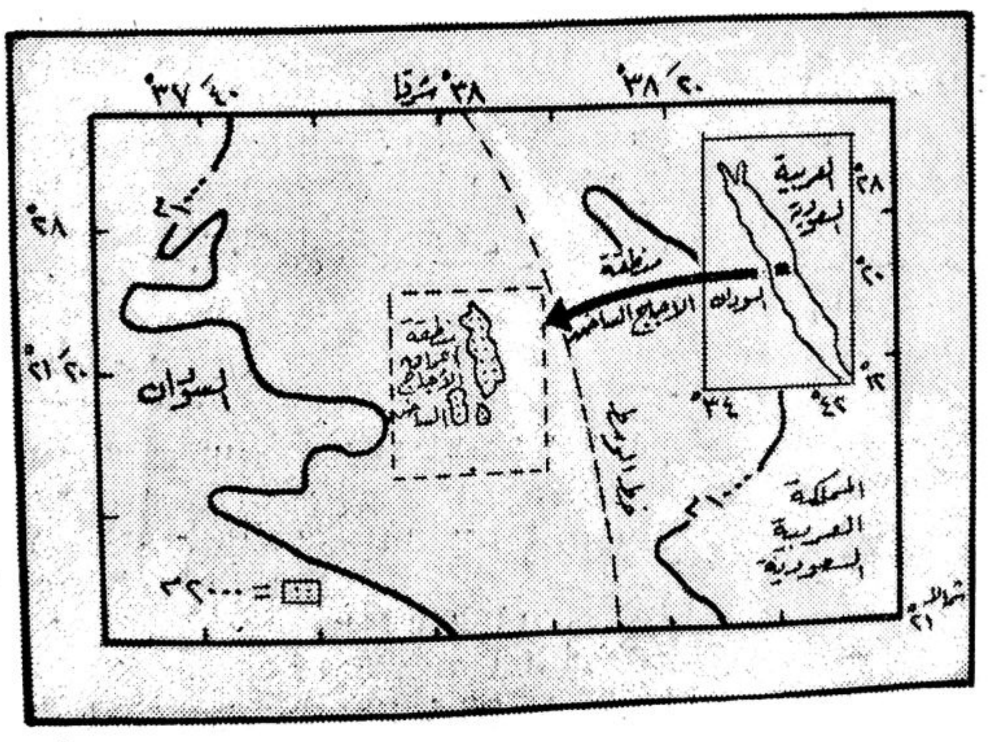
اولا : الاعتراف الصريح بأن حوض البحر الاحمر ، رغم اعماقه الكبيرة التى تتعدى حدود ما وضعته اتفاقية جنيف للرفرف القارى ، مازال يخضع للحدود التى يمكن ان تمتد اليها سيادة الدول ذات الشواطىء المطلة على هذا البحر ، ويهمنا هنا جمهورية السودان بالتحديد .

ثانيا : الاعتراف الصريح بأن البحر الاحمر بحر عربى عميق تحده وتتحكم فى منافذه دول عربية .

ثالثا : الاتجاه الى الايحاء الى المملكة العربية السعودية فى محاولة للتنازع (وان كان ظاهرها الاتفاق) مع السودان على تحديد خط الوسط وبالتالى تحديد حدود السيادة على أعماق البحر ، وذلك قياسا الى ما تم الاتفاق عليه (او بصراحة التنازع عليه) بين كل من المملكة العربية السعوية وايران عند اقتسام مياه الخليج العربى ، هذا رغم ان منطقة الثروة المعدنية بالبحر الاحمر تقع غربى الوسط ، ولكن لابد من تحديد هذا الخط بالاتفاق بين الدولتين (انظر الخريطة)

رابعا : لم تعلن جمهورية السودان حتى الان عن سيادتها على هذه الاعماق البحرية ، رغم الاعلان عن اكتشاف هذه المعادن منذ سنوات ورغم التقدم الى الامم المتحدة بطلب الترخيص باستكشافها ورغم ماأثير فى الامم المتحدة بشأنها ، ورغم مناقشته على صفحات بعض الجرائد الامريكية والاعلان عنه فيها وما نشر من ابحاث علمية وقانونية ويمكن تفسير عدم اعلان جمهورية السودان عن سيادتها على هذه الاعماق - (من وجهة النظر الامريكية طبعا) بأنه بمثابة اعتراف منها بعدم تبعية هذه الاعماق لمناطق سيادتها :

خامسا : استنادا الى أن جمهورية السودان ليس لديها حاليا من الامكانيات الاقتصادية والقدرات الفنية والتكنولوجية ما يسمح لها باستكشاف هذه الثروات واستغلالها (وعلى فرض انها تتبع مناطق سيادتها) كما انه لا تتوافر لديها حاليا وسائل حماية هذه الاعماق فالاتجاه الخطير الذى يقوم باثارته بعض رجال القانون الدولى الامريكيين استنادا الى بعض فقرات من اتفاقية جنيف ، هو انه يمكن لاى طرف ان يباشر عمليات استكشاف واستغلال هذه الثروات دون استئذان من حكومة السودان ، خاصة وان قيام اى نشاط فى هذا المجال يكون سابقا لاعلان السيادة السودانية على هذه المناطق يمكن اعتباره بمثابة نشاط مشروع يستند الى اتفاقية جنيف ، وأن أى معارضة لاحقة من حكومة السودان تكون باطلة وغير ذات موضوع . والرأى الان أن تسارع جمهورية السودان باعلان سيادتها على مناطق اعماق البحر



□ خريطة منطقة اعماق الاجاج الساخن بالبحر الاحمر. وهى منطقة عربية تابعة للسيادة السودانية. وتطمع فى السيطرة عليها واستغلالها احدى شركات التعدين الامريكية □

الاحمر حتى خط الوسط ، وأن تتعاون الدول العربية المطلة على البحر الاحمر والمتحكمة فى منافذه فى الاتفاق لوضع الخطة الكفيلة بالحفاظ على هذه الثروات الطبيعية والتخطيط لتقييمها اقتصاديا واستغلالها واذا كان المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية يجرى الاعداد لدور انعقاده العادى خلال ديسمبر ١٩٦٩ ، فالامل معقود فى ان يقوم هذا المجلس بدراسة هذا الموضوع وعلى الجمهورية السودانية ان تبادر فورا فى اتخاذ الخطوات الكفيلة بحفظ حقوقها وفرض سيادتها بما يضمن ملكية هذه الثروة الضخمة التى لم يكتشف حتى الان مثيل لها داخل الارض السودانية .

احمـــد عمران منصور

عقائد التغيير الثورى فى العالم المعاصر

انعقد فى جامعة كارل ماركس بمدينة ليبزج من أول اكتوبر حتى ٥ منه ١٩٦٩ ، مؤتمر علمى عن عقائد وحركات التغير الثورى فى العالم ، وهدفه العام هو الاسهام فى احتفالات العيد العشرين لجمهورية المانيا الديموقراطية، كما انه تحية وتقدير لبلوغ الاستاذ الدكتور والترماركوف الستين من عمره، وهو رائد ومنشىء مدرسة علمية فى ميدان دراسات التاريخ والسياسة والعلاقات الاجتماعية فى دول العالم الثالث .

تنظيم المؤتمر

اتسم تنظيم المؤتمر بالدقة والتخطيط السليم واختتم أعماله بنجاح كامل نتيجة لما يلى : ـ

١ ـ بدأت ترتيبات الدعوة للمؤتمر فى نوفمبر ١٩٦٧ ، وتم طبع الكتاب التذكارى للمؤتمر ويحتوى على ٣٥ بحثا باللغات الانجليزية والفرنسية والروسية والالمانية كتبها اساتذة من ١٥ دولة ، وأشرف على مراجعة الابحاث وطبعها مجلس مكون من عشرين أستاذا يمثلون عددا من دول العالم كنت من بينهم ممثلا للجمهورية العربية المتحدة ، وقامت أكاديمية العلوم فى برلين بطبع الكتاب فى ٦٢٠ صفحة وتم توزيعه فى الجلسة الاولى للمؤتمر .

٢ ـ عقد المؤتمر فى نادى المثقفين وهو قصر سابق به قاعة كبيرة للمؤتمرات ومطعم ومقهى ، وكان نظام عمل المؤتمر عقد جلستين يوميا من التاسعة صباحا الى الخامسة بعد الظهر ، ثم عقد مناقشة عامة حول ما ألقى من البحوث من السابعة حتى التسعة ليلا . مع تسجيل كامل لكل مايقال فى المؤتمر حتى يتسنى نشره فى كتاب ثان عن المؤتمر .

٣ ـ حضرت وفود من خارج ألمانيا الشرقية من ثمانى دول هى الجمهورية العربية المتحدة وفرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الامريكية والمغرب والاتحاد السوفيتى والمجر وبيرو ، وجلس كل وفد على منضدة خاصة فى المؤتمر رفع عليها علم دولته ، وعندما دعيت للجلوس على منصة الرئاسة

فى الجلسة الخاصة بقضايا العالم الثالث رفع علم الجمهورية العربية على المنصة الرئيسية .

٤ ـ شهد اليوم الاخير فى المؤتمر احتفالا جامعيا لمنح الاستاذ ماركوف درجة الدكتوراه الفخرية وبعد انتهاء المراسم الجامعية دعى ثلاثة من الضيوف للحديث أولهم من شرق أوروبا (الاتحاد السوفيتى) وثانيهم من غرب أوروبا (انجلترا) وثالثهم من العالم الثالث (الجمهورية العربية المتحدة) .

٥ ـ كان عدد أعضاء المؤتمر حوالى ٨٠ عضوا غير طلاب الجامعة الذين حضروا بانتظام طوال انعقاد المؤتمر .

موضوع المؤتمر

اشتمل جدول الاعمال على عدة قضايا أساسية فى علم الثورة وتاريخها وآثارها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على التركيب الاجتماعى للشعوب والانسانية خلال حياتها الطويلة . ويمكن اجمالها فى النقاط الاتية : ـ

١ ـ خصصت جلسة الافتتاح لمحاضرة ألقاها الاستاذ والتر ماركوف عن طبائع الثورة ، فقد ناقش التعريفات والمفاهيم التى تطرح عند الحديث عن الثورة ، ثم انتقل الى الحديث عن النظريات التى نشرت حول الثورة فى مختلف حياة البشرية . وأخيرا قدم خلاصة بحثه واستنتاجاته حول هذا الموضوع . وكان الاستاذ ماركوف ملتزما للفكر الماركسى فى مناقشاته والنتائج التى توصل اليها .

٢ ـ انقسمت الابحاث الى أربعة أقسام أولها الثورة البورجوازية فى فرنسا وباقى أوروبا وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وثانيها الثورة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وبناء النظم الاشتراكية فى شرق أوروبا وظهور النظام الاشتراكى الدولى ، وثالثها ثورات العالم الثالث واتجاهاتها وتجاربها وعلاقاتها بالوضع الثورى فى العالم وما تتعرض له من هجوم استعمارى ظاهر ومستتر ، والقسم الرابع هو تطور أوضاع ونظم ألمانيا الشرقية بمناسبة العيد العشرينى للدولة .

مناقشات المؤتمر

طرحت القضايا والمواقف الفكرية خلال أوراق العمل والبحوث الملقاة وأثناء المناقشات التى تتلو جلسات العمل ونشير الى أهمها فيما يلى : ـ

أولا : الثورة البورجوازية : كان هناك تقدير عام لدورها التاريخى والانسانى فى حياة فرنسا خاصة وفىحياة أوروبا والعالم بوجه عام . ولكن النقطة الاولى فى المناقشة كانت الاهتمام بالدور الذى قامت به الطبقات البورجوازية لانتزاع قيادة الثورة ثم اخراج القوى الشعبية وبالذات الفلاحين من ميدان العمل الثورى . وقد ظهر هذا فى المصير الذى لاقته ثورات فرنسا وهولندا وانجلترا وألمانيا ، وكانت النقطة الثانية هى عرض ما لاقاه عدد من المفكرين الثوريين الذين كانوا يسبقون زمنهم وواقعهم بأفكارهم الثورية التقدمية مثل جاك رو فى فرنسا . وقد استمع المؤتمر أيضا الى حقائق جديدة عن رد فعل الثورة الفرنسية بين الفلاحين الروس فى بحث شيق قدمه أحد المؤرخين السوفييت .

ثانيا : الثورة الاشتراكية : وقد بدأ الحديث بتقدير وتقييم لدور لينين فى قيادة العمل الثورى فى روسيا القيصرية وبناء دولة الاتحاد السوفييتى ، وفى هذا المجال نوقشت آراء لينين خاصة مواقفه الفكرية تجاه الاشتراكيين الديموقراطيين الاوروبيين والاشتراكيين المرتدين عن الحركة الاشتراكية الدولية ، وتلا هذا تقييم تاريخى لاحداث عدة مثل بناء الكومنترون ودوره فى العلاقات بين الاحزاب الشيوعية ، ومثل تجربة الثورة الالمانية عقب الحرب العالمية الاولى ومكافحتها من جانب القوى الرجعية العسكرية الالمانية ثم حكم هتلر والحزب النازى ، وبعد هذا عرضت موضوعات عن بناء الديموقراطيات الشعبيةفى شرق أوروبا والعلاقات الدولية بينها وبين الاتحاد السوفيتى ، ولكن من أهم الابحاث ما أثار نقاط التركيب الاجتماعى فى شرق أوروبا بعد اعلان النظم الاشتراكية ، وان هذا التركيب الاجتماعى الطبقى قد تعرض للتغير نتيجة للتقدم الصناعى ونتيجة للتقدم فى مجالات التربية والتعليم والعناية الطبية ونتيجة لذبول وانتهاء دور

الطبقات المستغلة ، وأثارت هذه الابحاث ان التغير الاجتماعى والاقتصادى يطرح نفسه على العلاقات السياسية والاجتماعية وعلى تركيب الحزب أو التحالف الاشتراكى الذى يحكم هذه البلاد ٠

ثالثا : ثورات العالم الثالث : لقد استأثر الحديث فيها باهتمام المؤتمر واتساع دائرة النقاش وكثرة عدد الابحاث حول الموضوعات الفرعية فى داخل ثورات العالم الثالث ، وكانت النقطة الاولى التى أثيرت موضوع التركيب الطبقى والاجتماعى للحركة الوطنية التى قادت البلاد الى الاستقلال ٠ وما ظهر فى هذا التركيب الاجتماعى من تغييرات واتجاهات طرحت نفسها على أوضاع المجتمع بعد الاستقلال ، الامر الذى ظهر فى تفسخ التحالف الوطنى أو ظهور انحرافات عدة فيه . والنقطة الثانية هى نمو دور وتأثير الجهاز الحكومى (البيروقراطية) والمؤسسة العسكرية فى دول العالم الثالث ، وهنا طرحت دراسات عن تجارب أمريكا اللاتينية خلال الفترة التاريخية الطويلة السابقة ، واتجه الرأى الى أن البيروقراطية والمؤسسة العسكرية يمارسان دورا هاما وخطيرا فى حياة الدول الافريقية والاسيوية ، وان البيانات المتوفرة لا تغطى كل ما يتطلبه البحث العلمى عن التركيب والافكار والعلاقات الاجتماعية والانتماء الطبقى والولاء السياسى الداخلى والخارجى ، خاصة أن هذين الجهازين قد ظهرا فى دول كثيرة ولهما جذور فى فترة ما قبل الاستقلال ، وان هذه الجذور نمت وتفرعت فى اطار الفلسفة الليبرالية الاستعمارية ٠

وكانت النقطة الثالثة فى قضية الاشتراكية فى بلاد العالم الثالث ، وكان هناك اجماع نظرى وتطبيقى على أن النمو القومى فى كل الدول الجديدة لا يمكن أن يتم الا باتباع الطريق غير الرأسمالى للنمو والتقدم ، وان مرور هذه الدول فى مرحلة النمو غير الرأسمالى انما هو جزء لا يتجزأ من الخط العام للتحول الاشتراكى وللتقدم طبقا للقوانين العلمية الاشتراكية ، ولكن فى نفس الوقت هناك نواقص وتناقضات تظهر فى الدراسات الخاصة أو المقارنة بين بعض التجارب الاشتراكية فى الدول الافريقية وتأتى من الظروف والاوضاع التى تحول اليها تركيب الحزب الحاكم أو من الظروف والاوضاع التى يتم فيها التطبيق بواسطة الاجهزة البيروقراطية أو من الظروف والاوضاع الموروثة عن عهد الاستعمار بشأن بعض مؤسسات الحكم مثل المؤسسة العسكرية ٠ وان التغلب على هذه النواقص والمتناقضات انما يكون بالعمل العلمى والنظرى الواضح وبالتطبيق الواعى وبالمتابعة الفكرية والتنظيمية الهادفة ٠

وكانت النقطة الرابعة هى هجوم الاستعمار الجديد على هذه الدول ، ولهذا أثيرت نقاط المشابهة والمخالفة بين هجوم الاستعمار القديم ودوره وهجوم الاستعمار الجديد ودوره ، ونوقشت الاساليب المستخدمة ضد النظم التقدمية فى آسيا وافريقيا مثل العامل الاقتصادى والمعونات الخارجية ذات الشروط السياسية والعسكرية ومثل استخدام النشاط الثقافى والاعلامى ونشاط التدريب المهنى والتأهيلى كاغراء لخلق جيوب مترددة أو منحرفة فى داخل البناء الوطنى ٠

وكانت النقطة الخامسة هى ظهور الطبقة الجديدة ، وقد تردد البعض فى قبول هذه التسمية على أساس ان مكونات الطبقة قد توجد فى بعض الحالات وقد لا تتوافر فى بعض الحالات الاخرى ، وانما من المؤكد ان الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومستويات المرتبات والمركز الاجتماعى انما هى رموز مؤكدة تشير الى خطورة هذا النمو والاحتمالات القوية لبناء الطبقة الجديدة التى تسرق كل مكاسب الاشتراكية وتقوم بتخريبها وتقويضها ٠ ولذلك يجب الوقوف أمامها بشدة وعنف ٠ وهناك نقاط كثيرة أخرى مثل الظروف القومية الخاصة بكل مجتمع والتى تترك آثارها على التطور العام وعلى أفكار وتنظيمات الثوريين ومثل التغير السريع فى البناء الطبقى لبعض الدول نتيجة للنمو الاقتصادى الامر الذى يتطلب يقظة من الثوريين فى تحليل ودراسة الخريطة الاجتماعية فى هذه البلاد باستمرار ، ومثل بعض الاخطاء والضغوط والانحرافات التى تقع فى بلاد العالم الثالث والامراض الاجتماعية المنتشرة مثل الرشوة والفساد و ٠٠ الخ ٠

دراسات العالم الثالث فى الجامعة

تحتل جامعة كارل ماركس مركزا فريدا فى جمهورية ألمانيا الديموقراطية ففيها المعهد الوحيد

للدراسات الافريقية وبها أقوى المعاهد والمراكز فى الدراسات العربية والشرقية ودراسات أمريكا اللاتينية ، وللاستاذ ماركوف الفضل فى انشاء هذه الدراسات فقد نظم مركز دراسات وبحوث افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية منذ أوائل الاعوام الستينات ، ثم بدأ يصدر كتابا سنويا عن حركة التحرر الثورى وقضايا المنظمات الثورية عامة منذ عام ١٩٦٤ . وقام المركز بتدريب عدد من الشبان الجدد الذين تخصصوا فى هذا الميدان وحصلوا على درجات الدكتوراه والاستاذية وكونوا النواة الاولى لهذه الدراسات بالجامعة . وبعد التنظيم الجديد للجامعة فى فبراير ١٩٦٩ أصبح الشبان هم القيادات الجامعية ابتداء من رؤساء الاقسام حتى مدير الجامعة . كما تم تنظيم معهد للدراسات الافريقية وتشرف عليه وزارتا الخارجية والتجارة الخارجية بالاشتراك مع السلطات الجامعية وبه حوالى عشرين استاذا يتخصصون فى فروع الدراسات الافريقية المختلفة ، وللمعهد علاقات اكاديمية مع معاهد الدراسات الافريقية فى القارة الافريقية وله مطبوعاته المنوعة .

وتم تنظيم قسم الدراسات العربية وبه عدد من الاساتذة المتخصصون فى شئون البلاد العربية ويقومون بزيارات ميدانية لهذه الدول ، وبالقسم مكتبة تحوى الكثير من المطبوعات والمؤلفات العربية ، وتم أيضا تنظيم قسم دراسات أمريكا اللاتينية ، ولهيئة التدريس فيه علاقات علمية بعدد من الجامعات فى أمريكا اللاتينية مثل شيلى وبيرو وكوبا .. الخ . والكلمة الاخيرة هى انه نتيجة لكل هذا النشاط العلمى الذى قام به الاستاذ الدكتور والتر ماركوف قررت الجامعة منحه درجة الدكتوراه الفخرية ، كما أصدرت الجامعة تأريخا لحياته وسجلا كاملا لمؤلفاته وبحوثه المنشورة ، كما أقيمت له حفلة يوم عيد ميلاده الستين وأرسل اليه كبار رجال الدولة والمؤسسات العلمية برقيات التهنئة ، وقد تم اصدار كتاب « دراسات عن الثورة » تحية له فى هذه المناسبة .

د . عبد الملك عوده

العمل الوحدوى فى أفريقيا الشرقية

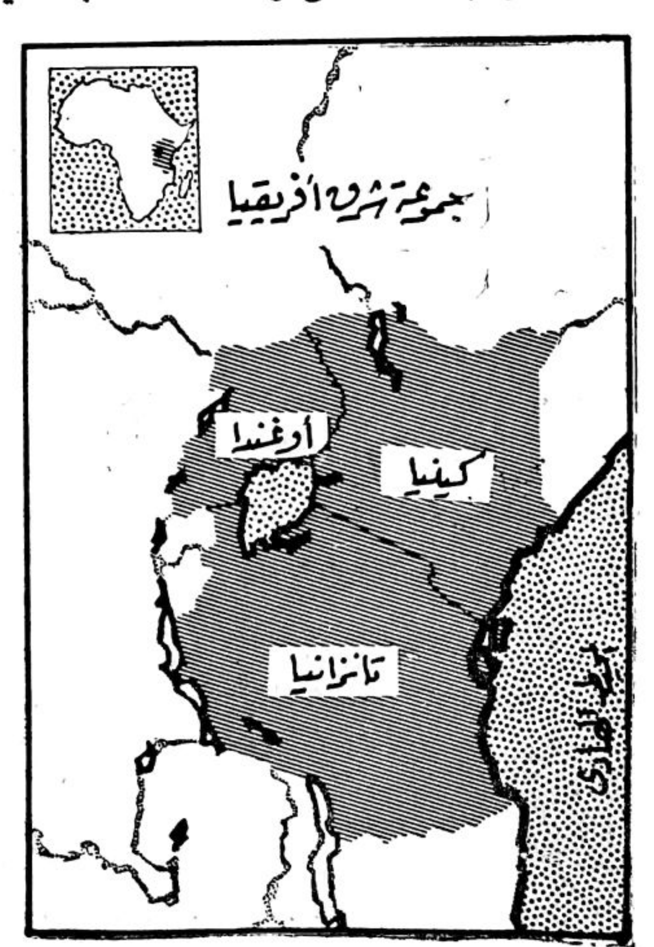
فى أول ديسمبر ١٩٦٩ احتفلت جماعة افريقيا الشرقية بعيد ميلادها الثانى ، ففى أول ديسمبر سنة ١٩٦٧ اصبحت المعاهدة التى أبرمت بين تنزانيا وكينيا وأوغندا نافذة المفعول . وتلك المعاهدة الثلاثية هى التى قامت عليها المنظمة الجديدة التى حلت محل منظمة افريقيا الشرقية للخدمات المشتركة والتى كانت تربط بين هذه الدول الثلاث .

والمنظمة الجديدة أشبه بالجامعة العربية ، لكنها تختلف عنها بأنها اكثر تكاملا من الجامعة العربية وأكثر نشاطا وعملا . وهذه المنظمة الافريقية تتكون من عدة فروع منها الهيئة التنفيذية وتتألف من رؤساء الدول الثلاث وتجتمع عدة مرات كل عام ، ومنها مجلس تشريعى مكون من نواب عن الدول الاعضاء ويجتمع هذا البرلمان الاقليمى ثلاث مرات كل عام فى عواصم الدول الثلاث على التوالى للموافقة على قرارات الهيئة التنفيذية . وهناك ثلاثة وزراء معينون لدى المنظمة يشرف كل منهم على جانب من جوانب نشاطها . وللمنظمة

ايضا امانة عامة دائمة مقرها مدينة أروشا وعلى رأسها أمين عام يشرف على عدد من الموظفين ينتمون الى مختلف جنسيات الدول الاعضاء ·

والاساس المادى للعمل الوحدوى فى افريقيا الشرقية يختلف اختلافا بينا عن العمل الوحدوى فى الجامعة العربية ، اذ أن المنظمة الافريقية بخلاف الجامعة العربية تشرف على مرافق مشتركة فى الدول الثلاث مثل مصلحة الموانى ، ومصلحة الطيران المدنى ، ومصلحة السكك الحديدية ، وعشرات من المعاهد المشتركة للبحث الصناعى، وللطب ، والادارة العامة. وكذلك يتبع المنظمة الافريقية محكمة عليا يجوز أن تستأنف أمامها أحكام المحاكم العليا فى الدول الثلاث · وفوق هذا كله فبين الدول الثلاث سوق مشتركة قائمة على التبادل التجارى الحر بين الدول الاطراف ·

وقد أتيح لى أن أزور مقر الامانة العامة لهذه المنظمة الافريقية بمدينة اروشا منذ نحو شهرين، والتقيت هناك بالسيد ماليشيلا الوزير الاتحادى لدى المنظمة والمختص بالاشراف على شئون المواصلات والبحث العلمى والخدمات الاجتماعية

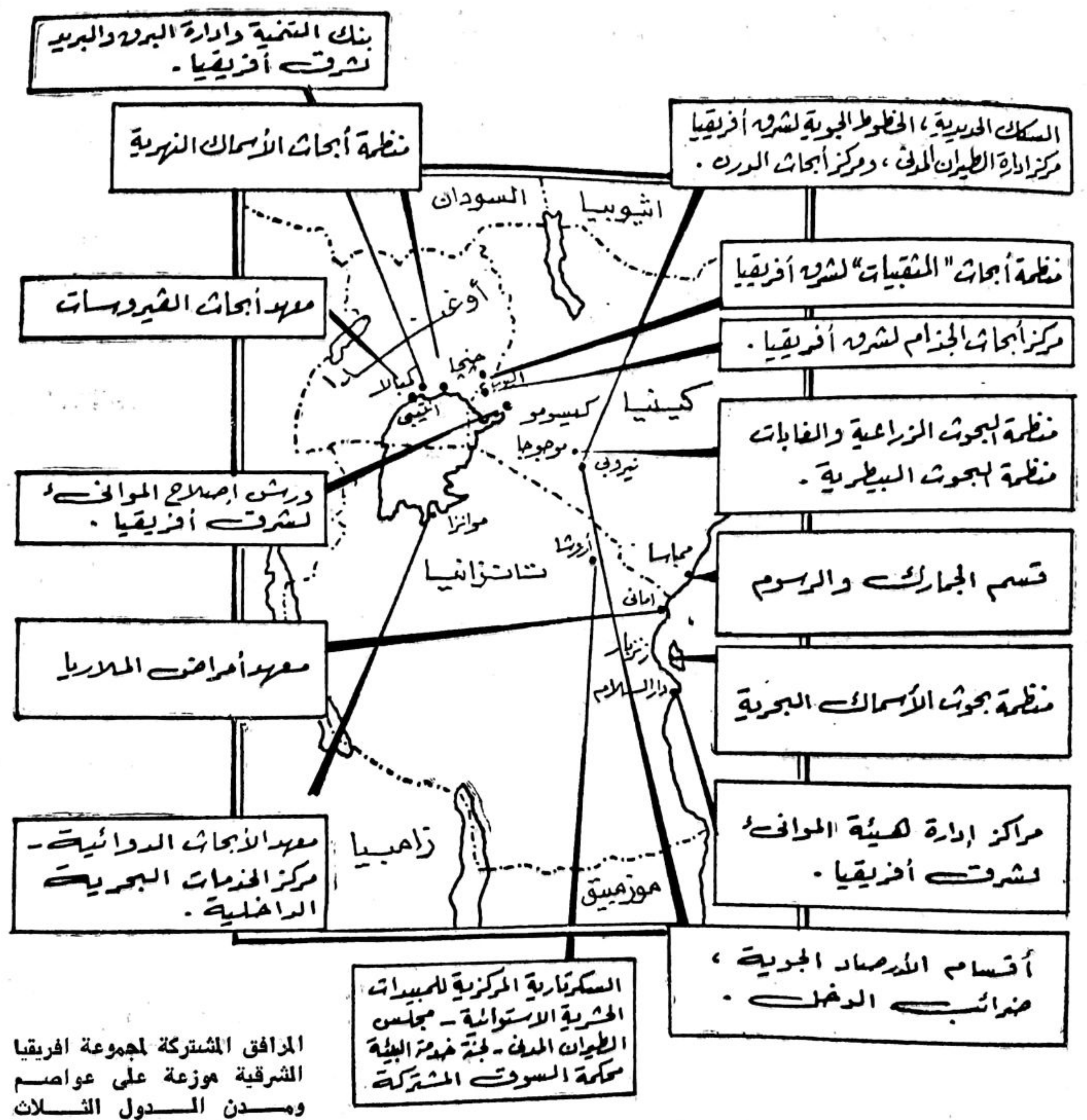


كما التقيت ببعض كبار الموظفين فى هذه الامانة وعرفت منهم كثيرا من الانجازات التى قامت بها المنظمة ،وشيئا عن الصعوبات التى تعترض سبيل العمل الوحدوى فى افريقيا الشرقية · لقد كان مقر المنظمة القديمة والمرافق العامة التابعة لها فى مدينة نيروبى عاصمة أقوى الدول الثلاث وهى كينيا ، وكان ذلك مما يؤدى الى شىء من عدم التوازن بين الدول الثلاث ، وفى ظل التنظيم الجديد تقرر توزيع مقر المرافق المشتركة بين عواصم ومدن الدول الثلاث ، وأن تكون مدينة اروشا ، وهى مدينة جبلية صغيرة تقع فى تنزانيا مقرا للمنظمة وعاصمة اتحادية للدول الثلاث ، وهذه المدينة تقع فى الوسط الجغرافى للدول الثلاث ، وفى منتصف الطريق بين القاهرة والكاب كأنما يأملون بذلك أن تكون يوما ما عاصمة للقارة الافريقية الموحدة · هكذا قال لى بعض من لقيتهم وتحدثت اليهم هناك ، وان كانت اروشا لا تزيد عن كونها مدينة صغيرة تشكو من نقص كبير فى المنشآت السكنية والمرافق الحيوية ، مشيرة بذلك الى أن أزمة المساكن هى احدى العقبات المادية التى تعترض سبيل تدعيم المنظمة الافريقية الجديدة ·

وقد همس فى أذنى أحد المسئولين هناك أن الرأسماليين المحليين غير مطمئنين الى مستقبل المنظمة ،وبالتالى الى مستقبل المدينة لذلك فانهم لا يتحمسون لبناء العمارات السكنية ، والبيوت · ولو أنهم كانوا مطمئنين لبادروا الى القيام بذلك ولتحولت تلك البلدة الجبلية الصغيرة الى مدينة كبيرةتنافس نيروبى ، ودار السلام ، وكمبالا وهى عواصم الدول الثلاث الاعضاء فى المنظمة ·

وأضاف متحدث آخر قوله أن الاتجاه الطبيعى نحو التوسع فى اختصاصات المنظمة الجديدة ، ونحو اضافة مزيد من المرافق العامة والهيئات المشتركة التى تتبع المنظمة فكلما قامت منافسةبين الدول الثلاث لاختيار مكان مناسب لمرفق جديد فى الدول الثلاث تختار مدينة اروشا لتكون هى هذا المقر تلافيا للمنافسات بين العواصم الثلاث .

والحق ان جميع مشروعات الامم المتحدة المشتركة لهذه الدول الثلاث تختار أروشا لتكون مقرا لها ، وتختار المنظمة لتتولى الاشراف على هذه المشروعات فيها ·



المرافق المشتركة لمجموعة افريقيا الشرقية موزعة على عواصم ومدن الدول الثلاث

وليس نمو المنظمة الافريقية الجديدة مقصورا على ازدياد الهيئات والمرافق التى ستكون تابعة لها مستقبلا ولكن من المنتظر أن يكون النمو أيضا فى ازدياد عدد الاعضاء ، وقد قيل لى فى أروشا ، وفى لوساكا عاصمة زامبيا ان هناك مفاوضات سرية تدور بين زامبيا والمنظمة الافريقية لكى تنضم زامبيا عضوا رابعا فيها ، وانضمام زامبيا ذات الموارد الغنية من مناجم النحاس سيكون موردا ماليا جديدا للمنظمة ، كما انه يساعد على توازن القوى داخلها ، لان تنزانيا تمثل اليسار فى تنظيماتها الداخلية وسياستها الخارجية ، أما كينيا فتمثل اليمين فى ذلك ، أما أوغندة فتقوم بدور الوسيط بين اتجاهات وتحركات حكومة دار السلام ، وبين ارتباطات وتحفظات حكومة نيروبى ، ومع ذلك فحكومة نيروبى هى الطرف القوى اقتصاديا وصناعيا بسبب ارتباطاتها وصداقاتها مع الدول الغربية ، وانضمام زامبيا الى المنظمة الافريقية الجديدة اذا تم فانه سيؤدى الى تقوية الجناح اليسارى فى المنظمة لما بين زامبيا وتنزانيا من علاقات جغرافية واقتصادية ،

وايديولوجية مشتركة وثيقة . وهذا التحول نحو اليسار لو أنه تحقق فسيكون ذا خطر لان كينيا فى ظل اتفاقات السوق المشتركة هى التى تتحمل العبء الاكبر فى عملية تصنيع وتنمية كل من تنزانيا وأوغندة ، وستتردد فى قبول حمل هـذا العبء اذا قوى الجناح اليسارى فى المنظمة .

وقد سألت أحد العاملين فى المنظمة عن تصوره للمنظمة فى عيد ميلادها العاشر فأجاب بأسلوب دبلوماسى أنه لا يستطيع القطع برأى فى هذا الموضوع الحساس ، غير أنه يستطيع ان ينقل الى الاراء التى يسمعها بصدد مستقبل المنظمة ، وكان فيما قالهان هناكقلة ترىان مدينةأروشا ستصبح فى مستقبل غير بعيد أشبه بواشنطن جديدة أى عاصمة اتحادية لدول افريقيا الشرقية بما فيها زامبيا ، وان هناك مشروعا لتنضم كل من الصومال واثيوبيا الى المنظمة ، ويكون انضمامهما هـذا بمثابة تسوية نهاية لمنازعات الحدود التى بين كل منكينيا والصومال واثيوبيا .

وقال أيضا ان هناك أقلية أخرى ترى أن المنظمة الجديدة ستنهار وأن كل دولة عضو فيها ستسترد مالها من سيادة ، ولا يبقى من المنظمـة الا الذكريات ، والمبانى التى ستعود الى الحكومة التنزانية باعتبار أنها مقامة فوق اقليمها .

وقال ان الاغلبية الكبرى من المهتمين بشئون افريقيا الشرقية ترى أن المنظمة ستبقى كما هى مشرفةعلىبعض المرافقالمشتركة بينالدولالثلاث أو الاربع اذا انضمت زامبيا . وقد تزداد قوة أو قد تضعف ، ولكنها مع ذلك لن تتغير كثيرا ولن تخرج عن كونها منظمة دولية اقليمية لا يمكن أن يتخذ فيها أى قرار دون موافقة جميع الدول الاعضاء .

ولما أردت الانصراف من لدن محدثى أصر على أن يرافقنى لازور مبانى المنظمة ، ومكتبتها ، وقال خلال طوافنا هناك : هذه المبانى كما ترى متواضعة لا تقارن بمبانى جامعة الدول العربية عندكم ولكنى قلت له ان المبانى قد تكون حقا متواضعة ولكن ينبعث من داخلها عمل جليل ، وهذا خير من أن تكون المبانى ضخمة ويصدر عنها عمل متواضع .

د . بطرس بطرس غالى

أبعـــاد الحركة العماليــة فى أفـــريقيـــا

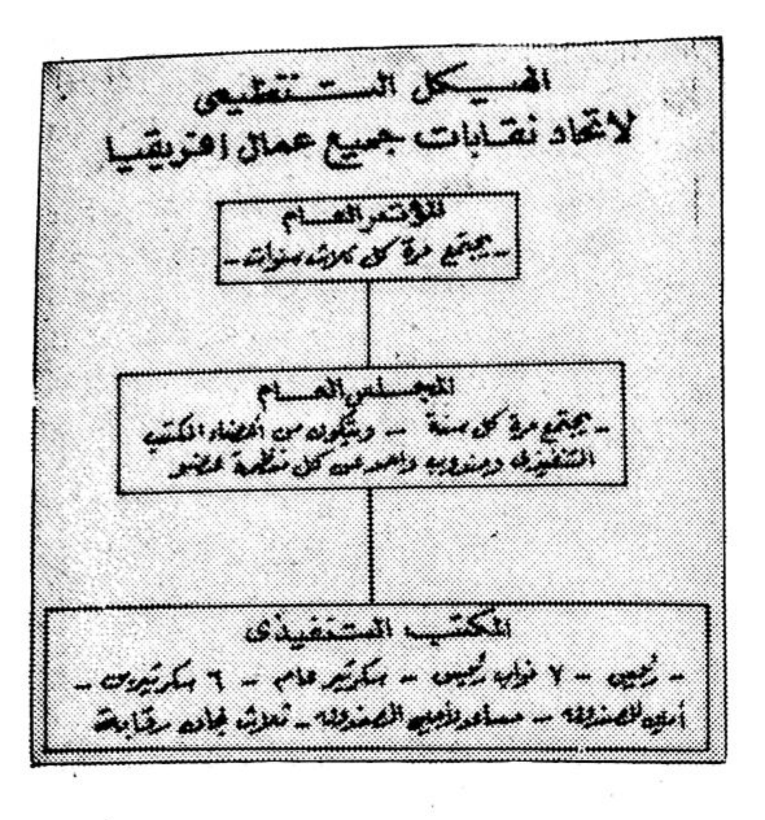
مــن المقرر ان يعقد فى القاهرة فى اواخر شهر فبراير القادمالمؤتمر الرابع لاتحاد نقابات جميععمال افريقيا . ويواجه المؤتمر عديدا من المشاكل الهامة التى تطلب حلا جذريا ، والتى قد يتوقف على حلها مصير الاتحاد نفسه .

والواقع أن هذه المشاكل نشأت مع الاتحاد منذ أن تكون فى مايو ١٩٦١ ، وهى ليست مشاكل خاصة به ، بقدر ما هى مشاكل كل الاتحادات العمالية الاقليمية . والاتحادات العمالية الدولية الثلاثة التى استطاعت أن تصمد حتى الان ، ولمدة تزيد على العشرين عاما ، هى الاتحاد المسيحى لنقابات العمال (بروكسل وقد تغير اسمه فى العام الماضى ليصبح الاتحاد العالمى للعمال) ، والاتحاد العالمى لنقابات العمال (براغ) والاتحاد الدولى

لنقابات العمال الحرة [بروكسل) ، حققت ذلك بفضل ما تلقاه من دعم خاص وبسبب ظروف دولية معينة ٠

والموضوعات الثلاثة التى ستفرض نفسها على جدول أعمال المؤتمر ، وهى نفس الموضوعات التى نالت أهمية خاصة فى المؤتمرات الثلاثة السابقة ، هى نشاط الاتحاد ، وازدواج العضوية ، والمقر ٠ واذا كنا نجعل منها موضوعات ثلاثة ، فانها فى الحقيقة مرتبطة ارتباطا وثيقا بحيث لا يمكن أن يظل واحد منها دون حل بغير ان يؤثر على فاعلية الاثنين الاخرين ٠

فلقد تنقل الاتحاد منذ نشأته بين عواصم ثلاثة ، وهو يواجه الان احتمال انتقال رابع ، ففى عام ١٩٦١ اختيرت الدار البيضاء مقرا للامانة العامة للاتحاد ٠ ولقد جرى العرف على أن تتحمل العاصمة المضيفة الجانب الاكبر من نفقات مثل هذه التنظيمات الدولية ٠ ومع تسليمنا أنه فى حالات ليست بالقليلة يتحمل هذا الجانب العضو الاقوى فى التنظيم ، فقد كان المنتظر بالنسبة لاتحاد نقابات جميع عمال افريقيا أن يحدث الاحتمال الاول ٠ ولكن ظروف الاتحاد المغربى للشغل والوضع السياسى بالمغرب لم تحقق هذا . ولذا تقدم مؤتمر نقابات عمال غانا بعرض الى المؤتمر الثانى للاتحاد الذى عقد فى باماكو عام ١٩٦٤ لنقل مقر الاتحاد الى اكرا .وقوبل العرض بالموافقة الجماعية على أساس الاستفادة من الدعم الثورى لنظام حكم الرئيس السابق نكروما ٠ وعندما وقع الانقلاب العسكرى فى غانا عام ١٩٦٦ اغلق مقر الاتحاد وجمدت أرصدته فى بنوك أكرا ٠ وهكذا كان على المؤتمر الثالث الذى عقد فى دار السلام فى ديسمبر ١٩٦٦ أن يبحث موضوع المقر وان يقبل العرض الذى تقدم به الاتحاد الوطنى لعمال تنجانيقا بنقل المقر الى دار السلام ٠ وبالفعل انتقل المقر الى هناك ولكن لم يمض وقت كثير حتى حدث خلاف بين الحكومة وبين الزعامات العمالية التنزانية مما أثر على وضع اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا ، ولم يتمكن من دفع أجر المبنى الذى تشغله أمانته مما جعل اصحابه يطالبون بالحجز على ممتلكات الاتحاد وفاء لحقوقهم ٠ ومرة جديدة تبرز مشكلة المقر أمام المؤتمر العام للاتحاد ٠ والعاصمة المرشحة هذه المرة هى القاهرة ، والذين يرشحونها هم بعض قادة الاتحاد من خارج ج٠ع٠م على



أساس الاستفادة من الامكانيات التى يوفرها النظام التقدمى المستقر فى ج٠ع٠م٠ والعاصمة البديلة هى الجزائر ولنفس الاسباب ٠

ومقر الاتحاد يتنقل كما هو واضح خلف ممول مضمون ٠ فرغم أن الاتحاد كان يضم عند تكوينه عام ١٩٦١ نحو ٣٥ اتحادا عماليا افريقيا ، الا أن أغلبيتها اتحادات ضعيفة عاجزة عن تمويل نفسها ، حتى تصبح قادرة على تمويل الاتحاد الاقليمى الذى يضمها ٠ فالحركة العمالية الافريقية تعانى من التشريعات العمالية التى وضعتها الادارات الاستعمارية السابقة ، والتى تسمح فى بعض الاحيان لاى خمسة عمال بتكوين نقابة (كما يحدث فى نيجريا مثلا) ، وبالتالى تجد فى المنشأة الواحدة اكثر من نقابة ٠ فاذا كانت هذه النقابات تضم أساسا عمالا فقراء لا يستطيعون فى كثير من الاحوال دفع اشتراكاتهم النقابية ، فانها بالتالى نقابات فقيرة عاجزة عن دفع اشتراك عضويتها فى الاتحاد الوطنى الذى يضمها ، وهلم جرا ٠ كما أن هذه التشريعات تسمح بوجود اكثر من اتحاد عمالى متنافس فى البلد الواحد ٠ وباستثناء ج٠ع٠م٠ واثيوبيا وغينيا ومالى والجزائر وتنزانيا وأوغندا وكينيا وزامبيا والكنغو (برازا وكينشاسا) وتونس وملاوى ، فان الدول الافريقية

الاخرى لم تغير غالبا من التشريعات العمالية التى ورثتها من الادارات الاستعمارية بما يقضى على ظاهرة التفتت النقابى . وحتى بالنسبة لتلك الاتحادات التى لا تواجه منافسة داخلية على المستوى الوطنى فاننا نجد ان ظروف دولها تجعل تحويل اشتراكاتها بالعملة الصعبة الى امانة الاتحاد مشكلة غير ميسرة .

فاذا أضفنا الى مصاعب التمويل ، نوعية القيادات التى تولت زمام الاتحاد ، لاصبح من المنطقى أن يتجمد نشاطه . فحين تيسر له التمويل خلال وجود المقر فى أكرا ، كان السكرتير العام ، وهو جون تيجا الذى كان يشغل بالاضافة الى هذا المنصب مناصب : سكرتير عام مؤتمر عمال غانا ووزير بحكومة غانا وممثل شخصى متجول لرئيسها بالاضافة الى عضويته للهيئات السياسية القيادية فى نظام الحكم الغانى ، كان السكرتير العام بحكم هذا كله مشغولا عن ممارسة نشاط فعلى مكتفيا باصدار البيانات الخطابية الحماسية فى المناسبات السياسية الدولية والعمالية . وعندما انتقل المقر الى دار السلام ، انتخب للاتحاد سكرتير عام،مشغول هوالاخر،هو مامادو سيسوكو سكرتير عام اتحاد عمال مالى وعضو المكتب السياسى لحزب الحاكم هناك قبل الانقلاب . ولذا فانه لم يكن يستطيع الاقامة فى دار السلام بعيدا عن مستولياته العمالية والسياسية فى وطنه . وتركت أمور الاتحاد لبعض النقابيين من تنزانيا سمحوا لانفسهم بطلب المعونات باسم الاتحاد من بعض المنظمات العمالية فى الكتلة الشرقية ثم قاموا بتحويل هذه المعونات الى منافع شخصية لهم دون أن تظهر فى المستندات الرسمية للاتحاد .

ورغم ان دستور الاتحاد الذى اقره مؤتمر باماكو عام ١٩٦٤ يحوى برامج عمل خلابة وهى على الورق ، فان تحويلها الى واقع عملى كان يحتاج الى تمويل لم يتيسر . او تيسر احيانا ولكن نوعيةالقيادات التى تولتالعمل اضاعته ولم تجد من يحاسبها .

تبقى المشكلة الثالثة وهى ازدواج العضوية . فمنذ أن بدأت المحاولات لتأسيس الاتحاد عام ١٩٥٩ انقسم القائمون عليها الى فريقين ، احدهما يطالب بأن يقوم الاتحاد على اساس انسحاب المنضمين اليه من عضوية المنظمات العمالية الدولية الاخرى ، والاخر يرفض هذه الدعوى ويرى امكانية الجمع بين العضويتين . والفريق الاول كان يرى ان المنظمات العمالية الدولية الثلاث الموجودة فى ذلك الوقت هى ادوات فى الصراع السياسى الدولى وانه من مصلحة الحركة العمالية الافريقية ان تنأى بنفسها عن الحرب الباردة بين المعسكرين . اذ كان انصار هذا الرأى يعتقدون ان استمرار اعضاء الاتحاد فى الاحتفاظ بعضوياتهم بالمنظمات الاخرى يعنى ان تنتقل اختلافات تلك المنظمات ومشاكلها وصراعاتها الى داخل الاتحاد ، ومن الممكن ان ينتهى الامر بسيطرة التنظيم الذى له عضوية اكبر بطريقة غير مباشرة على الاتحاد الجديد . الفريق الثانى كان يرى ان افريقيا فى ذلك الوقت ماتزال تناضل من اجل حريتها الكاملة وانها محتاجة الى منبر دولى ترفع منه صوتها ، كما ان الحركة العمالية الافريقية حركة ناشئة محتاجة الى التمويل والتدعيم وانه من المستحسن ان يأتى ذلك من تنظيم عمالى قوى ، بدلا من الوتوع تحت سيطرة الحكومات الافريقية التى قد يكون بعضها رجعى الاتجاه . وكان يعيب الفريق الثانى ارتباط اعضائه جميعا بالاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة ، وبالتالى عداوتهم الشديدة للاتحاد العالمى لنقابات العمال . وانتهى الامر الى قيام اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا على اساس المبدأ الاول ولم يضم الى عضويته سوى انصاره . ولكن على مر الايام ، ولعجز الاتحاد عن تقديم العون المادى الى اعضائه ، بدأ هؤلاء الاعضاء الواحد بعد الاخر ينضم الى التنظيمات الدولية الاخرى . وفى مؤتمر دار السلام طالب بعض المتشددين بتطبيق مواد الدستور بهذا الخصوص ، فانتهى الامر بانخفاض عضوية الاتحاد الى ٢٢ منظمة فقط . ولو طبق المبدأ مرة اخرى فى المؤتمر القادم فسيقل عدد اعضاء الاتحاد عن ذلك كثيرا .

والان من الضرورى ان يعترف زعماء الاتحاد بالحقيقة التى يتغافلون عنها عمدا ، وهى ان اى تنظيم عمالى اقليمى يواجه مشاكل قاتلة بالنسبة لتدبير الموارد المالية اللازمة لتمويل نشاطه . وهاهو الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب والذى قام ايضا على اساس عدم ازدواج العضوية ، ورغم ان مواردهالمالية احسن حظا ، فان اعضاءه منذ عام ١٩٦٧ ينضمون واحدا بعد

آخر الى الاتحاد العالمى لنقابات العمال . واذا كان زعماء اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا يرفضون الارتباط بأى من التنظيمات العمالية الدولية الثلاثة، فانهم اذا ارادوا لاتحادهم ان يستمر فى البقاء فليس امامهم سوى قبول الوصاية الضمنية التى تعرضها منظمة الوحدة الافريقية فى محاولتها لتوحيد الحركة العمالية الافريقية فى تنظيم واحد . فعلى الاقل سيكون مصدر التمويل افريقيا ! حتى لو كان يضم اغلبية من الحكومات الرجعية كما يتهم زعماء الاتحاد المنظمة بذلك

الحقيقة الثانية التى يجب ان يترجمها المؤتمر القادم الى واقع عملى هى انه لا يوجد اى تنظيم، كائنا ما كان، دون جهاز فنى مستكمل قادر على التخطيط للنشاط ومتابعة التنفيذ . والى حين تدبير مصدر دائم للتمويل، فان الوكالات الفنية للامم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية واليونسكو على استعداد دائم لتمويل النشاط الثقافى والعلمى للمنظمات الاقليمية . ولن تمانع هذه الوكالات فى تمويل نشاط الاتحاد من اجل دراسة التشريعات العمالية فى افريقيا ومحاولة وضع اسس موحدة لها او فى تنظيم ندوات ومؤتمرات ودورات دراسية حول ظروف عمل وحياة العمال الافريقيين والتأمينات الاجتماعية ووسائل الامن الصناعى والثقافة العمالية، وهى امور فى مقدمة ما ينتظر ان يقوم به اتحاد عمالى . فليس من المقبول أن يقتصر نشاط مثل هذا الاتحاد على اصدار البيانات السياسية والتنقل بين عواصم العالم للمشاركة فى الاحتفالات والمؤتمرات . والنشاط المطلوب يحتاج الى الجهاز الذى يستطيع القيام به .

وحتى يتيسر للاتحاد مصدر تمويل يكون وسيلة جذب لزيادة عضويته، فانه يستطيع بشىء من النظم العلمية والرغبة المخلصة المنزه عن الاغراض الشخصية، ان يوفر لنفسه وسيلة جذب ذاتية تتمثل فى نوعية النشاط الذى تستفيد الاتحادات العمالية الافريقية به من خلال عضويتها فيه . اما بالوضع الحالى للاتحاد فلماذا تكلف هذه الاتحادات نفسها مشقة الانضمام اليه دون الاتحادات الاخرى التى تقدم لها معونات تحتاج اليها لتمويل نشاطها فى خدمة اعضائها ؟

الحقيقة ان السنوات الثمانى التى مرت فى عمر الاتحاد، والصورة التى اوصله اليها زعماؤه تجعل الكثيرين متشائمين من امكانية التغيير، وان كان مايزال هناك قبس من أمل قد يظهر بوضوح فى المؤتمر القادم بالقاهرة .

محمد جمال امام

الولاء الإسرائيلى المزدوج والولايات المتحدة الأمريكية

فى منتصف اكتوبر الماضى وجهت الجمهورية العربية المتحدة مذكرة رسمية الى الامم المتحدة تضمنت تحذيرا عن الاخطار التى يتعرض لها السلام العالمى من موافقة الحكومة الامريكية على السماح للعسكريين الامريكيين بالخدمة فى القوات المسلحة الاسرائيلية .

وقد كان هذا ردا على المذكرة التى اصدرتها السفارة الامريكية فى تل أبيب فى ١٢ـ١٠ـ١٩٦٩ والتى تضمنت أن المواطنين الامريكيين يمكنهم

الاحتفاظ بجنسياتهم الامريكية حتى لو أصبحوا مواطـنين اسرائيليين ومجنـدين بالجـيش الاسرائيلى ، وذلك يعنى أن المواطنين الامريكيين يمكن انيكون ولاؤهم مزدوجا لاسرائيل والولايات المتحدة فىوقت واحد وبذلك يمكنهم الاشتراك فى الاعمال العسكرية العدوانية التى تقوم بها اسرائيل ضد الدول العربية ٠

وفكرة الولاء الاسرائيلى المزدوج ظهرت بعد صدور قانون العودة الاسرائيلى ، وهو من أول القوانين التى أصدرها أول كنيست اسرائيلى فى ٧ يولية ١٩٥٠ ولقد ثار حوار فى الصحف الامريكية وقتئذ ، حول امكانية ولاء الفرد اليهودى ، لدولتين فى وقت واحد ، دولة يقيم فيها ويتمتـع بكل امتيازات الانتماء اليها وهى الولايات المتحـدة الامريكية أو غيرها من الدول الاخرى ، ودولة أخرى ناشئة تربطه بها علاقات الدين والتاريخ ، وهى اسرائيل ٠

ولقد استغلت الوفود العربية فى الامم المتحدة وقتئذ هذا الحوار وأدلت برأيها فيه ، كما أن الحديث الذى جرى فى المقابلة التى تمتبينالامين العام السابق للجامعة ومستر دين أتشيسون وزير خارجية الولايات المتحدة فى وزارة الخارجية الامريكية بواشنطن فى ١٩٥٠ تناول ما تنشره الصحف الامريكية وقتئذ عن نظـرية الولاء المزدوج ٠ وقال الامين العام لوزير الخارجية بأنه لا يمكن ان يكون لشخص واحد ولاءان لدولتين فى وقت واحد (على قدم المساواة) فلا بد أن يتغلب ولاء على آخر ، فالولاء القائم على علاقة الفرد بوطنه الذى نشأ فيه يختلف على الولاء القائم على أساس دينى ٠٠

فالمسلمون مثلا يتوجهون فى صـلاتهم الى الكعبة ، ولكن كل منهم يجعل ولاءه الاول للارض التى نشأ عليها ، وتربطه بها مصالحه الوطنية ، أما دعوى اليهود القائمة فى الصحافة الامريكيه فى الوقت الحاضرفهى دعوى باطنة ٠٠ ولا يمكن الا ان تكون مبررا لولائهم لاسرائيل فى المرتبة الاولى على حساب الولايات المتحدة ، ولا شك أن تشجيع الادارة الامريكية لهذهالبدعة الصهيونية الجديدة سيكون له أوخم العواقب على الشعب الامريكى حيث سيسخره اليهود لمصـالحهم الشخصية ، وكذلك على الشعوب العربية ، حيث أنه سيمكن اليهود الامريكيين مناستغلال جنسيتهم الامريكية فى تأييد اسرائيل بشتى الوسائل مما يجعلها تتمادى فى اغتصاب حقوق العرب ٠

ولقد وافق وزير الخارجية الامريكية على هذا الرأى ، « وأضاف أن الحكومة الامريكية متنبهة لهذهالحيلةوهى لاتوافق على نظريةالولاء المزدوج التى يروج لها بعض الكتاب من اليهود الامريكيين فى الوقت الحاضر ٠ »

ولقد جرى مثل هذا الحديث بين الامين العام للجامعة وبين مستر « جورج ماجى » وكيل وزارة الخارجية الامريكية للشرق الاوسط (وقتئذ) ، فى المقابلة التى تمت بوزارة الخارجية بواشنجطن فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وأكد مستر ماجى كذلك ما سبق أن أكده وزير الخارجية الامريكية من أنه لا يمكن أن يكون لمواطن واحد ولاءان مخلصـان لدولتين فى وقت واحد ٠٠٠

هذا ، ولم يعرف طوال السنوات التى أعقبت سنة ١٩٥٠ موقفا رسميا صريحا يفصح عن رأى الحكومة الامريكية فى موضوع الولاء المزدوج غيرما ظهـر فى التحقيقـات التى أجرتها لجنـة الشئون الخارجية لمجلس الشـيوخ الامريكى برئاسة « سناتور فولبرايت » عام ١٩٦٢ ، بشأن نشاطات بعضالزعماء اليهود الامريكيين فىجمع اموال اعفيت من الضرائب من الشعب الامريكى لانفاقها على دولة أجنبية (اسرائيل) أو لرشوة بعض كبار الشخصيات الامريكية من ذوى النفوذ للتأثير عليهم لمساعدة اسرائيل فى شتى المجالات ، وقد تبينمنتلك التحقيقات بما لايدعمجالاللشكان هؤلاء المواطنين الامريكيين اليهود قد عملـوا لحساب اسرائيل على حساب المصلحة الامريكية ٠

والغريب ان الحكومة الامريكية لمتتخـذ أية اجراءات حيال هؤلاء اليهود الموالين لاسرائيل أكثر من ولائهم للولايات المتحـدة ، غيـر حفـظ التحقيقات ٠ !!

وفى ١٤ مارس ١٩٦٤ قام المجلس الامريكى لليهودية وهو معاد للصهيونية ، بتوجيه رسالة الى

وزارة الخارجية الامريكية يطلب فيها ايضاحات للموقف الرسمى للحكومة الامريكية فى موضوع الولاء المزدوج لليهـود الامريكيين ، وقد بينت الحكومةأنه لايمكن انتنشأعلاقة قانونية سياسية عن الانتماء الدينىلليهود الامريكيين الذينلايزالون مواطنين أمريكيين تماما دون أى ولاء بالنسبة للسيادة الاسرائيلية. وقد تضمنالرد الذى بعث به المستر فليب تالبوت « مساعد وزير الخارجية الى المجلس الامريكى لليهودية » ما يأتى :

لقد درسنا بعناية رسالتكم المؤرخة فى ١٤ مارس (آزار) ١٩٦٤ التى توجهون فيها نظر وزارة الخارجية الى الطابع الفريد لمفهوم الشعب اليهودى ، وتحثون على ايضاح آراء الوزارة فيما يتعلق بادعاء « الشعب اليهودى » وقد قلتم « ان النقطة الرئيسية هى أن السيادة الصـهيونية الاسرائيلية تستخدم مفهوم الشعب اليهـودى ، كادعاء قانونىأساسىضد اليهود الذين همفىبلاد أخرى غير اسرائيل ويصرون على الاحتفاظ بجنسيتهم الواحدة • وتقولون أن الوظيفة الرئيسية لهذا هو « تغيير الوضع القانونى لليهود » من مواطنين أفراد يدينون بالديانة اليهودية الى أفراد فى مجموعة قومية عبر الامم معترف بها قانونيا ولها حقوق والتزامات اضافية نحو السيادة الصهيونية الاسرائيلية •

ان وزارة الخارجية لا تعترف بعلاقة قانونية سياسـية مبنية على الانتماء الدينى للمواطنين الامريكيين وبالتالى فيجب ان يكون واضحا أن وزارة الخارجية لا تعتبر مفهوم الشعب اليهودى من مفاهيم القانون الدولى •

هذا ولم تفصح الدبلوماسية الامريكية بشكل رسمى سافر عن تطبيق مبدأ الولاء المزدوج لليهود الامريكيين الا فى ٢٩ مايو ١٩٦٧ من خلال الحكم الذى أصدرته المحكمة العليا الامريكية فى القضية المعروفة بقضية « بدييز أفروييم » حيث أقرت المحكمة العليا لهذا المواطن الامريكى اليهـودى الاحتفاظ بجنسيته الامريكية رغم تجنسه بالجنسية الاسرائيلية واشتراكه فى انتخابات الكنيسـت الاسرائيلية مستندة فى ذلك الى عدم دستورية قانون الهجرة وبالتجنس الامريكى فيما يقضى به من فقدان الامريكى لجنسيته اذا اشـترك فى انتخابات سياسية فى دولة اخرى • وهى نتيجة خطيرة لان هذا الحكم كان يعنى بذلك أيضا عدم فقدان الامريكى اليهودى لجنسيته الامريكية اذا التحق بجيش اسرائيل • اذ ان قانون الجنسية الامريكية كان يعترفبهذه الحالة من حالاتفقدان الجنسية وهىالتى قضتالمحكمة العليا الامريكية بعدم دستوريتها •

كذلك أفصحت الدبلوماسية الامريكية رسميا أخيرا عن موقفها من مبدأ الولاء المزدوج ، بالبيان الذى أصدرته السفارة الامريكية بتل أبيب فى ١٦ أكتوبر ١٩٦٩ ، والذى تضمن « أن الرعـايا الاسرائيليين الذين من أصل أمريكى يستطيعون الاحتفاظ بجنسيتهم الامريكية حتى اذا خدموا فى القوات المسلحة الاسرائيلية وبناء على هذا البيان قدمتوزارة خارجية ج٠ع٠م الىالسيدرئيسبعثة رعايا المصالح الامريكية فى القاهرة يوم ١٧ أكتوبر ٦٩ مذكرة تضمنت أن الج٠ع٠م تلقت بمزيد من القلق والدهشة التصريحات الرسمية التـى أصدرتها السفارة الامريكية فى تل أبيب والتى يتبين منها أن المواطنين الامريكيين يمكنهم الاحتفاظ بجنسيتهم الامريكية حتى لو أصبحوا مواطنين اسرائيليين ومجندين بالجيش الاسرائيلى ، وذلك يعنى ان المواطنين الامريكيينيمكنان يكونولاؤهم مزدوجا لاسرائيل والولايات المتحدة ، ويمكنهـم الاشتراك فى العمليات العسكرية العدوانية التى ترتكبها اسرائيل ضد الدول العربية ••• الخ •

وقد تضمن الرد الامريكى على هذه المذكرة نص التصريح الذى أدلى به روبرت ماكلوسكى المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الامريكية ، وتناول الرد ما يأتى « ان قرار المحكمة الامريكية العليـا بجوازعدماسقاط الجنسيةالامريكيةعنالعسكريين العاملين فى الخارج لا ينطبق على اسرائيل وحدها بل على كل أمريكى يعمل ضمن قوات لاتتعارض مصالحهـا مع مصالح الـولايات المتحدة ولا تعرض أمن الولايات المتحدة للخطر » •

وفى ٢٠ أكتوبر ١٩٦٩ ، دعا جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الامريكية ممثلى الدول العربية فى واشنطن للاجتماع به لمناقشة موضوع

خدمة الرعايا الامريكيين فى القوات المسلحة الاسرائيلية وقد صرح المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الامريكية بعد الاجتماع « أن سيسكو أعرب للسفراء العرب عن « انزعاج » الحكومة الامريكية لما نشر فى العالم العربى عن موضوع العسكريين العاملين فى اسرائيل وقال « ان هذه الانباء ستفسد الجهود التى تبذل من أجل التوصل الى سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط ».

كما صرح أبا ابيان وزير خارجية اسرائيل يوم ٢١ أكتوبر ١٩٦٩ بأنه لا يوجد فى قوات الدفاع الاسرائيلية غير عدد ضئيل من اليهود الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية والامريكية .

ومن المعروف ان الوثائق التى نشرت عن حرب يونيو ٦٧ أثبتت أنه كان فى صفوف الجيش الاسرائيلى مابين ٧ آلاف أو ٨ آلاف متطوع من العسكريين والفنيين من الولايات المتحدة المريكية وبريطانيا وبلجيكا والمانيا الغربية حاربوا مع اسرائيل .

اليهود ومبدأ الولاء المزدوج :

لقد ابتدع زعماء الصهيونية مبدأ الولاء المزدوج كوسيلة للدفاع عن اليهود فى جميع أنحاء العالم وحتى لايثيرون نقمة الدول التى يتمتعون برعايتها وجنسياتها عليهم والحقيقة أنه ليس لاى يهودى الا ولاء واحد ، هذا الولاء هو لاسرائيل فقط دون غيرها من الدول ، ولقد ثبت هذا من التصريحات والمبادىء والقرارات التى أعلنها اليهود فى جميع المناسبات والمؤتمرات سواء العلانية منها والسرية وفيما يلى بعض هذه التصريحات والقرارات التى تثبت بشكل قاطع انه لا ولاء لاى يهودى الا لشعبه اليهودى ودولته الاسرائيلية دون غيرها من الدول والشعوب ..

فالحركة الصهيونية تفرض منذ نشأتها القومية اليهودية على جميع يهود العالم والمؤتمر الصهيونى الاول الذى عقد سنة ١٨٩٧ كانت دعوته الى تجميع يهود العالم فى فلسطين ، كما ان الهدف الحقيقى لاقامة اسرائيل سنة ١٩٤٨ هو تجميع اليهود فى فلسطين وهى لذلك وبحكم نشأتها تعرض الجنسية الاسرائيلية على جميع يهود العالم بغض النظر عما يتمتعون به من جنسيات الدول التى يقيمون فيها .

كما ان وثيقة اعلان قيام اسرائيل فى ١٤ مايو ١٩٤٨ رددت حق اليهود فى اقامة دولتهم ، أى حق يهود العالم دون استثناء فهذه الدولة مفتوحة لتجميع اليهود من جميع أنحاء العالم فى اسرائيل على اختلاف جنسياتهم الاخرى ، كما أهابت بهم هذه الوثيقة أن يعودوا الى اسرائيل وكذلك فان دستور اسرائيل يعتبر أن كل يهودى فى العالم مواطنا اسرائيليا ، له الحق فى تسلم وثيقة جنسيته الاسرائيلية - بمجرد وصوله الى أرض اسرائيل .. كما يؤكد قانون المعونة الاسرائيلى الصادر فى يولية سنة ١٩٥٠ هذه الحقيقة .

وفى المؤتمر الصهيونى العام الذى عقد فى ٣٠ - ١٢ - ١٩٦٤ دعا رئيس المؤتمر « ناحوم جولدمان » الى ازدواج ولاء اليهود وحثهم على الولاء لاسرائيل مهما تكن البلاد التى يقيمون فيها . وكذلك نادى بن جوريون فى نفس المؤتمر بضرورة ولاء اليهود الذين يقيمون فى اسرائيل أو خارجها ودمغ كل يهودى يتنكر لهذا الولاء بخروجه عن اليهودية ، ثم قاد بن جوريون حملة فى المؤتمر لاعتبار اسرائيل مركزا للحركة الصهيونية التى تتحدث باسم جميع يهود العالم .

وقد عرف بن جوريون العقيدة الصهيونية « بأن أساس الصهيونية ليس الصداقة والعطف (على اسرائيل) ولكن حب اسرائيل دولة اسرائيل .... ويجب أن يكون حبا غير مشروط ، يجب ان تكون هناك وحدة متماسكة بشعب ودولة اسرائيل » .

وفى ربيع عام ٦٣ قال موشى شاريت ، رئيس وزراء اسرائيل الاسبق فى خطابه لجمعية « بناى بيريث بلندن » « انكم كلكم تتشاركون فى المسئولية من أجل اسرائيل » .

ويقول « والترانيان » : « ان مهمة سفرائنا فى الخارج مزدوجة فسفيرنا وممثلنا الدبلوماسى فى بلد ما هو فى نفس الوقت سفير وممثل ليهود هذا البلد » .

وكتب بن جوريون : « حتى اليهود الذين لم يختاروا الهجرة الى اسرائيل ، الا أنهم ينظرون

لدولة اسرائيل كأنها ملك قومى لهم فعندما يقول اليهودى فى أمريكا أو جنوب أفريقيا ليهودى آخر حكومتنا فهو يعنى عادة حكومة اسرائيل بينما يعتبر الجمهور اليهودى فى مختلف الاقطار السفراء الاسرائيليين ممثليهم الخاصين » •

ـ وقال « ناحوم جولدمان » : على اليهود أن يتغلبوا على الخوف الشعورى أو اللاشعورى مما يقال له الولاء المزدوج •• وعلى اليهود الامريكيين ان يكونوا من الشجاعة بحيث يعلنون بصراحة أنهم يمارسون ولاء مزدوجا احدهما لاسرائيل والاخر للارض التى يعشيون فيها » •

من الغريب أن نجد حكومة الولايات المتحدة الامريكية التى تحتم على المواطنين الامريكيين الجدد أن يؤدوا لها يمين الولاء الذى ينص :

« اننانتخلى تماما ومطلقا عن كل ولاء واخلاص لاى أمير أو حاكم أو دولة أو سيادة » بينما نراها من ناحية أخرى تعطى اليهود الامريكيين حق الولاء المزدوج الامر الذى لا يمكن تعليله الا ان هذه الحكومة لاتقوى على معارضة أى مصلحة لليهود حتى لو تعارضت هذه المصلحة مع مصالح أمريكا او مع مصالح الدول الصديقة لها •

ولكن مما يدعو للتساؤل •• لماذا تثير الولايات المتحدة الامريكية موضوع الاعلان الرسمى عن حق الولاء المزدوج لليهود الامريكيين فى هذا الوقت بالذات ؟ علما بان المفروض ان الحكومة الامريكية تسعى فى الوقت الحاضر مع بقية الدول الكبرى لايجاد حل سلمى لازمة الشرق الاوسط بالاضافة الى كونها احدى القوى الكبرى فى مجلس الامن • ولهذا فان واجب أمريكا فى وضعها الحالى كان يحتم عليها ان يكون عكس موقفها الان • وفى رأينا انه ليس هناك تفسير لهذا الموقف غير أن المسئولين فى الادارة الامريكية قد أصبحوا لا يستطيعون مقاومة النفوذ الصهيونى الذى من الواضح أنه يتحكم فى ارادة الولايات المتحدة الامريكية ويجعل هؤلاء المسئولين يتخبطون فى سياستهم •

والفرض الاخر • هو أن المسئولين فى هذه الحكومة يريدون بذلك أرهاب الدول العربية لقبول حل لمشكلة الشرق الاوسط يفرض على العرب لحساب اسرائيل •

وحيد الدين الدالى

الدراسات الافريقية فى الاتحاد السوفيتى

رغم ان اهتمام روسيا بالقارة الافريقية يرجع الى القرن الخامس عشر ، لكنه لم يأخذ شكلا جادا الا بعد قيام الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ • ففى خلال تلك الفترة لم تصدر سوى بعض كتابات عن تونس والجزائر لكوكوفتسيف ، و (القاموس المقارن للغات العالم) الذى يحوى معلومات تفصيلية عن لغات شمال أفريقيا ثم بعض الدراسات الاثنوجرافية واللغوية عن أفريقيا •

وتمثل الثورة البلشفية بداية مرحلة جديدة لاهتمام السوفييت بدراسة أفريقيا وسكانها وحضاراتها وقد ازداد هذا الاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصبح هناك عدة هيئات متخصصة فى دراسة القارة الافريقية أهمها : ـ

١ ــ المعاهد الجامعية للدراسات الافريقية
٢ ــ المراكز العلمية للدراسات الافريقية ·

١ ــ المعــــاهد الجامعية .

تعتبر جامعــــة ليننجراد اول جامعــــة سوفيتية تخصص قسمـــــــا للدراســـات الشرقيــــــة وذلك فى سنة ١٩٣٤ حيث أصبحت تدرس بانتظام أربع لغات أفريقية هى السواحيلى والهـوسا والزولو والامهرى · ثم اتسع نطاق الدراسـة وأصبح يشمل لغات أفريقية جديدة مثل البمبارا والمالينكى واللغات العربية والمصرية القديمة · وقد تلى ذلك انشاء معهد اللغات الشرقية بجامعة موسكو ثم معهد العلاقات الخارجية وقد تخصص كلا المعهدين فى دراسة اللغات الافريقية ايضا ، ثم أصبحت الدراسات الافريقية (تاريخ القارة القديم والحديث واقتصادياتها وحضاراتها) تشكل جزءا رئيسيا من مناهج الدراسة فى معظم المعــاهد والجامعات بالاتحاد السوفيتى ·

٢ ــ المراكز العلمية السوفيتية للدراســــــات الافريقيـــة :

تعتبر أكاديمية العلوم السوفيتية المركز الرئيسى لدراسة أفريقيا ومشاكلها وحضاراتها ويعمل تحت اشرافها عدة معاهد تقوم باجراء دراسات متنوعة تغطى مختلف جــوانب القــــارة (التــاريخ والانثروبولوجى والاقتصاد واللغات والعــلاقات الدولية) ويمكننا أن نحصرها فى : ــ

أولا ــ معهد الاقتصاد والعلاقات الدوليـة : ويهتم أساسا بالبحوث الاقتصادية وقد قام بنشر عدة دراسات وكتب عن التطور الاقتصادى فى شرق ووسط أفريقيا وعن مشاكل التنمية الاقتصادية فى الدول الافريقية المستقلة وعن نضال الشـعوب الافريقية من أجل استكمال استقلالها الاقتصادى · ومن أبرز الدراسات والكتب فى هذا المجال : ــ

أ ــ مجموعة الكتابات التى أعدها العـالم الاقتصادى المعروف تياجيتكو بعنوان (مشكلات الثورات التحريرية المعاصرة) ويعرض من خلالها المشكلات الاقتصادية التى تواجهها الثـورات التحريرية فى أفريقيا ·

ب ــ كتاب (أفريقيا فى اقتصاديات وسياسات العالم) وقد قام باعداده مجموعة من الكتاب السوفييت هم لبيموف وشتنين وستروشن ويعرض هذا الكتاب وجهة نظر هامة عن مغزى انهيار النظام الاستعمارى فى افريقيا ودور أفريقيا فى الاقتصاد العالمى ·

جـ ــ مجموعة من الدراسات تناولت مشاكل التنمية فى الدول الافريقية وأشرف على اصدارها البروفسور جون شاروف بعنـوان (اقتصاديات أفريقيا) ·

د ــ كتاب أصدره البروفسور ثيلابانوف عن (المشاكل الاقتصادية والسيـاسية للـدول الافريقية) وقد اهتم فيه بابراز جانبين هامين أولهما الاثر الاقتصادى الذى خلقه الاستعمار فى الدول الافريقية وثانيا الاساس الاقتصادى والطبقى لسياسة الحياد التى تنتهجهـا بعض الدول الافريقية ·

ثانيا ــ معهد الجغرافيا : ويهتم بمشـاكل الجغرافية الطبيعية والاقتصادية للدول الافريقية · ويقوم الباحثون فيه باعداد دراسات عن الجغرافية الطبيعية ومصادر الثروة فى شمال وغرب ووسط وشرق أفريقيا ·

ثالثا ــ معهد الشعوب الاســيوية : ويركز اهتمامه على دراسة الادب والثقافة والتـاريخ والسياسات المعاصرة لدول شمال أفريقيا · وقد أصدر عدة دراسات هامة عـن (الاستعمار البريطانى فى آسيا وآفريقيا) و (أصل وتطور الاشتراكية العربية فى ج ·ع ·م) و (سيـاسة الولايات المتحدة فى أفريقيا) وعـن (الاشكال الجديدة للاستعمار) · وعن تاريخ كل من المغرب وتونس من سنة ١٩١٧ ــ ١٩٦٥ ·

رابعا ــ معهد الدراسات الاتنوجرافية : ويهتم بدراسة المشكلات المتعلقة بأصل الشعوب الافريقية وعلاقاتها الاجتماعية وتاريخ أفـريقيا قبـل الاستعمار الاوربى · كما يقوم باجراء دراسات ميدانية فى أفريقيا خاصة باللغات وعلم الكلام ومن أبرز الدراسات التى أعدها المعهد ونالت تقدير المتخصصين فى الشئون الافـريقية دراسـة

بعنوان [آثار بنين] وهى تعرض رؤيا جديدة لفهم أصل الشعوب التى تسكن منطقة ساحل غينيا ، كما أصدر المعهد عدة دراسات أخرى تبرز هذه الزاوية الجديدة التى تم بها تناول هذه الجوانب من تاريخ الاجناس البشرية فى أفريقيا وأهمها [الشعوب الافريقية بقلم أندريانوف] وكتاب عن (شعوب أثيوبيا) بقلم زيت التى قامت بجمع مواد هذا الكتاب أثناء رحلتها لاثيوبيا سنة ١٩٥٨ . وهناك مجموعة من الدراسات أشرف عليها البروفسور اولدروج بوتكخين بعنوان (الشعوب الافريقية) وهى تتناول بتفصيل دقيق مختلف جوانب الحياة اليومية والثقافية والمشاكل الاجتماعية واقتصاديات الشعوب الافريقية ٠

أما فى ميدان الدراسات اللغوية الافريقية فقد تم انجاز كثير من الابحاث والقواميس والمقالات ويذكر فى هذا الصدد جهود العالم الاكاديمى كراشكوفسكى الذى استطاع أن يقدم اضافات بارزة فى دراسة علم الكلام واللغات فى دول أفريقيا العربية ٠

خامسا ـ معهد الدولة والقانون : ويقوم باعداد بحوث عن مختلف فروع القانون والدساتير الافريقية . كما يقوم بأعداد دراسات عن مشكلات تقنين النشاط الاقتصادى فى بعض الدول الافريقية ٠

سادسا ـ معهد الفلسفة : ويهتم باعداد دراسات عن الجوانب النظرية للفكر الاشتراكى وتطبيقه فى الدول النامية ٠ كما يعد بحوثا نقدية عن الاتجاهات العنصرية فى القارة الافريقيه ٠

سابعا ـ المعهد الافريقى : تم انشاؤه فى أكتوبر سنة ١٩٥٩ ويعد من أهم المعاهد التى تهتم بالشئون الافريقية فى الاتحاد السوفيتى ويرأسه البروفسور سولدو فيكتوف وهو يشتمل على ثمانية اقسام لدراسة التاريخ والاقتصاد والثقافة والابحاث الميدانية والعلاقات الدولية والقانون والوثائق والمكتبات والعلاقات بين الاتحاد السوفيتى وأفريقيا والمشاكل الاجتماعية والسياسية وقد دأب المعهد ابتداء من سنة ١٩٦٧ على اصدار كتاب سنوى باللغتين الانجليزية والفرنسية يضم دراسات عن المشكلات الافريقية والعلاقات الافريقية السوفيتية ٠ وقد اهتم المعهد باعداد دراسات عن تاريخ أفريقيا القديم والوسيط . ونشر عدة أبحاث عن تاريخ أثيوبيا القديم وعن انتشار الاسلام فى غرب أفريقيا وعن تاريخ تجارة الرقيق فى ساحل غينيا وعن دور الدين فى كفاح الشعوب الافريقية من أجل الاستقلال ٠ وعن التاريخ القديم والوسيط لكل من مصر والمغرب ومن أشهر العلماء السوفييت المتخصصين فى دراسة مصر البروفسور سدروف وفرانزيف وزيلين وماتى والبروفسورلوتسكى الذى أصدر عدة دراسات عن تاريخ شمال أفريقيا ٠ وأخيرا هناك كتاب بارز عن (تاريخ غانا الحديث) الذى استعان مؤلفه البروفسوربوتخكين بكثيرمن الوثائق من ارشيف غانا ورغم انه كان يعانى من مرض مستعصى ولكنه أكمل هذه الدراسة قبل وفاته بيومين كما تولى المعهد اعداد عدة بحوث عن الثقافه الافريقية (الادب والفن والفولكلور) كذلك أجرى بحوثا أخرى فى ميدان الحفريات فقد أرسل حملة سوفيتية سنة ١٩٦٢ باشراف البروفسور بيوترفسكى لاجراء دراسات فى منطقة السد العالى وأصدر عن دراساتها كتابا بعنوان (النوبة القديمة) صدر سنة ١٩٦٤ ٠

بيبلوجرافيا أفريقية ، وقد أعد العلماء السوفييت بيبلوجرافيا ضخمة نشرت عام ١٩٦٤ وهى تضم جميع الكتب والنشرات والدراسات التى صدرت عن أفريقيا فى الاتحاد السوفيتى ابتداء من القرن الثامن عشر حتى سنة ١٩٦٢ . كما أنهم يواصلون حاليا أعداد بيبلوجرافيا جديدة تضم ما نشر بعد هذا التاريخ ٠

ترجمه الاعمال الافريقية الى اللغة الروسية :
كما اهتم العلماء السوفييت بترجمة جزء كبير من التراث الافريقى السياسى والادبى الى اللغة الروسية ٠ ففى سنة ١٩٦١ صدر كتاب يضم وثائق هامه عن الحركه الوطنية فى المستعمرات البرتغالية بعنوان (الحقيقة فى المستعمرات البرتغاليه فى أفريقيا) ٠ كما صدرت ثلاثة مجلدات كامله تضم ترجمه مفصلة لدساتير الدول الافريقية ٠ وقد لاقت بعض الكتب الافريقية رواجا كبيرا لدى جمهور الاتحاد السوفيتى مثل كتاب د. ديبو [افريقيا ـ دراسة عن تاريخ القارة وسكانها) وكتاب (تطور الحركة الوطنية فى مصر) لشهدى عطية ٠ وكذلك الاعمال الفولكلورية مثل (حكايات من

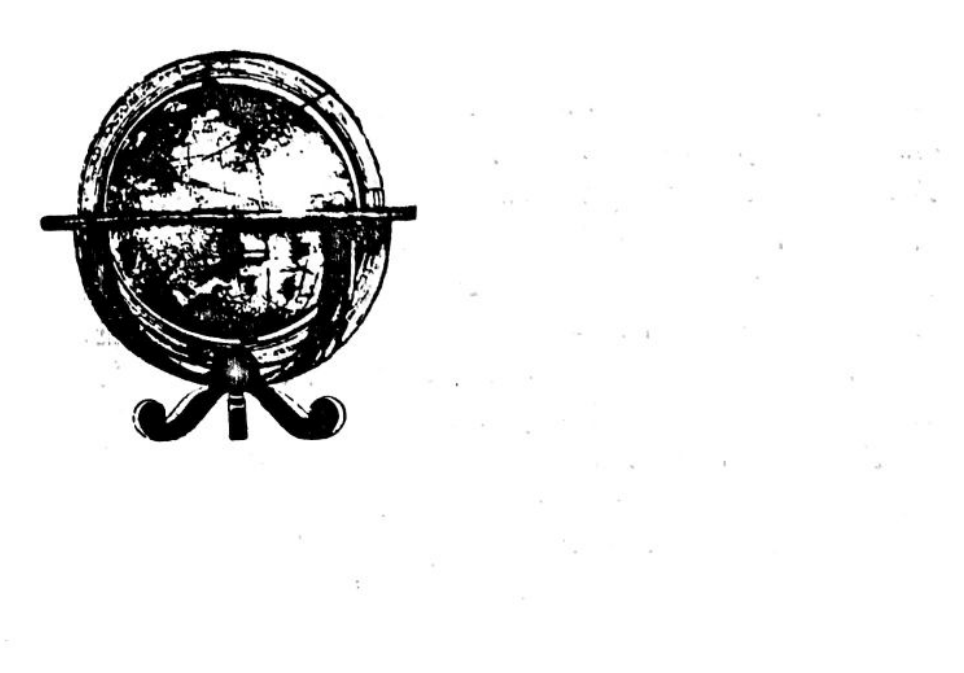
أفريقيا)و (قصص امادو كوميا) و (أساطير الهوسا) لاقت اقبالا هائلا فى الاتحاد السوفيتى بعد أن تمت ترجمتها الى اللغة الروسية · وقد تم أيضا ترجمة كثير من الاعمال الشعرية والروائية لاشهر كتاب وشعراء الدول الافريقية مثل منجو بيتى وبيتر أبرامز وعثمان سيمبين وروبرت شعبان وفرديناند اويونو .

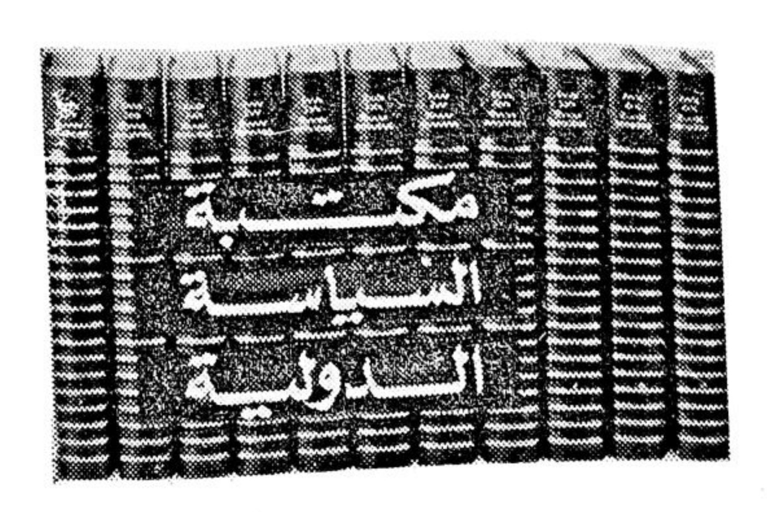
كما اهتم السوفييت بترجمة الاعمال الافريقية التى تهتم باتجاهات الادب الافريقى ومسئولية الادباء الافريقيين تجاه مجتمعاتهم مثل (تاريخ الادب العربى] للفاخورى وقد صدر فى مجلدين و (اتجاهات الادب الافريقى) لبنجامين ماتيب ·

ويضاف الى هذا الاهتمام الواضح الذى يوليه الاتحاد السوفيتى للدراسات الافريقية جهودا أخرى يبذلها السوفييت من أجل تنمية العلاقات مع الشعوب الافريقية وذلك عن طريق تبادل الزيارات العلمية والتعاون مع الباحثين الافريقيين وقد وجهت أكاديمية العلوم السوفيتية الدعوة لكثير من العلماء والاساتذة الافريقيين نذكر منهم البروفسور ديكى مدير جامعة ابدان بنيجيريا و د · هيدز أودهيامبو مدير المركز الثقافى الافريقى لدراسة اللغات فى تنزانيا و د · ريجين جامبل مدير المعهد الوطنى للفنون فى توجو وهنتون المشرف على الانسيكلوبيديا الافريقية وكذلك قام بعض العلماء السوفييت بزيارة كينيا وأوغندا والصومال والسنغال وداهومى وبعض الدول الافريقية الاخرى · كما يشجع السوفييت التوسع فى انشاء جمعيات الصداقة السوفيتية الافريقية وتبادل الخبرات والتعاون بين اتحادات الكتاب والفنانين والنقابات السوفيتية والافريقية ويشارك فى هذا النشاط قطاعات كبيرة من الشعب السوفيتى حتى من غير المتخصصين ·

هذا وقد تولى معهد آفريقيا التابع للاكاديمية السوفيتية جمع هذه الجهود وعرضها فى كتاب تناول فيه تاريخ العلاقات الثقافية والعلمية بين أفريقيا والاتحاد السوفيتى صدر فى مايو سنة ١٩٦٥ بعنوان (روسيا وأفريقيا) باللغتين الانجليزية والفرنسية ·

عواطف عبد الرحمن





دراسات عن الثورة

☐ MENFRED KOSSOK (EDITOR) — STUDIEN UBER DIE REVOLUTION. (STUDIES ON REVOLUTION) — AKADEMIE — VERLAG — BERLIN — 1969 ☐

صدر هذا الكتاب فى مناسبة علمية هامة وهى انعقاد مؤتمر لدراسة عقائد التغير الثورى فى العالم جامعة كارل ماركس فى مدينة ليبزج بالمانيا الديموقراطية (الشرقية) وقد تم تحديد موعد انعقاد المؤتمر ليتوافق مع بلوغ الاستاذ والتر ماركوف سن الستين ، وهو رائد مدرسة الدراسات المانيا الشرقية كلها . وقد عرضنا لتفاصيل والدول حديثة الاستقلال فى هذه الجامعة وفى ومناقشات المؤتمر فى تقرير تنشره مجلة السياسة الدولية فى هذا العدد .

أما الكتاب فيحتوى على ٣٦ بحثا علميا كتبها

عدد من الاساتذة من جميع دول العالم عن هذه الظاهرة الانسانية فى العالم القديم وفى العصور الوسطى وفى العصور الحديثة · وقد اشرف على تحرير الكتاب الاستاذ منفريد كوسوك يعاونه مجلس من عشرين استاذا من الجامعات المختلفة خارج المانيا الشرقية · وقد تمت كتابة الابحاث باللغات الالمانية والروسية والانجليزية والفرنسية، وتستغرق هذه الابحاث ٥٨٦ صفحة من الكتاب ، بينما يحتوى القسم الاخير من الكتاب وهو ٣٠ صفحة تأريخا لحياة الاستاذ والتر ماركوف وقائمة بالمؤلفات والابحاث التى نشرها والمؤتمرات العلمية التى أسهم فيها ·

معنى ومفهوم الثورة :

وقيمة الكتاب تبدو فى استعراض نقطتين بارزتين فيه وهما :

١ ـ اسماء الكتاب الذين اسهموا بالكتابة وكلهم من العروفين دوليا فى مجالات الدراسات العلمية الجادة مثل جان سورى كانال وباريان وسوبول من فرنسا وبازيل دافيدسون وهيل من انجلترا وبوبوف ودالين ومانفريد من الاتحاد السوفيتى وبرنستين وابتيكر من الولايات المتحدة الامريكية وبندا من المجر وكولوتى وماريو برافو من ايطاليا وتاكاهاشى من اليابان ورودى من استراليا واوليفيرا من البرتغال وتران هيو من فيتنام ، وبجوار هذه الاسماءتظهر اسماء الكتاب من المانيا الديموقراطية مثل كوسوك وبياتزا وراتمان وآخرون كثيرون ·

٢ ـ الموضوعات العلمية التى تناولتها الابحاث عديدة تغطى مناقشات معنى ومفهوم الثورة وتطبيقاتها المتعددة خلال الحياة البشرية الطويلة على ظهر الكرة الارضية ، ومن الامثلة على هذا الدراسات الخاصة بانهيار الامبراطوريات القديمة وظهور الطبقات الاجتماعية والدراسات الخاصة بالثورة على عصور الاقطاع فى اوروبا ونشوب الثورات البورجوازية فى هولندا وانجلترا وروسيا وفرنسا وامريكا واليبان ، والدراسات الخاصة بالثورة الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى ودول شرق اوروبا منذ الحرب العالمية الاولى ، واخيرا دراسات التحرر والتغير الاجتماعى نحو الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية فى دول ومناطق افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية · أضف الى هذا بعض الدراسات الخاصة باوضاع المانيا الديموقراطية (الشرقية) ·

الالتزام بالتفسير الاشتراكى :

وهناك ظاهرة اخرى تبدو بجوار هذا الطابع الاكاديمى فى الدراسة والبحث وهى الالتزام بالتفسير الاشتراكى للتاريخ فى كل ما كتبه هؤلاء الدارسون أو ناقشوه من موضوعات ·

وفى القسم الاخير من الكتاب نجد تأريخا لحياة الاستاذ والتر ماركوف اهم ما جاء فيه أنه ولد فى أسرة يوغوسلافية عام ١٩٠٩ واتم دراسته الثانوية فى يوغسلافيا ثم التحق بالجامعات الالمانية حتى حصل على درجة الدكتوراه عام ١٩٣٤ · وقد عمل مع الحزب الشيوعى الالمانى ضد الحكم النازى فقبض عليه وحوكم أمام محكمة نازية حكمت عليه بالسجن لمدة ١٢ عاما ابتداء من عام ١٩٣٦ ، وظل بالسجن حتى افرج عنه عام ١٩٤٥ · وعمل بعد ذلك استاذا بجامعات المانيا الغربية حتى تركها عام ١٩٤٧ الى المانيا الشرقية ·

وفى جامعة كارل ماركس بليبزج تولى مناصب استاذ ورئيس قسم التاريخ وعميد كلية الفلسفة ومدير معهد تاريخ شعوب الاتحاد السوفيتى ومدير معهد دراسات افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ويرأس الجمعية الالمانية للدراسات الافريقية ، كما عمل استاذا زائرا فى عدد من جامعات افريقيا وآسيا مثل نيجريا وسيلان وتنزانيا · وقد منحته جامعة كارل ماركس درجة الدكتوراه الفخرية يوم ٤ اكتوبر ١٩٦٩ بمناسبة بلوغه سن الستين .

وبهذه المناسبة تقدم مجلة السياسة الدولية تهنئتها للاستاذ والتر ماركوف ، وللهيئة المشرفة على اصدار هذا الكتاب القيم والجهد العلمى الرصين ·

د· عبد الملك عودة

ابــــن خـــــلدون

□ YVES LACOSTE — IBN KHALDOUN — ED. MASPERO — PARIS — 1965. □

كلما تناول الباحث الماركسي تاريخ المجتمعات العربية حار في أمر ما أصاب هذه المجتمعات من تدهور بعد أن بلغت حدا من الازدهار جعلها فى عصرها هذا متفوقة على غيرها . واذا أراد الباحث الماركسى أن يثبت صحة ماجاء فى النظرية الماركسية من حيث توالى مراحل التطور للمجتمعات البشرية ، صعب عليه التوفيق بين المبادىء العامة التى تؤمن بها الماركسية ، وما يلمسه فى تاريخ المجتمعات العربية . فقد اتخذ تطور هذه المجتمعات حتى العصور الوسطى خطا مألوفا لديه وخاصة عندما يلمح فى هذا الخط بوادر التحول التى تسبق عصر الرأسمالية ولكن هذا الخط سرعان ماينقطع فجأة فتتحول هذه المجتمعات من مرحلة الازدهار الى مرحلة الفوضى فالضعف فالجمود حتى تصل الى حالة الاضمحلال التى وجدها عليها الاستعمار الاوروبى . ويمكننا أن نؤكد أن علم التاريخ وعلم الاجتماع لم يجدا كلاهما الى يومنا هذا التفسير المقنع لهذا التحول الغريب .

وفى هذا الكتاب يحاول « ايف لاكوست » الاخصائى الجغرافى الماركسى النزعة أن يصل الى ازاحة هذا الستار عن تطور المجتمعات العربية بالقاء نظرة فى صميمها عن طريق استعانته على ذلك بما أتى به المفكر النابغة العربى ابن خلدون الذى عاصر مرحلة التحول هذه من ملاحظات وأراء بل نظريات أيضا .

والواقع أن لابن خلدون بالذات مكانة فريدة فى الاوساط العلمية منذ مايقرب من قرن . فقد رأى فيه البعض مؤسسا لعلم الاجتماع العصرى لانه أدخل فكرة حتمية الظواهر الاجتماعية التى أوحت اليه بوجود قوانين تخضع لها هذه الظواهر . فقد قدم ابن خلدون دراسات وملاحظات قيمة عن تطور الاجناس والمجتمعات ثم استخلص منها نظريات عامة جديدة مازالت تعد اليوم دررا فى البحث العلمى وقد تم له كل هذا فى عصر كان المؤرخون الاوروبيون مازالوا يعتمدون فى تحليلاتهم لظواهر المجتمع الذى عاشوا فيه على الكهانة والتنجيم والسحر ومشيئة الله .

ولكن لاكوست حصر اهتمامه فى ابن خلدون المؤرخ وواضع تلك النظرية التاريخية التى تضمنت مبادىء وقوانين تفسر حركة تطور المجتمعات البشرية وتضاهى الى حد بعيد تلك التى ظهرت فى أوروبا فى نهاية القرن التاسع عشر أى بعد أن تقدمت العلوم الاجتماعية والاقتصادية ، بل هى متفوقة عليها فى أكثر من ناحية مما جعل المؤرخ

البريطانى الشهير « أرنولد توينبى » يصرح باعجاب ، « ان فلسفة التاريخ التى وضعها ابن خلدون تعد دون شك أعظم ماأنتجه العقل الانسانى فى أى عصر وفى أى بلد » ٠

والواقع أن أسهام ابن خلدون فى تراث الحضارة الانسانية لم يقتصر على وضعه نظرية تاريخية فرضت نفسها على العالم ، بل ان مؤلفاته مازالت الى اليوم موردا يزخر بالمعلومات الدقيقة القيمة عن حياة المجتمعات البشرية عامة والمجتمعات العربية خاصة ، ومنها تلك التى تبلورت اليوم فى دول شمال أفريقيا (تونس والجزائر والمغرب) وهى معلومات لم يستنفدها بعد البحث العلمى ٠ فمنذ مايقرب من قرن عكف علماء أوروبا على دراسة تراث ابن خلدون ولكن كلما تطورت المفاهيم التاريخية بدا هذا التراث زاخرا بالمعانى العلمية الجديدة ٠

وطبيعى لم تخل هذه المحاولات من تشويهات لحقت أفكار ابن خلدون ، فقد كانت النظريات التاريخية التى ظهرت فى أوروبا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تركز على الاحداث ، لهذا اكتفى الباحثون الاوروبيون باستخلاص الاحداث والملاحظات الوصفية من مؤلفات ابن خلدون ٠ أما من حيث وجهة نظره عن الدور الرئيسى الذى تقوم به التركيبات الاجتماعية فى تطور المجتمعات ، فقد بدت لهم مجرد موقف فيلسوف لاغير ولم يدركوا أنها قد تشكل تفسيرا علميا ودقيقا للتاريخ نفسه .

أما التحليلات الدقيقة التى أجراها ابن خلدون عن التطور التاريخى لمجتمعات شمال أفريقيا خلال القرن الرابع عشر ، فقد بدا لبعض العلماء الاوروبيين أنها قد تكون نظرية عامة يمكن تطبيقها على كل العصور وفى كل مكان ، فجاء هذا التعميم المتسرع منافيا للعلم ٠

وجاء بعض المؤرخين الذين وضعوا جهودهم فى خدمة الايديولوجية الاستعمارية فأخذوا ينقبون فى تراث ابن خلدون ويبحثون فيه عن كل مايمكن أن يفيدهم لتسويغ الوجود الاستعمارى والعنصرية ، فكان هذا أيضا بمثابة تشويه جديد لفكر ابن خلدون ٠

وأخيرا تولى الماركسيون مهمة تطبيق النظرية الماركسية على كامل المجتمعات البشرية ، وكان من الطبيعى أن يتناولوا مؤلفات ابن خلدون لاستقصاء تركيبات المجتمعات الاسلامية ، محاولين ايجاد تشابه بينها وبين احدى المراحل التى جعلتها الماركسية الخط التاريخى الوحيد للمجتمعات البشرية ، وهى على التوالى : الجماعة البدائية ، والعبودية ، والاقطاع ، ثم الرأسمالية ٠ وقد عرقل هذا التعميم المتسرع النابع عن نوع من المركزية الاوروبية ، حركة البحث العلمى الذى تناول ماضى الدول غير الاوروبية ٠

تلك هى الصعاب التى يراها « أيف لاكوست » حائلا فى طريق كل من يحاول تفهم المجتمعات الاسلامية تفهما صحيحا وتفهم أفكار ابن خلدون على وجهها الحقيقى وان كان لاكوست يعترف فى الوقت نفسه أن تزايد الاهتمام فى الاعوام الاخيرة بماضى الدول النامية من جهة والمشاكل الكبرى التى تعانيها هذه الدول أدى الى انطلاقة جديدة فى سبيل البحث فى العلوم الانسانية ـ ومنها التاريخ ـ بروح أكثر تحررا وأقل جمودا مما كانت فى الماضى ٠

ان أهم ماتميزت به دراسة « لاكوست » لابن خلدون هو أن الكاتب يرى أن النظرية التاريخية التى ضمنها ابن خلدون مقدمته ماهى فى نظره سوى مدخل الى بحث أعظم شأنا يتناول مرحلة أساسية من ماضى دول تعد اليوم ضمن العالم الثالث ، بل انه يصف ابن خلدون بأنه مؤرخ ممتاز للتخلف الاقتصادى الذى يشكو منه اليوم العالم النامى ٠

الملامح العامة والتركيبات

الاساسية للمجتمعات الاسلامية

ويستعرض الكاتب فى محاولته استخلاص الملامح العامة والتركيبات الاساسية للمجتمعات الاسلامية ماجاء فى مؤلفين رئيسيين لابن خلدون وهما : « المقدمة » و « تاريخ البربر » فيكتشف أن المفكر العربى العظيم كان ملما الماما عميقا بجميع الملامح المميزة لمختلف المجتمعات الاسلامية ، وأنه حاول أن يستخلص من هذه الملامح مايصلح لان يفسر حركة تطور هذه المجتمعات ، ومثل هذه المحاولة كانت تستوجب أن يتساءل عن الاسباب الخافية التى تكمن وراء الاحداث التاريخية ٠

وكانت منطقة شمال أفريقيا فى القرن الرابع عشر تعانى من عدم الاستقرار والفوضى وقد بدا مصير شعوبها مظلما ومن هنا تولى ابن خلدون دراسة الاسباب التى أدت الى هذه الحال فتوصل الى نتيجة مهمة ، وهى أنه يوجد ترابط وتشابك بين موقف الحكام ومآسى السياسة ومصير الدول ونشاط المدن وظروف الحياة فى القرى بل ظهور المجاعات أيضا · وأن هذه الاحداث ليست مستقلة بعضها عن بعض ، بل تؤلف فى مجموعها وحدة متكاملة فكتب : « توجد علائق وثيقة بين عدة أشياء ، منها حالة الامبراطورية وعدد السكان وعظمة العواصم والرفاهية والغنى · ومثل هذه الروابط توجد لان الاسرة الحاكمة والامبراطورية تكونان اطارا للامة والحضارة وأن كل مايتعلق بالدولة وبالرعايا وبالمدن يكون المادة لهذا الاطار ··· » ·

وكان ابن خلدون يدرك أيضا حقيقة عميقة وهى أن « الفوارق التى نلاحظها فى العادات وفى الأنظمة تتوقف على الطريقة التى يعمل بها كل شعب ليحيا » · لهذا كان يرى أنه وهو يصف كل مايتعلق بالحضارة وبانشاء المدن ، كان يبرر فى الواقع الظروف المميزة للمجتمع البشرى · أى أنه لم يكتف بوصف أحداث متناثرة بل صبها فى قالب منطقى منسق طبقا لقانون تطور معقد ولكنه مقبول عقلا ويسمح له بتفسير المراحل العديدة التى يسردها تاريخ الاحداث ·

ويستعين ايف لاكوست بهذا الصرح الضخم من المعلومات والافكار الثاقبة التى أتى بها ابن خلدون ليستخلص بعض الملامح التى يراها مميزة لمجتمعات شمال أفريقيا أثناء مرورها بمرحلة تعد فى نظره دقيقة للغاية ، فهى تنذر بالتدهور الذى انتاب هذه المجتمعات خلال القرون التالية حتى وصلت الى درجة الاضمحلال والضعف التى وجدها عليها الاستعمار الفرنسى ، فيصل الى عدد من الاستنتاجات التى ترضى اتجاهاته الماركسية المتحررة من الجمود الفكرى :

ـ كانت هذه المجتمعات تستمد قوتها ونفوذها من سيطرتها على « طريق الذهب » ، اذ كانت القوافل تسير من الشرق العربى مارة بالصحراء الغربية صوب السودان الغنى بالمعدن الثمين · فأصبحت مناطق شمال أفريقيا مركزا مهما للمبادلات التجارية · فقد انحصرت التجارة فى عدد من مدن شمال أفريقيا حيث كان ينزح اليها تجار دول البحر الابيض المتوسط الاوروبيون ودول الشرق العربى ليستبدلوا بسلعهم التجارية ذهبا وهكذا نمت مدن مثل « فاس » و « تاهرت » و «قيروان » ·

ـ أصبحت التجارة فى شمال أفريقيا رغم أنها نابعة عن المبادرة الفردية مصدرا مهما بل عاملا مباشرا للسلطة فى دول هذه المنطقة . فقد كان الحاكم يحصل على رسوم منوعة على قيمة المبادلات التى تجرى فى بلاده ، وفى الوقت نفسه كان يحقق أرباحا طائلة من القوافل التى كان يرسلها هو أو بالاتفاق مع تجار الى السودان ·

ـ بدا التنافس قويا بين الحكام على فرض سيطرتهم على طرق القوافل وبخاصة على ماسماه لاكوست « بموانى الصحراء » مثل « سجلماسا » التى كانت نقطة امداد أسبانيا بالذهب عن طريق يمر « بفاس » أيضا و « سمبتة » و « تلمسان » و « فلامح » و « كيروان » الخ ··

ـ أصبحت لهذه الطرق التجارية أهمية كبرى فى شمال أفريقيا فقد كانت هى التى تحدد مجرى التاريخ فى العصور الوسطى ولم يعد للحدود بين الدول أهمية تذكر أمامها · فهى التى كانت مركز الثقل السياسى والتجارى ، وبالتالى كانت السلطة المركزية تفرض على مجموعات من القبائل المستقلة فقد كان قلب هذه الدول دائما مدينة تجارية كبرى ·

ـ وكان هذا النشاط التجارى محصورا فى أيدى التجار والشخصيات التى كانت مقربة الى الحاكم · ويلاحظ لاكوست فى هذا الصدد أن هذه الاقلية لم تكن تستمد سلطتها من امتلاكها لوسائل الانتاج بل من مركزها كوسيط مهم فرض نفسه على السوق الدولية · وكان مجموع الموارد التى كان يجنيها الحاكم وهذه الاقلية الممتازة ناتجة عن الضرائب المرتفعة التى كانوا يحصلون عليها من السكان · أما الارض فكانت ملكا للحاكم وكان للقبائل الحق فى استغلالها ، فأضفى هذا على الملكية نظاما خاصا · ويقارن هنا لاكوست هذا النظام الاقطاعى بما سمى باللفظ نفسه فى أوروبا ، فيلاحظ اختلافا شاسعا بين الاثنين · فالاقطاعى فى العالم العربى لم يكن يملك سوى تفويض مؤقت يخوله حق تحصيل الضرائب من جماعات معينة ،

أما الأرض فهى ملك للحاكم ولكن القبيلة تحتفظ بحقها فى استغلالها ·

– ويلاحظ لاكوست أن هذا النظام تطور بعض الشىء فى الشرق العربى اذ بدأ نظام القبائل يتفكك وحل محله نظام الحماية الذى أوجد النظام الاقطاعى · ولكن الحال يختلف فى شمال أفريقيا ، اذ بقى النظام القبلى متماسكا فحد ذلك من تطور النظام الاقطاعى السارى فى هذا الوقت الى نظام الحاكم · وكان ابن خلدون قد أشار الى أن نظام الحماية قد بدأ ينمو فعلا فى شمال أفريقيا ،الا انه انحصر فى المدن الكبرى والمقاطعات المحيطه بها التى كونت فيما بعد ماسمى « ببلاد المخزن » أما باقى المقاطعات فقد أبقت على النظام القبلى وسميت « ببلاد السبا » ·

– وعلل ابن خلدون متانة النظام القبلى فى شمال أفريقيا بعدة عوامل منها : أولا أن المنطقة لم تتأثر كثيرا بنظام الملكيات الكبرى التى ادخلتها روما وبيزنطة اذ لم يتعد الغزو الرومانى مقاطعات محددة . أما فى الشرق الاوسط فقد وجد الخلفاء الامويون ثم العباسيون نظام الملكيات الكبرى فابقوا عليه · أما نفوذ الخلفاء العرب القادمين من الشرق فلم يدم فى أفريقيا الشمالية سوى ٧٠ عاما حتى قضى عليه تمرد الخوارج · وثانيا ، ساعدت اهمية المراعى فى أفريقيا الشمالية على تماسك التكوينات القبلية اذ بدت المراعى الشاسعة أسهل استغلالا وأثمن من اقامة زراعات الرى · وثالثا ، حافظت أيضا العادات والتقاليد العسكرية التى تمير بها سكان شمال أفريقيا منذ القدم ، على النظام القبلى · ويرجع السبب هنا الى توافر الجياد التى كان يملكها الرعاة الرحالة أو أشباه الرحالة . وأخيرا دعت غزارة الموارد التى كانت تأتى عن طريق تجارة القوافل . الى الحفاظ على التنظيمات القبلية فلم يحاول مثلا رؤساء القبائل امتلاك وسائل الانتاج ·

تلك هى الاسباب التى فسر بها ابن خلدون ابقاء شمال أفريقيا على النظام القبلى وأضاف اليها ايف لاكوست أن التجار رغم كثرة عددهم وقوة النفوذ الذى كانوا يتمتعون به ، لم يكونوا طبقة بورجوازية كما حدث فى المجتمعات الاوروبية · كما يلاحظ أن هذه الفئة كانت ضربا من الارستقراطية التجارية المستقلة وان كانت غير مستقرة ، فلم تكن مجموعة تعتمد على توارث السلطة · وهكذا يفسر لاكوست بهذه الفوارق عدم قيام صراع بين الطبقات فى المجتمعات الافريقية الشمالية ·

نظام الانتاج فى مجتمعات شمال أفريقيا

ويستعين لاكوست هنا بما أبداه ابن خلدون من ملاحظات ليبرز التباين بين نظام الانتاج فى مجتمعات شمال أفريقيا وبما سماه كارل ماركس « نظام الانتاج الاسيوى » ·

فقد فطن ابن خلدون الى أن المجتمع الهيدروليكى القائم على تشييد منشآت كبرى للرى وغيرها كاد يكون معدوما فى مجتمعات شمال أفريقيا · فيضيف لاكوست الى هذه الملاحظه بأن مثل هذا المجتمع يفترض وجود نوع خاص من علائق الانتاج بين فئة أرستوقراطية مستبدة وجماعات فلاحية مستعبدة ، وقد حدث مثل هذا فى بعض الدول الاسلامية الاخرى مثل مصر والعراق والهند · أما الصفة التى تتميز بها مجتمعات شمال أفريقيا ، فهى على حد قول لاكوست ، « الدولية » أى أنها قائمة على دور الوسيط والسيطرة على الطرق الصحراوية التى تربط قلب أفريقيا بالشرق وبأوروبا · ومثل هذه المجموعات كانت موجودة أيضا فى غانا من القرن السابع الى القرن الحادى عشر ، وفى مالى من القرن الثالث عشر الى القرن الرابع عشر .وكانت جميع هذه الدول أيضا تستمد نفوذها وقوتها الحيوية من سيطرتها على « طرق الذهب » وهى تبدأ فى مناطق واقعة فى أقصى الجنوب الافريقى ·

ويسمى لاكوست هذا النوع من المجتمعات بانه مجتمعات « مفتعلة » لانها بجمعها بين الصفة القبلية والصفة التجاريه قد أوجدت نظاما ضعيفا شديد الحساسية لكل مايطرأ من تغيرات فى مجرى الطرق التى أدت الى ازدهار هذه المجتمعات فقد كان يكفى أن تتحول الحركة التجارية الكبرى من هذه الطرق حتى تفقد هذه المجتمعات حيويتها وينتابها التدهور بل الانحلال أيضا وقد راعى ابن خلدون فى ابراز هذه الظاهرة الدقة الممتازة والاسلوب المثير للاعجاب ويكفى ان نتذكر تقييما لهذه المقدرة أنها صادرة عن عالم ومفكر ينتمى الى العصور الوسطى التى تعدها أوروبا عصور الظلام ·

ويلاحظ لاكوست أيضا أن دراسات ابن خلدون سالفة الذكر تسد فراغا كبيرا فى جميع الابحاث

الاوروبية التى تناولت حتى اليوم تطور التركيبات الخاصة بنظام « الديمقراطية العسكرية » التى تجمع بين صفتى الارستقراطية والتجارية معا .

أزمة القرن الرابع عشر

ومما يزيد من اهتمام لاكوست بدراسات ابن خلدون وبخاصة منها « تاريخ البربر » ، مالاحظه من تاثير الازمة التى عانت منها مجتمعات شمال أفريقيا فى أوروبا بعدما أعرضت القوافل المحملة بالذهب السودانى عن الطرق الصحراويه العربية لم يؤد ذلك الى تدهور دول السودان العربى وحدها بل تاثرت أيضا دول أوروبا الغربية من ندرة الذهب الذى كان يأتيها عن طريق شمال أفريقيا وأصبح يتجه شرقا متخذا طريقا أبعد صوب الجنوب . فقد اعتاد التجار الاوروبيون ان يقدموا الى أسواق أفريقيا الشمالية لتصريف منتجاتهم مقابل المعدن النميس . فترتب على ذلك ان حاول الاوروبيون الوصول الى المناطق المنتجه للذهب راسا اى عن طريق المحيط الاطلسى : ففى ١٣٢٢ وصل الجنويون الى « ماديرا » و جزر « اسور » . ثم بدأ البرتغاليون فى نهايه القرن الرابع عشر يتوغلون على طول ساحل أفريقيا حتى استطاعوا فى منتصف القرن الخامس عشر أن يجتذبوا قدرا من مبادلات الذهب الى خليج غينيا

وكان ابن خلدون قد عاصر الصعاب التى واجهتها دول شمال أفريقيا فى القرن الرابع عشر وعرض لها فى عديد من الملاحظات الذكية ، فقد كان يرى مثلا أن « الحاكم الذى يزاول التجارة لحسابه يلحق أضرارا بالغة بمصالح رعاياه ويودى بموارد الدولة الى الخراب » وأن الحاكم عندما ينزل لمساعديه عن حق تحصيل الجباية المفروضة على القبائل بغية ارضائهم انما يسهم فى اضعاف السلطة المركزية فيزيد ذلك من سلطة رؤساء القبائل الذين يحصلون الجبايات من الجماعة القبلية ، فيفرضون على هذه الجماعة مبالغ تفوق تلك التى تطالب بها الادارة المركزية . ومثل هذا الاجراء يؤدى فى نظر ابن خلدون الى تدهور الديموقراطية المعمول بها فى النظام القبلى والى ظهور الاستغلال والعبودية فى صفوف المجتمع القبلى . ويؤكد ابن خلدون أن هذه الظاهرة التى تنذر بمرحلة تدهور وتفكك تنتاب الدول قد تميز بها القرن الرابع عشر بصفة خاصة .

ويتضمن أيضا تراث ابن خلدون ناحية لم يطرقها العلماء الاوروبيون بعناية كافية ، وهى تفسير المفكر العربى للضعف الذى لاحظه على دول شمال أفريقيا فى القرن الرابع عشر . فهو يعلله بقوله أن التركيبات الداخلية لهذه المجتمعات تؤلف وحدة منطقية . والواقع أن العلماء الغربيين قد حصروا اهتمامهم فى المقارنة التى عقدها ابن خلدون بين البدويين والحضريين وجعلوها أساسا لنظريته التاريخية . ويعارض ايف لاكوست هذا الرأى اذ يرى أن ماذكره ابن خلدون فى هذا الصدد أكثر تعقيدا وعمقا من هذه المقارنة المبسطة . فقد كان ابن خلدون ينظر الى المجتمع الذى عاصره ، نظرة المؤرخ التطورى ، وكان قد رسم فى ذهنه خطا لحضارة المجتمعات فيرى أنها تنمو حتى تصل الى أقصى مرحلة ممكنة ثم لاتلبث أن تتدهور وتندثر وكان قد لمح بعض العوامل التى تسهم فى حركة الحضارة فعكف على دراستها واستخلص منها بعض القوانين للتطور الاجتماعى تعتبر اليوم دررا فى علم التاريخ وعلم الاجتماع . وكان قد توصل الى عدد من الاستنتاجات أهمها :

- أن تكوين العصبية القبلية يسبق عادة تكوين الدولة وأنها تضعف ويصيبها الانحلال بعد أن تتمكن القبيلة من الاستيلاء على السلطة وبالتالى يراها ابن خلدون المحرك الحيوى للدولة فى مرحلة تكوينها . ويلاحظ « لاكوست » هنا أن أهم العناصر التى تكون هذه العصبية هى الدور الرئيسى الذى يقوم به رئيس القبيله الذى يسيطر عليها . لهذا فهى ليست موجودة فى جميع التنظيمات القبلية وان كان يراها العامل الاول الذى تتميز به مجتمعات شمال أفريقيا وخاصة ماسماه ابن خلدون بالعمران البدوى ، أى حياة الرحل وهى تفسر فى نظره روح التمرد التى تميزت بها مجتمعات شمال أفريقيا منذ القدم .

- أن وجود هذه العصبية القبلية لايفترض المساواة فى الحقوق بل على العكس ، فهو يستوجب أولا وقبل كل شىء وجود تنظيم هرمى على شكل مدرجات يقف على قمتها رئيس القبيلة وتسانده فى سيطرته أسرته وأعوانه . أى ان هذه العصبية هى قوة سياسية أولا وأخيرا ولكنها لاتحل محل الدولة . ويستخلص « لاكوست » من هذا

التمييز تمركز العصبية فى القبائل التى تعدت مرحلة المساواة دون سواها والتى بدأت تظهر فى صفوفها رئاسة شخص وأسرته ٠ أى وجود نوع من الارستقراطية القبلية تساندها قوة عسكرية تضفى نسبيا نوعا من الديموقراطية العسكرية ٠ أما الدلائل التى يرى ابن خلدون أنها تشير الى اندفاع المجتمع فى طريق التدهور فأهمها :

ـ ميل الحاكم الى الاستبداد ومن شأن هذا أن يحمله على الوثوق بالاجانب فيسند اليهم مهمة الدفاع عن نظامه وادارة بلاده ٠

ـ التجاء الحاكم الى استخدام الجنود المرتزقة وشراء العبيد واقطاع عملائه الجدد أراضى مما يؤدى الى ظهور فئة جديدة من الاقطاعيين سرعان ماينقلبون هم أيضا على الحاكم ويناوئونه ٠

ـ محاولة الحاكم التعويض عن المصروفات الباهظة التى ينفقها على الدفاع بفرضه مزيدا من الضرائب على الاراضى والمعاملات التجارية ، مما يؤدى الى عرقلة سير الحياة الاقتصادية والى تفشى البؤس فى صفوف الجماهير فتسود البلاد موجة من الاستياء ٠

ابن خلدون واضع النظرية التاريخية

ويلاحظ لاكوست أن ابن خلدون بنى نظريته التاريخية دون الرجوع الى المفكرين الذين سبقوه، فقد استمدها فى جملتها من « طبيعة الاشياء » واستخلصها من ملاحظاته الشخصية بعد أن أجرى عملية تصنيف وتبويب وضعها بنفسه ٠

لهذا كله اتسمت هذه النظرية بالموضوعية العلمية الخالية من الافتراضات الايديولوجية ٠ فقد كان ابن خلدون يعطى دائما الاولوية للملاحظات على التفكير النظرى وهذا مادعا لاكوست الى أن يجعل منه أحد رسل المادية التاريخية لانه ادرك أن الحقيقة التاريخية ماهى سوى تطور جدلى ومثل هذا الاتجاه لايوجد له مثيل فى العصور الوسطى سواء العربية والاوربية .

ثم ان المفكر العلامة العربى كان حريصا أيضا على تجنب التسرع فى التعميم ، لهذا راعى دائما أن يفصل بين مايراه مميزا لبلاد المغرب (شمال أفريقيا) وبين مايختص به الشرق الاوسط ٠ ولكنه عندما كان يستخلص من هذه الملاحظات مايرى أنه صالح لان يكون قانونا عالميا لحياة المجتمعات ، هنالك فقط كان يربط بين هذا القانون وبين القيم الدينية ٠

ويلاحظ لاكوست أن التحليل الذى وضعه ابن خلدون للتطور الدائرى للدول ليس نابعا عن عقيدة دينية انعكست على بعض العناصر المختارة فى الواقع مستهدفة بذلك اثبات صلاحيتها ٠ فقد وصف ابن خلدون مرحلة تاريخية معينة ودرسها فلاحظ أنها تتمثل فى تكرار محاولات تهدف الى المركزية الملكية ، ثم تبعتها فترة اضمحلال بعد أن شهدت فترة قصيرة من الاستقرار ٠ وهذه المرحلة التى عكف على دراستها لاتتعلق بمجموع الحضارة فى شمال أفريقيا ، بل بالمجموعة القبلية التى خلفت الامبراطوريات التى توالت على هذه المنطقة . كل هذا يجعل من ابن خلدون مؤرخا عظيما دون شك .

ابن خلدون وعلم الاجتماع

وينتقد لاكوست هنا التقسيم الذى أحدثه العلماء الاجتماعيون فى تراث ابن خلدون وهم يعدونه أبا لعلم الاجتماع ، فهو يرى أن ابن خلدون لم يهتم بهذا العلم بالقدر الكافى بل حصر اهتمامه فى دراسة العوامل السياسية وفى البحث عن أسبابها العميقة ٠ فهو لم يهتم فعلا بالقبائل التى لم يكن لها « عصبية » فلم يدرس أنظمتها مثل الجماعة ومجلس القبيلة وقد كانت تعمل على الحفاظ على روح المساواة بين بعضها وبعض لهذا يرى لاكوست أنه من الخطأ الاقتصار على البحث فى صرح أفكار ابن خلدون عن المواد والاراء الاجتماعية ، فى حين لم يلتفت أحد الى أهم ماتميز به المفكر العربى الكبير ، وهو دأبه فى البحث عن الاسباب التى تفسر الاحداث التاريخية داخل حركة تطور التركيبات الاجتماعية ٠

وعلى ضوء هذه الدراسة يصل الباحث الماركسى لاكوست الى هذه الحقيقة وهى : ان التاريخ كما فهمه ابن خلدون هو قبل كل شىء « مادة علم » والعجيب هنا هو أن مثل هذه الحقيقة قد برزت فى منتصف القرن الرابع عشر الذى يعد فترة ركود ثقافى ان لم يكن بداية عهد اضمحلال بالنسبة الى المجتمعات العربية ٠ ولكن ألم يكن للتاريخ دائما

مكانة مرموقة فى الثقافة الاسلامية « ثم أن البحث العلمى كان منذ القدم من مطامح عدد كبير من الفلاسفة العرب الكبار مثال ذلــك « الفارابى » و « ابن سينا » و « ابن طفيل » وغيرهم ممن كانوا يؤمنون ايمانا راسخا بقوة العقل وبوجود منطق يفسر هذا العالم ٠

على أى حال ان دراسة لاكوست عن ابن خلدون تعد فى نظرنا محاولة صادقة وجادة فى اعطاء المفكر العربى الخالد مكانته الحقيقية كمؤرخ وواضع نظرية تاريخية وان كان لاكوست لم يلم بعد الماما شاملا بالكنوز التى تزخر بها مؤلفات ابن خلدون ٠

نبيه الاصفهانى

اغتيال روبرت كيندى والقضية الفلسطينية

□ M. T. MEHDI — KENNEDY AND SIRHAN — WHY ? — NEW WORLD PRESS — NEW YORK — 1968. □

ان معركة فلسطين لا تدور فقط فى ميدان القتال على الحدود بين الــدول العربيــة واسرائيل ، وانما تدور على ارض اخرى لهــا أهميــة كبــرى أيضــا وميدانها هــو الرأى العام العــالمى ٠ وبرر ما ان شــعب الولايات المتحدة الامريكية يكون جزءا هاما من الرأى العام الذى نريد كسبه الى جانب الحقيقة ، وان هذه مهمة شاقة للغاية نتيجة لتغلغل الدعاية الصهيونية المعادية بشكل قوى وفعال ٠ وأخطر الامور ان الشعب الامريكى لا يعرف شيئا عن الرأى العربى والحجج العربية فى القضية ، بينما تطلعه الدعاية الصهيونية على ماتريده بشكــل مستمر ٠ وفى ٥ يونيو سنة ١٩٦٨ وقع حادث قتل راح ضحيته واحد من رجال السياسة الامريكيين ، وهو شاب يعرفه الشعب الامريكى جيدا ، له شهرة واسعة مستمدة الى حد كبير من كونه شقيق الرئيس الســابق جون كيندى ، وأن الشعب الامريكى قد شده بالعطف الى تلك الاسرة الشابة النشيطة أما الجانى فهو شاب مجهول ، لم يعرف أحد شيئا عنه ، وظل البوليس يجهل الكثير عنه رغم انه قال « اننى فعلت ذلك من أجل وطنى » ٠

والكتاب الذى نعرضه يتناول حادثة قتل روبرت فرنسيس كيندى على يد شاب فلسطينى المولد ، هاجر الى الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٧ بعد أن طرده الصهاينة من بيته ، وهذا الشاب

اسمه سرحان بشارة سرحان وولد فى القدس عام ١٩٤٤ ثم جاء الى لوس انجلوس ، بولاية كاليفورنيا ، يبحث عن مأوى بديلا عن ذلك الذى استولى عليه الصهاينة ٠

وفى ٥ يونيو سنة ١٩٦٨ ، وبعد عام بالضبط من تاريخ العدوان الصهيونى الاخير على الدول العربية ، يلتقى سرحان بشارةبروبرت كيندى ، فيطلق عليه رصاصة قاتلة ـ ويثور الشعب الامريكى لهذه الجريمة ، ويتحدث الجميع عن مدى انسياق الامريكيين تجاه العنف ، فهذه هى جريمة القتل الثالثة فى فترة قليلة والتى يذهب ضحيتها رجل من كبار ساسة الولايات المتحدة ، فقد جاء روبرت كيندى بعدمارتن لوثر كينج وبعد جون كيندى ٠

ولكن هذه الجريمة تختلف تماما عن كل الجرائم السياسية التى سبقتها فىامريكا. والمؤلفحاول فى هذا الكتاب الذى لاتزيدصفحاتهعلى المائة،ان يبرز تلك الاسباب التى تجعلهذه الجريمةمختلفة عما سبقها ـ ويقع العرض فى فصول ثمانية ، يتعاقب الحديث فيها عن قضية فلسطين وعن سرحان وكيندى والصهاينة ، وبعد ذلك يعرض المؤلف ما قاله والد سرحان عن الحادثة ثم عددا من الخطابات الموجهة الى عدد من الصحف الامريكية بخصوص قضية فلسطين ليبرهن للقارىء على مدى التحيز القائم فى الولايات المتحدة الى جانب اسرائيل والصهاينة ٠

ويبدأ المؤلف بمناقشة بعض الحقائق التى يجهلها الامريكيون عن قضية فلسطين ، ويحاول ان يزيل تلك الافكار التى تبثها الدعاية الصهيونية فى محاولة دائمة لاخفاء الوقائع ـ فعدد قليل جدا من المواطنين الامريكيين يعرف ان هناك شعبا عربيا وطنه فلسطين ، وان هذا الوطن له منذ عدة آلاف عام ، ولم يكن اليهود سوى عابرى سبيل فيه ، ادعوا بعد ذلك انهم أصحاب الحق على هذه الارض لمجرد انهم مكثوا فيها بضع قرون ٠

وقد تناول الكاتب عرض الحجج على لسانكل من سرحان بشارة ، باعتباره ممثلا لشعب فلسطين وأبا ايبان كممثل للصهاينة ، ويحضر كيندى الحوار بوصفه الرجل الغربى الذى يؤيد اسرائيل ويساند الصهاينة ضد العرب ـ وفى هذا الحوار تعرض الحقائق ، من هم الصهاينة وكيف جاءوا الى فلسطين ، كيف طرد اليهود الشعب الفلسطينى،النية التوسعية لاسرائيل ؟ ومنجانب آخر يضع الكاتب حجج الدعاية الصهيونية امام القارىء ، على لسان ابا ايبان ، وهذه بالطبع محاولة لوضع الصورة مكتملة أمام القارىء .

وبعد أن يتعرف القارىء على بعض الحقائق التى قد يجهلها عن قضية فلسطين يبدأ المؤلف فى تناول قضية سرحان باعتباره ممثلا لشعب فلسطين ـ ويرى المؤلف ان سرحان لم يقتل كيندى لاسباب شخصية ، انما قتله لانه يمثل فى نظره واحدا من هؤلاء الذين ساعدوا الصهاينة على طرده من داره وأرضه ، ولا يزالون يساعدون الصهاينة على طرد مزيد من العرب من ديارهم وأراضيهم ـ والدافع الى اتخاذ سرحان قراره بقتل روبرت كيندى بالذات ، مرجعه فى رأى المؤلف ، الى أن قتل كيندى سيؤدى حتما الى تنبيه الشعب الامريكى لوجود قضية فلسطين ، وظهور العديد من الحقائق المتعلقة بهذه القضية ، وقد يكف الامريكيون عن اعطاء تأييدهم المطلق لاسرائيل ـ فما فعله سرحان هدفه أن يكتشف الشعب الامريكى ان أرض فلسطين كان يسكنها أكثر من مليون عربى ، وان الصهاينة متهمون بطرد هؤلاء العرب من أرضهم ٠

واذا تساءلنا لماذا شخص روبرت كيندى بالذات ؟ فالجواب يكون ان سرحان رأى فى كيندى سياسيا أمريكيا لم يمانع من تأييد اسرائيل ضد العرب فى سبيل كسب بضعة أصوات فى الانتخابات ، متجاهلا بذلك حق الملايين من البشر ، ولكن كيندى ايضا رجل له شهرته فى المجتمع الامريكى ، يعرفه الجميع ، وسوف يؤدى مقتله بالتأكيد الى تأثر الشعب كله وانتباهه لاسباب ذلك ٠

ويستغرق ذلك العرض الفصول الثلاثة الاولى من الكتاب ، ثم ينتقل المؤلف بعدها الى مناقشة اختيار يوم ٥ يونيو سنة ١٩٦٨ ، وهذا سبب معروف لدينا ، ولكنه يستغل ذلك ليعرف للقارىء أحداث يونيو سنة ١٩٦٧ وأصولها التاريخية على اعتبار انها المرحلة الثالثة من مأساة شعب

فلسطين ـ ويعد المؤلف ان جريمة ٥ يونيو سنة ١٩٦٨ فى لوس انجلوس انعكاسا مباشرا لاحداث ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ فى الشرق الاوسط ، وهى تعكس أيضا احتجاج انسان على أفعال جماعة من المتطرفين العنصريين لا يختلفون كثيرا عن النازى ، يضطهدون العرب ولايحسبون لهم. حساباويشير المؤلف الى ان صحفا أمريكية عديدة وصفت بعض الاعمال الارهابية التى قام بها الصهاينة ضد العرب فى فلسطين ·

وفى الفصل الخامس تناول الكاتب موقف الولايات المتحدة الامريكية من اسرائيل ومن العرب ، ويستغل هذا ليثبت مدى قوة المنظمات الصهيونية داخل الولايات المتحدة ، ومدى تحيز أجهزة الاعلام الى جانب اسرائيل بحيث لا يحصل الشعب الامريكى على آراء الاطراف جميعا وانما يطلع فقط على ادعاءات الجانب الصهيونى دون ان تتاح له فرصة معرفة الرأى العربى ·

بل ان الصهاينة لا يكتفون بالسيطرة على أجهزة الاعلام وانما تمتد تلك السيطرة الى اجهزة الحكومة ، وتتعدى الكونجرس لتصل الى الجهاز الرئاسى الذى اصبح فى بعض الاحيان يتلقى التأييد والمساندة من تل ابيب مباشرة ، وبواسطة خط تليفونى مباشر بين العاصمة الصهيونية والبيت الابيض ـ وقد أدى ذلك الى خضوع تام من جانب الجهاز التنفيذى الامريكى لرغبات الصهاينة ، واصوات اليهود فى الانتخابات هى الثمن الذى يتقاضاه كل سياسى أمريكى مخلص ·

وهنا يتساءل المؤلف عن علاقة التبعية القائمة بين واشنطن واسرائيل ، فمن الواضح ان حكومة تل أبيب هى الطرف الاقوى - ولكن هل يتفق هذا مع الديمقراطية الحقيقية التى يؤمن بها كل مواطن أمريكى ويدافع عنها ، فأين الديمقراطية اذا كانت الاقلية هى التى توجه الاغلبية وتتصرف فى السياسة كما ترى ؟

لقد تجمعت كل هذه الدوافع فى نفس سرحان بشارة وأدت الى اختياره لروبرت كيندى ، الذى هو فى النهاية فريسة للصهيونية ـ وضحية أخرى لحرب الشرق الاوسط ·

وتعود المناقشة مرة اخرى بين أبا ايبان وسرحان بشارة ، عن القدس والسلام وتفوق الجنس اليهودى · ولقد اقتنع البعض ان كيندى قد آمن بالعقيدة الصيونية ، وآمن بما يدعيه الصهاينة عن تفوق الجنس اليهودى ، ولذلك وقف مؤيدا لاسرائيل ، والحقيقة تدل على ان روبرت كيندى لم يفعل سوى السعى وراء مزيد من الاصوات ، ومنذ آن رشح نفسه ممثلا عن ولاية نيويورك وأصبح يحتاج الى أصوات يهود أمريكا المتمركزين فى نيويورك لم يكن فى امكانه تجاهل قوة اليهود الحقيقية فى النظام السياسى الامريكى ·

ويصل المؤلف فى الخاتمة ان ما فعله سرحان بشارة له نتائج هامة بالنسبة للسياسة العالمية والعلاقات الدولية ، فسرحان قتل روبرت كيندى لكونه مسئولا أمريكيا يؤيد أعداء شعب فلسطين ويقدم المعونة للصهاينة · وجريمة سرحان هى جريمة سياسية ، ولكنها ليست من النوع العادى القائم على الكراهية الشخصية أو دواعى المنافسة السياسية ، فان قتل سرحان لروبرت كيندى يكشف عن جريمة أخرى ، لكنها جريمة ارتكبت ضد شعب بأكمله ·

وهذا كله يدعو الى التساؤل : اليس ساسة دولة كبرى مثل الولايات المتحدة ، يلعبون دورا سياسيا هاما فى العالم ويستطيعون التحكم فى مصير شعوب عديدة ، أليس هؤلاء الساسة مسئولين أيضا أمام تلك الشعوب الى جانب مسئولياتهم أمام الشعب الامريكى ؟

وفى هذه الحالة يكون فعل سرحان هو اجراء ملائم ضد أعداء شعبه ، هدفه وقف استمرار المساعدة والتأييد لاسرائيل وتنبيه كبار رجال الحكم فى امريكا الى خطر تماديهم فى تصريحات التأييد ، ودعوتهم الى مزيد من التأمل والتفكير فى حقيقة القضايا التى يتناولونها بالبحث والاشارة اليها فى خطبهم وأحاديثهم ، ويتوقف بهذا التأييد المطلق لاسرائيل كما تتوقف صفقات الاسلحة التى يروح ضحاياها الاف من العرب

وبعد أن عرضنا لما جاء فى هذا الكتاب يجب أن نشير الى أهمية ذلك العمل باعتباره مشاركة فى المعركة ضد الدعاية الصهيونية ، وهو موجه اساسا الى القارىء الامريكى ، والغربى بصفة عامة حيث نفترض انه يجهل جوانب القضية الفلسطينية تماما ولا يعرف عنها سوى ما تغذيه به الدعاية

الصهيونيه المعرضة ـ ولقد أوضح الكاتب فى أجزاء عديدة الحقائق المتعلقة بموقف العرب الفعلى ، اجابة عنه على الحجج الاساسية للصهاينة .

والفصل الذى عنوانه : « ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ فى الولايات المتحدة » له أهميه خاصة لانه يشرح للقارىء الامريكى القوة الحقيقيه للصهاينه فى أمريكا ، ويشكك المواطن الامريكى فى تلك الديمقراطيه التى يؤمن بها ويدافع عنها .

والكاتب قد استخدم الاسلوب الذى يفهمه الامريكيون ، ولا يمكن أن نعتبر الكتاب دفاعا عن القضية وانما هو تنبيه للامريكيين الى وجود القضية ، ثم انه محاولة لاثبات ان سرحان بشارة سرحان ليس مجرما كأى واحد من المجرمين ، انما هو رجل يؤمن بوطنه ويدافع عنه ـ والدكتور المهدى يحاول أن يشترك فى الدفاع عن سرحان وعن الاسباب التى من أجلها ارتكب جريمته ، والمحكمة التى ستدين سرحان لا تعلم شيئا عنه ولا عن وطنه أو حقيقة دوافعه ، وليس من المنتظر ان تفعل أى مجهود تجاه ذلك .

والكتاب فى النهاية خطوة طيبة نحو الرد على الدعايات الصهيونية فى آمريكا .

ومن جانب آخر فان هذا الكتاب له بعض القيمة للقارىء العربى ، وخاصة من يهتم منهم بالاعلام وبمواجهة الدعاية الصهيونية فى الولايات المتحدة الامريكية لانه يحتوى على الكثير من الحقائق المتعلقة بتحركات الصهاينة داخل المجتمع الامريكى ووسائل ضغطهم على رجال السياسة الامريكيين ، أعضاء الكونجرس وأعضاء الحكومة ، ومن ضمن الحقائق الخطيرة التى تحتاج الى مزيد من الدراسة ، وجود خط تليفونى مباشر بين تل أبيب وواشنطن ، ثم الوسيلة الى يؤيد بها زعماء اسرائيل البيت الابيض رغم كل القوة والعظمة التى يدعيها رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية .

عبد العزيز العجيزى

مركز الدول الصغيرة فى المجتمع الدولى

□ PATRICIA WOHLGMUTH — BLAIR — LE PROBLEME DES — MICRO — ETATS — NEW-YORK 1969- □

ادت موجة التحرر الوطنى التى اجتاحت آسيا وأفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية الى ظهور مجموعة من الدويلات الصغيرة المستقلة التى تسعى الى تأكيد وجودها فى المجتمع الدولى . وتتناول باتريسيا وهلمث بلير رئيسة تحرير مجلة Devlopment Digest فى هذا الكتاب التناقضات المتعلقة بوجود هذه الدويلات ودورها فى المجتمع الدولى ، وذلك من خلال مشكلتين أساسيتين اولاهما تحديد المعايير التى على أساسها يمكن تقييم هذه الدويلات الصغيرة ، وهل هى المساحة الجغرافية أو عدد السكان أو الموقع؟ ثانيتهما التركيز على أهم مشكلة تواجه هذه

الدويلات وهى انضمامها للامم المتحدة وسائر المنظمات الدولية ٠

ورغم الصعوبة التى تكمن فى وضع تعريف محدد للدويلات الصغيرة فقد اتخذت الكاتبة عدد السكان كمعيار لتحديد اطار الدويلات الصغيرة على اساس ان الدولة التى يقل عدد سكانها عن ٣٠٠ ألف نسمة تدخل ضمن الاطار ٠ ورغم عدم دقة هذا المقياس اذ يوجد حوالى ١٢ دولة يتراوح عدد سكانها ما بين ٣٠٠ ألف نسمة ومليون نسمة مثل جنوب غرب افريقيا واتحاد دويلات الجنوب العربى وغينيا بيساو لن يتم ادخالهم طبقا لهذا المعيار فى اطار الدويلات الصغيرة ولكن كما تقول المؤلفة (ان هذا المعيار سيمكننا من التركيز مباشرة على المشكلات التى تواجهها هذه الدويلات بسبب صغر حجمها) ٠

ويوجد حوالى ٦٠ دويلة ينطبق عليها هذا المعيار ينقسمون الى ثلاث مجموعات :

المجموعة المستقلة : وتشمل الدويلات التى استطاعت بما لديها من موارد طبيعيه ان تحتفظ بكيانها الاقتصادى وأصبحت بالفعل عضوا فى الامم المتحدة وسائر المنظمات الدولية مثل جامبيا والمالديف ومالطة . كما تضم الدويلات التى حصلت على استقلالها وما زالت تتطلع الى الانضمام للامم المتحدة مثل انجويلا وموناكو وسان مارينو ٠

المجموعة الثانية : وتضم الدويلات التى تعتبر محميات شبه مستقلة مثل سيكيم التابعة للهند والبحرين وقطر وعمان المحميات البريطانية فى الخليج العربى وجزر كوك التى تتبع نيوزيلندا ٠

أما المجموعة الثالثة : فهى تضم اغلب الدويلات الصغيرة التى ما زالت خاضعة للاستعمار الاوربى أو الوصاية الامريكية مثل المستعمرات البريطانية فى منطقة جزر الهند الغربية والمحيط الهندى والمستعمرات الاسترالية فى جزر الكريسماس والكوكو ٠ وهناك جزر ساموا الامريكية وجوام وتخضعان للوصاية الامريكية ٠ كما توجد بعض الدويلات المشمولة بوصاية الامم المتحدة مثل نورو وتتولى استراليا ادارتها وميكروتسى وتتولى الولايات المتحدة ادارتها »٠

وقد ركزت المؤلفة على المشكلة الاساسية التى تعترض الدويلات الصغيرة التى حصلت على استقلالها وتتطلع الى الانضمام للامم المتحدة ٠ فبدأت بسرد الجوانب الايجابية التى ستترتب على هذه العضوية ٠ وترى ان أهم مزايا هذا الانضمام انه سيكفل لهذه الدويلات نوعا من الحماية السياسية ضد اى ضغوط قد تتعرض لها من جانب الدول الكبرى . أما المزايا الاقتصادية فهى قد يشوبها عدم الوضوح على أساس ان الامم المتحدة ومنظماتها لا تمنح معوناتها لهذه الدويلات الا عن طريق الدول التى تستعمرها ٠ وفى حالة استقلالها تنقطع عنها هذه المعونات الا اذا تمتعت بعضوية المنظمة الدولية ٠

وتحدد الكاتبة الالتزامات التى ستترتب على هذه العضوية وهى تنحصر أساسا فى الالتزامات المادية وقد قدرت بالنسبة للدول التى يقل عدد سكانها عن ٢٤٠ ألف نسمة بما يزيد عن ٠,٤ فى المائة للفرد الواحد عما تدفعه الولايات المتحدة اى إن الحد الادنى لهذه الالتزامات سيصل الى ٤٠ ألف دولار سنويا ٠ هذا عدا نفقات تشكيل وفد دائم فى مقر المنظمة الدولية والذى يتكلف اضعاف المبلغ السابق والمعروف ان معظم هذه الدويلات لا تملك جهازا دبلوماسيا ملائما للعمل فى الامم المتحدة ٠

كما اهتمت باتريسيا وهلمث بابراز نتائج هذه العضويةبالنسبة للمنظمةالدولية ذاتها سواء من الناحية السياسية أو المادية أو التنظيمية ٠ فمن الناحيةالسياسية تقول(لاشكأنقبول . هذاالعدد فى الامم المتحدة سيكون له تأثيره على العلاقات الدولية داخل المنظمة مما يحتمل معه احداث بعض التعديلات فى أوجه نشاطها ومثال ذلك ما حدث بعد قبول عدد كبير من الدول الافريقية سنة ١٩٦٠ وتأثيره على المناخ السياسىداخل الامم المتحدة)»٠

وقد تبين ان الالتزامات المادية التى ستتحملها الامم المتحدة نتيجة انضمام هذه الدويلات اليها ستصل الى ٢٠٠ ألف دولار سنويا نفقات اشتغال مندوبى هذه الدويلات وذلك فى حالة ما اذا قبلت عضوية ثلث عدد هذه الدويلات فقط ٠

أما الناحية التنظيمية فقد اشارت الكاتبة الى ان انضام هذه الدويلات سيترتب عليه نتيجتان

اولاهما : اطالة الوقت الذى سيستغرقه القاء الخطب فى الجمعية العامة .. **ثانيتهما** : ان النظام

القائم حاليا والخاص بالتصويت على مشروعات القوانين وانتخاب ممثلى الدول سيصبح أكثر تعقيدا بعد زيادة الاعضاء كما ان التوازن الجغرافى داخل الجمعية العامة سيتعرض للتعديل بشكل اوضح نتيجة قبول هذه الدويلات التى لا يقل عددها عن ٥٠ دويلة ٠

وقد حاولت الكاتبة توضيح ابعاد المشكلة من خلال سرد المواقف التى اتخذتها كل من عصبة الامم والامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى ازاء مسألة انضمام هذه الدويلات للمنظمات الدولية ٠

وترجع التجربة الوحيدة لبعض الامم فى هذا الصدد الى بداية نشأتها عندما تقدمت موناكو وسان مارينو وليخشنتاين بطلبات عضوية وتقرر على أثر ذلك تشكيل لجنة لبحث (الوضع بالنسبة للدول الصغيرة) . وقد أكدت هذه اللجنة مبدأ امكانية اشتراك هذه الدويلات واقترحت ثلاث صور للعضوية ،

١ ـ الانتساب اى التمتع بحق التمثيل دون حق التصويت ٠

٢ ـ التمثيل عن طريق دولة عضو بعصبة الامم ٠ ٣ ـ الاشتراك المحدود .

وانتهت اللجنة الى اقرار النوع الثالث للعضوية وهو (الاشتراك المحدود) باعتباره الحل المناسب لتحقيق هدف الدويلات الصغيرة وذلك بعد استبعاد النوعين الاخرين. فقد خشيت أن يؤدى النوع الاول وهو الانتساب الى اطالة وقت الخطبة فى الجمعية العامة أما النوع الثانى وكانت سويسرا قد اقترحت بمقتضاه أن تمثل مصالح ليخشنتاين فى عصبة الامم فقد استبعد خشية أن يؤدى فى حالة التطبيق العملى الى خلق تعقيدات سياسية. وقد اشارت اللجنة الى امكانية اشتراك هذه الدويلات فى بعض المنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية.

هذا وقد استطاعت كثير من الدويلات الصغيرة الحصول على عضوية بعض المنظمات الدولية مثل اتحاد البريد الدولى والاتحاد الدولى للمواصلات السلكية ومنظمة الصحة العالمية . كما تنص دساتير كثير من المنظمات الدولية المتخصصة مثل الفاو واليونسكو على عضوية الانتساب حتى بالنسبة للدول التى لا تتمتع بالسيادة الكاملة ٠

وتتمتع بعض الدويلات الصغيرة بعضوية كثير من المنظمات الدولية غير المرتبطة بالامم المتحدة مثل اللجنة الدولية للكشوف العلمية لدول البحر المتوسط والاتحاد الدولى لحماية التراث الادبى والفنى ٠

وتحلل الكاتبة موقف الامم المتحدة من مسألة قبول هذه الدويلات فترى ان ميثاق المنظمة لا يتضمن أى نص يمنع انضمام مثل هذه الدويلات الى الامم المتحدة ٠ ولكن رغم مبدأ المساواة الذى ينص عليه ميثاق المنظمة فان المادة الرابعة منه قد علقت قبول العضوية بموافقة مجلس الامن والجمعية العمومية .. فالمعروف ان الانضمام لعضوية الامم المتحدة يتطلب الحصول على ثلثى اصوات الاعضاء فى الجمعية العمومية وموافقة الدول الاعضاء الخمس الدائمة فى مجلس الامن، ولذلك فانه فى امكان أى دولة من اعضاء مجلس الامن الدائمين ان تصوت ضد انضمام مثل هذه الدويلات لعضوية الامم المتحدة ومعنى ذلك ان ميثاق الامم المتحدة نفسه ينطوى على ثغرات تساعد على صعوبة قبول هذه الدويلات فى المنظمة الدولية ٠

وتعزو الكاتبة ذلك الى أن الامم المتحدة قد انشئت فى وقت كان من الصعب تكوين رؤيا شاملة لتطورات العصر وابرزها تفكك النظام الاستعمارى وما ترتب عليه ٠ وعندما وضع مؤسسو المنظمة الميثاق وخاصة المادة الرابعة منه كانوا يضعون أمام أعينهم الدول القائمة بالفعل ونظرا لان هذه الدويلات تمثل ظاهرة جديدة فمن هنا نشأت التناقضات المتعلقة بوجودهم ودورهم فى المجتمع الدولى ٠

ولكن تأخذ الكاتبة على الامم المتحدة موقفها الذى يتسم بالبعد عن الجدية والحزم فى تناولها لمسأله قبول الدويلات الصغيرة وذلك على عكس ما كانت تتميز به عصبة الامم من اهتمام وجدية عند بحثها لطلبات العضوية التى تقدمت بها الدويلات الصغيرة آنذاك .

وفى النهاية تطرح باتريسيا وهلمث الحلول المقترحة وهى تتلخص فى ثلاثة اتجاهات .

أولها قبول الدويلات الصغيرة كمراقبين دائمين ويتبنى هذا الرأى اوثانت السكرتير العام للامم

المتحدة الذى يرى ضرورة تدعيم لائحة المراقبين باضافة مجموعة من القواعد القانونية التى تسمح للدول التى لاتتمتع بالعضوية بارسال مراقبين عنها لمتابعة الموضوعات التى تتعلق بمصالحها فى الامم المتحدة .

وترى الكاتبة ان هذا الحل ربما يصطدم بمشكلة الانظمة السياسية التى لا توافق عليها الولايات المتحدة اذ يجب ان يتوفر فى هذه الدويلات عدة شروط أهمها أن تكون عضوا باحدى الهيئات التابعةللامم المتحدة وانيكون معترفا بها أومقبولة على الاقل من جانب الولايات المتحدة .

والاقتراح الثانى يتعلق بالعضوية الجماعية الذى يتيح لهذه الدويلات بعد اندماجها فى اتحادات فيدرالية قدرة أكبر على تقاسم المسئوليات والنفقات مما يجنب الامم المتحدة زيادة الاعضاء وبالتالى زيادة الاصوات .

ويبدو أن الحل الامثل فى نظر الكاتبة هوالحل الذى سبق ان اقترحته الولايات المتحدة منذ عدة سنوات ويتلخص فى وضع لائحة خاصة للدويلات الصغيرة تنص على التزامات اقل ازاء المنظمة وبالتالى حقوق اقل فيما يتعلق بالتصويت أو المشاركة فى اصدار القرارات مع الانتفاع بنشاط الوكالات المتخصصة المرتبطة بالامم المتحدة وخاصة فى المجالات العلمية والانسانية . وهذا يعنى خلق نوع جديد من العضوية فى الامم المتحدة (هى عضوية الانتساب) .

ولكن يصطدم هذا الاقتراح بميثاق الامم المتحدة ذاته اذ يتطلب تطبيقه تعديل ميثاق المنظمة وهى مسألة ليست ميسورة فى ظل الظروف الدولية الراهنة .

وتوصى باتريسيا وهلمث فى النهاية بضرورة قيام الامم المتحده بتشكيل لجنة خاصة تضم ممثلى الحكومات مع اشراك الدويلات الصغيرة فيها لمناقشة الدراسات والاقتراحات المختلفة التى أعدت بشأن هذه المشكلة تمهيدا لحسمها اذ ان تفكك النظام الاستعمارى لايجب أنيؤدى بالضرورةالى انهيار الامم المتحدة .

عواطف عبد الرحمن

حلف وارسو

□ ANDRZEJ KORBONSKI — THE WARSAW PACT -- U.S.A. -- 1969□

من الامور التى شدت انتباه العالم اخيرا الى حلف وارسو ،الازمة التى احدثها التدخل العسكرى لدول حلف وارسو فى تشيكوسلوفاكيا والتى كانت لها ردود فعل دولية واسعة المدى ، ومن ناحية اخرى فقد ضاعف من هذا الاهتمام بحلف وارسو ، الدعوات التى صدرت عن دول الحلف خاصة بعقد مؤتمر عام للامن الاوربى كيما يمكن تسوية مشكلات الامن الملحة فى القارة بعيدا عن التدخل الاجنبى ، أو التدخل الامريكى على وجه التخصيص .

والكتاب الذى نحن بصدد عرضه صادر عن مؤسسة كارينجى للسلام العالمى ، ومؤلفه هو أندريه كوربوفسكى استاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا فى لوس انجيلوس ، وهو خبير فى منطقة شرق اوربا حيث ان له عدة مؤلفات أخرى بجانب هذا الكتاب عن « حلف وارسو » ، ومن أبرز هذه المؤلفات : النظم السياسية لدول شرق أوربا ، ومنظمة الكوميكون ، والمضامين السياسية لبرامج الزراعة الاشتراكية فى بولندا . وكتابه هذا عن حلف وارسو هو بمثابة عرض تفصيلى للملابسات التى أحاطت بنشأة الحلف ، وأثرت فى نشاطاته واهتماماته ، ثم مناقشة الظروف التى يحتمل أن يتأثر بها تطور هذا الحلف فى المستقبل .

يقول المؤلف فى مقدمة كتابه ان حلف وارسو يمثل ظاهرة فريدة فى التنظيم الدولى الحديث ، وذلك على أساس أنه من أكبر التنظيمات شهرة وان كان أكثرها سرية حيث أن مايعرف عن هذا الحلف سواء فى الغرب أو الشرق نفسه يكاد يكون شيئا لا يذكر .وربما كانت ندرة المعلومات المتاحة عن حلف وارسو راجعة الى أن الصبغة العسكرية الغالبة على نشاط الحلف واهتماماته هى التى خلعت عليه هذا الجو من السرية والغموض . ومن ناحية أخرى ، فان منبين الاسباب الاخرى الرئيسية التى تفسر هذا الغموض هو أن الحلف ظهر أصلا كأداة يمكن استخدامها منقبل الاتحاد السوفيتى فى مفاوضاته مع الغرب ، الامر الذى جعل حلف وارسو لا يشتمل على التزامات أو تعهدات بعيدة المدى من قبل الاطراف المتحالفة فى نطاقه ، وهذا هو الاعتبار الذى جعل وجود الحلف لفترة تزيد على عشرة أعوام مجرد وجود صورى ، كما أنه السبب الذى جعل معظم التحليلات والدراسات التى عملت عن حلف وارسو تركز على جوانبه القانونية والهيكلية ، وقليل من هذه الدراسات هى التى تطرقت الى بحث الجوانب السياسية والعسكرية والاستراتيجية فى نشاط الحلف .

ويتعرض المؤلف فى الفصل الاول لتحليل جذور حلف وارسو والظروف التى انبثق فيها الى الواقع ، فيقول أنه وقبل تأسيس الحلف فى ١٤ مايو ١٩٥٥ ، كان الاتحاد السوفيتى قد عقد مؤتمرا لمناقشة مشاكل الامن الاوربى فى موسكو برياسة وزير الخارجية السوفيتى مولوتوف . وقد هاجم هذا المؤتمر سياسات الغرب فى موضوع تسليح ألمانيا الغربية والسماح لها بالانضمام الى عضوية الناتو ، كما هدد باتخاذ عمل مشترك من قبل الدول الشيوعية كاجراء مضاد لهذه السياسة الغربية . وقد أشارت الى هذه الحقيقة ديباجة معاهدة حلف وارسو التى ذكرت أن السبب المباشر من اقامة الحلف ، هو عقد اتفاقات باريس التى انضمت ألمانيا الغربية بموجبها الى عضوية حلف الاطلنطى . ولكن المؤلف يبدى بعض التحفظات على هذا السبب المباشر ، ويقول انه لا يمكن تصور أن يكون لانضمام المانيا الغربية الى الناتو مثل هذا الاثر التلقائى والفورى على اتجاه الاتحاد السوفيتى الى استبدال نظام معاهداته واحلافه الثنائية مع دول شرق اوربا بهذا الحلف الجماعى، لاسيما وأن تحويل هذا النظام الدفاعى عن شرق أوربا من الشكل الثنائى الى الشكل الجماعى أو المتعدد الاطراف لم يكن ليؤثر على أى نحو هام فى الوضع الاستراتيجى العام للكتلة السوفيتية ، والسبب فى ذلك هو أن جيوش دول شرق أوربا والمراكز العسكرية الحساسة فيها كانت كلها تحت السيطرة السوفيتية المباشرة . ومن ناحية أخرى ، فان انضمام المانيا الغربية الى الناتو لم يكن ليؤدى الى تضخيم الفعاليات العسكرية لهذا الحلف الى الحد الذى يستشعر معه الاتحاد السوفيتى ضرورة اجراء تحويرات جذرية فى ترتيبات الامن الخاصة بمنطقة شرق أوربا .

ويرجع المؤلف توقيت اعلان حلف وارسو فى هذا الوقت بالذات الى عاملين رئيسيين :

أ - ارتباط التوقيع على معاهدة الحلف بالتغيير الذى حدث فى نظم وأدوات السيطرة السوفيتية على منطقة شرق أوربا فى عهد ما بعد ستالين . فأدوات السيطرة الستالينيةكانت متنوعة كما غلبت عليها الصبغة غير المباشرة بمعنى أنها كانت تعتمد أساسا على العناصر الموالية للنفوذ السوفيتى فى داخل الاحزاب الشيوعية ومؤسسات الحكم . ولكن بعد انتقال الحكم الى خروشوف حدث نوع من التخلى التدريجى عن هذه الوسائل غير المباشرة ، وحلت محلها أدوات بديلة للتحكم على النمط التقليدى ، أو بمعنى آخر ، فان الامبراطورية السوفيتية فى شرق أوربا أخذت تتغير وتتحور الى ما أصبح يعرف بالكومنولث الاشتراكى الجديد ، وهذا التحوير اقتضى انشاء نظام أمن جماعى يختلف فى مضمونه عن فكرة المواثيق الثنائية التى ربطت الاتحاد السوفيتى بشركائه فى شرق أوربا منذ انتهاء الحرب . وكان هذا التنظيم العسكرى المتعدد الاطراف أدعى الى اضفاء مسحة الشرعية

على الوجود العسكرى السوفيتى فى شرق أوربا خلافا للانطباعات التى تركتها سياسات التحكم السوفيتى بشكلها غير المباشر القديم • وبالاضافة فان هذا التنظيم المتعدد الاطراف كان يجعل من الصعب على الدول الداخلة فيه أن تنسحب منه ، اذ أن هذا الانسحاب كان لابد وأن يقابل بمقاومة القوة المجتمعة لدول الحلف ، كما دللت على ذلك أحداث تشيكوسلوفاكيا فيما بعد ، وان لم تكن الامور قد تطورت فعلا الى حد المطالبة بالانسحاب من هذا التنظيم •

ب ـ اما السبب أو العامل الثانى فيعود الى رغبة الاتحاد السوفيتى فى أن يخلق منظمة عسكرية على غرار الناتو ليستخدمها كأداة تكتيكية فى المفاوضات الدبلوماسية التى تجرى بين الكتلتين الغربية والسوفيتية خاصة وأن مؤتمرا للاقطاب كان قد تقرر عقده فى جنيف فى يوليو عام ١٩٥٥ ، أى أن الهدف كان استخدام الحلف فى دعم المركز السوفيتى فى هذه المساومات التى يدخل طرفا مباشرا فيها •

الاهمية الاستراتيجية لحلف وارسو :

وفى فصل آخر يتحدث المؤلف عن نشاط حلف وارسو منذ قيامه حتى أواسط الستينات ، وهو يحلل هذا النشاط فى اطار اربعة مجالات رئيسية : ١ ـ ما استطاع الحلف ان ينجزه كأداة لتبرير شرعية الوجود العسكرى السوفيتى فى شرق أوربا ، ٢ ـ الفعالية الدبلوماسية لحلف وارسو كعامل توازن مضاد للناتو فى دائرة المفاوضات التى جرت بين الكتلتين الغربية والسوفيتية ، ٣ ـ دور حلف وارسو فى تدعيم علاقات الاتحاد السوفيتى بدول شرق أوربا ، ومدى اختلاف ذلك عن أدوات السيطرة الستالينية غير المباشرة ، ٤ ـ الاهمية الاستراتيجية العسكرية للحلف من حيث قدرته على دعم دفاعات الاتحاد السوفيتى وشرق اوربا ضد المانيا الغربية وحلف الاطلنطى •

١ ـ فأما فيما يتعلق بالدائرة الاولى من نشاطات حلف وارسو فيمكن القول بان الحلف قد أعطى مبررا قانونيا للاتحاد السوفيتى للاحتفاظ بقواته فى كل من المجر ورومانيا ، أما الوجود العسكرى السوفيتى فى ألمانيا الشرقية وبولندا فلم يكن فى حاجة الى هذا التبرير القانونى ، وهناك دول أخرى لم يكن للسوفييت قوات فيها وهى البانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا • ومن ثم ، فانه يمكن القول بأن انبثاق هذه المنظمة العسكرية المتعددة الاطراف جعل من السهل على الاتحاد السوفيتى الابقاء على قواته فى هذه الدول دون ما حاجة الى ارتكاز هذا الوجود السوفيتى على المواثيق الثنائية التى كانت النظرة اليها هى جزء من التراث الستالينى الذى كانت الزعامة الحاكمة الجديدة تحاول تصفية كل آثاره ومظاهره •

على أن الوجود العسكرى السوفيتى فى شرق أوربا قد أصبح مشكلة شائكة وحساسة بعد أحداث المجر وبولندا فى عام ١٩٥٦ ، حيث اتضحت الصعوبة التى تواجه الاتحاد السوفيتى من استمرار وجوده العسكرى فى هذه الدول ، وقد ظهر ذلك واضحا فى اعلان موسكو الصادر فى ٣٠ اكتوبر ١٩٥٦ ، الذى اعلن استعداد السوفييت لبحث مشكلة وجود القوات السوفيتية مع الدول المعنية ، وتلى ذلك عقد الاتفاقات التى أطلق عليها « الاتفاقات الخاصة بوضعية القوات » وهى التى حققت كثيرا من الجوانب السياسية المعقدة لهذه المشكلة ، ثم ورد ذكر هذه المشكلة مرة أخرى فى اعقاب الاجتماع الثانى للجنة السياسية الاستشارية التابعة للحلف فى مايو ١٩٥٨ ، حيث تم اعلان انسحاب القوات السوفيتية من رومانيا ، وتخفيض حجم هذه القوات فى المجر •

وعلى ذلك وكما يقول المؤلف ، فان مشكلة الوجود السوفيتى عسكريا فى شرق أوربا لم تعد ذات قيمة تذكر منذ سنة ١٩٥٨ حتى وقت ليس ببعيد ، ومن هنا يمكن القول ان الحلف قد نجح فى أداء هذه المهمة وهى تبرير الوجود العسكرى السوفيتى فى شرق اوربا بشكل لم تعد معه هذه المشكلة موضع اهتمام او مناقشة (•)

٢ ـ أما عن الفعالية الدبلوماسية لحلف وارسو كأداة للسياسة الخارجية السوفيتية ، فقد اثبتت الوقائع والاحداث الدولية القيمة العملية المحدودة للحلف فى هذا المجال • على أن ذلك لا يجعلنا ، كما يقول المؤلف ، نجرد الحلف من كل قدرة على التأثير الدبلوماسى ، فالحلف قد رفع من قدرة الدبلوماسية السوفيتية على المساومة فى المفاوضات ، كما أعطى السوفييت فرصة للتأثير على نحو أكثر أهمية فى تسوية المشكلات المتعلقة بالامن الاوربى والسلام الدولى • فمنذ عقد حلف وارسو لم يعد الاتحاد السوفيتى يتحدث باسمه فقط ، بل باسم مجموعة الدول الحليفة معه فى كتلة

وارسو ، وترتب على هذا الوضع الجديد عدة نتائج ابرزها النظر الى حلف وارسو والتعامل معه كشريك متكافىء للناتو فى مباحثات نزع السلاح ٠

ويقول المؤلف ان أكثر المجالات التى امتداليها النشاط الدبلوماسى لحلف وارسو هى المجال المتصل بدعوة السوفييت الى عقد مؤتمر عام للامن الاوربى تشارك فى مسئولية كل دول القارة ، وكذلك فهناك المجال الاخرالمتعلق بمشكلة نزع السلاح ٠ ففيما يختص بالدعوة الى عقد مؤتمر للامن الاوربى نجد أنه ومنذ عام ١٩٥٦ اشتملت كل البيانات الصادرة عن اللجنة السياسية الاستشارية للحلف على الحث على عقد ميثاق عدم اعتداء بين حلفى الاطلنطى ووارسو كخطوة أولى نحو اقامة نظام شامل للامن الجماعى الاوربى ، وعلى الرغم من أن هذه الدعاوى لم تسفر عن نتائج ايجابية الا انها حققت بعض المزايا الدعائية للدبلوماسية السوفيتية فى أوربا ٠

وينصرف هذا الكلام بشكل أو آخر الى نشاط دول حلف وارسو فى مجال نزع السلاح ٠ حيث مثلت معظم هذه الدول فى لجنتى نزع السلاح اللتين أقامتهما الامم المتحدة . فالاتحاد السوفيتى وبلغارياوتشيكوسلوفاكيا وبولنداورومانيا انضمت الى عضوية لجنة العشرة لنزع السلاح ، وهى اللجنة التى عملت فى الفترة بين سبتمبر ١٩٥٩ ، ويونيو ١٩٦٠ حين انفض نشاطها وتوقفت بسبب حادثة التجسس الامريكية بطائرة اليو ـ ٢ ٠ ثم مثلت هذه الدول الخمس فى لجنة الثمانى عشرة لنزع السلاح فى جنيف التى انشئت فى ديسمبر ١٩٦١ ٠ وقد استخدمت هذه اللجنة فى الاعلان عن وجهة نظر دول حلف وارسو فى المقترحات المختلفة التى قدمت الى اللجنة لحل مشكلة نزع السلاح ٠ ومن ضمن المقترحات التى تقدمت بها دول الحلف فى هذا الخصوص المذكرة البولندية التشيكية التى قدمت فى مارس ١٩٦٢ خاصة باعلان وسط أوربا منطقة خالية من الاسلحة النووية (أحياء مشروع راباكى القديم) ، وكذلك المقترحات السوفيتية التى قدمت فى فبراير ١٩٦٣ خاصة بعقد ميثاق عدم اعتداء بين حلفى وارسو والاطلنطى ٠

٣ ـ ويجىء الاستخدام الثالث لحلف وارسو كأداة ترمى الى استبدال أسلوب السيطرة الستالينية القديمة بشكل آخر من أشكال الترابط والتجمع الذى أصبح يطلق عليه « الكومنولث الاشتراكى » ٠ فهذا الكومنولث كان مقدرا له أن يرتكز على دعامتين رئيسيتين : حلف وارسو ومنظمة الكوميكون.وقد ورد فى اعلان ٣٠ اكتوبر ١٩٥٦ الذى سبقت الاشارة اليه أن حلف وارسو يخدم كأساس لعلاقات متكافئة بين الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا ٠

ولكن المؤلف يقول ان تطور النزاع الصينى السوفيتى قد اضعف من روابط التضامن السياسى داخل الحلف ، ولا أدل على ذلك من انسلاخ البانيا منه بسبب انحيازها الى جانب الصين فى هذا النزاع ٠ وقد خرجت ألبانيا من حلف وارسو بالرغم من أنه ليس فى معاهدة الحلف نصوص تجيز انسحاب الدول الاعضاء منه قبل انتهاء مدة سريان المعاهدة وهى عشرون عاما ٠ والغريب ان البانيا ظلت تدرج الحلف على أنها مازالت عضوا فيه ، وقد يكون السبب فى ذلك هو رغبة الاتحاد السوفيتى فى تفادى اتخاذ أجراء عنيف ضد ألبانيا على أمل أن يتغير اتجاه الجناح الحاكم فيها وتعود الى الحلف ، بعكس ما لو كان قد لجأ الى طردها رسميا ، لان ذلك كان سيجعل رجوع ألبانيا اليه أكثر صعوبة مثلما حدث بعد طرد يوغسلافيا من الكومنفورم فى عام ١٩٤٨ .

وبوجه عام فان موقف البانيا من حلف وارسو كانت له بعض التأثيرات النفسية على الدول الاخرى فيه ، اذ أن مقاطعة نشاط الحلف ممثلا فى شتى لجانه كان سابقة خطيرة لم يكن من المتصور حدوثها من قبل ، كما لم يكن من المتصور كذلك أن تتمرد دولة على سلطة الاتحاد السوفيتى ونفوذه دون أن تفرض عليها عقوبات رادعة بسبب هذا التمرد ٠ لقد كانت دلالة هذا الوضع على أكبر قدر من الخطورة السياسية ، الامر الذى شجع دولا مثل رومانيا فيما بعد على معارضة بعض الافكار والمشاريع السوفيتية ، وان كانت هذه المعارضة قد انحصرت حتى منتصف الستينات فى موضوع الاندماج الاقتصادى ٠ ومن هنا ، وكما يعتقد المؤلف ، فان حلف وارسو قد أسهم بقدر محدود فى دعم أواصر التضامن السياسى بين دول شرق أوربا والاتحاد السوفيتى ، بل أنه يمكن القول بأن هذا التضامن كان فى منتصف الستينات أضعف منه فى أى وقت مضى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ٠

٤ ـ تبقى بعد ذلك مناقشة الاهمية الاستراتيجية العسكرية للحلف فى دعم دفاعات شرق أوربا ضد الناتو وألمانيا الغربية ٠ وهذه الاهمية ظلت محدودة فعلا حتى عام ١٩٦١ حين بدأت الجوانب العسكرية فى نشاط الحلف تؤكد أهميتها وتفوقها

على ما عداها من الاعتبارات ، وعلى وجه التحديد ، فان هذه الاهمية برزت من خلال بعض المواقف والازمات الدولية الحادة لعل اهمها : ازمة العلاقات السوفيتية الغربية حول مشكلة برلين ، وأزمة الكاريبى التى أدت الى وضع قوات حلف وارسو فى حالة تأهب واستعداد لاحتمال وقوع حرب نووية عامة ٠

ويضيف المؤلف الى ذلك قوله أن تطور النشاط العسكرى لحلف وارسو حتى منتصف الستينات لم يتح فرصة للحكم على مدى كفايته فى مواجهة التحديات العسكرية الخارجية ، حيث أنه لم تحدث أزمات أو مواقف يمكن أن تبرز معها الاهمية الاستراتيجية للحلف اذا ما قورنت بقوة الناتو الذى تتوافر عنها معلومات وحقائق أكثر ٠

الحلف فى منتصف الستينات :

ثم ينتقل المؤلف بعد ذلك الى فصل آخر يحلل فيه اوضاع حلف وارسو منذ منتصف الستينات ، او بمعنى أدق منذ تغيرت الزعامة الحاكمة فى الاتحاد السوفيتى فى أكتوبر ١٩٦٤ ٠ وقد شهدت هذه الفترة ظهور الظاهرة التى شاع التعبير عنها بالبوليسنترية أى تعدد مراكز السلطة داخل الكتلة السوفيتية على نحو لم يحدث قط من قبل ٠ وكان هناك عدد من العوامل والتيارات التى أحاطت بنشوء هذه الظاهرة السياسية فى شرق أوربا ومن ذلك ، ١ ـ أن التقدم فى موضوع الاندماج الاقتصادى بين الاتحاد السوفيتى وكتلة شرق أوربا لم يحرز النتائج المتوقعة منه كما كان الحال فى السوق الاوربية المشتركة ، وقد صادفت المحاولات السوفيتية الرامية الى تحقيق قدر أعلى من التنسيق الاقتصادى معارضة من بعض الدول ، وعلى الاخص رومانيا ، التى طالبت بزيادة فعالية منظمة الكوميكون عن طريق اتباع السياسات والاساليب التى ثبت جدواها فى السوق الاوربية المشتركة . ٢ ـ عمق التأثيرات السياسية التى تسببت فى أحداثها النزعات القومية النامية فى دول شرق أوربا ، فبعض الزعامات الحاكمة فى هذه الدول أظهرت تطرفا فى ابداء هذه النزعة القومية كما فعل تشاوشيسكو فى رومانيا ، وقد اثرت هذه النزعة القومية على مواقف بعض دول شرق أوربا من القضايا السياسية الخارجية ٠ ٣ ـ الاثار وردود الفعل التى أحدثتها سياسات ديجول ضد الولايات المتحدة فى حلف الاطلنطى داخل دول شرق أوربا ، فضلا عن القيمة السيكلوجية لشعار أوربا من الاطلنطى الى الاورال الذى أطلقه ديجول فى حملته على النفوذ الامريكى فى أوربا ، ويقترن بهذا الاتجاه ويدعم منه الزيارات التى قام بها الجنرال ديجول لبولندا فى سبتمبر ١٩٦٧ ولرومانيا فى مايو ١٩٦٨ ٠ ٤ ـ اتجاه بعض دول شرق أوربا الى اقامة علاقات دبلوماسية مع الغرب كوسيلة لتخفيف اعتمادهم السياسى والاقتصادى على الاتحاد السوفيتى ٠ ٥ ـ ميل دول شرق أوربا الى مشاركة دول أوربا الغربية الاعتقاد بأن خطر الحرب قد قلت احتمالاته كثيرا عن ذى قبل ، وأن المبرر الى استمرار قيام الاحلاف العسكرية قد ضعف الى حد كبير ٠ وهذا الاعتقاد دعم من مراكز القيادات الشيوعية ذات النزعات القومية فى شرق أوربا ، لان تدهور احتمال الحرب خلع عليها شعورا بالامن أكبر منه فى أى وقت مضى ٦٠ ـ أن النزعة الاستقلالية الجديدة فى السياسات الخارجية لدول شرق أوربا قد زادت من شعبية القيادات الحاكمة ذات الميول القومية ، وهو الاعتبار الذى شجعها أكثر على اتباع سياسات تعبر عن هذا الواقع القومى دون خوف من الاتهامات التى قد تلصق بها كما كان الحال فى الماضى ٠ ٧ ـ التصاعد فى النزاع الصينى السوفيتى الامر الذى انعكس هو الاخر على اتجاهات دول شرق أوربا فى حلف وارسو وتزعم الاتحاد السوفيتى له ٠

وبعد ذلك يخصص المؤلف فصلا آخر يتحدث فيه عن المحاولات السوفيتية المبذولة منذ عام ١٩٦٥ لتنشيط حلف وارسو ودعم فعاليته ، كما يحلل المشاكل التى تصادفها هذه المحاولات ٠ يقول المؤلف ان هذه المحاولات بدأت فى اطار من البطء والحذر ، وكان الدافع وراءها ظهور عدد من المشكلات الدولية الهامة ومنها : خطر تزويد ألمانيا الغربية بالاسلحة النووية واحتمال السماح لها بالمشاركة فى سلطة استخدامها داخل الناتو ، وتفجير الصين الشيوعية لقنبلتها النووية الاولى فى أكتوبر ١٩٦٤ ، وتصاعد الحرب الامريكية فى فيتنام ، والحوار المفتوح حول مشروع القوة النووية المتعددة الاطراف ٠٠ الخ ٠ وهى الامور التى بدا للاتحاد السوفيتى آنذاك أنها تزيد من درجة التوتر الدولى ، وبالتالى من خطر الحرب فى أوربا ٠

وقد تركزت الجهود السوفيتية على دعم الحلف عسكريا وانعكس ذلك فى أكثر من ناحية ٠ ففى عامى ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ عقد وزراء دفاع دول حلف

وارسو وكبار القادة العسكريين فيها ستة اجتماعات مقارنة بثلاثة اجتماعات فقط انعقدت فى السنوات العشر التالية على تكوين الحلف . يضاف الى ذلك التأكيدات التى وردت على لسان بريجنيف فى أكثر من مناسبة حول ضرورة تقوية حلف وارسو عسكريا ، ومن أمثلة هذه التأكيدات ما تضمنه خطابه الذى ألقاه أمام المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى فى ابريل ١٩٦٦ ، وهو المؤتمر الذى حضره جميع زعماء دول شرق أوربا باستثناء ألبانيا .

ولكن هذه المحاولات اصطدمت باتجاه بعض دول شرق أوربا الى اقامة علاقات دبلوماسية مع حكومة المانيا الغربية ، وعلى رأس هذه الدول رومانيا ، مما هدد تضامن الحلف ووحدته بخطر التصدع وذلك لما أوجده هذا الاجراء من انقسام داخل هذه المجموعة من الدول . فرومانيا وبلغاريا والمجر وتشيكو سلوفاكيا كانت في جانب بينما كان الاتحاد السوفيتى وبولندا والمانيا الشرقية فى جانب آخر . ولعل هذا كان السبب فى عقد مؤتمر لوزراء خارجية دول الحلف فى وارسو فى فبراير ١٩٦٧ ليبحثوا فى الجوانب المختلفة لهذه المشكلة المتفجرة ، وفيه انتصر محور الاتحاد السوفيتى ـ بولند ـ ا المانيا الشرقية حيث أمكنه أن يقنع الدول الاخرى بعدم الاعتراف بألمانيا الغربية حفاظا على الحلف من خطر الانقسام .

ثم كان لخروج رومانيا على السياسة العامة للحلف فى بعض المشاكل الدولية أثره فى اضعاف هذه المحاولات السوفيتية ومن ذلك : موقف رومانيا من أزمة الشرق الاوسط وامتناعها عن ادانة اسرائيل ، وموقفها من معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ومطالبتها بضمان حقوق الدول غير النووية فى الافادة من التطبيقات الاقتصادية للطاقة النووية وهذا الاتجاه كان يتشابه مع الاتجاهات التى أبدتها بعض الدول الغربية رعارضها الاتحاد السوفيتى ، ثم موقفها فى لجنة الثمانى عشرة لنزع السلاح في جنيف حيث طالبت بالتخلص الكامل من الاسلحة النووية مع تقديم ضمانات دولية لكل الدول وكذلك دعوتها الى اقامة نظم للرقابة على نزع السلاح تقوم على مبدأ احترام سيادة كل دولة واستقلالها القومى ، وهى الاتجاهات التى دفعت برومانيا الى الاعتراض على مشروع معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية عندما كان هذا المشروع فى طور البحث والاعداد . كذلك ، فان هذه الاتجاهات الرومانية وما تسببت عنه من ردود فعل داخل الحلف ، قوى منها وزادها تأثيرا ما كان يحدث فى تشيكو سلوفاكيا منذ بداية عام ١٩٦٨ حين نحى نوفوتنى عن الحكم وخلفه دوبشيك فى زعامة الحزب .

أوضاع الحلف .. وأزمة تشيكو سلوفاكيا :

ويفرد المؤلف فصلا كاملا يتحدث فيه عن أوضاع حلف وارسو بعد أزمة تشيكو سلوفاكيا وهى الازمة التى نشبت اثر دخول الجيوش التابعة لدول الحلف فى اراضيها للحيلولة دون المساس بوحدة الكومنولث الاشتراكى بسبب السياسات الليبرالية التى انتهجها دوبشيك ومجموعته فى براغ . والحقيقة أن هذه السياسات كانت قد تسببت ـ كنوع من الاعجاب بها ـ فى قيام اضرابات طلابية واسعة فى بولندا فى مارس ١٩٦٨ ، وهى الاضرابات التى قرعت أجراس الخطر بالنسبة لمستقبل هذه السياسة الليبرالية على الاوضاع السياسية السائدة فى دول شرق أوربا .

ونتيجة لهذا عقدت دول الحلف باستثناء رومانيا ، مؤتمرا فى درسدن فى أواخر مارس ١٩٦٨ ورغم أن تشيكو سلوفاكيا أكدت فى هذا المؤتمر على أهمية الروابط التى تشدها الى حلف وارسو ومنظمة الكوميكون ، الا أن هذه التأكيدات لم تكن كافية لازالة الشعور بالخطر من جانب الاتحاد السوفيتى أو الدول الاخرى المشايعة له فى الحلف . وقد استدعى ذلك عقد مؤتمر آخر لقادة دول الحلف ـ وفى هذه المرة تخلفت تشيكوسلوفاكيا ورومانيا عن حضوره ـ كان ذلك فى مايو ١٩٦٨ . وتلى ذلك عقد اجتماعين بين القادة السوفيت و التشيكيين فى تشيرنا وبراتسيلافا فى اغسطس ١٩٦٨ ، ولكن يبدو ان الاتحاد السوفيتى فشل فى اقناع دوبشيك بالعدول عن سياساته ، وهو الامر الذى قاد فى النهاية الى تدخل الحلف عسكريا فى تشيكوسلوفاكيا .

واحداث تشيكوسلوفاكيا كانت وراء اعلان ما أطلق عليه مذهب بريجنيف الذى كان بمثابة تحذير للاصدقاء والاعداء على السواء بالامتناع عن المساس بأوضاع التضامن فى الحلف أو تهديد وحدته بأى مظهر من مظاهر التهديد . وقد أتى اعلان بريجنيف ببعض النتائج ازاء رومانيا التى بدأت تشارك فى اجتماعات المؤتمرات العسكرية للحلف ، ومن ذلك حضورها مؤتمر رؤساء أركان

حرب دول الحلف فى موسكو فى أكتوبر ١٩٦٨ ، ومؤتمر وزراء الدفاع فى بوخارست فى نوفمبر ١٩٦٨ . كما اعلنت رومانيا عن موافقتها على الاشتراك فى المناورات العسكرية المشتركة لدول الحلف داخل أراضيها فى المستقبل القريب .. وهذا كله يعكس تصميم الاتحاد السوفيتى على الاحتفاظ بوحدة الحلف بأى ثمن وتحت اى ظرف .

ويختتم المؤلف كتابه بأن يقول ان مستقبل حلف وارسو ليس واضحا تماما لان هذا المستقبل سيؤثر فيه عوامل عديدة يتعلق بعضها بتطور النظام الدولى نفسه ، بينما ينصرف بعضها الاخر الى مستقبل الناتو ودور ألمانيا الغربية فيه ، ثم هناك التغييرات السياسية التى قد تحدث فى الكرملين او فى الانظمة السياسية الداخلية لدول الحلف أو فى ظروف التطور الاقتصادى لهذه الدول . وليس فى الامكان اليوم - على رأيه - التنبؤ بما سيكون عليه تأثير كل واحد من هذه العوامل على وجه التحديد ، لان هذه كلها متغيرات غير منظورة تدخل أولا وأخيرا فى دائرة الاحتمالات .

د . اسماعيل صبرى مقلد

المؤلفات العربية السياسية

- في الاستراتيجية الاسرائيلية
- نظرية الادارة العامة
- النظم السياسية فى افريقيا
- النظم السياسية فى الشرق الاوسط

■■ د. محمد فاروق الهيثمى - فى الاستراتيجية الاسرائيلية - دراسات فلسطينية رقم ٤٢ - منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث - بيروت - ١٩٦٨ ■■

شاءت الاقدار أن تغرس حربة فى قلب الوطن العربى تحت اسم « اسرائيل » تحتضنها الدول الاستعمارية الطامعة فى السيطرة على مقدرات وطننا . ومنذ قامت اسرائيل على هذا النحو الشاذ ، ورجال السياسة والصحافة والكتاب والادباء والمحاضرون من العرب لم يتوانو لحظة فى الحديث عن اسرائيل من حيث انها نبات شيطانى ، وان مجتمعها طائفة من شذاذ الارض ، وجماعات متباينة تعيش على العون الخارجى ... وهكذا .. الا أن شيئا مهما اغفله كل أولئك على ما له من خطر وشأن ، ذلك هو جيش اسرائيل من حيث نظامه ، وقوته، وتدريبه ، ومن حيث أسلحته وأجهزته الادارية ، ومن حيث مخططاته وبرامجه العسكرية ، فقد ظل هذا الجانب مهملا ايما اهمال حتى طالعت مجلة « السياسة الدولية » ترعاها فى احد أعدادها بمقال قيم للدكتور محمد فاروق الهيثمى موضوعه هذه الناحية العسكرية التى اهملنا بحثها بالنسبة لهذا العدو الجاثم على صدر الوطن العربى ، يهدد الكيان العربى ، والمقدسات الاسلامية والمسيحية بالانتهاك والعدوان .

وقد تلقى مركز الابحاث فى منظمة التحرير الفلسطينية هذا البحث بما يستحق من تقدير ، ذلك لانه يشعر بضرورة الاضطلاع لهذه الدراسات التى تلقى الضوء على هذا الجانب من جوانب أوضاع اسرائيل . ومن ثم طلب المركز الى الدكتور الهيثمى ان يعد بحثا وافيا فى هذا الموضوع الخطير الشأن فاستجاب الدكتور الهيثمى ، وقدم الى المركز دراسته وعنوانها ، « فى الاستراتيجية الاسرائيلية » .

والدكتور الهيثمي ينبه العرب في هذا البحث الى حقيقة مرة هي أن العدو على جانب من القوة ما كان ينبغي لنا أن نستهين بها ، وأن الخطط الاستراتيجية التي استخدمها في معركة الايام الستة تشير الى أنه كان على علم وثيق بمواطن الضعف فينا فركز عليها ، وكان أيضا على علم بمواطن قوتنا فتجنبها .

وقد نبه المؤلف الى أننا نحن العرب جميعا كنا مخطئين افدح الخطأ حين اغتررنا ببأس عسكري توافر لنا فحسبنا أن اسرائيل لا تجازف بالتعرض له ، وحين أقنعنا أنفسنا بأن اسرائيل دولة صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها مليونين ونصف المليون فلا طاقة لها باعتراض سبيل مائة مليون عربي ، وحين جهلنا ما يتنادى به حكماء الحرب اذ يقولون ، « اعرف عدوك »

ولقد بان للعرب فعلا أن عدم معرفتهم معرفة وثيقة بحقيقة اسرائيل وحقيقة مخططاتها واستراتيجيتها السياسية والعسكرية كان من أهم أسباب النكسة سنة ١٩٦٧ .

لقد كان يجب أن نفرق بين معنى معرفة اسرائيل ومعنى الاعتراف بها ، وأن نعرف أن التهوين من شأن العدو ، وبخاصة قبل الحرب ، قد يؤدي الى كوارث ساحقة ، فابان الحرب العالمية الثانية طالما جاهر القائد العسكري الانجليزي مونتجمري ببراعة خصمه اللدود روميل الالماني ، وطالما أكبر من شأنه ، وكذلك كان يفعل روميل بالنسبة الى خصمه مونتجمري .

ثم يمضي الدكتور الهيثمي فيضع في بؤرة الضوء اخطاءنا الماضية التي جرت علينا النكسة المؤلمة التي مازلنا نجتر مضاضتها ، ثم ينتقل فيحلل في دراسة وافية مستفيضة اغراض السياسة العسكرية الاسرائيلية ، وأهداف استراتيجيتها القومية ، ثم يتناول طرق تخطيطها ، والعوامل المؤثرة في اختيار اساليب هذه الاستراتيجيتان ، ويشرح طرق تنظيم الاجهزة العسكرية ، ويحلل — في وعي الباحث المدقق — العوامل السياسية ، والعوامل الاقتصادية ، والعوامل الجغرافية التي تؤثر في الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية .

ان العسكرية الاسرائيلية موضوع على جانب كبير من الاهمية لذلك نتوجه الى العسكريين العرب ، والسياسيين العرب والدارسين العرب قصد ان يولوا هذا الموضوع ما يستحق من العناية بمتابعة البحث والتعمق فيه رغم ما تعلمه من عدم توافر المعلومات الوثيقة عن جيش العدو ، ومن قلة المراجع التي تعمق الباحث في هذا الموضوع الحيوي بالنسبة الى مستقبل الوطن العربي الا أن الباحث الاصيل لا تقعد به مثل هذه العقبات عن اداء واجبه العلمي وواجبه الوطني كما أداه الباحث الاصيل الدكتور فاروق الهيثمي .

د. بطرس بطرس غالي

■■ د . أحمد رشيد — نظرية الادارة العامة — القاهرة — ١٩٦٩ ■■

يقدم الدكتور احمد رشيد هذا المؤلف عن نظرية الادارة العامة مستهدفا شرح ومناقشة العملية الادارية في الجهاز الاداري . ويقع الكتاب في حوالي ٦٥٠ صفحة من القطع الكبير ، وليس هذا هو باكورة انتاج الدكتور أحمد رشيد . فقد سبق له منذ عودته من البعثة في انجلترا ، أن قدم عددا من المؤلفات والبحوث المنشورة عن دراسات الادارة العامة والقطاع العام وادارة التنمية في مصر وفي عدد آخر من الدول .

والكتاب الحالي يمثل بصدق الاتجاهات الحديثة في دراسات الادارة العامة . اذ يعرض لمجموعة المبادىء والاصول العلمية التي تعالج موضوع العملية الادارية في الجهاز الاداري وبذلك يؤكد المؤلف ايمانه بالصفة الاجتماعية للعملية الادارية وعلاقة الادارة العامة بالسياسة والاثار المتبادلة بين المجتمع في مراحل تطوره المختلفة والجهاز الحكومي والاداري العامل في هذه المجتمعات والبيئات البشرية المنوعة .

والقسم الاول من الكتاب يشرح المفهوم الاجتماعي في دراسة الادارة العامة في ضوء النظم الاقتصادية والسياسية المختلفة في العالم المعاصر ، وهذا يظهر في الفصلين الاول والثاني من الكتاب ، كما يؤكد علمانية مبادىء الادارة العامة وذلك من خلال دراسة المشاكل التي تواجه الجهاز الاداري في دور التطور والاتساع .

وفي القسم الاوسط من الكتاب يعرض الكاتب قضايا التنظيم والادارة وهياكلها المتنوعة ودراسات اعادة التنظيم . ثم يشرح بالتفصيل عمل وتنظيم المنظمات الادارية الرسمية وغير الرسمية . ثم يتحدث عن التخطيط الاداري وادارة التنمية ومشكلات الخدمة المدنية والافراد .

وفي القسم الاخير يتكلم الكاتب عن الرقابة على الجهاز الاداري ويعرض للانواع المختلفة من الرقابة في مختلف الدول والنظم السياسية والاقتصادية .

وفي كل هذه الدراسات يعرض المؤلف باستمرار للدراسات المقارنة بالتحليل والشرح . كما يحتوي الكتاب على مجموعة كبيرة من الرسوم والخرائط التوضيحية وقوائم كبيرة من المراجع العربية والاجنبية .

والكتاب يمثل اضافة حقيقية في ميدان دراسات الادارة العامة طبقا للمناهج الجديدة في العلوم السياسية كما نتوقع جهدا علميا أكثر من الدكتور أحمد رشيد في هذا الميدان .

د. عبد الملك عودة

■■ نزيه نصيف — النظم السياسية في افريقيا ، تطورها واتجاهها نحو الوحدة — القاهرة — دار الكاتب العربي — ١٩٦٧ ■■

يهتم هذا الكتاب بدراسة العوامل التي مهدت لظهور الوحدة الافريقية ، وكذا الصور التي اتخذتها هذه الوحدة وبهذا فهو يضم بابين يتناول أولهما — وهو بعنوان « الارهاصات » — مختلف العوامل التي اسهمت أو دفعت الى الوحدة الافريقية ويضم الثاني أشكال هذه الوحدة وتنظيماتها .

ويضم الباب الاول ثلاثة فصول أولها بعنوان الوجود الاجنبي وظهور القومية الافريقية ، وهو يتناول العلاقة الخاصة بين القومية في افريقيا وبين قضية الوحدة . وثانيها بعنوان زنوج العالم الجديد وتراث الوحدة الافريقية ، وهو يتناول بالدراسة أفكار رواد « الجامعة الافريقية » من الزنوج الامريكيين وتأثيرها على تطور فكرة الوحدة الافريقية . أما الفصل الثالث فعنوانه ظاهرة التكتل الاقليمي ومحبذات الوحدة الافريقية ، وهو يتعرض لظاهرة الاتحادات التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، ويشرح في ضوء ذلك ماهي الدوافع الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تحبذ الوحدة الافريقية في ظل ظاهرة التكتل في العالم .

أما الباب الثاني — وعنوانه « الانجازات » — فيتناول بالدراسة المحاولات التطبيقية في مجال الوحدة الافريقية ، وهو يقسم هذه المحاولات الى ثلاثة انواع يخصص لكل منها فصلا مستقلا . أما الفصل الاول فعنوانه الاتحادات الافريقية الاقليمية ، وهو يتناول بالدراسة أهم المحاولات الاتحادية التي

تمت على أساس اقليمى فى غرب افريقيا ثم فى شرق افريقيا ووسطها وجنوبها ثم فى شمال افريقيا . ويتناول الفصل الثانى التجمعات الافريقية الجزئية ، أى تلك التى قامت على أساس ثقافى أو فكرى دون أن تقوم على أساس اقليمى ، ويقصد بذلك مجموعةبرازافيل ومجموعة الدار البيضاء ، ثم مجموعة منروفيا. أما الفصل الثالث فيتناول التجمعات الافريقية القارية ابتداء من مؤتمر أكرا سنة ١٩٥٨ حتى ظهور منظمة الوحدة الافريقية سنة ١٩٦٣ ، وهو يتناول بالشرح منظمة الوحدة الافريقية وطبيعة عمل مؤتمراتها حتى سنة ١٩٦٧ [فى تذييل الكتاب] .

وفى خاتمة الكتاب يتعرض المؤلف لصعوبات الوحدة الافريقية سواء فى ذلك الصعوبات الخاصة بتحديد مفهوم هذه الوحدة أو الصعوبات العملية الخاصة بوسائل تحقيق هذه الوحدة . وتناقش فى الخاتمة قضية التناقض المدعى بين ما يسمى « بافريقيا السوداء » و « افريقيا البيضاء » أو بين العروبة وبين الافريقية ، وينتهى المؤلف بعد ذلك الى وضع كل من هذه القضايا فى مكانه الصحيح فيما يتعلق بفكرة الوحدة الافريقية وتطوراتها المختلفة .

احمد يوسف القرعى

■■ د. نعمة السعيد ــ النظم السياسية فى الشرق الاوسط ــ شركة الطبع والنشر الاهلية ــ بغداد ــ ١٩٦٨ ■■

هــذا الكتاب باكورة انتاج الدكتور نعمة السـعيد الاستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية بجامعة بغداد . يستهدف به المؤلف كما يقول فى مقدمته الى «استعراض» النظم السياسية فى الشرق الاوسط والذى يشمل وفق تحديد المؤلف الدول الاتية ، الجمهورية العراقية ، الجمهورية العربية المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية اليمنية ، الجمهورية اللبنانية ، المملكة الاردنية الهاشمية ، ودولة الكويت ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية التركية ، المملكة الايرانية .

ولقد عقد المؤلف بابا تمهيديا كمقدمة عامة ناقش فيه اهمية موضوعه والمقصود بمفهوم الشرق الاوسط ،ودور الاستعمار فى هذه المنطقة ، واثره على النظر السياسية فيها .

وقسم المؤلف النظم السياسية فى الشرق الاوسط وفق معيـار التأقيت او الدائميـة فخـرج بتقسيم ثنائى اتخذه اساسا لدراسـته حيث قسم النظم السياسـية الى نظم موقتة ، ونظم دائمة وادرج تحت التقسيم الاول العراق والجمهورية العربية المتحدة واليمن وسوريا ، كما ادرج تحت التقسيم الثانى وهو النظم الدائمة المملكة العربية السعودية والاردن ، والكويت ،ولبنان ، وتركيا ، وايران .

ثم تناول المؤلف بعد ذلك استعراض كل نظام على حدة ، متناولا اياه وفق خطة رسمها وسار عيها فى عرضه لكل النظم التى درسها ، فقد كان يبدأ بمقدمة تاريخية لتطور النظام محل الدراسة يليه عرض للتطور الدستورى الذى مر به النظام ، ثم يدرس النظام السـياسى الكائن وفق الدستور القائم مؤقتا كان ام دائما .

الامر الذى لا شك فيه ان المؤلف بذل قصارى جهده لاخراج الكتاب فى صورته الحالية تلك ملحوظة اساسية قبل ان نبدى وجهة نظرنا فى بعض اوجه النقد التى رحب بهـا المؤلف نفسه فى مقدمته .

فأولا : كرس المؤلف كل جهده لدراسة النظام السياسى من واقع النصوص الدستورية لدساتير البلاد التى تناولها بالدراسة فأدى به ذلك الى استخلاص « شكل » الحكم وليس « النظام السياسى » ، وهذا بدوره ادى الى نتيجه حتمية تلك هى البعد بالكتاب عن حقل العلوم السياسية ودخوله فى حقل القانون الدستورى والدراسات الدستورية الوصفية التى تعنى بشكل الحكم وما يدور فى فلكه من سلطات عامة ، وبطبيعة الحال فان النظم السياسية تختلف عن الدراسات الدستورية سواء من حيث الموضوع ، او من حيث الطبيعة ، ومنهج البحث . كما ان شكل الحكم ، او حتى نظام الحكم كما اطلق عليه المؤلف احيانا احد مؤسسات النظام السياسى ، وليس هو النظام السياسى نفسه ، وان شكل الحكومات جزء من احد مؤسسات النظام السياسى يعنى بدراستها لتباين تطابق الشكل مع الواقع لعمل الحكومة كمؤسسة سياسية فى داخل النظام السياسى ، ثم ان النظام السياسى ليس مجموعة قواعد او نصوص وانما هو مكونات مختلفة ومتعددة ومتشابكة .

وثانيا : المعيار الذى تبناه المؤلف فى تقسيمه للنظم السياسية اسهم بدوره فى اخراج الكتاب من نطاق الدراسات السياسية لان صفة التأقيت او الدائمية امر شكلى وكان يجب البحث عن معيار اكثر سلامة واكثر فاعليةمثلمعيار درجة الرقى السياسى ، او النمو السياسى او درجة مدى اخذ النظام بظاهرة التغيير ، او عزوفه عنها .

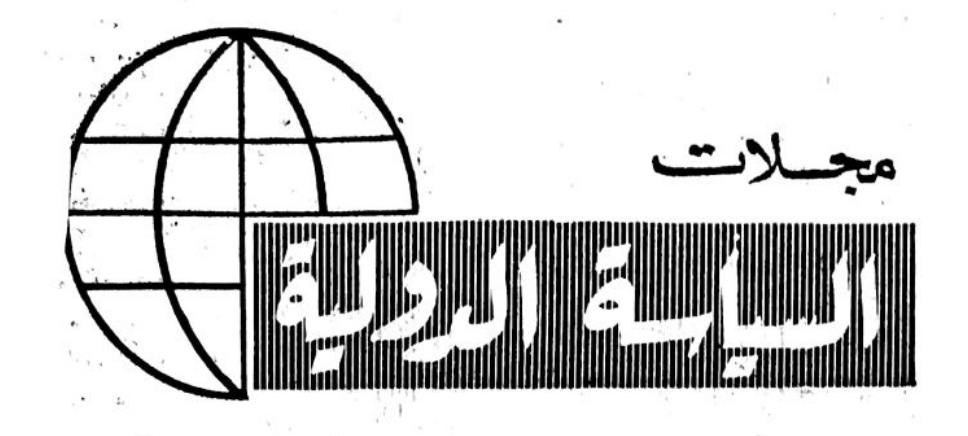
وثالثا : لم يتعرض الكتاب للقوى السياسية والاجتماعية فى النظم السياسية التى تناولها مع العلم بأنه اعتنق تعريف روبرت داهل لمضمون النظام السياسى والذى يتحدد « بأنه التركيب المستمر للعلاقات الانسانية الذى يشـمل الى حد كبير القوة والحكم والسلطة .. »
بطبيعة الحال النهج الدستورى الذى سار عليه المؤلف هو الذى ابعده عن دراسة القوى السياسية والاجتماعيـة المتفاعلة مع النظام السياسى ، وهى التى يعبر عنها باصطلاح المؤسسات السياسية غير الرسمية تمييزا لها عن المؤسسات السـياسية الرسـمية المعـروفة تقليديا او دستوريا باسم السلطات العامة .

وعلى ذلك فلم يدرس المؤلف الاحزاب السياسية وجماعات الضغط والكتل المختلفة والمتعددة فى داخل النظم السياسية التى « استعرضها » .

ولو انه اشار بصورة عارضة الى بعضها كما فعل حين دراسته للنظام السياسى العراقى حينما اشار الى تجربة حزب البعث العراقى فى السيطرة على الحكم وجهاز الحرس القومى الذى انشأه هذا الحزب والمساوىء التى ارتكبها سنة ١٩٦٣ .

هذه بعض وجهات نظرنا بجانب الخلافات فى الرأى حول كثير من الموضوعات والاراء التى تعرض لها المؤلف.
وعلى اية حال اعود فأذكر الجهد القيم الذى بذله الدكتور نعمة السعيد متمنيا له التوفيق فيما وعد به وهو تأليفه للنظام السياسى العربى الموحد .

دكتور ابراهيم درويش



SOVIET MILITARY REVIEW

المجلة العسكرية السوفيتية ـ عدد اكتوبر ١٩٦٩ ـ موسكو ـ شبكة الصهيونية ـ بقلم : و . ميكايلوف .

يتناول هذا المقال مدى ارتباط النظرية الصهيونية بالامبريالية العالمية وكيف بدت على حقيقتها بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وهى الاداة المثلى بين يدى الامبريالية لتحقيق مآربها واطماعها فى منطقة الشرق الاوسط .

ويرى الكاتب على ضوء تصرفات اسرائيل بعد يونيو ١٩٦٧ ان النظرية الصهيونية تتضمن مبادىء تؤكد تضافرها مع الامبريالية . ان حرب الايام الستة التى شنها المتطرفون الاسرائيليون منذ عامين مازال لها صدى قوى فى منطقة الشرق الاوسط . وبالرغم من ان جميع الدول التقدمية فى العالم قد ادانت العدوان وبالرغم من القرار الذى اصدره مجلس الامن فى نوفمبر ١٩٦٧ مطالبا بسحب القوات الإسرائيلية من الاراضى المحتلة فى الجمهورية العربية المتحدة والاردن وسوريا الا ان اسرائيل مازالت حتى الساعة مصرة على احتلالها هذه الاراض بل ان الروح العدوانية التى تمثل تصرف اسرائيل منذ نشأتها قد ازدادت حدة . ولايشك الكاتب فى ان المعونة العسكرية والمالية والدوبلوماسية الضخمة التى تتلقاها اسرائيل لها دخل كبير فى تعنتها وعدم انسحابها من الاراض التى اعتدت عليها . وان هذه المعونة تاتيها عن طريق المنظمات الصهيونية المنتشرة فى العالم وتحت راية الصهيونية .

ويتساءل الكاتب : ما هى الصهيونية فى جوهرها ؟ ان الصهيونية التى تبلورت فى نهاية القرن الماضى تنادى « بجمع شمل » اليهود المشتتين فى جميع انحاء العالم «حول صهيون » اى فلسطين وذلك حتى يكونوا « دولة قومية » وهى «اسرائيل» حيث تسود حياة قائمة على شريعة الدين الصهيونى كل ذلك فى ظل المساواة والعدالة . ويدعو الصهيونيون الشعب العامل اليهودى الى عدم السعى فى سبيل حياة افضل فى الدول التى عاشوا فيها قرونا وبالتالى لن يشترك اليهود فى الحركة العماليه الطبقية الدولية . وكان من اثر هذه الدعوه ان اكتسبت الصهيونية عطف البورجوازية الكبرى اليهودية وكذا الحكومات الرجعيه فى اوروبا وفى امريكا. وفى ١٨٩٧ سنحت للصهيونية الفرصة فى عقد اول مؤتمر دولى لهم فى مدينة بازل (سويسرا) الذى تمخضت عنه منظمة صهيونية عالمية . ولم تمض خمسة اعوام حتى تكونت ايضا جمعية الاعمار اليهودية وهى شركة كانت مهمتها ان تختص « باستيعاب » فلسطين وكان مؤسسو هذه الشركة يعدون من كبار رجال الاعمال فى عدة دول وكان زعماؤها ، هم القادة الصهيونيون .

ويلاحظ الكاتب ان لينين كان قد كشف الستار عن الصهيونية عندما اكد فى عام ١٩٠٣ بان « الفكرة الصهيونية فكرة خاطئة كلية ورجعية فى اساسها » ووصفها بأنها عنصرية فى جوهرها لانها تفترض اخضاع مصالح

الطبقة العاملة اليهودية لمصالح اصحاب المصارف والمصانع اليهود وبالتالى لمصالح البورجوازية الامبريالية .ولاعجب اذن ان تمول هذه البورجوازية اليهودية المشروع الاستعمارى الذى نادتبه المنظمات الصهيونية لا لسبب الا لانها كانت تأمل فى جنى الثمار عندما تتحقق مطامع الامبريالية فى فلسطين .

والواقع ان الزعماء الصهيونيين لم يخفوا نيتهم فى القيام بتحقيق مطامعهم بمعاونة الدول الكبرى. فمثلا كان « حاييم وايزمان » يذكر دائما ضرورة تناسق اعمال الصهيونيين باهداف بريطانيا العظمى الاستراتيجية . وكان ناحوم جولدمان ايضا لايفتأ يؤكد لبريطانيا بان الصهيونيين سوف يحرسون طريق الهند فى الشرق الاوسط ويطالب هذه الدولة بالمعونة فى سبيل تحقيق هذا الهدف . نظير اعطائها الحق فى اقامة قواعد عسكرية وبحرية وجوية فى فلسطين على اساس قبولها فكرة تأسيس دولة يهودية على ٦٥٪ من مساحة فلسطين. كذلك كان يبدى استعداده لقبول اقامة قواعد عسكرية لامريكافى فلسطين والقيام بالدفاع عنها .

ويروى الكاتب كيف اعتمد الصهيونيون على مساندةبريطانيا طالما كان لهذه الاخيرة مراكز حيوية فى الشرق الاوسط تسيطر عليها ولكن عندما فقدت هذه السيطرة بعد الحرب العالمية الثانية اتجه الصهيونيون الى الولايات المتحدة . وفى عام ١٩٤٧ اضطرت بريطانيا تحت ضغط الحركة القومية التحررية التى اجتاحت الشرق الاوسط الى عرض مشكلة فلسطين على هيئة الامم المتحدة التى الغت الانتداب البريطانىوقررت تقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين. عربية ويهودية .

ولكن سرعان ماشرعت بريطانيا والولايات المتحدة فى محاولة اعادة النظر فى مصير فلسطين وكانت النتيجة ان ادت هذه المحاولة الى اشتباكات مسلحة بين العرب واليهود كانت نتيجتها ان اعلن فى مايو ١٩٤٨ عن مولد الدولة اليهودية . وهى اسرائيل . اما الدولة العربية فلم تر النور .

ويؤكد الكاتب ان الاتحاد السوفييتى وكذا الدول الاشتراكية لم تدخر وسعا فى تحذير العالم من ان مصير اسرائيل مرتبط كليةعلى السياسة التى ستتبعها تجاه العرب ولكن الاوساط الامبريالية لم تلتفتالى هذه التحذيرات بل ان دولة اسرائيل تحت ضغط القوى الصهيونية اندفعت فى طريق العسكرية والغزو . فسرعان ما احتلت المقاطعات التى كانت قد خصصت لتأسيس دولة فلسطينية عربية .

ثم اشتركت فىالاعتداء الثلاثى على مصر واخيرا قامتبالهجوم الغادر على الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والاردن .

ويقول الكاتب : ان القادة الاسرائيليين كانوا حريصين على وضع سياسة توسعية جعلوها جزءا من الكفاح الذى تقوده الامبريالية العالمية ضد حركات التحرير الوطنية التى تقودها شعوب اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية اى ضد قوى الديموقراطية والاشتراكية .

ثم يذكر الكاتب جوهر المنظمة الصهيونية العالمية ذات الفروع المتشعبة . ويشبهها بشبكة العنكبوت تغطى العالم ويعد الفرع الامريكى اقوى فروعها. وهى تتحكم فى اكثر من الف صحيفة ومجلة فى العالم .وان اكبر دليل على تجاوب الصهيونية مع الامبريالية هو وجود عدد من غير اليهود يساندونها ويناصرونها وخاصة فى الولايات المتحدة حيث قد جندت لخدمة اغراضها العديد من المحامين والعلماء والصحفيين واصحاب المصانع ورجال المال . وقد نجح هؤلاء فى اخضاع منظمة كبار ارباب الاعمال فى الولايات المتحدةلمشيئة الصهيونيةواصبحت نيويورك مركزا لقيادة المنظمة الصهيونية العالمية .

ويبرز الكاتب الروابط الوثيقة بين الصهيونية والاستراتيجية الامبريالية العالمية غيراها متمثلة فى طبيعة المهام التى تريد ان تنجزها اسرائيل وآمنها !!

— الوقوف فى وجه الشعوب العربية التى تناضل نضالا تحرريا .

— التأثير على الملايين من اليهود خارج اسرائيل وذلك ايديولوجيا وسياسيا .

— القيام بدور الوسيط بين القوى الامبريالية وتدخلها فى تنمية الدول الافريقية والاسيوية

ولتحقيق هذه الاهداف تحصل اسرائيل على معونة ضخمة من الدول الامبريالية الكبرى . (٣ر٦٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة وحدها) ويعمل الصهيونيون على اشراك جميع اليهود فى العالم فى سياسة اسرائيل العدوانية واستفزازتها والهدم الايدولوجى الذى تحولت تحقيقه وهم لهذا الغرض يروجون النظرية الزائفة من ان جميع اليهود يكونون امة واحدة وان « اسرائيل هى ارض الوطن الحقيقية لهذه الامة » . وبالتالى على جميع اليهود ان يتعاونوامع اسرائيل سواء رضت حكومات الدول التى يقيمون فيها ذلك ام لا . ولم يدخروا وسعا فى سبيل اقامة جهاز مخابراتواسع النطاق تحت ستار ما سمى « بالمنظمة الدولية اليهودية للدفاع عن التقدم والعلموالفنون والامن» كما يدعون ايضا ان اليهود هم الشعب المختار المتفوق على جميع الشعوب الاخرى .

ولكن بالرغم من كل هذه الجهود فشل الصهيونيون فى تصوير اسرائيل على انها«تجسيد اعلى لفكرة الصهيونية » كما فشلت هذه الدولة فى اقامة « مجتمعيسوده التناسق الاجتماعى والسلام الطبقى » فان سياسة الاضطهاد والتميز العنصرى التى تمارسها اسرائيل لا تشمل العرب فقط بل ايضا قطاعات هامة من السكان اليهود وتعطى مميزات للمهاجرين القادمين من اوروبا فاصبح هؤلاء يسيطرون على اقتصاديات البلاد وسياستها.

ويستنتج الكاتب من هذا ان الاضطهاد على المستوى الوطنى فى اسرائيل هو نتيجة للاضطهاد الطبقى والاجتماعى .

ويلاحظ الكاتب ان المنظمة

الصهيونية الدولية توجه نشاطها الهدام بصفة خاصة ضد الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية والشيوعية الدولية والحركة العمالية وحركات التحريرالوطني مما يجعلها افضل حليف لسياسة الولايات المتحدة والدول الامبريالية الكبرى . وخاصة منها المانيا .

اما حرب الايام الستة فهي ليست في نظر الكاتب اول ولا آخر مغامرة للصهيونية الدولية. فان المخطط الصهيوني في تل ابيب هو انشاء اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات . بل ان افريقيا الناهضة قد اصبحت ايضا هدفا لمخططات تل ابيب الاستعمارية . واليوم يوجد في الدول الافريقيةمايقرب من١ر٢٠٠ من الاخصائيين الاسرائيليين يعملون على التأثير على تفكير الافريقيين المثقفين وذلك من خلال منظمات مثل المعهد الافرو اسيوى للتعاونيات والبحث في الحركة العمالية . وفيما بين ١٩٥٨ و ١٩٦٧ تلقى مايقرب من ٧ر٠٠٠ افريقي تدريبا في هذا المعهد الذى يعد مركزا للمخابرات الامريكية .

واخيرا تبدى اسرائيل اهتماما بالغا يزداد يوما بعد يوم بالتوغل داخل الجيوش واجهزة الامن في الدول الافريقية والاسيوية فلم تبخل بمد هؤلاء الدول بالاسلحة ثم شرعت في ارسال اخصائيين عسكريين الى العديد من الدول الافريقيةلتدريب الكوادر العسكرية .

اما التوسع الاقتصادى الاسرائيلى في الدول الافريقية فقد نما ايضا . وخلال هذه المدة الاخيرة عندما عقد قادة العالم الراسمالي اجتماعهم العادى في القدس تمخض الاجتماع عن تأكيد الحاضرين مساندتهم التامة للعسكريين الاسرائيليين .

ويختم الكاتب مقاله بأن الصهيونية العصرية لم تعد اليوم اداة ايديولوجية بحته . بل انها اكتسبت ابعادا جددة من الناحية العسكرية لتحقيق اطماع الصهيونيين الشرهة . لهذا على جميع الشعوب ان تلتزم بمزيد من اليقظة والقدرة على ادراك تحركات الشبكة الصهيونية حتى يتسنى لهاالقضاء عليها في الوقت المناسب (•)



مجلة الشئون الدولية — عدد سبتمبر ١٩٦٩ — موسكو — سياسة الصين تجاه افريقيا — بقلم : ا . فولجين .

يهتم هذا المقالبابراز الثغرات الايديولوجية والسياسية في سياسة الصين تجاهأفريقيا خلال ال ١٥ عاما الاخيرة وذلك من خلال وجهة النظر السوفيتية . ويبدأ الكاتب بنقد الاساس الايديولوجي لسياسة بكين تجاه أفريقيا التى عبر عنها لين بياو في مقال نشر عام ١٩٦٥ بعنوان [عاش انتصارالحرب الشعبية] وتتلخص هذه النظرية فينقطتين

أولا : انآسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية تشكل بؤرة لجميع التناقضات ومنطقة رئيسية للعواصف الثورية باعتبار أن التناقض الاساسى للمرحلةالحالية يقوم بين الاستعمار من ناحية وشعوب المستعمرات السابقة من ناحية اخرى وان حركة التحررالوطني هيالقوة الرئيسية المحركة للثورة كما أن الفلاحين هم اكثر القوى ثورية .

ثانيا : الاعتماد على القوة الذاتية هو الشرط الاساسىلنجاحالثورات الوطنية الديموقراطية في أفريقيا. ويفند الكاتب جوانب النظرية فيرى :

● انها تصطدم بنظريه لينين عن ضرورة التحالف بين الطبقات العاملة والفلاحين على المستوى الدولى .

● انها ليست خطأ نظريا بقدر ماهي محاولة متعمدةلتقسيم العالم الى دول فقيرة مضطهده ملونة ودول غنية بيضاء مسيطرة ومعنى ذلك انها تنبذ التفسير الطبقى الماركسى اللينينى للحركة الثورية العالمية وتعتمد على تفسيرات عنصرية (•)

● وبالنسبة للشطر الثاني من النظرية يرى الكاتب [ان المتطرفين الصينيين يحاولون اثبات ان الثورة الصينية قد انتصرت بدون مساندة الاتحاد السوفيتي والطبقة العاملة الدولية . وذلك رغم أنمؤسسي الماركسية يؤكدون دائما بأن العون الذى تبذله البروليتاريا المنتصرة يلعبدوراكبيرا فيحماية وانتصار ثورات التحرر الوطني. كما انها تتناقض مع قول لينين بأن الدول المتخلفة لن تستطيع أن تتجاوز المرحلة الحالية الا اذا مدتالطبقةالعاملة السوفيتية يد المعونة الى هذه الشعوب واصبحت في وضع يمكنها من مساندتهم] . ويبدو أن القادة الصينيين يريدون حرمانالافريقيين من هذه المساعدة التى منحت بسخاء للصين أثناء ثورتها .

ثم يتناول الكاتب المراحل التطبيقية للسياسة الصينية في أفريقيا مشيرا الى أن العلاقات الرسمية بين الصين وافريقيا لم تبدأ الا بعد مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ حيث تمكن الوفد الصيني برياسة شواين لاى من الالتقاء بوفود مصر واثيوبيا وليبيا وليبريا ووفود تمثل حركات التحرر الوطني في أفريقيا غير المستقلة وفي العام التالى اقامت الصين علاقات دبلوماسية مع مصر وقد تمكن ممثلو الصين في منظمة التضامن الاسيوى الافريقى من اقامة علاقات وطيدة مع ممثلى الحركات الوطنيةوزعماء الاحزاب التقدمية في أفريقيا ، كما أدانت الصين معباقيالدول الاشتراكية الاعتداء الثلاثى على مصر مما أكسبها تقدير القوى التقدمية في أفريقيا وقد تدعم وضعها أكثر بعد اعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة سنة ١٩٥٨ ، وفينفس العام أقامت علاقات دبلوماسية مع المغرب والسودان ثم مع غينيا في العام التالى ومع غانا ومالى والصومال سنة ١٩٦٠ ، كما اقامت قنصلية في مدينة الواد بالمغرب حيث كانت توجد قيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرى .

ومع بداية الستينات انعكست التطورات الداخلية فى الصين على سياستها تجاه أفريقيا .

وقد ركزت الصين اهتمامها فى هذه الفترة على الدول الافريقية التى تخوض كفاحا مسلحا من أجل التحرير مثل الجزائر والكونغو كينشاسا والكميرون .

ويوجه الكاتب النقد الى موقف الصين من المفاوضات الفرنسية الجزائرية ومحاولاتها منع الحكومة الجزائرية المؤقتة من التفاوض استنادا الى أنه [لايمكن أن توجد فى آسيا أو أفريقيا ثمة ثورة بعيدة عن العنف] . وقد أدى ذلك الى أن المتطرفين الفرنسيين الذين كونوا المنظمة السرية قد اتخذوا موقفا مماثلا ولكن فى الجانب المضاد . كما استقبلت الصين نهاية الحرب فى الجزائر بفتور وكذلك يرى الكاتب أن الصين قد اتخذت موقفا غير لائق من الاحداث فى الكونغو سنة ١٩٦٠ و ١٩٦١ فقد دعت الشعب الى مواصلة الكفاح المسلح دون تدعيم هذا المطلب بتقديم مساعدة فعلية لهم فلم تستجب الى الطلب الذى تقدم به جيزنجا فى سبتمبر سنة ١٩٦٠ للحصول على اسلحة ومعدات حربية وذلك فى الوقت الذى قام الاتحاد السوفيتى بتزويد حكومة لومومبا بالاسلحة والمواد الغذائية كما ارسلت بعض الدول الافريقية قواتها الى الكونغو طبقا لقرار الامم المتحدة .

وقد أدى حرص الصين على نقل نظريتها فى الحرب الشعبية الى افريقيا الى اتخاذ سلسلة من المواقف والتصريحات تهدف بها الى اثبات ان العواصف الثورية قد انتقلت من الدول الصناعية الى الدول النامية] فلجأت الى نشر بعض التقارير المبالغ فيها عن آثار الكفاح المسلح فى الكميرون وروديسيا وموزمبيق والكونغو كنشاسا وجمهورية جنوب أفريقيا محاولة أن توائم بين التطورات التى تقع فى أفريقيا ونظريات ماو ، ولم يقتصر تطرف الصين على التصريحات بل بدأت تساند المجموعات المتطرفة التى لايشدها الى بكين سوى الاستعداد لاغتيال أى انسان فى أى وقت دون النظر الى النتائج . ويضرب الكاتب مثلين على ذلك أولهما تأثير الصين على حزب سوابا المعارض فى النيجر وهو حزب تقدمى معارض للاستعمار وفى سبتمبر سنة ١٩٦٤ بدأ يرفع شعار الانقلاب المسلح اعتمادا على مساندة الصين له وكانت النتيجة احباط الانقلاب وتحطيم سوابا واعدام معظم قياداته . أما المثل الاخر فهو يتعلق بموقف الصين من الحركة الوطنية الكونغولية وانقسامها وانعزال المجموعة التى خضعت لتأثيرات الصين عن الجماهير وتعرضها لمزيد من الصعوبات .

ثم يشير الكاتب الى المرحلة الثانية التى تبدأ بجولة شواين لاى فى العواصم الافريقية ١٩٦٣ — ١٩٦٤ ثم سنة ١٩٦٥ والتى أعلن خلالها المبادىء الثمانية لسياسة الصين الاقتصادية تجاه افريقيا وهى تتلخص فى جملة واحدة [الصين هى الصديق الحقيقى ولا تريد من الافريقى شيئا سوى أن تراه يتقدم ويزداد رخاء] .

وقد نمت العلاقات التجارية بين الصين وافريقيا وارتفعت قيمة الصادرات الصينية من ٤٦ر٦ مليون استرلينى سنة ١٩٦٣ الى ١٣٢ر٦ مليون استرلينى سنة ١٩٦٦ وازدادت الواردات من ٥٤ر٦ مليون استرلينى الى ٨٢ر٧ مليون استرلينى . وابتداء من سنة ١٩٦٥ أصبح أهم مايميز هذه العلاقات هو أن الميزان التجارى أصبح لصالح الصين بمقدار ٥٠ مليون استرلينى .

وقد ساعد اعتراف فرنسا بالصين على نمو العلاقات بينها وبين دول المجموعة الفرنسية سابقا فى غرب وشمال أفريقيا مثل تونس والكونغو برازافيل ووسط افريقيا وداهومى وقد بلغت قيمة الاتفاقات المالية التى وقعتها الصين فى يناير سنة ١٩٦٨ — ٢٠٠ر١ مليون استرلينى مع ٢٢ دولة افريقية وآسيوية بلغ نصيب أفريقيا منها ٤٠٪ . ويرى الكاتب ان هذا يعد مبلغا كبيرا لو منحته الصين حقيقة لافريقيا ولكنها تلجأ لاسباب مظهرية الى بذل وعود أكبر من طاقتها الفعلية .

ويفسر الكاتب التوسع الاقتصادى الصينى فى افريقيا بأن الدول الافريقية كانت فى حاجة الى المعونة الخارجية فى نفس الوقت الذى كانت فيه مصالح الصين تتطلب توسيع علاقاتها الاقتصادية الخارجية وخاصة بعد قطع علاقاتها التجارية مع الدول الاشتراكية . كما أن هذا التوسع الاقتصادى يغطى المحاولات المتواصلة التى تبذلها الصين للتدخل فى الشئون الداخلية للدول الافريقية اذ أن الصين مازالت تحاول استقطاب الاحزاب والشخصيات الافريقية ذات التكوين اليسارى والذين لا يتفقون مع حكوماتهم لاسباب شخصية أو وظيفية كما انها تعمل على تكوين مراكز دولية موالية لها مثل جمعية الصحفيين الافرو آسيويين ومكتب الكتاب الافرو آسيويين وتواصل القيام بدورها المنحرف داخل حركة التضامن الاسيوى الافريقى محاولة منع الاتحاد السوفيتى من الاشتراك فى الحركة بحجة أنه [لايوجد دور يمكن أن يؤديه الروس البيض فى منظمة تضم الشعوب الملونة] .

كذلك يشير الى الاضرار التى الحقتها الصين بقضية النضال ضد النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا والمستعمرات البرتغالية باحتضانها لزعماء حزب مؤتمر الجامعة الافريقية المعروفين بعدائهم للشيوعية وباتجاهاتهم العنصرية .

ويرى الكاتب ان أهم مايميز السياسة الصينية تجاه أفريقيا أثناء الثورة الثقافية ان الدعاية المضادة للسوفييت قد احتلت مكان الصدارة بينما اختفت الدعاية المضادة للاستعمار . وتوقف نقد الصين وادانتها للحكام العنصريين فى جنوب أفريقيا وروديسيا والاستعمار البرتغالى . ويحاول ابراز التناقض بين ماتزعمه الصين من قيادتها للحركة الثورية فى

افريقيا واحتفاظهــا بعلاقاتهــا التجارية مع دول جنوب افريقيا العنصرية والمستعمرات البرتغالية التى وصلت صادرات الصين منها سنة ١٩٦٦ الى ٢٥ مليون استرليني ».

ثم يعدد الكاتب مظاهر النشاط الدعائى الصينى فى أفريقيا يقول [[لقــد اغرقت الصين الدول الافريقيــة بفيض من النشرات والكتيبات المجانيــة باللغــات الاوربية والمحلية وقــد ازدادت البرامج الاذاعية الموجهــة الى أفريقيا وأصبحت سنة ١٩٦٦ ٧ لغات و٢٠٠ ساعة فى الاسبوع بعد ان كانت منذ عشر سنوات لاتزيد عن ٣ ساعات أسبوعيــا وبلغتين فقط . وكـذلك وكالة هيسنهوا أصبح لها ٥ فروع فى العواصم الافريقيــة واصبحت توزع نشرتها على أوسع نطاق فى الجيش والجهات الحكومية]]

وتجنبا للنقد الذى يمكن ان توجهه بعض الدول الافريقيــة للسياسة الدعائية الصينيــة فى القارة بسبب قلة المعونات التى تتلقاها من الصين بدأت الصين تدخــل تغييرات على برامج المعونة . فقررت توجيه المعونات التى كانت مخصصة لبعض الدول الاسيوية مثل بورما واندونيسيا وتوقفت بسبب تدهور العــلاقات معهم أثناء الثورة الثقافيــة ، لذلك قررت الصين توجيهها الى بعض الدول الافريقية .

وقــد حاولت الصين التركيز على بعض الدول الافريقيــة ، التى تتميز بنظم تقــدمية وكانت تأمل من خلال انتهاجهم للطريق اللاراسمالى ان تقنعهم بأن الطريق الصينى لبنــاء الاشتراكية فى الدول النامية هو النموذج الذى يجب أن يحتذى .

ويعزو الكاتب تضخيم الغرب للنفوذ الصينى فى أفريقيــا الى نشوء مجموعة من ممثلى الدول الافريقيــة الذين تبنوا الافــكار والشعارات الصينية وحاولوا أن يعكسوها فى الصحف والمجلات الافريقية . ولكن رغم ذلك يجب التسليم بأن الصين قــد فشلت فى تحقيق اهدافها فى افريقيا. وقد دلل الكاتب على ذلك بأن:

ــ العلاقات الدبلوماسية لم تتجاوز ١٣ دولة افريقية فقط بل ان علاقاتها ببعض الدول مثل كينيا واوغندا ليس مرغوبا فيها.

ــ ان عدد الدول الافريقيــة التى صوتت لصالح ضم الصين للامم المتحدة فى الجلسة الثانية والعشرين تدانخفض فقد امتنعت ١٩ دولة افريقية عن التصويت .

ــ لم تستطع الصين السيطرة على القوى الرئيسية فى الحركات الوطنية فى افريقيا ، فالاحزاب والمنظمــات الافريقية مثل زابو فى روديسيا وامبالا فى انجولا وفريليمو فى موزمبيــق وحــزب المؤتمر فى جنوب أفريقيا وكلها تخوض نضــالا مسلحا ضــد الاســتعمار والعنصرية لم تمنح تأييدها للسياسة الصينيــة فى افريقيا .

ــ ادانت القوى الوطنيــة والتقدمية فى افريقيا السياسة الصينية ويستشهد الــكاتب بما كتبته صحيفة وست افريقا بيلوت النيجيرية وتقول [[من أجل أن تصبح المكان المقدس لدول آسيا وأفريقيا من تتردد الصــين فى التضحية بالقوى الوطنية المعادية للاســتعمار فى الدول النــامية فحسب بل سوف تضحى بأرواح مئات الالاف من الاشتراكيين كما حدث فى اندونيسيا]] .

وفى النهاية يفسر الكاتب هذا الفشل بعدم تلاؤم أفكار ماوتسى تونج مع الواقع الافريقى اذانها تضع الزعمــاء الافريقيين داخل صراع دائم كما أنها تمنعهم من تركيز جهودهم على المشــكلات الرئيسية لبلادهم . بالاضافة الى ان السياسة الصينية تهدف الى عزل الدول الافريقية عن النظام الاشتراكى العالمى مما سيساعد الاستعمار الجــديد على تدعيم مواقعه فى هذه الدول .

ويرى الكاتب ان الجهود التى تبذلها الاحزاب الشيوعية للتقليل من تأثير الصين فى افريقيا تتميز بأهمية خاصة اذ أنها تعمل على تطويق الدعاية الصينية وتحاول الاحتفاظ بالنشاط الذى يهدف الى نشر الاشــتراكية العلميــة واستبدال الافــكار العنصرية والقــومية بالأفكار والنظــريات الدولية

La TRIBUNE D'ALLEMAGNE
Cahier trimestriel

مجلة لاتريبيون دالمانى ــ ربع سنوية ــ هامبورج ــ ابريل سنة ١٩٦٩ ــ الدبلوماسيون والصحفيون ، مقــــ هامشية بقلم جيرهارد رايحان .

كاتب هذا المقال حاصل على دكتوراه فى القــانون ويشغل حــاليا منصب مدير التليفزيون الالمانى فى هونج كونج .

يحدد الكاتب فى هذا المقال الاختلافات الاساسية بين وظيفة كل من الصحفى والدبلوماسى ويرى انهمــا تنحصــر فى

١ ــ اختلاف الاهــداف التى يسعى كل منهمــا اليهمــا .

فالدبلومــاسى يلمس مرفق العلاقات بين بلده والبلاد الاخرى اى انه يراعى المصــالح السياسية والاقتصادية والثقافية لبلده . أما الصحفى الذى تنحصر مهمته الاســاسية فى الكتابة والتعليق على الاحــداث التى تدور فى الخارج دون مراعاه للمصالح الخاصة اى انه لايراعى سوى الجانب الموضوعى ويرى الكاتب (ان مندوبى الصحف ووكلات الانبــاء والاذاعــة والتليفزيون فى الخارج لا يمكن ان يصبحوا ادوات لخــدمة السياســة الخــارجية الا اذا فقدوا اســتقلالهم واصبحوا موظفين فى خدمة انظمة الحكم فى بلادهم وهذا لا يحدث الا فى الدول ذات النظم الشمولية . امــا فى الدول ذات النظم الديموقراطية فتختفى هذا الظاهرة ولاشك ان الصــحفيين الذين يتمتعون بقدر عال من الثقــافة والوعى يدركون آثــار كتاباتهم على السياسة الخارجية لبلادهم ولذلك يحرصــون على عــدم تعارض كتاباتهم مع مصالح دولهم وذلك دون اغفــال مهمتهم الاساسية وهى الاعلام) .

ثانيا : اختلاف الجهات التى

يعمل لهما كل من الصحفى والدبلوماسى فالسفير يبعث تقريره الى وزارة الخارجية وهو يعلم انه سيتم فحصه بواسطة خبراء ولذلك يحرص على ان يحوى تحليلا مفصلا وواضحا . أما الصحفى فهو يتجه فى عمله الى جمهور عريض من القراء ولذلك لا يستلزم عمله استخدام المعلومات الفنية الدقيقة . وهذا ما يأخذه الدبلوماسيون على الصحفيين أنهم يهتمون بالاثارة اكثر من جوهر الامور .

ثالثا : التوقيت ويتعلق بعنصر السرعة وهو لا يهم بالنسبة لعمل الدبلوماسى أما الصحفى فالسرعة تحدد اطار عمله منذ البداية قبل ان يبدأ وزير الخارجية فى دراسة التقارير الدبلوماسية لابد ان تكون الصحافة اليومية قد نشرت عنها وان يكون التليفزيون قد اذاع آخر اخبارها . ويترتب على ذلك نتائج هامة وهى عدم اقتصار تأثير الصحافة والتليفزيون على الرأى العام فحسب بل على الاجهزة الشعبية ورجال الدولة وهذا الدور لا يتسنى للدبلوماسيين القيام به لان الصحافة تساهم فى تكوين الرأى العام بينما يصعب على الدبلوماسيين التأثير عليه .

رابعا : يستمتع الصحفى بحرية الحركة اذ انه لا يتقيد بقواعد بروتوكول ولا أصول دبلوماسية وفى أمكانه مقابلة الوزراء وحضور الندوات والاجتماعات الوزارية فى كل الاوقات بينما يتقيد الدبلوماسى بقواعد البروتوكول ومصلحة البلد الذى يمثله مما يفقده حرية الحركة المتاحة للصحفى .

خامسا : أما الاختلاف الاخير فهو اختلاف شكلى يتعلق بالفرق بين اصطلاح صحفى ودبلوماسى فالمستشار فى سفارة ما يماثل من حيث مستوى الثقافة واسلوب الحياة اى مستشار فى أى سفارة اخرى أما لقب صحفى فهو لا يمثل هذا التحديد اذ انه يطلق على كبار المحررين والكتاب وعلى صغار المخبرين الصحفيين فى ذات الوقت .

كما يرى الكاتب ان تأثر الصحفى بالدول التى يزورها ويكتب منها يكون غالبا أقل تحيزا من الدبلوماسى الذى يمكث بها فترة ويتأثر بما يدور فيها ويختم الكاتب المقال بتأكيدة لجانب هام وهو (ان الاحترام المتبادل القائم على الفهم العميق لهذه الفروق الرئيسية بين عمل كل من الصحفى والدبلوماسى سيساعد على أن يصبح عمل كل منهما مكملا للاخر) .

Review of
INTERNATIONAL
AFFAIRS

مجلة الشئون الدولية — العدد ٤٦١ — ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٩ بلجراد — يوجوسلافيا — الطلبة والمجتمع الامريكى بقلم : روى نيث

يتضمن هذا المقال رأى كاتب يوغوسلافى فى الاحداث الطلابية التى تكرر حدوثها فى الدول الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا واليونان وذلك باعتبارها ظاهرة عالمية لا ترجع الى تخلف النظم الجامعية فى هذه الدول عن متطلبات العصر فحسب بل ترتبط بتخلف الانظمة السياسية والاجتماعية عن مسايرة التقدم الصناعى والتكنولوجى الذى بلغته هذه الدول .

ويستعين الكاتب بما جاء فى مقال كتبه البروفسور كينيث كنيستون بجامعة ييل ونشرته صحيفة نيويورك تايمز صنداى ماجازين وعالج فيه المشكلة بابعادها المختلفة . وتتركز وجهة نظر البروفسور كينستون فى (ان العالم يشهد حاليا تداخل ثورتين كل منهما ذات اصول تاريخية متميزة احداهما هى استمرار للثورة القديمة ذات الطابع الليبرالى الديموقراطى التى بدأت فى امريكا وفرنسا فى نهاية القرن الثامن عشر والثانية هى الثورة الجديدة التى بدأت بعد العصر الصناعى والتى تسعى الى ارساء قيم واهداف جديدة تتناسب مع متطلبات القرنين العشرين والواحد والعشرين . ولهذا يتمرد الطلبة والشباب على الانظمة السياسية والاجتماعية وقيمها المختلفة التى لم تعد تلائم المرحلة المعاصرة التى يعيشونها) . ورغم اقتناع الكاتب اليوجوسلافى بوجهة نظر كينستون الا انه يشير الى وجود بعض اللبس وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة حيث يوجد تناقض واضح فى الاوضاع السائدة فالسود الذين يعتبرون اكثر العناصر نضالا وبعدا عن المهادنة يرفعون حاليا مطالب اقتصادية تنتمى الى الثورة الصناعية القديمة بينما يركز الطلاب البيض (الذين يتميزون بالجعجعة اكثر من النضال) معارضتهم على اخلاق وقيم المجتمع الصناعى ولا تتعلق مطالبهم بالاطار الاقتصادى لانهم يحسون بالوفرة الاقتصادية ولذلك تاخذ مطالبهم طابعا سياسيا واجتماعيا وان كانت تتسم بالغموض .

ثم يشرح الكاتب وجهة نظره وتتلخص فى :

— ان تراكم الصراع بين النظام الاقطاعى والبرجوازيه خلال مئات السنين ادى الى ظهور المجتمع الراسمالى الصناعى .

— ان الازمة الاقتصادية العالمية الشهيره سنة ١٩٣٠ والحرب العالمية الثانية تعتبران قمة الثورة الصناعية القديمة .

— ان الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية وما حدث خلالها من تغيرات علمية وتكنولوجية نقلت العالم الى اعتاب مرحلة جديدة تمثل مفترق الطرق اذ اصبح من المستحيل ان تعود الراسمالية الى الخلف كما ان المجتمع الجديد الذى يتطلع اليه الاشتراكيون لم يتحدد اطاره بعد .

ويستنتج الكاتب من هذه المقدمات ان اجهزة الانتاج الصناعية والتكنولوجيه تعرضت لتغيرات بعيدة المدى بينما ظلت التنظيمات السياسية والاجتماعية والقيم المرتبطه بهما متخلفة لم يطرا عليها أى تغير جوهرى ، ومن هنا فان حالة التشاؤم واليأس التى تغلب على الشباب اليوم ترجع الى الفشل فى تجاوز

الفجوه القائمة بين القاعدة الاقتصادية والهيكل الاجتماعى والسياسى واصبحت المشكلة الان هى فى كيفية الوصول الى الصيغه السياسية والاجتماعية الملائمة للتطورات الاقتصادية الحديثة .

ويرى الكاتب ان النضال السياسى والاجتماعى الذى يحدث الان هو اقل عنفا نسبيا واسرع من الاحداث الداميه التى صاحبت انتهاء العصر الاقطاعى فى العالم الغربى والتى استغرقت وقتا طويلا وذلك ان شباب اليوم يختلفون عن اجدادهم فى انهم اكثر حساسيه فى استجابتهم للتغييرات العميقه التى يتعرض لها البناء الاجتماعى والسياسى الحالى .

tricontinental

مجلة القارات الثلاث — العدد الثانى عشر— قوة السلاح فى غينيا البرتغالية— بقلم : املكار كابرال .

ان هذا المقال للزعيم الغينى « املكار كابرال » يعد فى الواقع تحليلا ممتازا للوضع السياسى والعسكرى فى غينيا [بيساو] والراس الاخضر حيث يقود الشعب الغينى كفاحا مستميتا ضد الاستعمار البرتغالى .

ويستهل الكاتب مقاله بعرض تاريخى موجز عن الكيفية التى والراس الاخضر بعد ان انشأ فيها مراكز تجارية على السواحل فيلاحظ انه لم يمر يوم دون ان تشهد هذه المقاطعات مقاومة من طرف السكان ضد الاحتلال الاستعمارى الى حد اصبحت هذه المقاومة من صميم تقاليد الشعب الغينى .

ويرى « كابرال » ان تخلف البرتغال اقتصاديا وثقافيا قد انعكس على غينيا والراس الاخضر حيث ادى الى تكوين ظروف منشطة للتوعية السياسية اما التفسير الذى يعطيه الكاتب لهذه الظاهرة فهو ان تخلف الدول المعمرة قد سمح للاوروبيين والافريقيين فى غينيا والراس الاخضر باقامة نوع من التعايش لم يكن ممكنا مثلا فى المستعمرات البريطانية . ولكن من جهة ان جهل المعمر البرتغالى وتخلفه قد جعلا فى كثير من الاحيان لايقيم وزنا ولا اعتبارا لشخصية الافريقى ولثقافته . لهذا عندما حدثت اول مواجهة بين الشعب الغينى والدوله الاستعمارية فوجىء البرتغاليون بظهور هذه الشخصية .

اما المقاومة المنظمة فى غينيا والراس الاخضر فقد بدأت فى المراكز الحضرية وذلك طريق مجموعات مثل النقابات والتنظيمات الاجتماعية وكانت فى بداية الامر لا تتعدى نطاق الاوساط البورجوازية الصغيرة التى كانت بحكم اتصالها بالعالم الخارجى تشعر بالذل والمهانة امام الوجود البرتغالى الاستعمارى اما باقى البلاد فكانت لا تزال تحيا حياة قبلية حيث ان السلطات البرتغالية كانت قد دأبت فى تضم الاقتصاد القبلى البدائى ولكنها فى الوقت ذاته حافظت على التركيبات العليا القبلية التى كانت تستعين بها لفرض سيطرتها على السكان .

ولكن رغما عن ذلك كله تكونت على مر الايام بيئة جديدة داخل هذه المجتمعات القبلية من تأثير ادخال وسائل التعامل بالنقد والتجارة العصرية فتكونت بذلك النواة الاولى للحركة القومية داخل غينيا والراس الاخضر .

ويرى « كابرال » ان العامل الاساسى الذى حول النضال فى غينيا الى كفاح شعب هو نهاية الحرب العالمية الثانية التى لولدت فى نفوس الافريقيين المستعمرين آمالا واسعة وخاصة منهم شعوب المستعمرات البرتغالية التى بدات تنسيق نضالها على المستوى الوطنى .

وكان البدء فى الكفاح المسلح يستوجب اولا انشاء تنظيمات افريقية يرتكز عليها فتم ذلك فى عام ١٩٥٤ عندما تكونت « تنظيمات ذات اهداف ترفيهية » حتى لا تسارع السلطات البرتغالية بالقضاء عليها . وسرعان ما بدت اهمية العمل السرى فتكون فى عام ١٩٥٦ الحزب ليكون اطارا له ولكنه فى عام ١٩٥٩ على اثر المذبحة التى قام بها البرتغاليون فى بيجوجيتى « قامت موجة من الغضب اجتاحت مجموع الشعب فى البلاد فادرك الحزب مدى الخطأ فى التحصن داخل النشاط السرى . فعقد مؤتمرا فى بيساو اسفر عن تحول شامل فى طبيعة الكفاح الذى بدا يتخذ شكلا جديدا اشبه بالكفاح المسلح المنظم . وحتى تتحقق تعبئة الشعب استعان الحزب بفئات العمال والموظفين الحضرين فترك هؤلاء مصالحهم وانضموا الى صفوف المناضلين وكانت اهم نقطة تحول فى العمل المباشر للكفاح المسلح فى اغسطس ١٩٦١ عندما ادرك الحزب ان مساندته للمناضلين الانجوليين لاتكفى بل يجب اقامة كفاح مسلح على ارض غنيا نفسها.

وفى ١٩٦١ كانت السلطات البرتغالية قد اجرت اعتقالات عديدة فى صفوف زعماء الحزب ولكن الحملة الواسعة التى قادها الشعب والحزب الطليعى قد اجبرت السلطات الاستعمارية الى اجراء محاكمة ادت الى اطلاق سراح معظم المعتقلين . وكان ان اكتسب الحزب من جراء هذا العمل مركزا هاما فى نفوس السكان التى زاد ايمانها بالكفاح .

وعندما حصلت غينيا [كوناكرى] على استقلالها تمكن الحزب من اقامة مراكز له على ارض الدولة الصديقة فكانت بمثابة مدرسة سياسية تحضيرية للنشاط السياسى وكان اهم ما يلاحظ انها كانت تأخذ دائما بعين الاعتبار المميزات الاجتماعية والتقاليد والعادات الدينية وغيرها التى اختص بها الفلاحون . على اساس ان الفلاح الذى يقاتل فى الصين او فى الجزائر ليس هو الفلاح الذى يقاتل فى غينيا .

ومن اهم مميزات البيئة الفلاحية فى غينيا [بيساو] ان المستعمر البرتغالى لم يستول على الارض ولم يقم مستعمرات فلاحية كما حدث ذلك فى انجولا مثلا فكانت

الارض هنا ملكية جماعية للقرية او للجماعة القبلية اي ان الفلاح الغيني لم يكن مستغلا من طرف المعمر بشكل مباشر بل كان ذلك يحدث من طريق التجارة حيث كانت توجد فروق شاسعة بين اسعار السلع المباعة وقيمتها الحقيقية . كذلك لم يكن يوجد هنا استغلال للقوة العاملة مثل ماحدث في انجولا لهذا كله كانت الصعوبة في الاوضاع الغينية تكمن في اقناع الفلاح بانه مستغل في ارضه . ولم يكن الشعار المعروف « الارض لمن يفلحها » كافيا لتعبئة جماهير الفلاحين كما ان الكلام عن الكفاح ضد الامبريالية لم يكن له صدى مقنعا بمافيه الكفاية لهذا كله شرع الحزب في انتهاج اسلوب الاتصال المباشر بالجماهير وايجاد العوامل المحركة لها في حياتها اليومية مع تفادي التعميم المتسرع حتى يلمس كل فلاح مدى الاستغلال الذي يتحمله من طرف المستعمر وكانت هذه الوسيلة في الاقناع تتطلب الصبر والمثابرة لان الفلاح لم يكن عنصرا ثوريا في الاصل ولكنه كان القوة البشرية الرئيسية في الكفاح المسلح وقد وجدت العناصر الثورية في الاوساط الحضرية في صفوف البورجوازية الصغيرة وكان على هذه العناصر ان تقود الفلاحين الى اعتبار انفسهم قطعة هامة من الثورة .

كذلك كان الحزب يولي عناية كبيرة للفئات المستغلة اكثر من غيرها في القرى والمدن سواء كما كان يقوم بتحليل دقيق للتركيب الاجتماعي للشعب لكي يتمكن من وضع كل فئة في مكانها الملائم داخل اطار الكفاح وهي محاولة صعبة لم تخل من التورط في الاخطاء، كماكان تخل البعض يفضل بحكم مصالحه الانحياز لصف المستعمرين .

وكانت سياسة الحزب تتضمن مبدأ هاما وهو ان « القبيلة موجودة وغير موجودة في الوقت نفسه » ومعنى ذلك ان القاعدة الاقتصادية القبلية ليست العنصر المحرك للكفاح الوطني بل هو التكوين الثقافي القبلي مع مراعاة عدم احداث تقسيم على الصعيد السياسي بقدر الامكان . كذلك كان الحزب يولي عناية خاصة بالمعتقدات الدينية ويجتهد على عدم احداث عداء بينها ويرفض القيام باي عمل يمس بكرامة الانسان فكان مثلا لا يهاجم اعتقاد الفرد في تأثير « الاحجبة » وغيرها من المتعقدات ويترك له الفرصة من خلال الكفاح اليومي ليلمس بنفسه عدم فائدتها .

وفي ١٩٦٣ كان قد اصبح للشعب الغيني حزب في الجنوب يعتمد على الجماهير في نشاطه كما تواجدت المراكز والقواعد اللازمة للشروع في الكفاح المسلح . اما في الشمال فقد كان للحزب قاعدتان . ويقول كابرال « كان الكفاح المسلح هو الذي اندمج في الشعب اكثر من العكس لان الشباب كان على استعداد كاف للقتال ولكنه كان لايملك السلاح اللازم » . وكانت النتيجة ان تكونت وحدات حرب عصابات مستقلة وعندما نما الكفاح وانتشر اندمج كامل السكان فيه وكانت الخطوة التالية تنسيق الجهود بين الوحدات وتفادي الانقسام الذي نتج عن استقلال وذاتية وحدات حرب العصابات في البداية وكان ان عقد الحزب في ١٩٦٤ مؤتمرا اسفر عن عدة اجراءات اتخذت ضد قادة حرب العصابات ووضع القيادة الجماعية للنضال بين يدي لجنة الحزب . ويكتب هنا كابرال ، « ان الحزب والقوات المسلحة شيء واحد » اي ان زعامة الحزب هي في الوقت نفسه قيادة النضال المسلح .

وبالاضافة الى هذا تقرر تعبئة جزء من قوات حرب العصابات لانشاء قوات نظامية حتى يمكن التوسع في رقعة القتال . وهكذا اعيد تركيب الجهاز العسكري وتمكنت القوات المناضلة من فتح جبهات جديدة اجبرت على مر الوقت العدو على الانسحاب من المراكز الحضرية وعلى التحصن في مراكزه . وكان العدو يعيش في تناقض مع نفسه فقد كان يريد ان يسيطر وكان لابد لذلك ان ينتشر حتى تتم له السيطرة على المكان ولكن في الوقت ذاته كان هذا الانتشار يضعف درجة التركيز الدفاعي .

يشير كابرال الى ان اندماج القيادة العسكرية داخل زعامة الحزب كان له اثر طيب ملموس في الكفاح الذي اصبح متناسقا حتى تحولت قوات حرب العصابات جميعها في ١٩٦٧ الى قوات نظامية وانتقلت مراكز القوى النضالية من القرى الى المدن بعد ان اصبحت القرى تضم السكان المناضلين وتتبع كلية للحركة التحررية .

ويثير كابرال انتباه القارىء الى الخطأ الذي ارتكبه المستعمر البرتغالي عندما ظن ان النضال الوطني سوف يأتي من الدول المجاورة اي من الخارج فركز قواته على الحدود ولكن ما حدث هو ان القتال قد نبع من الداخل فكانت خسائر العدو جسيمة . ومازالت جزر الرأس الاخضر خاضعة لسيطرة البرتغاليين ويقول « كابرال » عندما يمتد القتال الى هذه الجزر سيكون شاملا .

وينهي كابرال مقاله بالتنويه الى الخط العام الذي انتهجه الشعب الغيني وخاصة بعد عقد مؤتمر الخرطوم . فقد ازداد الامل في تكتل القوى المضادة للاستعمار المتأهبة لمعاونة كل حركة تستهدف القضاء على الاستعمار ويدعو الزعيم الغيني جميع القوى المضادة للاستعمار الى التكتل في سبيل الكفاح ومعاونة الشعب الغيني في التحرر من قيود الاستعمار البرتغالي » .



مجلة افريكان كوارتيرلي ـ الهند ـ عدد ابريل : يونيو ١٩٦٩ ـ الجيش في افريقيا ـ بقلم : ماتياس فينائيون اوك .

ان هذا المقال يتناول كافة المسائل المتعلقة بالدفاع في افريقيا بل هو دراسة قصيرة

عن الدور السياسى الذى يقوم به الجيش ومدى تأثيره على الاحداث فى الدول الافريقية عامة .

والملاحظة الاولى التى يبديها الكاتب هو حرص هذه الدول بصفة عامة على انشاء جيش وطنى لها بمجرد حصولها على الاستقلال وكان وجود جيش وطنى لهو نوع من التعريف بالاستقلال المكتسب اسوة بالعضوية فى هيئة الامم المتحدة .

اما من حيث الاسس الجذرية التى تدخل ضمن تركيب الجيوش الافريقيه فان الكاتب يبرز ظاهرة عامة وهى مدى تأثر تركيب هذه الجيوش بالمرحلة الاستعمارية التى كانت من نصيب كل دولة منها . فبينما نرى فرنسا قد حرصت على انشاء وحدات عسكرية خاصة لافريقيا كانت تعدها جزءا من جيشها نجد بريطانيا تعتمد على وحدات محلية مكونة من السكان المحليين تعاونها فى الحفاظ على النظام والامن فى المستعمرة .

اما الظاهرة الثانية التى انعكست على تركيب الجيوش الافريقية فهى التجاء الحكم الاستعمارى عامة الى هذه الوحدات لتعاونه فى الحفاظ على النظام والامن فى مقاطعات اخرى وكذا فى جميع الحروب التى تتورط فيها الدولة الاستعمارية فى اى بقعة من العالم .

وكان من نتيجة تأثير هاتين الظاهرتين على الجيوش الافريقية ظهور بعض المشاكل السياسية والنفسية مثل :

اولا : — كان ينكر على الافريقيين الحق فى الخدمة العسكرية الذى يعد فى الواقع مقياسا سياسيا فى الدولة المعاصرة لهذا كانت الاستعانة بهم فى صفوف الجيش الاستعمارى لا تتعدى مستوى الانفار الجنود المتطوعين او المرتزقة .

ثانيا : كانت اهم نتيجة ادى اليها اشتراك قوات افريقية فى الحروب الاستعمارية هى تبلور الظروف التى سمحت لهم بطرح مشكلة وضعهم ومطالبتهم بحق تقرير المصير كما حدث مثلا بالنسبة للجزائريين الذين اشتركوا فى حرب الهند الصينية .

ثم يقدم الكاتب جدولا مفصلا عن التكوين الكمى لمختلف الجيوش الافريقية وكذا لقوات الشرطة والامن ويقارن بينها وبين عدد سكان كل دولة مع الاشارة الى نوع المعونة الفنية التى يتلقاها من الخارج فيصل الى عدة استنتاجات :

١ — انه يوجد تغاير واضح بين دول يمكن توصف بالدول « السلمية وهى بصفة عامة لاتعرف مشاكل سياسية داخلية عويصة وبين دول نالت استقلالها بعد كفاح دموى مرير وبالطبع فان المجموعة الثانية تركز عادة على دعم وحداتها العسكرية من حيث الكم والنوع سواء وتلجأ الى هذه الوحدات للحفاظ على النظام الداخلى (مثل الجزائر والكامرون وكونجو كينشاسا)

٢ — يوجد ايضا تغاير آخر بين الدول التى لا مطالب اقليمية لها وبالتالى لاتركز على جيشها وبين دول افريقية ذات اهداف توسعية (مثل غانا التى لها مطالب فى طوغو)

ويلاحظ الكاتب بصفة عامة ان تركيب الجيوش هنا يتوقف على مدى موارد كل دولة وتطلعاتها المظهرية فقد يحدث ان تكون هذه الجيوش فى مجموعها جيوشا رمزية بمعنى الكلمة لكنها قد تولى اهتماما بالقوات الجوية وخاصة منها على طائرات النقل .

اما من حيث المعونة الخارجية — وهى معونة ضخمة فى مجموعها — فان الكاتب يركز على صورة منها وهى المعونة التى تبذل للدول الافريقية بمقتضى اتفاقيات دفاع مبرمة مع دولة اجنبية . فيرى ان هذه الاتفاقيات تبرز صراعا بين الاحتياجات العسكرية والمبادىء السياسية فى الدولة الافريقية كما تفصح عن عدم قدرة الدول الافريقية (باستثناء الجمهورية العربية المتحدة) على مواجهة اى عدوان خارجى اذا اعتبرنا امتدادا حدودها من جهة وضعف قواتها المسلحة من جهة اخرى .

ثم يتناول الكاتب موضوع الدور السياسى الذى يقوم به الجيش فى افريقيا فيلاحظ انه اداة لتحقيق الوحدة القومية وللحفاظ على النظام الداخلى ولصد اى عدوان خارجى ولكنه فى الوقت ذاته قد يقوم بدور الحكم اذا احتدم صراع سياسى وذلك ان لم يكن قد اعتلى الجيش بنفسه الحكم .

١ — الجيش اداة للتوحيد القومى : —

ويشكل الجيش بحكم تكوينه المنظم الوعاء الملائم لابراز الوحدة القومية التى تسعى الى تحقيقها الحكومات بشتى الوسائل .ولكن هذا القول ليس دائما صحيحا فقد يحدث احيانا ان تبرز داخل صفوف الجيش تيارات قبلية تنمو بفضل التركيب العسكرى نفسه كما حدث ذلك فى الكونجو (كينشاسا) فى عام ١٩٦٠ وفى طوغو فى ١٩٦٣ وفى السودان على اثر انقلاب ١٩٥٨، ولكن هذه الظاهرة سرعان ماتختفى .

٢ — الجيش اداة للدفاع :—

لاشك ان دور الجيش الافريقى فى الدفاع وفى الحفاظ على النظام الداخلى لا يختلف عن ما هو عليه فى معظم دول العالم ولكن ثمة عوامل مميزة له منها ان الدفاع عن الحدود يشكل عبئا يثقل على كاهل ميزانيات معظم الدول الافريقية التى لديها مشاكل حدود . وان كان الاتجاه السائد هو الحل الودى الذى نادى به ميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

٣ — الجيش اداة للحفاظ على الامن الداخلى : —

ان الجيوش الافريقية وهى تقوم بمهمة الحفاظ على الامن الداخلى قد ورثت فى الواقع التقاليد والسلطات التى كانت فى الماضى تملكها القوات المسلحة الاستعمارية لقمع حركات التمرد والاضطرابات مع هذا الفارق وهو ان هذه الحركات لم تعد موجهة ضد حكم استعمارى خارجى بل ضد المجموعة السياسية او العرقية التى تملك السلطة فى البلاد .

ويختم الكاتب مقاله بالقول ان الجيش يقوم بدور مهم فى افريقيا بالرغم من انه ما زال تكوينا ضعيفا . وانه طالما لايوجد فى افريقيا قاعدة وتركيب

سياسى متأستمر فان الجيش بحكم تنسيقه وتنظيمه سيبقى وسيلة اساسية للعمل السياسى من الصعب تجاهلها بل تدخل الجيش قد يكون ايضا حاسما للموقف فى شتى الدول الافريقية .

AFRICAN AFFAIRS

مجلة افريكان افيرز — عدد يوليو ١٩٦٩ الاتجاهات الجديدة للبنك الدولى فى افريقيا — بقلم : دافيد جوردون .

يتناول دافيدجوردون (رئيس البعثة الدائمة للبنك الدولى فى شرق افريقيا) فى هذا العرض أوجه النشاط الجديدة التى يقوم بها البنك الدولى فى افريقيا فى مجـالات التنميـة الزراعيـة والصـناعية ومجـالات التعليم والمشكلات السكانية وذلك بعد أن تقرر مضـاعفة اعتمـادات البنك الدولى للـدول الافريقيـة ثلاث مرات حتى تصل الى ٢٠٠٠ر٢ مليون ج استرلينى خلال الاعوام الخمسة القادمة . وقد تم بذلك بنـاء على الاقتـراح الذى — عرضه مستر مكنمارا رئيس البنك الدولى فى خطبتـه الافتتاحيـة لمحـافظى البنك فى الاجـتماع السنوى للبنك فى سبتمبر سنة ١٩٦٨ .

وبعرض تطور نسبة الاعتمادات التى كان يخصصها البنك الدولى للدول الافريقية من سنة ١٩٥٨ عندما كانت ١٦٢ر١ مليون ج استرلينى ثم ارتفعت هذه النسبة فى الفتـرة من سنة ١٩٥٨ — ١٩٦٣ وصلت الى ٢٧٠ مليون ج استرلينى وارتفعت مرة اخرى فى الفترة من ١٩٦٣ — ١٩٦٨ وصلت ٦٣٦ مليون ج استرلينى بزيادة قدرها ١٥٠٪

ويشـير جـوردون الى ان اعتمادات البنك الدولى كـانت تخصص فى البـداية لانجـاز مشروعات المواصلات ومشروعات التنمية فى مجال التعـدين فقط ولكنها اصبحت الان اكثر تنوعا وذلك طبقا للتعريف الذى اعلنه مستر ماكنمارا اخيرا من دور البنك الدولى وانه (لا يجب ان يقتصر على التمويل بل يجب ان يعمل على اسـاس انه وكالة للتنمية . وان نجاحه فى القيام بهذا الدور يتوقف على المـدى الذى يستطيع ان يساهم به فى تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية فى مجالى الزراعة والتصنيع).

ويعلق جوردون على ذلك بانه لا شك ان هذه الافاق الجديدة لنشـاط البنك الـدولى تتميز باهمية خاصة بالنسبة لافريقيا) ثم يتنـاول قطاعات التنميـة المختلفة التى يشملها نشاط البنك الدولى فى افريقيا وتتركز فى ثلاثة مجالات : —

١ — التنمية الريفية ومشاكل التسويق .

٢ — القطـاع الصنـاعى والسياحة .

٣ — قطاع التعليم ومشكلات السكان .

هذا عدا اوجه النشاط الاخرى التى يقوم بها البنك وليس لها الطابع المالى البحت وهى تشمل المساهمة التى يقدمها فى اعداد المشروعات واداراتها .

وفى مجال التنمية الريفيـة يشير جوردون الى ان الزراعـة لازالت هى المصدر الرئيسى للرزق لاغلبية السكان فى معظم الدول الافريقية كما انها المصدر الرئيسى للامـوال التى تحتـاجها مشروعـات التنميـة . ويتميز القطاع الزراعى فى معظم الدول الافريقية بالتخلف بسبب انخفاض انتاج الارض وعدم التوسع فى زراعة الاراضى ذات الخصـوبة العالية وخاصة تلك التى كانت مملوكة لاجانب او شركـات مساهمة والتى كانت موضـع هجوم من جـانب الوطنيين .

ويـرى جوردون (ان حـل المشكلة الزراعية فى افريقيا كان يكمن فى تبنى اكثر المشروعات ضمانا من ناحيـة الانتاج وهى الملكيات الصغيرة او الزراعـة التعاونية) وبالفعل فقد قـام البنك الدولى وفروعه بتمويـل كثير من المشروعات من هذا النوع ففى كينيا مثلا تم الاستيلاء على ٢ر١ مليـون فدان من المزارع الاوربية تم تقسيمها الى مزارع صغيرة ثم اعيد تنظيمهـا تحت اشراف دقيق ، وقد تم اعـداد وتنفيذ عدة مشروعات مماثلة فى بعض الدول الافريقية حيث تم الاستيلاء على املاك الاجـانب او اراضى الاهـالى التقليديـة وفى مناطق اخرى تم الاحتفـاظ بالاطار التقليدى للانتاج كمـا حدث فى قرى اوجاما بتانزانيا .

كما تم اعادة تنظيم الملكيـات التقليديـة المبعثرة فى وحـدات متكاملة — مثال ذلك المشروع الذى قام بتنظيمه البنك الدولى فى اثيوبيا ويتضمن اعادة تسكين بعض الاهالى فى مناطق زراعية جديدة غير مستعملة . ويضيف جوردون (ولا تقتصر هـذه المشروعات على اجراءات اساليب تحسـين الزراعة فحسـب بل تتضمن ايضـا برامج لتنظيم التعليم والصحة والمواصـلات وبرامج للتدريب على القيـادة وادارة المشروعات) .

ثم يتناول جوردون الانجازات التى حققها البنك الدولى فى هذا المجال بقوله (لا استـطيع ان اجزم بأن اغلبيـة الفلاحـين الافريقيين قـد حققوا ثـورة تكنولوجية ولكن من الواضح ان اغلبهم قد تأكد بان البنك لايمنح مساعدته الا للمزارع التى تحرز تقدما فعليا) ثم يستطرد اهم هذه الانجازات وهى مضاعفـة الانتاج لاهم المحاصيل الغذائيـة (الذرة والقمح) ويذكر بعض الامثلة منها كينيا التى تضاعفت مساحة المنطقة المزروعـة ذرة التابعة للمزارع الافريقية ٧٥ مرة خلال السنوات الاربع الماضية فقد كانت الفى فدان سنة ١٩٦٤ ثم اصبحت ١٣٠ الف فدان سنة ١٩٦٨ ثم ينتقـل جوردون الى عرض مشكلة التسويق موضحـا (ان زيادة الانتاج تثير مشكلة اخرى وهى مشـكلة التسـويق فالمعروف ان معظم الصـادرات التقليدية للدول الافريقية تتعرض لمنافسة حادة من جانب الاسواق الصناعية . والواقع ان البنك الدولى لا يملك حلا جاهزا لهذه المشكلة اذ انها مرتبطة بضرورة الوصول الى اعادة تنظيم للاسواق

العالمية يعطى للدول المنتجة للمواد الخام عائدا مناسبا يشجعها على زيادة الانتاج ويسهل لها تحقيق الاستقرار الاقتصادى والى ان يتم ذلك فالبنك الدولى يواصل تأدية دوره فى مساعدة هذه الدول على رفع مستواها الانتاجى) .

ويذكر جوردون اهم السلع الافريقية التى يساهم البنك الدولى فى تسويقها وهى الشاى، وقد ساهم البنك عن طريق منظمة التنمية الدولية فى عدة مشروعات لزراعته وتسويقه فى كينيا واوغندا وتانزانيا والكميرون . كما قامت منظمة التنمية الدولية بتمويل بعض مشروعات تربية الماشية فى حوالى ١٢ دولة افريقية . وقد شملت مساهمة البنك الجوانب الفنية والتنظيمية وتطوير اساليب تربية الماشية وانشاء محطات نموذجية والعمل على رفع مستوى انتاج المراعى . ويحاول جوردون تقييم مساهمة البنك فى هذه المشروعات فيقول :

(ان معظم هذه المشروعات حديثة ولا يمكن الحكم على مدى نجاحها وان كانت هناك بشائر أمل) ثم يعرض بعض المشاكل التى تعترض تربية الماشية فى افريقيا ويلخصها فى ثلاثة اخطار رئيسية هى نقص المياه ، وانتشار الامراض ، وعدم تشجيع الحكومات لعمليات الاكثار من تربية الماشية ، ثم يشير الى صعوبة استغلال جميع امكانيات الدول الافريقية فى تصدير اللحوم رغم زيادة الطلب عليها من جانب الدول المتقدمة الغنية وذلك بسبب القيود الصحية المفروضة على اللحوم المجمدة وبالاضافة الى احتياجات الاستهلاك المحلى فى الدول الافريقية ذاتها ، ويرى جوردون حلا لذلك (ضرورة اهتمام الدول الافريقية باستغلال الثروة السمكية والعناية بانتاج الحبوب حتى يمكن تخصيص الانواع الجيدة من الماشية للتصدير وتظل الانواع الاخرى للسوق المحلية) .

ثم يتناول جوردون مشكلة التصنيع فى افريقيا مشيرا الى (ان الصناعة فى افريقيا تعتمد اساسا على الصناعات المعدنية وانتاج المواد الخام الزراعية وصناعة بعض السلع الاستهلاكية . وتنحصر الصعوبات التى تعترض التصنيع فى افريقيا فى نقص الفنيين والايدى العاملة المدربة وانخفاض القوة الشرائية ونقص الخبرة الادارية وندرة مصادر الاستثمار وارتباط كل هذه العقبات بالظروف السياسية) .

ويضيف جوردون الى ذلك احدى العقبات الرئيسية امام التصنيع فى افريقيا والتى تكمن فى (صعوبة الحصول على اجابات حاسمة للمشكلات الاقتصادية والفنية فى القارة . ففى اوربا والولايات المتحدة يوجد عشرات الهيئات الاستشارية الصناعية المزودة باحدث الاجهزة والمراجع والقادرة على وضع اجابات سريعة وحاسمة لمثل هذه المشكلات وتفتقر افريقيا والدول النامية الى مثل هذه الخدمات الباهظة التكاليف) ويرى جوردون (ان هناك حاجة ملحة وعاجلة لاقامة بعض الهيئات الاستشارية الصناعية الدائمة فى المناطق الهامة بافريقيا على ان يتم تزويدها بجهاز من الخبراء فى مختلف الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والادارة على ان تربطهم صلات وثيقة بالهيئات المماثلة فى الدول الصناعية المتقدمة) . كما يرى ضرورة استقلالها عن الحكومات الافريقية (وربما يكون من الافضل ان تضم ممثلين للحكومات المحلية والوكالات الصناعية والجامعات وشركات القطاع الخاص وعندئذ يستطيع البنك الدولى ان يساهم فى تدعيمها) .

ويشير جوردون الى ان مساهمة البنك الدولى فى تمويل المشروعات الصناعية فى افريقيا محدود نظرا لندرة المشروعات الصناعية الضخمة وبالنسبة للصناعات الصغيرة فان البنك يقوم بتمويل بعض بنوك التنمية الوطنية والشركات المالية فى ٤ دول افريقية ويرجع ذلك الى ان ميثاق منظمة التمويل الدولية التابعة للبنك يشترط ضرورة سيطرة القطاع الخاص على المشروعات التى تقوم بتمويلها ولما كانت فرص القطاع الخاص محدودة فى عدد كبير من الدول الافريقية فان مساهمة منظمة التمويل بالتالى محدودة . ولكنها تقوم بتزويد المؤسسات الصناعية بتسهيلات مالية ومساعدات فنية

ويرى جوردون ان المشكلة الرئيسية التى تواجه تنمية القطاع السياحى فى افريقيا هى ارتفاع اجرة المواصلات ونقص الاستعدادات السياحية رغم ما تتمتع به افريقيا من امكانيات سياحية متنوعة وتنحصر مساهمة البنك الدولى فى هذا القطاع فى تنمية المناطق السياحية والمطارات وانشاء الفنادق ومد الطرق . ويقترح جوردون ضرورة اشتراك الدول الافريقية بشكل جماعى للمساهمة فى تنمية القطاع السياحى لان السائح الاوربى او الامريكى لا يزور دولا افريقية معينة بل يزور مناطق ، فالحدود القومية لا تعنى شيئا بالنسبة له واذا كانت ستشكل بعض المتاعب له فانه لن يفكر فى الذهاب الى افريقيا بل سيفضل امريكا اللاتينية او المغرب او تايلاند وبالنسبة لقطاع التعليم فى افريقيا فقد اشار جوردون الى المحاولات التى يبذلها البنك الدولى لتوجيه التعليم فى افريقيا نحو الجوانب التطبيقية فى مجالات الزراعة والصناعة اذ ان الهيكل التعليمى الحالى فى افريقيا لا يساعد على تخريج اجيال من الخبراء فى الزراعة والصناعة نظرا لارتباطه بالاطار الاكاديمى للجامعات الاوربية . وقد بلغت اعتمادات البنك الدولى لهذا القطاع ٨٢ مليون جنيه استرلينى خلال الاعوام الخمسة الماضية .

وقد عرض جوردون المشكلات السكانية فى افريقيا مؤكدا ما سبق ان ذكره مستر مكنمارا فى حديثه مع محافظى البنك ـ (ان مشكلات السكان فى افريقيا تعتبر احدى العقبات الرئيسية امام التنمية) ولم يركز فقط على مشكلة الانفجار السكانى وقلة الموارد بل اهتم بظاهرة الاستنزاف الصحى التى يتعرض لها سكان الدول النامية والتى يكون لها اكبر الاثر على معدلات الانتاج .

واشار جوردون الى المحاولات

التى بذلها المسئولون البيض لتنظيم النسل فى بعض الدول الافريقية وقد قوبلت بمقاومة شديدة من جانب الافريقيين وخاصة فى جنوب افريقيا حيث يحلمون بتكوين مجتمع اغلبيته من البيض ثم اوضح صعوبة مساهمة البنك الدولى فى هذا الجانب ــ نظرا لضخامة المبالغ التى يتطلبها انشاء مصانع لوسائل منع الحمل وتدريب اخصائيين بالاضافة الى ضرورة ارتباط هذه الخدمات ببرامج اوسع لرفع المستوى الصحى للسكان وخاصة فى الريف ولكن قد يستطيع البنك ان يقوم بدور فى هذا المجال من الناحية الاعلامية والتوجيهية .

ويختتم جوردون حديثه بالاشارة الى اوجه النشاط الاخرى التى يقوم بها البنك الدولى فى افريقيا والتى تشمل المساهمة التى يقدمها لبعض الدول الافريقية فى وضع برامج التنمية وتخطيط اقتصادياتها عن طريق بعثاته الفنية فى كل من شرق وغرب افريقيا والتى تضم خبراء فى الاقتصاد والزراعة والتعليم

وقد قام خبراء البنك الدولى فى شرق أفريقيا بالاشراف على كثير من المشروعات الزراعية منها مشروع رى فى كينيا وبرنامج تنمية ريفية فى مالاوى ومشروع لزراعة الشاى فى اوغندا عدا مشروعات اخرى فى السودان وتانزانيا وزامبيا .

LE MONDE
diplomatique

مجلة ليموند ديبلوماتيك ــ عدد سبتمبر ١٩٦٩ ــ ضعف امكانيات الحل السلمى فى الشرق الاوسط ــ بقلم : ايريك رولو

ان هذا المقال يعد تقييما لما طرا من تطورات على ازمة الشرق الاوسط منذ ان عقد مؤتمر القمة فى الخرطوم منذ عامين وهو تقييم اقل مايمكن ان يقال عنه هو انه يتسم بالتشاؤم .

ويذكر « رولو » كيف كان على رؤساء الدول العربية المجتمعين فى الخرطوم اثر هزيمة يونيو ١٩٦٧ ان يتخذوا موقفا موحدا تجاه تمسك القادة الاسرائليين بالمطالبة باجراء مفاوضات مباشرة مع الدول العربية وما توصل اليه مؤتمر الخرطوم من اتخاذ خط سير كان يعكس رغبة الرؤساء العرب فى مقابلة اتجاهات الرأى العام العربى وفى الوقت ذاته يتجه الى انتهاج حل وسط للمشكلة .

كان المؤتمر يرفض فكرة الاعتراف الرسمى باسرائيل وكذا المفاوضات المباشرة التى يطالب بها الاسرائيليون . ولكن فى الوقت ذاته ولاول مرة منذ ان تأسست دولة اسرائيل كان القادة العرب يبحثون عن « حل سياسى » بل ان كلمة « السلام » قد حذفت من قرارات المؤتمر بناء على طلب الملك حسين وبتأييد من الرئيس عبد الناصر وحلت محلها كلمة « الصلح » مع اسرائيل . مما ادى الى انسحاب السيد الشقيرى والمندوب السورى من المؤتمر . ولكن الصحف الاجنبية قد سارعت بترجمة كلمة « الصلح » بكلمة « السلام » وكان ان استغلت اسرائيل هذا الالتباس لمحاولة اقناع الراى العام بان العرب « لايريدون سوى القضاء على دولة اسرائيل »

ثم يتناول ايريك رولو قرار ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ الذى اعتمده مجلس الامن فيرى ان القضية الفلسطينية كانت قد طمست معالمها لصالح اسرائيل وذلك فى شكل جملة غير محددة تضمنها القرار تطالب « بحل عادل لمشكلة اللاجئين» وهكذا تناسى مجلس الامن القرارات العديدة التى اتخذتها الامم المتحدة منذ ١٩٤٨ التى كانت تدعو اسرائيل الى اعطاء الفلسطينيين الحق فى الرجوع الى وطنهم الاصلى . ولكن من جهة اخرى كان قرار ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ يؤكد رفض الاعتراف باى عمل يقوم على الحصول على اراض عن طريق الحرب . كما كان القرار لايدعو الاطراف المعنية الى اجراء مفاوضات مباشرة بل كلف جونار يارنج بهذه المهمة .

ولكن الكاتب يرى ان الخلاف فى تفسير هذا القرار نابع عن تصور الاطراف لمصير الاراضى المحتلة وكان اهم النقاط التى تمسك بها الرئيس عبد الناصر هى : اولا الانسحاب من جميع الاراضى المحتلة وثانيا اعطاء الفلسطينيين حق الاختيار فى الرجوع الى ديارهم . ولكن هذه المبادرة لم تقبلها اسرائيل التى ادعت انها غير سادتة ويرجع السبب فى نظر الكاتب الى ان المسئولين الاسرائيليين ليس فى ذهنهم اية نية فى قبول اى مهاجر فلسطينى او فى ارجاع القطاع الاردنى من القدس بل انهم قد شرعوا بالفعل فى رسم « حدود جديدة » لدولتهم»

وهكذا تجمد الموقف فى الشرق الاوسط . وكانت النتيجة ان زاد نشاط المنظمات الفلسطينية تحت ضغط الاحتلال وامتد نفوذها السياسى فى صفوف الرأى العام العربى الذى ازداد يقينا بان دولة اسرائيل لاتبحث عن السلام بل تعمل جاهدة للتوسع فى المنطقة . وفى ٢٠ يناير القى الرئيس عبد الناصر خطابا امام مجلس الامة جاء فيه لاول مرة الاعتراف للمنظمات الفلسطينية بالحق فى رفض قرار مجلس الامن . كما كان يكرر مرة اخرى مساندته للحل السلمى عن طريق وساطة الامم المتحدة ولكنه كان يؤكد فى الوقت نفسه اولوية الاجراءات العسكرية على المبادرة السياسية ويركزا بصفة خاصة على النضال المتسلح .

ثم يروى ايريك رولو كيف خابت امال العرب فى حكومة نيكسون بعد ان نقل جروميكو الى الرئيس عبد الناصر المقترحات الامريكية التى كانت لا تعكس سوى الموقف الاسرائيلى فكان مصيرها الرفض ومن جهة اخرى

لم تؤد المفاوضات الرباعيــة الى اى اتفاق . وكانت النتيجة ان ازداد تأزم الموقف على الحدود نتيجة التصريحات العــديدة التى ادلى بها المسئولون الاسرائيليون حول الاحتفاظ بعدة مقاطعـــات عربية بحجة ضمان امن اسرائيل من جهة وانشاء مستعمرات فى المناطق المحتلة من جهة اخرى. ومما زاد الاحــوال سوءا ان القوات الاسرائيلية بدات تتخلى عن سياسة « الدفاع الايجابى » وتجنح الى « الهجوم الردعى » مدعية ان هذا الاتجاه الجديد هو الرد على العمليات العسكرية التى شنتها القوات المصرية على ضفة القتال .

ويصف ايريك رولو الخطاب الذى القاه الرئيس عبد الناصر فى ٢٣ يوليو الماضى بأنه يشكل فى نظره « تحولا » هاما . فلاول مرة لم يذكر الخطاب قرار ٢٢ نوفمبر كما لم يعلن تمسكه بالحل السلمى بل ركز على اهمية المرحلة الجديدة التى يخوضهـا الشعب العربى وهو يكافح فى سبيل استرجاع جميع الاراضى المحتلة ووصف هذه المرحلة بانها بداية « حرب اســـتنزاف » تستهدف منع اسرائيل من تحويل خطوط وقف اطلاق النار الى حدود دائمة .

ثم يتناول ايريك رولو موضوع مطالبة الرئيس عبد الناصر بدعوة الدول العربية الى مؤتمر للقمة جديد لبحث « الوضع الجديد » فيفسره على انه محاولة مـن طرف كل من الجمهورية العربية المتحدة والاردن للحصول علـى تأييد الدول العربية الاخرى وان كانت توجد بعض الدول العربية لاتريد ان تهب لمساندة الرئيس عبد الناصر بل تفضل ان تـراه يواجه وحدة اسرائيل . بـل ان الكاتب يرى ان المشـــكلة تكمن فى انه سواء شرع الرئيس المصرى فى حل سـياسى او عسكرى فانه فى كلتا الحالتين لابد من تأييد ومساندة ســائر الدول العربية الاخرى وهو مالم يتحقق فى الوقت الحاضر ●

AFRICASIA

مجلة افريكاسيا — اسبوعية — العدد الاول — نوفمبر ١٩٦٩ — باريس — بوليفيا بلا اوهام — بقلم : ايزابيل الفارز

أثار القرار الاخير الذى اتخذه الجنرال الفــريد أوفاندو كانديا قائد الانقلاب العسكرى فى بوليفيا بتأميم شركة جولف اويل الامريكية للبترول بعض التساؤل حــول الدوافع التى احاطت به خاصة وانه صدر من الجنرال أوفاندو كانديا الذى يعتبر أحد المسئولين المباشرين عن مقتل الثائر الكوبى شى جيفارا منذ عامين كما انه من العسير تصور أن الجنرال أوفاندو اقدم على اتخاذ هــذا القرار دون أن يأخذ فى اعتباره رد الفعل الذى سيحـدث فى الولايات المتحدة وتحاول الكاتبة كشف طبيعة قرار التأميم من خلال تحليلها للظروف والملابسات التى احاطت بوقوع انقلاب ٢٦ سبتمبر الماضى واستيلاء الجنرال أوفاندو على الحكم .

ترى أن اســـتيلاء الجنرال اوفاندو على الحكم لم يثر دهشة أحد اذ ان هذا الانقلاب لم يكن الانقلاب الاول الذى يرأسه فقد اشــترك مع الرئيس الســابق رينيه بارينتوس فى الانقلاب الذى الذى اطــاح بحـكومة فيكتور بازايسنتورو ســنة ١٩٦٤ ولكن بارينتوس نجح فى الانفراد بالحكم وظــل الجنرال اوفاندو منتظرا الفرصة حتى جاءت بوفاة الرئيس بارينتوس فى ابريل الماضى فى حادث طائرة وتولى السلطة بعده نائبه سيليز ساليناس الذى كان من المفروض أن يواصــل حكم البلاد حتى يحين موعد انتخابات الرياسة فى مايو سنة ١٩٧٠ .

وقد استخدم الجنرال أوفاندو فترة حكم الرئيس ساليناس كمجرد وصلة قصيرة يتأكد خــلالها من صدق رؤياه السياسية واحتمالات الوضع بالنسبة له . وقد استطاع خلال هذه الفترة أن يستفيد من بعض الثغرات التى احاطت بحكم ســالیناس — اذ أنه لم يكن يتمتع بشعبية وقد أدى ارتباطه بمجموعة روسكا التى تضم الاسر الثلاث التى كانت تحتكر ملكيــة معظم مناجم بوليفيا حتى يــوم تأميمها سنة ١٩٥٢ الى تأجيله برنامج تأميم مناجم القصـدير التى تضم أكثر مجموعات الشعب البوليفى تنظيما وديناميكية .

ورغم حرص ســاليناس على اجتذاب الرأى العــام البوليفى واضفاء نوع من الشعبية على حكومته لكنه فشل فى اختيار الوسائل الملائمة ففى الوقت الذى لم يستطع الاصطدام بمصــالح الروسكا بسبب ارتباطه بها عمد الى مهاجمة شركة جولف اويل الامريكية للبترول وشــن حملة لالغاء قوانين البترول التى وضعت من ســنة ١٩٥٤ والتى تمنـح امتيازات ضخمة للشركة المذكورة وقد استطاع الجنرال أوفاندو أن يحول هذه السلبيات فى حكم ساليناس الى ايجابيات لصالحه. ففى الوقت الذى كان الجنرال أوفاندو حريصـــا على عـدم الاصـطدام المبـاشر بالمصالح الامريكية فى بوليفيا كان يعمل على اجتذاب عطف الرأى العــام البوليفى . فقد اتخذ موقفا يتسم بالحذر من شركة جولف أويل الامريكية فهو وان لم يستطع أن يدافع عنها خوفا على شعبيته ولكنه لم يهاجمها أيضا لانه كان يأمل فى الحصـول على بعض الفوائد منها فى الوقت المناسب. والمعروف أن هذه الشركة قامت بتمويل الحملة الانتخابية للجنرال بارينتوس سنة ١٩٦٥ .

وتشــير الكاتبــة الى نقطــة التناقض البارزة فى مسلك الجنرال أوفاندو اذ انه لم يتورع عن ادانة مشروع تأميم المناجم وفى ذات الوقت كان حصان الرهان الذى اعتمد عليه فى المعــركة الانتخــابية هو المطــالبة باقامة صناعة وطنية فى بوليفيا وقـد ركز على ذلك فى الجولات التى قام بها فى المناطق الريفية ومما

يجدر ذكره أنه قد تم عقب ذلك اجراء مناوفضات مع المانيا الاتحادية لتمويل اقامة أفران عالية لاستخلاص القصدير . كما تم التعاقد مع تشيكوسلوفاكيا لاقامة صناعة تحويل الانتيمون والتنجستن . وقد وصل الفوج الاول من الفنيين التشيك فى ١٣ اغسطس الماضى وقد صرح الجنرال أوفاندو عقب استقباله لهم بتصريح له دلالته جاء فيه [نحن لا نستطيع أن نحكم مقدما على المعونة التى نتلقاها من تشيكوسلوفاكيا وان الدفاع الحقيقى عن ثرواتنا يكمن فى ضرورة تحويلها فى النهاية لصالح بلدنا] وقد اعطى الجنرال أوفاندو قائد القوات المسلحة آنذاك بهذا التصريح احساسا وهميا بوجود اتجاه نحو الاستقلال الحقيقى ازاء الولايات المتحدة .

وترى الكاتبة ان الجنرال أوفاندو قد استطاع بهذه الاجراءات أن يكتسب عطفوتأييد بعض الدوائر الوطنية كما انه اطمأن الى موقف الولاياتالمتحدة وموقفها من حكومته بعد أن قام ببعض الاجراءات لجس النبض فى واشنطن . بعد ذلك أصبح فى امكانه اعلان برنامجه فى الثورة الوطنية وأعلن مولد حزب جديد [حزب العمل الوطنى الثورى] تولى رئاسته ماريو رولون انايا الذى أصبح وزيرا للعمل بعد الانقلاب وقد أعلن فى برنامجه انه معاد للاستعمار ومصمم على انهاء [استغلال الانسان لاخيه الانسان] كما انه طرح مشكلة الاستعمار الجديد وضرب المثل بسان دومينجو وتشيكوسلوفاكيا وفيتنام وتشير الكاتبة الى انه رغم ما جاء فى بيان مولده من عبارات وشعارات يسارية لكنه يتبنى نفس البرنامج الذى كان يسير عليه حزبالثورة البوليفى الذى أنشأه بارينتوس. ثم تقوم الكاتبة بسرد سلسلة الاحداث التى سبقت استيلاء الجنرال اوفاندو على الحكم .

● فى ٣ اغسطس اعلن تكوين التحالف من أجل الثورة الوطنية الذىيضم الحركة الشعبية المسيحية وحزب اليسار الثورى والحزب الاجتماعى الديمقراطى وحزب الثورةالبوليفى [حزب بارينتوس] وبعض المجموعات المهنية التى تنتمى الى حزب العمل الوطنى الثورى .

● فى ٤ اغسطس اعلنت الصحافة استقالة الحكومة وفى اليوم التالى تم تكذيب الخبر وأعلن بأن ازمة الحكومة لم تعد قائمة وان الرئيس ساليناس والجنرال اوفاندو قد وقعا اتفاقا

● فى ٦ اغسطس انتهز الجنرال أوفاندو فرصة غياب رئيس البرلمان واختار بدلا منه ريكاردو انايا سفير بوليفيا فى المكسيك . وقد حاول الرئيس ساليناس أن يرد على ذلك باقالة ثلاث عمد من المقربين للجنرال أوفاندو واستصدار قرار بحل منظمة الشرطة العسكرية وهى منظمة شبه ارهابية وتضم ذوى الرتب القديمة وذوى السوابق فى الجيش .

● فى ١٣ اغسطس أمر الجنرال أوفاندو بالتحقيق فى الشائعات التى انتشرت عن قيام انقلاب . وقد تصاعدت الحملة ضد شركة جولف اويل حتى وصلت الى اصطدام الرئيس ساليناس بالمسئولين عن الشركة بسبب الاقتراح الذى وافق عليه البرلمان لالغاء قرار المجلس الوطنى للبترول الخاص بتحديد سعر مرتفع للجاز الطبيعى للاستهلاك المحلى . وقد ادى تصاعد الموقف الى حد اقدام الرئيس ساليناس على اصدار قرار بتوزيع الجاز الطبيعى مجانا للاستهلاك المحلى مما أنزل بشركة الجولف خسارة بلغت ٥٦٠ الف متر مكعب من الجاز . وفى ذات الوقت لم يسلم الرئيس ساليناس منهجوم المعارضة اذ طالب جوان ليشن سكرتير عام الحركة العمالية البوليفية الذى كان قد عاد منذ قليل من المنفى بايفاد بعثةبرلمانية الى المناطق التعدينيةالتىوصفها بأنها أشبه بمعسكرات الاعتقال.

ولكن اليمين نفسه كان مستعدا لمقاومة العصبة العسكرية بقيادة الجنرال أوفاندو وقد صرح أحد ممثلى النالانج فى البرلمان بأن الجنرال أوفاندو قد انفق ٦٠٠ الف دولار على حملته الانتخابية وفى استطاعته تقديم الدليل على ذلك . مما يحمل معنى اتهامه بالعمالة لشركة الجولف الامريكية .

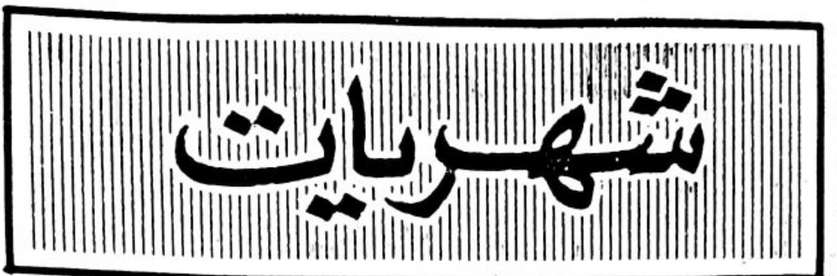
وهنا سنحت الفرصة للجنرال أوفاندو للاستيلاء على السلطة عن طريق الانقلاب رغم رغبته فى الحصول عليها عن طريق الانتخابات .

وتتساءل الكاتبة فى النهاية الى أى مدى ستصل حكومة الجنرال أوفاندو فى تطبيق البرنامج الذىأعلنته ، والمعروف انها قدمت نفسها على انهاحكومة وطنية معادية للاستعمار تسير على نفس الخط الذى تسير عليه الحكومة العسكرية فى بيرو . وقد وعدتباتخاذ بعضالاجراءات الاصلاحية مثل الغاء تشريعات التمسع وحل منظمة الشرطة العسكرية واخلاء مناطق التعدين من القوات التى تحتلها .

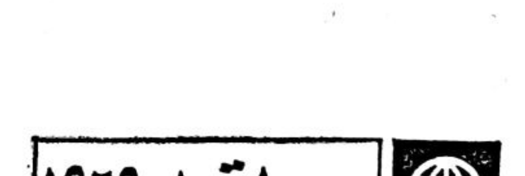
وتبدى الكاتبة بعض الشك فى احتمال استمرار الحكومة العسكرية فى تنفيذ ما أعلنته وذلك من خلال ابرازها لاوجه التناقض بين تصرفات الجنرال أوفاندو واقواله وتصريحاته عن الاستقرار المزعوم للحريات فى حين انه قام فى اليوم التالى للانقلاب باعتقال القسس واغلاق الاذاعة التى يملكونها بتهمة الدعوة الى جلاء قوات الجيش عن مناطق التعدين . وايضا بالنسبة لقرار الجنرال اوفاندو بتأميم منشآت شركة الجولف الامريكية للبترول ، وفى نفس الوقت وعد بتعويض المساهمين.

وتعلق الكاتبة فى النهاية على موقف الولايات المتحدة من قرار التأميم [بأنه يعطينا دلائل هامة عن موقف الاستعمار الامريكى من السياسة الجديدة التى تتبعها البورجوازية الوطنية] .





■ سبتمبر
■ أكتوبر
■ نوفمبر



الاتحاد السوفيتي :

٢–٦ : تام أندريه جروميكو وزير الخارجية بزيارة رسمية ليوجوسلافيا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى بلجراد حول وسائل تنمية العلاقات بين البلدين . وصدر بيان مشترك أكد فيه الجانبان وقوفهما الى جانب الشعب العربى فى نضاله ضد الصهيونية كما أعلنا ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية المحتلة .

٤ : اعترف الاتحاد السوفيتى رسميا بالجمهورية العربية الليبية .

٦–١٠ : تام اليكسى كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى بزيارة لفيتنام الشمالية حضر خلالها جنازة الرئيس هوشى مينه وأجرى محادثات مع المسئولين فى هانوى تناولت الحرب الفيتنامية ونضال الشعب الفيتنامى ضد العدوان الامريكى

٧–١٢ : تام وفد حزبى وحكومى برياسة نيكولاى بودجورنى رئيس مجلس الرياسة السوفيتى الاعلى بزيارة لبلغاريا حضر خلالها احتفالات العيد الخامس والعشرين لثورة بلغاريا .

١١ : اجتمع كوسيجين رئيس الحكومة السوفيتية مع شواين لاى رئيس حكومة الصين الشعبية فى بكين وهو فى طريق عودته من هانوى الى بلاده .

٢٢ : تام نائب وزير الخارجية على رأس وفد حكومى بزيارة اليمن بدعوة من الحكومة اليمنية .

٢٣–٢٩ : تام أندريه جريشكو وزير الدفاع السوفيتى بزيارة لبولندا أشرف خلالها على المناورات المشتركة التى تجريها قوات حلف وارسو فى بولندا .

أنظر أيضا : أوغندا [٢١] تانزانيا [٢٩] تشيكوسلوفاكيا [١٦] سوريا [٢٥] العراق [٢٣] فنلندا [٩] الهند [١١ — ١٥] اليابان [٤–٩] [٢٢]

اثيوبيا :

٦–١٠ : افتتح مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية فى أديس أبابا برئاسة الرئيس الجزائرى هوارى بومدين .

أنظر أيضا : السودان [٥–٩]

الاردن :

٤ : عاد الملك حسين الى الاردن بعد زيارته لـ ج٠ع٠م اجرى خلالها محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر وحضر اجتماعات ملوك ورؤساء دول خط المواجهة .

٩ : اعترف الاردن بالجمهورية العربية الليبية .

٩–١٢ : قام الملك حسين بزيارة رسمية للبنان أجرى خلالها محادثات مع الرئيس شارل حلو وصدر بيان مشترك أكدا فيه تأييد الاردن ولبنان لحق الشعب الفلسطينى فى وطنه ودعم قضيته كما أبديا اهتمامهما بقضية تصعيد الاعمال العدوانية الاسرائيلية واحراق المسجد الاقصى وما استتبعه من مبادرات دبلوماسية عربية واسلامية

١٤–١٨ : قام الامير الحسن ولى عهد الاردن بزيارة لباكستان أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى كراتشى حول الوضع فى الشرق الاوسط كما حمل رسالة شخصية من الملك حسين الى الرئيس الباكستانى أيوب خان .

١٥–١٧ : قام السيد بهجت التلهونى رئيس وزراء الاردن بزيارة لـ ج.ع.م حاملا معه رسالة شخصية للرئيس جمال عبدالناصر من الملك حسين كما أجرى محادثات مع المسئولين فى القاهرة

٢٦–٢٨ : قام الملك حسين بزيارة لبريطانيا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى لندن .

أنظر أيضا : ج.ع.م [١–٣] العراق [٢٧]

أسبانيا :

١٣ : قررت الحكومة الاسبانية رسميا انشاء تمثيل قنصلى وتجارى لها فى وارسو .

المانيا الاتحادية (الغربية) :

٣ : قام وزير خارجية ألمانيا الغربية بزيارة لبلجيكا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى بروكسل تناولت مشروع طلب بريطانيا الانضمام للسوق الاوروبية المشتركة وحول الزيارة التى قام بها وزير خارجية بلجيكا الى موسكو .

٧ : اعترفت حكومة المانيا الغربية بجمهورية ليبيا .

٢٦ : وافقت حكومة المانيا الغربية رسميا على منح اسرائيل معونة اقتصادية قيمتها ٣٥ مليون دولار وقد تم توقيع الاتفاق الخاص بهذه المعونة .

٢٨ : فاز الحزب الديمقراطى المسيحى الذى يتزعمه كورت كيزنجر رئيس الوزراء فى الانتخابات وقد حصل على ٤٦ر٥٪ من الاصوات بينما حصل الحزب الديمقراطى الاشتراكى على ٤١ر٧٪ وحصل الديمقراطيون الاحرار على ٦٪ والحزب الديمقراطى الوطنى على ٤ر٥٪ .

أنظر أيضا : فرنسا [٨–١٠]

المانيا الديمقراطية (الشرقية) :

٢ : اعلنت ألمانيا الشرقيه اعترافها بالجمهورية العربية الليبية .

١٣–١٥ : قام وفد من ألمانيا الديمقراطية برياسة نائب رئيس الوزراء بزيارة للهند حضر خلالها مؤتمر جمعية الصداقة الهندية – ألمانيا الديمقراطية .

٢٤ : قام نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الصحة بزيارة لنيبال أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى نيبال .

امارات الخليج العربى :

٦–٢٠ : قام حاكم البحرين بجولة زار خلالها كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأجرى محادثات مع المسئولين فى كل من هذه البلدان تناولت مشاكل الشرق الاوسط والتطورات فى الخليج العربى وموضوع الاتحاد بين الامارات العربية .

أندونيسيا :

٢١ : قررت حكومة أندونيسيا السماح لحكومة فورموزا بفتح مكتب تجارى فى جاكرتا .

اوغندا :

٢١ : قام قائد القوات المسلحة ورئيس أركان دفاع أوغندا بزيارة للاتحاد السوفيتى وأجرى خلالها محادثات مع وزير الدفاع السوفيتى .

ايطاليا :

٦ : اعترفت حكومة ايطاليا بجمهورية ليبيا .

أنظر أيضا : تركيا [١٠–١٢]

ايران :

٣ : وقعت رومانيا وايران اتفاقيتين للتعاون الاقتصادى والفنى .

٧ : اعترفت ايران بالجمهورية العربية الليبية .

أنظر أيضا : رومانيا [١ – ٦]

باكستان :

٢٧ : وافقت باكستان على عدم الاشتراك فى اجتماع وزراء خارجية الدول غير المنحازة بعد أن هددت الهند بمقاطعة الاجتماع اذا اشترك الوفد الباكستانى فيه .

أنظر أيضا : الاردن [١٤–١٨]

بلغاريا :

٤ : اعلنت بلغاريا اعترافها بجمهورية ليبيا .

أنظر أيضا : الاتحاد السوفيتى [٧ – ١٢] سوريا [١٧]

بولندا :

٦ : اعترفت بولندا بجمهورية ليبيا .

١٥ : قام جومولكا زعيم الحزب الشيوعى البولندى بزيارة لتشيكوسلوفاكيا أجرى خلالها محادثات مع هوساك زعيم الحزب التشيكوسلوفاكى .

أنظر أيضا : الاتحاد السوفيتى [٢٣ – ٢٩] أسبانيا [١٣] تشيكوسلوفاكيا [١] [١–٤] السودان [١٨] العراق [٧]

بوليفيا :

٢٦ : وقع انقلاب عسكرى فى بوليفيا وتولى قائد الجيش الجنرال أوفانديو كانديا رئاسة الجمهورية

أنظر أيضا : العراق [٢٨]

تانزانيا :

٢٩ : وصل الى مونتريال الرئيس جوليوس نيريرى مبتدئا جولة يزور خلالها كندا والاتحاد السوفيتى والسويد .

تركيا :

٦ . اعترفت تركيا بالجمهورية العربية الليبية .

١٠–١٢ : تام احسان صبرى وزير خارجية تركيا بزيارة لايطاليا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى ايطاليا .

تشاد :

١٠ : أعلنت حكومة تشاد اعترافها بجمهورية ليبيا .

تشيكوسلوفاكيا :

١ : تام رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا بزيارة لبولندا اشترك خلالها فى الاحتفالات بالذكرى الثلاثين لنشوب الحرب العالمية الثانية .

١–٤ : تام رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا بزيارة لبولندا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى وارسو وصدر بيان مشترك اتفق فيه الجانبان على تعزيز وتطوير العلاقات بين البلدين حسب ما تقتضيه مصلحة البلدين والمجموعة الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتى وحسب ما تقتضيه مصلحة السلام فى العالم أجمع

١٦ : تام رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا بزيارة للاتحاد السوفيتى أجرى خلالها محادثات مع الزعماء السوفييت تناولت المسائل الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بين البلدين .

٢٧ : تبل الرئيس لودفيك سفوبودا استقالة الوزارة الاتحادية .

٢٨ : أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى أنها أعفت الكسندر دوبتشيك من عضوية هيئة رئاسة الحزب مع احتفاظه بعضويته فى اللجنة المركزية .

٢٩ : تم تكليف السيد جوزيف كمبنى بتشكيل الحكومة الجديدة فى تشيكوسلوفاكيا .
أنظر أيضا : بولندا [١٥]

تونس :

٦ : اعترفت تونس بجمهورية ليبيا .

٨ : أجرى الرئيس بورقيبة تعديلا وزاريا فى الحكومة التونسية .

الجزائر :

٢ : اعلنت الجزائر تأييدها للنظام الجمهورى فى ليبيا .

٥–٦ : تام الرئيس الجزائرى هوارى بومدين بزيارة لـ ج.ع.م. اجرى خلالها محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر .

١٧ : تم الاتفاق بين الجزائر وكوبا على زيادة حجم التبادل التجارى بينهما عام ١٩٧٠ الى ما يقرب من ٨٠ مليون دينار جزائرى .
أنظر أيضا : الصين الشعبية [١٧]

ج. ع. م. :

١ : قررت ج.ع.م الاعتراف الكامل بالنظام الجمهورى الجديد فى الجمهورية العربية الليبية .

١–٣ : عقد فى القاهرة اجتماع رؤساء وملوك خط المواجهة حضره الدكتور نور الدين الاتاسى رئيس سوريا والملك حسين ملك الاردن والفريق أول صالح مهدى عماش نائب رئيس الوزراء العراقى ممثلا للرئيس أحمد حسن البكر كما حضر الاجتماع اللواء جعفر نميرى رئيس مجلس الثورة السودانى . وفى ختام المؤتمر صدر بيان مشترك أكد فيه أن الملوك والرؤساء قد اتخذوا القرارات اللازمة بالنسبة لكافة القضايا المطروحة وكان ذلك تعبيرا صادقا عن وحدة الموقف ومنطلقا لتحرير الارض المحتلة وتطهيرها من آثار العدوان .

٤ : وصل الى ليبيا وفد مصرى ومعه رسالة من الرئيس جمال عبد الناصر الى رئيس مجلس قيادة الثورة الليبى .

١٣ : غادر السيد محمود رياض وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة القاهرة الى نيويورك ليرأس وفد ج.ع.م فى اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة كما يجرى اتصالات مع وزراء الخارجية الذين سيحضرون اجتماعات الجمعية العامة لشرح القضية العربية والموقف فى الشرق الاوسط .

١٩ : تم توقيع بروتوكول تجارى بين ج.ع.م واليونان لعام ١٩٦٩–١٩٧٠ .
أنظر أيضا : الاردن [٤] [١٥] [١٧] الجزائر [٥–٦] السودان [٣–٤] سوريا [٦] [١٥–٢٢] كوريا الجنوبية [١٥]

جمهورية اليمن :

٢ . تم تشكيل الوزارة اليمنية الجديدة برئاسة السيد الكرشمى .

٣ : قررت اليمن الاعتراف الكامل بالجمهورية العربية الليبية .
أنظر أيضا : الاتحاد السوفيتى [٢٢]

جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

٢ : أعلنت اليمن الجنوبية الشعبية اعترافها بالنظام الجمهورى فى ليبيا .

١٧ : أصدرت حكومة اليمن الجنوبية الشعبية قرارا باعفاء رعايا سوريا والعراق ولبنان من الحصول على تأشيرات دخول الى أراضى اليمن الجنوبية .
أنظر أضا : سوريا [٤]

الدنمارك :

١٠ : اعترفت الدنمارك بنظام الحكم الجديد فى ليبيا .

رومانيا :

١–٦ : تام نيقولاى شاوشيسكو السكرتير العام للحزب الشيوعى الرومانى ورئيس مجلس الدولة

بزيارة رسمية لايران اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى ايران .
أنظر أيضا : ايران [٣] فنلندا [٢٢]

السودان :

٢ : أعلنت السودان اعترافها الكامل بالنظام الجمهورى فى ليبيا .
٣ ــ ٤ : تام اللواء جعفر نميرى رئيس مجلس الثورة السودانى بزيارة لـ ج.ع.م أجرى خلالهامحادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر وحضر اجتماعات دول خط المواجهة مع اسرائيل .
٥ ــ ٩ : تام اللواء جعفر نميرى رئيس مجلس قيادة الثورة السودانى بزيارة لاثيوبيا حضر خلالهامؤتمر القمة الافريقى
١٨ : تم توقيع اتفاق للتعاون الاعلامى بين السودان وبولندا .
أنظر أيضا : سوريا [١٥ــ٢٢]

سوريا :

٢ : أعلنت سوريا اعترافها الكامل بالنظام الجمهورى فى ليبيا .
٤ : قررت حكومة سوريا وحكومة اليمن الجنوبية الشعبية اقامة تمثيل دبلوماسى بينهما بدرجة سفارة .
٦ : غادر القاهرة الى دمشق الدكتور نور الدين الاتاسى رئيس الدولة السورى بعد أن اشترك فى اجتماع رؤساء دول خطالمواجهة مع اسرائيل كما اشترك فى المحادثات التىجرت بينالرئيسين عبد الناصر وبومدين .
١٤ : وقعت سوريا والمجر اتفاقا مدته ثلاث سنوات يقضى بزيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين .
١٥ــ٢٢ : تام الدكتور ابراهيم ماخوس عضو القيادة القومية على رأس وفد بزيارة رسمية لكل من السودان والجمهورية العربية المتحدة أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى كل من البلدين
١٧ : تم توقيع اتفاق تجارى طويل الامد بين سوريا وبلغاريا .
٢٥ : وصل الى موسكو الدكتور نور الدين الاتاسى رئيس الدولة

ورئيس مجلس الوزراء والوفد المرافق له فى طريقه الى جمهورية كوريا الديمقراطية فى زيارة رسمية لها تستغرق عدة أيام .
أنظر أيضا : ج.ع.م [١ــ٣] اليمن الجنوبية الشعبية [١٧] نيجيريا [١٧]

السويد :

٩ : اعترفت السويد بجمهورية ليبيا .
٢٨ : أعلن رئيس وزراء السويد تاج ارلندر استقالته من رئاسة الحكومة ومن رئاسة الحزب . الاشتراكى الديمقراطى .
أنظر أيضا : تانزانيا [٢٩]

الصين الشعبية :

٧ : اعترفت حكومة الصين بجمهورية ليبيا .
١٧ : أجرى السيد شواين لاى رئيس وزراء الصين محادثات ودية مع الوفد الجزائرى الذى يزور بكين برئاسة سيد أحمد عضو المجلس الوطنى للثورة الجزائرية
٢٧ : تم توقيع اتفاق للتعاون العسكرى والاقتصادى بين الصين وفيتنام الشمالية .
أنظر أيضا : الاتحاد السوفيتى [١١]

العراق :

١ : قرر مجلس الثورة العراقى الاعتراف الكامل بالنظام الجمهورى الجديد فى ليبيا .
٢ : اعلن العراق اعترافه بجمهورية موريتانيا وقرر اقامة تمثيل دبلوماسى معها على مستوى سفارة .
٥ــ٦ : تام نائب رئيس الوزراء بزيارة لليبيا أجرى خلالها مباحثات مع أعضاء مجلس الثورة الليبى .
٧ : تام اللواء أحمد شهاب رئيس اركان حرب الجيش بزيارةلبولندا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى وارسو .
١٢ : تام السيد عبد الكريم الشيخلى وزير خارجية العراق بزيارة

للكويت أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى الكويت وقدم رسالة من الرئيس احمد حسن البكر الى الامير الصباح وعرض نتائج مؤتمر رؤساء دول خط المواجهة مع العدو الذى عقد فى القاهرة .
٢٢ : أعلنت العراق أنها لن تشترك فى مؤتمر القمة الاسلامى المنعقد فى الرباط .
٢٣ : ابرم العراق اتفاقا جديدا مع الاتحاد السوفيتى يتيح تقديم تروض فى حدود ٧٢ مليون دولار لمساعدة شركة النفط الوطنية العراقية على استغلال النفط استغلالا مباشرا دون اللجوء الى عقود ومقاولات مع شركات نفط أجنبية .
٢٧ : تام الفريق حردان التكريتى وزير الدفاع العراقى بزيارة للاردن أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى عمان كما تامبزيارة للجبهة الاردنية .
٢٨ : قررت حكومة العراق الاعتراف بالوضع الجديد فى بوليفيا اعترافا كاملا .
أنظرأيضا : ج.ع.م [١ــ٣] اليمن الجنوبية الشعبية [١٧]

فرنسا :

٦ : اعترفت فرنسا بالنظام الجمهورى فى ليبيا .
٨ ــ ١٠ : تام الرئيس الفرنسى جورج بومبيدو بزيارة لالمانيا الغربية أجرى خلالها محدثات مع المسئولين فى ألمانيا الغربية تناولت موضوع الاعداد لمؤتمر قمة يضم الدول الاعضاء فى السوق الاوربية المشتركة وكذلك التعاون بين فرنسا وألمانيا الغربية .
٢٣ : تم فى باريس توقيع اتفاق ثقافى وفنى بين فرنسا والكويت .
٢٦ ــ ٢٨ : تام وزير خارجية فرنسا بزيارة للولايات المتحدة أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى واشنطن تناولت العلاقات بين البلدين ومشكلة فيتنام والشرق الاوسط .
انظر أيضا : الخليج العربى [٦ــ٢٠] النيجر [١٥ــ١٧]

فلسطين :

١ : قامت وحدات من جيش التحرير الفلسطيني بعملية هجومية امتد خلالها القتال على جبهة طولها عشرة كيلو مترات من مستعمرة بيت يوسف شمالا الى كفار روبين جنوبا . كما تمكنت من السيطرة على مستعمرة ماعوزا حاييم والبقاء فيها مدة ساعتين

٦ : اعيد انتخاب ياسر عرفات رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٩ : سمح صندوق النقد الدولي لاسرائيل بسحب ٢٢ مليون ونصف مليون دولار لمساعدتهـا على العجز في ميدان مدفوعاتها .

٩ : تام وفد من منظمة تحرير فلسطين برئاسة ياسرعرفات بزيارة لليبيا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين في ليبيا .

١٥ : قام أبا ايبان وزير خارجية اسرائيل بزيارة للولايات المتحدة اجرى خلالها محادثات مع المسئولين في نيويورك .

١٧ : أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في بيان أصدرته أن قواتها دمرت ثلاث آليات للعدو وقتلت وجرحت كثيرا من جنوده.

٢١ : وافقت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على طلب جبهة النضال الشعبي الفلسطيني للانضمام الى قيادة الكفاح المسلح .

٢٤ : وصلت جولدا مائير رئيسةوزراء اسرائيل الى لندن وهي في طريقها الى نيويورك للقيام بزيارة رسمية للولايات المتحدة تستغرق عشرة أيام تجرى خلالها محادثات مع الرئيس نيكسون .
انظر أيضا : المانيا الغربية [٢٦] الهند [٢٩] .

فنلندا :

٩ : تم في هلسنكي توقيع بروتوكول يتم بمقتضاه انشاء مولد ذرى يساهم فيه فنيا الاتحاد السوفيتي

٢٢ : تام رئيس جمهورية فنلندا بزيارة رسمية لرومانيا .

فيتنام الجنوبية :

١ : تم تشكيل الحكومة الجديدة في سايجون بحيث تضم ٢١ وزيرا
انظر أيضا : الولايات المتحدة [١٦] .

فيتنام الشمالية :

٣ : توفي هوشي منه رئيس فيتنام الشمالية .

٦ : اعترفت حكومة فيتنام الشمالية بجمهورية ليبيا .

٢٤ : تم انتخاب ثون دوك تانج رئيسا لجمهورية فيتنام الديمقراطية .
انظر أيضا : الاتحاد السوفيتي [٦ — ١٠] الصين الشعبية [٢٧] .

كنـــدا :

١٩ : قررت كندا تخفيض قواتها في أوربا المرابطة تحت قيادة حلف الاطلنطي .
انظر ايضا : تانزانيا [٢٩] النيجر [١٨ — ٢٥] .

كـــوبا :

٥ : اعترفت حكومة كوبا بالجمهورية العربية الليبية .
انظر ايضا : الجزائر [١٧]

كوريا الجنوبية :

١٢ : قام وفد كوري بزيارة لـ ج.ع.م تم خلالها تجـديد الاتفاقية الاقتصادية بين البلدين .

١٥ : اجرى البرلمان الكوري تعـديلا دستوريا بحيث يسمح لرئيس الجمهورية بالاستمرار في منصبه لمدة اضافية .
انظر أيضا : سوريا [٢٥]

الكونجو برازافيل :

٩ : اعلن الرئيس ماريان نجـوابي رئيس الكونجو برازافيل أمـام مؤتمر القمة الافريقي انه قرر سحب ممثل بلاده من تل ابيب نورا استنكارا لاعتـداءات اسرائيل .
انظر أيضا : موريتانيا [٣]

لبنـــان :

٣ : اعترف لبنان بالنظام الجمهوري الجديد في ليبيا .
انظر أيضا : الاردن [٩—١٢] اليمن الجنوبية الشعبية [١٧]

ليبيـــا :

١ : استـولى الجيش الليبي على السلطة وأعلن قيام النظـام الجمهوري .

١ : أعلن ولي العهد والقائم بأعمال الملك تنـازله عن كل سـلطاته الدستورية وأعلن تأييده للثورة

٨ : قرر مجلس الثورة اسناد رئاسة الوزارة الجديدة الى الـدكتور محمود سليمان المغـربي على أن يتـولى وزارات المـالية والزراعة والاصـلاح الزراعي وتولى صـالح بويصيري وزارة الخارجية والمقدم آدم الحـواز وزارة الدفاع وتعيين معمـر القذافي قائدا عاما للقـوات المسلحة الليبية .

١٩ : أعلن الـدكتور محمود المغربي رئيس وزراء ليبيا أن المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بالقـواعد الاجنبية في ليبيا ستعتبر منتهية بنهاية المدة القانونية لهـا ولن تجدد هذه الاتفاقيات مطلقا .

٢٦ : طلبت الجمهورية العربية الليبية من الولايات المتحدة انهاء وجود قاعدة هويلس الجوية الامريكية في ليبيا .
انظر أيضا : الاتحاد السوفيتي [٤] الاردن [٦] ألمانيا الغربية [٧] ألمانيا الشرقية [٢] ايران [٧] ايطاليا [٦] بلغاريا [٤] بولندا [٦] تركيا[٦] تشاد[١٠]تونس [٦] الجزائر [٢] ج.ع.م [١ ، ٤] اليمن [٣] اليمن الجنوبية [٢] الدنمرك [١٠] السودان [٢] سوريا [٢] السويد [٩] الصين [٧] العراق [١] [٥—٦] فرنسا [٦] فلسطين [٩] فيتنام الشمالية [٦] كـوبا

[٥] لبنان [٣] الهند [٧] الولايات المتحدة [٦] يوجوسلافيا [٦] .

مـــالى :

١٩ : اجرت اللجنة العسكرية للتحرير الوطنى فى مالى تعديلا وزاريا كلف بموجبه موسى تراود رئيس اللجنة العسكرية ورئيس الدولة بتسلم مهام رئيس الحكومة بدلا من يورودياكيت الذى عين وزيرا للدولة .

٢٢ : القى الرئيس تراود خطابا بمناسبة مرور تسعة أعوام على استقلال مالى قال فيه أن مالى ستنتهج سياسة عدم الانحياز وأنها أقامت علاقات واضحة مع البلدان المجاورة وفتحت امكانيات اقامة تعاون مخلص وصادق .

ماليزيا :

٢٨ : تام وفد اقتصادى ماليزى بزيارة للعراق استغرقت ثلاثة أيام أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى العراق تهدف الى زيادة تجارة ماليزيا مع العراق
انظر أيضا : العراق [٢٨]

المغـــرب :

٢ ـ ٣ : قام احمد العراقى وزير الخارجية بزيارة لايران أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى طهران وسلم رسالة من الملك الحسن الى شاه ايران تتعلق بمؤتمر القمة الاسلامى

٧ : اعترفت حكومة المغرب بالجمهورية العربية الليبية .

٢٢ ـ ٢٥ : بدأت اجتماعات مؤتمر القمة الاسلامى المنعقد فى الرباط وحضرته جميع الدول الاسلامية وقد بلغ عدد المشتركين ٢٧ دولة وفى ختام المؤتمر صدر بيان أعلن فيه اصرار الدول الاسلامية على تحرير القدس من الاحتلال الاسرائيلى ورفض أى حل للقضية الفلسطينية لا يضمن عودة القدس لاوضاع ما قبل يونيو ٦٧ كما طالب بسحب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية المحتلة ودعا الدول الاربع الكبرى الى تحمل مسئولياتها ازاء تنفيذ قرارات مجلس الامن كما قرر المؤتمر عقد اجتماع لوزراء الخارجية فى جدة فى مارس ١٩٧٠ .
انظر ايضا : العراق [٢٢] [٩] ايران [٢ ـ ٣] .

المملكة المتحدة :

١ ـ ٤ : قام وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية بزيارة ليوجوسلافيا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى بلجراد تناولت بحث عدد من المسائل الدولية الهامة من بينها أزمة الشرق الاوسط .

١٨ : قام وزير الدفاع البريطانى بزيارة لايرلندا الشمالية أجرى خلالها محادثات مع رئيس وزراء ايرلندا حول الوضع العام .
انظر أيضا : الاردن [٢٦ ـ ٢٨] الخليج العربى [٦ ـ ٢٠] فلسطين [٢٤] .

موريتانيا :

٢ : قام وزير الخارجية والثقافة على رأس وفد بزيارة للكويت اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى الكويت كما قدم رسالة شفوية الى الامير صباح السالم الصباح أمير الكويت من الرئيس الموريتانى مختار ولد داده .

٣ : تم التوقيع على اتفاق بين الكونجو برازافيل وموريتانيا بخصوص توسيع وزيادة التبادل التجارى بينهما .
انظر أيضا : العراق [٢] .

النرويج :

٧ : تم اجراء الانتخابات البرلمانية وحصل حزب العمل النرويجى على ٧٤ مقعدا وحصل التحالف [٤ احزاب] على ٧٦ مقعدا .

النيجـر :

١٥ ـ ١٧ : قام رئيس جمهورية النيجر بزيارة لفرنسا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى باريس .

١٨ ـ ٢٥ : قام رئيس جمهورية النيجر بزيارة لكندا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى كندا

نيجريا :

١٠ : قام الجنرال جون رئيس حكومة نيجريا بزيارة لكينيا تلبية لدعوة الرئيس جومو كينياتا .

١٧ : وقعت سوريا ونيجيريا اتفاقا تجاريا يهدف الى زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين .

الهنـــد :

٧ : قام وزير خارجية الهند بزيارة لبعض دول أوربا .

٧ : اعترفت الهند بجمهورية ليبيا .

١٥ : قام وزير خارجية الهند بزيارة ليوجوسلافيا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى بلجراد حول العلاقات بين البلدين

١١ ـ ١٥ : قام وزير خارجية الهند بزيارة للاتحاد السوفيتى أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى موسكو .

٢٣ : وافقت حكومة الهند على انشاء مكتب لمنظمة فتح فى دلهى .
انظر ايضا : ألمانيا الشرقية [١٣ ـ ١٥] باكستان [٢٧]

الولايات المتحدة :

٦ : اعترفت الولايات المتحدة بجمهورية ليبيا .

٦ : اجتمع الرئيس الامريكى نيكسون برئيس المكسيك على الحدود بين البلدين وقد تناولت المحادثات التعاون بين البلدين .

١٦ : أعلن الرئيس الامريكى نيكسون سحب ١٣٥ ألف جندى من القوات الامريكية فى فيتنام الجنوبية وذلك قبل ١٥ ديسمبر
انظر أيضا : الخليج العربى [٦ ـ ١٠] ج.ع.م [١٢] فرنسا [٢٦ ـ ٢٨] فلسطين [١٥] [٢٤] ليبيا [٢٦] اليابان [١٢ ـ ٢٧] .

اليابان :

٤ — ٩ : تام وزير خارجية اليابان بزيارة للاتحاد السوفيتى أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى موسكو .

١٢ — ٢٧ : تام وزير الخارجية بزيارة للولايات المتحدة حضر خلالها اجتماعات الدورة الحالية للامم المتحدة وأجرى محادثات مع المسئولين فى امريكا حول ارجاع جزيرة أوكيناوا الى اليابان .

٢٢ : تام وفد يابانى بزيارة للاتحاد السوفيتى أجرى خلالها محادثات مع الزعماء السوفييت حول بعض القضايا الاقتصادية والسياسية التى تهم البلدين .

يوجوسلافيا :

٦ : اعترفت حكومة يوجوسلافيا بجمهورية ليبيا (*)

أنظر أيضا : الاتحاد السوفيتى [٢ — ٦] بريطانيا [١—٤] الهند [١٥] .

أكتوبر ١٩٦٩

الاتحاد السوفيتى :

٢—٤ : تام أندريه جروميكو وزير الخارجية بزيارة لكندا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى كندا تناولت بعض المشاكل الدولية وخاصة نزع السلاح والامن الاوروبى .

٣ : تام المارشال اندريه جريتشكو وزير الدفاع بزيارة لتشيكوسلوفاكيا حضر خلالها احتفالات الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس الجيش الشعبى التشيكوسلوفاكى .

٥ : تام ليونيد بريجنيف السكرتير الاول للحزب الشيوعى السوفيتى على رأس وفد رسمى بزيارة لالمانيا الشرقية للاشتراك فى الاحتفالات بالذكرى العشرين لانشاء جمهورية المانيا الديمقراطية

١٤ : تام السيد نيكولاى بودجورنى رئيس هيئة رئاسة مجلس السوفييت الاعلى بزيارة رسمية لفنلندا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى هلسنكى .

١٥ : تم فى موسكو توقيع اتفاق يقضى بأن يقدم الاتحاد السوفيتى مساعدات اقتصادية وعسكرية دون مقابل لفيتنام الشمالية وكذلك منحها قروضا جديدة طويلة الاجل .

١٩ : وصل الى بكين الوفد السوفيتى فى المحادثات الصينية السوفيتية برئاسة نائب وزير الخارجية .

أنظر أيضا: بولندا [١—٣] تانزانيا [٧ — ١٣] تشيكوسلوفاكيا [٢] [٢٠ — ٢٨] ج٠ع٠م [٢٦] سوريا [٣] الصين [٧] فرنسا [٩ — ١٣] فيتنام الشمالية [١٣] .

الادرن :

٦ : احبطت الحكومة الاردنية مؤامرة ضد نظام الحكم فى الاردن دبرها حزب التحرير الاسلامى .

٢٥—٢٩ : تام عبد المنعم الرفاعى نائب رئيس وزراء الاردن ووزير الخارجية بزيارة للعراق وايران أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى كل من البلدين لتصفية الخلاف العراقى الايرانى حول شط العرب .

٣٠ : تم التوقيع على اتفاقية الطيران بين الاردن والمانيا الغربية .

أنظر ايضا : الخليج العربى [١٠]

اسبانيا :

٢٩ : اجرى الرئيس الاسبانى الجنرال فرانكو تعديلا فى وزارته فدخل الحكومة ١٤ وزيرا جديدا .

افغانستان

٦ : رفضت حكومة أفغانستان السماح لمراقب اسرائيل بدخول أفغانستان لحضور الاجتماع السادس والعشرين للجنة الاقتصادية لشئون آسيا والشرق الاقصى التابعة للامم المتحدة .

المانيا الاتحادية (الغربية) :

٣ : تم الاتفاق بين الحزب الديمقراطى الاشتراكى والحزب الديمقراطى الحر على تشكيل حكومة ائتلافية فى ألمانيا الغربية يرأسها فيلى برانت .

٢١ : انتخب فيلى برانت مستشارا لالمانيا الغربية بأغلبية ٢٥١ صوتا ٢٣٥ وامتناع ٥ عن التصويت .

المانيا الديمقراطية (الشرقية) :

١٩ : تام وزير التجارة الخارجية بزيارة لـ ج٠ع٠م٠ استغرقت أسبوعا أجرى خلالها مباحثات

مع المسئولين فى ج.ع.م تناولت زيادة حجم التبادل التجارى الى ٤٥ مليون جنيه استرلينى بين البلدين .

٢٧ : اعترفت المانيا الديمقراطية بنظام الحكم الجديد فى الصومال .

٢٨ : تم فى برلين توقيع اتفاقية للتعاون وتبادل المساعدات فى المسائل المتعلقة بالحدود بين بولندا والمانيا الديمقراطية .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [٥] ج.ع.م [٥]

امارات الخليج العربى :

١٠ : قام حاكم امارة ام القيوين بزيارة للاردن أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى الاردن .

٢٣ : انتخب مؤتمر حكام امارات الخليج العربى الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبو ظبى رئيسا للاتحاد كما انتخب الشيخ راشد المكتوم حاكم دبى نائبا لرئيس المجلس الاعلى للاتحاد لمدة سنتين .

٢٣ : اتفق حكام امارات الخليج العربى على أن يكون الشيخ خليفة بن حمد ولى عهد قطر رئيسا لاول حكومة لاتحاد الامارات .

اندونيسيا :

٥ : تخلى الرئيس الاندونيسى سوهارتو عن منصبه كوزير للدفاع لكنه ما زال يحتفظ بلقب القائد الاعلى للقوات الاندونيسية .

ايران :

١٦–٢٤ : قام شاه ايران بزيارة لفرنسا ثم قام بزيارة رسمية للولايات المتحدة أجرى خلالها محادثات مع الرئيس نيكسون حول تعزيز القوة العسكرية فى ايران وانسحاب القوات البريطانية من الخليج العربى وطلب مساعدات لايران .

انظر ايضا : باكستان [٢٩]

ايرلندا :

١٧ : تم وفد تجارى برياسة وزير التجارة والصناعة بزيارة للكويت أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى الكويت حول تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

ايطاليا :

٢–٧ : قام الرئيس الايطالى ساراجات بزيارة ليوجوسلافيا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى بلجراد وصدر بيان مشترك أعلن فيه الجانبان تأييدهما للدعوة الى عقد مؤتمر للامن الاوروبى لتخفيف حدة التوتر والتعاون مع بقية أجزاء العالم .

٢٥ : اعترفت ايطاليا بالحكومة الجديدة فى الصومال .

انظر أيضا : فلسطين [٥]

باكستان :

٢٩ : قام الرئيس الباكستانى يحيى خان بزيارة رسمية لايران استغرقت سبعة أيام تلبية لدعوة من شاه ايران .

انظر ايضا : المملكة السعودية [ ]

البرازيل :

٢٥ : تم انتخاب الجنرال اميليو جراستازو ميديش رئيسا للبرازيل

البرتغال :

٥ : تقدم فرانكو نجويرا وزير خارجية البرتغال استقالته من منصبه وسيتولى رئيس الوزراء اعمال الوزارة بصفة مؤقتة .

بلغاريا :

٢٦ : قدمت بلغاريا قرضا قيمته ٦ ملايين جنيه للسودان .

بولندا :

١–٣ : قام وفد بولندى برئاسة جومولكا السكرتير الاول للجنة المركزية لحزب العمال البولندى بزيارة للاتحاد السوفيتى تلبية لدعوة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى والحكومة السوفيتية وصدر بيان مشترك أدان فيه الجانبان الاستفزازات العسكرية المستمرة التى تقوم بها اسرائيل ضد الاقطار العربية ومحاولاتها فى تثبيت احتلالها للاراضى العربية كما تمت مناقشة قضايا تطوير وتعميق العلاقات بين البلدين كما تم التوصل الى اعداد اتفاقيات دولية حول نزع السلاح

٦–١٠ : قام رئيس مجلس الدولة فى بولندا بزيارة رسمية للجزائر أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى الجزائر .

١٣ : قام وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية بحكومة بولندا على رأس وفد صناعى بزيارة لـ ج.ع.م .

انظر أيضا : المانيا الشرقية [٢٨] ج.ع.م [٢٠]

بوليفيا :

١٧ : قررت حكومة بوليفيا تأميم ممتلكات ومنشآت شركة بترول بوليفيا التى تملكها الولايات المتحدة .

تانزانيا :

٣–٧ : قام الرئيس التانزانى جوليوس نيريرى بزيارة رسمية للسويد أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى السويد .

٧–١٣ : قام الرئيس جوليوس نيريرى بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتى أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى موسكو .

١٣–١٥ : قام الرئيس نيريرى بزيارة للمجر أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى المجر . وصدر بيان مشترك أكد فيه الجانبان أن مشكلة الشرق الاوسط لايمكن تسويتها الا بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية المحتلة كما طالبا بانهاء حرب فيتنام والالتزام باتفاقيات جنيف المبرمة فى عام ١٩٥٤ .

١٥–١٧ : قام رئيس جمهورية تانزانيا بزيارة رسمية ليوجوسلافيا أجرى

خلالها محادثات مع المسئولين فى يوجوسلافيا .

تركيـا :

١٣ : فاز حزب العدل الحاكم الـذى يتزعمه سليمان ديميريل رئيس الحكومة بـ ٢٦٦ مقعدا فى الجمعية الوطنية التى تتألف من ٤٥٠ مقعدا أما حزب الشعب الجمهورى فقد حصل على ١٣٩ مقعدا .

تشيكوسلوفاكيا :

٢ : تام وزير الدفاع التشيكوسلوفاكى بزيارة للاتحاد السوفيتى اجتمع خلالها بوزير الدفاع السوفيتى ناقش خلالها الوزيران مسائل تعزيز الصداقة والتعاون المتبادل بين البلدين .

١٥ : تدم الكسندر دوبتشيك استقالته من رئاسة البرلمان الاتحادى فى تشيكوسلوفاكيا بعد استقالته من رئاسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى التشيكى .

٢٠ـ٢٨ : تام وفد حزبى حكومى تشيكوسلوفاكى برئاسة السيد جوستاف هوساك زعيم الحزب الشيوعى بزيارة للاتحاد السوفيتى تلبية لدعوة من الحزب الشيوعى السوفيتى أجرى خلالها سلسلة من المحادثات مع الزعماء السوفييت .

أنظر أيضا : الاتحاد السوفيتى [٣]

ج . ع . م . :

١ : وافقت ج.ع.م على زيادة حصتها فى صندوق النقد الدولى من ١٥٠ مليون دولار الى ١٨٠ مليون دولار .

٢ : تم توقيع بروتوكول للتعاون العلمى والفنى فى ميدان الزراعة بين ج.ع.م والسودان .

٥ : تام وفد برياسة حسين الشافعى عضو اللجنة التنفيذية العليا بزيارة لالمانيا الشرقية وحضر خلالها احتفال المانيا الشرقية بمرور ٢٠ عاما على تأسيسها.

٨ : تم توقيع بروتوكول تجارى بين ج.ع.م وكوبا لعام ١٩٧٠ بمبلغ ١٠ ملايين دولار .

٢٠ : تم توقيع بروتوكول تكميلى لاتفاقية التصنيع بين ج.ع.م وبولندا المبرمة عام ١٩٦٤ .

٢٥ : اعترفت ج.ع.م بالوضع الجديد فى الصومال .

٢٦ : تم توقيع اتفاق للتعاون الفنى بين ج.ع.م والاتحاد السوفيتى .

٢٧ : تم التوقيع على اتفاق اقتصادى بين ج.ع.م والكويت .

٣٠ : تم تبادل التمثيل الدبلوماسى مع جمهورية غينيا الاستوائية على مستوى قائم بالاعمال .

٣٠ : تم توقيع اتفاق للتعاون العلمى بين ج.ع.م وكوريا الشمالية .

أنظر أيضا : المانيا الشرقية [١٩] **بولندا** [١٣] **اليمن** [١٠] **السودان** [٢٧ـ٣١] **سوريا** [٢٢ ـ ٢٣] **فلسطين** [٣٠] **لبنان** [٢٥] [٢٨] **ليبيا** [٢٢ ـ ٢٣]

جمهورية اليمن :

٦ـ٧ : تام وزير خارجية اليمن بزيارة للبنان أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى بيروت .

١٠ : تام الفريق حسن العمرى عضو المجلس الجمهورى اليمنى على رأس وفد اقتصادى بزيارة لـ ج.ع.م أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى القاهرة .

جمهـورية اليمن الجنوبية الشـعبية

٢٤ : اعترفت جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بالحكم الثورى الجديد فى الصومال .

٢٤ . قطعت اليمن الجنوبية الشعبية علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الامريكية .

رومانيا :

١٣ـ٢٠ : قـام الرئيس نيـكولاى شاوشيسكو على رأس وفـد بزيارة للهند اجرى خلالهـا محادثات مع المسـئولين فى نيودلهى .

السودان :

٥ : تام وفد سودانى برياسة الرائد مأمون عوض عضو مجلس قيادة الثورة السودانى بزيارة لليبيا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى ليبيا لدعم العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

٢٧ـ٣١ : تام وفد سودانى برئاسة العميد حسن خالد عباس عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس هيئة أركان حرب الجيش بزيارة لـ ج.ع.م أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى القاهرة .

٢٨ : تولى اللواء جعفر نميرى رئيس مجلس الثورة منصب رئاسة الوزراء وتم تعيين السيد بابكر عوض الله نائبا لرئيس مجلس الثورة ووزيرا للخارجية .

أنظر أيضا : بلغاريا [٢٦] **ج.ع.م** [٢] **العراق** [٢٠]

سـوريا :

١ : تم توقيع اتفاق ثقافى بين سوريا والمجر .

٣ : تام وفد حكومى وحزبى سورى برئاسة الدكتور نور الدين الاتاسى رئيس الدولة بزيارة للاتحاد السوفيتى أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى موسكو تناولت أزمة الشرق الاوسط وتطوراتها .

١٠ : تم توقيع اتفاق تجارى بين سوريا والهند .

١٦ : تم توقيع اتفاق جوى بين سوريا وباكستان .

٢٠ : انتخبت سوريا عضوا بمجلس الامن بأغلبية ١٠١ صوتا .

٢١ : اغلقت الحدود بين سوريا ولبنان بمناسبة الاضطرابات الموجودة فى لبنان .

٢٢ـ٢٣ : تام وزير خارجية سوريا بزيارة لـ ج.ع.م. أجرى خلالها محادثات مع المسـئولين فى القاهرة .

٣٠ : تم التوقيع على اتفاق للتعاون بين سوريا واليابان .

أنظر أيضا : الهند [٧ـ١٠]

الصومال :

١٥ : اغتيل الرئيس عبد الرشيد شرماركى رئيس جمهورية الصومال .

٢١ : وقع انقلاب عسكرى فى الصومال استولى فيه الجيش والبوليس على الحكم .

٢٣ : حل مجلس الثورة الصومالى جميع الاحزاب السياسية فى البلاد واستبدل الاسم القديم للبلاد وهو « الجمهورية الصومالية باسم الجمهورية الديمقراطية الصومالية » .

٢٤ : أعلن القائد الاعلى للثورة فى بيان سياسى انشاء مجالس ثورة اقليمية تساعده فى حكم البلاد.

٢٩ : قرر المجلس الاعلى للثورة الصومالية مزاولة اختصاصات رئيس الجمهورية والجمعية الوطنية ومجلس الوزراء والقضاء العالى والمحكمة العليا .

أنظر أيضا : ألمانيا الشرقية [٢٧] ايطاليا [٢٥] ج.ع.م [٢٥] اليمن الجنوبية الشعبية [٢٤] المملكة المتحدة [٢٨]

الصين الشعبية :

١ : احتفلت الصين الشعبية بالذكرى العشرين لقيام الجمهورية فيها باقامة عرض عسكرى ومؤتمر شعبى شهده الزعيم الصينى ماوتسى تونج .

٦ : اختير تونج بى نائب رئيس جمهورية الصين الشعبية رئيسا للجمهورية بالنيابة خلفا للرئيس السابق ليوتشاوتشى الذى فقد منصبه أثناء الثورة الثقافية .

٧ : وافقت الصين الشعبية على اجراء محادثات مع الاتحاد السوفيتى على مستوى وزراء الخارجية حول تضية الحدود الصينية السوفيتية .

أنظر أيضا : الاتحاد السوفيتى [١٩]

العراق :

٦ : تم توقيع بروتوكول اقتصادى بين العراق والجزائر .

٢٠ : قام حردان التكريتى نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع العراقى بزيارة للسودان حضر خلالها احتفالات الثورة السودانية .

غانا :

٢٨ : قام رئيس وزراء غانا بزيارة لفرنسا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى فرنسا تناولت الصعوبات المتعلقة بتوسيع التعاون بين غانا وفرنسا .

فرنسا :

٢-٤ : قام وزير خارجية فرنسا بزيارة رسمية للجزائر أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى الجزائر تناولت الوضع فى منطقة البحر الابيض المتوسط والعلاقات الثنائية بين البلدين والقضايا الدولية . وصدر بيان مشترك اتفق فيه الجانبان على انشاء لجنة وزارية مشتركة تجتمع مرة واحدة فى العام لبحث قضايا التعاون بين الجزائر وفرنسا .

٩-١٣ : قام موريس شومان وزير الخارجية بزيارة الاتحاد السوفيتى أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى موسكو . وصدر بيان مشترك أعرب فيه الجانبان عن أملهما بتسوية المشكلة الفيتنامية على أساس احترام حقوق الشعب الفيتنامى فى تقرير مصيره وعلى أساس اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ . كما بحثا المسائل الاساسية الملحة فى العلاقات بين البلدين وبعض القضايا الدولية .

أنظر أيضا : ايران [١٦ - ٢٤] غانا [٢٨]

فلسطين :

٥ : قام أبا ايبان وزير خارجية اسرائيل بزيارة لروما أجرى خلالها محادثات مع البابا بولس السادس تناولت الوضع فى الشرق الاوسط .

٨ : قام رجال المقاومة العربية بشن هجوم على مستعمرة ماعوز حاييم بوادى بيسان والمواقع الصهيونية فى وادى الاردن .

١٣ : شن فدائيو منظمة فتح هجوما بالصواريخ على مصنع البوتاس الاسرائيلى جنوب البحر الميت .

١٤ : أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين [القيادة العامة] انضمامها الى قيادة الكفاح المسلح الفلسطينى وبذلك أصبحت هذه القيادة تضم ثمانى منظمات فدائية .

١٩ : قررت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية رفض الانذار الذى وجهته سلطات لبنان الى رجال المقاومة بالانسحاب من مناطق جنوب لبنان كما قررت مطالبة السلطات اللبنانية باعلان نتائج التحقيق فى الحوادث الاخيرة ورفع الحصار المفروض على مخيمات الفلسطينيين .

٣٠ : قبلت منظمة التحرير الفلسطينية الحضور الى القاهرة للتفاوض لحل الازمة الراهنة بين لبنان والمقاومة الفلسطينية . وقد وصل الى القاهرة وفد على مستوى عال يمثل قيادة الكفاح الفلسطينى المسلح .

أنظر أيضا : أفغانستان [٩] المملكة المتحدة [٨]

فيتنام الشمالية

١٣ : قام وفد حزبى برئاسة رئيس وزراء فيتنام الشمالية بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتى بدعوة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى ومجلس وزراء الاتحاد السوفيتى أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى موسكو .

أنظر أيضا : الاتحاد السوفيتى [١٥]

الكونجو كينشاسا :

٣٠ : قام الرئيس الكونجولى جوزيف موبوتو بزيارة لتونس استغرقت

عدة أيام أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى تونس .

أنظر أيضا : نيجيريا [٢٦ — ٢٩]

الكويت :

٦—١٣ : قام وزير البترول الكويتى بزيارة لليابان بدعوة من وزارة التجارة والصناعة الدولية اليابانية أجرى خلالها مشاورات مع وزير المالية اليابانى وزار مصانع تكرير البترول .

أنظر أيضا : ايرلندا [١٧] ج.ع.م [٢٧]

لبنان :

٢١ : جدد المجلس النيابى اللبنانى انتخاب السيد صبرى حمادة رئيسا له باغلبية ٤٥ صوتا .

٢١ : وقع صدام مسلح بين قوات الجيش اللبنانى وقوات المقاومة الفلسطينية وفرض حظر التجول فى جميع أنحاء البلاد .

٢٤ : سقطت عشرات من القتلى والجرحى فى لبنان فى المعارك الدائرة فى مناطق الجنوب وفى المظاهرات التى خرجت فيها الجماهير اللبنانية تتحدى حظر التجول المفروض على جميع المدن .

٢٥ : طلبت لبنان رسميا وساطة الرئيس جمال عبد الناصر لانهاء الازمة بينه وبين منظمات المقاومة .

٢٨ : قام وفد لبنانى برئاسة قائد الجيش بزيارة لـ ج.ع.م أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى القاهرة حول الازمة بين حكومة لبنان والفدائيين الفلسطينيين .

أنظر أيضا : اليمن [٦ — ٧] سوريا [٢١] فلسطين [١٩]

ليبيا :

٤ : قررت حكومة الثورة فى ليبيا فرض رقابة مشددة على الشركات الاجنبية فيها يتعلق باحكام الاجراءات الخاصة بتنفيذ قرارت أجهزة المقاطعة العربية لاسرائيل .

٦ : أكد العقيد القذافى رئيس مجلس الثورة فى ليبيا أن الثورة تضع كل ما تملك فى خدمة المعركة مع الصهيونية وفى سبيل فلسطين .

٦ : أصدر مجلس قيادة الثورة فى ليبيا قرارا يحظر على رئيس الوزراء تولى اية وظائف عامة اخرى او مزاولة اية مهنة حرة او نشاط تجارى او صناعى أو زراعى أثناء توليه منصبه .

١٧ : صرح وزير الداخلية الليبى أن الحياة النيابية ستعود فى المستقبل الى الجمهورية الليبية وذلك عن طريق اختيار ممثلى الشعب الحقيقيين من العمال والفلاحين والرأسمالية غير المستغلة والمثقفين والجنود وأضاف أنه لن يسمح على الاطلاق بقيام احزاب سياسية .

٢٢—٢٣ : قام وفد ليبى برئاسة عبد السلام جلود عضو مجلس الثورة بزيارة لـ ج.ع.م أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى القاهرة .

٣٠ : طلبت حكومة الثورة الليبية من بريطانيا الغاء اتفاقية القواعد البريطانية .

أنظر أيضا : السودان [٥]

المغرب :

٦ : صدر فى الرباط قرار بتعيين الدكتور أحمد العراقى وزير خارجية المغرب رئيسا للوزراء خلفا لمحمد بن هيما الذى أصبح وزير دولة للزراعة والاصلاح كما عين عبد الهادى بو طالب وزيرا للخارجية .

المملكة السعودية :

٣ : تم فى جدة توقيع اتفاق للتعاون فى مجال البترول بين السعودية وباكستان .

٩—١٦ : قام الامير فهد بن عبد العزيز نائب رئيس مجلس الوزراء السعودى بزيارة لبريطانيا ثم قام بزيارة رسمية للولايات المتحدة بدعوة من وزير خارجيتها وليم روجرز أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى واشنطن .

المملكة المتحدة :

٥ : أعلن هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا تعديلا جديدا فى وزارته .

٨ : تم فى لندن التوقيع على اتفاقية بين اسرائيل والحكومة البريطانية تقدم بموجبه بريطانيا الى اسرائيل اعتمادا ماليا بمبلغ مليونى جنيه استرلينى .

٢٨ : اعترفت بريطانيا رسميا بنظام الحكم الجديد فى الصومال .

أنظر أيضا : ليبيا [٣٠] المملكة السعودية [٩ — ٢٦] الولايات المتحدة [٢٤]

الهند :

٧—١٠ : قام وزير التجارة الخارجية الهندى على رأس وفد اقتصادى بزيارة لسوريا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى سوريا

١٤ : قررت الهند سحب مبعوثيها الدبلوماسيين من المغرب والاردن كرد على موقف هذين البلدين من الهند فى مؤتمر القمة الاسلامى الذى عقد بالرباط .

أنظر أيضا : رومانيا [١٣ — ٢٠] سوريا [١٠]

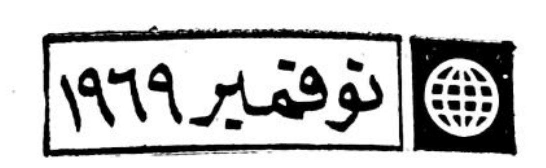
نيجيريا :

٢٦—٢٩ : قام الرئيس النيجيرى يعقوب جوون بزيارة للكونجو كينشاسا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى الكونجو تناولت مشكلة الحرب الاهلية ونيجيريا.

الولايات المتحدة :

٢٤ : طلبت الولايات المتحدة من بريطانيا أن ترعى مصالحها فى جمهورية اليمن الجنوبية .

أنظر أيضا بوليفيا [١٧] اليمن الجنوبية الشعبية [٢٤] المملكة السعودية [٩ — ١٦]



الاتحاد السوفيتى

٧ : احتفل الاتحاد السوفيتى بالعيد الثانى والخمسين لثورة أكتوبر
١١ ــ ١٩ : قام وزير الدفاع السوفيتى بزيارة رسمية لكوبا بدعوة من وزير الدفاع الكوبى .
٢١ : اتفق الاتحاد السوفيتى وتركيا على عقد اتفاقية تنصلية بينهما
٢٤ : تم فى موسكو التصديق على معاهدة وقف انتشار الاسلحة النووية .
٢٥ : قام وفد من مجلس السوفيتى الاعلى برياسة النائب لياشكو بزيارة لفنزويلا بدعوة من الكونجرس فى فنزويلا .
٢٨ : وافق الاتحاد السوفيتى على منح السودان قرضا قيمته أربعة ملايين جنيه استرلينى .

انظر أيضا : ألمانيا الديمقراطية [٢١] ، تركيا [١١ــ٢١] ، ج.ع.م [٣٠] ، جمهورية اليمن الجنوبيةالشعبية [٣]، الدنمارك [٢٤] ، السودان [٥ــ١٢] ، [١١] ، [٢١] ، فنلندا [٢٣]، فيتنام الجنوبية [٣]، غينيا[٢٨]

الاردن :

٢٢ : فازت حكومة بهجت التلهونى بالثقة فى مجلس النواب الاردنى
انظر أيضا : العراق [٣ــ٤]

المانيا الاتحادية (الغربية) :

٢٤ ــ ٢٧ : تام رئيس جمهورية المانيا الغربية بزيارة لهولندا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى هولندا .
٢٨ : وقعت ألمانيا الغربية على معاهدة وقف انتشار الاسلحة النووية .
انظر أيضا : فلسطين [٢٧] .

المانيا الديمقراطية (الشرقية) :

٢١ : قام وفد عسكرى ألمانى ديمقراطى بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتى بدعوة من وزير الدفاع السوفيتى.
٢٧ : افتتح خط جوى بين ألمانيا الديمقراطية وسيراليون .
انظر أيضا : سوريا [٢٨] .

البرازيل :

٢٢ : اعترفت البرازيل بالجمهورية العربية الليبية .

بلغاريا :

١٠ : قام رئيس مجلس الرئاسة لجمهورية بلغاريا بزيارة للهند أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى الهند .
١٢ ــ ١٤ : تام وزير خارجية بلغاريا بزيارة رسمية لبلجيكا تلبية لدعوة وزير الخارجية البلجيكية
١٥ : اعلنت بلغاريا اعترافها بالمجلس الثورى الاعلى فى الصومال .
انظرأيضا : تشيكوسلوفاكيا[١١]

تركيا :

٣ : شكل السيد سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركى حكومة جديدة أثر فوز حزبه فى الانتخابات البرلمانية .
١١ ــ ٢١ : قام جودت سوناى رئيس جمهورية تركيا بزيارة للاتحاد السوفيتى أجرى خلالها محادثات مع الزعماء السوفيت .

وصدر بيان مشترك أعرب فيه الجانبان عن تلقهما البالغ ازاء استمرار حالة التوتر فى منطقة الشرق الاوسط وأكد البيان ضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

تشيكوسلوفاكيا :

١١ : قام وفد تجارى بزيارة لبلغاريا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى بلغاريا .

انظر أيضا : فيتنام الجنوبية [١١ــ٢١] ، فيتنام الشمالية [١١ــ١٥].

تونس :

٣ : أعيد انتخاب الرئيس الحبيب بورقيبة رئيسا لجمهورية تونس لمدة خمس سنوات ثالثة وقد تم أيضا انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية الجديدة فى تونس التى تضم ١٠١ عضوا .
٧ : تم تشكيل الحكومة التونسية الجديدة برئاسة الباهى الأدغم وتضم ١٦ وزيرا .

انظر أيضا : فرنسا [٢٠ــ٢٣] الولايات المتحدة [٢٦] .

الجزائر :

١ : احتفلت الجزائر بالذكرى الخامسة عشرة للثورة .
أنظر أيضا : يوغوسلافيا [٥-٩]

ج.ع.م :

١ : تقرر اقامة تمثيل دبلوماسي على مستوى السفارة بين ج.ع.م. ونيوزيلندا .

٢ : تم في القاهرة الاتفاق بين الوفد اللبناني والوفد الفلسطيني على وقف كافة العمليات العسكرية بين قوات الجيش اللبناني والقوات الفدائية على أرض لبنان ووقف كافة الاجراءات التي نشأت عن الازمة في لبنان ومواصلة البحث من أجل تحقيق اتفاق شامل حول كافة النقاط .

١٦ : تم توقيع اتفاق للتعاون الثقافي بين ج.ع.م والسودان .

١٧ - ١٩ : قام الجنرال أودبول كبير المراقبين الدوليين بزيارة لـ ج.ع.م تفقد خلالها نقط المراقبة بمنطقة القناة واجتمع بصلاح جوهر وكيل وزارة الخارجية .

٢٢ : تم توقيع اتفاقية تعاونية بين ج.ع.م والكاميرون .

٢٦ : تم توقيع بروتوكول للتبادل التجاري والمدفوعات لعام ١٩٧٠ بين بولندا وج.ع.م .

٢٩ : تم توقيع بروتوكول للتبادل التجاري بين ج.ع.م وكوريا الديمقراطية لعام ١٩٧٠ .

٣٠ : تم توقيع عقد بين ج.ع.م والاتحاد السوفيتي لتصدير مليون ونصف مليون طن من البترول الخام سنويا الى الاتحاد السوفيتي .
انظر أيضا : السودان [١٢ - ١٦] ، فرنسا [٢٨] ، فيتنام الجنوبية [١١-٢١] ، ليبيا [٥] .

الجمهورية العربية اليمنية :

- : كلف المجلس الجمهوري اليمني السيد عبد الرحمن الايرياني رئيس المجلس بالبقاء والاستمرار في رئاسة المجلس الجمهوري للفترة القادمة وفقا للمادة التي ينص عليها الدستور المؤقت .

- : صدر قرار جمهوري بتعيين الفريق حسن العمري قائدا عاما للقوات المسلحة اليمنية .

جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية :

٣ : تم توقيع اتفاق تجاري بين الاتحاد السوفيتي واليمن الجنوبية الشعبية .

٢٧ : أعلنت اليمن الجنوبية تأميم جميع البنوك والشركات الاجنبية في البلاد .

الدنمارك :

٢٤ : قام وزير الخارجية بزيارة لموسكو بدعوة من الحكومة السوفيتية أجرى خلالها محادثات مع المسئولين السوفييت تناولت تطوير العلاقات بين البلدين والقضايا الدولية الراهنة كما تم بحث التحضير للاجتماع الاوربي العام بشأن مسائل الامن الاوروبي .

رومانيا :

٢٤ - ٢٩ : قام رئيس وزراء رومانيا ووزير خارجيتها بزيارة لبريطانيا أجريا خلالها محادثات مع المسئولين في لندن تناولت قضية فيتنام ونزع السلاح والقضايا المتعلقة بالامم المتحدة .

السودان :

٤ : قرر السودان تصفية ٥ سفارات لها في الخارج منها اثنتان في أوروبا وواحدة في آسيا واثنتان في أفريقيا .

٥ - ١٢ : قام اللواء جعفر نميري رئيس مجلس الثورة السودانية بزيارة للاتحاد السوفيتي أجرى خلالها محادثات مع المسئولين في موسكو .
وصدر بيان مشترك اتفق فيه الجانبان على أن الوضع الحالي في الشرق الاوسط يتطلب اتخاذ خطوات عاجلة لازالة آثار العدوان الاسرائيلي ودعا الجانبان الى تأييد قرار مجلس الامن الدولي الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ الذي دعا الى انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة كما أعلنا تضامنهما مع الشعب الفيتنامي في كفاحه ضد العدوان الامريكي .

٧ : قررت حكومة السودان افتتاح سفارة لها في كل من دمشق وبكين .

١١ : تم توقيع اتفاقية حول توسيع العلاقات التجارية بين الاتحاد السوفيتي والسودان .

١٢ - ١٦ : قام اللواء جعفر نميري بزيارة لـ ج.ع.م أجرى خلالها محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر تناولت تنسيق العلاقات وتنمية التعاون بين البلدين وتطورات الموقف العربي ونتائج اجتماعات مجلس الدفاع ودراسة الموقف العالمي وموقف الدول الكبرى من مشكلة الشرق الاوسط .

١٦ - ١٨ : قام اللواء جعفر نميري رئيس مجلس الثورة السوداني ورئيس الوزراء بزيارة لليبيا أجرى خلالها محادثات مع رئيس وأعضاء مجلس قيادة الثورة الليبية .
وصدر بيان مشترك أكد فيه الجانبان تأييدهما الكامل للدور البطولي الذي يضطلع به العمل الفدائي العربي في مقاومة الاستعمار الصهيوني كما استعرض الجانبان المرحلة الحالية التي تجتازها الامة العربية في نضالها ضد العدوان الصهيوني وما تلقاه اسرائيل من دعم عسكري وسياسي ومادي من الولايات المتحدة الامريكية .

٢١ : تم توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتكنيكي بين الاتحاد السوفيتي والسودان .
أنظر أيضا : الاتحاد السوفيتي [٢٨] ، ج.ع.م [١٦] ، ليبيا [٢٦] .

سوريا :

٩ : وافقت حكومتا سوريا وليبيا على افتتاح أول خط جوي يربط

بين دمشق وبنغازى عبر القاهرة

١٣ : اعادت سوريا فتح حدودها مع لبنان بعد أن ظلت مغلقة ٢٤ يوما .

١٣ : تم التوقيع على بروتوكول للتعاون الاقتصادى والفنى بين سوريا وكوريا الجنوبية .

٢٨ : تم توقيع بروتوكول للتعاون بين سوريا والمانيا الشرقية .

انظر ايضا : السودان [٧] ، المجر [١٦] .

السويد :

١١ : قررت حكومة السويد منح حكومة فيتنام الديمقراطية مساعدات وقروضا تصل الى ٤٠ مليون دولار .

١٥ : أعلنت السويد اعترافها بالمجلس الثورى الاعلى فى الصومال .

سويسرا :

٢٧ : وقعت سويسرا معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية .

الصومال :

١ : تم تشكيل المجلس الاعلى للثورة الصومالية من اللواء محمد زياد رئيسا ويضم المجلس ٢٤ عضوا

٣ : تم تشكيل الحكومة الجديدة برياسة الجنرال محمد سعيد بير على ان تظل شئون الدفاع من اختصاص مجلس الثورة برئاسة الجنرال محمد زياد .

انظر ايضا : بلغاريا [١٥] ، السويد [١٥] .

الصين الشعبية :

١٥ : وقعت كل من زامبيا وتانزانيا اتفاقية مع جمهورية الصين الشعبية تقوم الصين بموجبها بانشاء خط حديدى يربط لوزاكا — بدار السلام .

انظر ايضا : السودان [٧] ، يوغوسلافيا [٢٤] .

العراق :

٣ — ٤ : تام الفريق أول صالح مهدى عماش نائب رئيس الوزراء بزيارة للاردن أجرى خلالها مشاورات مع المسئولين فى الاردن حول تنسيق الجهد العربى

١١ : قام وفد تجارى عراقى بزيارة لاسبانيا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى مدريد .

١٥ : قام الفريق أول مهدى عماش نائب رئيس الوزراء بزيارة لليبيا اجرى خلالها محادثات مع رئيس وأعضاء مجلس الثورة الليبى حول الموقف العربى الراهن .

١٧ : اعيد تشكيل مجلس قيادة الثورة العراقى من خمسة عشر عضوا برئاسة الرئيس احمد حسن البكر

٢٦ : قرر العراق والحكومة الثورية المؤقتة بجنوب فيتنام اقامة التمثيل الدبلوماسى بينهما على مستوى سفارة .

فرنسا :

١٢ : قام رئيس اركان الجيش الفرنسى بزيارة للولايات المتحدة الامريكية وأجرى خلالها محادثات مع المسئولين الامريكيين .

٢٠ — ٢٣ : قام وزير خارجية فرنسا بزيارة رسمية لتونس اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى تونس .

٢٨ : قام وزير العدل الفرنسى والمبعوث الرسمى للحكومة الفرنسية بزيارة لـ ج.ع.م اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى القاهرة .

الفلبين :

١ : تمت انتخابات الرئاسة فى الفلبين

فلسطين :

٢ : قامت قوات المقاومة الفلسطينية بهجمات واسعة على المستعمرات والمصانع والمنشآت الاسرائيلية فى غزة ورفح والعريش والخليل ووادى بيسان .

٦ : أذيعت النتائج الرسمية لانتخابات البرلمان الاسرائيلى [الكنيست]

وقد فاز حزب العمال [مابام] بـ ٥٦ مقعدا وخسر ٧ مقاعد بينما فاز حزب جحل بـ ٢٦ مقعدا بزيادة أربعة .

٦ : قام رجال المقاومة العرب بضرب مصنع البوتاس الاسرائيلى فى سدوم بالصواريخ .

١٠ : كلف زالمان شازار رئيس دولة اسرائيل جولدا مائير بتشكيل الحكومة الجديدة .

١٢ : بدأت اسرائيل محادثاتها مع السوق الاوروبية المشتركة لعقد اتفاقية خاصة بالافضلية التجارية معها .

٢٧ : تم توقيع اتفاق جوى بين المانيا الغربية واسرائيل .

انظر ايضا : ج.ع.م [١] ، السودان [٥] ، [١٦] ، الهند [١] ، [٧] .

فنلندا :

٢٣ — ٢٧ : قام وزير خارجية فنلندا بزيارة للاتحاد السوفيتى أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى موسكو حول القضايا التى تهم البلدين وتم توقيع بروتوكول التبادل التجارى بين فنلندا والاتحاد السوفيتى .

فيتنام الجنوبية :

٣ : قام وفد الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية والحكومة الثورية المؤقتة بزيارة لموسكو .

١١ — ٢١ : قام وفد يمثل حكومة الثورة فى فيتنام الجنوبية برياسة تران خان كيم عضو اللجنة المركزية ووزير الدولة لشئون الرئاسة بزيارة لـ ج.ع.م أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى القاهرة ثم قام بزيارة لتشيكوسلوفاكيا بدعوة من حكومتها .

١٦ : قام خانكوانج المبعوث الخاص للحكومة الثورية المؤقتة لجنوب فيتنام على رأس وفد من حكومته بزيارة رسمية لمالى اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى مالى

انظر ايضا : السودان [٥ — ١٢] ، العراق [٢٦] .

فيتنام الشمالية :

١٠ : تم وفد ثقافى من جمهورية فيتنام الديمقراطية بزيارة لليابان أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى اليابان .

١١ — ١٥ : تام وفد فيتنامى برياسة نائب رئيس الوزراء بزيارة لتشيكوسلوفاكيا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى بلجراد وتم توقيع اتفاقية للتبادل التجارى والفنى والاقتصادى بين البلدين.
انظر أيضا : السويد [١١] ، المجر [١٠] .

قبرص :

١٦ : تام وزير خارجية قبرص بزيارة لليونان أجرى خلالها محادثات مع وزير خارجية اليونان .
انظر أيضا : يوغوسلافيا [١٣]

الكونجو برازافيل :

٨ : فشلت محاولة انقلاب فى الكونجو برازافيل ضد الرئيس ماريان نجوابى كانت تستهدف اغتياله.

٢٤ : اقفلت الحدود تماما بين الكونجو برازافيل وكينشاسا وفرض حظر التجول فى المناطق المتاخمة لنهر الكونجو الذى يفصل بين الدولتين كما اعلنت حالة الطوارىء فى الكونجو برازافيل .

غينيا :

٢٨ : تم توقيع اتفاقية اقتصادية بين الاتحاد السوفيتى وغينيا .

كينيا :

٧ : اعلن الرئيس الكينى جوموكينياتا حل الجمعية الوطنية فى كينيا .

٢٢ : اعيد انتخاب جوموكينياتا رئيسا لكينيا وكان هو المرشح الوحيد للمنصب الذى يتولاه للمرة الثانية ولمدة خمس سنوات وأجريت اول انتخابات عامة بعد الاستقلال منذ ١٩٦٣ .

لبنان :

٦ : كلف الرئيس شارل حلو السيد رشيد كرامى بتشكيل الوزارة الجديدة بعد أن تم توقيع الاتفاق بين الجيش والمقاومة .

٢٥ : تم تشكيل الوزارة اللبنانية الجديدة برياسة السيد رشيد كرامى وتضم ١٦ وزيرا يمثلون أغلبية الاتجاهات فى لبنان ومن ممثلى معظم الكتل البرلمانية .

٢٨ : أبلغت حكومة لبنان الامانة العامة للجامعة العربية موافقتها على انشاء مكتب ثقافى لها فى هافانا عاصمة كوبا .
انظر ايضا : ج.ع.م. [٢] ، سوريا [١٣] .

ليبيا :

٦ : اعلن العقيد معمر القذافى رئيس مجلس قيادة الثورة الليبية أن الوحدة هى الوسيلة لحل كل المشكلات العربية المستعصية وأكد أن ليبيا جزء من الامة العربية كما ترفض وجود قواعد اجنبية فى اراضيها .

٤ : انذرت حكومة ليبيا بريطانيا بسحب ارصدتها من العملات الصعبة من البنوك اذا الغت بريطانيا صفقة الدبابات البريطانية لليبيا التى تبلغ قيمتها ١٥٠ مليون جنيه

٥ : تام آدم حواز وزير الدفاع وصالح بويصير وزير الخارجية بزيارة لـ ج.ع.م حضرا خلالها اجتماعات مجلس الدفاع العربى المشترك .

١٢ : الغت الحكومة الليبية اتفاقية التبغ مع الشركة البريطانية .

١٤ : اصدر مجلس قيادة الثورة الليبى قرارا بتحويل جميع المصارف الاجنبية الى شركات مساهمة ليبية .

١٦ : منعت حكومة ليبيا تحليق جميع الطائرات الامريكية فى قاعدة هويلس باستثناء طائرات التموين

٢٦ : قررت الحكومة الليبية منح قرض مالى للسودان لتمويل بعض مشروعات التنمية .

٣٠ : اعلنت قيادة الثورة الليبية الغاء حظر التجول فى جميع انحاء البلاد .
انظر ايضا : البرازيل [٢٢] ، السودان [١٦ — ١٨] ، سوريا [٩] ، العراق [١٥]

المجر :

١٠ : وقع اتفاق بين المجر وفيتنام الديمقراطية يقضى باستمرار المجر فى تقديم المساعدات المادية الى شعب فيتنام كما وقعت اتفاقية للتجارة والدفع بين البلدين لعام ١٩٧٠ .

١٢ — ١٦ : تام الرئيس المجرى بزيارة للهند أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى الهند وصدر بيان مشترك أعربا فيه الجانبان عن تلقهما البالغ ازاء الموقف فى الشرق الاوسط ورفض اسرائيل الامتثال لقرار مجلس الامن الخاص بتسوية الازمة ، كما اتفقا على ضرورة توسيع التعاون الفنى والصناعى بين البلدين وارتياحهما لدعم العلاقات بينهما فى مجالات العلم والثقافة

١٦ : تم فى بودابست التوقيع على اتفاقية بين المجر وسوريا بشأن التبادل التجارى تسرى لمدة ثلاث سنوات .

١٧ : تام الرئيس المجرى بزيارةرسمية لايران اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى طهران .

المغرب :

١٢ : تم توقيع اتفاق مع البنك الدولى يحصل المغرب بموجبه على قرض يبلغ ٤٨ مليون دولار لمدة ٣٠ سنة وبفائدة قدرها ٧ر٥ بالمائة مع مهلة تسع سنوات دون فائدة

المملكة العربية السعودية :

٢٠ : تام وزير خارجية السعودية بجولة زار خلالها بريطانيا وأوربا .

نيجيريا :

٨ : عقد رئيس حكومة نيجيريا الاتحادية محادثات مع رئيس دولة غانا ورئيس توجو فى محاولة لانهاء الحرب الاهلية فى نيجريا .

نيوزيلندا :

٢٩ : فاز الحزب الوطنى الحاكم فى نيوزيلندا فى الانتخابات البرلمانية

الهند :

١ : وافقت حكومة الهند على انشاء مكتب لمنظمة فتح فى نيودلهى .

٧ : رفضت انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند الاجتماع بوفد اسرائيل فى المؤتمر البرلمانى الدولى المنعقد فى نيودلهى .

١٤ : فازت أنديرا غاندى بثقة الكتلة البرلمانية لحزب المؤتمر الوطنى بأغلبية كبيرة على سياستها الاشتراكية الجديدة .

أنظر أيضا : بلغاريا [١٠] ، المجر [١٢ — ١٦] .

الولايات المتحدة :

٢٦ : قررت الولايات المتحدة منح تونس خمسة ملايين دولار للمساهمة فى مشروعات التنمية الداخلية .

أنظر أيضا : فرنسا [١٢] ، ليبيا [١٦] ، اليابان [١٧ — ٢٦] .

اليابان :

١٧ — ٢٦ : قام ايزاكوساتو رئيس وزراء اليابان بزيارة للولايات المتحدة أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى أمريكا تناولت المسائل المتعلقة بالامن العسكرى الامريكى — اليابانى وحول اعادة جزيرة أوكيناوا الى اليابان .

٢٩ : قرر ايزاكوساتو رئيس وزراء اليابان حل البرلمان واجراء انتخابات عامة فى البلاد .

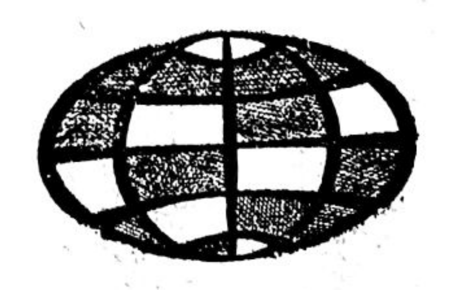
أنظر أيضا: فيتنام الشمالية [١٠]

يوجوسلافيا :

٥ — ٩ : قام الرئيس تيتو بزيارة رسمية للجزائر أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى الجزائر .

١٣ : تم التوقيع على اتفاقية ثنائية بين يوجوسلافيا وقبرص .

٢٤ : أعلنت الحكومة اليوجوسلافية أنه تم التوصل الى اتفاق بين يوجوسلافيا والصين لاعادة العلاقات بينهما الى حالتها الطبيعية وكانت الصين قد سحبت سفيرها من بلغراد فى عام ١٩٥٨ وكان يمثل كلا من الدولتين فى عاصمة الاخرى قائم بالاعمال







الأمم المتحدة

تحتفل منظمة الامم المتحدةفى عام ١٩٧٠ ، الذى يبدأ اليوم ، بالذكرى الخامسة والعشرين لانشائها . ويوافق هذا العام ايضا الذكرى العاشرة لاعلان انهاء الاستعمار ، كما تقرر تخصيص هذا العام ليكون السنة الدولية للتعليم .

وكما لاقت المنظمة بعض الصعوبات منذ عامين مضيا ، فى عام ١٩٦٨ ، الذى شهد حسب قول السكرتير العام للمنظمة « تدهورا خطيرا فى المعايير الاخلاقية والسلوك الدولى ، حيث تعاظم اعتماد الدول على القوة والعنفكوسيلة لحل خلافاتها الدولية » ، فان الموقف لم يتحسن كثيرا فى عام ١٩٦٩ حيثاستمرت الامم المتحدة عاجزة عن تحقيق السلام الدولى المنشود وتوفير الامن والرخاء لكافة الشعوب .

ومن اهم المواضيع التىعرضت على الامم المتحدة فى الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة ، والتى تنتقل لتعرض على الدورة الخامسة والعشرين فى ١٩٧٠ ، مشكلة الشرق الاوسط ومسألة التفرقةالعنصرية والابرتهيد وموقف جنوب افريقيا من اقليم ناميبيا والاستعمار فى افريقيا ، وكل هذه المواضيع مازالت باقية دون حل .

ورغم ان وجود الامم المتحدة قد انقذ كثيرا من المواقف الدولية الصعبة والحساسة ، الا ان فشل المنظمة فى حسم الازمات كان سببا فى قيام ازمة ثقة لدى شعوب العالم تجاهالمنظمة ، واساس هذه الازمة عدم نجاح الامم المتحدة فى تنفيذ القرارات التى تتخذ فى رحابها .

الجمعية العامة :

الدورة ٢٤

بدأت الدورة الرابعة والعشرون للجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة فى مقر المنظمة بنيويورك فى ١٦ سبتمبر ١٩٦٩ . وافتتح الدورة السنيور البرتو فوينيس موهر ، وزير خارجية جواتيمالا التى ينتمى اليهاالرئيس الراحل للدورة السابقة السنيور اميليو ارنالس الذى توفى فى ابريل الماضى ، ووقفالحاضرون دقيقة حدادا عليه ثم بدأتالدورة اعمالها .

وانتخبت الجمعية العامة الانسة انجى بروكسى من ليبريا ، رئيسة للدورة ، وحصلت على اغلبية ١١٣ صوتا . والقت الانسة بروكسى خطابا تحدثتفيه عن الموقف الدولى والمشاكل الخطيرة القائمة فى العالم ، واشارت الى ازمة الثقة العالمية

فى الامم المتحدة، رغم ان الحاجة الى وجود المنظمة يتأكد يوما بعد يـــوم .

وفى ١٨ ســبتمبر انتخبـت الجمعية العامة نـواب الرئيس السبعة عشر ، وهم رؤســاء وفود كل من بربادوس وشـيلى والصين الوطنيــة والــدانمارك والولايـــات المتحدة الامريكيــة وفرنسا وغانا واندونسيا والاردن ولكسمبرج وملاوى ومنغوليـــا ونيجيريا وبنما وبريطانيا والاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا .

جدول الاعمال : قدم مكتـب الجمعية العامة فى بداية الدورة اقتراحا وافقت عليه الجمعيـــة العامة بادراج مائة واثنين مـن البنود فى جدول الاعمال ، وقد وافقت الجمعية العامة على الجدول فى ٢٠ سبتمبر وتم توزيع البنود المختلفة بين الجمعية العـــامة ولجانها الاساسية . ويضـــم جدول الاعمال عددا من المسائل عن : الفضاء الخارجى وقـــاع البحـــار وآثار الاشعاعات الذووية والابرتهيد وعمليات حفظ السلام وعقد الامم المتحـدة للتنميــة والنشاط الاقتصادى والاجتماعى والتنمية الاجتماعية والتفـــرقة العنصرية وحقوق الانسان وعدد من المسائل الاخرى الســياسية والاقتصـــادية والاجتمـــاعية والقانونية .

وفى ٢٤ ســـبتمبر وافقـت الجمعية العامة على ادراج بندين آخـرين فى الجـدول ، الاول عن تدعيم الامن الدولى (واقترح ذلك الاتحاد السوفيتى) والثانى عـــن الاســلحة الكيمـائيـة والبكتريولوجية . وفى ١٠ اكتوبر ادرج البند ١٠٥ تحت عنـــوان « خطف الطائرات المدنية فى اثناء رحلاتها الجوية » .

وفى ٢٣ اكتوبر اوصى مكتـب الجمعية العامة بادراج بند عن « التعاون بين الامم المتحـــدة ومنظمة الوحدة الافريقية » بناء على اقتراح تقدمه ٢٣ دولـــة افريقية . وقد تبنت الجمعيـــة العامة هذا البند فى ٢٨ اكتوبر وادرجته فى جدول اعمالها الذى أصبح يضم مائة وست نقاط .

وفى ١١ نوفمبر قررت الجمعية العامة ادراج نقطة جديدة تتبــع بند « المسألة الكورية » عــن ضرورة انهاء النقاش الخــاص بتوحيد كوريا داخل الامم المتحدة »

المناقشة العامة : وتحـــدث الرئيس الامريكى ريتشارد نيكسون امام الجمعية العـــامة فى ١٨ سبتمبر ودعا الدول الاعضـــاء الى بذل كافة الجهود لحمــل حكومة هانوى على مزيد مـــن الايجابية فى مفاوضات الســلام عن فيتنام . وتحدث ايضا عــن الشرق الاوسط فقال ان تعديل الحدود فى المنطقة لن يســاعد على حل الازمة ، قاصـــدا ان التوسعات الاقليمية لاسرائيل بعد ١٩٦٧ لا تلعب دورا ايجابيـــا فى انهاء النزاع ، واشار الـــى امكـــانية تخفيف حـدة الازمة والوصول الى حل بواسطة الحد من شحنات الاسلحة الى المنطقة. وتحدث الرئيس الامريكى كذلك عن نزع السلاح وعن المحادثـــات الثنائية مع الاتحاد السوفيتى حول الرقابة على الاسلحة .

وبدأت المناقشة العامة بعــد خطاب نيكسون بكلمة القاهـــا السنيور جوزيه دى مجلهـــاس بنتو وزير العلاقات الخـــارجية البرازيلى ، امتدت المناقشـــة العامة بعد ذلك لفترة اربعـــة اسابيع .

وتحدث امام الجمعية اندريـه جروميكو وزير خارجيـــة الاتحاد السوفيتى فأشار الى ان السلام فى فيتنام لايمكن ان يقوم الا اذا سحبت القوات العسكرية الاجنبية من المنطقة . وتحدث عن الموقف فى الشرق الاوسط فأكد ضرورة انسحاب القوات الاسرائيليـــة من الاراضى التى تحتلها ، وقال ردا على الرئيس الامريكى ان الحد من شحنات الاسلحة الى المنطقة لن يفيد طالما بقيـــت جيوش اسرائيل دون انسحاب من الاراضى المحتلة .

وتحدث ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل فى ٢٤ اكتوبر فلم يضف اى جديد الى موقف اسرائيل من النزاع فى الشرق الاوسط .

وركز مايكل ستيوارت وزير خارجية بريطانيا على الفوضى التى تعم المجتمع الدولى ورأى انه من الضرورى بذل الجهود لانهـــاء المنازعات الدولية وتوجيـــــه الطاقات كلها الى حل مشاكل اكثر حيوية مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ووجه محمــود ريــاض وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة الكلمة الى الجمعيـــة العـــامة فأعلن تمسك بلاده بقرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبــر ١٩٦٧ كأساس لاى حل سلمى للازمة ، وقال ان الجمهوريـــة العربية المتحدة والدول العـــربية ترفض اى اشارة الى محادثات مباشرة مع اسرائيل وتـــرفض اى تنازل عن حقوق شعب فلسطين.

وتحدث ايضا موريس شومان وزير خارجية فرنسا فقال ان بلاده تشجع المباحثات بين الـــدول الاربع الكبرى حول الشرق الاوسط وترى ضرورة استمرارها سعيـــا الى تطبيق قرار مجلس الامن.

واستمعت الجمعية العامة فى ٦ اكتوبر الى كلمة القاها احمدو اهيدجو رئيس جمهورية الكامرون الذى رأس المؤتمر الســـادس لرؤساء حكومات ودول منظمـــة الوحدة الافريقية ، فقـــال ان المؤتمر قد فوضه ليقدم الى الامم المتحدة اعلانا عن الموقف فى جنوب القارة الافريقية حيث يجابه العالم مأساة اليمة لم تشهد الانسانية مثلها منذ سقوط النـــازية ... وتنادى منظمة الوحدة الافريقيـــة الضمير العالمى لكى يقف ضـــد العنـــف والتمييــــز العنصرى والاضطهاد . واشـــار احمـــدو اهيدجو الى ان الاحتفال الـــذى يقام فى عام ١٩٧١ بالســـنة الدولية ضد التفـــرقة العنصرية سوف يتيح الفرصة لابراز روح هذا الاعلان الافريقى وتأكيد معناه

وقد انتهت المناقشة العامة فى ٨ اكتوبر بعد ان تحدث امـــام الجمعية العامة ممثلو ١١٢ دولة من بينهم ثلاثة رؤساء دول .

لجان الجمعية العامة :

اللجنة الاولى (السياسية) : انتخبت اللجنة السياسية نائـب رئيســها وهـــو اغاســاغى من باكستان واستهلت اعمالها فى ١٠ اكتوبر بمناقشة موضوع « تدعيم

الامن الدولى » . وتقدم الاتحاد السوفيتى اقتراح مشروع يقضى باصدار الجمعية العامة نداء الى جميع الدول تعلن فيه :

(١) ان تدعيم الامن الدولى يقتضى بذل مجهود اكبر منجانب جميع دول العالم . (٢) من الضرورى ان تنسحب جميعالقوات المعتدية من الاراضى التىاحتلتها فى دولة اخرى بواسطة هجوم مسلح ، او التى تعمل ضد شعوب تدافع عن استقلالها ، ومن الضرورى احترام قرارات مجلس الامن الخاصة بجلاء وانسحاب القوات الاجنبية من الاراضى التى تحتلها . (٣)تعلن على جميع الدول ان عليها احترام مبادىء التعايش السلمى. (٤) وتعرب الجمعية العامة عن اقتناعها بأن نظم الامن الاقليمية التى تعمل وفق مبادىء الامم المتحدة يمكن ان تخدمتدعيم الامن والسلام الدوليين . واخيرا (٥) توصى مجلس الامن بان يجتمع دوريا لبحث الاجراءات المناسبة لتدعيم الامن الدولى .

ومن الجدير بالذكر ان الاتحاد السوفيتى هو الذى طلب ادراج موضوع تدعيم الامن الدولى فى جدول اعمال الجمعية العامة .

وفى ٢٠ اكتوبر تقدمتبربادوس مشروع قرار يقضى بأن تطلب الجمعية العامة من مجلس الامن عقد اجتماع عاجل لبحث الموقف العام للامن الدولى ، وانيسعى المجلس للتوصل السريع الى اتفاقية دولية تنص على انهاء صناعة الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل الاخرى . وينص القرار ايضا على دعوة الدول الاعضاء الى بحث اصدار اعلان عالمى عن الامن الدولى يعرض على الجمعية العامة فى دورتها القادمة .

وبعد انتهاء مناقشة البند الخاص بالامن الدولى ، تولت اللجنة بحث ومناقشة موضوع الاستخدام السلمى لقاع البحار، وتقدمت خمسة مشاريع مختلفةفى هذا الصدد . وفى ١١ نوفمبر بدأت مناقشة البنود الاربعة المدرجة تحت عنوان المسألة الكورية ووافقت اللجنة فى ١٧ نوفمبر على مشروع قرار تطلب فيه الجمعية العامة من لجنة الامم المتحدة لكوريا الاستمرار فى عملها . وكان هناك داخل اللجنة السياسية راى يري شطب المسألة الكورية نهائيا .

اللجنة السياسية الخاصة :

انتخبت اللجنة السياسيةاوجينيوز كولاجا من بولندا نائبا لرئيسها وبدأت اعمالها فى ١٦ اكتوبر بدراسة تقرير عن الاشعاعات النووية تدمته لجنة مختصة هى اللجنة العلمية للامم المتحدة لموضوع الاشعاعات النووية . وفي ١٧ اكتوبر وافقت اللجنة السياسية على مشروع قرار يثنى على اللجنة العلمية ويطلب منها الاستمرار فى ابحاثها .

وكان الموضوع الثانى المعروض امام اللجنة الخاصة عن سياسة الابرتهيد التى تتبعها جمهورية جنوب افريقيا . وقد استمعت فى ٥ نوفمبر الى رويرت ريشا ممثل المجلس الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا . وامام اللجنة السياسية الخاصة مشروعان لقرارات عن الابرتهيد حصلا على موافقةاللجنةفى ١٤نوفمبر، والاول يدين سياسة الابرتهيد ويطلب من الدول الاعضاء معاونة حركات التحرر والمقاومة الافريقية ضد هذه السياسة ، اما القرار الثانى فهو خاص بمعاملة المعتقلين السياسيين واعمال الاضطهاد التى تتنافىمع مبادىء حقوقالانسان فىجمهورية جنوب افريقيا .

وبعد هذا بحثت اللجنة موضوع اللاجئين الفلسطينيين واستمعت فى ٢٤ نوفمبر الى بيان عرضه عليها احد اعضاء منظمة التحرير الفلسطينية ،وقد اجتمع هذا الممثل باللجنة بناء على طلب تقدمت به الدول الاربع عشرة العربية . ثم وافقت اللجنة فى ٦ ديسمبر علىمشروع قرار عن حقوق شعب فلسطين ينص على ان « حقوق شعب فلسطين غير قابلة للمناقشة » ويدعو مجلس الامن الى اتخاذ اجراءات فعالةلتنفيذ القرارات التى اصدرتها الجمعية العامة بشأن اللاجئين العرب .

اللجنة الثانية : بدأت اللجنة مناقشة الاستعدادات الخاصة بعقد الامم المتحدة الثانىللتنمية فى ١٤ اكتوبر بعد انتخاب كوستا كرنيكاس من اليونان نائبا لرئيسها . وكانت اللجنة قد استمعت فى ٦ اكتوبر الى تقرير قدمه فيليب دى سينبز السكرتير العام المساعد للشئون الاقتصادية والاجتماعية عن الموقف الاقتصادى العالمى .

وبعد ان قامت اللجنه ببحث موضوع عن معهد الامم المتحدة للابحاث استعرضت تقارير المجلس التجارى التابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومجلس التنمية الصناعية التابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

ووافقت اللجنة الثانية فى ١٢ نوفمبر على مشروع قرار يؤيد تقرير السكرتير العام عن مؤتمر الامم المتحدة للبيئة البشريةالمزمع عقده فى السويد عام ١٩٧٢ .

وفى ١٩ نوفمبر تحدث ممثل الجمهورية العربية المتحدة امام اللجنة بمناسبة ذكرى مرور مائة عام على انشاء قناة السويس، واشار الى ان الجمهوريةالعربية المتحدة والدول العربية الشقيقة تبذل كل جهودها لتحرير قناة السويس واعادة فتحها امام التجارة العالمية .

وفى ٢٠ نوفمبر وافقت اللجنة على مشروع قرار قدمته ٢١دولة عن الاستخدام السلمى لقاع البحار واساليب استكشاف قاع البحار .

اللجنة الثالثة : بدات اللجنة عملها فى ٢٤ سبتمبر بانتخاب السيدة تركية عبد الله ولد داده من موريتانيا نائبة لرئيس اللجنة ثم استهلت فى ٢٩ سبتمبر بحث المواضيع المدرجة فى جدول اعمالها عن تلقين النشء مبادىء حقوق الانسانفى اثناء الدراسة واشتراك الشباب فى عمليات التنمية فى بلادهم ، وفى ٨اكتوبر وافقت اللجنة على مشروع قرار خاص بهذا الموضوع تطلب فيه الجمعية العامة تدريس مبادىء حقوق الانسان الى النشء

واشتراكه فى عمليات التنمية *

وبحثت اللجنة ايضا موضوع اعلان التنمية الاجتماعية فوافقت على عدد من فقرات الاعلان ومقدمته . وفى ١٢ نوفمبر استعرضت اللجنة الموقف فى المستعمرات البرتغالية فى افريقيا

وفى ٢٠ نوفمبر وافقت اللجنة الثالثة على مشروع قرار تدعو فيه الجمعية العامة حكومة اسرائيل الى موقف الاضطهاد ضد المدنيين فى الاراضى المحتلة ، ويعرب القرار عن قلق الجمعية العامة تجاه استمرار اسرائيل فى خرق مبادىء حقوق الانسان فى الاراضى المحتلة . وقد نال القرار اغلبية ٥١ صوتا ضد ٥٠ صوتا وامتنعت ١١ دولة عن التصويت

وفى ٢٤ نوفمبر وافقت اللجنة على مشروع قرار خاص باجراءات مكافحة النازية والتفرقة العنصرية . كما تبنت مشروعى قرارين عن اعادة حقوق الانسان وحرياته الاساسية فى افريقيا — وقد اقرت اللجنة فى ٢٨ نوفمبر مشروع اعلان بشأن التقدم الاجتماعى والتنمية يهدف الى محو الفقر والجوع وسوء التغذية وتحقيق مستويات صحية افضل وتهيئة الظروف اللازمة للتطور الاجتماعى والاقتصادى .

اللجنة الرابعة : وفى ٣٠ سبتمبر بدات اللجنة اعمالها واستعرضت عددا من المواضيع الخاصة بالاراضى التى تحكمها البرتغال فى افريقيا واتخذت قرارا بصدد موقف جنوب افريقيا من اقليم ناميبيا . وتبنت اللجنة فى ٣ نوفمبر مشروع قرار يدين سياسة حكومة البرتغال والحكومات الاخرى التى تتعامل مع حكومة روديسيا الجنوبية

وفى ١٤ نوفمبر وافقت اللجنة على مشروع قرار تطلب فيه الجمعية العامة من الحكومة البرتغالية تطبيق اعلان الامم المتحدة لتصفية الاستعمار .

اللجنة الخامسة : قامت اللجنة الخامسة ببحث تفاصيل ميزانية الامم المتحدة لعام ١٩٧٠ بقراءة مشروع الميزانية واستمعت الى تقرير السكرتير العام الذى يقدم مشروع الميزانية — كما ناقشت اللجنة عددا من المسائل الادارية منها التوزيع الجغرافى لموظفى الامانة العامة —

اللجنة السادسة : بدات اللجنة القانونية اعمالها فى ٢٥ سبتمبر بمناقشة تقرير لجنة الامم المتحدة ثم انتقلت بعد ذلك الى دراسة تقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولى واعلنت فى ٨ اكتوبر تبنيها للتقرير .

وتحدثت اللجنة بعد ذلك عن مشروع اتفاقية البعثات الخاصة وانتهت فى ١٩ نوفمبر من قراءة المشروع واستهلت بحث البند الخاص بخطف الطائرات المدنية

الفضاء الخارجي :

بدات لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي دورتها الثانية عشرة فى ٨ سبتمبر = وبدات الدورة بمراجعة اعمال لجانها الفرعية ، واستمعت ايضا الى تقرير من مدير ادارة الفضاء الامريكية عن رحلة ابوللو ١١ الى القمر .

وفى ١٧ سبتمبر انهت اللجنة الجزء الاول من دورتها بعد أن وافقت على التقرير الذى تقدمه الى الجمعية العامة — هذا وقررت اللجنة اجراء سلسلة من المشاورات بين الدول الاعضاء فى المنظمة من أجل التوصل الى اتفاق حول المشروع الخاص بتعويض الخسائر التى تنجم عن اطلاق أجسام الى الفضاء الخارجى *

ووافقت اللجنة على توصيات لجنتها القانونية الفرعية فيما يتعلق بتسجيل الاجسام التى تطلق الى الفضاء وبالنسبة لموضوع تعريف الفضاء — وفى بداية اكتوبر عادت لجنة استخدام الفضاء الخارجى للاغراض السلمية الى الاجتماع مرة ثانية فى الجزء الثانى من دورتها الثانية — واعلن رئيس اللجنة « هنرى هيمرل » (النمسا) أن المشاورات التى جرت فى الفترة السابقة لم تسفر عن أى اتفاق حول مشروع الاتفاقية الخاصة بتحديد المسئوليات عن الخسائر التى تحدثها الاجسام التى تطلق فى الفضاء الخارجى .

هذا وقد اوصت اللجنة الى الجمعية العامة بأن توافق على اشراف الامم المتحدة على محطة اطلاق صواريخ الارصاد فى مارشيكيتا فى الارجنتين ، وتعتبر محطة مارشيكيتا ثانى محطة اطلاق صواريخ توضع تحت اشراف الامم المتحدة *

قاع البحار :

— عقدت اللجنة الفرعية للاستخدام السلمى لقاع البحار المختصة بالشئون الفنية اجتماعا فى ١٥ أغسطس لبحث وسائل استكشاف قاع البحر واستغلال الثروات الكامنة تحته .

— افتتحت لجنة الاستخدامات السلمية لقاع البحار والمحيطات دورتها فى ١١ أغسطس ، وامتدت حتى ٢٩ أغسطس حيث استعرضت ظروف ووسائل استغلال ثروات قاع البحار وتنظيم الاستغلال الدولى لقاع البحار والمحيطات — وقبل نهاية الدورة وافقت اللجنة على التقرير الذى ترفعه الى الجمعية العامة عن أعمالها ، ويشمل التقرير اقتراحا لبرنامج طويل الاجل للابحاث والدراسات البحرية ، وعددا من المبادىء القانونية الخاصة بتنمية التعاون الدولى فى مجال استغلال قاع البحار للاغراض السلمية .

وعادت اللجنة الى الاجتماع يوم ١١ نوفمبر فى دورة خاصة لبحث موضوع الاستخدامات السلمية لقاع البحار على ضوء المباحثات الدولية الجارية حول نزع السلاح — وتبحث اللجنة مشروعا عن تخزين الاسلحة النووية — وغيرها من أسلحة التدمير الشامل فى قاع البحار والمحيطات *

التفرقة العنصرية :

عقدت اللجنة الفرعية لمكافحة التفرقة العنصرية وحماية الاقليات دورتها الثانية والعشرين فى ٢٥ أغسطس ، وامتدت الدورة الى ١٢ سبتمبر .

واتخذت فى خلالها عددا من القرارات فى مواضيع التفرقة العنصرية والمساواة بين الاجناس والشعوب — وكان البرق من

المواضيع الهامة التى عرضت على اللجنة ، واتخذت هذه الأخيرة قرارا فى ١٠ سبتمبر يطلب من مقرر اللجنة أن تجرى فى أسرع وقت ممكن دراسة تفصيلية عن الرق بكافة أشكاله

الابرتهيد :

فى خلال شهر أغسطس قامت اللجنة الفرعية الخاصة للابرتهيد بسلسلة من الاجتماعات والمشاورات فى أفريقيا اجتمعت فى خلالها بأعضاء فى حكومتى زامبيا وتانزانيا — وفى ٢٥ أغسطس توجه أعضاء اللجنة الفرعية الى أديس أبابا حيث عقدوا بعض الاجتماعات الخاصة مع منظمة الوحدة الافريقية .

وفى ٧ أكتوبر قامت اللجنة الخاصة للابرتهيد فى نيويورك بتبنى تقريرها الى الجمعية العامة والى مجلس الامن — ويشير التقرير الى الامكانيات المتاحة أمام الدول الاعضاء فى الامم المتحدة للاشتراك ايجابيا فى مكافحة سياسة الابرتهيد وأساليب الاضطهاد التى تتبعها حكومة جنوب أفريقيا ضد الاهالى من الملونين . ويرى تقرير اللجنة أن الدول يمكن أن تساعد حركات التحرر الوطنى فى جنوب أفريقيا ماديا ومعنويا ، وأوصى التقرير أن تطلب الجمعية العامة من الدول الاعضاء أن تقدم مثل هذا العون بالاشتراك مع المنظمات والهيئات التى تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية .

وفى ١٥ أكتوبر قررت اللجنة دعوة أحد أعضاء الحركة الوطنية فى جنوب أفريقيا هو روبرت ريشا عضو المؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب أفريقيا . وفى ٣١ أكتوبر استمعت اللجنة الى حديث ألقاه دافيد سيبيكو ممثل المؤتمر الافريقى لجنوب أفريقيا .

تصفية الاستعمار :

تقدمت لجنة الاربعة والعشرين توصية فى ٢ اكتوبر بأن تقدم الوكالات والمنظمات الدولية المتخصصة والهيئات الوطنية المختصة المساعدة الى الشعوب التى تكافح من أجل الاستقلال. وطلبت التوصية من هذه المنظمات والوكالات والهيئات وضع برامج فعالة لتقديم المساعدة الى الشعوب التى تعانى من وطأة الاستعمار فى افريقيا ، بالتعاون مع منظمة الدول الافريقية .

واتخذت اللجنة قرارا يعرب عن أسفها لان بعض الدول [التى تدير الاقاليم الموضوعة تحت الوصاية أو التى لم تبلغ بعد مرحلة الحكم الذاتى] ، لا تقدم تقاريرها عن هذه الاقاليم وترفض تقديم البيانات المطلوبة ويعتبر ذلك مخالفة للمادة ٧٣ من ميثاق الامم المتحدة .

فى ٢١ أكتوبر طلبت لجنة الاربعة والعشرين من بريطانيا أن توافق على توجه لجنة تقصى حقائق فورا الى سان فينسان للتعرف على وجهة نظر الاهالى فيما يتعلق بمستقبلهم .

وأصدرت لجنة تصفية الاستعمار تقريرا فى ٢٨ أكتوبر عن النشاط العسكرى للدول الاستعمارية وما يترتب على هذا النشاط من نتائج بالنسبة لحركة تصفية الاستعمار .

هذا وتبنت اللجنة فى ٢٩ اكتوبر تقريرها عن الاقاليم الموضوعة تحت الوصاية الاسترالية .

عمليات حفظ السلام :

بدأت اللجنة الخاصة لعمليات الامم المتحدة لحفظ السلام فى ١٥ سبتمبر دراسة تقرير تقدمه مجموعة عمل خاصة عن بعثات المراقبين الدوليين المدنيين والعسكريين التى يوافق عليها مجلس الامن — وكانت لجنة العمل بدأت فى بحث هذا الموضوع فى ٢٥ مارس وانتهت منه فى ١١ سبتمبر — وقد انهت اللجنة اعمالها لعام ١٩٦٩ فى ٣ نوفمبر بعد أن تبنت تقريرها الى الجمعية العامة .

عقد الامم المتحدة للتنمية :

بدأت اللجنة الخاصة بالعقد الثانى للتنمية التابعة للامم المتحدة دورتها الرابعة فى ٢٦ سبتمبر وكونت فى الاسبوع الاول مجموعة عمل كلفت بوضع مشروع لمقدمة للاعلان الخاص بالاستراتيجية الدولية للتنمية فى العشر سنين القادمة .

وبحثت اللجنة الاستعدادات الموضوعة لدراسة وتقييم الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لعقد الامم المتحدة الثانى للتنمية ، ووسائل تجنيد الرأى العام من أجل تحقيق هذه الاهداف — وانتهت الدورة فى ٨ اكتوبر بعد أن وافقت على نص مقدمة الاعلان الخاص باستراتيجية التنمية .

نزع السلاح :

قرر الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية فى ٢٦ أكتوبر ادراج خمسة تعديلات على المشروع المشترك لمعاهدة حظر استخدام الاسلحة النووية فى قاع البحار والمحيطات ، وذلك فى محاولة لاجتذاب تأييد أعضاء مؤتمر لجنة نزع السلاح الذين هاجموا المشروع الاصلى المقدم فى بداية أكتوبر .

وتقضى التعديلات :

أولا : بأن ينعقد مؤتمر نزع السلاح بصفة دورية ، ولكن يتم ذلك فى فترات أكثر تقاربا من الفترة التى تقدرت أصلا وهى خمس سنوات .

ثانيا : الغاء حق الفيتو الذى تتمتع به الدول النووية بالنسبة لاية تعديلات مستقبلة فى المشروع

ثالثا : توضيح المعنى المقصود بحظر الاسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل .

رابعا : اضافة نص جديد يسمح بعرض المنازعات الخاصة بالمعاهدة على مجلس الامن .

خامسا : ادخال نص جديد فى الديباجة يؤكد أن المعاهدة لن تغير الحقوق الحالية للدول المطلة على البحار .

اختتم مؤتمر لجنة نزع السلاح أعمال دورته لعام ١٩٦٩ فى ٢١ اكتوبر وأحال المشروع المعدل لمعاهدة حظر استخدام الاسلحة النووية فى قاع البحار والمحيطات الى الجمعية العامة — وكانت

جميع الدول قد رفضت هذا المشروع الامريكى السوفيتى باستثناء بولندا وبلغاريا . وقد تبنى المؤتمر ايضا التقرير المقدم من اعماله الى الجمعية العامة

وسوف يعود مؤتمر لجنة نزع السلاح الى الاجتماع مرة ثانية فى شهر فبراير القادم .

ناميبيا :

على اثر المحاكمات التى اجرتها حكومة جنوب افريقيا ضد عدد من اهالى اقليم ناميبيا ، بعث مجلس الامم المتحدة لناميبيا برسالة الى رئيس مجلس الامن اشار فيها الى التدهور الخطير فى موقف اقليم ناميبيا نتيجة لسياسة جنوب افريقيا غير الشرعية .

وفى ١٣ أكتوبر بعث مجلس ناميبيا رسالة اخرى الى رئيس مجلس الامن يطلب فيها ضرورة العمل على تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٦٩ لعام ١٩٦٩ الذى يطلب من جنوب افريقيا التنازل عن ادارة اقليم ناميبيا قبل ٤ اكتوبر ١٩٦٩ — واشارت الرسالة الى ان عدم تنفيذ القرار يعتبر عدم اعتراف بسلطة مجلس الامن ويعتبر تحديا صارخا للامم المتحدة .

مجلس الامن :

لبنان واسرائيل :

عاد مجلس الامن الى مناقشة شكوى لبنان ضد اسرائيل ، واتخذ فى ٢٦ اغسطس قرارا ضد اسرائيل ، وهو القرار رقم ٢٧٠ لعام ١٩٦٩ — وتمت الموافقة على القرار بالاجماع وينص على ان مجلس الامن يدين الهجوم الجوى الذى دبرته اسرائيل ضد قرى لبنان الجنوبية وما يترتب على هذا العمل من خرق لميثاق الامم المتحدة ولقرارات مجلس الامن ، واعرب القرار عن اسف مجلس الامن لكل حوادث العنف فى المنطقة .

المسجد الاقصى :

بدأ مجلس الامن فى ٩ سبتمبر مناقشة الموقف الخطير الناجم عن الحريق الذى اصاب المسجد الاقصى فى مدينة القدس فى ٢١ اغسطس ، وذلك بناء على دعوة تقدمت بها ٢٥ دولة فى ٢٨ اغسطس لعقد المجلس فى دورة طارئة لبحث هذا الموضوع

وفى ١٥ سبتمبر وافق مجلس الامن بأغلبية ١١ صوتا وامتناع ٤ دول عن التصويت على قرار يدين حريق المسجد الاقصى ويعتبره فعلا بشعا . وادان القرار اسرائيل لاصرارها على عدم الاذعان لقرارات المجلس السابقة بوقف أية محاولة لضم القدس . واشار القرار الى أن اى عمل تخريبى ضد الاماكن المقدسة او التشجيع على مثل هذا العمل ، يهدد السلام العالمى ويعرضه للخطر .

الدول الصغيرة :

بدا مجلس الامن فى ٢٧ اغسطس مناقشة موضوع الدول الصغيرة ، ودعت الولايات المتحدة المجلس الى ادراج هذا الموضوع فى جدول اعمال الجمعية العامة فى دورتها الرابعة والعشرين وفى ٢٩ اغسطس قرر مجلس الامن تكوين لجنة من الخبراء تضم جميع اعضاء المجلس لدراسة مسألة الدولة الصغيرة وعلاقاتها بالامم المتحدة .

وكانت الولايات المتحدة قد طلبت فى ١٤ يوليو مناقشة هذا الموضوع فى مجلس الامن واقترحت تكوين مجموعة من الدول « المنتسبة » الى الامم المتحدة تضم الدول الصغيرة — هذا وقد بدأت مجموعة الخبراء اجتماعاتها فى ١٢ سبتمبر .

اعضاء مجلس الامن :

قامت الجمعية العامة بانتخاب الاعضاء الجدد فى مجلس الامن فى ٢٠ اكتوبر — وكانت مدة كل من الجزائر والمجر وباكستان وبارجواى والسنغال تنتهى فى عام ١٩٦٩ ، وتم اختيار بورندى ونيكاراجوا وبولندا وسيراليون وسوريا بدلا منهم ، أما الاعضاء الاخرون غير الدائمين فهم : كولومبيا وفنلندا والنيبال واسبانيا وزامبيا وتنتهى مدة عضويتهم مع نهاية عام ١٩٧٠ .

تعديل النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية :

أصدر مجلس الامن فى ٢٣ اكتوبر توصية الى الجمعية العامة يطلب فيها الموافقة على حضور الدول الاعضاء فى محكمة العدل الدولية والتى ليست اعضاء فى الامم المتحدة اجتماعات الجمعية العامة عند مناقشة موضوع تعديل النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية ، وان تكون لهذه الدول نفس حقوق الدول الاعضاء فى الامم المتحدة فى هذه المناقشة .

والجمعية العامة أمامها اقتراح بتعديل المادة ٢٢ من النظام الاساسى للمحكمة الدولية وهى المادة الخاصة بمكان انعقاد المحكمة ، « على أساس أن يكون فى لاهاى او فى اى مكان آخر توافق عليه الجمعية العامة بناء على توصية من محكمة العدل الدولية » .

وتنص الفقرة ١ من المادة ٢٢ على انه « يكون مقر المحكمة فى لاهاى ، على أن ذلك لا يحول دون أن تعقد المحكمة جلساتها ، وأن تقوم بوظائفها فى مكان آخر عندما ترى ذلك مناسبا » .

الشرق الاوسط :

تقدم رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة فى الامم المتحدة مذكرة رسمية الى لورد كرادون رئيس مجلس الامن والى السكرتير العام للمنظمة والى جميع اعضاء مجلس الامن يحذر فيها من الاخطار التى يتعرض لها السلام العالمى بعد موافقة الحكومة الامريكية على السماح

للعسكريين الامريكيين بالخدمة فى جيش اسرائيل دون فقدان الجنسية الامريكية ».

المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

عضوية المجلس :

تم فى ٢٠ أكتوبر اختيار الاعضاء التسعة الجدد فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فانتخبت الجمعية العامة كلا من البرازيل وسيلان وغانا واليونان وايطاليا وكينيا وبيرو وتونس واعيد انتخاب فرنسا لمدة جديدة والاعضاء الاخرون هم الارجنتين وبلغاريا وتشاد والكونغوبرازافيل والهند وأندونيسيا وايرلندا وجاميكا واليابان والنرويج وباكستان والسودان والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وفولتا العليا وأروجواى ويوغسلافيا ».

وفى ٢٧ أكتوبر أطلع المجلس الاقتصادى والاجتماعى على تقرير مجموعة البنك الدولى للانشاء والتعمير عن الفترة التى تنتهى فى ٣٠ يونيو ١٩٦٩ وأعرب عن ارتياحه لما جاء فى هذا التقرير وراجع المجلس أيضا تقرير صندوق النقد الدولى عن الفترة التى تنتهى فى ٣٠ أبريل ١٩٦٩ هذا ونقل المجلس الى الجمعية العامة التقرير السنوى عن نشاط المجلس التجارى التابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

وطلب المجلس الاقتصادى والاجتماعى من السكرتير العام ان يقدم تقريرا كل عامين عن نشاط نظام الامم المتحدة لتنمية الصادرات .

مجلس الوصاية :

تقدمت منظمة الوحدة الافريقية فى ٢٨ أغسطس بطلب الى مجلس الوصاية لطرد جمهورية جنوب افريقيا من منظمة الامم المتحدة وجميع المنظمات الدولية الاخرى ».

للامانة العامة للامم المتحدة :

الشرق الاوسط : أعلن السكرتير العام لمنظمة الامم المتحدة أوثانت فى ١٥ سبتمبر أنه يتطلع الى استئناف الدول الاربع الكبرى محادثاتها بشأن أزمة الشرق الاوسط — وأشار الى أن حل الازمة يكمن فى تنفيذ قرار مجلس الامن . وقال ان هذا القرار لا يتعرض لاى مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل وأن تلك المفاوضات غير لازمة اطلاقا لتنفيذ هذا القرار .

وفى ٢٠ سبتمبر عقد وزراء خارجية الدول الاربع الكبرى، الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبريطانيا ، اجتماعا مع أوثانت وصدر بعد الاجتماع البيان التالى :

« عقد وزراء خارجية الدول الاربع الكبرى اجتماعا مع أوثانت السكرتير العام لمنظمة الامم المتحدة .

وقد وجهوا اهتمامهم الى الموقف فى الشرق الاوسط الذى يتزايد خطورة ».

واتفقوا على ضرورة العمل للاسراع فى حل هذا الموقف ، ولذلك رأى وزراء الخارجية والسكرتير العام :

١ — التأكيد مرة اخرى على أنه يجب تأييد وتطبيق قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

٢ — الاتفاق على انه من الضرورى اقامة سلام دائم فى الشرق الاوسط .

٣ — حق كل دولة فى المنطقة فى أن تعيش كدولة مستقلة وذات سيادة .

٤ — الاستمرار فى المحادثات التى بدأت من قبل مع وضع هذه الاهداف فى الاعتبار .

هذا وقد استؤنفت محادثات الاربع دول الكبرى فى ٢ ديسمبر بعد أن ظلت منقطعة خمسة أشهر .

جبل طارق : كانت الحكومة الاسبانية قد تقدمت فى ١٦ يونيو بمذكرة احتجاج الى السكرتير العام للامم المتحدة ضد موقف المملكة المتحدة فى جبل طارق وانتهاك حقوق اسبانيا — وفى ٥ أغسطس بعثت حكومة المملكة المتحدة بردها الى أوثانت واشتمل ايضاحا لعدد من النقط التى وردت فى المذكرة الاسبانية وتحديدا للموقف البريطانى من المحافظة على سكان جبل طارق — وأكدت المذكرة أن السيادة البريطانية تقوم فى جبل طارق لرعاية سكان هذا الاقليم وفق المادة ٧٣ من ميثاق الامم المتحدة — وأعربت بريطانيا عن استعدادها للمثول أمام محكمة العدل الدولية فيما يتعلق باتهام اسبانيا عن مخالفة المملكة المتحدة لمعاهدة اترخت التى تنص المادة العاشرة منها على أن المملكة المتحدة لن تتنازل أو تبيع أو تتخلى عن سيادتها على جبل طارق دون عرض الاقليم على اسبانيا أولا .

هذا وترى المذكرة البريطانية أن الدستور الجديد لجبل طارق لا يفعل سوى تأكيد بقاء السيادة البريطانية مع ضمانات أوسع فى الحقوق والحريات لسكان الاقليم .

وبعثت اسبانيا بمذكرة اخرى الى أوثانت فى ٤ سبتمبر تتهم بريطانيا بالتلكؤ فى بدء المفاوضات الجدية مع اسبانيا حول مستقبل جبل طارق ، وتفيد المذكرة أن اسبانيا لا تطلب السيادة على جبل طارق ولكن ترغب فقط أعطاء سكانه وضعا أكثر استقلالا مع ضمان عدم خطورة الوجود البريطانى عسكريا على أراضيها .

أعلن أوثانت فى ٢٥ أغسطس تكوين مجموعة خاصة من ثلاثة أعضاء للتحقيق فى الموقف المالى لقوات حفظ السلام فى قبرص.

تم فى ٢٩ أغسطس نشر تقرير تقدمه أوثانت الى اللجنة الاستشارية للشئون الادارية والمالية يقترح فيه السكرتير العام تحديد ميزانية المنظمة لعام ١٩٧٠ بمبلغ ١٢٣ر١٦٤ مليون دولار . وقد رأت اللجنة ان يكون تحديد الميزانية بمبلغ ٨٦٦ر١٦٢ مليون دولار فقط ، بزيادة ٧ر٦

مليون دولار عن ميزانية عـــام ١٩٦٩ .

القى أوثانت فى ٢ سبتمبر خطابا أمام المؤتمر العام لوكالة حظر الاسلحة النووية لامريكا اللاتينية فى مدينة مكسيكو — واعرب السكرتير العـــام عن أسفه لعدم احراز التقـدم فى نزع السلاح ، وأشاد بمعـاهدة حظر الاسلحة النووية فى أمريكا اللاتينيـــة ، وهى معـاهدة تلاتيلوكلو .

حضر أوثانت افتتاح المؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية فى أديس أبابا يوم ٧ سبتمبر والقى كلمة أشار فيها الى موقف جمهـورية جنوب أفريقيا تجاه حقوق الانسان واســـتمرارها فى عمليـــات الاضطهاد والتفرقة العنصرية — وتحـدث أوثانت أيضـــا عن الاستعمار فى القارة الافريقية وقال ان الامال المعلقة باعـلان تصفية الاستعمار قد أهدرت فى القارة الافريقية واجتمع أوثانت بالامبراطـور هيلاســـلاسى ، امبراطور أثيوبيا ، وناقشا سويا مسألة الشرق الاوسط والحرب الاهلية فى نيجيريا .

أقام أوثانت فى ١٥ سبتمبر المؤتمر الصحفى السنوى الـذى يعقده قبل افتتاح دورة الجمعية العامة — وتحدث أوثانت فى هذا المـؤتمر الصحفى عن عـــدة مواضيع تهم الجمعية العامة للامم المتحدة ومنها موضوع عضوية الصين الشـــعبية فى المنظمة والحرب فى فيتنام وأزمة الشرق الاوسط واختطاف الطائرات .

قدم السكرتير العـــام تقريره السنوى الى الجمعية العامة فى دورتها الرابعة والعشرين ونشر فى ١٩ سبتمبر مقدمة هـــذا التقرير وجاء فى هذه المقـدمة عرض كامل للموقف الدولى — واهتم أوثانت بصفة خاصـــة بأزمة الشرق الاوسط والحرب الاهلية فى نيجيريا والموقف فى فيتنام — كما تناولت المقـدمة أيضا رأى السكرتير العـــام بالنسبة للانشـــطة الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة الدولية — كما تعرض السكرتير العـــام للموقف المالى للامم المتحدة فقال ان المنظمة قد تجابه فى المستقبل القريب موقفا ماليا حرجا .

ممثلو السكرتير العام :

جونار يارنج : توجه الدكتور جونار يارنج مبعوث السكرتير العـــام الى الشرق الاوســـط ، فى شهر سبتمبر الى نيويورك لحضور سلسلة من المشاورات أجريت عن الشرق الاوسط فى مقر المنظمة الدولية تابل خلالها السيد محمود رياض وزير خارجيـــة الجمهورية العربية المتحدة وعددا من ممثلى الدول الاعضاء وعاد الدكتور يارنج الى مقر عملـه فى موسكو فى بداية شهر اكتوبر .

حقوق الانسان :

افتتحت فى القاهرة فى ٢ سبتمبر حلقة دراسية دوليـــة لحقوق الانسان فى أفريقيا التى تنظمها الامم المتحدة بالتعـــاون مع حكومة الجمهورية العربيـــة المتحدة وافتتح الحلقة الدكتـــور محمد حافظ غانم وزير التربيـــة والتعليم فى الجمهورية العربيـــة المتحدة وانتخبت الحلقة أحمـــد خيرت سعيد ، رئيس وفـــد الجمهورية العربية ، رئيسا لها — كما تم انتخـــاب ممثلى غانا ومالى والصومال نوابا للرئيس وممثل ليبيريا مقررا للحلقـــة —

وناقشت الحلقة موضـــــوع ارسال لجان تتقصى الحقائق الى الدول الافريقية لتحقيق انتهاكات حقوق الانسان فى هذه الدول ، وبحثت تحفظ عدد من الـــدول على زيارات هذه اللجان .

وبعد ذلك تولت الحلقـــة مناقشة التفرقة العنصرية التى طبقتها حكومات الاقليات البيضـاء فى أفريقيا .

وقـدم السيد الدكتور عصمت عبـد المجيـد ، رئيس هيئـــة الاســتعلامات فى الجمهـــورية العربية المتحدة ، عرضا تحليليا للتفرقة العنصرية التى تمارسها الاقليات البيضاء فى روديســـيا الجنوبية وجمهورية جنـــوب أفريقيا والمستعمرات البرتغالية كما قدم تقريرا عن التفرقـــة الدينية التى تمارسها اسرائيـــل ضد العرب فى شمال القـــارة الافريقية .

وقد اختتمت الحلقة أعمالهـــا فى ١٥ ســـبتمبر ، ووافـــق أعضاؤها على انشاء لجنـــة اقليمية لحقوق الانســـان فى افريقيا على أن تقوم السكرتارية العامة للامم المتحدة بابلاغ ذلك الى منظمة الوحدة الافريقيـــة لاتخـــاذ الخطوات المناسبة فى هذا الشأن .

وناشدت الحلقة السكرتير العام للامم المتحدة تقديم كل المساعدات الممكنة لانشاء هذه اللجنة بموجب برنامج الخدمات الاستشارية فى مجال حقوق الانسان .

(أنظر قرارات الحلف ص ٢٠٨)

الوكالات المتخصصة

اليونسكو :

— عقـــدت فى البندقيـــة [ايطاليا] فى الفترة من ٢١ الى ٢٥ يوليو اللجنة الاستشارية الدولية لمدينة البندقية ، وقـــد تـكونت بالتعاون بين اليونسكو والحكومة الايطالية لبحث انقاذ معالم المدينة المهددة بالغرق وقد تولت اللجنـــة اصـــدار بعض التوصيات المتعلقة بالمحافظة على التحف الفنية .

— بمناسبة الاحتفـــال باليوم الدولى الثالث لمحو الامية فى ٨ سبتمبر ، قدمت هيئة اليونسكو دراسة عن مكافحة الامية أجريت بمساهمة عدد كبير من الـــدول الاعضاء بالاجابة على استمارات استقصاء —وقد لاحظت الدراسة أن محو الامية لايتقدم بالسرعة اللازمة ، نتيجة للزيادات الهائلة فى نسب النمو الديمغرافى فى المناطق المتخلفة ، وقـد فاقت نسبة النمو السكانى نسبة النمو فى عدد المتعلمين — وقد عرضت الدراسة بعض المشاريع المقدمة لمحو الامية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للتنمية .

— عقدت لجنـــة الدراسات

البحرية التابعة لليونسكو اجتماعات دورتها السادسة فى باريس فى الفترة من ٢ الى ١٣ سبتمبر ، ووضعت برنامجا بعيد المدى للبحوث ، منها مشروع خطة عشرية لاستكشاف قاع البحار والمحيطات — ومن جانب آخر ، وافقت الدورة على اللوائح الجديدة الخاصة بها والتى ستتقدم الى المؤتمر العام لهيئة اليونسكو

— **المجلس التنفيذى** : عقد المجلس التنفيذى لهيئة اليونسكو اجتماعات دورته الثالثة والثمانين فى باريس من ١٥ سبتمبر الى ١٠ أكتوبر — وقد استم المجلس بالموقف فى الشرق الاوسط فيما يتعلق باعتداءات اسرائيل على الاماكن الدينية والاثرية ، وقد اتخذ المجلس قرارا بأغلبية ٢٦ صوتا وامتناع ٤ دول من التصويت ، وأعرب المجلس عن قلقه الشديد تجاه مخالفة اسرائيل لاتفاقية لاهاى الخاصة بحماية التراث الثقافى والحضارى فى زمن الحرب ، ودعا القرار اسرائيل الى وقف أعمال الحفر والتنقيب التى قد تضر بالمبانى الاثرية وعمل اللازم لحماية جميع المنشآت الثقافية فى مدينة القدس .

كذلك بحث المجلس موضوع الكتب المدرسية المستخدمة فى الاراضى المحتلة ، واتخذ قرارا فى هذا الصدد يطالب اسرائيل بعدم عرقلة وصول واستخدام الكتب التى توافق عليها هيئة اليونسكو .

وبحث المجلس بعد ذلك ماتم بالنسبة لانقاذ مدينة البندقية .

— تم فى ١٥ سبتمبر تعيين السيد ادريانو موزاتى ترافرسو فى منصب نائب المدير العام لهيئة اليونسكو .

— نشر اليونسكو فى ٣٠ سبتمبر تقريرا عن امتحانات الثانوية العامة التى أجريت فى غزة بواسطة هيئة اليونسكو .

منظمة العمل الدولية :

— فى ٢٦ يونيو انهى المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية اعمال دورته الثالثة والخمسين التى عقدت فى جنيف ابتداء من ٤ يونيو ، وتبنى اهداف برنامج دولى للعمل تدمه دافيد مورس مدير عام منظمة العمل الدولية — وكان المؤتمر تد بحث أيضا باهتمام بالغ التقارير المقدمة من لجنة خاصة تابعة لمكتب العمل الدولى بالنسبة لاعادة تنظيم الهيئة الدولية ، ودراسة امكانيات اجراء التعديلات فى هيكلها .

واتخذ المؤتمر عددا من القرارات والتوصيات منها :

— الموافقة على معاهدة خاصة برقابة العمال الزراعيين

— الموافقة على مسودة اتفاقية عن الحد الادنى للاجور — انتخاب أعضاء مجلس ادارة المكتب لفترة جديدة .

— عقد فى جنيف من ٣٠ يونيو الى ٤ يوليو مؤتمر دولى للامن الصحى للعمال ، ومن أبرز أعماله تصميم بطاقة طبية يحملها جميع العمال المتنقلين بين الدول أو المهاجرين — وقد أصدر المؤتمر توصياته فى موضوع رقابة صحة العمال والامن الصناعى —

— قامت اللجنة الخاصة لدراسة الموقف النقابى فى اسبانيا بتقديم تقريرها النهائى فى ١٨ سبتمبر بعد زيارة لاسبانيا فى شهر مارس ١٩٦٩ التقى فيها أعضاء اللجنة بعدد من موظفى الحكومة الاسبانية وزعماء النقابات العمالية وبعض الشخصيات المهتمة بالموضوع — وهذه اللجنة شكلت بتكليف من مجلس ادارة مكتب العمل الدولى —

— تولى الدكتور صالح برجان [الاردن] منصب مدير مكتب منظمة العمل الدولية فى بيروت ابتداء من شهر اكتوبر الماضى .

— اشتركت الدول البحرية فى الفترة من ١٥ الى ٢٦ سبتمبر فى مؤتمر عقد فى جنوه تحت اشراف مكتب العمل الدولى لبحث ودراسة ظروف العمل فى البحار .

— فى بداية هذا العام تساهم منظمة العمل الدولية مع حكومة كولومبيا للتغلب على مشاكل العمالة الزائدة والبطالة فى هذه الدولة . وسوف يشترك خبراء دوليون فى تخطيط قطاع العمل فى كولومبيا لخلق عدد كاف من الوظائف .

منظمة الصحة العالمية :

اللجنة الاقليمية الاوروبية :

عقدت اللجنة الاقليمية لمنظمة الصحة العالمية فى أوروبا دورتها التاسعة عشرة فى بودابست فى الفترة من ٩ الى ١٣ سبتمبر — وتم تقديم التقرير السنوى لنشاط المنظمة فى أوروبا واستعرضت اللجنة المشاريع المقدمة لعام ١٩٧١ —

هذا وقد دار البحث حول موضوعين هامين ، أولهما خاص بتلوث الجو فى المناطق السكنية الاوروبية وما يتسبب عنه من أمراض ، والثانى يتعلق بحوادث المرور ، وقد بلغ عدد قتلى حوادث المرور فى عام ١٩٦٨ ١٠٠ الف شخص ، أغلبهم من الشباب .

هذا وبحثت اللجنة أيضا المعونة المقدمة الى الدول الاوروبية المتخلفة والدول الاخرى غير الاوروبية الواقعة فى نطاق اللجنة الاقليمية : وسوف تحصل كل من تركيا والمغرب والجزائر على معونة طبية خاصة .

وفى ختام اجتماعاتها ، قررت الدورة الموافقة على ميزانية تقدرها ٤١٠٤ الف دولار لفترة سنة ١٩٧١ —

اللجنة الاقليمية لافريقيا :

وعقدت اللجنة الاقليمية لافريقيا دورتها ال ١٩ فى ابدجيان فى الفترة من ٦ الى ١٥ أكتوبر — وحضر ٩٠ ممثلا من ٢٩ دولة وافقوا بالاجماع على ميزانية عام ١٩٧١ وقدرها ١٥ مليون دولار تساهم فى تمويل عدد كبير من المشاريع الطبية والصحية — وقد وافقت الدورة على تقريرها عن الاعمال التى تمت فى الفترة من يوليو ١٩٦٨ الى آخر يونيو ١٩٦٩ —

هيئة الاغذية والزراعة :

— تحدث اديكى بيرما مدير عام هيئة الاغذية والزراعة أمام الدورة ال ٤٧ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وذلك فى ١٥

يوليو ، تقدم تقريرا عن الغذاء فى العالم – وقد أوضح التقرير أن تطور الانتاج الزراعى يستمر على معدل طبيعى ، الا أن هذه النسبة غير كافية لتغطية نسبة الزيادة فى الطلب على الغذاء .

– نشرت هيئة الاغذية والزراعة فى ٣١ أغسطس تقريرها السنوى عن انتاج المواد الزراعية لعام ١٩٦٩ وأسعارها التجارية فى عام ١٩٦٨ – وقد اتضح بصفة عامة انخفاض الاسعار عن ١٩٦٧، فقد انخفضت أسعار تصدير المواد الزراعية بنسبة ١٪ ، الا أن الدول النامية ارتفع دخلها من المواد الزراعية بنسبة ٢٪ بينما انخفض دخل الدول المتقدمة بنسبة ٣٪

هذا ونشرت الهيئة فى ٢٢ سبتمبر التقرير السنوى عن الانتاج الغذائى وكفايته فى العالم –

– عقد فى روما فى الفترة من ٨ الي ٢٤ سبتمبر مؤتمر دولى نظمته هيئة الاغذية والزراعة لبحث موضوع صيد الاسماك والثروة السمكية ،وقد اقترح المؤتمر انشاء بنك خاص لتمويل عمليات الصيد والصناعات المعتمدة عليها . وبحث ايضا أساليب حماية بعض أنواع الاسماك المهددة بالانقراض بسبب التركيز على صيدها –

– عقدت لجنة المنتجات التابعة لهيئة الاغذية والزراعة اجتماعات دورتها ال ٤٤ فى روما فى الفترة من ٢٩ سبتمبر الى ١٠ اكتوبر . واستعرضت الدورة موقف التجارة العالمية فى المواد الزراعية والغذائية .

برنامج التغذية العالمى :

بدا البرنامج ثلاثة مشروعات جديدة طارئة لمعاونة ضحايا فيضانات سرنيام ولاجئى الحرب بين هندوراس والسلفادور وضحايا الجفاف فى موريتانيا – وبلغت قيمة المعونة المقدمة ٧٠٠ الف دولار –

أعلن المدير التنفيذى للبرنامج فى ١١ سبتمبر ان الدول المولة قد ساهمت بمعونة بلغت قيمتها عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٠ – ٢١٠ ملايين دولار ، وهذا يفوق أفضل التوقعات وأكثرها تفاؤلا وكانت قد حددت مبلغ ٢٠٠ مليون دولار فقط –

عقدت اللجنة الحكومية للبرنامج دورتها ال ١٦ فى روما من ١٣ الى ١٨ اكتوبر وقد بلغت مساعدات البرنامج ٢٨٨ مليون دولار بزيادة ٨٨ مليونا عن الهدف المتوقع – واستعرضت الدورة الاحتياجات من المواد الغذائية ، كذلك وافقت على عدد من مشاريع المعونة الغذائية الى السنغال واليمن وبيرو والبرازيل والمغرب وسوريا قيمتها الاجمالية ٢٣٨٫٨ مليون دولار .

الوكالة الدولية للطاقة النووية :

– اجتمع فى ميونيخ بألمانيا الاتحادية من ١٨ الى ٢٥ اغسطس خبراء يمثلون ٢١ دولة فى ندوة عن استخدامات الاشعاع النووى فى الصناعة . وقد أشرفت وكالة الطاقة النووية على اعمال الندوة باعتبارها مشاركة فى تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية .

– تم فى ٢٠ أغسطس توقيع اتفاقية ثلاثية جديدة بين النمسا والولايات المتحدة الامريكية والوكالة الدولية للطاقة النووية لتبادل الضمانات وتجديدا لاتفاقية كان قد تم توقيعها فى يوليو ١٩٦٤ ، وسوف تنتهى مدة الاتفاقية الجديدة فى ١٨ يناير ١٩٧٠ .

– اجتمعت فى فينا فى الفترة من ١ الى ٥ سبتمبر اللجنة المشتركة بين وكالة الطاقة النووية وهيئة الاغذية والزراعة واستمعت الى تقرير عن نتائج تجارب اجريت لقتل آفات زراعية بواسطة الاشعاعات .

– عقد المؤتمر العام للوكالة دورته الثالثة عشرة فى فينا فى الفترة من ٢٣ الى ٢٩ سبتمبر . وفى المناقشة العامة عرضت غالبية الدول برامجها النووية فى الاعوام القادمة واهتمت الدول النامية بالمفاعلات النووية متوسطة القوة والتى تناسب حاجتها .

هذا وقد أعيد انتخاب سيجفارد اكلون مديرا عاما لاربعة أعوام جديدة ، كما تقرر بالاجماع قبول جمهورية ايرلندا عضوا جديدا فى الوكالة التى أصبحت تضم ١٠٣ أعضاء .

منظمة الطيران المدنى الدولية :

– عقدت المنظمة اجتماعا فى مونتريال من ١٦ الى ٢٠ يونيو لخبراء يمثلون ٨ دول أعضاء هم استراليا وكندا وفرنسا والمانيا الاتحادية والهند وكينيا والسويد والولايات المتحدة لبحث امكانيات استخدامه بطاقة جواز سفر تسجل عليها المعلومات بطريقة الكترونية لسهولة الرقابة على حركة المسافرين .

– تقدمت مؤسسة النقل الجوى الدولية اقتراحات الى منظمة الطيران المدنى الدولية تهدف الى وضع اتفاقية لتسهيل التعويض السريع للمسافرين فى حالة الخسائر دون اللجوء الى المحاكم .

– احتفلت مؤسسة النقل الجوى فى أغسطس ١٩٦٩ بمرور خمسين عاما على انشائها فقد وقعت ٦ شركات جوية اتفاقية لاهاى فى ٢٨ أغسطس ١٩١٩ وبمقتضى هذه الاتفاقية انشئت المؤسسة الدولية للنقل الدولى – وقد تم فى عام ١٩١٩ نقل ٣٥٠٠ راكب بطريق الجو ،وفى عام ١٩٦٩ اقترب الرقم من ٣٠٠ مليون راكب .

– أصبحت الاتفاقية الدولية الخاصة بالاعمال غير القانونية التى تحدث على الطائرات والمعروفة باتفاقية طوكيو لعام ١٩٦٣ ، أصبحت سارية المفعول منذ ٤ ديسمبر بعد أن صدق العدد اللازم من الدول وهو ١٢ دولة .

– قامت اللجنة المشكلة خصيصا لبحث أسلوب وقف عمليات اختطاف الطائرات بالاستماع الى آراء عدد من الخبراء والفنيين بحثا عن وسائل

لمكافحة الاختطاف ومنع تحويل الطائرات عن مسارها .

— نشرت المنظمة فى شهر اكتوبر دراسة هامة عن تنمية حركة الطيران فى منطقة الشرق الاوسط وعرضت الدراسة احصاءات عن حركة نقل الركاب وعملية التنسيق بين الشركات التى تخدم المنطقة

— فى ٨ أكتوبر انتخب مجلس المنظمة نواب رؤساء المجلس للفترة ١٩٦٩ — ١٩٧٠ ، وكان النائب الاول السيد شيرا من المانيا الاتحادية ، والنائب الثانى السيد اولينان من نيجيريا ، والنائب الثالث السيد دى جراس من البرازيل .

المنظمة الاستشارية : للملاحة البحرية :

انعقد فى لندن فى الفترة من ٢٧ الى ٢٣ يونيو مؤتمر دولى خاص بتحديد حمولة سفن النقل [أنظر السياسة الدولية — أكتوبر ١٩٦٩] وانتهى من وضع الاتفاقية التى تتكون من ٢٢ مادة و ٧ قواعد وتحدد أساليب قياس الحمولة بأنواعها المختلفة . وتسرى الاتفاقية على السفن التى لا يقل طولها عن ٢٤ مترا وتقوم برحلات دولية .

الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية اللاسلكية :

— انضمت جزيرة موريس لعضوية الاتحاد الذى أصبح يضم ١٣٧ عضوا .

— شهدت مدينة اسونسيون عاصمة باراجواى ، فى شهر سبتمبر اجتماعين أشرف عليهما الاتحاد الدولى للمواصلات :

الاول دورة اللجنة الاقليمية لتنمية شبكة المواصلات بين دول أمريكا اللاتينية ، والثانى هو الاجتماع الاول للجماعة الاقليمية لتحديد التسعيرة الدولية للاتصالات والمكالمات السلكية واللاسلكية .

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية :

— عقد مجلس المؤتمر دورته التاسعة فى جنيف من ٢٦ أغسطس الى ٢٣ سبتمبر . وبحث المجلس دور المؤتمر فى عقد الامم المتحدة الثانى للتنمية الذى يبدأ عام ١٩٧٠ ، ولم يتمكن المجلس من الوصول الى اتفاق حول هذا الموضوع الذى تأجل بحثه الى جلسة فبراير .

وكان المجلس قد ناقش أيضا المشاكل القائمة فقرر أن يبدأ فى العمل على تنمية العلاقات التجارية مع الدول الاشتراكية ، وبحث ايضا مسألة التأمينات البحرية فطلب وضع دراسة خاصة بهذا الموضوع من لجنة العمل الخاصة بقوانين النقل البحرى . هذا واتخذ المجلس عددا من القرارات حول موضوع المواد الاولية — كما طلب المجلس من البنك الدولى وضع تنظيم خاص بتمويل اضافى لنشاط المؤتمر .

— قامت مجموعة من الخبراء اجتمعت فى نيويورك فى الفترة من ١٧ الى ٢٥ سبتمبر باصدار توصياتها بالنسبة لخلق سيولة نقدية دولية بواسطة حقوق السحب الخاصة وبتقديم مزيد من المعونة الى الدول المتخلفة .

المنظمة الدولية للارصاد الجوية :

— نشرت المنظمة الدولية للارصاد الجوية الملزمة رقم مائة فى مجموعتها الخاصة عن الارصاد الجوية واساليب استخدام المعلومات الخاصة بها . وكان نشر هذه المجموعة قد بدأ عام ١٩٥٣ وتغطى هذا العلم بشكل شبه كامل .

— عقد فى جنيف فى بداية شهر اكتوبر اجتماع خاص لبحث التطورات فى تخطيط مراقبة الاحوال الجوية وبحث تنسيق المجهودات الدولية للوصول الى أفضل النتائج فى التوقعات الجوية بواسطة شبكة من الاقمار الصناعية . وقد اشترك فى الاجتماع خبراء يمثلون المانيا الاتحادية والولايات المتحدة وفرنسا واليابان والجمهورية العربية المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتى وممثل عن المنظمة الاوروبية لابحاث الفضاء .

وقد أعرب المشتركون عن أملهم فى اكتمال الشبكة قبل عام ١٩٧٥ ، والمفروض أن تضم ٨ أقمار صناعية .

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

— لجنة المعونة للتنمية :

نشرت لجنة التنمية فى ١٧ يوليو تقريرها عن عام ١٩٦٨ ، واوضح التقرير أن الدول الاعضاء فى المنظمة قدمت عام ١٩٦٨ الى الدول النامية معونة تقدر بنسبة ٠,٩٧ ٪ من اجمالى دخلها القومى ، تقدر نقدا بحوالى ١٢,٩ مليار دولار وكانت عام ١٩٦٧ ١١,٢ مليار دولار . وتمثل هذه المعونة ٩٥ ٪ من المعونة المقدمة اجمالا الى الدول النامية . وقد لاحظ التقرير أيضا أن شروط القروض قد تيسرت الى حد كبير فبلغت نسبة الفوائد ٣,٣ ٪ بدلا من ٣,٨ ٪ وامتدت مدة السداد الى ٢٥ عاما .

— أعربت لجنة السياحة التابعة للمنظمة فى ٢٧ يوليو عن قلقها تجاه الصعوبات التى تضعها بعض الدول الاعضاء فى مواجهة حصول السياح على العملات الاجنبية ، حيث يكون من نتائج ذلك عرقلة الحركة السياحية الدولية . وكانت اللجنة قد وضعت دراسة عن حركة السياحة عام ١٩٦٨ — وفى عام ١٩٦٨ كانت الظروف الاقتصادية الداخلية قد اضطرت دولا مثل المانيا الاتحادية وبريطانيا الى فرض بعض التحديدات على المعاملات المالية مع الخارج .

— عقدت الدول العشر الاعضاء فى الاتفاقية العامة للتسليف ومجموعة العمل الثالثة للمنظمة اجتماعا فى ١٥ سبتمبر قرروافيه تقديم قرض الى الصندوق الدولى

يبلغ ٣٧٥ مليون دولار ليتمكن هذا الاخير من تقديم قرض الى فرنسا .

— اجتمع فى مقر المنظمة فى ٢٣ و ٢٤ اكتوبر حوالى مائة نائب برلمانى من الدول الاعضاء فى لجنة التنمية ، وحضر عدد من خبراء المنظمة تحدثوا أمام النواب البرلمانيين عن تقديم المساعدات الى الدول النامية وأهمية هذه المساعدات فى محاولة لبلورة أهمية عملية التنمية الاقتصادية للنواب .

الاتفاقية العامة التعريفة والتجارة (الجات)

— مجلس الجات : عقد مجلس الاتفاقية العامة اجتماعاته فى جنيف فى الاسبوع الثانى من سبتمبر وبحث المبادلات التجارية الدولية والمحالفات التى تقع فيها من الدول الاعضاء .

— افتتح فى شهر اغسطس فى مقر الجات فى جنيف دورة تدريبية مخصصة للتجارة الدولية والسياسة التجارية . وقد اجريت منذ ١٩٥٥ — ٢٧ دورة تدريبية مماثلة يحصل المشتركون فيها على منح دراسية من برنامج التنمية التابع للامم المتحدة يمكنهم من الاشتراك فى هذه الدورات

— تولى جاردنر باترسون من الولايات المتحدة منصب نائب المدير العام للسياسة التجارية للاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة وبدأ فى ممارسة عمله فى أول أغسطس ١٩٦٩ .

صندوق النقد الدولى :

— سحبت بريطانيا فى ٢٧ يونيو ٥٠٠ مليون دولار من الصندوق الدولى بناء على اتفاقية عقدت فى ٢٠ يونيو . وبهذا تكون بريطانيا قد سحبت مبلغا صافيا قدره ٧ر٢ مليار دولار منذ انشاء الصندوق ، ومبلغا اجماليا قدره ٧ر٦ مليار دولار .

— وفى ٢٧ يونيو أيضا وقع الصندوق اتفاقية قرض قصير الاجل مع الحكومة التركية بمبلغ ٢٧ مليون دولار وفى ١٤ ، ١٥ يوليو عقد اتفاقيتان مع السلفادور والجواتيمالا بمبلغ ١٧ و ١٢ مليون دولار ، وكلها لفترة عام واحد .

— تمت موافقة ثلاثة أخماس أعضاء الصندوق على التعديل الخاص بتيسيرات السحب الذى أصبح سارى المفعول فى ٢٨ يوليو الماضى ، وينص على وجود حساب خاص للصندوق يحق للدول الاعضاء السحب منه بعد تقديم مستند يدل على قبول الدولة جميع الشروط الخاصة بهذا السحب .

— تم فى بداية اغسطس الموافقة على اربعة قروض اجمالها ٣ر٤٤١ مليون دولار ، تحصلت سيلانيكا على ٥ر٤٦ دولار وسوريا على ٥ر٩ مليون وغينيا على ٨ر٣٨٣ مليون وهايتى على ٥ر١ مليون دولار ، وقدمت القروض بالدولار الامريكى والكندى والين اليابانى .

— وفى ١١ أغسطس وافق الصندوق على قرض قصير الاجل لسيلان بعملات مختلفة تعادل ٥ر١٩ مليون دولار .

— وافق الصندوق فى ١٠ اغسطس على السعر الجديد للفرنك الفرنسى بعد تخفيضه بنسبة ٥ر١٢ ٪ . وبهذا اصبح الدولار الامريكى يوازى ٥٥٤ر٥ فرنك فرنسى بدلا من ٩٣١ر٤ فرنك هذا وقد وافق الصندوق ايضا على اعتماد تخفيض ١٤ عملة أخرى من الدول المنضمة لمنطقة الفرنك .

— وفى ٢٦ اكتوبر وافق الصندوق الدولى على السعر الجديد للمارك الالمانى بعد ارتفاع قيمته فاصبح الدولار يوازى ٦٦ر٣ مارك وقيمة المارك الواحد ٢٤٢٨٠٦ر٠ جرام من الذهب الخالص .

— نشر صندوق النقد الدولى فى ٢١ سبتمبر تقريره السنوى الرابع والعشرين ويعرض نشاط الصندوق من يوليو ١٩٦٨ الى يوليو ١٩٦٩ ويخصص جزء هام من التقرير لعرض الموقف النقدى والسيولة النقدية الدولية .

— حصلت فرنسا فى ١٩ سبتمبر على قرض قيمته ٩٨٥ مليون دولار للعمل على اعادة التوازن المالى الفرنسى بعد تخفيض قيمة الفرنك .

— قرر الصندوق فى عام ١٩٧٠ تخصيص ٥ر٣ مليار دولار لصندوق السحب الخاص .

وذلك مساهمة منه فى توفير السيولة النقدية الدولية .

— الجمعية العامة :

عقدت الجمعية العامة لصندوق النقد الدولى اجتماعها السنوى فى واشنطن فى الفترة من ٢٩ سبتمبر الى ٣ أكتوبر ، وخصص جزء كبير لمناقشة موقف المارك الالمانى بعد الاستماع الى تقرير المدير العام بيير بول شفيتزر عن نشاط الصندوق فى الفترة خلال يوليو ١٩٦٨ الى يونيو ١٩٦٩ . وبحثت الجمعية العامة كذلك زيادة حصص الصندوق ابتداء من عام ١٩٧١ ، كما وافقت على خلق حقوق سحب خاص قيمتها ٥ر٩ مليار دولار .

— أعلن الصندوق فى ٢٢ اكتوبر فتح قرض قصير الاجل على مدة عام لافغانستان قيمته ١٢ مليون دولار ، وآخر لمالى قيمته ٣ ملايين دولار على سنة أيضا .

— انضمت سوازيلاند الى عضوية الصندوق فى ٢٢ سبتمبر فاصبح يضم عضوية ١١٢ دولة .

البنك الدولى للانشاء والتعمير :

— نشر البنك الدولى التقرير السنوى ١٩٦٨ — ١٩٦٩ الذى قدم فى أول يوليو ١٩٦٩ لنشاط البنك والهيئات التابعة له ، منظمة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية وأوضح التقرير أن نشاط البنك وهيئاته بلغ نسبة لم يصل اليها من قبل كما أن القروض والمساعدات تركزت بشكل أكبر فى الدول النامية . تقدم البنك ٨٤ قرضا قيمتها ١٣٩٩ مليون دولار فى فترة ١٩٦٨ و ٤٤ قرضا قيمتها ٨٤٧

مليون دولار فى لفترة ١٩٦٩ .
أما منظمة التنمية الدولية فقدمت ٣٨قرضا قيمتها٣٨٥مليون‌دولار فى ١٩٦٨ و ١٨ قرضا قيمتها ١٠٧ ملايين دولار لفترة ١٩٦٩ومؤسسة التمويل الدولية أقامت فى ١٩٦٩ ٢٧ استثمارا قيمتها ٩٣ مليون دولار و ١٦ استثمارا فى ١٩٦٨ قيمتها ٥١ مليون دولار .

وفيما يتعلق بموارد البنك وهيئاته أوضح التقرير أن رؤوس الاموال الخاصة زادت مشاركتها عن الفترات السابقة وهى رؤوس أموال مقدمة من القطاع الخاص فى الدول المتقدمة ، الا انها ما زالت فى حدود ٧٥ر٠ ٪ من الناتج القومى لهذه الدول . هذا وقد نشر البنك فى ١٩ اغسطس تقريره المالى عن الفترة التى تنتهى فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٩ وقد بلغ دخل البنك الاجمالى ٤١٠ ملايين دولار فى مقابل ٣٥٦ مليون فى العام السابق وبلغ الدخل الصافى ١٧١ر٤ مليون دولار مقابل ١٦١ مليونا فى العام السابق
— قدم البنك الدولى فى الاشهر القليلة الماضية عددا من القروض المختلفة الى عدد كبير من الدول‌النامية منها كولومبيا وتركيا وقبرص‌وكوريا الجنوبية‌والارجنتين وباكستان وفنزويلا وبوليفيا والفلبين وكوستاريكا وسيلان واسبانيا .

كما تمت فى ٥ أغسطس موافقة البنك الدولى على منح الجمهورية العربية المتحدة قرضا قدره ٣٦ مليون دولار بدون فوائد ويسدد على ٥٠ عاما ، ويستخدم هذا المبلغ فى تطوير نظم الرى فى دلتا نهر النيل .
— ابتداء من ١٢ اغسطس اصبح سعر الفائدة الجديدلقروض البنك ٧ ٪ .

— عقد مجلس محافظى البنك وهيئاته دورته السنوية فى واشنطن فى الفترة من ٢٩ سبتمبر الى ٣ اكتوبر واستمع الى تقرير روبرت مكنمارا عن نشاط المجموعة الدولية فى‌الفترة

الممتدة من يوليو ١٩٦٨ حتى يونيو ١٩٦٩ ، كما بحث عددا من المسائل الخاصة بالبنك (*)

منظمة التنمية الدولية :

تمت الموافقة على عدد من القروض تقدمها المنظمة الى الدول النامية ،

نحصلت غانا على قرض قيمته ٣ر٥ مليون دولار يسدد على ٥٠ عاما بدون فوائد مع عمولة ٧٥ر٠ ٪ وحصل الكامرون على قرض ١٠ر٥ مليون دولار لتشييد المدارس وتنمية برامج التعليم ، والاكوادور على قرض ١ر٥ مليون دولار لاتمام مشروع لتربية المواشى — كما تدم قرضا قيمته ١ر٣ مليون دولار لغانا لتنمية الصناعات المعتمدة على صيد الاسماك وحصلت اوغندا على ١١ر٦ مليون‌دولار لاصلاح وانشاء الطرق ، والهند حصلت على ٥٥ مليون‌دولار مساهمة فى تجديد وانشاء خطوط السكك الحديدية.

مؤسسة التمويل الدولية :

نشر فى ١٩ سبتمبر التقرير السنوى لمؤسسة التمويل الدولية من يوليو ١٩٦٨ حتى يونيو ١٩٦٩ — واشار التقرير الى أن المعونة المقدمة للمؤسسات الخاصة بلغت فى هذه الفترة ٩٢ مليون دولار بزيادة كبيرة عن الفترة السابقة .
وعرض التقرير لنشاط‌المؤسسة التفصيلى فى الميادين المختلفة مثل الصناعة والسياحة والزراعة وأبرز اهتمام المؤسسة بتوسيع نطاق مشاركتها فى الميادين المختلفة .

المنظمات الاقليمية

العالم العربى

جامعة الدول العربية :

مجلس الجامعة : — عقد مجلس جامعة الدول‌العربية دورته الثانية والخمسين على مستوى

السفراء ابتداء من ١١ الى ١٣ سبتمبرواتخذ المجلس عدة قرارات منها : —
[١] قرار بان تقوم الجامعة العربية ، بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية ، بدراسة وسائل رعاية شئون الطلاب الفلسطينيين . [٢] انشاء هيئة عربية تضم الخبراء المختصين فى الشئون الافريقية لبحث تقديم المعونة الفنية الى دول افريقيا لمقاومة التغلغل الاسرائيلى الى‌هذه الدول — [٣] تقرر اجراء دراسات حول التغلغل الاسرائيلى فى مالطة وامكانيات مواجهته . [٤] عقد الاتصالات بين الدول العربية واندونيسيا لتأكيد موقف هذه الاخيرة من القضية العربية [٥ — تقرر أن تسند رئاسة اللجنة الدائمة للاعلام الى مرشح فلسطينى تتقدم به منظمة التحرير الفلسطينية .

وكان المجلس قد اهتم بشكل خاص بموضوع الاعلام العربى فى الخارج وتطويره بما يتفق مع احتياجات المواجهة الاعلامية مع الصهيونية . ولم يحضر وزراء الخارجية اجتماع المجلس لانهم قرروا فى الجلسة الطارئة التى عقدها المجلس من قبل فى ٢٥ اغسطس لبحث احراق اسرائيل للمسجدالاقصى ،قرروا أن يعقدوا سلسلة من‌الاجتماعات‌فى نيويورك فى اثناء حضورهم الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة .

هذا وقد قرر المجلس تجديد مدة الامين‌العام للجامعة العربية‌السيد عبد الخالق حسونة — لفترة غير محددة .

مجلس الدفاع المشترك

عقد مجلس‌الدفاع العربى‌المشترك اجتماعاته فى القاهرة ابتداء من ٨ نوفمبر ١٩٦٩ بحضور وزراء الدفاع والخارجية وقواد الجيوش للدول العربية ، وهدف المجلس كان بحث موضوع حشد الطاقات العربية للمعركة .

وتكون جدول أعمال المؤتمر ، الذى أعده وزراء الخارجية فى دورتهم الطارئة يوم ٢٥ اغسطس ويتكون من ثلاثة مواضيع هى ، —

١ – الخطط اللازمة لحشد جميع القوى العربية ضد العدوان الاسرائيلى – ٢ – دعم الثورة الفلسطينية بما يكفل لها الاستمرار والنمو – ٣ – موقف الحكومة الامريكية بالسماح للرعايا الامريكيين بالعمل فى جيش اسرائيل مع الاحتفاظ بالجنسية الامريكية .

وبعد ان استمع المجلس الى تقريرى السيد محمود رياض وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة والسيد عبد المنعم الرفاعى وزير خارجية الاردن ، قرر وقف بحث الجانب السياسى والانتقال فورا الى المسائل العسكرية .

وعقد جلساته سرية بعد ذلك وقدم فيها الفريق أول محمد فوزى وزير حربية الجمهورية العربية المتحدة ، تقريرا مفصلا عن الموقف العسكرى .

واختتم المجلس اعماله فى ١٠ نوفمبر متخذا توصية بعقد مؤتمر قمة عربى خامس فى الرباط فى ٢٠ ديسمبر – وقد أصدر المجلس عددا من القرارات ، بعضها سرية ، ومن القرارات العامة :

[١] قرار بفشل الحل السلمى وضرورة تعبئة القوة بشكل جدى ومنظم لمواجهة المعركة – ٢ – قرار بدعم الثورة الفلسطينية بكل طاقات الامة العربية . – ٣ – قرار باعتبار موقف الولايات المتحدة بخصوص اشتراك الرعايا الامريكيين فى الجيش الاسرائيلى موقفا معاديا .

هذا وقد رأى المجلس عدم ضرورة عقد اجتماعات تحضيرية لمؤتمر القمة واتخاذ اعمال المجلس اساسا لجدول اعمال للمؤتمر يضم ثلاث نقاط هى :

اولا : حشد الطاقات العربية لتحرير الارض المحتلة . ثانيا ، توفير الامكانيات والسلاح للمقاومة الفلسطينية – ثالثا : دعم القدرة على الصمود فى الارض المحتلة

وقد بدأت الامانة العامة للجامعة العربية فى ١٢ نوفمبر فى وضع الترتيبات الخاصة بالمؤتمر ، فوجه الامين العام رسائل الى حكومات الدول العربية يدعو فيها الى عقد مؤتمر الملوك والرؤساء العرب .

الاعلام العربى : قدمت الجامعة العربية الى حكومات الدول العربية فى أوائل شهر اكتوبر ، اقتراحا بأن يقوم وزراء الاعلام العرب بالاشتراك مع الجامعة العربية فى الرحلات الاعلامية الى الخارج لشرح القضية العربية وعمل لقاءات مع رجال الفكر والاعلام فى الدول الأجنبية .

وقدمت الجامعة العربية مذكرة الى الدول الاعضاء تطلب موافقتها على اعارة رؤساء اجهزة الاعلام وافضل عناصر الاعلام لديها الى الجامعة العربية للمساهمة فى الحملة الاعلامية من أجل القضية العربية .

قيام الجمهورية العربية الليبية : تقدم سفير الجمهورية الليبية فى القاهرة فى ٧ سبتمبر الى السيد عبد الخالق حسونة الامين العام لجامعة الدول العربية مذكرة لافادة جامعة الدول العربية بأن نظام الحكم فى ليبيا قد تغير من نظام ملكى الى نظام جمهورى اعتبارا من أول سبتمبر ١٩٦٩ ، وان الاسم الجديد هو « الجمهورية العربية الليبية » .

هذا وقد بعث الامين العام ببرقية تهنئة الى رئيس مجلس قيادة الثورة الليبية .

اللجنة الثقافية الدائمة ، عقدت اللجنة الثقافية الدائمة دورتها الثالثة والعشرين فى القاهرة فى اول سبتمبر – وافتتح السيد أسعد الاسعد الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية الدورة – وانتخب الدكتور مصطفى الرافعى رئيس وفد لبنان رئيسا للجنة – ووافق الاعضاء على جدول الاعمال واهم المسائل المدرجة فيه :

١ – النظر فى توصيات المكتب الدائم فى اجتماعه السابق – ٢ – مشاركة الادارة الثقافية فى السنة الدولية للتربية – ٣ – تنسيق التعاون الثقافى العربى فى افريقيا وآسيا وانشاء صندوق تنمية التعاون الثقافى بين البلاد العربية ودول افريقيا وآسيا . ٤ – النظر فى تقرير اللجنة الفنية لبحث مستقبل اللغة العربية لغة عمل فى اليونسكو – ٥ – احالة موضوع المصطلحات العلمية حتى مرحلة الدراسة الثانوية الى مكتب تنسيق التعريب فى العالم العربى بالرباط .

الشئون الاجتماعية : اعلنت جامعة الدول العربية فى بداية شهر نوفمبر عن تبنيها لمشروع انشاء مركز عربى لاعداد القيادات للتنمية الاجتماعية فى الوطن العربى لدعم التعاون بين الاعضاء ومنظماتها الاجتماعية وللنهوض بالمجتمعات القليلة الموارد ، بجانب دعم الصمود الفلسطينى بالارض المحتلة ومعالجة الجوانب الاجتماعية لمشكلة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين .

وكان مؤتمر خبراء الشئون الاجتماعية العرب قد أوصى بذلك فى دورته الاخيرة فى عدن . وسوف تعرض ملاحظات الحكومات العربية على هذا المشروع على مؤتمر وزراء الشئون الاجتماعية العرب المقرر عقده فى مارس القادم بالقاهرة .

مؤتمر وزراء الشباب العرب :

أنهى مؤتمر وزراء الشباب العرب أعماله فى القاهرة يوم ٨ اكتوبر ، وكان الوزراء قد بدأوا مؤتمرهم فى ٤ اكتوبر . وقرر المؤتمر اختيار يوم للشباب العربى تقام فيه سنويا مهرجانات لكافة انشطة الشباب على الصعيد العربى وقرر الوزراء ايضا عقد مؤتمرهم بصفة دورية مرة كل عامين . واتخذ المؤتمر عددا من التوصيات منها :

– تشكيل كتائب للعمل تسهم فى مشاريع عربية وتشترك فى اعادة بناء ما دمره العدوان .
تقوية وتدعيم العلاقات والصلات بين الشباب العربى خارج وطنه الاصلى وتأكيد دور هذا الشباب فى الدعوة للقضية العربية –

– الاهتمام بطلائع الشباب وتشكيل لجنة من الخبراء تابعة للجامعة العربية تعد بحثا علميا مقارنا عن خصائص الشباب العربى –

– انشاء مركز عربى لاعداد القادة والرواد فى مجال رعاية الشباب لتغطية احتياجات الدول العربية .

هذا وقد اتخذ المؤتمر قرارا بتحية الكفاح البطولى لشباب

فلسطين وتوصية الحكومات العربية بمساندة هذا الكفاح ماديا ومعنويا

الاتحاد العربى للجامعات :

مجلس الاتحاد : عقد مجلس الاتحاد العربى للجامعات اجتماعاته فى القاهرة من ٦ الى ١١ سبتمبر وبحث المقترحات المقدمة من بعض الجامعات حول النظام الاساسى للاتحاد وتقرير المكتب المؤقت عن نشاط الاتحاد من مارس الى سبتمبر ١٩٦٩ - وبحث المجلس تقارير اللجان الفرعية . واتخذ عددا من القرارات تخص الطلبة واشراف الجامعات على شئونهم بواسطة اجهزة ترعاهم ، واهتم القرار بالطلبة الذين يدرسون خارج أوطانهم .

المؤتمر الاول لاتحاد الجامعات العربية :

بدأ المؤتمر اعماله فى الاسكندرية فى ٨ سبتمبر ، وافتتحه الدكتور عبد الوهاب البرلسى بكلمة القاها على الحاضرين وتحدث كذلك الدكتور حسن بغدادى مدير جامعة الاسكندرية ورئيس المؤتمر .

واختتم المؤتمر اعماله فى ١٠ سبتمبر واتخذ عددا من القرارات والتوصيات ، -

- فاوصى بضرورة توحيد مستوى القبول بالجامعات العربية وتوحيد درجاتها العلمية ، والاعتراف بالشهادات التى تمنحها الجامعات فى مختلف الاقطار العربية - كما أوصى بتبادل المبعوثين بين الجامعات العربية بحيث لا يلجأ هؤلاء الى الجامعات الاجنبية الا فى التخصصات التى لا توجد فى الجامعات العربية .

- وأوصى ايضا بضرورة جعل اللغة العربية لغة التدريس فى الجامعات العربية ، وضرورة الاهتمام بدراسة التراث العربى - كما اشارت التوصية الى ادخال مقررات عن مشكلات التنمية فى الوطن العربى .

- اتخذ قرارا بتحديد مستوى الدراسات التى تسبق المرحلة الجامعية فى كافة الدول العربية على اساس الاتفاق مع السلطات الجامعية فى هذه الدول .

هذا وقد وافق المؤتمر على تقرير اتحاد الجامعات بشأن الدراسات العليا والبحث العلمى ، وتخصيص ميزانية لهما - كما ادخل بعض التعديلات على النظام الاساسى للاتحاد ، واهمها السماح بقبول عضوية معاهد عليا فى الاتحاد بالنسبة للدول العربية التى ليس بها جامعات .

وتقرر ان يعقد المؤتمر مره كل ثلاث سنوات ، وسوف يكون انعقاده الثانى فى بغداد فى مارس ١٩٧٢ - وتقرر أن يجتمع مجلس الاتحاد مرتين فى العام وأن تكون هناك امانه عامة للاتحاد .

مؤتمر وزراء الزراعه العرب :

عقد مؤتمر وزراء الزراعة العرب اجتماعاته فى مقر الجامعه العربيه فى القاهره فى الفتره بين ٢٠ ، و٢٤ سبتمبر ١٩٦٩ ، والقى كلمة الافتتاح السيد عارف ظاهر الامين العام المساعد للشئون الاقتصاديه واشتمل جدول اعمال المؤتمر على عدة مسائل منها :

- انشاء منظمة عربيه للتنميه الزراعية . سياسات وبرامج استصلاح وتعمير الاراضى - مشروعات التوسع الراسى لرفع الكفاءة الانتاجية - تسويق وتسهيل تبادل المنتجات الزراعية - قرارات وتوصيات الدورة العادية الاولى للمجلس الاعلى لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب .

المجلس الاعلى لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب :

عقدت فى القاهرة الدورة الاولى للمجلس الاعلى لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب فى الفترة بين ١ ، ٤ سبتمبر الماضى . واشترك فى هذه الدورة وفود كل من الاردن والجزائر وسوريا والسودان ولبنان والجمهورية العربية المتحدة وليبيا واشتركت ايضا منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة - وحضر الاجتماع ممثلون عن جامعة الدول العربية .

وقد أصدر المؤتمر توصياته بضرورة العمل على تطوير اساليب الزراعة وتحديد الموارد والاحتياجات على المستوى العربى من أجل الوصول الى التكامل الاقتصادى الزراعى للدول العربية

- وأوصى المؤتمر بضرورة انشاء منظمة عربيه للتنمية الزراعية تستطيع أن تعاون التنمية الزراعية فى الدول العربية .

التوثيق التربوى فى البلاد العربية

افتتح السيد اسد الاسعد الامين المساعد لجامعة الدول العربيه حلقة التوثيق التربوى فى البلاد العربية فى ٢٠ سبتمبر بحضور ممثلى دول الجامعه وممثلى المراكز والجامعات والمعاهد العلمية المعنية بهذا الموضوع وايضا مندوب عن منظمة اليونسكو - وكانت الامانة العامة لجامعة العربية وادارتها الثقافيه قد حرصت على الدعوة لهذه الحلقة لاهمية موضوع التوثيق التربوى فى مجال التربية والتعليم ونشر الثقافة والخدمات الاساسية التى تؤديها مراكز التوثيق التربوى فى العالم .

واختتمت الحلقة اجتماعاتها فى ٢٥ سبتمبر .

القارة الافريقية

منظمة الوحده الافريقية :

مجلس الوزراء

اختتم مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية دورته الثالثة عشرة فى ٦ سبتمبر ، وكان قد بدأ هذه الدورة فى ٢٧ اغسطس بحضور وزراء ٤١ دولة افريقية - واتخذ المجلس بعض القرارات بشأن التفرقة العنصرية والاستعمار فى افريقيا وموقف حكومة جنوب افريقيا من ناميبيا .

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات :

افتتح مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية أعمال دورته السادسة فى اديس ابابا يوم ٦ سبتمبر . وحضر المؤتمر وفود ٤١ دولة افريقية من

بينهم رؤساء ثلاث عشرة دولة هى الجزائر والكاميرون وجمهورية افريقيا الوسطى وداهومى وكينيا وزامبيا والنيجر والصومال والسودان وسيراليون وتانزانيا وجامبيا ونيجيريا .

وفى ٧ سبتمبر وافق المؤتمر على اختيار السيد أحمد اهيدجو رئيس جمهورية الكاميرون رئيسا للمؤتمر ثم وافق على جدول أعماله الذى ضم ١٢ بندا منها الحرب الاهلية فى نيجيريا والتفرقة العنصرية والموقف فى الشرق الاوسط .

والقى يوثانت السكرتير العام لمنظمة الامم المتحدة كلمة أمام المؤتمر اشار فيها الى الاستعمار فى افريقيا كما أعرب عن أمله فى التوصل الى حل لمشكلة بيافرا .

وفى ختام المؤتمر الذى انهى أعماله فى ٦ سبتمبر ، أعلن الاعضاء عن تأييدهم التام لموقف الجمهورية العربية المتحدة فى مواجهة العدوان الاسرائيلى ، وبعث رئيس المؤتمر رسالة الى الرئيس جمال عبد الناصر ، نيابة عن أعضاء المؤتمر ، يعرب فيها عن تأييده الكامل للجمهورية العربية المتحدة .

وفيما يتعلق بالحرب الاهلية اجوكو زعيم الحركة الانفصالية فى بيافرا دون امكان عقد محادثات مباشرة بين الطرفين ، ولم يفعل المؤتمر سوى اعادة تأكيد وجهة نظره السابقة التى ترى ضرورة حل المشكلة على أساس الوحدة الوطنية لنيجيريا ، ودعا المؤتمر الى وقف القتال فى أقرب فرصة ممكنة .

كما حث ايضا مسألة اعادة تشكيل « لجنة التحرر » وتنسيق حركات التحرر ، وكذلك اتخذ قرارات بشأن الموقف فى روديسيا والابرتهيد فى جنوب افريقيا وفى المستعمرات البرتغالية .

مجلس الوفاق :

اشترك مجلس الوفاق [ساحل العاج وداهومى وفولتا العليا والنيجر وتوجو] فى شهر يونيو الماضى على اجتماعين : —

اشترك فى الاجتماع الاول خبراء من الدول الخمس ومن غانا من ٢٥ الى ٢٧ يونيو فى ابدجيان لدراسة مشكلة اسعار القمح والحبوب الاخرى . وقد تشكلت لجنة فنية اقليمية لاعداد نظام اساسى لسياسة اقليمية خاصة بالحبوب . أما الاجتماع الثانى : فقد انعقد فى ابدجيان فيما بين ٢٥ و ٢٨ يونيو لدراسة شئون السياحة فى الدول الاعضاء فى مجلس الوفاق .

لجنة بحيرة تشاد :

اجتمعت لجنة بحيرة تشاد فى دورتها التاسعة فى ياوندى من ٢٣ الى ٢٥ يونيو — وتضم اللجنة الكاميرون والنيجر ونيجيريا وتشاد — وناقش ممثلو الدول مدى تقدم الاعمال فى مشروع تنمية الموارد المائية ، واستخدام الكهرباء الناتجة عن مشروع محطة انتاج كهرباء فى البحيرة . كذلك بحث الاعضاء بعض الشئون المتعلقة بأنتاج تسويق الموارد الزراعية والاسماك .

القارة الاوربية

مجلس اوروبا :

اجتمع المؤتمر الاستشارى لمجلس أوروبا فى مدينة سترازبورج لاتمام الفترة الثانية من الدورة الحادية والعشرين ، وقد امتدت هذه الفترة من ٢٩ سبتمبر الى ٤ اكتوبر . وبدأت الاجتماعات بتقرير من السكرتير العام الجديد للمجلس لورد تونسيك الذى قدم للحاضرين عرضا موجزا لنشاط مجلس أوروبا فى العشرين عاما الماضية .

هذا وبدأ المؤتمر بعد ذلك دراسة تقرير مقدم من اللجنة السياسية عن الموقف فى اليونان، واتخذ توصية يحدد فيها نداءه الى لجنة الوزراء من أجل اتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف اشتراك اليونان فى أعمال المجلس .

ثم تبنى المؤتمر عددا من التوصيات بالنسبة لموضوع توسيع عضوية السوق الاوروبية المشتركة وتدعو هذه التوصيات حكومات الدول الاعضاء الى التعاون من أجل تحقيق مزيد من الاتساع لنطاق الجماعة الاوروبية ولاتمام حركة التوحيد الاوروبية .

ومن المواضيع الهامة التى بحثها المؤتمر الاقتراح المقدم لعقد مؤتمر قمة أوروبى . هذا الى جانب مناقشة بعض المواضيع المتعلقة بمؤتمر لاهاى الذى يضم رؤساء دول وحكومات الدول الست الاعضاء فى الجماعة الاوروبية ، وقد اهتم المؤتمر بدور هذا الاجتماع فى تدعيم موقف الدول الراغبة فى الانضمام الى السوق المشتركة .

حلف الاطلنطى :

— أعلن وزير الدفاع الكندى بصفة رسمية فى ١٩ سبتمبر ان تخفيض القوات الجوية والبرية الكندية المشتركة فى حلف الاطلنطى فى أوروبا سوف يتم بصورة تدريجية حتى يصل بهذه القوات فى خريف عام ١٩٧٠ الى خمسة آلاف رجل . ويبلغ حجم القوات الكندية الموجودة فى أوروبا حاليا ٩٨٠٠ رجل — كما أعلن الوزير الكندى أن اشتراك كندا فى القوة النووية للحلف سوف ينتهى ايضا فى خريف عام ١٩٧٠ .

واعرب السكرتير العام لمنظمة حلف الاطلنطى ، مانيلو بروزو ، عن ارتياحه لموقف كندا ، اذ كان الاعتقاد السائد هو أن الحكومة الكندية تنوى اجراء تخفيضات أكبر من تلك التى اعلنها وزير الدفاع — وصرح السكرتير العام أن هناك بعض التعديلات ستجرى فى قوات الحلف الاوروبية لعدم احداث ثغرة بعد تخفيض القوات الكندية .

— عقدت جمعية الحلف دورتها الخامسة عشرة فى بروكسل من ١٦ الى ٢١ اكتوبر . وعرض مانيلو بروزو السكرتير العام للحلف المشاكل التى تواجه الحلف ، ومنها خفض القوات الامريكية فى أوروبا وقد بحثت الجمعية تدعيم الجيوش الاوروبية للحلف بعد أن اتضح عدم امكان الاعتماد على القوات الامريكية لمساندة حلف

الاطلنطى فى القارة الاوروبية .
كذلك استعرضت الجمعية تقرير اللجنة السياسية التابعة لها بالنسبة لتطوير صناعة الاسلحة الاوروبية وتطوير قدرة المواجهة الاوروبية لاى تهديد .

اما تقرير اللجنة العسكرية فقد طالب بتدعيم القوة الدفاعية للحلف وأوصى الاعضاء الاوروبيين بمزيد من المشاركة لوقف اثار الاتجاه الانعزالى للولايات المتحدة .

واهتم الحاضرون ايضا بالوضع السياسى فى اليونان واتخذت الجمعية قرارا يدعو الى اعادة الحياة الديمقراطية فى اليونان . بأغلبية ٤٦ صوتا ضد ٣ أصوات وامتناع صوتين .

— تم تعيين نائب الاميرال سير وليام أبراين خلفا للسير جون بوش فى قيادة منطقة بحر المانش وشرق الاطلنطى . وسوف يتسلم السير وليام منصبه الجديد فى فبراير القادم .

— تم فى ٢٩ سبتمبر اعلان توقيع بروتوكول خاص لدراسة وبحث الاتصالات الاستراتيجية بواسطة الاقمار الصناعية داخل مجموعة حلف الاطلنطى ، وقد وقعت على هذا البروتوكول كل من بلجيكا وكندا والمانيا الاتحادية وايطاليا وهولندا والنرويج وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية .

الجماعة الاوروبية :

[أ] البرلمان الاوروبى ، —

— عقد البرلمان الاوروبى دورة فى الفترة من ٣٠ يونيو الى ٤ يوليو استعرض فيها المركز الزراعى لدول الجماعة وبحث موضوع النقل فيما بين الدول الست . كما اهتم البرلمان بموضوع موارد الجماعة الاوروبية . هذا وقد رأى الحاضرون فى قرار اتخذوه عن تنسيق السياسة الاقتصادية ضرورة الاسراع فى اتمام الدراسات المتعلقة باجراءات التنسيق فى الجوانب المالية والجمركية وبالنسبة للنقل . وبحث البرلمان بعد ذلك موضوع تسويق وتصنيع التبغ داخل دول الجماعة .

— وفى دورة اكتوبر التى عقدت من ٧ الى ١٠ اكتوبر ناقش البرلمان الاوروبى عددا كبيرا من المسائل وذلك بعد أن احتفل بذكرى مرور ٥٠ عاما على انشاء منظمة العمل الدولية — ومن أهم المواضيع التى عرضت فى هذه الدورة ،

١ — تدعيم الرقابة على مصروفات الجماعة الاوروبية — ٢ — مشكلة المعادلة بين الشهادات الجامعية الاوروبية — ٣ — توسيع سلطات البرلمان الاوروبى .

[ب] السوق المشتركة :

التعاون الاقتصادى : عقد مجلس وزراء المالية والشئون الاقتصادية للدول الست اجتماعا فى شهر يوليو لبحث المشاكل المتعلقة بالتعاون الاقتصادى — وفى ١٧ يوليو توصلوا الى الاتفاق حول النقط التالية :

١ — قبول مبدأ تحديد اهداف متوسطة المدى لكل دولة فى المجال النقدى .

٢ — ضرورة التشاور المتبادل بين الدول الست قبل اتخاذ اى منهم قرارات خاصة فى الشئون الاقتصادية الجارية .

٣ — وضع نظام جماعى للدعم المالى القصير الاجل داخل دول الجماعة ، على أن يقوم محافظو البنوك المركزية فى الدول الست بتحديد تفاصيل هذا النظام .

الشئون المالية : وافقت لجنة الجماعة الاوروبية فى ١٦ يوليو الماضى على مشروع نهائى للتسويات المالية ، ويقوم المشروع على النقط التالية : —

١ — ضرورة مد النظام المالى المتبع حتى أول يناير ١٩٧١ .

٢ — تخصص المبالغ الواردة من حصيلة الجمارك والضرائب الزراعية لخزينة الجماعة . بين اول يناير ١٩٧١ واول يناير ١٩٧٤

٣ — ابتداء من عام ١٩٧٤ — يجب أن تغطى مصاريف الجماعة من وارداتها الخاصه ، ولن تكون هناك أى مشاركة من الخزائن الوطنية .

الشئون الزراعية : عقدت الدول الست اجتماعا خاصا فى ٢٧ يوليو لبحث مركز القمح الاوروبى بعد أن قررت الولايات المتحدة الامريكية وكندا عدم الالتزام بأسعار القمح المتفق عليها مع دول السوق ، وينص على التزام الاطراف بسعر أدنى محدد للتعاقد على بيع وشراء القمح مع مختلف دول العالم .

وفى ١٢ اغسطس عقد اجتماع خاص لتسوية مسألة الاسعار الزراعية بعد تخفيض قيمة الفرنك الفرنسى ، وتم الاتفاق على ابقاء الاسعار على ما هى عليه حتى نهاية الفترة ١٩٦٩ — ١٩٧٠ التى يبدأ فى نهايتها بحث موقف المواد المختلفة ، وذلك فى بداية عام ١٩٧٠ — وسوف يبدأ تعديل اسعار المنتجات الزراعيه الفرنسية وفق الظروف الجديدة .

— اجتمع وزراء زراعة الدول الست فى ١٦ سبتمبر فى بروكسل وقرروا اتخاذ اجراءات خفض انتاج دول السوق من الالبان ورفع انتاجها من اللحوم — ويتم هذا بذبح عدد من الابقار المدرة للالبان فى دول السوق على أساس صرف مكافآت تشجيعية اضافية للمزارعين وأصحاب المراعى فى مقابل اختيار الابقار المدرة للالبان فى الذبح .

مجلس الوزراء : عقد وزراء خارجية لدول الست اجتماعا فى ١٥ سبتمبر وقرروا فيه :

١ — عقد اجتماع قمة لدول السوق فى لاهاى فى ١٧ و ١٨ نوفمبر .

٢ — اختيار المواضيع التى يتناولها الاجتماع

٣ — استمرار الجهات الدبلوماسية والتجهيز للمؤتمر .

وفى ١٧ اكتوبر اجتمع وزراء السوق مرة اخرى لمناقشة المؤتمر — وكان المجلس قد وافق أيضا على اقامة علاقات تجارية بين السوق وكل من أسبانيا واسرائيل — كما وافق على الدخول فى مفاوضات لاقامة العلاقات مع كل من لبنان والجمهورية العربية المتحدة .

العلاقات مع العالم الخارجى :

افريقيا : تم فى ٢٧ يونيو فى كمبردج توقيع الاتفاقية الجديدة بين دول السوق الاوروبية و١٨ دولة افريقية . وتصبح بمقتضى هذه الاتفاقية الدول الافريقية اعضاء منتسبين للسوق المشتركة ويتمتعون بمزايا فى حدود المبادلات

التجارية والمعونة الفنية والمالية وتبادل الخبراء والخدمات .

امريكا اللاتينية : قدمت اللجنة الاقتصادية التابعة للجماعة الاوروبية تقريرا الى الدول الست طالبت فيه بزيادة المعونة التى تقدمها الى دول امريكا اللاتينية — واوضح التقرير انه لا يكفى العمل على زيادة قيمة المعونة فيجب ايضا تنسيق المجهودات التى تبذلها دول السوق المشتركة فرادى لمساعدة دول امريكا اللاتينية ، وذلك لتفادى حدوث تكرار فى المساعدات مما يترتب عليه فقدان جزء من المجهود المقدم .

— قدمت لجنة الجماعة تقريرها من توسيع نطاق العضوية للسوق المشتركة ، وقد تلقت حكومات الدول الست هذا التقرير فى ٢ اكتوبر — ويعتبر هذا التقرير فى صالح طلب بريطانيا بالانضمام الى السوق المشتركة حيث استعرض مختلف التفاصيل المتعلقة بانضمام بريطانيا والنرويج وايرلندا والدانمارك الى السوق . واوصى التقرير بضرورة الاسراع ببدء المفاوضات مع هذه الدول بخصوص انضمامها الى السوق الاوروبية المشتركة .

[هـ] منظمة الفحم والصلب :

تعانى دول الجماعة الاوروبية من صعوبات بالغة فيما يتعلق بانتاج الفحم — وسبب الازمة هو انخفاض الطلب على الفحم بشكل ملحوظ فى السنوات الاخيرة نتيجة لاستخدام الكهرباء والبترول — ويشكل انخفاض الطلب على الفحم خطرا على قطاع انتاج الفحم فى اوروبا ، ومن المعروف أن اوروبا تعتبر من اكثر مناطق العالم انتاجا للفحم . ورغم ذلك فيمكن اعتبار عام ١٩٦٩ افضل من الاعوام السابقة لان نسبة الانخفاض فى الطلب على الفحم قلت نتيجة للجهود التنظيمية فى استهلاك وتسويق الفحم بين دول الجماعة الاوروبية — وعلى هذا يمكن أن نعتبر أن الفترة الاخيرة شهدت العودة الى وضع متوازن بالنسبة لانتاج وتسويق الفحم الاوروبى .

أما عن الصعوبات التى واجهها انتاج الصلب فى الاشهر الاخيرة فهى صعوبات خاصة بالتغيرات فى أسعار بيع الصلب — فلقد ادت الظروف الدولية الى ارتفاع سعر الصلب بشكل اقلق المنتجين الاوروبين الذين رأوا مخزون الصلب الاوروبى يتضخم لدى المستهلك والمبيعات تنخفض بعد فترة من التهافت على شراء الصلب سببها الخوف من مزيد من الارتفاع فى الاسعار .

وعلى اثر ذلك اتخذت لجنة بروكسل قرارا بتوسيع حصص الصلب التى يمكن للدول الشيوعية الاوروبية أن تقوم بشرائها — كذلك بدأت دراسة للوسائل الممكن اتباعها لوقف هذه الاتجاهات التضخمية فى سوق الصلب الاوروبى .

— ويمكن ان نرجع حركة الزيادات فى الاسعار الى تطورات فى السوق الامريكية تبعها ارتفاع فى اسعار الصلب الامريكى بدأته شركة ى.س.ستيل وهى من اكبر الشركات العالمية المنتجة للصلب ، وتبع ذلك ارتفاع فى سعر الصلب فى بريطانيا وامتدت الحمى الى اوروبا ، وان كان ارتفاع الصلب الاوروبى مفتعلا لان سببه زيادة الطلب على الصلب بشكل غير طبيعى ، ويعكس ذلك تخوف مستهلكى الصلب من مزيد من الارتفاعات فى الاسعار .

وقد رأى خبراء منظمة الفحم والصلب ضرورة الحد من حركة التضخم ، لانها تتسبب فى رواج غير طبيعى — فلاول مرة يبلغ انتاج دول الجماعة اكثر من مليون طن سنويا . وتخوف الخبراء أساسه أن تكوين مخزون كبير من الصلب لدى المستهلك سيترتب عليه انهيار فى الطلب فى الفترة القادمة يهدد انتاج الصلب الاوروبى بالكساد .

[د] الاوراتوم :

اجتمع وزراء الدول الست فى بروكسل فى ٣٠ يونيو لبحث التعاون العلمى والفنى بين دول الجماعة — وبدأ المجلس الاجتماع بتكوين اللجان الاستشارية — وبعد ذلك تقرر اطالة سريان مشروع « التنين » للمفاعلات الذرية لمدة ثلاث سنوات اخرى ابتداء من

ابريل ١٩٧٠ ، ثم وافق المجلس على ميزانية اضافية للاوراتوم فى عام ١٩٦٩ ، واعلن الافراج عن القسط الثانى من ميزانية ذلك العام — وبعد ذلك ناقش المجلس النشاط الخاص بالاوراتوم فى الفترة القادمة .

وفى ٢٤ يوليو اجتمع المجلس الدائم لبحث تقرير عن برنامج الابحاث النووية — وهو برنامج للابحاث والدراسات يمتد عدة سنوات ويشمل عددا واسعا من المواضيع — ولم يتمكن المجلس من الاتفاق على المواضيع الواجب ادراجها فى البرنامج وانتهى الخلاف الى ضرورة اللجوء الى سفراء الدول لابلاغهم الامر .

المنظمة الاوروبية للتجارة الحرة

نشر فى سبتمبر التقرير السنوى التاسع للمنظمة الاوروبية للتجارة الحرة ويشمل الفترة من ١٩٦٨ — ١٩٦٩ . ويشير التقرير الى ان المبادلات التجارية بين اعضاء المنظمة قد بلغت فى هذه الفترة أكثر من ضعفى ما كانت عليه عام ١٩٥٩ ، عندما انشئت المنظمة .

وفيما يتعلق بالتكامل الاوروبى أوضح التقرير أن الامال أهدرت بسبب تعدد العوائق وعدم وجود أى تطورات فعلية فى هذا المجال .

وقد استعرض التقرير أوجه النشاط المختلفة للمنظمة فى الفترة الاخيرة وقدم تفصيلا بالارقام عن اتجاهات التجارة فيما بين دول المنظمة وبعضها وفيما بين دول المنظمة والعالم الخارجى .

مجلس الشمال :

— اجتمعت كوبنهاجن فى شهر يوليو الماضى لجنة الخبراء المختصة بوضع مشروع لاتفاقية اتحاد اقتصادى بين دول الشمال ، وهى الدانمارك وفنلندا والنرويج والسويد — وتم فى ٢٢ يوليو نشر نص المشروع الذى يحقق وحدة اقتصادية تبدأ باتحاد جمركى وتتدرج على فترات انتقالية حتى تصل فى عام ١٩٧٥ الى وحدة كاملة فى عدد من مجالات الاقتصاد والتجارة — وينص المشروع على انشاء مجلس لوزراء الاتفاقية

ولجنة خبراء وسكرتارية دائمة ومحكمة تحكيم .

ويكون لايسلندا حق الانضمام الى هذه الاتفاقية المعروضة على حكومات الدول .

— واجتمع وزراء مالية السويد والنرويج والدانمارك وفنلندا وايسلندا فى هلسنكى فى ٢٨ اغسطس لدراسة مشروع السوق المشتركة لدول الشمال كما اجتمع وزراء خارجية هذه الدول فى ٣٠ و ٣١ اغسطس لاستعراض الموقف الدولى .

القارة الامريكية

عضوية منظمة الدول الامريكية :

وقعت جاميكا فى اول يوليو ١٩٦٩ على ميثاق منظمة الدول الامريكية واصبحت بذلك العضو الرابع والعشرين فى هذه المنظمة

السلفادور وهندوراس :

عقد مجلس منظمة الدول الامريكية دورته الاستشارية الثالثة عشرة لوزراء الخارجية فى واشنطن من ٢٩ الى ٣١ يوليو وأصدر قرارا بتكوين لجنة خاصة من ٧ أعضاء فى مجلس المنظمة لتقصى الحقائق بالنسبة للموضع القائم بين جمهوريتى السلفادور وهندوراس وفى ٨ اغسطس توجهت اللجنة برئاسة سفير نيكاراجوا الى المنطقة وبحثت التقارير المقدمة من المراقبين المدنيين والعسكريين ثم اجتمعت بأعضاء اللجنة الامريكية لحقوق الانسان التى تقوم أيضا بالتحقيق فى الاقاليم التى دارت فيها الحرب

واوصت اللجنة الخاصة بعد عودتها بضرورة احترام قرارات مجلس المنظمة الخاصة برعاية المواطنين واملاكهم ولضمان سلامة الاشخاص فى المنطقة .

هذا وقد عقدت اللجنة الامريكية لحقوق الانسان اجتماعا غير عادى فى ٥ اغسطس لبحث شكوى مقدمة من السلفادور ضد هندوراس وشكوى مقدمة من هندوراس ضد السلفادور بخرق مبادىء حقوق الانسان فى المنطقة .

المعونة الفنية :

أعلنت منظمة الدول الامريكية فى اغسطس الماضى اعادة تنظيم الادارة الخاصة بالمعونة الفنية — وتم تكوين ادارة جديدة تتبع السكرتير العام للمنظمة مباشرة ، وتحل محل ادارة التعاون الفنى — ويهدف هذا التغيير الى توسيع قدرة المنظمة فى مجال المعونة الفنية.

عقد وزراء العمل لدول المنظمة مؤتمرهم الثالث فى واشنطن من ١٠ الى ١٧ أكتوبر بحضور ممثلين عن الحكومة والنقابات فى الولايات المتحدة الامريكية — وبحث المؤتمر ما تم فى العقد الاول للتنمية الذى ينتهى العام الماضى ، اى ١٩٦٩ — كما ناقش المؤتمر عددا من المشاكل المتعلقة بالضمانات الاجتماعية — وبحث المؤتمر كذلك التطورات التى تمت فى ميدان الاجور . واهتم المؤتمر بصفة خاصة بموضوع سوق العمل من نواح ثلاث :

١ — البطالة وانتشارها .

٢ — النقص فى العمالة فى بعض المجالات .

٣ — الكفاءات الفنية للعمال ومشاكل التدريب الفنى .

اتفاقية امريكا اللاتينية للتجارة الحرة

عقدت اللجنة التنفيذية للاتفاقية دورة غير عادية من ٢٣ يونيو الى ١٥ يوليو لبحث الاسراع بحركة التكامل الاقتصادى بين دول الاتفاقية وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع من عدة أوجه :

١ — السلع التجارية وتحريرها من القيود الجمركية .

٢ — تسويق السلع الزراعية

٣ — موقف الدول الاكثر تخلفا ضمن دول الاتفاقية والصعوبات التى يواجهها تسويق السلع المختلفة داخل هذه الدول

نشرت سكرتارية الاتفاقية فى ٢٤ اغسطس الارقام الخاصة بالمبادلات التجارية بين دول الاتفاقية من عام ١٩٦٨ — ويتضح من تلك الارقام أن عام ١٩٦٨ شهد نموا بلغ نسبة ١١ ٪ من العام السابق و ١٤٤ ٪ اذا اعتبرنا سنة الاساس ١٩٦١ .

بنك التنمية الامريكى :

عقد رؤساء بنوك التنمية الاقليمية فى القارات الامريكية والاسيوية والافريقية اجتماعا فى ٣ أكتوبر فى مقر بنك التنمية الامريكى بواشنطن حيث استعرضوا الدور الذى قامت به بنوك التنمية الاقليمية فى المناطق والدول النامية .

واتفق رؤساء هذه البنوك على عقد اجتماعات دورية لتنسيق نشاط بنوك التنمية ومجهوداتها بالنسبة للحصول على رؤوس الاموال اللازمة لتقديم القروض والمساعدات لمشاريع التنمية .

برلمان أمريكا اللاتينية :

عقد برلمان دول أمريكا اللاتينية دورته السنوية العادية فى بوجوتا فى الاسبوع الاول من شهر أغسطس الماضى — وحضر الدورة ممثلون عن المنظمات الاقليمية للقارة الامريكية وعدد من نواب الكونجرس الامريكى وممثلون عن مجلس اوروبا .

واتخذ البرلمان عددا من القرارات السياسية خاصة بحل البرلمانات الوطنية لكل من الارجنتين وبيرو وبنما — وبحث مسألة العلاقات بين بوليفيا وشيلى .

كما بحث ايضا امكانيات التعاون بين [illegible] البرلمانية [illegible] اللاتينية [illegible] الغربية .



الصليب الاحمر

نيجيريا : بعد ان قررت الحكومة الاتحادية فى نيجيريا وقف عمليات الصليب الاحمر الدولى فى المناطق التى اصيبت من جراء الحرب مع اقليم بيافرا المنشق ، توجه مارسيل نافيل

Scanned by CamScanner

رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، الى لاجوس حيث عقد عدة اجتماعات مع المسئولين فى الحكومة الاتحاديه . وصدر فى ١٢ يوليو بيان مشترك عن المحادثات جاء فيه « ان اللجنة قد تفهمت مطالب الحكومة الاتحادية بالنسبة للمساعدات الجوية الى اقليم بيافرا المنشق، واعربت عن استعدادها لبحث تطبيق هذه الطلبات » .

« واكد رئيس اللجنة الى الحكومة الاتحاديه ان طائرات الصليب الاحمر لن تدخل المجال الجوى لنيجيريا الا بعد موافقة الحكومة الاتحادية — ومن جانب آخر اكدت الحكومة الاتحادية انها ستوفر كافة الضمانات لموظفى الصليب الاحمر داخل الاراضى النيجيريه التى تهيمن عليها ، وتضمن توفير الضمانات ايضا لطائرات الصليب الاحمر الخاصة بالمساعدات طالما التزمت بالممرات الجوية المحددة لها — وقد سمحت الحكومة النيجيرية لرئيس لجنة الصليب الاحمر الدولى بقيام رحلة جوية لتموين موظفى الصليب الاحمر فى بيافرا بالادوية والاغذية ولتبديل بعض الموظفين» .

« واعترف الطرفان بالدور الايجابى الذى قام به الصليب الاحمر فى الاقاليم الاتحادية التى اصابتها الحرب الاهلية . كما اعلنت اللجنة الدولية للصليب الاحمر من جانبها انها لم تتول ابدا نقل اسلحة من اى نوع الى الاقليم المنشق وانها لن تنقل اسلحة ابدا » .

وجاءت هذه الاتفاقية لتخفف من الازمة التى تجابه الصليب الاحمر منذ يونيو فى نيجيريا وتسببت فى قطع رحلات المعونة الغذائية والطبية الى المناطق المنكوبة — وادى انخفاض نسبة المساعدات الغذائية الى ارتفاع ملحوظ فى نسبة الوفيات الناتجة عن سوء التغذية .

وفى بداية شهر سبتمبر تم الاتفاق مع الحكومة الاتحادية على ان يقوم الصليب الاحمر بعدد من عمليات المعونة الى بيافرا على مدى ثلاثة اسابيع — هذا وقد تسبب الخلاف فى وجهات النظر بين زعماء الاقليم المنشق والصليب الاحمر الى وقف المعونة مرة اخرى بعد ذلك ، ولكن الصليب الاحمر سارع فى التفاوض مع البيافريين لاعادة المعونة ، بينما اتخذ قرارا بالاستمرار فى تقديم المعونة الغذائية والطبية وفق الاتفاقية المعقودة فى ١٢ يوليو مع الحكومة الاتحادية —

وقد توجه فى ١٣ اكتوبر وفد من اللجنة الدوليه الى بيافرا للتفاوض مع زعماء هذا الاقليم وتسويه الخلاف ، ولكن المحادثات التى راسها من جانب الصليب الاحمر « بول روجيه » انتهت فى ٢٢ اكتوبر دون ان تسفر عن اى نتيجة ايجابية بالنسبة لعودة المعونة بالطائرات .

— **امريكا اللاتينية** : قامت لجنة الصليب الاحمر الدولية بالاشراف على تبادل اسرى الحرب بين جمهوريتى هندوراس والسلفادور فى ١٢ اغسطس الماضى عقب الحرب القصيرة التى كانت قد نشبت بينهما فى منتصف يوليو — واشرف الصليب الاحمر كذلك على اعادة عدد من المواطنين من رعايا هندوراس الى وطنهم بعد ان كانت سلطات السلفادور قد اعتقلتهم عقب احتلال جيوشها لجزء من اراضى هندوراس — وكانت لجنة الصليب الاحمر الدولية على اتصال مع الهيئات الوطنية للصليب الاحمر فى البلدين لتنسيق المساعدات للجرحى ولتوفير المواد الطبية اللازمة —

— تولى السيد ريموند كرتوازيه منصب المساعد الخاص لرئيس لجنة الصليب الاحمر الدولية ابتداء من اول اغسطس الماضى —

عصبة هيئات الصليب الاحمر :

عقد مجلس محافظى عصبة هيئات الصليب الاحمر دورته الثلاثين من ١ الى ٥ سبتمبر فى اسطنبول — ووافق المجلس فى هذه الدورة على الاتفاقية المنعقدة فى ابريل ١٩٦٩ بين العصبة ولجنة الصليب الاحمر الدولية ، كما بحث المجلس التفاصيل الخاصة بالمؤتمر الاقليمى الاوربى لهيئات الصليب الاحمر المزمع عقده فى مدينة كان الفرنسية من ٢٠ الى ٢٥ ابريل ١٩٧٠ ، وبحث ايضا الدور الذى يقوم به الصليب الاحمر الدولى فى المناطق النامية —

ومن الجدير بالذكر ان عصبة هيئات الصليب الاحمر احتفلت فى عام ١٩٦٩ بمرور خمسين عاما على انشائها ، وتم اخيرا انضمام هيئة الهلال الاحمر الصومالى الى العصبة فاصبح العضو ١١٢ فى العصبة .

المؤتمر الدولى للصليب الاحمر :

عقد المؤتمر الدولى للصليب الاحمر الدولى دورته الحادية والعشرين فى اسطنبول فى الفترة من ٦ الى ١٣ سبتمبر — وينعقد هذا المؤتمر مرة كل ٤ اعوام ويضم هيئات الصليب الاحمر والهلال الاحمر الوطنية وهيئات الاسد الاحمر والشمس الحمراء واللجنة الدولية للصليب الاحمر وعصبة هيئات الصليب الاحمر ، بالاضافة الى ممثلى الحكومات الموقعة على اتفاقيات جنيف —

وتركز اهتمام الدوره حول تطبيق اتفاقيات جنيف ، واهتم المؤتمر بصفة خاصة بتطبيق نصوص الاتفاقية الرابعة التى تتعلق بالنزاع العربى الاسرائيلى — ووضعت لجنة القانون الانسانى الدولى والمساعدات للمدنيين فى حالة النزاع المسلح، وضعت مشروع قرار يندد برفض اسرائيل تطبيق نصوص هذه الاتفاقية واعرب القرار عن قلق المؤتمر لوضع المدنيين فى الاراضى المحتلة فى الشرق الاوسط .

ووافق المؤتمر على نص قرار يطالب بان يعامل مقاتلو حركات الكفاح المسلح فى المنازعات غير الدولية بنفس الاساليب التى يعامل بها اسرى الحرب وفق اتفاقية جنيف الثالثة .

واتخذ المؤتمر قرارين فيما يختص بالمنازعات المسلحة : يطلب القرار الاول من جميع حكومات الدول الاعضاء فى منظمة الامم المتحدة اتخاذ الاجراءات العاجلة لانهاء كافة المنازعات المسلحة فى المجتمع الدولى — ويتوجه القرار الثانى الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر لكى تدعو الهيئات الوطنية

للصليب والهلال الاحمر الى بحث المشاكل الانسانية التى تنتج عن المنازعات المسلحة ، وان تتباحث هذه الهيئات مع حكومات دولها لاقناعها بالدور الايجابى الذى يمكن للصليب الاحمر الدولى والوطنى ان يؤديه لوقف القتال وانهائه بما يسمح بانقاذ عدد كبير من الارواح والممتلكات .

وبحث المؤتمر كذلك تطوير القوانين والعادات التى تطبق فى حالات المنازعات المسلحة : واتفق على عدد من القواعد الخاصة بتنظيم وتنسيق عمليات الانقاذ فى حالات الكوارث التى تشترك فيها هيئات وطنية مع الصليب الاحمر الدولى . وكانت عصبة هيئات الصليب الاحمر قد عقدت اتفاقا فى هذا المجال مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر —

ومن جانب آخر تم الاتفاق على عد من الاسس التى تحكم دور الصليب الاحمر الدولى فى المناطق النامية ، وما يمكن ان يؤديه للمساعدة على حل مشاكل التخلف .

واتخذ المؤتمر عددا من القرارات خاصة بالاشتراك فى الاحتفالات بالسنة الدولية للتعليم —

وتم اخيرا انتخاب اعضاء اللجنة الدائمة للصليب الاحمر الدولى، وتضم اللجنة ٥ اعضاء هم بريطانيا والولايات المتحدة والمغرب والاتحاد السوفيتى واستراليا .

مؤتمر الكنائس العالمى :

انعقد فى قبرص فى نهاية شهر سبتمبر واوائل شهر اكتوبر المؤتمر العالمى للكنائس بحضور ممثلى ٢٣٤ كنيسة من ثمانين دولة . وبحث المؤتمر مسائل متعلقة بحقوق الانسان وحماية التراث الدينى والثقافى والمحافظة على الاماكن المقدسة — وقد اهتم المؤتمر بصفة خاصة بالوضع فى الشرق الاوسط وحماية حقوق شعب فلسطين العربى وحماية مدينة القدس —

كما بحث المؤتمر اقتراحا مقدما باقامة دراسات وابحاث حول وضع تفسيرات الكتاب المقدس بشكل يمنع اى انواع من الاساءة فى استخدامه وتفسيره لاغراض معينة —

مؤتمر القمة الاسلامى :

بدأ فى الرباط فى ٢٢ سبتمبر مؤتمر قمة اسلامى يضم ٢٦ دولة واشترك فيه ملوك ورؤساء ١٠ منهم لبحث الموقف الناشىء عن احراق المسجد الاقصى فى القدس . وعقد المؤتمر وسط اتجاهات مختلفة بعضها يدعو الى بحث القضية على النطاق الدينى فقط دون الدخول فى المسائل السياسية الخاصة بالصراع بين العرب واسرائيل والبعض الاخر يدعو الى معالجة الموضوع باعتباره جريمة سياسية لا يمكن مناقشتها الا فى اطار الصراع العربى الاسرائيلى —

وواجه المؤتمر فى يومه الاول خلافا حادا حول اشراك منظمة التحرير الفلسطينى فى اعماله انتهى بالموافقة على حضورها بصفة مراقب ، كذلك قامت ازمة حادة بسبب رفض باكستان حضور وفد الهند الى المؤتمر — وفى الجلسة الثالثة اقر المؤتمر جدول اعماله ويتضمن ٧ نقط هى :

١ — كارثة احراق المسجد الاقصى .

٢ — وضع مدينة القدس .

٣ — انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى المحتلة .

٤ — اعادة حقوق شعب فلسطين .

٥ — تطبيق قرارات المؤتمر وتحديد موعد ومكان الاجتماع مقبل لوزراء خارجية الدول الاسلامية .

٦ — التعاون بين الدول الاسلامية .

٧ — اتخاذ موقف محدد ازاء هذه المسائل كلها .

وقد انهى المؤتمر اعماله فى ٢٥ سبتمبر باصدار بيان اعلن فيه استنكاره لجريمة احراق المسجد الاقصى وتأييده لحقوق شعب فلسطين — ووجه المؤتمر نداء حارا الى الدول المسئولة عن حماية السلام فى العالم لكى تضاعف جهودها للوصول الى سحب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية المحتلة — واشار البيان الى عدم قبول المؤتمر لاى حل لا يعيد مدينة القدس الى الوضع التى كانت عليه قبل يونيو ١٩٦٧ —

وقد تقرر ان يجتمع وزراء خارجية الدول الاسلامية فى مدينة جدة فى مارس ١٩٧٠ .

المؤتمر الثانى للاتحاد الجامعيين العرب فى الولايات المتحدة

عقد فى ديترويت متشجن بين ٥ ، ٨ ديسمبر الماضى المؤتمر الثانى لاتحاد الجامعيين العرب فى الولايات المتحدة وكندا . وقد حضر المؤتمر حوالى الفين وخمسمائة خريج عربى او من اصل عربى ، كما حضره ممثلون عن منظمات المقاومة وعدد من سفراء الدول العربية والدبلوماسيين العرب وممثلى اتحادات الطلبة . وقد ترأس المؤتمر د . ابراهيم ابو اللغظ رئيس الاتحاد واستاذ العلوم السياسية فى جامعة ثورتوسترن

وقد تقدم المؤتمر بخمسة وعشرين بحثا عولجت فيها الثورة الفلسطينية من مختلف الزوايا . وكان من مميزات البحوث التى قدمت التركيز على النواحى العلمية والتكنولوجية .

وافتتح المؤتمر يوم ٥ ديسمبر د. كلوفيس مقصود بخطاب اشار فيه الى الدولة الديمقراطية الفلسطينية كبديل لاسرائيل فى المنطقة . وشرح فى هذا الخطاب الافتتاحى الركائز المبدئية والقانونية لهذا المشروع البديل . وقال ان ميزة المقاومة الفلسطينية هى فى تأكيدها بان الديمقراطية هى المعادلة المباشرة فى العلاقات بين الفرد والمجتمع وان اية علاقة بواسطة الانتماءات الفرعية كالانتماءات الدينية والطائفية والعنصرية والقبلية تنفى المعنى الحقيقى للديمقراطية ، ومن هنا فان اسرائيل تشكل بوجودها نقضا اساسيا للقيم الديمقراطية من حيث ان شرط الانتماء لها هو من خلال الانتماء الى الديانة او العنصرية اليهودية . بينما المقاومة الفلسطينية تؤكد ان فلسطين البديل يكون الانتماء اليها هو انتماء مصيرى ومباشر مهما اختلفت ديانة المنتسبين الى هذا الكيان الجديد .

وقد اشار المتحدث الى ضرورة توضيح المهام الاعلامية التى يقوم بها الاساتذة والباحثون العرب فى الخارج وان عليهم ابراز فلسطين الى الوجدان العالمى كقضية حية وليس كمشكلة عالقة ■

ندوة
السياسة
الدولية

اشترك فى الندوة :

- السفير الاخضر ابراهيمى
- د. أسامة الباز
- د. بطرس بطرس غالى
- السفير جورج كارلييه
- د. عبد الملك عوده
- عزا العرب أمين
- عواطف عبد الرحمن
- السفير محمود حماد
- نبية الاصفهانى
- ياسين العيوطى

التأهيل الدبلوماسى فى الدول النامية

عقدت مجلة « السياسة الدولية » ندوة عن التأهيل الدبلوماسى فى الدول النامية وقد اشترك فى هذه الندوة وفقا للترتيب الابجدى للاسماء: السيد الاخضر ابراهيمى سفير الجزائر لدى الجمهورية العربية المتحدة والاستاذ الدكتور يسن العيوطى سكرتير معهد الامم المتحدة للتأهيل الدبلوماسى والدكتور بطرس بطرس غالى رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية والدكتور اسامة الباز المدرس بالمعهد الدبلوماسى بوزارة الخارجية والسيد جورج كارلييه سفير بلجيكا لدى الجمهورية العربية المتحدة والدكتور عبد الملك عودة الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية والسيد محمود حماد السفير المصرى السابق والاستاذ عز العرب السكرتير العام للمعهد الدبلوماسى والسيدة عواطف عبد الرحمن والانسة نبية الاصفهانى من اسرة التحرير بمجلة « السياسة الدولية » ■

وكان الهدف من الندوة هو مناقشة مشاكل التأهيل الدبلوماسى التى تواجه دول العالم الثالث والاساليب التى يجب ان تتبعها للتغلب عليها .

وقد أشار السيد الاخضر ابراهيمى الى صعوبة تعميم هذه المشاكل ومعالجتها اجماليا نظرا لشدة اختلافها وتعددها ومدى توقفها على ظروف تختص بها كل دولة . ولكن لابأس من استخلاص بعض المشاكل التى تواجهها كل قارة على حدتها . ففى دول أمريكا اللاتينية مثلا وهى التى حصلت على استقلالها منذ زمن سنجد أن مشاكل التأهيل الدبلوماسى لهى نوعية فقط بل هى أشبه من غيرها بتلك التى تواجهها الدول الصناعية الكبرى . اما فى آسيا حيث حصلت معظم الدول النامية على استقلالها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية فسنجد أن الاستعمار الذى عرفته هذه الدول كان من النوع الذى يعتمد على العديد من الكوادر المحلية فى ادارة شئونه لهذا كان من الطبيعى أن تتولى هذه الكوادر عند الاستقلال شئون الدولة الجديدة وبالتالى فان مشاكل التأهيل الدبلوماسى فى آسيا تنحصر فى كيفية تحسين نوعية الجهاز المنشأ عقب الاستقلال . أما فى أفريقيا حيث حصلت معظم الدول على استقلالها خلال الستينات فان هذه الدول تشكو بصفة عامة من نقص فادح فى الكوادر اللازمة لانشاء جهاز دبلوماسى وهو نقص لايقتصر على الميدان الدبلوماسى بل يشمل سائر اوجه نشاطها الداخلى والخارجى مما يزيد من صعوبة ارساخ جهاز دبلوماسى .

وقد عقب الدكتور بطرس غالى على هذه الاراء بالقول أنه مهما كان التباين الظاهر بين الدول النامية فان التشابه بينها أقوى على أى حال مما هو بينها وبين الدول الصناعية وذلك ليس فقط من حيث نوعية الكوادر بل أيضا من حيث الكيان التركيبى الذى

يحدد اتجاه الدول النامية واسلوب عملها .

وقد اشار د. عبد الملك عوده الى الفوارق الموجودة بين هذه الدول من حيث التراث الثقافى وكذا الاجهزة الثقافية التى اوجدها الاستعمار فى الماضى والتى مازالت تشكل اليوم الاساس الذى اقيم عليه جهازها الدبلوماسى . لهذا فان المشكلة الاساسية بالنسبة لهذه الدول هى كيفية بناء جهاز دبلوماسى يمثلها فى الخارج وكيفية تحسينه او بصفة عامة الكيفية فى معاونة الدبلوماسيين الجدد فى مواجهة هذا العالم المتغير ومدهم بالاساليب التى ستسمح لهم بالقيام بمسئولياتهم على النحو الافضل . كما أضاف د. عوده جانبا هاما للمشكلة وهو أن دول العالم الثالث الحديثة العهد بالاستقلال تختار العناصر اللازمة لاجهزتها الدبلوماسية من الاحزاب السياسية الحاكمة او من صفوف الجيش وليس من خريجى الجامعات مما يزيد المشكلة تعقيدا من حيث تدريب هؤلاء على العمل الدبلوماسى . وقد أيد السيد عز العرب هذا الرأى . وكذا السفير محمود حماد الذى اضاف انه فيما يخص تدريب الدبلوماسيين الافريقيين فمن الضرورى الالتجاء الى خبراء غربيين حتى نلم بكافة الوسائل الجديدة التى تتبعها الدبلوماسية الغربية كما يجب فى الوقت نفسه ان تعنى منظمة الوحدة الافريقية فى اديس ابابا بتدريب الدبلوماسيين الافريقيين .

وقد أوضح الاستاذ عيسى العيوطى كيف يرى اسس الدبلوماسية فقال انه يجب ان تكون مبنية على تعدد الطرق فى معالجة المشاكل منها الاقتصادية ومنها التكنولوجية ومنها الدبلوماسية الصرفة والاستراتيجية بل والفضائية . وأضاف الاستاذ العيوطى ان الغرض الاساسى من تأهيل الدبلوماسيين الجدد هو الوصول الى انشاء وصلة حيوية بين هؤلاء والعالم السريع وهو مايستوجب القاء نظرة جديدة على الطريقة المتبعة حتى الان فى تدريب الدبلوماسيين الجدد وجعلها ملائمة دائما لحركة التطور . أما فيما يخص معاهد التدريب فهو يحبذ فكرة التركيز على التدريب التكنولوجي وعلى المعونة التكنيكية التى يمكن ان تحصل عليها هذه المعاهد .

وأشار الاستاذ العيوطى أيضا الى مدى افتقار الدبلوماسيين فى الدول النامية الى معلومات قيمة عن الدول التى ينتمون اليها وخاصة تلك التى تتعلق بالنواحى غير السياسية بمهمتهم اذ يجب ان يكون للدبلوماسى صرح متين من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية سواء كان ذلك على مستوى وطنى او دولى . وذلك مهما كان فان زملاءه يعدون مكملين لمهمته لان مسئوليات الدبلوماسيين متشابكة فى الواقع وتكون وحدة اجمالية . كل هذا يستوجب ان ينتقل الدبلوماسى من مصلحة الى اخرى فترة من الزمن ليكون ملما بهذه الشئون الماما كافيا وذلك كله قبل أن يتسلم وظيفة خارج بلاده .

أما سيادة السفير جورج كارلييه فهو يرى ان الشخص الذى يطلب الانخراط فى السلك الدبلوماسى فى بلد مثل فرنسا او كينيا على السواء يجب ان يكون حاصلا على قدر كبير ورفيع من التعليم والثقافة المكتسبة خارج السلك الدبلوماسى .وذلك لان العمل الدبلوماسى لاينحصر فقط فى النشاط الدبلوماسى بل يشمل أيضا اوجه نشاط متعددة مثل النشاط القنصلى والنشاط الاقتصادى والنشاط الثقافى .. الخ » لهذا كله فهو يرى ان الصعوبة الكبرى لاتواجهها دول امريكا اللاتينية او فى دولة مثل مصر بل دول وسط افريقيا حيث لاتعرف الاغلبية الساحقة من السكان القراءة والكتابة . أما من حيث التدريب فان أحسن وسيلة لاكتساب التجربة اللازمة تكمن فى التمرين داخل مختلف اقسام ومصالح الجهاز الدبلوماسى التى تمكن الموظف من القيام بالعمل المطلوب منه واكتساب الصفات اللازمة للعمل الدبلوماسى الذى يتطلب الحكمة والصبر والمثابرة وحسن التصرف

وقد لخص د. اسامه الباز أسباب ضعف التمثيل الدبلوماسى فى الدول النامية فى عدة نقاط : **أولا** : ضعف مستوى التعليم الجامعى . **ثانيا** : افتقار الدول النامية الى تقاليد دبلوماسية سابقة . **ثالثا** : حكومات ذات هيكل تركيبى ضعيف . **رابعا** : عدم تبلور ايديولوجية واضحة لدول العالم الثالث يتم على اساسها رسم السياسة الخارجية لهذه الدول .

وان الحل لهذه المشكلة يكمن فى ضرورة انشاء معاهد دبلوماسية تمتد فيها الدراسة عامين على الاقل مع مراعاة تبادل الخبرات مع المعاهد الدبلوماسية فى الدول المتقدمة وضرورة ضمان مساعدة المعاهد الدولية لها .

ثم تناول الحاضرون موضوع تحديد الشروط الواجب توافرها فى الدبلوماسيين الذين يمثلون دول العالم الثالث وكذا برامج الدراسة فى مختلف المعاهد الدبلوماسية .

وقد أوضح سيادة السفير الاخضر ابراهيمى ان أهم مايجب ان يتوافر فى الدبلوماسى علاوة على ثقافته الموسوعية استعداده الفطرى للمهنة وايمانه الصادق برسالة الدبلوماسية واهم من ذلك كله اصالته اى أن يكون خير ممثل لبلاده فكرا وسلوكا بالاضافة الى اكتسابه خبرة دبلوماسية عن طريق التجربة الشخصية من خلال العمل اليومى وهذه بلا شك تتطلب وقتا طويلا فى حين ان الدول النامية فى عجلة من أمرها . لذلك يجب أن ننظر الى الخدمة الدبلوماسية على انها مدرسة للدبلوماسيين كما يجب على وزارات الخارجية فى الدول النامية أن تقوم بدور رئيسى فى تدريب موظفيها ودبلوماسييها بالاضافة الى الدور الهام الذى تستطيع ان تقوم به المعاهد الدبلوماسية فى هذا الصدد.

وعلى ضوء هذه الاراء لخص د. بطرس غالى اتجاهات المناقشة فى تيارين رئيسيين : الاول تيار « التكنوقراطيين » الذين يؤمنون بضرورة انشاء معاهد تساعد على سد الفارق بين مستوى الدبلوماسيين فى الدول الصناعية

النقدمة والمستوى الحـــالى للدبلوماسيين فى الدول النامية والثانى وصـــفه بأنه تيـــار « التقليديين الذين يرون أن اهم شىء فى وظيفة الدبلوماسية هو «الاصالة» والتى هى أســاس نجاحه فى عمله وان المشكلةفى هذه الحالة تكمن فى افتقارالعالم الثالث الى عـــدد كاف مـــن « الفنانين » الموهوبين فىالميدان الدبلوماسى . وقد أشار سيادة السفير الاخضر ابراهيمى الى أن بعض دول العالم الثالث تزخـر بعدد كاف من « الموهوبين » للعمل الدبلوماسى ولكن لايوجد من يقوم باكتشافهم وبالاستعانة بمواهبهم فى خدمـة المجـــال الدبلوماسى .

وتحـدث السـيد عز العرب باسهاب عن برنامج الدراسة فى المعهد الدبلوماسى التابع لوزارة الخارجية المصرية والمشكلاتالتى تواجه هذا المعهد فأشار الى أن اللجنة التحضيرية قد أمضتعاما كاملا فى البحث عن مكان ملائم للمعهد . أما الفكرة الاساسية فهى قائمة على تدريب الملحقين الجدد الموضوعين تحت الاختبار لمدة عامين قبل ارسالهم الـــى الخارج . وكان السؤال الـــذى طرح هنا هو : ماهو الافضـــل هل يتولى المعهد الطلبة الـــذين تم تخرجهم من الجامعات فقـــط أم ايضا هؤلاء الذين لم يحصلوا بعد على درجة من الجامعة . وثمة سؤال آخر أيضا هل يجب ان يقبل طلبة المعهد الدبلوماسى قبل أن يعينوا كملحقين أم بعـــد تعيينهم ؟ وتقرر فى النهاية ان لايطلب من المتقدمين الى المعهد شهادات. وكانت المشكلة الثانية هىاستدعاء مدرسين منالجامعات وخبراء من خـــارج محيط وزارة الخـــارجية لاســـتكمال معلومات هؤلاء الملحقين الذين تدموا من جامعات وكليات مختلفة . ولكن المشكلة الكبرى التى واجههـــا المعهد كانت تكمن فى عدم المام الملحق الماما كافيا باللغات لهـــذا ركز المعهد نصف وقته المخصص للتدريب على تعليم اللغات أما النصف الثـــانى فقد خصـــص للمحاضرات والمناقشات وترجمة الكتب الجديدة وتحرير المقالات وتعليم الالة الكاتبة . وخلالفترة الصيف يتم توزيع الطلبة الذين اتموا السنة الاولى فى المعهـــد على مختلف مصالح الوزارة كما يتم تكليفهم باعداد بحوث تطرح للمناقشة . وبعد انتهاء فـــترة الدراسة بالمعهد يعود الملحقون الى وزارة الخارجية حيثيمضون عاما آخر فى اكتساب خبرة ثم يرسلون بعد ذلك الى السفارات بالخارج .

ويتخرج كل عام حوالى ٣٠ دبلوماسيا من هذا المعهد .

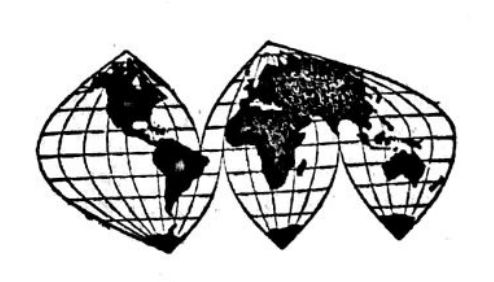
وقد اشار هنا سيادة السفير محمود حماد الى أن برنامجالمعهد فى تعليم اللغات غير كاف بسبب قصر المدة من ناحية وعدم توافر مدرسين اجانب اكفاء . ان مدة الثلاثة شهور التى يخصصـــها معهد الامم المتحدةللتأهيل والبحث [يونيتار] للتدريب على اللغات لاتاتى بأى نتيجة واضاف سيادة السفير محمود حماد بأنه كان قد تقدم لوزارة الخارجية باقتراحلم يؤخذ به وهو انه بعد مضى ٤ اعوام من العمل فى الخارج يجب استدعاء الدبلوماســيين واجراء اختبار لهم فى اللغة التىتعلموها مدة اقامتهم فى الخارج .

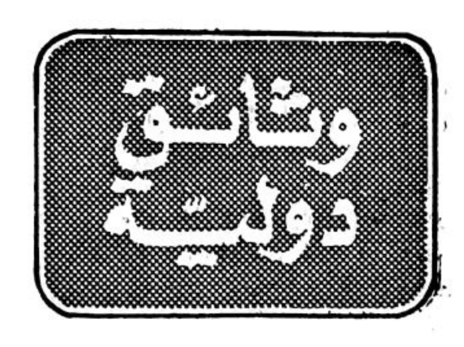
وقد اوضح د. عبدالملك عوده سبب ضعف الطلبة المصريين فى اللغات الاجنبية الى انه يرجـــع اساسا الى افتقارهم الىالقراءة المتواصلةللكتب والمجلات الاجنبية ومتابعة التيارات الفـــكرية فى العالم الخارجى وتقييمهاوتحليلها وبالتالى ان المشكلة لاتـــكمن فى الافتقار الى اللغات الاجنبية بل فى الثقافة الاجنبية .

وقد أضاف سيادة السـفير الاخضر ابراهيمى الى أن الامر لايجب أن يقتصر على اعـــداد برنامج تدريبى نظرى بمدة عامين او ثلاثة اعوام بل ان الامريتوقف الى حد كبير على تنظيم ندوات ثقافية وسياسية .

واقترح د. اسامهالباز فىهذا الصدد أن يتضـــمن البرنامج الدراسى عـــددا معينـــا من الموضوعات الهامة فى السياسة والاقتصاد والقانون الدولى وعلم الاجتماع ويتم بحثها ودراســـتها بعناية .

وأشار د. العيوطىالىانالتديب الدبلوماسى لايرتبـــط بايديولوجية معينة بل يجب ان يكون متنوعا ويشمل جانبا عمليا يتلقاه الطلبة فى مختلف مصالح واقسام وزارة الخارجية وان اهم صعوبة فى التدريب الدبلوماسى تـكمن فى احداث توازن مرن بين مختلـــف جوانب هذا التدريب . واضاف د. العيوطى الى ضرورة عـــدم الاقتصار فىاختيار الدبلوماسيين على اختصاصات معينة بل يجب أن تكون الدبلوماسية متفتحةأمام كل مايهم الثقافة الانسانية منه : الجامعات والمدارس التـــكنيكية والاوساط التربويـــة بما فيهـــا التربية العسكرية واوساط رجال الاعمال بل والفنون ايضا .وان كل مايهم هو أن تبقىالدبلوماسية مفتوحة أمام جميع العناصر الفذة التى نبغت فى مهنة ما حتىتسنح لها الفرصةباكتساب خبرةجديدة.





قرارات ندوة الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان فى أفريقيا

[١] وافق اعضاء ندوة الامم المتحدة فى شأن تأليف لجنة اقليمية لحقوق الانسان خاصة بافريقيا على ان الندوة :

[أ] تطلب الى السكرتير العام للامم المتحدة تقديم تقرير الندوة الى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية والى حكومات الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية لكى تتخذ هذه الاخيرة الخطوات المناسبة ، بما فى ذلك دعوة لجنة تحضيرية ممثلة لاعضاء منظمة الوحدة الافريقية ، بهدف اقامة لجنة اقليمية لحقوق الانسان فى افريقيا آخذة فى اعتبارها ما دار فى هذه الندوة .

[ب] تناشد جميع حكومات الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية المساندة والمعاونة من اجل اقامة لجنة اقليمية لحقوق الانسان فى افريقيا .

[ج] تطلب الى السكرتير العام للامم المتحدة تقديم كل العون فى نطاق برنامج الخدمات الاستشارية فى حقل حقوق الانسان الذى وضعته الجمعية العامة بقرارها ٩٢٦ [١٠] ، فى اى مجهود لانشاء لجنة اقليمية لحقوق الانسان فى افريقيا ، مثل تقديم الخبراء والمنح الدراسية .

[د] تطلب الى السكرتير العام احاطة لجنة حقوق الانسان علما بتقرير هذه الندوة ، وبخاصة فيما يتعلق بمناقشة اللجنة حول مسألة انشاء لجان لحقوق الانسان على المستوى الاقليمى .

[هـ] تطلب الى السكرتير العام الاعداد لمشاورات وافية وتبادل كامل للمعلومات بين لجنة حقوق الانسان ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن اقامة لجنة اقليمية لحقوق الانسان فى افريقيا فى اطار قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ١١٥٩ [٤١] الصادر فى ٥ اغسطس ١٩٦٦ .

[ن] تعرب عن املها ان تقدم الوكالات المتخصصة والمنظمات الاقليمية الحكومية التى لديها لجان لحقوق الانسان مثل مجلس اوروبا وجامعة الدول العربية ومنظمة الدول الامريكية ، معونتها الى منظمة الوحدة الافريقية من حيث اقامة لجنة اقليمية لحقوق الانسان فى افريقيا .

٢ — الموافقة على قرار الندوة .

وفى الاجتماع الختامى للندوة يوم ١٥ سبتمبر ١٩٦٩ ، وافقت اللجنة على مسودة التقرير وكان قد ووفق عليه من الاعضاء بالاجماع .



الخلاف الصومالى الأثيوبى الكينى

صفحة

■ تقـــديم الملف ٢١٠

■ التطور التاريخى للخلاف [١٨٦٩ — ١٩٦٩] ٢١٣

- فترة التـكالب الاســـتعمارى (١٨٦٩ — ١٩١٩) .
- ازدهار وانهيار الاستعمار الايطالى (١٩١٩ — ١٩٤٥) .
- مســـاعى الامم المتحـــدة (١٩٤٥ — ١٩٦٣) .
- مســاعى الدبلوماسية الافريقيــة (١٩٦٣ — ١٩٦٩) .

■ الوثائق الدبلوماسية الخاصة بالخلاف ٢٢٢

- وثائق الاطــراف المعنيــة وثيقــة رقم ١ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٤ .
- وثائق الامم المتحـــدة وثيقــة رقم ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٣٣ .
- وثائق افريقيـــة وثيقة رقم ٨ ، ٩ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ .

■ حجم القوات العسكرية الصومالية والاثيوبية والكينية ٢٤٦

■ مواقف الاطراف المعنية ٢٤٧

- طبيعـــة الحـــدود كأســـاس للمشكلة .
- مبـــدأ حـــق تقـــرير المصـــير .
- الاثار المترتبة على حق تقـرير المصير .
- الحدود والسياسة الخارجية للاطراف المعنية .
- مواقف المنظمـــــات الدوليـــــة .

■ أهم المراجع العلمية المتصلة بالخلاف ٢٥٢

قـام باعـــداد الملف :

- د. بطرس بطرس غالى
- د. عبـد الملك عـوده
- د. حـورية مجـاهـد
- نبيـــة الاصـــفهانى
- احمد يوسـف القرعى
- عـواطف عبـد الرحمن
- سـعاد محمـد مرجان

تقديم الملف

تبدأ مجلة « السياسة الدولية » عامها السادس بتقديم ملف جديد عن قضية دولية افريقية ذات اطراف ثلاثة هى : الصومال ، اثيوبيا ، كينيا ، وان كانت القضية بالمعنى الادق اكثر تشعبا ، لانها ليست مقصورة على الحدود المتنازع عليها بين الصومال من ناحية ، وكل من أثيوبيا وكينيا من ناحية أخرى ، ولكنها تمتد كذلك الى منطقة ميناء جيبوتى [الصومال الفرنسى] الذى سمى « ساحل عفاروعيسى » ، بل وتمتد أيضا الى الامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، اذ بذلت كل منهما وساطتها لتسوية الخلاف فصارتا طرفا فى القضية .

وفى الاقسام الخاصة التى أفردتها مجلة « السياسة الدولية » فى قضية نزع السلاح ، وقضية الثورة الثقافية فى الصين استندت المجلة الى تحليل الوثائق الدولية ، والى الدراسات العلمية التى عالجت هذه القضايا ، وهى فى هذا الملف تتبع منهجا علميا يختلف عن المناهج السالفة ، فهى الى جانب الوثائق والدراسات قامت بايفاد ممثلين لها فى البلاد الاطراف فى النزاع لدراسة القضية على الطبيعة ، وللاستماع الى آراء ذوى الشأن فى كل دولة ، وللحصول على الوثائق الدبلوماسية التى قد لا يتوافر لنا الحصول عليها هنا ، كما أنها عنيت بايفاد مندوبين عنها للاتصال بالبعثات الدبلوماسية الاثيوبية والكينية والصومالية فى القاهرة ، وكذلك تم الاتصال بالامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية .. وحصيلة هذا المجهود الجماعى هى هذا الملف الذى نقدمه فى هذا العدد لقراء مجلة « السياسة الدولية » .

أما عن منهج البحث فلقد رأينا — تفاديا للتكرار — أن نتناول القضية ككل ، فلم نفرد دراسة للخلاف الصومالى الاثيوبى وأخرى للخلاف الصومالى الكينى وثالثة لقضية المنطقة المسماة بالصومال الفرنسى ، بل نظرنا الى هذه الموضوعات كلها على أنها دراسة واحدة وذلك لما بين أجزائها من تشابك وترابط يجعل تناول أى جزء ملزما بالدخول فى تناول الجزء الاخر .

وعلى هذا قسمنا الملف الى خمسة أجزاء .

الجزء الاول قدمنا فيه عرضا تاريخيا لتطور مشكلة الحدود عبر مائة سنة ابتداء من عام فتح قناة السويس ١٨٦٩ وبداية الصراع الجدى فى المنطقة الى عامنا الحالى .

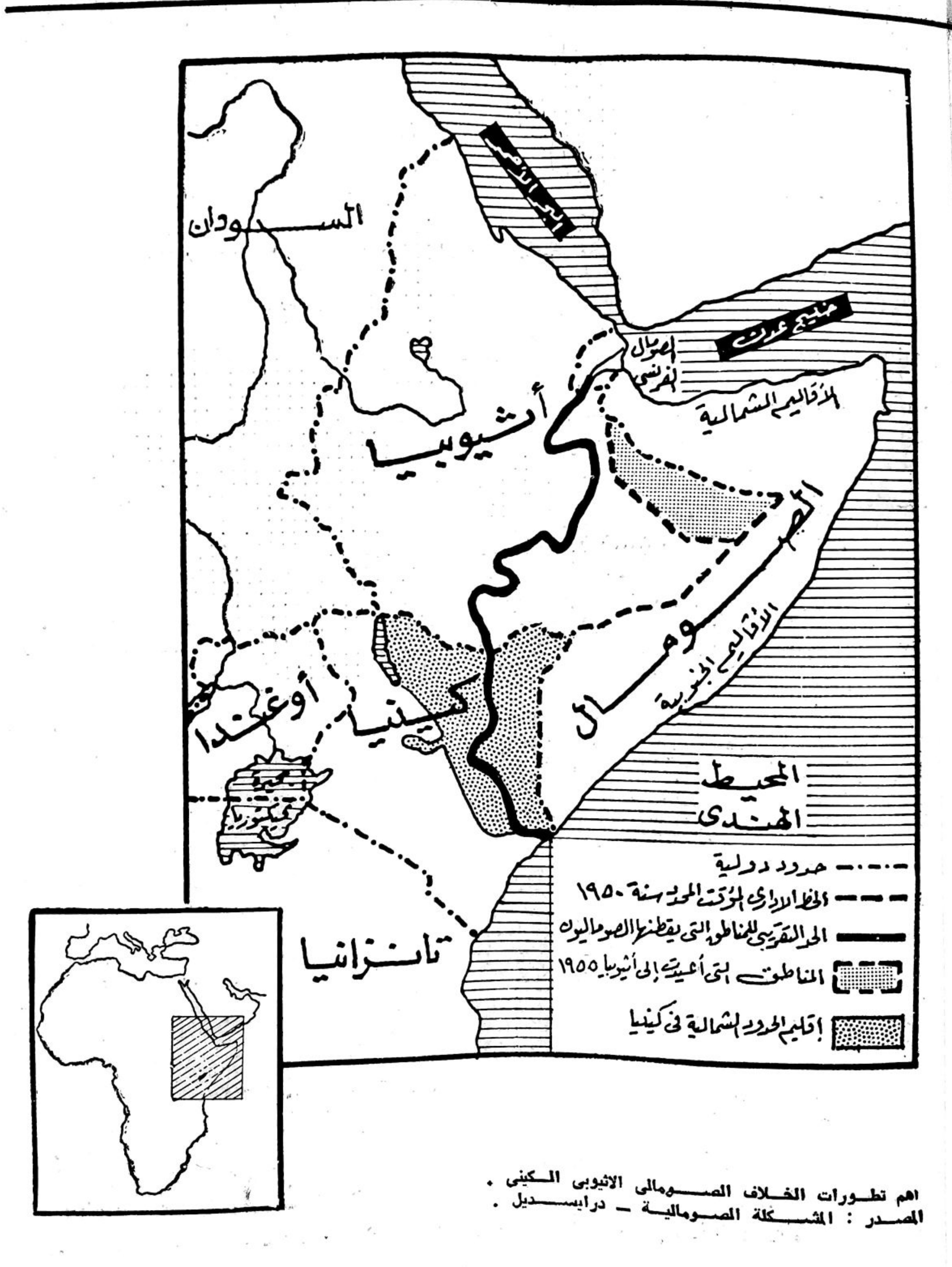
والجزء الثانى من الملف قدمنا فيه اربعا وثلاثين وثيقة من الوثائق الدبلوماسية المتعلقة بالخلاف التى ينشر معظمها للمرة الاولى باللغة العربية ، وتلك الوثائق صادرة من حكومات مقديشيو وأديس أبابا ونيروبى ولندن . ومن بين هذه الوثائق ايضا قرارات وتوصيات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية التى قامت كل منها بدور دبلوماسى هام فى تسوية الخلاف .

والجزء الثالث من الملف وقدمنا فيه تقديرا لحجم القوات العسكرية الصومالية والاثيوبية والكينية حسب آخر الاحصاءات والبيانات التى استطعنا الحصول عليها .

والجزء الرابع من الملف يتضمن موجزا عن سياسات الدول المعنية وسياسات المنظمات الدولية تجاه الخلاف .

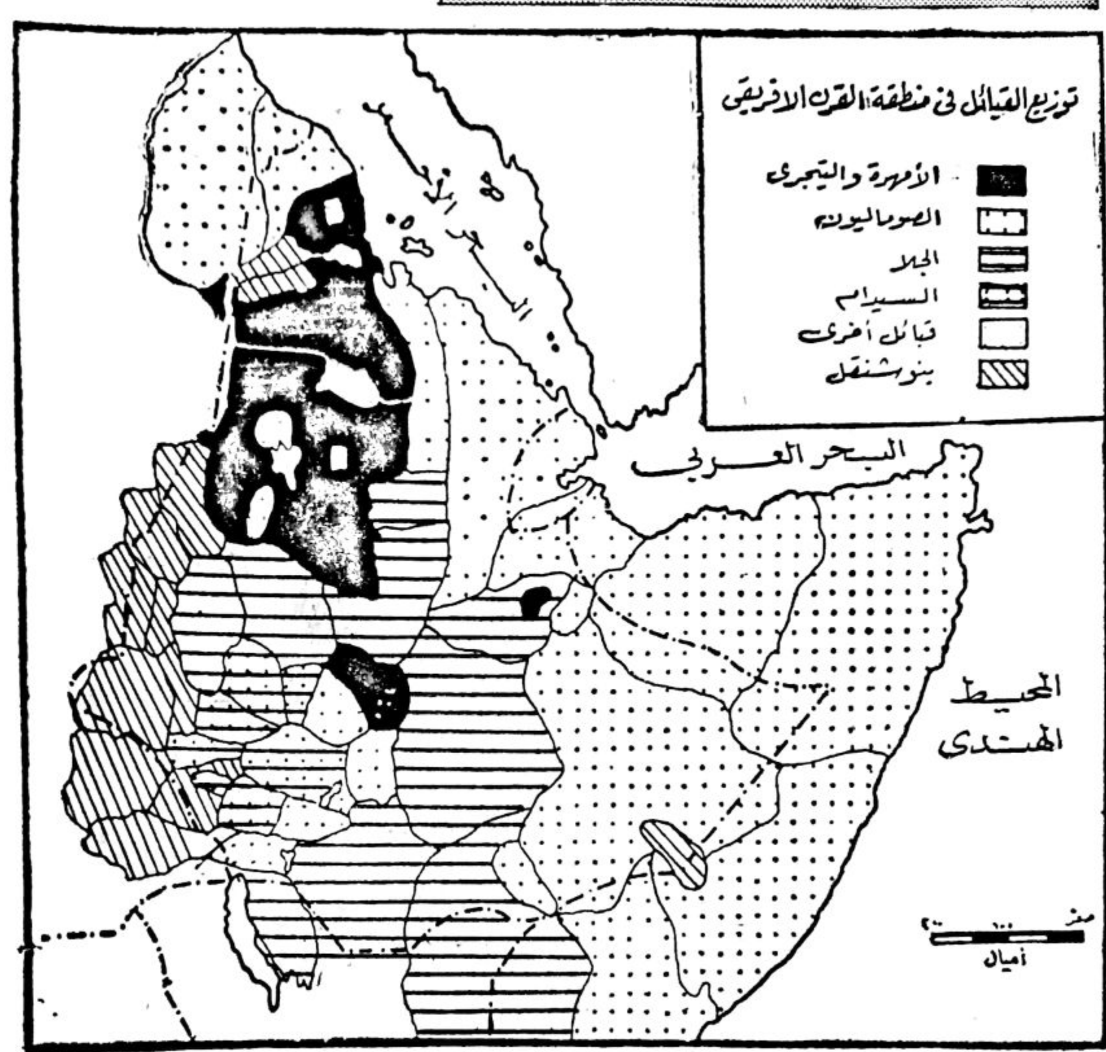
اما الجزء الخامس والاخير فيحتوى على اهم المراجع العلمية التى تناولت بحث هذا الخلاف بصفة عامة ، أو تناولت جانبا من جوانبه ، ولم نذكر من بين هذه المراجع الوثائق الرسمية التى وردت فى القسم الثانى من هذا الملف .

وفى عرضنا للجوانب المختلفة لهذه الدراسة التزمت المجلة جانب الحياد العلمى بحيث لا نؤيد دولة على حساب دولة أخرى ، لان هدفنا هو العمل على حفظ السلام فى هذه المنطقة ، والعمل على تدعيم التضامن الافريقى الذى يزعزعه مثل هذا الخلاف . كما تهدف المجلة الى أن يطلع القارىء العربى على وجهات نظر أطراف الخلاف كما يرونها ويعرضونها فى المجالات الدولية والاقليمية المختلفة



اهم تطورات الخلاف الصومالى الاثيوبى الكينى .

المصدر : المشكلة الصومالية ـ درايسديل .



التوزيع الانثروبولوجى للقبائل فى منطقة القرن الافريقى .

	المنطقة التى يقطنها الصوماليون بالاميال المربعة	المنطقة التى يقطنها الصوماليون بالنسبة للمساحة كلها	تقدير لتعداد السكان الصوماليين	معدل السكان الصوماليين بالنسبة لمجموع السكان
الجمهورية الصومالية	٢٤٦٫٠٠٠	٪١٠٠	١٫٨٨٠٫٠٠٠	٪٩٩
الاقليم الجنوبى	١٧٨٫٠٠٠	٪١٠٠	١٫٢٣٠٫٠٠٠	٪٩٧
الاقليم الشمالى	٦٨٫٠٠٠	٪١٠٠	٦٥٠٫٠٠٠	٪٩٩
الصومال الفرنسى	٣٫٠٠٠	٪٣٦	٢٩٫٠٠٠	٪٤٣
اثيوبيا	٨٠٫٠٠٠	٪٢٠	٨٥٠٫٠٠٠	٪٤
كينيا	٤٥٫٠٠٠	٪٢٠	٩٤٫٠٠٠	٪١
المجموع	٣٧٤٫٢٠٠		٢٫٨٥٣٫٠٠٠	

توزيع الشعب الصومالى فى المنطقه ـ المصدر : توفال = القومية الصومالية .

التطور التاريخى للخلاف "١٨٦٩-١٩٦٩"

■ أولا : مرحلة التكالب الاستعمارى (١٨٦٩ — ١٩٦٩) ■

بتزايد الاهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الافريقى، بعد شق قناة السويس فى العقد السابع من القرن التاسع عشر ، بدأت عملية التكالب الاستعمارى على المنطقة ، والتى شاركت فيها القوى الاوروبية الاستعمارية . وتقاسمت بريطانيا وفرنسا وايطاليا المنطقة . ورغم الاتفاقات والاتصالات الدبلوماسية بين هذه القوى لتحديد مناطق نفوذ كل منها الا أن عملية التكالب لم تخل من المنازعات السياسية والاصطدامات العسكرية . وعمليات التسوية والمساومة التى تمت بين القوى المتصارعة فى المنطقة كانت انعكاسا طبيعيا لثقل هذه القوى وصراعاتها فى أوروبا .

١٧ نوفمبر ١٨٦٩ :

شق قناة السويس وازدياد الاهمية الاستراتيجية لمنطقة شرق أفريقيا والقرن الافريقى ، حدد بداية التكالب الاوروبى والتنافس الدولى فى المنطقة .

١٨٧٠ :

استولت بريطانيا على عصب [على ساحل البحر الاحمر قرب باب المندب] .

يوليو ١٨٧٥ :

تنازل السلطان العثمانى لمصر عن زيلع وملحقاتها وهى ثغور بربرة وبلهار وتاجورة .

١٨٨٢ :

احتلال بريطانيا لمصر .

١٨٨٤ :

أصدر خديوى مصر — تحت الضغط البريطانى — قرارات خاصة باخلاء تاجورة وزيلع وبربرة .

٩ أبريل ١٨٨٤ :

عقدت فرنسا معاهدة صداقة مع سلطان « قبة الخراب » فى الطرف الاخر من خليج تاجورة .

٢٥ سبتمبر ١٨٨٤ :

تمكنت فرنسا من احتلال تاجورة بعد خروج القوات المصرية منها .

١٨٨٤ — ١٨٨٦ :

عقدت الحكومة البريطانية عددا من معاهدات الحماية مع بعض الرؤساء الصوماليين بغرض حماية استقلال قبائلهم .

٥ فبراير ١٨٨٥ :

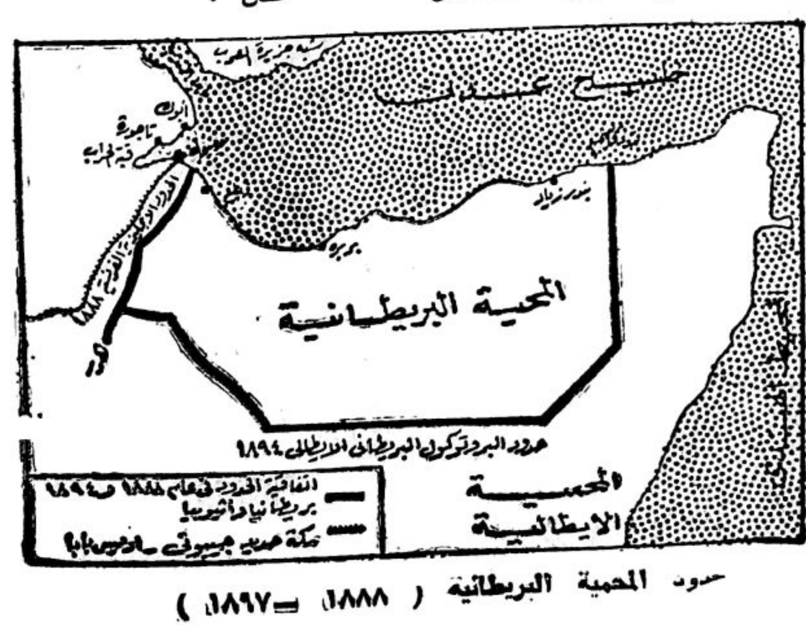
أرسلت ايطاليا حملة بحرية الى مصوع انتزعتها بالقوة من مصر .

يونيو ١٨٨٥ :

أخليت هرر من القوات المصرية وحلت محلها القوات البريطانية وأصبحت هرر بداية لانشاء مستعمرة الصومال البريطانى .

أكتوبر ١٨٨٥ :

اتفقت حكومتا لندن وباريس على المحافظة على الوضع الراهن فى ممتلكاتهما المطلة على خليج عدن .



حدود المحمية البريطانية (١٨٨٨ — ١٨٩٧)

٢٦ يناير ١٨٨٧ :

قامت أثيوبيا باحتلال منطقة هرر وضمتها الى بلادها .

١٨٨٧ :

أسس الفرنسيون قاعدة لهم عند رأس جيبوتى وتقرر عام ١٨٩٠ اتخاذ ميناءجيبوتى عاصمة لمستعمرة الصومال الفرنسى .

٢٠ يوليو ١٨٨٧ :

أعلنت بريطانيا حمايتها على بلاد الصومال المواجهة لعدن [وتمتد من رأس جيبوتى حتى بنهار زيادة] .

٢ فبراير ١٨٨٨ :

تم اتفاق بريطانيا وفرنسا بشأن مصالحهما فى بلاد الصومال على أن يكون الحد الفاصل بين مناطق النفوذ ممتدا من جيبوتى الى هرر . وقبلت بريطانيا ترك رأس جيبوتى نفسها لفرنسا . واتفقت الدولتان على عدم تدخلهما فى شئون هرر .

٨ فبراير ١٨٨٩ :

تم توقيع اتفاقية ايطالية مع سلطان هوبيا مارست ايطاليا بموجبها الحماية على السلطنة.

٧ أبريل ١٨٨٩ :

أعلنت ايطاليا حمايتها على سلطنة ميجورتين .

٢ مايو ١٨٨٩ :

تم ابرام معاهدة أوتشيالى التى أظهرت أثيوبيا أمام الدول الاوروبية كمنطقة نفوذ ايطالية .

١٨ نوفمبر ١٨٨٩ :

فرضت ايطاليا حمايتها على ساحل بنادر [ويضم موانىء براوة ومركا ومقديشيو] . بعد أن اتفقت مع بريطانيا على ذلك فى ٣ اغسطس ١٨٨٩ .

١٨٨٩ :

ضمت أثيوبيا منطقة اوجادين بعد أن عاونت القوات البريطانية فى اخماد الثورة المهدية فى السودان وضمت كذلك منطقة هود .

١٨٨٩ - ١٨٩١ :

تولت شركة شرق أفريقيا البريطانية مسئولية ادارة منطقة جوبا ووقعت معاهدة للحماية مع القبائل الصومالية التى تسكن المنطقة ، وبعد فترة من الزمن تنازلت الشركة للحكومة البريطانية عن المنطقة التى اطلق عليها اقليم الحدود الشمالية فى مستعمرة كينيا .

يناير ١٨٩٠ :

أعلنت ايطاليا رسميا تأسيس مستعمرة أريتريا بعد أن تسلمتها من الشركة البريطانية .

١٥ ابريل ١٨٩١ :

وقعت الحكومتان البريطانية والايطالية بروتوكولا لتحديدمناطق نفوذهما الواقعة بين نهر جوبا والنيل الازرق [أى بين أريتريا والسودان] .

٢٧ فبراير ١٨٩٣ :

الغى منليك الثانى امبراطور أثيوبيا معاهده أوتشيالى المعقودة مع ايطاليا بسبب محاولة الايطاليين اقتطاع أجزاء من منطقة تيجره الاثيوبية عند تخطيط الحدود بينها وبين أريتريا .

٩ مارس ١٨٩٤ :

خول امبراطور أثيوبيا فرنسا امتياز انشاء خط حديدى يصل بين أديس أبابا وميناء جيبوتى.

٥ مايو ١٨٩٤ :

وقعت بريطانيا وايطاليا بروتوكولا اتفقا فيه على خط الحدود الذى يفصل الصومال البريطانى عن الصومال الايطالى

١٨٩٤ :

بدأ الغزو الايطالى لاثيوبيا

أول مارس ١٨٩٦ :

تم هزيمة ايطاليا فى موقعة عروة أمام القوات الاثيوبية .

٢٦ اكتوبر ١٨٩٦ :

عقد فى أديس ابابا معاهدة أثيوبية ايطالية تم فيها تحديد الحدود بين أثيوبيا واريتريا . واعترفت ايطاليا باستقلال اثيوبيا استقلالا تاما . والغت المعاهدة الجديدة معاهدة اوتشيالى [١٨٨٩] بين البلدين .

٤ مايو ١٨٩٧ :

تم توقيع معاهدة بريطانية أثيوبيه تحدد حدود الصومال البريطانى مع الاعتراف حقوق الصوماليين فى المرور للرعى والتجاره وتقر المعاهدة بانضمام منطقه هود لاثيوبيا ،

سبتمبر ١٨٩٧ :

اتفقت ايطاليا مع أثيوبيا على تخطيط الحدود مع صوماليا . وبموجب هذا الاتفاق منحت ايطاليا منطقة تمتد من حدود الصومال البريطانى موازاة الساحل وعرضها ١٨٠ ميلا نحو الداخل .

١٩٠٢ :

عقدت معاهدة بريطانية أثيوبية تعهدت فيها الحكومة الاثيوبية أن لاتسمح بأية اجراءاتتكون نتيجتها تحويل مياه السوباط او النيل الازرق او بحيرة تانا عن مصبها الاصلى فى النيل .

١٩٠٥ :

تم توقيع اتفاقية بين بريطانيا وايطاليا بمقتضاها قامت ايطاليا بشراء ساحل بنادر بمقابل ١٤٤٫٠٠٠ ليرة ايطالية .



٫٫٫٫٫٫ اتفاقية بريطانيا وايطاليا ١٨٩٤
=== تقسيم مناطق النفوذ البريطانى الايطالى ١٨٩١
●●●●● التفسير الايطالى لاتفاقية ١٩٠٨
ـــ الاتفاق الفرنسى الاثيوبى ١٨٩٧
═══ التفسير الاثيوبى لاتفاقية ١٩٠٨

١٩ اكتوبر ١٩١٣ :

وقعت معركة دلمادوب بين القوات البريطانية وقوات السيد محمد عبد الله حسن الصومالى وتراجعت القوات البريطانية بعد مقتل الجنرال رتشارد كورنفيلد.

ابريل ١٩١٥ :

اتفقت ايطاليا مع بريطانيا وفرنسا فى معاهدة سرية على انضمام ايطاليا الى الحلفاء فى الحرب الاولى مقابل تعديلات فى الحدود لصالحها فى القرن الافريقى .

■ ثانيا : ازدهار وانهيار الاستعمار الايطالى (١٩١٩ ـ ١٩٤٥) ■

اتسمت فترة ما بين الحربين فى منطقة القرن الافريقى بصراع استعمارى أطرافه ايطاليا الفاشية وبريطانيا وفرنسا . وفى المرحلة الاولى تم احتلال ايطاليا الفاشية لاثيوبيا واعلان انضمامها للامبراطورية الايطالية فى أول مايو ١٩٣٦ . ولكن هذا الانتصار لم يدم طويلا حيث هزمت ايطاليا بدخول القوات البريطانية أديس ابابا عام ١٩٤١ . وفى أثناء الحرب العالمية الثانية التى احتلت فيها بريطانيا الصومال الايطالى والحبشى أصبحت مناطق الصومال جميعا ـ فيما عدا جيبوتى ـ خاضعة للسيطرة البريطانية وانفردت بريطانيا بالسيادة فى المنطقة .

١٩٠٦ :

تبل الامبراطور منليك معاهدة ثلاثية عقدت بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا تعترف فيها كل من بريطانيا وفرنسا بحقوق ايطاليا فى شرق أفريقيا وتعهدت فيها الدول الثلاث بأن تعمل متعاونة من أجل الابقاء على الوضع القائم فيها . كما اعترفت فيها بحق بريطانيا فى الاشراف على منطقة بحيرة تانا من أجل مشروعات النيل ، وحق فرنسا فى منطقة الشرق لانشاء خط حديدى من جيبوتى الى أديس أبابا وحق ايطاليا فى منطقة تصل بين مستعمرتى اريتريا والصومال الايطالى .

١٩ مارس ١٩٠٧ :

تم اتفاق بريطانى ايطالى لتحديد ممتلكات السيد محمد عبد الله حسن .

١٦ مايو ١٩٠٨ :

تم توقيع معاهدة بين أثيوبيا وايطاليا حصلت الاخيرة بموجبها على مساحة واسعة من الارض بلغت ٥٠٠٠٠ كم٢ [زيادة عما نالته بمقتضى اتفاقية ١٨٩٧ الخاصة بالصومال الايطالى] شملت منطقة لوغ واقليم بيمنوه الخصيب .

٢٨ سبتمبر ١٩٢٣ :

انضمت أثيوبيا الى عضوية عصبة الامم .

١٥ يوليو ١٩٢٤ :

وقعت بريطانيا اتفاقية فى لندن بالتنازل عن ٣٣٫٠٠٠ ميل مربع من جوبالاند لايطاليا ، كتعويض نظير اشتراك ايطاليا فى الحرب العالمية الاولى . وأصبح الخط ٤١ من خطوط الطول الجغرافية حدا فاصلا بين منطقة جوبالاند التى ضمت لصوماليا ومنطقة انفدى [اقليم الحدود الشمالية فى مستعمرة كينيا] .

٢ أغسطس ١٩٢٨ :

تم توقيع معاهدة صداقة وتحكيم بين ايطاليا وأثيوبيا تمتد أحكامها لعشرين عاما . وتنص المادة الثانية منها على أن كلا من الحكومتين تتعهد بعدم اتخاذ أى اجراء ضار باستقلال الاخرى وتنص المادة الخامسة على أن الحكومتين توافقان على الالتجاء الى التسامح والتحكيم فى اية مسألة قد تثار فيما بينهما ولا يمكن تسويتها بالوسائل الدبلوماسية المعتادة وذلك بدون التجاء الى القوة المسلحة ويختار المحكمون بتبادل المذكرات .

اغسطس ١٩٣٤ :

غزت القوات الايطالية منطقة أوجادين ونشبت معركة وال وال ونقضت ايطاليا بذلك اتفاقية ١٩٠٨ .

٤ أكتوبر ١٩٣٤ :

بدأت القوات الايطالية فى غزو أثيوبيا .

ديسمبر ١٩٣٤ :

احتجت ايطاليا على عدوان بعض القبائل الحبشية على اراض بالقرب من حدود وال وال التى تعدها ايطاليا تابعة لها وردت أثيوبيا بأن وال وال داخله ضمن حدودها . والفت لجنة تحكيم من مندوبى الدولتين ولم تنجح فى مهمتها .

٧ يناير ١٩٣٥ :

عقد فى روما اتفاق بين ايطاليا وفرنسا لتسوية المنازعات الناشئة عن مناطق نفوذ كل منها فى أفريقيا الشمالية ، ومنها تنازل فرنسا عن ٢٥٠٠٪ سهم من ٣٤٠٠٠ فى سكة حديد جيبوتى أديس أبابا .

سبتمبر ١٩٣٥ :

شكلت عصبة الامم « لجنة

الخلاف الصومالى الأثيوبى الكينى

الخمسة » من مندوبى بريطانيا وفرنسا وتركيا وبولونيا واسبانيا لحل الخلاف الايطالى الاثيوبى . وقدمت اللجنة اقتراحات تبلتها أثيوبيا ورفضتها ايطاليا .

٨ نوفمبر ١٩٣٥ :

أصدرت عصبة الامم ترارا يقضى بفرض بعض العقوبات الاقتصادية على ايطاليا .

١ مايو ١٩٣٦ :

أعلن موسولينى انتهاء الحرب ثم ضم أثيوبيا الى ايطاليا مع ادماج منطقة أوجادين فى الصومال الايطالى .

٧ أغسطس ١٩٤٠ :

انسحبت القوات البريطانية من الصومال البريطانى .

٢٠ أغسطس ١٩٤٠ :

دخلت القوات الايطالية بربرة عاصمة الصومال البريطانى .

١٩ يناير ١٩٤١ :

دخلت القوات البريطانية مدينة كسلا [السودانية] .

٢٥ يناير ١٩٤١ :

دخل الامبراطور هيلا سلاسى الاقليم الاثيوبى بعد أن كان قد غادره فى اعقاب العدوان الايطالى

١٦ فبراير ١٩٤١ :

دخلت القوات البريطانية مدينة كيسمايو بالصومال الايطالى .

٢٦ فبراير ١٩٤١ :

دخلت القوات البريطانية مدينة مقدشيو عاصمة الصومال الايطالى

١٧ مارس ١٩٤١ :

استردت القوات البريطانية مدينة بربرة عاصمة الصومال البريطانى .

٥ مايو ١٩٤٨ :

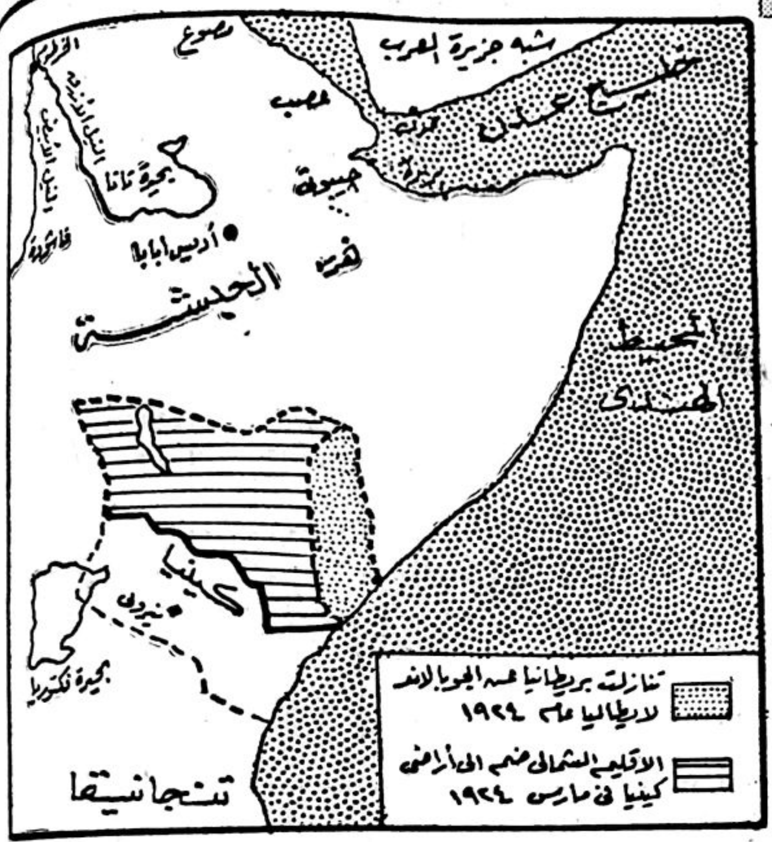
وصلت القوات البريطانية اديس ابابا ومعها الامبراطور هيلا سلاسى .

٢٠ — ٢٧ مايو ١٩٤١ :

استسلمت القوات الايطالية فى أثيوبيا وعلى راسها قيادتها والدوق داوستا نائب ملك ايطاليا فى أثيوبيا .

٢٧ سبتمبر ١٩٤١ :

استسلمت آخر القوات الايطالية فى جندار بأثيوبيا ، وبذلك انتهت الامبراطورية الايطالية فى أفريقيا الشرقية .



٣١ يناير ١٩٤٢ :

أعادت بريطانيا السلطة كاملة للامبراطور هيلاسلاسى ، وأبرمت معه اتفاقية تم بموجبها وضع منطقة أوجادين تحت الادارة العسكرية البريطانية .

١٩ ديسمبر ١٩٤٤ :

جددت الاتفاقية البريطانية الاثيوبية المعقودة فى ٣١ يناير ١٩٤٢ ونصت على أن يستمر الاحتلال العسكرى البريطانى لمنطقة أوجادين لفترة عشر سنوات ثم تتخلى بريطانيا عنها نهائيا لاثيوبيا .

١٩٤٥ :

عرضت القضية الصومالية على مؤتمر وزراء الخارجية للدول الكبرى للنظر فى أمر صوماليا ، وفشل المؤتمرون فى ايجاد حل سليم ، فعلى حين كانت أمريكا ترى الوصاية الجماعية على صوماليا نجد أن فرنسا تعارض بشدة هذا الاقتراح الامريكى .

■ ثالثا : دور الامم المتحدة فى تسوية الخلاف (١٩٤٥ — ١٩٦٣) ■

بانفراد بريطانيا بالسيادة المطلقة فى المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية ، حاولت ان تستغل فكرة الصومال الكبيرلكى تبسط عليه نفوذها . ولكن معارضة القوى الكبرى والصغرى المعادية والحليفة على السواء ، والتى تراوحت بين اقتراح لفرنسا بعودة الحكم الايطالى الى الصومال الايطالى وبين اقتراح للولايات المتحدة بتدويل الوصاية عليه ، انتهت الى نقل المسألة الى الامم المتحدة التى اصبحت طرفا جديدا فى الصراع ، ولعبت دورا ايجابيا خطيرا فى المنطقة خلافاللدور الضعيف الذى قامت به عصبة الامم من قبل ، ويمكننا ان نرصد اهم أدوار الامم المتحدة فى المنطقة فى الجهود التى بذلتها المنظمة الدولية لضمان استقلال الصومال فى الميعاد الذى حددته الجمعية العامة للامم المتحدة ، ثم تابعت الامم المتحدة مشكلات الخلاف بعد حصول دول المنطقة على استقلالها واصدرت عديدا من القرارات ، التوصيات الخاصة بتسوية هذا الخلاف بالطرق السلمية.

١٩٤٦ :
قدمت أثيوبيا مذكرة الى مؤتمر السلام بباريس تطالب فيه بعودة المناطق التى فقدتها فى ارتيريا والصومال الايطالى .

مايو ١٩٤٦ :
قررت الامم المتحدة الموافقة على ضم ارتيريا الى أثيوبيا فى اتحاد فيدرالى .

٤ يونيو ١٩٤٦ :
القى أرنست بيفن وزير خارجية بريطانيا خطابا فى مجلس العموم اقترح فيه توحيد الاراضى الصومالية التى أشرفت عليها بريطانيا بعد الحرب وفرض الوصاية البريطانية عليها وقد لقى هذا الاقتراح معارضة من كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى [**أنظر نص هذا الاقتراح بالوثيقة رقم ١**] .

١٩٤٧ :
أبرمت معاهدة الصلح مع ايطاليا ونصت على أن تتولى حكومات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى التصرف النهائى فى المستعمرات الايطالية السابقة [ليبيا وارتيريا والصومال] وعقد وزراء خارجية الدول الاربع اجتماعهم وقرروا تشكيل لجنة تحقيق تذهب الى مقديشيو لمعرفة مطالب الشعب الصومالى نفسه .

سبتمبر ١٩٤٨ :
رفعت لجنة التحقيق تقريرها الى مؤتمر وزراء الخارجية . غير ان المؤتمر لم يتوصل الى حل حاسم فى القضية ومن ثم رفعت المسألة الى الامم المتحدة فى ١٥ سبتمبر ١٩٤٨ .

٢٤ سبتمبر ١٩٤٨ :
تنازلت بريطانيا لاثيوبيا عن مسئولية الاشراف الادارى على منطقة اوجادين وجزء من منطقة الاراضى المحجوزة .

٢١ نوفمبر ١٩٤٩ :
أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا يقضى بأن تنال صوماليا استقلالها بعد فترة عشر سنوات ، توضع خلالها تحت الوصاية الدولية ،وتتولى ايطاليا ادارتها اثناء هذه الفترة .

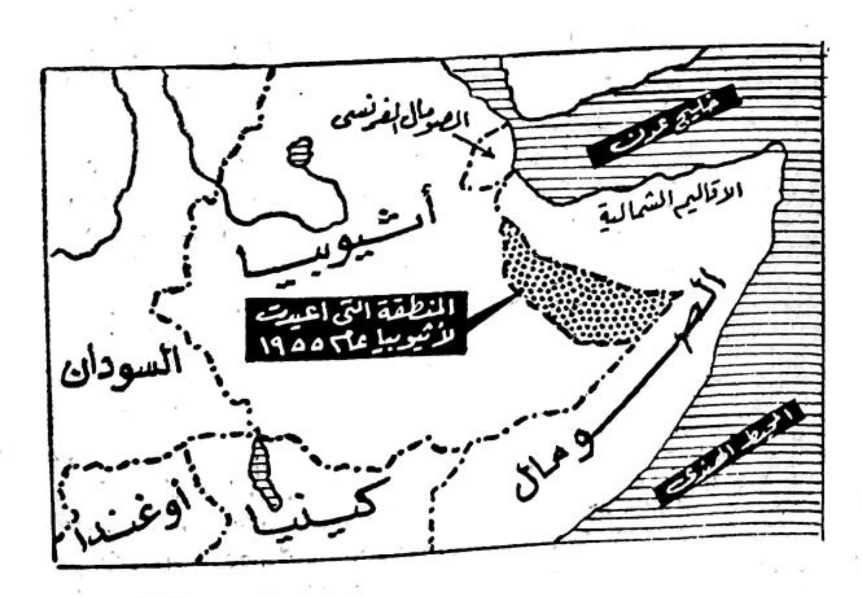
أول ابريل ١٩٥٠ :
تولت ايطاليا وصايتها على شئون صوماليا . ونظرا لامتناع أثيوبيا عن التعاون فى تعيين الحدود قامت بريطانيا قبل تسليم صوماليا للوصاية الايطالية برسم خط الحدود بين صوماليا وأثيوبيا وسمته الخط الادارى المؤقت ، ويلتقى بحدود الصومال البريطانى [السابق] عند خط طول ٤٨° شرقا ، وخط عرض ٨° شمالا، وعلى بعد ١٨٠ ميلا نحو الداخل من المحيط الهندى ، وقد قبلته ايطاليا بتحفظات أما أثيوبيا فلم ترغب فى الاعتراف به .

١٥ ديسمبر ١٩٥٠ :
وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على اجراء تخطيط حدود صوماليا فى الاجزاء التى لم تخطط الحدود فيها بعد [**أنظر نص القرار بالوثيقة رقم ٢**] واستمرت معارضة أثيوبيا لهذا الاجراء ست سنوات [١٩٥٠ — ١٩٥٦] واستندت أثيوبيا فى ذلك الى عدم استعدادها لقبول ممثلين لصوماليا فى المفاوضات وانكار وجود أية اتفاقات للحدود يمكن اتخاذها أساسا للمفاوضات واصرارها على أن الحدود الحقيقية الوحيدة بين صوماليا وأثيوبيا هى الخط الادارى المؤقت .

٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ :
تم فى لندن توقيع اتفاقية بريطانية أثيوبية [تجديدا لاتفاقية ١٩ ديسمبر ١٩٤٤] تعهدت فيها بريطانيا بسحب حكمها العسكرى من منطقة هود وجزء من منطقة اوجادين] على ان تتولى الحكومة الاثيوبية ادارتها اعتبارا من ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ، وقد اكدت الاتفاقية حق القبائل فى المرعى على جانبى الحدود ، كما نظمت كيفية فض المنازعات بين أفراد القبائل وجهات الاختصاص التى يخضعون لها ، ومدة الاتفاقية خمس عشرة سنة ، اتفق على الا يؤثر انتهاؤها على حق المرعى المشار اليه .

١٤ ديسمبر ١٩٥٤ :
أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا خاصا بمسألة الحدود بين اقليم الصومال الخاضع للوصاية البريطانية وبين أثيوبيا تحث فيه الطرفين على تسوية مسألة الحدود بالمفاوضات المباشرة [**أنظر نص القرار بالوثيقة رقم ٣**] .

١٥ ديسمبر ١٩٥٥ :
أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا خاصا بمسألة الحدود بين اقليم الصومال الخاضع للوصاية الايطالية وأثيوبيا ، وحثت فيه الطرفين على تعيين الحدود بينهماوتسوية



هذه المسألة بالمفاوضات المباشرة بينهما .

١٩٥٧ :

أصدرت الحكومة الفرنسية دستورا جديدا للصومال الفرنسي تعبيرا « للقانون الايطالي » الذى صدر عام ١٩٥٦ . وقد نص هذا الدستور على انشاء « جمعية اقليمية » عن طريق الانتخاب العام وانشاء مجلس وزارى يرأسه حاكم الاقليم الفرنسى بينما يتولى زعيم الاغلبية فى الجمعية الاقليمية منصب نائب الرئيس .

٢٦ نوفمبر ١٩٥٧ :

أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا خاصا بمسألة الحدود الفاصلة بين اقليم الصومال الايطالى وبين أثيوبيا أوصت فيه حكومتى أثيوبيا وايطاليا بمواصلة واكمال المفاوضات بشأن تسوية مسألة الحدود [أنظر النص الكامل للقرار بالوثيقة رقم ٥]

١٩٥٧ :

قامت لجنة من الامم المتحدة بزيارة صوماليا . وأوصت ... مطلة على حرية الانتقال للافراد والماشية فى منطقة الحدود ، كما أوصت بضرورة الوصول الى حلّ عملى للمشكلة

١٤ ديسمبر ١٩٥٧ :

أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا خاصا بمسألة الحدود بين اقليم الصومال الايطالى وبين أثيوبيا ، أوصت فيه بالاسراع الى تسوية نهائية عن طريق اللجوء الى التحكيم [انظر النص الكامل للقرار بالوثيقة رقم ٦] .

٥ - ١٣ ديسمبر ١٩٥٨ :

صدر مؤتمر جميع شعوب افريقيا - فى أكرا - قرارا حول التخوم والحدود والاتحادات الفيدرالية [انظرنص القرار بالوثيقة رقم ٨] .

١٣ ديسمبر ١٩٥٨ :

أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا حول تسوية الحدود الفاصلة بين الصومال الايطالى واثيوبيا [انظر نص القرار بالوثيقة رقم ٧] .

١٩٥٩ :

اتفقت ايطاليا واثيوبيا على قبول الخط الادارى المؤقت الذى وضعته بريطانيا عام ١٩٥٠ على أنه الحد الفاصل بين أثيوبيا وارض الصومال الواقعة تحت الوصاية وذلك حتى الى ان تسوى مشكلة الحدود بصفة نهائية .

٢٥ - ٣٠ يناير ١٩٦٠ :

أصدر مؤتمر جميع شعوب أفريقيا فى تونس قرارا أيد فيه كفاح شعب الصومال فى سبيل الاستقلال والوحدة [أنظر نص القرار بالوثيقة رقم ٩] .

٢٦ يونيو ١٩٦٠ :

اعلن استقلال الصومال البريطانى .

أول يوليو ١٩٦٠ :

أعلن استقلال صوماليا على اساس الاتحاد بين الصومال البريطانى والايطالى . وصدر دستور جديد أوردت المادة السادسة فيه سياسة الدولة فى المجال الدولى وطالبت الفقرة الرابعة من المادة المذكورة بتحقيق وحدة الاراضى الصومالية بالطرق القانونية والسلمية . [أنظر نص المادة السادسة بالوثيقة رقم ١٠] .

١٩٦٠ :

طالب الحزب التقدمى لشعب اقليم الحدود الشمالية فى كينيا بالانفصال والاتحاد مع الجمهورية الصومالية .

١٩٦١ :

صدر بيان من وزارة الاستعلامات الاثيوبية ذكر فيه موقف أثيوبيا من الوحدة التى تتطلع اليها الجمهورية الصومالية [أنظر النص الكامل بالوثيقة رقم ١١] .

مارس ١٩٦٢ :

أصدرت الاحزاب الصومالية فى الاقليم الشمالى لكينيا بيانا رفضت فيه كل محاولات الفرقة والتجزئة وطالبوا باتحاد اقليمهم مع الجمهورية الصومالية [أنظر نص البيان بالوثيقة رقم ١٢] .

اكتوبر ١٩٦٢ :

تقدمت الاحزاب السياسية فى اقليم الحدود الشمالية بكينيا الى لجنة المؤتمر الدستورى مذكرة مشتركة تطالب فيها بالانفصال عن كينيا وقيام جمعية تشريعية والاستقلال للاقليم وضمه الى الجمهورية الصومالية .

يناير ١٩٦٣ :

اعترضت حكومة الصومال على اعادة تخطيط الحدود الداخلية بين اقاليم ومناطق كينيا والتى طبقت على اقليم الحدود الشمالية على أساس انه اجريت دون احترام لمطالب شعب الاقليم ومطالبته بالانفصال عن كينيا .

يناير ١٩٦٣ :

وجهت الحكومة الصومالية مذكرة الى الحكومة البريطانية تقترح فيها عقد مؤتمر لتهيئة انفصال اقليم الحدود الشمالية عن كينيا وذلك فى تاريخ لا يتعدى نهاية شهر يناير ١٩٦٣

فبراير ١٩٦٣ :

أكدت الحكومة البريطانية لحكومة الصومال أنها سترجع اليها قبل اتخاذ أى قرار نهائى بشأن مستقبل اقليم الحدود الشمالية وعلى أن يكون ذلك قبل اعلان قيام الدستور الكينى

٨ مارس ١٩٦٣ :

أعلن دنكان سانديز وزير المستعمرات البريطانى بأن الحكومة البريطانية قد قررت اصدار نظام الحكم الذاتى فى كينيا وأن المناطق التى تسكنها غالبية من الصوماليين والتى ورد ذكرها فى تقرير اللجنة الاقليمية للحدود ستصبح اقليما سابعا منفصلا عن كينيا ، سوف يطلق عليه اسم الاقليم الشمالى الشرقى

١٨ مارس ١٩٦٣ :

قطعت حكومة الصومال علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا بسبب انشاء بريطانيا اقليما سابعا لكينيا فى منطقة صومالية تقع على الحدود الشمالية للصومال [انظر مذكرة الحكومة الصومالية بالوثيقة رقم ١٣] .

■ رابعا : مساعى الدبلوماسية الافريقية لتسوية الخلاف (١٩٦٣ — ١٩٦٩) ■

أولت منظمة الوحدة الافريقيه اهتماما خاصا بمشكلات الحدود السياسية بين الدول الافريقيه ، وسعت جاهدة لتسوية هذه المشكلات بالطرق السلمية وفقا للمبادىء التى قررها ميثاق المنظمه والاساس الذى اعتمدت عليه المنظمة فى تسوية هذه المشكلات هو الاعتراف بالحدود القائمة عند الاستقلال وابقاء الاوضاع على ما هى عليه . وأمام تزايد الاصطدامات السياسية والعسكرية بين الصومال وكل من أثيوبيا وكينيا تدخلت منظمة الوحدة الافريقية وأصدرت عددا من القرارات والتوصيات كما شكلت بعض اللجان لتقصى الحقائق هذا وقد تام بعض الرؤساء الافريقيين ايضا بمساع دبلوماسية لتسوية هذا الخلاف مثال ذلك مساعى الرئيس عبد الناصر عام ١٩٦٤ ومساعى الرئيس جوليوس نيريرى عام ١٩٦٧ .

١٩٦٣ :

عقد فى اديس أبابا مؤتمر رؤساء دول وحكومات أفريقيا وأوضح كل من الصومال وأثيوبيا وكينيا موقفه من الخلافات على الحدود . واقترح المؤتمر اجراء محادثات تسوية سلمية لهذا الخلاف . [**انظر خطاب كل من الرئيس الصومالى والاثيوبى والكينى بالوثائق رقم ١٤ ، ١٥ ، ١٦**] .

يونيو ١٩٦٣ :

جرت محادثات رسمية فى اديس أبابا بين ممثلى أثيوبيا والصومال .

٢٩ يوليو ١٩٦٣ :

فشلت المحادثات بين بريطانيا والصومال بشأن الخلاف حول الحدود الشمالية لكينيا والذى أدى الى قطع العلاقات بينهما فى ١٨ مارس ١٩٦٣ .

يوليو ١٩٦٣ :

عقدت اثيوبيا وكينيا اتفاقية للتعاون والدفاع المشترك .

١٥ أغسطس ١٩٦٣ :

عقد فى روما مؤتمر يضم وفود بريطانية وكينية وصومالية للتفاوض حول مستقبل الحدود الشمالية ، وفشلت المفاوضات بينهم .

١٢ ديسمبر ١٩٦٣ :

أعلن استقلال كينيا وتم تسمية اقليم الحدود الشمالية باسم الاقليم الشمالى الشرقى واعلنت حالة الطوارىء نتيجة الاضطرابات .

وفى اليوم نفسه أصدرت حكومة الصومال الكتاب الابيض حول انفدى [اقليم الحدود الشمالية] ، أعربت فيه عن تلقها بن حرمان سكان انفدى من حقهم فى تقرير المصير

اول يناير ١٩٦٤ :

اعلنت حكومه كينيا حالة الطوارىء فى الاقليم الواقع على الحدود الشمالية الشرقية والذى تسوده الاضطرابات بسبب الخلاف مع الصومال على هذا الاقليم .

١٨ يناير ١٩٦٤ :

اتهمت كينيا واثيوبيا الصومال باتباع سياسة توسعية .

٨ فبراير ١٩٦٤ :

سلمت كل من الصومال وأثيوبيا مذكرة الى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن الاشتباكات العسكرية بين الطرفين على الحدود [**انظر نص المذكرتين بالوثيقة رقم ١٩**] .

١٢ فبراير ١٩٦٤ :

بعث الرئيس جمال عبد الناصر برقية الى كل من الامبراطور هيلاسلاسى وآدن عبد الله عثمان رئيس جمهورية الصومال ، ناشدهما وقف المعارك وحقن الدماء [**انظر نص البرقيتين بالوثيقة رقم ١٧ ، ١٨**] .
هذا وقد بعث كل من الامبراطور هيلاسلاسى والرئيس الصومالى بالرد على برقية الرئيس جمال عبد الناصر الى كل منهما [**انظر وثيقة رقم ٢٠ ، ٢١**] .

١٢ — ١٥ فبراير ١٩٦٤ :

ناقش مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية فى دار السلام النزاع الصومالى الاثيوبى والنزاع الصومالى الكينى ، ودعا المجلس الاطراف المعنية الى الدخول فى محادثات للوصول الى حل سلمى [**انظر قرارى المجلس بالوثيقة رقم ٢٢ ، ٢٣**]

٢٤ — ٢٩ فبراير ١٩٦٤ :

نوقش الخلاف الصومالى الاثيوبى ، والخلاف الصومالى الكينى فى الدورة العادية الثانية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية فى لاجوس [**انظر قرارات المجلس بالوثيقه رقم ٢٤ ، ٢٥**] .

٢٤ — ٣١ مارس ١٩٦٤ :

عقد فى الخرطوم اجتماع صومالى أثيوبى . وصدر بيان مشترك عن محادثاتهما [**انظر نص البيان بالوثيقة رقم ٢٦**] .

اول أبريل ١٩٦٤ :

أعلنت الحكومه الصومالية انها أصدرت أوامرها الى جميع قواتها المرابطة على الحدود بين الصومال وأثيوبيا بأن توقف اطلاق النار حسب الاتفاق الذى تم فى الخرطوم بين الوفدين الصومالى والاثيوبى وقد اتهم الوفد الصومالى فى الامم المتحدة اثيوبيا بأن طائراتها شنت عدة غارات بالقنابل على مدن صومالية .

١١ أبريل ١٩٦٤ :

استمر القتال على الحدود الاثيوبية الصومالية بالرغم من اعلان اتفاقهما على وقف القتال

١٢ أبريل ١٩٦٤ :

انتهت من مهمتها اللجنة الصومالية الاثيوبية المشتركة المكلفة بمراقبة تنفيذ اتفاقية الخرطوم الخاصة بانشاء منطقة منزوعة السلاح على طول منطقة الحدود بين البلدين وتم توقيع اتفاقية مشتركة بذلك فى مدينة « فرفرة » .

١٤ مايو ١٩٦٤ :

صرح وزير خارجية الصومال فى نيروبى [كينيا] بأن الجمهورية الصومالية تسعى لانشاء

الخلاف الصومالى الأثيوبى الكينى

الصومال الكبير داخل التجمع الفيدرالى لافريقيا الوسطى الشرقية وانها ترغب فى أن تحصل المناطق التى يعيش فيها صوماليون فى كينيا وأثيوبيا والمناطق الفرنسية على حق تقرير المصير .

١١ يوليو ١٩٦٤ :

اجتمع فى القاهرة وزيرخارجية كل من أثيوبيا والصومال لبحث تسوية نزاع الحدود بين البلدين وقد قرر الوزيران احالة المشكلة الى مؤتمر ورؤساء الدول الافريقية المقرر عقده فى القاهرة .

١٥ يوليو ١٩٦٤ :

اتفق ممثلو الصومال وأثيوبيا وكينيا على استبعاد الموضوع الخاص بالنزاع بين الصومال وكل من أثيوبيا وكينيا من جدول أعمال مؤتمر القمة الافريقى المنعقد فى القاهرة .

١٧ — ٢١ يوليو ١٩٦٤ :

عقد بالقاهرة أول مؤتمر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية وأصدر المؤتمر قرارا خاصا بمنازعات الحدود بين الدول الافريقية [**أنظر نص القرار بالوثيقة رقم ٢٧**]

٢٤ — ٢٩ فبراير ١٩٦٥ :

عقد فى لاجوس مؤتمر وزراء منظمة الوحدةالافريقية دعا المؤتمر الصومال واثيوبيا الى اتفاق وقف اطلاق النار والى الشروع فى مباحثات تؤدى الى السلام

١٢ يونيو ١٩٦٥ :

بعثت الحكومة الصومالية بمذكرة الى لجنة تصفية الاستعمار التابعة للامم المتحدة تطلب فيها بأن تتولى الامم المتحدة ادارة الحكم فى الصومال الفرنسى بدلا من فرنسا لمدة عامين قبل الدعوة الى اجراء استفتاءشعبى فيه لتقرير مصيره . وتضيف المذكرة بأن الصومال الفرنسى يعد — جغرافيا وتاريخيا — جزءا من الصومال وأن مصالح أثيوبيا الاقتصادية فى الصومال الفرنسى وبوجه خاص فى جيبوتى من الممكن حمايتها عن طريق التفاوض مع أثيوبيا .

١١ يوليو ١٩٦٥ :

طالبت الصومال الامم المتحدة بدعوة فرنسا لاعطاء اقليم الصومال الفرنسى استقلاله كما طالبت الامم المتحدة بادارةالاقليم لمدة عامين واجراء استفتاء بين الشعب لتقرير مصيره .

١٤ يوليو ١٩٦٥ :

طالبت حركة تحرير الصومال الفرنسى لجنة تصفية الاستعمار التابعة للامم المتحدة بتشكيل لجنة فرعية للتحقيق فى الاوضاع بالمنطقة وتحقيق الاستقلال الفورى واطلاق سراح جميع المعتقلين بالصومال الفرنسى .

أول أكتوبر ١٩٦٥ :

رفض البرلمان الصومالى التماسا تقدمت به منظمة الوحدة الافريقية يقرر الحفاظ على الحدود الراهنة بين الصومال والدول المجاورة .

٢٣ أكتوبر ١٩٦٥ :

عقدت الصومال وأثيوبيا — أثناء انعقاد مؤتمر القمة الافريقى الثانى فى اكرا — اتفاقا ينص على وقف حملات الدعاية العدائية المتبادلة [**انظر نص الاتفاقية بالوثيقة رقم ٢٨**] .

١٠ — ١٤ ديسمبر ١٩٦٥ :

جرت محادثات بين الصومال وكينيا على المستوى الوزارى فى أروشا ، بناء على دعوة من الرئيس التانزانى جوليوس نيريرى

١٣ مارس ١٩٦٦ :

شكلت كينيا وأثيوبيا لجنة اتصالات عسكرية مشتركة لتنسيق العمل على الحدود .

١٣ مارس ١٩٦٦ :

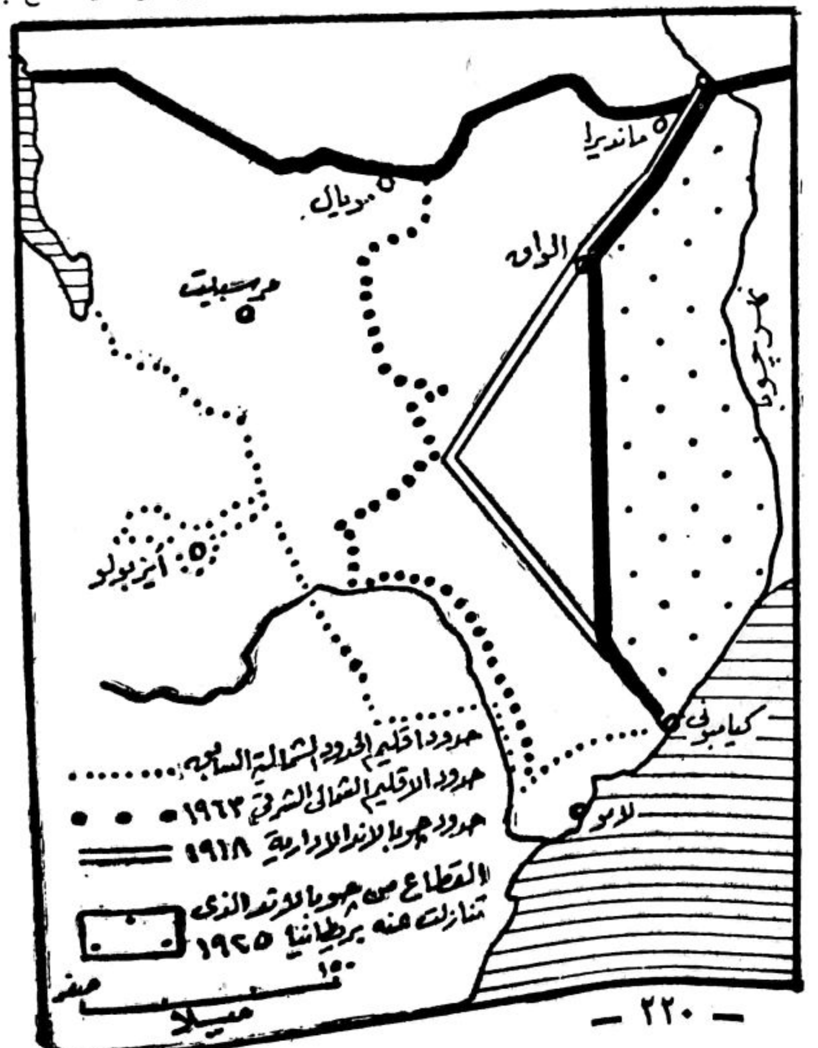
فشلت محاولات التسوية بين الصومال وكينيا وقطع الرئيس جومو كينياتا المفاوضات مع الصوماليين .

أبريل ١٩٦٦ :

اجتمع ١٢ من رؤساء الحكومات الافريقية فى نيروبى واتخذوا قرارا حول علاقات حسن الجوار .

٢١ يونيو ١٩٦٦ :

أعلنت كينيا رسميا قطع جميع



علاقاتها التجارية بالصومال ، كما سحبت الترخيص الممنوح لطائرات الخطوط الجوية الصومالية والذى يسمح لها بحق الهبوط فى مطار نيروبى . كما وافق مجلس الشيوخ الكينى على مشروع قرار يطالب بأن تغزو قوات كينيا المسلحة الصومال .

٢٦ يونيو ١٩٦٦ :

اتهم وزير استعلامات الصومال كينيا باعلان الحرب على الصومال وقال أن الصومال سوف تعرض المشكلة على منظمة الوحدة الافريقية .

١٥ يوليو ١٩٦٦ :

فشلت اللجنة الصومالية الاثيوبية المشتركة فى الوصول الى اتفاق بشأن نزاع الحدود بين البلدين وقد أجلت اللجنة اجتماعاتها الى أجل غير مسمى بعد أن شكلت لجنة فنية لتخطيط الحدود .

٢٦ اغسطس ١٩٦٦ :

قام الرئيس ديجول بزيارة لجيبوتى فاستقبل بمظاهرات وهتافات تطالب بالاستقلال .

٢٩ اغسطس ١٩٦٦ :

قدم ثلاثة من وزراء حكومة الصومال الفرنسى استقالتهم أثر الحوادث العنيفة التى قامت بها الحكومة الصومالية التابعة لفرنسا ضد جماهير الشعب .

٣١ اغسطس ١٩٦٦ :

رفضت لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية فى دار السلام فكرة اجراء انتخابات أو استفتاء فى الصومال الفرنسى وطالبت باجراء محادثات عاجلة بين فرنسا والوطنيين الافريقيين لاعلان الاستقلال .

١٦ سبتمبر ١٩٦٦ :

أعلن الامبراطور هيلاسلاسى فى اديس أبابا مطالبة أثيوبيا بالصومال الفرنسى على اعتبار أنه جزء من أثيوبيا .

١٨ سبتمبر ١٩٦٦ :

طردت السلطات الفرنسية ما يقرب من ١٠٠٠ر١ مواطن من الصومال الفرنسى .

٢١ سبتمبر ١٩٦٦ :

اعترف مجلس الوزراء الفرنسى بحق شعب جيبوتى فى تقرير مصيره عن طريق استفتاء يجرى قبل اول يوليو ١٩٦٧ .

٤ ديسمبر ١٩٦٦ :

وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية على مشروع قانون يقضى بتنظيم استفتاء شعبى فى الصومال الفرنسى ليقرر شعبها ما اذا كان راغبا فى البقاء داخل الجمهورية الفرنسية أو الانفصال عنها .

٢٠ ديسمبر ١٩٦٦ :

وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على قرار يؤكد حق شعب الصومال الفرنسى فى تقرير مصيره وفى الاستقلال ويدعو السلطات الحاكمة فى جيبوتى بالعمل على ضمان هذا الحق وبتهيئة الجو السياسى الملائم لاجراء استفتاء على أسس ديمقراطية سليمة تحت اشراف الامم المتحدة .

٦ مارس ١٩٦٧ :

جرى فى الصومال الفرنسى [١٢٥٫٠٠٠ نسمة] استفتاء الاستقلال وقد ظهرت نتائج الاستفتاء يوم ١٧ مارس وكانت كما يلى :

● عدد الناخبين المسجلين : ٣١٢ر٣٩ [العفاريون ٠٠٠ر٢٢ ، الصوماليون ٧٠٠ر١٤ ، العرب ٤٠٠ر١ ، الفرنسيون ٩٠٠] .

● عدد الاصوات التى أدلى بها ٢٢١ر٣٧ .

● عدد الاصوات التى تؤيد الوجود الفرنسى ٥٥٥ر٢٢ .

أ عدد الاصوات التى تعارض الوجود الفرنسى ٦٦٦ر١٤ .

٢٢ مارس ١٩٦٧ :

قرر الرئيس الفرنسى ديجول أن يقدم الى الجمعية الوطنية الجديدة قانونا يمنح الصومال الفرنسى بمقتضاه الاستقلال الذاتى .

١٥ ابريل ١٩٦٧ :

شكلت السلطات الفرنسية فى جيبوتى مجلسا وزاريا برئاسة على عارف .

ابريل ١٩٦٧ :

أصدرت كينيا مذكرة حددت موقفها من المفاوضات مع الصومال [**أنظر نص المذكرة بالوثيقة رقم ٢٩**] .

٢٦ أبريل ١٩٦٧ :

تم تغيير اسم الصومال الفرنسى الى ساحل عفار وعيسى

١٠ يونيو ١٩٦٧ :

أدلى محمد حاجى ابراهيم عجال رئيس الوزراء الصومالى الجديد بتصريح خاص بالمناطق الصومالية المطلوب ضمها للوطن الام [**أنظر نص التصريح بالوثيقة رقم ٣٠**] .

يوليو ١٩٦٧ :

أعلن عن فشل اللجنة الصومالية الاثيوبية المشتركة فى الوصول الى اتفاق بشأن نزع الحدود بين البلدين مما حدا بدول منظمة الوحدة الافريقية الى التعرض لهذا الخلاف خلال مؤتمر القمة الرابع فى كينشاسا حيث أعلن عن بوادر تحسن فى العلاقات بين الصومال وأثيوبيا واتفق الامبراطور هيلاسلاسى ومحمد ابراهيم عجال رئيس وزراء الصومال على وضع أسس لتسوية النزاع .

١٣ سبتمبر ١٩٦٧ :

صدر بيان عن حكومة الصومال وكينيا أثناء اجتماع رؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى كينشاسا فيما بين ١١ ، ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ [**أنظر نص البيان بالوثيقة رقم ٣١**] .

٢٨ أكتوبر ١٩٦٧ :

جرت فى أروشا محادثات بين رئيس كينيا ورئيس وزراء الصومال ، وصدر عن الجانبين بيان مشترك [**انظر نص البيان بالوثيقة رقم ٣٢**] .

٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ :

وافق البرلمان الصومالى على الاتفاقيات التى أبرمت فى أروشا مع كينيا والتى كانت قد أثارت معارضة شديدة فى البلاد .

١٥ ديسمبر ١٩٦٧ :

تقدمت الصومال طلبا رسميا للعضوية فى السوق المشتركة لشرق أفريقيا والتى تضم كينيا وأوغندا وتانزانيا .

١٩ ديسمبر ١٩٦٧ :

أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا خاصا بالصومال الفرنسى [**انظر نص القرار بالوثيقة رقم ٣٣**] .

٣١ ديسمبر ١٩٦٧ :

استأنفت الصومال علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا .

٢٦ يناير ١٩٦٨ :

تم الاتفاق على تبادل العلاقات الدبلوماسية بين كينيا والصومال

٥ ــ ٨ فبراير ١٩٦٨ :

قام وفد أثيوبى بزيارة الجمهورية الصومالية وجرت محادثات بين الحكومتين وصدر بيان مشترك عن المحادثات [**انظر نص البيان المشترك بالوثيقة رقم ٣٤**] .

٢ ــ ٥ سبتمبر ١٩٦٨ :

قام محمد ابراهيم عجال رئيس وزراء الصومال بزيارة لاثيوبيا وصدر بيان مشترك عن محادثاته مع المسئولين فى أديس ابابا . جاء فيه أن الجانبين اتفقا على منح الطيران الصومالى حق المرور فى سماء أثيوبيا وتنمية التعاون الثقافى والفنى بين البلدين وتسوية مشاكل الممتلكات العامة والخاصة على الحدود التى كانت معلقة منذ احتدام نزاع الحدود بين البلدين عام ١٩٦٤ ووافقت حكومة أثيوبيا على رفع حالة الطوارىء فى الاقاليم المجاورة للحدود مع الصومال .

٢٣ فبراير ١٩٦٩ :

صدر بيان مشترك عن المحادثات الكينية الصومالية تضمن موافقة كينيا على العفو عن جميع المعتقلين السياسيين المتهمين بالاشتراك فى الحركة الانفصالية فى الولايات الشمالية للصومال والتى تقطنها قبائل صومالية .

أول أبريل ١٩٦٩ :

تم توقيع اتفاق تجارى بين الصومال وأثيوبيا .

١٥ أكتوبر ١٩٦٩ :

اغتيل الدكتور على شرماركى رئيس جمهورية الصومال وأعقب ذلك فترة حدوث انقلاب عسكرى

٢ نوفمبر ١٩٦٩ :

تم تشكيل المجلس الاعلى للثورة فى الصومال برئاسة اللواء محمد زياد واللواء جامع على تورشيل والعميد محمد عينا تش نائبين لرئيس المجلس ويضم المجلس ٢٢ عضوا .

٣ نوفمبر ١٩٦٩ :

أعلن مجلس الثورة الصومالى تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الجنرال سعيد بير .

الوثائق الدبلوماسية الخاصة بالخلاف

تقدم وثائق هذا القسم من الملف وجهات النظر الرسمية للاطراف الافريقية والاوربية المعنية بالخلاف الصومالى الاثيوبى الكينى ، كما تقدم قرارات وتوصيات المنظمات الدولية والاقليمية التى ناقشت هذا الخلاف ومعظم الوثائق المنشورة قد تنشر لاول مرة باللغة العربية . وقد تم اختيارها من بين عشرات الوثائق لاهميتها فى ايضاح وجهات النظر المختلفة .

والوثائق مرتبة وفقا للتسلسل التاريخى لصدورها وقد حاولنا بقدر الامكان ان نحتفظ بنوع من التوازن الحيادى فى تقديم وجهات النظر المختلفة ولم نلجأ الى تقديم بعض الوثائق بنبذة تاريخية الا فى حالات استثنائية ، لتوضيح الملابسات السياسية التى أحاطت بصدور هذه الوثائق

ويمكننا تقسيم وثائق هذا القسم موضوعيا الى ثلاثة اقسام ، القسم الاول يتناول الوثائق الخاصة بوجهة نظر كل من الصومال واثيوبيا وكينيا والدول الاوروبية المعنية فى النزاع . اما القسم الثانى فيتعلق بالوثائق التى تتضمن قرارات وتوصيات الامم المتحدة فى النزاع اما القسم الثالث فيعنى بالجهود الدبلوماسية الافريقية سواء تلك التى تمت فى اطار منظمة الوحدة الافريقية او تلك التى قامت بها الدول الافريقية الصديقة كوسطاء بين الاطراف المتنازعة .

وثيقة (١)

خطاب بيفن أمام البرلمان البريطاني (٤ يونيو ١٩٤٦)

فى عام ١٩٤٦ كانت بريطانيا تدتولت على اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية مهمة الاشراف على ما يقرب من ٩٠٪ من مجموع الاراضى الصومالية . فاقترح أرنست بيفن وزير الخارجية البريطانى عندئذ ضم هذه الاراضى وتوحيدها ثم وضعها تحت وصاية هيئة الامم المتحدة مع اشراف بريطانيا على الاقليم المشمول بالوصاية . ولكن هذا الاقتراح قد أثار معارضة شديدة من قبل كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فلم يؤخذ به وفيما يلى التفسير الذى قدمه وزير الخارجية البريطانية عن الاسباب التى دعته الى التقدم بهذا الاقتراح وذلك فى خطاب القاه أمام مجلس العموم البريطانى :

« والان هل يمكننى تناول موضوع اريتريا ؟ انى اعتقد ان السيد مولوتوف لم يكن منصفا عندما صرح بأننا نحاول التوسع فى الامبراطورية البريطانية ، وذلك على حساب ايطاليا واثيوبيا ، واننا نعمل على دعم ما سماه بالمركز الاحتكارى الذى تحتله بريطانيا العظمى فى كل من البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر . ففى نهاية القرن الماضى كانت منطقة « القرن الافريقى » تقتسمها ثلاث دول هى : بريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا . وكنا فى ذلك الوقت نختص بقطعة منها اما الاثيوبيون فقد كانوا يحتلون المنطقة الداخلية حيث المراعى التى يؤمها مايقرب من نصف السكان الرحل الذين يعيشون داخل ارض الصومال البريطانية مدة ستة شهور بأكملها من كل عام ، وكان ايضا على السكان الرحل الذين يعيشون داخل ارض الصومال الايطالية ان يعبروا الحدود بحثا عن المراعى فى ذلك الوقت اقترحنا بنية صافية توحيد اراضى الصومال البريطانى والصومال الايطالى وكذا المنطقة المتاخمة التابعة لاثيوبيا — اذا وافقت هذه الاخيرة على ذلك ، فى شكل مقاطعة واحدة خاضعة لنظام الوصاية ، وذلك ليتسنى للسكان الرحل أن يحيوا حياتهم البسيطة فى أمان ودون أن يعترضهم أى عائق ، وبالتالى قد تكتسب هذه المنطقة فرصة حقيقية لتحقيق حياة محترمة من الوجهة الاقتصادية لجميع سكانها .

« ولكنى متأكد أن ما دفع السيد مولوتوف الى ابداء هذا النقد هو ما جاء فى اقتراحى من أنه يجب أن تتولى بريطانيا العظمى السلطة الادارية فى المنطقة . هل كان هذا حقا تفكير غير معقول ؟ اننا أولا قد تنازلنا عن محمية يبلغ حجمها نفس حجم المنطقة التى كنا نأمل أن تساهم بها اثيوبيا . ثانيا أن تحرير هذه المنطقة قد كان أساسا من صنع القوات البريطانية وبخاصة تلك التى وفدت من شرق وجنوب افريقيا . وبالاضافة الى ذلك أن العبء الاساسى فى سبيل استرجاع اثيوبيا استقلالها كان يقع على عاتق القوات البريطانية والهندية وقوات جنوب افريقيا التى أعادت الامبراطور الى عرشه بعد سبعة اعوام من نفيه من بلاده . ولم نكن فى ذلك الوقت نسعى أو نتوقع اى عرفان للجميل عما كنا نقوم به ، ولكننى أعتقد اليوم أنه من حقى أن أعبر عن دهشتى لما أثاره اقتراحى من انتقاد لا مبرر له . على أى حال أن بريطانيا كانت مهددة بالغزو وكنا نحارب وحدنا فى الوقت الذى كنا نهزم فيه ايطاليا فى شرق أفريقيا . لهذا انى آمل ان ينظر نواب مؤتمر باريس الى موضوع التوسع فى الارض الصومالية بمزيد من الموضوعية

« ان كل ما أسعى الى تحقيقه فى هذا الموضوع هو منح هؤلاء الرحل البائسين فرصة لحياة أفضل ، ولا اريد شيئا آخر . اننا ندفع سنويا مايقرب من مليون جنيه تقتطع من ميزانيتنا وتخصص لمساعدتهم ومساندتهم . اننا لا نطالب اليوم بانقاذ شىء . ولكننا عندما نرى تزايد عدد الحوادث على الحدود ، فى حين من الممكن تنظيم الامور بطريقة اكثر حكمة وملاءمة ، فاننا نعتقد أنه ليس من مصلحة أحد أن تحرم هذه الشعوب الفقيرة والذين يرعون القطيع من فرصة الحصول على مستوى حياة ميسرة . هذا كل ما فى الامر . انه تماما مثل المواطن الانجليزى الذى ينزح الى اسكوتلاندة سعيا وراء حياة ميسرة . يجب علينا أن ننظر الى الامور بموضوعية . واذا رفض المؤتمر هذا الاقتراح الذى تقدمنا به ، فاننا لن نتمسك به لاننا مستعدون لان يوضع اقليم الصومال الايطالى تحت وصاية هيئة الامم المتحدة »



الخلاف الصومالى الأثيوبى الكينى

وثيقة (٢)

□ قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٩٢ دورة ٥ (١٥ ديسمبر ١٩٥٠) □

ان الجمعية العامة ...

توصى ...

بخصوص اقليم الصومال الخاضع للوصاية :

بضرورة تحديد اجزاء الحدود التى لم تحدد بعد بين هذا الاقليم وبين كل من الصومال البريطانى واثيوبيا وذلك عن طريق مفاوضات ثنائية بين حكومة المملكة المتحدة والسلطة القائمة بادارة الاقليم فيما يخص الحدود مع الصومال البريطانى وبين الحكومة الاثيوبية والسلطة القائمة بادارة الاقليم فيما يخص الحدود مع اثيوبيا .

وحتى يتم حل جميع الخلافات التى يمكن ان تطرأ خلال هذه المفاوضات توافق جميع الاطراف المعنية فى كل مفاوضات ثنائية وبناء على طلب اى من الطرفين المعنيين على الالتجاء الى الوساطة وذلك عن طريق وسيط تابع للامم المتحدة معين من طرف الامين العام وكذا على اتخاذ اجراء تحكيم فى حالة عجز الاطراف المعنية عن قبول توصيات الوسيط

وثيقة (٣)

□ قرار الجمعية العامة للامم المتحدة — رقم ٨٥٤ — دورة ٩ — (١٤ ديسمبر ١٩٥٤) □

ان الجمعية العامة اذ تشير الى انها قد اوصت فى قرارها رقم ٣٩٢ [دورة ٥] الذى اتخذته فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ بضرورة تعيين الحدود بين اقليم الصومال الخاضع للوصاية والموضوع تحت الادارة الايطالية وبين اثيوبيا بمفاوضات ثنائية بين السلطة القائمة بادارة الاقليم الخاضع للوصاية وبين حكومة اثيوبيا ، وانه رغبة فى حل كل اختلاف فى وجهات النظر قد ينشأ اثناء هذه المفاوضات ، يتعين على الطرفين فى المفاوضات الثنائية ان يتفقا ، بناء على طلب ايهما ، على اللجوء الى وساطة وسيط للامم المتحدة يعينه الامين العام ، وكذلك على اجراء التحكيم فيما لو استحال على الطرفين قبول توصيات الوسيط .

واذ تشير ايضا الى انها قد اوصت الحكومتين فى قرارها رقم ٧٥٥ [دورة ٨] الذى اتخذته بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٥٣ بضرورة مضاعفة جهودها فى سبيل الوصول الى تسوية للمسألة بشكل نهائى عادل منصف ودى ،

وقد احاطت علما بالنتيجة التى توصل اليها مجلس الوصاية وتضمنها قراره رقم ١٠٠٠ [دورة ١٤] الصادرة بتاريخ ٦ يوليو ١٩٥٤ ومفادها ان مسألة تعيين الحدود مسألة ملحة للغاية نظرا الى اقتراب موعد بلوغ الاقليم الخاضع للوصاية الاستقلال والى استمرار الصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى منطقة الحدود المؤقتة الحالية .

وقد احاطت علما بالمعلومات التى قدمتها حكومتا اثيوبيا وايطاليا بشأن تقدم المفاوضات المباشرة بينهما حول تعيين الحدود بين اقليم الصومال الخاضع للوصاية والموضوع تحت الادارة الايطالية وبين اثيوبيا .

وقد احاطت علما كذلك بالمعلومات التى قدمها مجلس الامم المتحدة الاستشارى لاقليم الصومال الخاضع للوصاية والموضوع تحت الادارة الايطالية بشأن الحالة فى منطقة الحدود.

١ — تلاحظ بقلق انه لم يتم اى تقدم حتى الان فى المفاوضات المباشرة بين حكومتى اثيوبيا وايطاليا حول تعيين الحدود بين اقليم الصومال الخاضع للوصاية والموضوع تحت الادارة الايطالية وبين اثيوبيا .

٢ — وتحث حكومتى اثيوبيا وايطاليا على ان تبذلا كل ما فى وسعهما من جهود فى سبيل الوصول الى تسوية نهائية لمسألة الحدود بالمفاوضات المباشرة .

٣ — وتوصى بان توافق الحكومتان فى حالة فشل المفاوضات المباشرة فى تحقيق اية نتائج فى موعد لا يتجاوز يوليو ١٩٥٥ ، على الاجراء المنصوص عليه فى قرار الجمعية العامة رقم ٣٩٢ [دورة ٥] الصادرة بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ .

وثيقة (٤)

□ قرار الجمعية العامة للامم المتحدة — رقم ٩٤٨ — دورة ١٠ — (١٥ ديسمبر ١٩٥٥) □

ان الجمعية العامة

اذ تشير الى قرارها رقم ٣٩٢ [دورة ٥] الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ ، وهو القرار الذى يوصى بان تقوم حكومة اثيوبيا والسلطة القائمة بادارة اقليم الصومال باجراء مفاوضات ثنائية لتعيين ذلك الجزء الذى لم يسبق تعيينه بالاتفاق الدولى من الحدود الفاصلة بين اقليم

الصومال الخاضع للوصاية والموضوع تحت الادارة الايطالية وبين اثيوبيا .

واذ تشير ايضا الى قرارها رقم ٨٥٤ [دورة ٩] الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٥٤ ،وهو القرار الذى حث فيه حكومتى اثيوبيا وايطاليا على ان تبذلا اقصى ما فى وسعهما لتسوية مسألة الحدود تسوية نهائية بالمفاوضات المباشرة .

وقد لاحظت الاراء المشجعة التى اعرب عنها ممثلو حكومتى اثيوبيا وايطاليا فى دورتهما العاشرة .

وقد استمعت الى تصريحات ممثل عصبة الشباب الصومالى أمام اللجنة الرابعة .

واذ ترى التقدم الذى تحقق فى المحادثات التى دارت بين حكومتى القطرين منذ شهر يوليو ١٩٥٥ .

واذ تثق بما يحدو الحكومتين من نية طيبة ورغبة صادقة على متابعة المفاوضات المباشرة بنشاط لتعيين الحدود عاجلا .

واذ تدرك الضرورة الملحة الواضحة لتعيين الحدود بين اثيوبيا وبين هذا الاقليم الخاضع للوصاية باسرع وقت ممكن .

١ — توصى بان تسرع حكومتا اثيوبيا وايطاليا بمفاوضاتهما المباشرة الجارية لكى تتسنى تسوية مسألة الحدود بين اقليم الصومال الخاضع للوصاية والموضوع تحت الادارة الايطالية وبين اثيوبيا باسرع وقت ممكن .

٢ — وترجو حكومتى اثيوبيا وايطاليا ان تقدما تقريرا عن تقدم هذه المفاوضات المباشرة الى الجمعية العامة فى دورتها الحادية عشرة .

واذ تشير ايضا الى ان على السلطة القائمة بالادارة ، وفقا لاتفاق الوصاية ، ان تقدم الى مجلس الوصاية قبل ٢ يونيو ١٩٥٩ مشروعا بنقل كافة مقاليد الحكم نقلا منظما الى حكومة مستقلة للاقليم تشكل حسب الاصول ،

واذ تأخذ بعين الاعتبار تزايد اهمية الوصول الى تسوية نهائية لمسألة الحدود دون تأخير

١ — توصى حكومتى اثيوبيا وايطاليا بمواصلة واكمال المفاوضات بشأن كامل الحدود الفاصلة بين اقليم الصومال المشمول بالوصاية والموضوع تحتالادارة الايطاليه وبيناثيوبيا بما فى ذلك قطاعات الحدود التى لم تبحث حتى الان ، ومن ثم موافاة الجمعية العامة فىدورتها الثانية عشرة بتقرير عن تقدم مفاوضاتهما ،

٢ — تعرب عن رأيها ، فى انه ان لم تسفر المفاوضات عن نتائج ملموسة قبل انعقاد الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة ، فسيتعين على حكومتى اثيوبيا وايطاليا ، بغية الوصول الى تسوية نهائية لهذه المسألة قبل استقلال الصومال ، اللجوء الى الاجراء المنصوص عليه فى قرار الجمعية العامة رقم ٣٩٢ (دورة ٥) المتخذ فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ .

وثيقة (٥)

□ قرار الجمعية العامة للامم المتحدة — رقم ١٠٦٨ — دورة ١١ — (٢٦ فبراير ١٩٥٧) □

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها رقم ٣٩٢ (دورة ٥ المتخذ فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ ،وقرارها رقم ٨٥٤ (دورة ٩) المتخذ فى ١٤ ديسمبر ١٩٥٤ وقرارها رقم ٩٤٧ (دورة ١٠) المتخذ فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٥ ،

واذ تحيط علما بالتقريرين اللذين ارسلتهما حكومتا اثيوبيا وايطاليا الى الجمعية العامة وفقا للطلب الوارد فى القرار رقم ٩٤٧ (دورة ١٠) ،

واذ تحيط علما كذلك بما بذلته كل من الحكومتين منجهود للاسراع ، حسب التوصية الواردة فى القرار رقم ٩٤٧ (دورة ١٠) بالمفاوضات المباشرة الجارية بينهما ،

واذ تلاحظ ايضا انهما لم تبحثا حتى الان غير القطاع الشمالى من الحدود الفاصلة بين اقليم الصومال المشمول بالوصاية والموضوع تحت الادارة الايطالية وبين اثيوبيا ،

واذ تشير الى ان نفاذ اتفاقية الوصاية سينتهى فى ٢ ديسمبر ١٩٦٠ ، وهو التاريخ الذىيصبح فيه الاقليم المشمول بالوصاية دولة مستقلة ذات سيادة ،

وثيقة (٦)

□ قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٢١٣ — دورة ١٢ — (١٤ ديسمبر ١٩٥٧) □

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها رقم ٣٩٢ (دورة ٥) المتخذ فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ ، ورقم ٨٥٤ (دورة ٩) ، المتخذ فى ١٤ ديسمبر ١٩٥٤ ، ورقم ٩٤٧ (دورة ١٠) المتخذ فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٥ ، ورقم ١٠٦٨ (دورة ١١) المتخذ فى ٢٦ فبراير ١٩٥٧ ،

وقد احاطت علما بالتقريرين اللذين ارسلتهما حكومتا اثيوبيا وايطاليا الى الجمعية العامة وفقا للتوصية الواردة فى القرار رقم ١٠٦٨ (دورة ١١) ،

وقد استمعت الى بيانات وفدى اثيوبيا وايطاليا ، بما فى ذلك بيان ممثل حكومة الصومال

واذ تلاحظ ما بذلته حكومتا

اثيوبيا وايطاليا من جهود فى مفاوضاتهما للوصول الى حل لمسألة الحدود الفاصلة بين اقليم الصومال المشمول بالوصاية والموضوع تحت الادارة الايطالية وبين اثيوبيا ،

واذ تلاحظ انه وان تحقق بعض التقدم اثناء المباحثات ، الا ان المفاوضات المباشرة لم تحل عددا من اهم الخلافات بين الطرفين ،

واذ ترى ان المصلحة المشتركة لاثيوبيا وللاقليم المشمول بالوصاية تقتضى ايجاد تسوية نهائية لمسألة الحدود الفاصلة بينهما قبل ان يصبح الاقليم المشمول بالوصاية دولة مستقلة ذات سيادة سنة ١٩٦٠ ،

واذ تأخذ بعين الاعتبار الاهمية الملحة للمسألة ،

١ — ترى ان اسرع وسيلة للوصول الى تسوية نهائية هى اللجوء الى اجراء التحكيم ،

٢ — توصى الطرفين بان ينشئا فى مدى ثلاثة اشهر ان امكن ، محكمة تحكيم تتألف من ثلاثة قانونيين تعين احدهم اثيوبيا وتعين الثانى ايطاليا ، ويعين الثالث باتفاق القانونيين المعينين كما سلف أو يعينه جلالة ملك النرويج عند اتفاقهما ، وتكلف بتعيين الحدود وفقا لاختصاص تتفق عليه الحكومتان ، وبمساعدة شخص يعين بالاتفاق بينهما ،

٣ — تطلب الى حكومتى اثيوبيا وايطاليا موافاة الجمعية العامة فى دورتها الثالثة عشرة بتقرير عن التدابير التى اتخذتاها لتنفيذ هذا القرار .

وثيقة (٧)

□ قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٣٤٥ — دورة ١٣ — (١٣ ديسمبر ١٩٥٨) □

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها رقم ١٢١٣ (الدورة ١٢) المتخذ فى ١٤ ديسمبر ١٩٥٧ ،

وقد احاطت علما بالتقريرين اللذين ارسلتهما حكومتا اثيوبيا وايطاليا الى الجمعية العامة وفقا للقرار ١٢١٣ (الدورة ١٢) ،

واذ تلاحظ بارتياح انشاء محكمة تحكيم لتعيين الحدود وفقا للتوصية الواردة فى القرار المذكور اعلاه ،

واذ تلاحظ آسفة ان الحكومتين لم تتوصلا حتى الان الى اتفاق بشأن اختصاصات محكمة التحكيم أو بشأن تعيين الشخص المستقل المنصوص عليه فى القرار ١٢١٣ (الدورة ١٢) ،

واذ تراعى الحاح المسألة ،

١ — تعيد تأكيد قرارها ١٢١٣ (الدورة ١٢) ،

٢ — وتحث الطرفين مرة اخرى على مضاعفة الجهود لتنفيذ احكام القرار ١٢١٣ (الدورة ١٢)

٣ — وتوصى الحكومتين بالاتفاق على اختيار شخص مستقل فى غضون ثلاثة اشهر ، وبدعوة جلالة ملك النرويج الى تعيينه عند عدم اتفاقهما ،

٤ — وتطلب الى حكومتى اثيوبيا وايطاليا موافاة الجمعية العامة فى دورتها الرابعة عشرة بتقرير عن التدابير التى اتخذتاها لتنفيذ هذا القرار .

وثيقة (٨)

□ قرار مؤتمر جميع شعوب افريقيا (اكرا — ٥ : ١٣ ديسمبر ١٩٥٨) □

حيث ان الحدود التى تفصل مجموعات شعوبية أو تفرق بين شعوب من سلالة واحدة هى حدود غير طبيعية ولا تؤدى الى السلام او الاستقرار .

وحيث ان زعماء الدول المتجاورة يجب ان يتعاونوا لايجاد حل دائم لمثل هذه المشاكل حل يتفق مع المصالح العليا للشعب الذى يعنيه الامر ، ويزيد من تحقيق المثل الاعلى الا وهو كومنولث افريقى من جميع الدول الحرة .

وحيث ان العشرين من فبراير ١٩٥٩ سيكون يوما هاما فى تاريخ الكمرون ، اذ فيه ستعقد الجمعية العامة للامم المتحدة جلسة خاصة لمناقشة مسألة توحيد واستقلال البلاد .

فبناء عليه قرر مؤتمر جميع شعوب افريقيا القرارات الاتية التى عقد العزم عليها :

(١) التنديد بالحدود الصناعية التى اقامتها الدول الاستعمارية لتقسيم شعوب افريقيا ، وعلى الاخص تلك الحدود التى تفصل بين الجماعات الشعوبية وتفرق شعبا من سلالة واحدة .

(ب) المطالبة بالغاء أو تعديل مثل تلك الحدود فى موعد قريب .

(ج) دعوة دول افريقيا المستقلة الى ايجاد حل دائم لهذه الفكرة مؤسس على الرغبات الحقيقية للناس .

(د) يلاحظ المؤتمر مغتبطا ان الجمعية العامة للامم المتحدة ستعقد جلسة خاصة لمناقشة مسألة توحيد واستقلال الكمرون فى يوم ٢٠ من فبراير ١٩٥٩

(هـ) يدعو كل الافريقيين الى الاحتفال بهذا اليوم كعيد للكمرون



وثيقة (٩)

□ قرار مؤتمر جميع شعوب افريقيا (تونس — ٢٥ : ٣٠ يناير ١٩٦٠) □

ان المؤتمر بعد استقصاء دقيق للموقف فى الصومال المقسم صناعيا .

يندد بالقمع الاستعمارى الجارى فى هذه الدول .

ويحيى ويؤيد كفاح شعب الصومال فى سبيل الاستقلال والوحدة لكى يخرج الصومال الكبرى الى حيز الوجود .

ويطالب بالتحرير الفورى للوطنيين المعتقلين .

وثيقة (١٠)

□ المادة السادسة من الدستور الجديد للجمهورية الصومالية (أول يوليو ١٩٦٠) □

١ — يكون لقواعد القانون الدولى المتفق عليها بوجه عام وللمعاهدات الدولية الموقع عليها بمعرفة الجمهورية ، والتى تم نشرها وفقا للطرق المنصوص عليها بالنسبة للاعمال التشريعية قوة القانون .

٢ — لا تقر الجمهورية الحرب كوسيلة لحل المنازعات الدولية .

٣ — تقبل الجمهورية تقييد سيادتها من اجل تنظيم يحقق السلام بين الامم بشرط المساواة فى ذلك مع الدول الاخرى .

٤ — تؤيد الجمهورية الصومالية بالطرق القانونية والسلمية تحقيق وحدة الاراضى الصومالية ، كما تشجع التضامن بين شعوب العالم كأمة ، وعلى وجه الخصوص الشعوب الافريقية والاسلامية .

وثيقة (١١)

□ بيان وزارة الاستعلامات الاثيوبية (١٩٦١) □

فى عام ١٩٦١ ، حصلت الصومال على استقلالها ، فى الظروف التى تتضح من اليوميات المنشورة فى هذا الملف . وقد بدأت فكرة التوحيد بين الصومال الايطالى ، الذى استقل ، والصومال البريطانى ، الذى لا يزال يرزح تحت نير الاستعمار ، تنتشر فى المقاطعات الصومالية الاخرى . وكان ان بدأ الاثيوبيون ينشطون فى معارضتهم للحجج الصومالية . وتلك الوثيقة مقتطفة من كتيب صدر عن وزارة الاستعلامات الاثيوبية ، يعد تلخيصا لموقف اثيوبيا من الوحدة التى تتطلع اليها الجمهورية الصومالية . وفيما يلى نص البيان :

« يبدو ان الدعاية والتحريض سوف لا يكفان عن نشاطهما . بل ان ما بدا اكثر وضوحا خلال هذه المرحلة الاخيرة هو ان بعض الدوائر الحكومية والاوساط الصومالية قد زادت من نشاط حملتها المعادية لاثيوبيا ، فقد اخذت تعمل صراحة على ارضاء الاطماع التوسعية التى تراود الصوماليين ، وذلك على حساب اثيوبيا وقد راقبت الحكومة الاثيوبية هذه التطورات بمزيد من اليقظة والقلق بعد ان باءت بالفشل جهودها الصادقة والمتواصلة فى انشاء علاقات وثيقة واخوية مع الصومال وفى خلق جو من التعاون والتفاهم تعده اساسيا للوصول الى تسوية المشاكل الغربية المتعلقة بين الدولتين المجاورتين الشقيقتين

وحتى الان لم تبدر من المسئولين الصوماليين اية رغبة صريحة او حتى ضمنية تشير الى احتمال التخفيف من حدة الحملة العدائية التى لا مبرر لها الموجهة ضد اثيوبيا وضد مصلحة الوحدة الافريقية . بل ان الحملة المتواصلة ضد اثيوبيا لم تعد تقتصر على الصومال التى اختلقت الخلافات السابق التنويه عنها وامتدت الى ساحة المؤتمرات الافريقية والدولية حيث دأب مندوبو الصومال بصفة متواصلة على نشر اصوات عدائية تهاجم فيها اثيوبيا وتضر بمصالحها . ولم يقف الامر عند هذا الحد ، فقد صرحت ايضا جمهورية الصومال على الهاب الشعور بالحقد والعداء ضد اثيوبيا مستعينة فى ذلك بالمال وبشتى التسهيلات التى تقدمها لمجموعات متنوعة تكن العداء لاثيوبيا . فمثلا ان جمعية الصداقة الايريتريه الصومالية « التى كان الهدف الرئيسى من انشائها شن حملات دعائية ومغرضة قائمة على تشويه الحقائق ليس لها من هم سوى هدم وحدة اثيوبيا الوطنية ووحدتها الاقليمية .

لهذا رأت حكومة الامبراطور ان الامر قد اصبح يستوجب توجيه تنبيه الى الزعماء الصوماليين يشير الى الاثار التى قد تترتب على القيام بمثل هذه الاعمال العدائية ، وهذا ما تضمنته المذكرة الاخيرة التى سلمت الى حكومة الصومال عن طريق ممثلها الدبلوماسى المعتمد لدى اديس ابابا . ومن اهم ما جاء فيها :

أن هذه الاعمال — التى يصعب على حكومة جمهورية الصومال انكارها — لتشكل قبل كل شىء تدخلا صريحا غير مأمون العواقب هذا التدخل من نفس النوع الذى ادانته صراحة قرارات مؤتمرات الدول الافريقية الاسيوية التى عقدت منذ ان اوضح مؤتمر

الخلاف الصومالى الأثيوبى الكينى

باندونج مبدأ عدم التدخل واعطى له التفسير الكامل . ولكن للامر اهمية اخرى لاتقل من الاولى وهى ان المداومة على القيام بمثل هذه الاعمال قد لا يؤدى فقط الى فشل الجهود المتواصلة التى تبذلها الامبراطورية الاثيوبية فى اقامة علاقات صداقة ووئام مع الصومال وفى وضع الاسس التى تسمح بتسوية هذه المشاكل المتعلقة بين البلدين او تلك التى من المحتمل ان تثار فى المستقبل ، بل قد يدفع ايضا الحكومة الامبراطورية الاثيوبية الى اعادة النظر فى سياستها تجاه الصومال للبحث عن تلك الاجراءات التى تراها اساسية للدفاع عن وحدتها الوطنية ووحدتها الاقليمية «وهى اجراءات لن تلجأ اليها الا بعد استنفاد جميع الوسائل الاخرى اى بعد ان تفشل جميع الجهود الاخرى . ولكن فى حالة اتخاذها هذه الاجراءات ستكون جمهورية الصومال وحدها هى المسئولة. فليفهم ان لاثيوبيا حق السيادة والمسئولية فى حماية رعاياها ووحدتها الاقليمية . فان مثل هذا المفهوم تدلازم تاريخا طويلا فى الحياة الدولية ، ولايمكن ان يختلف الامر فى هذه الحالة . فمنذ العقد الاخير من القرن التاسع عشر كان على اثيوبيا ان تتولى الدفاع عن سلامة اراضيها . وقد فعلت ذلك ايضا بدمائها فى سنة ١٩٣٥ وفى سنة ١٩٤١ مؤمنة انه بتصفية الاستعمار فى القرن الافريقى باستقلال الجمهورية الصومالية فان هذا الباب سوف يغلق الى الابد ».

ولكن اذا سمح المسئولون الصوماليون لانفسهم بان يحاولوا ان يلعبوا نفس الدور الذى لعبه من انتهكوا سلامة اراضى اثيوبيا فان عواقب هذا العمل ستكون مؤسفة للغاية ولغير صالح السلام فى المنطقة ، بل ولغير صالح الوحدة الافريقية ».

ويبدو ان الاوضاع — وهى اوضاع لا يحسد عليها — التى ورثتها المنطقة عن الاهداف الثابتة التى عملت لها ايطاليا فى الفترة التى فرضت خلالها سيطرتها الاستعمارية على الساحل الصومالى ، وهى نفس الاوضاع التى تمسك بها نظام الوصاية — يبدو ان هذه الاوضاع تشكل اليوم نفس السياسة التى تنتهجها جمهورية الصومال ازاء اثيوبيا. فلو راعى المسئولون الصوماليون فقط التخلى عن التفكير فى محاولة اعادة تكرار نفس الحوادث التى نبعت عن انظمة تعد منبوذة اليوم لكان من الممكن تسوية المشاكل التى ورثناها عن هذه المرحلة والتى ابقى عليها عمدا دون حل.

وليفهم ان موقف اثيوبيا من مشكلة الحدود الاثيوبية الصومالية لم يطرأ عليه اى تغيير بالرغم من الاشتباكات والتحرشات العديدة التى قام بها رجال قبائل جمهورية الصومال ». ومن المأمول ان تسوى هذه المشكلة بطريقة ودية وذلك لصالح الوحدة الافريقية والسلام العالمى على السواء . وبالتالى ان اثيوبيا مستعدة للتشاور والتفاوض حول هذا الموضوع على ان تبدى الحكومة الصومالية ايضا رغبة فى ذلك . ولكن ما من شك فى ان التحريض والدعاية الموجهة ضد اثيوبيا — وهو ما يلجأ اليه المسئولون الصوماليون — سوف لا يؤديان الى خلق المناخ الملائم لايجاد حل ودى للمشكلة ».

وثيقة (١٢)

□ بيان الاحزاب الصومالية فى الاقليم الشمالى لكينيا (مارس ١٩٦٢) □

نحن الاحزاب السياسية لمنطقة الحدود الشمالية فى كينيا (١) لن نسمح لاى كائن افريقى او اوربى ان يتحكم فى مصيرنا . ويكفينا ما لاقيناه من فرقة وانقسام من اخوتنا منذ زمن طويل » ولذلك نحن نرفض كل محاولات الفرقة والتجزئة فكلنا اعضاء فى امة صومالية واحدة تتحدث اللغة الصومالية من خليج عدن الى شمال كينيا . والاسلام تراثنا والرعى حرفتنا . ونحن لا نريد فقط التحرر من الادارة الاستعمارية لمنطقة الحدود الشمالية لكينيا ، بل نتطلع الى الاتحاد مع باقى اشقائنا تمهيدا لخلق الادارة التى تناسب اسلوب حياتنا . والاسلوب الادارى الوحيد الذى قد يصلح لنا هو الادارة الصومالية تلك الادارة التى مركزها الان فى مقديشيو والتى سنتحد معها ».

وقد حاول الكاتب الامريكى نيجلى فارسون منذ أربعة عشر عاما . اختراق ستار السرية المضروب حول الاقليم الشمالى لكينيا . كتب يقول [يوجد نصف واحد لكينيا لا يعرف النصف الاخر عنه شيئا . ويبدو انه لا يأبه لذلك] واليوم فان الواضح لايختلف كثيرا فالدستور الكينى الجديد لا يشملنا على الاطلاق رغم انه ينص على حماية الحقوق الشخصية للسكان ، كما يشير الى انتهاء اذلال الحكم الاستعمارى ».

ويتراوح عدد الذين يعيشون فى الاقليم الشمالى ما بين ١٥٠ الف و ٢٠٠ الف نسمة ، فى حين يبلغ باقى عدد سكان كينيا ٥ر٦ ملايين من الخطأ أن تحاول الحكومة البريطانية ، خضوعا لضغط باقى اقاليم كينيا ، حرماننا من شىء مقدس بالنسبة لنا وهو حق تقرير المصير الذى يعنى الاتحاد مع باقى فئات الشعب الصومالى».

ونحن نشكل مجموعة منفصلة داخل كينيا ، اذ انه من المحظور علينا البحث عن عمل فى باقى اتحاد كينيا ، كذلك تأشيرة الدخول الى كينيا لا تتضمن زيارة المنطقة الشمالية التى نشغلها ». ولم يحاول القادة الافريقيون القدامى ادماجنا مع باقى الافريقيين كما لم يعملوا على القضاء على الحواجز

التى كانت تفصلنا . ولم يبدو اى اهتمام او تفهم لا حتياجاتنا أو مطالبنا . وكانت منطقتنا تعتبر دائماكمنفى اذ انناالم نكن نستقبل سوى موظفى الاستعمار والمنفيين والمسجونين السياسيين. وكان من المحظور علينا زيارة أى منطقة فى كينيا الا بتصريح خاص . ولم يكن أحد خارج كينيا يعلم أن نظام تصاريح المرور المطبق حاليا فى جنوب افريقيا كان يطبق علينا لمدة سنوات عديدة .

بل ان عددا كبيرا منا لم ير نيروبى مرة واحدة فى حياته ، فلم يكن مسموحا لنا بذلك برغم أننا كنا جزءا من كينيا لمدة ستين عاما . وقد كان الوضع يختلف بالنسبة لاشقائنا فى الشرق اذ كانوا يسمحون لنا بتجاوز الحدود المصطنعة والتحرك بحرية داخل وخارج جمهورية الصومال ، مشاركين الحرية التى هى تراثنا الطبيعى .

وقد عانينا بجانب هذا من الادارة الاستعمارية خلال الخمسين عاما الاخيرة . فقد كانت جميع أراضى منطقتنا ضمن [أراضى التاج] ولذلك لم يكن مسموحا لنا بتملكها أو زراعتها. ولم توضع أى خطة لتنمية المنطقة الشمالية فقد بلغ نصيبنا من المدارس المتوسطة سنة ١٩٦٠ مدرسة واحدة مقابل ستمائة مدرسة فى باقى انحاء كينيا . ولم تحاول الادارة البريطانية الاستعانة بأية عناصر منا ولو فى وظائف كتبة . كما اننا كنا نلقى دائما عدم التشجيع على التحدث بالانجليزية أو ارتداء الملابس الاوربية .

وقد نشأ وضعنا الحالى نتيجة لحادث تاريخى يرجع الى سنة ١٨٩٠ عندما كانت بريطانيا تبدى اهتماما بالشريط الخصيب الذى يمتد على طول نهر جوبا . وكذلك اهتمت بمد خط حديدى من ممباسا الى أوغندا . ولم تضع فى اعتبارها المنطقة الداخلية ، وفى مدى عشرين عاما لم ترسل مندوبا رسميا واحدا الى هذه المنطقة . وفى سنة ١٩٥٥ لم تعد منطقة جوبا ذات أهمية لبريطانيا بعد أن حققت المؤامرة السريه اثناء الحرب العالمية الاولى بتسليم جزء من الصومال لايطاليا ، وترك المنطقة الشمالية كى تظل بمثابة حاجز يحمى منطقة المستوطنين البيض فى كينيا . ولم تكن هذه هى المرة الوحيدة التى تتمزق فيها الاراضى الصومالية تحقيقا للمصالح البريطانية الاستعمارية على حساب الوحدة الصومالية فقد سلمت بريطانيا ٢٥ ألف ميل من الاراضى الصومالية الى الحبشة سنة ١٨٩٧ متحدية بذلك الاتفاقات القديمة التى كانت تنص على حماية استقلال الشعب الصومالى .

وفى سنة ١٩٣٥ عرضت بريطانيا تقسيم المنطقة الصومالية بين كل من ايطاليا والحبشة ، وذلك تعويضا لجلالة امبراطور الحبشة عن الامتيازات الاقليمية التى منحها للايطاليين .

وفى سنة ١٩٤١ بعد أن تم لبريطانيا طرد الايطاليين من شبه الجزيرة الصومالية وضعت الشعب الصومالى تحت ادارة واحدة . ورغم أن وزير الخارجية البريطانية فى ذلك الحين ارنست بيفن كان قد أعرب عن أمنيته فى أن يتحقق لجميع الصوماليين الوحدة التى ينشدونها ، فان قامت الحبشة وبعض الدول الاخرى التى تتعارض مصالحها مع وحدة الصومال قامت بممارسة عدة ضغوط على بريطانيا مما دفع هذه الاخيرة الى التخلى عن منطقة أوجادين الصومالية ، سنة ١٩٤٨ ومنطقة « الهود » الصومالية سنة ١٩٥٤ .

أما انتقال منطقة جوبا الى ايطاليا سنة ١٩٢٥ فقد كانت نقطة البداية التى انبعثت منها الخطوة الاولى اعادة توحيد الصومال . وبالفعل فقد اصبحت منطقة جوبا الان جزءا من الجمهورية الصومالية المستقلة ، أما الخطوة التالية نحو وحدة الصومال فقد اتخذتها بريطانيا سنة ١٩٦٠ حين منحت الاستقلال للصومال البريطانى تمهيدا لتحقيق وحدته مع صوماليا [وهى الجزء الذى كان يخضع لوصاية الامم المتحدة تحت ادارة ايطاليا] ونحن نطالب بنفس الحق ، أى حق الوحدة مع الجمهورية الصومالية .

ولم يطرأ جديد الى الان ، فقد ظللنا نطالب بوحدة جميع الصوماليين طوال عشر سنوات بل أكثر ولم تخفت أصواتنا الا بعد أن قررت الحكومة الكينية فى سنة ١٩٤٨ منع حزب جامعة الشباب الصومالى من ممارسة نشاطه ، ولم تسمح تلك الحكومة بتشكيل أحزاب سياسية فى منطقتنا من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٦٠ .

ومما يجدر بالذكر أن الحاكم البريطانى لمحمية شرق افريقيا كتب سنة ١٩٠٥ يقول :

اذا كان من الممكن فصل المناطق التى يسكنها الصوماليون فمن المستحسن تشكيل حكومة منفصلة لهم على أساس انهم يختلفون من حيث السكان والظروف الاقتصادية والطبيعية عن باقى اقاليم كينيا . ولكن لسوء الحظ انهم قليلون جدا لتشكيل ادارة منفصلة لهم والاقاليم المجاورة لهم غير خاضعة للحكم البريطانى

واليوم هناك صوماليون واذا لم تسمح لنا بريطانيا أن نتحد مع الجمهورية الصومالية فلا شك انها ستصبح متهمة مرة أخرى باعاقة وحدة الشعب الصومالى من أجل تحقيق مصالح وقتية ذلك اننا باتحادنا مع اشقائنا سنصبح اكثر قدرة على مقاومة أى خيانات جديدة لبعثنا من جديد .

وثيقة (١٣)

□ مذكرة الحكومة الصومالية على أثر قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا (مارس ١٩٦٣) □

فى مارس ١٩٦٣ اعلنت بريطانيا عن رفضها طلب الصومال جزءا من اقاليم الحدود الشمالية ، كما اعربت عن نيتها فى انشاء

اقليم سابع لكينيا يضم المنطقة موضوع النزاع ، ويتمتع بقدر من الحكم الذاتي . وكان لهذا الخبر رد فعل عنيف في الاوساط الصومالية فسارعت حكومة الجمهورية الصومالية الى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفيما يلي توضيح لموقف الحكومة الصومالية اثر قطع العلاقات الدبلوماسية لما جاء في كتيب اصدرته حكومة الصومال تحت عنوان « مصير اقليم الحدود الشماليه » في سنة ١٩٦٣

دوافع الحكومة البريطانية ..

لماذا تصرفت الحكومة البريطانية على هذا النحو المخالف لمبدأ حق تقرير المصير ؟ ان التفسير الوحيد الذي يمكن استخلاصه من هذا التصرف هو :

أولا — أن المصالح الانانية التي لدى الحكومة البريطانية في كينيا (مثل الابقاء على القاعدة العسكريه) هي التي دفعت بها الى محاولة القضاء على جميع الحقوق التي قد تبدو لها مناهضة لهذه المصالح .

ثانيا — ان الحكومة البريطانية مساندة منها لهذه السياسة عازمة على تفادي اى خزى او عار يمكن أن يلحق بها في كينيا .

وهي تحاول تصفية الموقف الذي تعد هي المسئولة الاولى عنه .

ثالثا — وفي الوقت نفسه فان الحكومة البريطانية مازالت خاضعة لميولها الى التسامح وتطييب خاطر الحكم الحالي في اثيوبيا وذلك على حساب الشعب الصومالي . وهو ميل لا يستبعد ارتباطه بانتهازات سياسية واسعة مرتبطة بمصالح عدة دول غربية اخرى .

رابعا — ان الحكومة البريطانية قد انتهت الى ان مصالحها سيخدمها حالة التوتر ونزاع في « قرن افريقيا » .

مسئولية الحكومة البريطانية

ان الحكومات البريطانية التي تعاقبت في الماضي والحاضر قد سلكت سياسات تجاه الشعب الصومالي والمقاطعات التابعة له كان من اثرها ان اصبح « قرن افريقيا » يسوده حالة تأزم ونزاع سياسي ضارا بالعلاقات بين الجمهورية الصومالية والدول المجاورة لها . وان حالة عدم الاستقرار الذي يسود اليوم « قرن افريقيا » مرده الى تصرف الحكومة البريطانية التي تعد المسئولة الاولى عن النتائج الناجمة عن هذا التوتر .

وبالتالي قد يكون من الافضل ان تبقى الاحوال على ما هي عليه . اننا لا نؤيد هذا الموقف لعدة اسباب :

انه قد يؤدى بنا الى اعمال وسياسات نعلم جيدا انها خاطئة وغير عادلة . انه قد يعتبر ايضا نوعا من الاعتراف بموقف انهزامي ، كما قد ينم عن افتقار الى الشجاعة اللازمة لمواجهة المشاكل الافريقية وايجاد حلول لها ، واخيرا قد يثبت هذا الموقف مدى ضيق أفق تفكيرنا اذا اعتقدنا ان الوحدة الافريقية يمكنها ان تتم بطريقة انتهاج السبل الجانبية في معالجة القضايا المتعلقة التي تشكل الواقع الافريقي .

لهذا السبب فاننا نسعى بروح ودية الى ان يبدى هذا المؤتمر الكبير مزيدا من التفهم للمشاكل الخاصة بالحدود التي تواجه الشعب الصومالي . وبذلك لا نستهدف هنا مطلقا اثارة نزاع أو عداوة بين الدول المعنية ، بل نعمل عن اقتناع بالواقع ، وهو أن هذه المشاكل تستأهل مزيدا من الاهتمام من قبل أسرة الدول الافريقية .

ان المشكلة الصومالية تتلخص فيما يلي : ان طول خط الحدود الحالية — وذلك خلافا لما هو عليه الحال فيما يخص اية مشكلة حدود في افريقيا — كما فرضه علينا الاستعماريون يخترق مراعى تعد بحكم التقاليد العتيقة ملكا لسكاننا الرحل . ان هذه المشكلة لتعد فريدة في نوعها اذا علمنا انه لا توجد اية دولة اخرى في افريقيا مقسمه كلية على طول خط حدودها تقسيما يفصل الشعب بعضه عن بعض على هذا النحو .

وثيقة (١٤)

خطاب الرئيس الصومالي في مؤتمر أديس أبابا (مايو ١٩٦٣)

ان نوع المشكلة التي في ذهننا تتعلق بمنازعات الحدود القائمة بين الدول الافريقية واننا لنعلم بالطبع ان هذا الاجتماع ليس المكان الصحيح لمناقشة منازعات خاصة بين الدول . ولكن منازعات الحدود تعد عادة ضمن الاحداث التي تؤثر صراحة على مشاعر الشعوب .

وقد اثبت التاريخ « أن أهم عائق جدى يقف أمام الوحدة الافريقية نابع عن وجود حدود سياسية مصطنعه فرضتها الدول الاستعمارية الكبرى على مناطق شاسعة من القارة الافريقية » . فقد شاهدنا كيف أن مجتمعات كانت مندمجة أصلا قد اصبحت مشتته ، وكيف أن اراضيها قد غدت ممزقة دون رحمة ، لا لشيء سوى خدمة مصالح للغير تتسم بالانانية .

وقد اقترح البعض ان اية محاولة لاعادة النظر في الاتفاقات التي ادت الى قيام الحدود الحالية ستزيد من حدة النزاع القائم اكثر مما تسهل الامور ،

وقد يعترض البعض على فكرة اعادة توحيد الاراضي الصومالية محاولين بذلك أن يصوروا رغبة الشعب الصومالي في الوحدة على أنها ظاهرة قبلية صرفة ، وهم في سبيل ذلك يلجأون الى

Scanned by CamScanner

شتى الوسائل التى يملكونها ليثبتوا ان الشعب الصومالى لم يتعد مستوى القبيلة التى لا تملك أى حق فى أن تحيا حياة أمة . ولكن من المؤكد ان الشعب الصومالى أمة بكل معنى الكلمة .

ويتضمن مفهوم الامة «شعبا» يحيا عادة فى بقعة معينة من الارض تجمع بين افراده لغة مشتركة وتقاليد مشتركة كما يضم شمله تراث تاريخى ممتد مما يجعله مميزا عن المجموعات الاخرى فى الاصل والجنس والسمات التى اختص بها وان الامة مكونة من صفات متوارثة تجعلها موحدة غير قابلة للتجزئة .

والواقع ان الشعب الصومالى يتمتع بجميع هذه الصفات بالاضافة الى أنه يؤمن بدين واحد .لهذا لايمكن ان يتطرق اى شك فى ان الصوماليين يكونون « أمة » وهو ما اعترف به العلماء ، فى مختلف انحاء المعمورة ان جميع الصوماليين سواء من يعيشون منهم خارج أرض الجمهورية أو داخلها يستوون فى استيعاب هذا المفهوم .

وقد كتب اخيرا باحث مرموق تخصص فى دراسة شعوب « القرن الافريقى » ان التقسيم الارتجالى للاراضى الصومالية بين كل من بريطانيا وايطاليا وفرنسا واثيوبيا فى نهاية القرن التاسع عشر قد فرق كلية بين الاخ واخيه ووضع بينهما مجموعة حدود مصطنعة اصبحت موضع نزاع اعتاد الصوماليون الرحل على اجتيازها » .

وان الشعب الصومالى ، وهو يتطلع الى الوحدة ، ليدرك ان الامر لا يقتصر على رفاهيته التى سيضمنها فى هذه الحال لانه فى كيانه الموحد سيكون ايضا قادرا على المساهمة الفعلية لتحقيق اهداف الوحدة الافريقية فى حين انه عاجز عن ذلك فى وضعه الراهن . وطالما بقى ما يقرب من مليون ونصف من الصوماليين مازالوا يعيشون فى مناطق خاضعة لادارة بريطانيا واثيوبيا وفرنسا فلن يقدر على النمو فى شكل منسق متكامل فى مجموعه .

وخلال اكتوبر الماضى كلفت لجنة محايدة بالتعرف على راى السكان الذين يعيشون فى المقاطعة الصومالية التى تديرها بريطانيا والمعروفة تحت اسم « منطقة الحدود الشمالية » وقد اكتشفت اللجنة ان ٨٧٪ من مجموع هؤلاء السكان يطالبون بالوحدة مع الجمهورية الصومالية وهكذا اظهر شعب هذه المنطقة بتعبيره بهذه الصورة الفياضة عن رغبة فى الانضمام الى اخوانه واثبتوا بطريقة قاطعة رفضهم البات الخضوع لحكم سلطات نيروبى . وعلاوة على هذا ، فان شعب هذه المنطقة قد قاطع بالاجماع الاشتراك فى الانتخابات فى كينيا معبرا بهذه الطريقة الحاسمة عن رفضه الاشتراك فى حكومة هذا البلد وان تجاهل بريطانيا تقدير رغبات سكان منطقة الحدود الشمالية قد أفضى الى وضع عدم استقرار خطر يسود هذه المنطقة لارادة سكان منطقة الحدود الشمالية .

وان الصوماليين الذين يعيشون تحت حكمى الاثيوبيين والفرنسيين ليشاركون سكان منطقة الحدود الشمالية رغبتهم الملحة للوحدة . واننا لا نرغب حيال الاوضاع الراهنة التعمق فى النزاع الذى قام حول الحدود بين الصوماليين والدولة المضيفة اثيوبيا . لهذا سنكتفى بتلخيص موقفنا من هذا الموضوع بالقول بان اثيوبيا قد استولت على مساحة كبيرة من ارض الصومال ، وذلك دون الحصول على موافقة سكانها وتجاهل رغبتهم .

وان حالة القلاقل والاضطراب الراهنة لن تنتهى بل ستزداد الى ان تتم تسوية عادلة للمشكلة وان لم يعالج الجرح فسيبقى مصدرا دائما للاضطراب فى المنطقة ، وستكون له عواقب وخيمة على العلاقات الودية التى تجمع بين جمهورية الصومال وجيرانها ولا داعى هنا لاساءة فهم اهدافنا .. ان الحكومة الصومالية ليست لها اية مطامع او مطالب توسعية . ولكن فى الوقت نفسه لا يمكن ان نتوقع من شعب الجمهورية ان يقف ساكنا دون مبالاه امام الدعوة التى تلقاها من اخوانه . وبالتالى على الحكومة الصومالية ان تستعجل حصول سكان المقاطعات الصومالية المتاخمة للجمهورية الصومالية على حق تقرير مصيرهم لان حق تقرير المصير لهو حجر الزاوية الذى تضمنه ميثاق الامم المتحدة الذى نؤيده جميعا واذا اعطيت للصوماليين فى هذه المقاطعات فرصة التعبير عن ارادتهم بحرية ، فان حكومة الجمهورية سوف تمتثل للحكم الذى سيصدره هؤلاء السكان .

وثيقة (١٥)

□ خطاب رئيس الوزراء الاثيوبى فى مؤتمر اديس أبابا (مايو ١٩٦٣) □

نظرا لما جرى من أحداث خلال هذين اليومين الاخيرين ، وكذا المستوى العالى الذى ساد النقاش ، وأخيرا للهدف الذى اجتمع من أجله رؤساء الدول البارزون ، ذلك الهدف الاعلى ، لابد لى أن اعتذر لتدخلى فى المناقشة فى هذه المرحلة ولكن الواقع ان فخامة رئيس دولة الصومال لم يترك لى مجالا آخر . واشعر بالاسف العميق لاننى أجد نفسى مضطرا للرد

الخلاف الصومالى الأثيوبى الكينى

ذلك الحلم الــذى كان يتراءى لجميــع الافريقيين مدة قــرون عديدة .

واننى لاعبر هنا عن اسـفى العميق لاضطرارى الى الخوض فى خلافات جزئيــة قائمة بين دولتين فى نفس الوقت الذى فيه نحن على وشك تحقيق وحــدة أفريقية . لان الهدف من اجتماعنا هو تحقيق الوحدة الافريقيــة والتعاون والتصالح بيننا ، وليس هدفنــا التركيز على خلافاتنــا الجزئية ، بل ابراز النقاط التى تجمع بيننا . ولكن الاتهام غير المعقول الذى وجه ضــد بلادى هنا لم يتح لى مجالا آخر سوى الخوض فى الموضوع . سأحاول أن أكون موجزا بقدر الامكان ، كما ليس فى نيتى الدخــول فى مجادلات عنيفــة . ان رئيس جمهورية الصومال قد أعلن ان أثيوبيا قد استولت على مساحة كبيرة من الاراضى الصومالية ، وذلك دون ارادة أو رغبة السكان الصوماليين . ان هذا الاتهــام الذى لايستند الى اســاس او واقع يعد اهانة بالغة لايمكن ان يتصورها العقل . يبدو أن الوفد الصومالى قــد دأب فى جميــع المؤتمرات على العمل بالشــعار المعروف : « اذا تذفت الوحل بما فيه الكفاية قد يلتصق شىء منه » ولكننى لم اكن اتوقع ان يعمل بهــذا الشعار فى هــذا المؤتمر الكبير الذى ضم كبــار رؤساء دول قارتنا . من أين جاء هذا الاتهام ؟ سأكتفى هنا بذكر عدد من الوقائع حتى يعرف الجميع حقيقة الاوضاع بصفة قاطعة .

ان اثيوبيــا كانت دائما فى التاريخ ولقرون عديدة فى وضع دولة مستقلة وكأمة منــذ اكثر من ٣٠٠٠ عام . هذه هى الحقيقة الاولى . أما الحقيقة الثانيــة فهى : ان الحدود التــاريخية لاثيوبيا كانت تمتــد من البحر الاحمر الى المحيط الهندى متضمنة بذلك جميع الاراضى التى تقع بين البحرين . أما الحقيقة الثالثــة فهى : انه لاتوجد أى دلالة فى التاريخ من وجود دولة صومالية أو أمة صومالية . هــذا هو الواقع ايضــا واننى اعتــذر للتصريح به . وخلال القرن التاسع عشر عندما شرع الاستعماريون الاوروبيون فى اقتسام افريقيــا — كما أشــار الى ذلك رئيسا دولتين بارزتين — فان أثيوبيــا بالرغم من افتقادها كامل سواحلها وايريتريا والصومال وغيرها من المناطق التى اقتطعت منهــا ، قد قاومت وحملت كشعار لاخواننا الافريقيين شعار الكفاح من أجل استقلال أفريقيا . فقــد قاومت وحدها الاســتعمار طوال عــدة قرون . أيهــا المندوبون الزملاء لاداعى لان اذكر هنا انه فى سنة ١٨٩٦ فى مدينة « عدوا » وللمرة الاولى فى التاريخ تمكنت قوة أفريقية سوداء من هزيمــة قوة استعمارية بيضاء . وكانت بذلك تدافــع عن استقلالهــا واستقلال اخواننا . وعندما عقد مؤتمر السلام فى باريس على اثر انتهاء الحرب العالمية الثانيــة اجبرنا الاستعماريين — وخاصة منهم المعتدين الايطاليين الــذين اســـتعانوا بســواحل اريتريا والصومال الاثيوبية لشن هجماتهم على الدولة الافريقية الوحيــدة التى كانت تعد مستقلة فى هذا الوقت — أجبرناهم على التخلى عن مستعمراتهم السابقــة ومن التخلى عن مستعمراتهم فى شمال أفريقيا وغيرها . ومع أصدقائنا فى مصر وليبيريا كافحنا وحــدنا نحن الثــلاثة دول المستقلة فى افريقيا باسم القارة بأكملها .

وبعــد ذلك عنــدما اوفدنى صـــاحب الجــلالة الامبراطور للاشتراك فى اجتماع نوقش فيه مصــير مستعمرة الصــومال الايطالية ، كانت اثيوبيــا أولى الدول التى ايــدت اســـتقلال الصومال بل اننى شخصيا قــد طالبت بذلك . وكان هنــــاك اقتراح بأن توضع الصومال تحت الانتداب الايطالى لمدة ٢٥ عاما ، ولكننا رفضنا . ثم كان اقتراح آخر بوضع الصومال تحت انتــداب ايطاليا لمدة ١٠ أعوام . وكانت اثيوبيا هى الوحيدة التى رفضت هذا الاقتراح وطالبت بالاستقلال الفورى للصومال . وعنــدما حصلت ايطاليا على حق الانتداب على الصومال لــدة ١٠ اعوام وقبل أن تحصل هــذه الاخيرة على الاستقلال ، وجــه عاهل بلادى صاحب الجلالة الامبراطور هيلاســلاسى الاول الدعوة الى رئيس دولة الصــومال الحالى الموجود فى هذا المؤتمر للقدوم الى اديس ابابا ، واستقبله فى ذلك الوقت بنفس الحفــاوة والتبجيل اللذين استقبل بهما منذ يومين جميع رؤســاء الدول الموجودين فى المؤتمر .

وقبــل أن تخــرج جمهورية صومالية مستقلة الى الوجود مد الامبراطور هيلاســلاسى يده لاخواننــا الصوماليين وعرض جلالته عليهم معاونة بلاده فى شتى الميادين الاقتصادية ، كما أعلن عن تأييده لمطــالبتهم فى الاستقلال وبذل كل مافى وسعه للتقارب بين البلدين بالرغم من وجود مشاكل حول الحــدود . لان ثمة اتفاقية دولية يحتكم اليها فى المسائل التى تتعلق بالحدود بين اثيوبيا والجمهورية الصومالية ولو كانت الجمهورية الصومالية لاتعترف بهذه الاتفاقية لما كان للجمهورية الصوماليــة وجود . وان كانت توجد هناك اتفاقية دولية فلا يوجد خط فاصل للارض ولكن فى مقدورنا أن نقضى وقتا طويلا فى مناقشة تحديد مثل هذا الخط الفاصل حتى نصــل الى اتفاق .

وعندما حضر هنــا فخامة الرئيس الصومالى فى ذلك الوقت كان راضيا للغاية . وذهب ولم تثر جميع هــذه المجادلات العنيفة الا بعــد أن حصلت الصومال على الاستقلال . اذ ماكادت تستقل حتى اثارت على الفور حملة ضخمة تستهدف تحقيق توسع فى رقعة الارض الصومالية على حساب اثيوبيا وكينيا . ليس من اختصاصى أن أرد باسم

كينيا » . وتدصرح رئيس الجمهورية الصومالية [:] « بأننا لانسعى فى توسعات اقليمية » اذن ماهو الذى يسعى اليه ؟ وعلى ماذا اقام تصريحه هذا ؟ وعلى اى أساس اقام مطالبه الاقليمية ؟ على منطق لغوى أم لاسباب دينية ؟

وكما صرح بذلك فى نفس هذا الاجتماع فخامة رؤساء دول مدغشقر ونيجيريا وغانا اذا اضطررنا الى اعادة رسم خريطة لافريقيا على أسس الدين والجنس واللغة فاننى أخشى ، كما صرح بذلك الجميع ، أن تختفى دول كثيرة من الوجود . ان من مصلحة جميع الافريقيين الان بل ومن مصلحة الصومال أيضا ان تحترم الحدود المرسومة على الخرائط من طرف المستعمرين السابقين سواء كانت هذه الحدود نافعة أو ضارة . لاننا ان كنا سنندفع فى هذا الاتجاه فاننا نحن الاثيوبيين لنا أيضا مطالب يمكننا ان نتقدم بها ، وهى قائمة على نفس الاسس التى أقامت عليها الصومال مطالبها الاقليمية وبالاكثر لاسباب تاريخية وجغرافية وسأقول فى النهاية ان سياسة اثيوبيا كما يبدو من تاريخها كانت دائما قائمة على عدم التنازل أبدا عن شبر من أرضها وأيضا على حرصها على عدم التدخل فى شئون الدول الاخرى واحترام سيادة ووحدة تراب كل دولة والتسوية السلمية لجميع الخلافات القائمة على أساس التعاون بين الدول الافريقية الشقيقة فى جميع الميادين الاقتصادية والثقافية والاجتماعية مع بذل الجهود الفعالة فى سبيل تحقيق وحدة افريقية . اننى أرجو حكومة الصومال أن تعمل على نفس هذه المبادىء ، وكل أملى فى انها ستشرع فعلا فى ذلك لصالح شعبينا الشقيقين » .

وثيقة (١٦)

□ مذكرة وفد كينيا فى مؤتمر أديس أبابا (مايو ١٩٦٣) □

« ان الحرية فى جزء معين من أفريقيا لاتكفى . يجب أن ننهض بأفريقيا بأكملها . وعلينا أن نجعل من مجموع الشعوب الافريقية أمة واحدة وليس أجزاء قائمة على المجموعات القبلية أو العنصرية » .

جومو كينياتا — يوليو ١٩٦٢

ان مؤتمر القمة الافريقى المنعقد الان هنا فى اديس ابابا قد حدد لنفسه مهمة صب القيم المثالية التى وضعت لافريقيا موحدة فى قالب الواقع الملموس ومنذ الايام السيئة التى شهدت تسابقا على أفريقيا فان قارتنا قد تجزأت الى عدة دول أصبح عليها اليوم أن تعمل معا فى تناسق وانسجام للتخلص من الرواسب الشريرة التى نتجت عن تطبيق مبدأ « فرق تسد » ، وبالتالى ان الوحدة والتعاون لهو الاتجاه فى افريقيا الجديدة الى أن تصبح الحدود الفاصلة بين الدول عديمة الاهمية . واننا خلال سير هذه الحركة التى تهدف الى خلق افريقيا موحدة يجب علينا أن نتسم باليقظة والانتباه للخطر الذى تشكله القبلية والعنصرية وجميع القوى التى تعمل على التشتيت ، سواء كانت قائمة على وحدات متجانسة أو مطالب تاريخية مشكوك فيها وهى تناقض روحا ونصا كثيرا من القرارات الافريقية التى اعتمدت ووقعنا عليها أكثر من مرة .

واننا — الوفد الكينى — نتقدم داخل اطار هذه الوحدة بوجهة نظرنا وبالموقف الحازم الذى اتخذته بلادنا ازاء اقليم الحدود الشمالية التى تعد جزءا مهما من بلادنا والتى تريد جمهورية الصومال أن تضمها اليها مستندة فى ذلك الى حجج قبلية صرفة .

أسس مشكلة اقليم الحدود الشمالية : —

رأت الحكومة البريطانية الاستعمارية فى كينيا ولاسباب ادارية بحتة تقسيم البلاد الى ستة أقاليم وهى : الساحل ، الجنوب ، الوسط ، وادى ريفت ، نيانزا ، وأخيرا الاقليم الشمالى المعروف باسم اقليم الحدود الشمالية . ولم تكن الحدود الفاصلة بين هذه الاقاليم قائمة على أسس عنصرية أو اقتصادية أو حتى جغرافية ، بل كانت أساسا غير طبيعية شأنها فى ذلك شأن كل حدود استعمارية ، ولكن الاستعماريين البريطانيين فى تطبيقهم النموذج الامبريالى المعتاد تعمدوا اثارة الشعور بالعداء بين قبائل الشعوب الافريقية داخل هذا الاقليم . وكانوا يلجأون لذلك وفى كثير من الاحيان الى ماادعوا به بعلم الانثروبولوجيا بهدف تمجيد الفوارق القبلية على مستوى اللغة والثقافة . وقد تمادوا فى هذه اللعبة الى أبعد حد ممكن فيما يخص الصوماليين وكذا بعض المجموعات الافريقية الاخرى الذين كانوا يحيون حياة رعوية فى اقليم الحدود الشمالية . فكان الصوماليون طبقا للقانون يعرفون كفئة منفصلة عن باقى الشعوب الافريقية . وكان اللفظ القانونى « الافريقى الاصلى » لايشمل الصوماليين فقد كان هؤلاء يعاملون على أنهم من غير الافريقيين وان كانت هذه المعاملة لم تكن هى نفس التى كان يعامل بها الاوروبى أو الاسيوى أو حتى العربى . وكانت الرقابة على حركة التنقل الى اقليم الحدود الشمالية شديدة ، وبالتالى قللت من امكانيات اندماج قبائل هذا الاقليم مع سائر الشعوب الافريقية فى كينيا .

وانه لمن المؤسف حقا ان بعض الصوماليين قد استسلموا لحركة الاستعمار العقلى هذه ، فأدى ذلك الى نمو عداء قبلى وأصبح هؤلاء الصوماليون يرون أنفسهم مختلفين فى الجنس عن سائر

الشعوب الافريقية فرفضوا فكرة الاندماج الوطنى لتكوين أمة موحدة فى كينيا . وبدلا من ذلك أخذوا يسعون الى الانضمام الى اخوانهم من القبليين عبر الحدود فى الجمهورية الصومالية .

وتوافق هذا الموقف مع ظهور نظرية الحركة الصومالية الشاملة التى شايعتها الصومال بقوة ، وهى نظرية تدعو الى تشييد الصومال الاكبر الذى قد يشتمل على جميع المناطق التى تعيش على جميع المناطق التى يعيش فيها الصوماليين ويرعون فيها القطيع . ان هذه الحركة الصومالية الشاملة لهى أساسا نظرية ذات أهداف قبلية ، فهى قائمة على تحقيق تجانس جميع الصوماليين كما تدعو الى ضم أرض الصومال الفرنسية وكذا أجزاء كبرى من اثيوبيا واقليم الحدود الشمالية فى كينيا . وقد أثبت الصوماليون فى كينيا بعد أن تجاوبوا مع الدعاية الامبريالية التى تجعلهم « مختلفين » من سائر الافريقيين انهم فريسة سهلة لمثل هذه النظرية ذات الاهداف القبلية ولمثل هذه المؤامرة التوسعية . فبدأوا يصرخون مطالبين بالانفصال عن اخوانهم الافريقيين فى كينيا وبضم اقليم الحدود الشمالية الى الصومال .

البحث عن الحلول :

ان الصوماليين فى كينيا ، وهم الان يطالبون بضم اقليم الحدود الشمالية الى الصومال ، لايقيمون مطالبهم على أساس أى حقوق لهم فى الارض أو أى سند تاريخى يثبت ان أقليم الحدود الشمالية كان فى وقت ما جزءا من الصومال . انهم يعلمون جيدا ان مثل هذه المطالب ليس لها أى أساس . ان الامر لكذلك لانهم يعلمون ان الصوماليين فى كينيا ليسوا أصلا من سكان كينيا بأى معنى كان ، وانهم قد هاجروا الى كينيا منذ بداية هذا القرن فقط .. ان التجانس القبلى والثقافى واللغوى مع مواطنى جمهورية الصومال هو الاساس الوحيد الذى يستعين به الانفصاليون الصوماليون فى كينيا للمطالبة بانتقال اقليم الحدود الشمالية من كينيا الى الصومال .

ويرد القادة الكينيون على مثل هذه المعالجة للامور بالاشارة الى أن محاولة انشاء دول أفريقية جديدة على أسس التجانس القبلى والدينى تعد جريمة فى حق أفريقيا الحركة الوحدوية الافريقية وسلاحا خطيرا للغاية لهدم التضامن الافريقى . ان الصوماليين هم أفريقيون . ان الذين يعيشون منهم فى كينيا لهم أفريقيون كينيون . أما أن يندمجوا الى سائر الافريقيين فى كينيا أو — كما صرح لهم بذلك السيد جومو كينياتا فى ١٩٦٢ « ارحلوا أنتم وجمالكم واذهبوا الى الصومال ». اذا كانوا لايريدون أن يعيشوا معنا فى كينيا فان لديهم الحرية التامة فى أن يتركونا ويتركوا أرضنا ويعبروا الحدود الى جمهورية الصومال . هذه هى الطريقة الوحيدة التى تسمح لهم بممارسة حقهم فى تقرير المصير . وعلى أية حال لو أن كل مقاطعة هاجرت اليها القبائل الصومالية أن تصبح جزءا من جمهورية الصومال وفقا لما جاء فى نظرية الحركة الصومالية الشاملة وطبقا لسياسة انشاء الصومال الاكبر لفقد مفهوم الوحدة الاقليمية لكل دولة أخرى كل معانيه .

ومن وجهة نظر العلاقات الاخوية بين الدول الافريقية . التى هى روح مؤتمر القمة الافريقى المنعقد الان فى اديس ابابا — يجب علينا نحن شعب كينيا ان نضع فى المقدمة الوقائع التالية التى وان لم تصحح سوف تؤدى الى خلق حالة حرب بين كينيا وجمهورية الصومال »

١ — ان اقليم الحدود الشمالية كما أوضح ذلك رئيس الاتحاد القومى الافريقى فى كينيا السيد جومو كينياتا لحكومة الصومال فى ١٧ اغسطس ١٩٦٢ جزء وقطع من كينيا . وقد قال الرئيس اننا نعتبر « الصوماليين الذين يعيشون فى اقليم الحدود الشمالية وبقاع أخرى من كينيا اخواننا » انهم جزء وقطع من كينيا ونحن نرغب فى أن يعيشوا فى كينيا على هذا النحو » . ولكن حكومة الصومال به كما اعترفت بذلك قد عاونت وما زالت تعاون ماديا وغير مادى الانفصاليين الصوماليين فى كينيا الذين يريدون الانفصال عن بلادنا ولو بالقوة اذا استدعى الامر ذلك . ان هؤلاء الانفصاليين قد ارتكبوا أخيرا أعمال عنف فى أقليم الحدود الشمالية الى حد أصبحت معه الاوضاع هناك تهدد بقيام حرب أهلية فى أية لحظة . وهكذا فان حكومة الصومال تشجع الحرب الاهلية فى كينيا . ومثل هذا العمل يجب أن يدان هنا والان . يجب أن تكف حكومة الصومال عن ارسالها المال والاسلحة وغيرها من المعونة للدعاية الى كينيا للمتمردين الصوماليين الذين يبدو انهم لايريدون سوى سفك الدماء .

ب — ان حكومة الصومال قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية أخيرا مع بريطانيا العظمى ، وبالتالى قد اقفلت مكتبها القنصلى فى نيروبى لان بريطانيا رفضت اعطاء اقليم الحدود الشمالية الى الصومال . حقا كيف يمكن للبريطانيين أن يتصرفوا فى جزء من كينيا ويعطونه للصومال أو لاى دولة أخرى ؟ ان مستقبل أفريقيا الجديدة لهو فى يد الافريقيين . ان الدول الاستعمارية الكبرى قد اعتادت أن تلعب هذه اللعبة التى تستهدف تقسيم المقاطعات الافريقية طبقا لمشيئتها ، وذلك خلال عصر الامبريالية الذهبى . بل ان البريطانيين قد اعطوا للصومال فى عام ١٩٢٤ جزء كبيرا من شرق كينيا المعروف باسم « جوبالاند » « أرض جوبا » . اننا لانطالب اليوم بهذا الجزء من كينيا لاننا نرفض بصفتنا الداعين الى أفريقيا شاملة أن نضع مطالبنا على ماكان من صنع بريطانيا الاستعمارية من أفعال وآثام فى

أيام ولت الى غير رجعة . ولكننا اليوم لسنا فى سنة ١٩٢٤ . واذا كانت الصومال تعتقد أن بريطانيا سوف تضيف الى أرض جوبا المزيد من المقاطعات للصوماليين ، فان كل مايمكن أن نقوله هو أن هذا التفكير لايتعدى مستوى الاحلام ان بريطانيا قوة مستنفدة فى أفريقيا الجديدة وهذا هو الواقع السليم الذى على الصومال أن تواجهه .

ج — ان الحكومة الصومالية — ترعى برنامجا فى اذاعة مقدشيو ترسل يوميا شعارات عدائية الى اقليم الحدود الشمالية فى كينيا وذلك منذ ٨ مارس ١٩٦٣ أى منذ ان وجد سكرتير المستعمرات البريطانية مستر دنكان ساندى نفسه غير قادر على تقسيم كينيا واعطاء الصومال اقليم الحدود الشمالية .

انها لمحاولة وقحة للغاية تلك التى يقوم بها أعوان حكومة الصومال والتى تستهدف دفع سكان اقليم الحدود الشمالية الى شن حرب أهلية ضد اخوانهم وبنى وطنهم الافريقيين . اننا فى الماضى قد ارقنا الدماء فى سبيل الدفاع عن بلادنا والكفاح للحصول على استقلالنا . واننا مستعدون لاراقة دمائنا مرة أخرى فى سبيل الدفاع عن كل شبر من أرض كينيا وبكامل تأييد الوحدة الافريقية وتضامنها . ان التهديدات الصومالية ليست لها أى تأثير علينا . ولكن يجب أن يدين مؤتمر رؤساء الدول الافريقية تصرفات الصوماليين التى تسعى الى اقامة حرب أهلية فى كينيا اذا اردنا النهوض بقضية الوحدة الافريقية .

الخلاصة :

ترى حكومة الصومال ان مبدأ حق تقرير المصير يجب ان يطبق فيما يخص اقليم الحدود الشمالية مما يستوجب اجراء نوع من الاستفتاء لمعرفة الطريق الذى يريد ان يسير فيه شعب اقليم الحدود الشمالية . اننا نريد فى هذه النقطة ان نبدى الملاحظات الاتية :

أ — لقد شاهدنا المآسى وازاقة الدماء التى نتجت عن محاولات مويس تشومبى الانفصالية فى كاتنجا . ان الانفصاليين الصوماليين فى اقليم الحدود الشمالية قد اندفعوا فى نفس طريق تشومبى واننا لن نحتمل وجود أى تشومبى فى كينيا المستقلة . ولكن اذا نظرنا الى الامر من وجهة النظر القانونية ، نلاحظ أن القانون الاساسى فى جمهورية الكونجو [بمعنى آخر دستور هذه الدولة] كان يعد كاتنجا جزءا لايتجزأ من الكونجو . وبالتالى ان محاولة تشومبى فصل كاتانجا عن باقى الكونجو كان يعد عملا يتنافى مع القوانين الدستورية . ان وضع اقليم الحدود الشمالية بالنسبة لكينيا لايختلف عن الاول . فان دستور كينيا كان دائما يعد اقليم الحدود الشمالية جزءا لايتجزأ من كينيا . وان الدستور الجديد الذى يعد أدى بكينيا الى نظام حكم ذاتى يتضمن اشتراطات يمكن تطبيقها على اقليم الحدود الشمالية وسائر أقاليم كينيا على السواء . ولكنه لايتضمن اشتراطات خاصة بأى استفتاء أو انفصال أو أى نشاط فوضوى . وبالتالى ان موضوع الاستفتاء أو مبدأ حق تقرير المصير بالنسبة للصوماليين فى اقليم الحدود الشمالية لا مجال لاثارته . اذا كان أى أحد يريد أن يمارس حقه فى تقرير المصير فليمارس هذا الحق بالانتقال خارج البلاد اذا استدعى الامر كذلك ولكن ليس عن طريق محاولة تجزئة أفريقيا أكثر مما هى ، بحجة ماسمى بحق تقرير المصير ان مبدأ حق تقرير المصير يجب أن يطبق بالنسبة الى التسلط الاجنبى فى هذه القضية ولكنه لامبرر له حيث نقطة الخلاف هى التفكك الاقليمى على يد مواطنين ينادون بالانفصال .

ب — اننا فى كينيا نعلم جيدا بوجود قوى وسلطات خارجية تبذل المساعدة والمعونة المادية لجمهورية الصومال فى مخططها لتمزيق بلادنا كينيا . وليس الوقت الان ملائما بالنسبة لنا لكى نذكر أسماء أو نشير بالاتهام الى هؤلاء المتعاطفين على مؤامرات الصوماليين التوسعية ومايقومون به من محاولات . لنقل فقط : ان هؤلاء المتعاطفين يتصرفون تماما مثل الامبرياليين . انهم يسعون للحفاظ على اللعبة الامبريالية القائمة على شعار « فرق تسد » واننا نطلب منهم أن يكفوا عن أعمالهم المستترة وان يظهروا عيانا على الملأ . واذا لم يكفوا عن لعبتهم القذرة فى محاولتهم معاونة الصومال على اغراق كينيا . لاننا نعرف جيدا انهم لن ينجحوا فى ذلك فاننا سنشهر بهم أمام جميع المؤتمرات الافريقية فى المستقبل .

اننا فى كينيا لن نتخلى عن شبر واحد من أرضنا للتبليين الصوماليين وهذا أمر لا رجوع فيه . ولا داعى لان يتعلقوا بآمال كاذبة . اننا قد اقترحنا على الصومال — كما فعلنا بالنسبة لاثيوبيا ونياسلاند وروديسيا وجزر زنجبار — بأن الحل السليم الوحيد هو الانضمام الى منظمة الخدمات المشتركة لشرق افريقيا والى السوق المشتركة لشرق افريقيا كخطوة أولى . لاقامة فيدرالية شرق افريقيا .

ولكن مشكلة اقليم الحدود الشمالية لن تحل الا عن طريق واحد ، وهو مواجهة الحقائق كما هى : ان اقليم الحدود الشمالية هو جزء لايتجزأ من كينيا ، وسيظل كذلك الى الابد .

الوفد الكينى فى مؤتمر القمة الافريقى مايو ١٩٦٣

أعضاء الوفد من حزب كانو :

الزعيم : اوجنجا اودنجا
مبيو كونانج
ج . ج . كيانو
جالجادو جودانا
او — ا — ارارو
ايثجو او تيتو
اثيجو اوثيينتو

وثيقة (١٧)

□ رسالة الرئيس جمال عبد الناصر الى الامبراطور هيلاسلاسى (١٢ فبراير ١٩٦٤) □

ان نشوب القتال على الحدود الاثيوبية الصومالية كان صدمة لى وللشعب فى الجمهوريه العربيه المتحدة . وفى رأينا انه يتعين على الفور وقف المعارك وحقن الدماء ، ونقل الخلاف الى اطار الوحدة الافريقية ، لكى يحل بسياسة حسن الجوار على قواعد العدل ، وفى حمى السلام

وان كل دم افريقى يراق فى هذه الظروف ليس خسارة فى ارواح البشر فحسب ، وانما هو خسارة يدفع ثمنها التضامن الافريقى ، والوحدة الافريقية ، والكرامة الافريقية .

وثيقة (١٨)

□ رسالة الرئيس جمال عبد الناصر الى رئيس جمهورية الصومال (١٢ فبراير ١٩٦٤) □

لقد طلبت الى وفد الجمهورية العربية المتحدة فى دار السلام ، ان يولى كل اهتمامه للنزاع المسلح الذى نشب علىالحدود الصومالية الاثيوبية . ولقد كان نشوب القتال صدمة لى وللشعب فى الجمهورية العربية المتحدة . وفى رأينا انه يتعين علىالفور وقف المعارك وحقن الدماء ، ونقل الخلاف الى اطار الوحدة الافريقية ، لكى يحل بسياسة حسن الجوار على قواعد العدل وفى حمى السلام .

وان كل دم افريقى يراق فى هذه الظروف ليس خسارة فى ارواح البشر فحسب ، وانما هو خسارة يدفع ثمنها التضامن الافريقى ، والوحدة الافريقية ، والكرامة الافريقية .

وثيقة (١٩)

□ مذكرتان من أثيوبيا والصومال قدمتا الى منظمة الوحدة الافريقية (فبراير ١٩٦٤) □

١ — نص المذكرة الاثيوبية التى سلمت الى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية فى ٨ فبراير ١٩٦٤ .

بتاريخ ٨ فبراير اعلنت اثيوبيا حالة الطوارىء فى المنطقة المتاخمة لجمهورية الصومال . وقد اتخذ هذا الاجراء نتيجة الهجوم المسلح الذى قامت به قوات عسكرية صومالية على مراكز الشرطة الاثيوبية فى « توج وجالى » ان هذا التصرف العدوانى ليعد الذروة لسلسلة وقعت من الاحداث وازداد تكرارها خلال الاعوام السبعة الاخيرة حيث داب رجال العصابات الصوماليون ممن نظمتهم وزودتهم الحكومة الصومالية بالاسلحة تحت امرة ضباط صوماليين على عبور الحدود داخل اثيوبيا بغية للقتل والنهب والتدمير .

ان هذا العمل ان هو الا مظهر من سياسة التوسع الاقليمى التى تمارسها جمهورية الصومال التى تستهدف تحقيق « الصومال الكبرى » على حساب جيرانها ، وهى سياسة تضمنت حمله عنيفة موجهة ضد اثيوبيا قامت بها الصحافة الصومالية والاذاعة . وتعد تدخلا مباشرا فى شئون اثيوبيا الداخلية وتحريضا على النشاط الهدام وازعاج السلطات الاثيوبية وسكان المنطقة التى أعلنت فيها حالة الطوارىء القائمة . ان هذه السياسة تعد انتهاكا صارخا وجريئا للقرارات المعتمدة من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذى انعقد فى مايو ١٩٦٣ فى اديس ابابا ، وهى سياسة تنتهك انتهاكا مباشرا المبادىء التى وردت فى المادة الثالثة من ميثاق الوحدة الافريقية والتعهد الذى تطعته الصومال على نفسها طبقا للبند السادس من الميثاق باحترام هذه المبادىء بدقة قد انتهك مرة اخرى .

وطبقا للمادة الثانية عشرة من ميثاق الوحدة الافريقية ، فان حكومة الامبراطورية الاثيوبية لتطالب بتوجيه الدعوة فورا لعقد دورة غير عادية لمجلس الوزراء للنظر فى الاعتداء الذى ارتكبته جمهورية الصومال ضد اثيوبيا والمطلوب ابلاغ هذا الطلب فورا الى جميع الدول الاعضاء .

٢ — نص مذكرة الجمهورية الصومالية المقدمة الى الامين العام لنظمة الوحدة الافريقية فى ٨ فبراير ١٩٦٤ .

أتشرف بأن اشير الى مراسلاتى التلغرافية السابقة وأسف لان ابلغكم انه خلال الاربع والعشرين ساعة الماضية فان الطيران الاثيوبى قد زاد من وطأة هجماته المتواصلة بالقاء القنابل وضرب القرى ومعسكرات الرحل التى تقع فى الجمهورية الصومالية مدافعة محدثا بذلك خسائر فادحةبين السكان المدنيين والممتلكات التى لحقها التلف . ان الوحدات الصومالية التى

أرسلت الى المنطقة لمواجهة وصد التغلغل الاثيوبى المسلح المتكرر قد عانت أيضا لخسائر فادحة وفى الوقت الذى اكتب فيه هذه البرقية مازالت هذه الهجمات تزداد وتشتعل » ونظرا لهذا الهجوم المسلح الذى لا مبرر له والذى قام به الطيران الاثيوبى والقوات الارضية ضد الجمهورية الصومالية لم ينقطع منذ ٦ فبراير ، فان الحكومة الصومالية تطالب بادراج هذا الموضوع فى جدول اعمال الدورة غير العادية لوزراء الخارجية والدفاع التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والتى ستعقد فى ١٢ فبراير فى دار السلام وانى لارجو أن يوزع هذا الطلب على جميع الدول الاعضاء فورا » وتقبلوا فائق الاحترام .

وثيقة (٢٠)

□ رسالة الامبراطور هيلاسلاسى الى الرئيس جمال عبد الناصر (فبراير ١٩٦٤) □

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية العربية المتحدة

قبل استلام برقية فخامتكم التى وردت اليوم حول العلاقات السيئة القائمة حاليا بين اثيوبيا وجمهورية الصومال ، كنا قد اطلعنا سفير فخامتكم هنا على تفاصيل الموقف الصحيح فى هذا الشأن بغية ابلاغها الى فخامتكم ورغم كل جهودنا من اجل ان نعيش فى سلام ووئام مع شعب جمهورية الصومال فان قادة الصومال لم يكتفوا بتوجيه دعاية كاذبة ضدنا وضد شعبنا فحسب بل انهم قد اعتدوا على اراضينا بارسال قوات عسكرية وبوليسية صومالية قامت بشن هجمات على امن اثيوبيا وسكانها .

وبالرغم من التأكيدات بوقف اطلاق النار والتى اعطيت لسكرتير عام الامم المتحدة فان قادة الصومال لم يكفوا حتى الان من شن هجماتهم العدوانية ضد بلادنا ودفاعا عن سلامة اراضينا ، فان قوات امننا تقوم بصد هذه الاجراءات العدوانية ببسالة .

ونحن نود ان نؤكد لفخامتكم ان كل اعمالنا تدل على اننا مارسنا ضبط النفس فى هذا الامر ، وسوف نستمر على هذا المنوال مستقبلا . وكما تعلمون فخامتكم فاننا قد طلبنا بالفعل عقد جلسة غير عادية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية لبحث هذه المسألة ، ونظرا لان هذه المسألة عاجلة فاننا نعرب عن أملنا فى ان يقوم وزراء الخارجية والدفاع المجتمعون حاليا فى دار السلام بمناقشتها ونحن نشكر لفخامتكم على اهتمامكم بهذه المسألة .

وثيقة (٢١)

□ رسالة رئيس جمهورية الصومال الى الرئيس جمال عبد الناصر (فبراير ١٩٦٤) □

سبق للرئيس الصومالى ان بعث ببرقيتين الى الرئيس عبد الناصر تناولت البرقية الاولى (فى ١٢ فبراير ١٩٦٤) الاخطار بضرب الطائرات العسكرية الاثيوبية منطقة فرفر . وكانت البرقية الثانية ردا على رسالة الرئيس عبد الناصر فى ١٢ فبراير ١٩٦٤ وتقديرا لتدخله فى الموقف القائم بين الصومال واثيوبيا ، وقد الحت هذه الرسالة فى ان تتدخل منظمة الوحدة الافريقية بصفة عاجلة وفيما يلى نص الرسالة الثالثة :

يا صاحب الفخامة «» اتشرف بأن ابلغكم انه تأييدا للقرار الذى اتخذه مؤتمر وزراء منظمة الوحدة الافريقية فى دار السلام يوم ١٤ فبراير بشأن الموقف فى الحدود بين اثيوبيا والصومال ، فان حكومتى الصومال واثيوبيا نتيجة للتدخل الشخصى من جانب صاحب الفخامة ابراهيم عبود رئيس جمهورية السودان قد وافقتا على وقف اطلاق النار ابتداء من الساعة الثانية عشرة ظهرا الى الساعة التاسعة بتوقيت جرينتش فى يوم ١٦ فبراير ، وكذا الكف عن الدعاية العدائية وقد صدر هذا الاقتراح من حكومتنا ولقد تلقيت فى هذا الصباح تأكيدا من صاحب الفخامة ابراهيم عبود يفيد بأن صاحب الجلالة هيلاسلاسى قد وافق على الاقتراح .

ويؤسفنى غاية الاسف ان ابلغ فخامتكم ان القوات والطائرات الاثيوبية بدلا من ان تراعى وقف اطلاق النار قد شددت هجومها على اراضى جمهورية الصومال ، وحددت عن عمد وقتا لهذا الهجوم بنصف ساعة بعد ان تلقت قوات الدفاع الصومالية أمرا بالانسحاب من مراكزها ، وقد وقعت كل هذه الحوادث داخل جمهورية الصومال كما يلى :

١ — اناجوها ، الساعة ١٢٫٤٠ بالتوقيت المحلى عبرت الحدود القوات الاثيوبية تعززها الطائرات العسكرية واحتلت عنوة قرية اناجوها .

٢ — فى اقليم هودور ، الساعة ١٤٠٠ بالتوقيت المحلى عبرت القوات الاثيوبية الحدود بعد ان القت وابلا من قنابل الطائرات ومدافع الهاون مما ادى الى تحطيم مركز البوليس تحطيما تاما والحاق اضرار جسيمة بالقرية

٣ — الجوال ، بالقرب من بلدوين ، دكت الطائرات الاثيوبية القرية بقنابلها وقتلت وجرحت الكثير من المدنيين كما حطمت الجسور آبار المياه .

٤ — دولو ، فى اعالى مديرية

جوبا عبرت القوات الاثيوبية الحدود بعد أن اطلقت المدفعية ومدافع الهاون نيرانا حامية ، ثم شنت هجوما على المراكز الصومالية ، ومازال القتال دائرا .

٥ — غرفر ، عبرت القوات الاثيوبية الحدود ، وهى مستمرة فى شن هجومها على المراكز الصومالية ، ومازال القتال دائرا .

٦ — جوراجيسوم ، عبرت القوات الاثيوبية الحدود تعززها المدفعية الثقيلة ثم شنت هجوما على القرية الصومالية واحتلتها ومازال القتال دائرا .

٧ — الحار ، فى اقليم هودور فى الساعة ١٤٠٠ بالتوقيت المحلى بعد ان القت وابلا من قنابل المدفعية ثم احتلت القرية ، ومازال القتال دائرا .

٨ — داباجوريالة ، فى اقليم هارجيزا ، امطرت الطائرات العسكرية الاثيوبية المراكز الصومالية بوابل من قنابلها ودكتها دكا . وتحاول القوات الاثيوبية دخول الاراضى الصومالية ومازال القتال دائرا .

٩ — علابادى ، فى اقليم هارجيزا ، دكت الطائرات العسكرية القرية الصومالية بقنابلها .

١٠ — كالابيد ، فى اقليم هارجيزا ، امطرت الطائرات العسكرية الاثيوبية قرية كالابيد بوابل من قنابلها ودكتها دكا ، فنتجت عن ذلك اضرار بالغة .

١١ — كيلو دوسى ، دبوربانتال فى اقليم دولو ، اجتازت القوات الاثيوبية الحدود بعد ان القت الطائرات وابلا من قنابلها ، ثم شنت هجوما على المراكز الصومالية ، ومازال القتال دائرا

ونظرا لهذه الهجمات المباغتة فان عدد الخسائر فى الارواح لم يعرف بعد .

والان لا يسع الحكومة الصومالية الا ان تتخذ كافة الاجراءات اللازمة لصد العدوان الاثيوبى والحفاظ على سيادتها .

وللمرة الثانية اوجه نظر فخامتكم الى اعمال العدوان المسلح السافر المتوالية والتى ترتكبها اثيوبيا ضد هذه الجمهورية . ولا تتحمل جمهورية الصومال اية مسئولية عن النتائج التى قد تترتب على هذه الهجمات التى تشنها اثيوبيا عن عمد وبلا مبرر وبخاصة بعد أن أبدت حكومتى حسن نيتها فى مناسبتين وذلك بموافقتها على وقف اطلاق النار والقيام بتنفيذه بناء على طلب كل من سكرتير عام الامم المتحدة ووزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية فى جلستهم المنعقدة فى دار السلام ، وساوافى فخامتكم بما يحدث من تطورات جديدة مع اسمى اعتبارى .

قد ينجم من عواقب عن مثل هذا الموقف .

واذ يذكر المبادىء التى اكدتها المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وبالاخص الفقرة الرابعة من المادة المذكورة الخاصة بتسوية المنازعات عن طريق التفاوض او الوساطة او التوفيق او التحكيم .

واذ يحرص على تهيئة الجو الكفيل بالوصول الى مثل هذه التسوية السلمية .

ونظرا لايمانه بان وحدة افريقيا تستوجب عرض جميع المنازعات التى قد تثار بين الدول الاعضاء على منظمة الوحدة الافريقية اولا لايجاد تسوية لها .

١ — يدعو حكومتى اثيوبيا والصومال الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف اطلاق النار فورا والكف عن كل عمل عدائى .

٢ — يوصى حكومتى اثيوبيا والصومال الى الالتزام فى تصرفهما كافة الحملات ذات الطابع الاستفزازى او التجريحى عن طريق اللجوء الى استخدام وسائل الاعلام .

٣ — يدعو حكومتى اثيوبيا والصومال الى الالتزام فى تصرفهما بروح ما تضمنته الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من الميثاق ، وذلك بالشروع فى التفاوض فى ايجاد تسوية سلمية للنزاع القائم بينهما .

٤ — يدعو جميع الدول الافريقية التى لديها بعثات دبلوماسية او قنصلية معتمدة لدى اثيوبيا والصومال الى بذل كل ما فى وسعها للوصول الى اقرار وقف اطلاق النار .

٥ — يقرر مسألة الخلاف على الحدود ضمن جدول اعمال الدورة الثانية غير العادية لمجلس الوزراء الذى سينعقد فى لا جوس فى ٢٤ فبراير ١٩٦٤ بهدف الوصول الى تسوية سلمية ونهائية .

اعتمد فى ١٤ فبراير ١٩٦٤ .

وثيقة (٢٢)

□ قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية حول الخلاف الصومالى الاثيوبى (١٢ — ١٥ فبراير ١٩٦٤) □

ان مجلس الوزارة المجتمع فى دار السلام من ١٢ الى ١٥ فبراير ١٩٦٤ فى دورته الثانية غير العادية . ★

بعد اقراره ادراج موضوع بحث التسوية السلمية للنزاع القائم على الحدود بين اثيوبيا والصومال ضمن جدول اعماله .

وبعد استماعه الى تصريحات لمندوبى اثيوبيا والصومال حول الازمة القائمة على طول خط الحدود بين البلدين .

ونظرا لشعوره بالتأثر العميق من جراء تعدد الاشتباكات الجارية بين هذين البلدين الشقيقين .

واذ يساوره القلق الشديد لما

★ هناك خطأ فى نص التوصية الصادرة من مجلس الوزراء اذ ان الدورة غير العادية التى ستنعقد فى لاجوس هى دورة عادية [الدورة الثانية] وليست الدورة الثانية غير العادية .

وثيقة (٢٣)

قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية حول الخلاف الصومالى الكينى (١٢ — ١٥ فبراير ١٩٦٤)

ان مجلس الوزراء المجتمع فى **دار السلام من (١٢ — ١٥ فبراير** سنة ١٩٦٤) **فى دورته الثانية** غير **العادية :**

بعد استماعه الى تصريحات مندوبى كينيا والصومال حول تكرار حوادث الحدود فى الاقليم الشمالى الشرقى من كينيا المتاخم بالصومال

واذ يساوره **القلق الشديد** لما **سيؤدى اليه استمرار مثل هذه** الحوادث من خصومات قد تنجم عنها عواقب خطيرة

واذ يذكر مبادىء ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وخاصة الفقرة **الرابعة من المادة الثالثة للميثاق**

١ — **يدعو** حكومتى الصومال وكينيا الى اتخاذ الخطوات اللازمة لتسوية النزاع القائم طبقا لروح الفقرة الرابعة للمادة الثالثة من الميثاق .

٢ — **يدعو** حكومتى الصومال وكينيا الى الامتناع عن الاعمال الاستفزازية والدعاية فى الوقت الذى تجرى خلاله محاولة لايجاد تسوية سلمية **للنزاع** .

٣ — **يقرر** الاحتفاظ بموضوع **هذا النزاع** ضمن جدول أعمال جميع الدورات التالية لمجلس الوزراء حتى يتم **ايجاد** تسوية نهائية له .

وثيقة (٢٤)

قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية حول الخلاف الصومالى الاثيوبى (٢٤—٢٩ فبراير ١٩٦٤)

أن مجلس الوزراء المجتمع فى لاجوس [نيجيريا] من ٢٤ الى ٢٩ فبراير ١٩٦٤ فى دورته **الثانية :**

بعد أن أخذ بعين الاعتبار موضوع البحث عن تسوية سلمية لنزاع الحدود القائم بين اثيوبيا والصومال .

وبعد استماعه الى تصريحات وفدى اثيوبيا والصومال حول الوضع الراهن المتعلق بالنزاع على الحدود القائم بين هذين البلدين

واذ يذكر القرار رقم (٣) [**الدورة الثانية**] **الذى اعتمده** مجلس الوزراء فى دورته الثانية غير العادية التى انعقدت من ١٢ الى ١٥ فبراير ١٩٦٤ فى دار السلام

واذ يهنىء حكومتى اثيوبيا والصومال على اقرارهما وقف اطلاق النار فورا ، مسجلا بارتياح أن هناك جوا من الهدوء الاخوى قد تحقق بين الدولتين مما سيسهل **ايجاد** حل سلمى ونهائى وفقا لاحكام الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

واذ يحرص على دعم التقدم الذى تحقق على هذا النحو فى البحث عن تسوية سلمية .

١ — **يؤكد** القرار رقم ٣ للدورة الاستثنائية لمجلس وزراء الدول الافريقية الذى اعتمد فى ١٥ فبراير ١٩٦٤ بما فيه الفقرات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤

٢ — **يلتمس** من حكومتى اثيوبيا والصومال الحفاظ على وقف اطلاق النار الذى تقرر وانهاء الاشتباكات التى تمت والامتناع عن أى عمل قد يهدد وقف اطلاق النار

٣ — **يلتمس** من حكومتى اثيوبيا والصومال طبقا لما جاء فى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من الميثاق وكذا الفقرة الثالثة من القرار رقم ٣ [الدورة الثانية] **المعتمد** فى ١٥ فبراير ١٩٦٤ البدء بأسرع ما يمكن فى المفاوضات المباشرة مع الالتزام بأحكام الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من الميثاق بهدف الوصول الى تسوية سلمية للنزاع القديم القائم على الحدود .

٤ — **يلتمس** منهما بذل كل جهد لوضع هذا القرار موضع التنفيذ وابلاغ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات التابع للوحدة الافريقية بنتيجة مفاوضاتهما .

وثيقة (٢٥)

قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية حول الخلاف الصومالى الكينى (٢٤ — ٢٩ فبراير ١٩٦٤)

أن مجلس الوزراء المجتمع فى لاجوس بنيجيريا من ٢٤ الى ٢٩ فبراير ١٩٦٤ فى دورته الثانية :

بعد الاستماع الى تصريحات ممثلى كينيا والصومال حول الحوادث التى جرت على الحدود بين كينيا والصومال

واذ يذكر القرار ٤ للدورة الثانية غير العادية لمجلس الوزراء المتخذ فى ١٥ فبراير

١٩٦٤ وبخاصة الفقرتين ١ ، ٢ من هذا القرار

واذ يشعر بالقلق العميق لما سينجم عن زيادة التوتر نتيجة لاستمرار مثل هذه الحوادث المؤسفة مما قد يؤدى الى اشتباكات مسلحة قد تنجم عنها عواقب خطيرة ضارة بالوحدة الافريقية وبالسلام فى هذه القارة

واذ يذكر الفقرة ٤ من البند ٢ من الميثاق

١ — **يعيد تأكيد** الفقرتين ١ ، ٢ من القرار ٤ [للدورة الثانية] الذى أقره مجلس الوزراء فى دورته الثانية غير العادية المنعقدة فى دار السلام من ١٢ الى ١٥ فبراير ١٩٦٤ .

٢ — **ويدعو** حكومتى كينيا والصومال الى الشروع فى أقرب فرصة ممكنة فى اجراء مفاوضات مباشرة مع الالتزام بالفقرة ٣ من المادة الثالثة من الميثاق بهدف ايجاد تسوية سلمية دائمة للخلافات القائمة بينهما .

٣ — **ويدعوهما** بالاضافة الى الامتناع عن جميع الاعمال التى تد تؤدى الى زيادة خطورة الاوضاع أو الحيلولة دون نجاح تسوية سلمية وأخوية كما يدعو الى ابلاغ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات التابع لمنظمة الوحدة الافريقية القادم نتيجة تلك المفاوضات .

وثيقة (٢٦)

☐ بيان صومالى أثيوبى مشترك بعد مفاوضات الخرطوم (٣٠ مارس ١٩٦٤) ☐

١ — تم اللقاء منذ ٢٤ مارس ١٩٦٤ فى الخرطوم بالسودان بين ممثلى حكومتى اثيوبيا والجمهورية الصومالية ، وذلك وفقا للقرارات المعتمدة فى دار السلام ولاجوس من قبل مجلس الوزراء بمنظمة الوحدة الافريقية والتى تدعو الحكومتين المعنيتين الى الحفاظ على وقف اطلاق النار والى الامتناع الفعلى عن اية دعاية معادية والى الدخول فى مفاوضات مباشرة بهدف تحقيق تسوية سلمية للنزاع حول الحدود ..

٢ — وقد ترأس الوفد الاثيوبى صاحب الفخامة آتوكيتما بيفرو وزير الشئون الخارجية فى اثيوبيا كما ترأس الوفد الصومالى صاحب الفخامة السيد عبدالله عيسى وزير الشئون الخارجية للجمهورية الصومالية ..

٣ — وقد تكرم صاحب الفخامة الفريق ابراهيم عبود رئيس جمهورية السودان بافتتاح أول دورة للمؤتمر التى حضرها ايضا اعضاء مجلس الوزراء السودانى واعضاء المجلس المركزى ورؤساء الوفود الدبلوماسية وكبار المسئولين الحكوميين . وقد سجل رئيسا الوفدين دعوة صاحب الفخامة الرئيس الى الافريقيين بالعمل على ايجاد حل سلمى لمشاكلهم . كما عبر رئيسا الوفدين عن امتنانهما لهذه الكلمات الرشيدة الحكيمة .

٤ — وقد افتتحت المفاوضات فى جو من الود كما اتسمت بتبادل صريح لوجهات النظر . وكانت المحادثات قد تركزت على عدد من المسائل المهمة سيمهد تسويتها الطريق الى جعل العلاقات بين البلدين طبيعية . وقد اسفرت هذه المحادثات عن اتفاق ممثلى الدولتين على النقاط الاتية :

ا — اعادة تأكيد القرارات التى اقرها مجلس الوزراء منظمة الوحدة الافريقية فى دار السلام ولاجوس ..

ب — عزم الحكومتين على الحفاظ على قرار وقف اطلاق النار على طول خط الحدود بين البلدين

ج — انسحاب قواتهما العسكرية الى مسافة تتراوح بين ١٠ — ١٥ كيلو مترا من كل جانب من الحدود . ومثل هذا الانسحاب يجب ان يبدأ فى أول ابريل ١٩٦٤ ويتم فى ٦ ابريل ١٩٦٤ .

د — تعيين لجنة مشتركة مكونة من ممثلى الحكومتين وتكون مهمتها التحقق من الانسحاب التام للقوات العسكرية ..

هـ — الكف عن كل دعاية معادية بوساطة جميع وسائل الاعلام وذلك منذ ٢ ابريل ١٩٦٤ .

٥ — وقد اتفق ممثلو الحكومتين على استئناف المفاوضات فيما بعد تمشيا مع الفقرة الثالثة من القرار الذى اتخذ فى لاجوس قبل الانعقاد المقبل لمؤتمر رؤساء الدول الافريقية والحكومات . وستحدد الحكومتان مكان وتاريخ الاجتماع المقبل فى أقرب فرصة ممكنة عن طريق الوسائل الدبلوماسية العادية .

٦ — ويعرب ممثلو اثيوبيا والجمهورية الصومالية عن امتنانهم لرئيس وحكومة وشعب السودان لما قدما لهما من تسهيلات ولكرم الضيافة والترحيب الاخوى الذى شملهما ويعترفان بان الاتفاق الذى أسفرت عنه المحادثات يرجع الفضل اليه بطريقة لا يستهان بها الى الاهتمام الكبير الذى ابدته جمهورية السودان فى سبيل نجاح المحادثات المباشرة بين البلدين .

نيابة عن الوفد الاثيوبى
آتوكيتما بيفرو
نيابة عن الوفد الصومالى
عبد الله عيسى

وثيقة (٢٧)

قرار اول مؤتمر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية (القاهرة — يوليو ١٩٦٤)

ان مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد فى اول دورة عادية له فى القاهرة ، الجمهورية العربية المتحدة من ١٧ الى ٢١ يوليو ١٩٦٤

نظرا لان مشكلة الحدود تشكل عامل انقسام خطير دائم .

ونظرا الى المناورات الخارجية عن افريقيا التى تهدف الى بث الفرقة بين الدول الافريقية .

ونظرا لان حدود الدول الافريقية فى يوم استقلالها تشكل حقيقة واقعة .

ونظرا لانشاء لجنة الاحد عشر فى لاجوس التى عهد اليها بدراسة وسائل تقوية الوحدة الافريقية .

ونظرا لضرورة دعم الوحدة الافريقية بكل وسيلة ممكنة .

ونظرا للحاجة الملحة لتسوية المنازعات بين الدول الافريقية بالوسائل السلمية داخل الاطار الافريقى تماما .

ونظرا لان الدول الاعضاء قد تعهدت طبقا للمادة ٦ ان تراعى جميع المبادىء التى تتضمنها المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية مراعاة دقيقة .

١ — يعيد جادا تأكيد المراعاة الدقيقة للمبادىء الموجودة فى المادة الثالثة فقرة ٣ من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

٢ — يعلن جادا ان تتعهد كل الدول الاعضاء باحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال القومى .

وثيقة (٢٨)

اتفاقية صومالية اثيوبية (اكرا — ٢٣ اكتوبر ١٩٦٥)

المادة الاولى : ★

[أ] تطبيقا للاتفاقية المعقودة بين حكومتى اثيوبيا والصومال فى مدينة الخرطوم بالسودان ، فان الطرفين يتفقان على الامتناع ووقف الحملات الدعائية التى تمتلكها أى من الحكومتين داخل حدودهما مما تقوم به وسائل الاعلام ، كما يتفقان على عدم تشجيع مثل هذه الانشطة بالاجهزة والاذاعات الاخرى .

[ب] ان ترويج وتكرار الدعاية المعادية عن طريق أى من الطرفين مما اشير اليه فى الفقرة السابقة والموجهة ضد الطرف الاخر داخل حدود اثيوبيا والصومال ستعتبر عملا تسأل عنه حكومة الدولة المعنية .

المادة الثانية ،

[أ] يعد اعتداء وتكرارا للدعاية العدائية ، نشر وتوزيع واذاعة أى مما ذكر فى المادة الثالثة سواء أكان ذلك بالكتابة أو شفويا عن طريق الاذاعة ، اما بالراديو أو بالتليفزيون .

[ب] تعد دولة مروجة الدولة التى تصدر منها او تروج داخلها الدعاية المغرضة .

[ج] وتعد دولة معتدى عليها الدولة التى توجه ضدها الدعاية العدائية .

المادة الثالثة ،

[أ] تعد من قبيل الدعاية العدائية ، أى مادة تتضمن :

[١] تعريض الشعب أو بمجموعة منه أو الحكومة أو رئيس الدولة أو الموظفين الرسميين أو أى منهم من الدولة المعتدى عليها للسخرية أو الاحتقار من جانب الشعب او مجموعة منه من قبل الدولة المروجة أو بث خصومة او نقد يدور حول تصرفاتهم او عاداتهم او تاريخهم او نشأتهم او طريقة معيشتهم .

[٢] بث روح العداء أو نقد سلوك وتصرفات الدولة المعتدى عليها او الدور الذى يلعبه أى فرد فيها .

[٣] تحريك أو بث التمرد فى نفوس شعب الدولة المعتدى عليها أو مجموعة منه فيما يتعلق بطريقة معيشتهم أوتصرف حكومتهم أو الدور الذى يلعبه أى فرد منهم

[٤] تشجيع أو حض الشعب فى الدولة المروجة أو أى مجموعة منها على انتهاج سياسة لا تتفق والحفاظ على العلاقات الودية بين

[٥] تحريك أو تشجيع أو معاونة العناصر المنقسمة فى داخل الدولة أو خارجها على انتهاج أى حملة أو برنامج يتضمن ترويج دعاية عدائية او حضا على اتخاذ سياسة تجاه افراد قادمين من اقليم الدولة تهدف أو تعمل على ابعادهم عن هذه الدولة أو تشجيعهم على ارتكاب أعمال عدائية أو دعاية معادية ضد شعب تلك الدولة .

[ب] ليس من الضرورى ان يتم اعداد المادة المعنية او نشرها فى الدولة المعتدية ، أو اعادة نشر أى مادة فان ذلك يعتبر عملا عدائيا وتكرارا للدعاية العدائية للاهداف كافة المبينة هنا

[ج] ليس من الضرورى أن يذكر اسم أى من الدولتين أو الحكومتين او شعبيهما او الموظفين الرسميين بهما بالاسم ليشكل ذلك دعاية عدائية مازامت الدلائل تشير ضمنيا أن المادة المعنية موجهة الى الدولة الاخرى .

المادة الرابعة : يوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ اعتبارا من الساعة التاسعة من صباح يوم ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٦٥ .

توقيع [أ. دوالة]
وزير خارجية جمهورية الصومال
كينما اتوكيتما بيفرو
وزير الدولة للشئون الخارجية للامبراطورية الاثيوبية

★ المصدر = النشرة الصحفية التى اذاعتها الحكومة الاثيوبية فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥

وثيقة (٢٩)

□ موقف كينيا من المفاوضات مع الصومال (ابريل ١٩٦٧) □

نظرا للتحفظ الحكيم الذى أدلت به حكومة جمهورية كينيا الخاص بالحق الطبيعى للدفاع عن النفس ، لمواجهة قضية معروفة لدى الجميع فانه من الواجب اعادة التأكيد بأن حكومة كينيا مازال لديها استعداد للاشتراك فى مفاوضات تجرى فى ظروف ملائمة ومجدية وتفضى الى تسوية سلمية للقضية .

ومن وجهة نظر حكومة جمهورية كينيا فان المتطلبات التالية يجب أن تتوفر بادىء ذى بدء للدخول فى مثل هذه المفاوضات :

١ — يجب على حكومة الجمهورية الصومالية أن تتخلى من جميع تطلعاتها الاقليمية فيما يخص الاقاليم الادارية الستة التى تضمها كينيا ، وان تعلن فى نفس الوقت استعدادها للاعتراف :

أ — بأن اقليم الحدود الشمالية الذى يقع فى كينيا جزء لايتجزأ قانونا من الجمهورية الكينية .

ب — بأن هذا الاعتراف يتضمن افتتاح عهد من التعايش السلمى البناء بين كينيا والصومال .

٢ — يجب على حكومة الجمهورية الصومالية ان تحل علانية « حركة القيادة العليا لتحرير اقليم الحدود الشمالية » فى مقدشيو التى كثر حولها الحديث .

٣ — يجب أن تتخذ حكومة الجمهورية الصومالية على الفور الاجراءات التالية :

أ — ايقاف تموين عصابات « الشفته » بالاسلحة والذخيرة والغام البلاستيك وجميع معدات التخريب .

ب — سحب أكبر قدر ممكن من تلك المعدات والعتاد بما فيها الالغام .

ج — ان تتعهد بأن تضمن من الان فصاعدا عدم السماح بألا تتسرب الى كينيا الاسلحة أو الذخيرة أو المفرقعات من الصومال الى كينيا .

٤ — يجب على حكومة الجمهورية الصومالية اغلاق مراكز تدريب الشفتا الموجودة فى بولا هاوا وبور هاش وبلسك كوجانى ولاغو وتحويل هذه المعسكرات وهذه القواعد لاهداف محلية حسبما تراه حكومة الصومال ملائما .

٥ — يجب أن تعترف حكومة الجمهورية الصومالية بحق هؤلاء الصوماليين الذين هم مواطنون من كينيا — سواء أقاموا فى الاقاليم الستة أو فى أى مكان آخر — فى أن يحيوا فى سلام وفقا لقوانين كينيا وطبقا لزعامة وارشاد زعمائهم ورؤسائهم السياسيين والدينيين .

٦ — يجب على حكومة الجمهورية الصومالية أن تؤكد بأن على الصومال وكينيا بصفتهما دولتين حرتين ذواتى سيادة بأن تلتزما من الان فصاعدا بأمانة تامة تنفيذ قرارات منظمة الوحدة الافريقية التى تنص على :

أ — الاعتراف بأن الحدود التى وجدت عند حصول الدول على استقلالها ، يجب أن تقبل وألا تمس كما هى من لدن جميع الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية .

ب — الحاجة الى معالجة جميع المنازعات عن طريق وسائل التوفيق والمفاوضات .

ج — شجب الافعال مثال النشاط الهدام والدعاية المغرضة التى ترمى الى قطع العلاقات بين دول حرة متكافئة وعضو فى منظمة الوحدة الافريقية .

٧ — يجب على حكومة الجمهورية الصومالية ، بصفتها الدولة المهددة وقف كل دعاية مغرضة بصفة دائمة بين مقدشيو ونيروبى ، أن تعلن عن استعدادها للانضمام الى حكومة كينيا فى اذاعة تصريحات مشتركة ومتفق عليها من الطرفين تدين حالة العنف فى أقليم الحدود الشمالية وتتطلع داخل اطار التعايش السلمى الى عهد من التنمية البناءة الاقتصادية والاجتماعية .

واذا نفذت هذه النقاط السبع أو تم الاتفاق عليها عندئذ :

٨ — ستكون حكومة كينيا مستعدة فى الحال للدخول فى مناقشات مع حكومة الجمهورية الصومالية حول اعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين ولتسهيل اتمام جميع المفاوضات المباشرة حتى يتسنى لكليهما دراسة جميع العناصر البناءة التى قد تفضى الى عهد من التعايش السلمى .

٩ — ستكون حكومة كينيا مستعدة فى الحال لاعادة النظر فى الحظر الجارى العمل به على المبادلات التجارية بين الدولتين وعلى الغاء الحظر على التحركات الجوية بين كينيا والصومال .

١٠ — ستكون حكومة كينيا مستعدة للانضمام مع حكومة الصومال لوضع تقرير مشترك متفق عليه من الطرفين يقدم الى منظمة الوحدة الافريقية متضمنا أن النزاع الذى قام بين الدولتين الاعضاء قد تمت تسويته بالوسائل السلمية .

١١ — ستكون حكومة كينيا مستعدة لتعيين ممثلين لها على أى مستوى متفق عليه من الطرفين لاجراء مناقشات مع ممثلين معينين من طرف حكومة الصومال حول امكانيات التعاون بين الدولتين فيما يخص مسائل تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على جانبى الحدود . وقد تشمل هذه المسائل شبكات المواصلات وتوصيل المياه والادارة والاشراف البيطرى والادارة المحلية والرفاهية الاجتماعية بما فيها الخدمات التعليمية والصحية واجراءات الحدود والوقاية ضد الجرائم وغيرها من الموضوعات التى تهم الطرفين بطريقة عملية .

وثيقة (٣٠)

☐ تصريح رئيس وزراء الحكومة الصومالية المشكلة فى ١٠ يونيو ١٩٦٧ ☐

كما تعلمون فان جيراننا الافريقيين — كينيا واثيوبيا — متشبهين بالسادة الاوروبيين المتحكمين فى اراضى الساحل الصومالى الفرنسى يرفضان السماح بحق تقرير المصير — الذى يعد حقا طبيعيا — للمقاطعات الصومالية التى حصلوا عليها فى العهد الذى جرت فيه التجربة الاستعمارية للامة الصومالية .

وان حكومتى لتنتوى انتهاج نفس السياسة التى التزمت بها الحكومات السابقة — وهى سياسة حدد الدستور معالمها واهدافها — باذله كل مافى وسعها من جهود فى سبيل اقناع هذه الدول بالتصريح بتطبيق حق تقرير المصير للمقاطعات الصومالية مستعنية فى ذلك بكل ما اوتيت من وسائل مشروعة وسلمية .

وسنداوم الضغط على هذه الدول حتى نصل الى هذا الهدف مستعينين فى ذلك بشتى الوساطات الدبلوماسية فى اطار الهيئات الدولية مثل الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . كما سنبذل مجهودا خاصا فى سبيل توضيح الاسباب التى دعتنا الى اتخاذ هذا الموقف ازاء المقاطعات الصومالية التى وضعت بين ايد اجنبية . واننا حتى نستطيع الحصول على مساندة الدول المحبة للحرية لننهض بأمالنا . كما سنعمل جاهدين على صد حملات الدعاية الكاذبة والاتهامات الملفقة على الصورة التى اثارها ضدنا انصار الاستعمار من السود والبيض على السواء .

ذلك لان اعداءنا طوال هذه الاعوام السبعة التى عرفت خلالها بلادنا الاستقلال قد نجحوا فى خلق صورة كاذبة عن الجمهورية الصومالية تظهرها فى شكل دولة قامت على روح من العداء تجاه الدول المجاورة لها فقد حاولوا — وقد نجحوا فى هذه المحاولة الى حد بعيد — اقناع العالم بان الجمهورية الصومالية تغذى اطماعا توسعية سجلت فى دستورها على انها الهدف المقدس الاسمى والاخير لنشاطها السياسى .

وان حكومتى لتتولى مهمة ازالة هذا الغشاء من الاكاذيب واظهار حقيقة الاوضاع . وسنجعل هذه الحقيقة معروفة لدى الاصدقاء والاخرين ، بل لدى العالم باكمله . وهى ان الجمهورية الصومالية ليست لديها اى مطالب اقليمية بالنسبة لاى دولة مجاورة لها . ان كل مانسعى اليه هو حصول اخواننا الذين يرزحون تحت نير الاستعمار على الاستقلال وذلك وفقا لاسلوب سليم ، وهو حق تقرير المصير وان جمهوريتنا الشابة بالرغم من المشاكل والمصاعب العديدة التى تعانى منها ، لن تدخر وسعا ولن تتراجع امام اى تضحية فى سبيل تولى الدفاع عن الاستقلال وعن حق تقرير المصير للاقاليم الصومالية التى وضعت تحت حكم اجنبى .

واننى الان اريد ان أفرق بعناية بين رغبتنا ومناصرتنا لاخواننا فى شتى الحملات التى قادوها للحصول على الاستقلال عن طريق حق تقرير المصير الذى يعد طريقا مشروعا تماما ومطابقا لكافة المفاهيم العصرية المعترف بها للحرية ولحقوق الانسان من جهة وبين الرغبة التى يصبغها علينا اعداؤنا من اننا نريد « ضم » او « التوسع فى » اجزاء من اقاليم لهم ، وهو ما قد يعد غير مشروع لو كان الامر كذلك بالفعل .

واننى لا ارغب فى ان ابدو وكأننى اقترح اى تنازل عن الموقف الذى اتخذته الحكومات السابقة فى هذا الموضوع مثل هذا المظهر قد يكون خاطئا تماما ولكن ما يبدو بالتأكيد هو ان قضيتنا فى الماضى قد أضرها عدم التمييز الكافى بين السياسة المشروعة التى تسلكها الحكومة الصومالية والسياسة غير المشروعة التى يدعى اعداؤنا عن خطأ انها سياستنا .

واننى على سبيل التأكيد وحتى لا يحدث مرة اخرى اى التباس له عذر ما لاكرر القول : باننا لا نرغب بأى حال فى ضم اراضى اى دولة كما لانرغب فى أى توسع داخل مثل هذه الاراضى .

وان لدينا النية الاكيدة فى تولى مهمة الدفاع عن قضية المقاطعات الصومالية التى وضعت تحت سيطرة اجنبية وذلك بهدف حصول هذه المقاطعات على وضع قائم على السيادة والاستقلال من خلال ممارستها حق تقرير المصير .

ان اتحاد المقاطعات الصومالية الذى جاء ذكره فى دستور الجمهورية ليس معناه ضم اراضى بل اتحادات سوف تنشأ عن طريق التفاوض بعد حصول المقاطعات الصومالية الخاضعة حاليا لسيطرة اجنبية على الاستقلال والسيادة . ان الاتحاد الذى تم بين محمية ارض الصومال البريطانية سابقا واقليم الوصاية للصومال الايطالى سابقا فى ١٩٦٠ ليعد النموذج الكلاسيكى لمثل هذه الاتحادات . فأن هذا الاتحاد قد تم بالتفاوض بين طرفين متعادلين كان لكل منهما التزام خاص مميز على الصعيد الدولى ، ورثته الجمهورية المتحدة [الصومالية] واننا نرى ان الاتحادات التى ستتم فى المستقبل سوف تقام على نفس النموذج وبالطبع لن تشترك اثيوبيا او فرنسا او كينيا فى المفاوضات

التى ستجرى لاقامة مثل هذا الاتحاد . كما لن تتضمن سياسة هذه الجمهورية اى طلب موجه لاى دولة اجنبية كبرى لتقديم المساعدة او لتسهيل الامور فى سبيل اقامة مثل هذه الاتحادات التى ستأتى عن طريق المناقشة والاتفاق المتبادل بين دول صومالية مستقلة . وما من شك ان اتحادها سيكون قائما على روح الاخوة وروابط الدم والميراث المشترك وعندما يحين وقت الاتحاد سيحدث ذلك بمحض ارادة وبروح الود الذى يجمع بين اخوة كانوا مفترقين لمدة طويلة. تلك هى رغبة كل صومالى صادق واصيل .

ولكن قبل ان يتم اى شىء من هذا القبيل يجب على اخواننا ان يواصلوا تقدمهم الوطنى المجيد وكفاحهم العادل فى سبيل الاستقلال . ومن الخطأ القول بان الجمهورية الصومالية هى المسئولة عن هذا الكفاح او ان الحكومة الصومالية تعمل بمكر على احداث الاضطرابات من مقدشيو . ان المطالبة بالاستقلال وحق تقرير المصير وقوتهما الجارفة نابعتان من الشعوب الصومالية التى ترزح تحت نير السيطرة الاستعمارية وليس من اى مكان آخر . ان هذه الشعوب اسوة بسائر الامم الافريقية قد تأثرت « بتيار التغير » الذى اجتاح القارة منذ الحرب العالمية الثانية ، وان النضال الذى قادته الشعوب الصومالية الخاضعة لحكم اجنبى ليعد مظهرا قويا لروح هذا العصر . فمثلا كما لا يمكن ان نتجاهل او نستهين بشروق الشمس وغروبها، لايمكن ايضا ان نتجاهل او نستهين بها لانها قائمة على حقائق قوية وواقع يجب ان يعترف به .

وبالطبع قد يكون من الحمق التصور بأن شعب جمهورية الصومال بمكنه ان يظل ناترا امام هذا النضال القائم او انه قد يعكس ما اتى به جيراننا من الفاظ غير لائقة لوصف المناضلين الابطال فى سبيل الحرية . اننا على عكس ذلك سنساند مطالبهم العادلة وسنتولى دائما بكل فخر الدفاع عن قضيتهم فى اى مكان وفى اى زمان وبكل ما نملك من وسائل مشروعه » .

وثيقة (٣١)

□ التصريح الصومالى الكينى فى كينشاسا (سبتمبر ١٩٦٧) □

صدر هذا البيان عن حكومتى الصومال وكينيا اثناء اجتماع رؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية والحكومات المنعقد فى كينشاسا فيما بين ١١ و ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ :

١ - أن كلا من الحكومتين قد اعرب عن رغبته فى احترام السيادة والوحدة الاقليمية لكل منهما وفقا لروح الفقرة رقم ٣ من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

٢ - شرعت الحكومتان على ذلك فى ايجاد حل لجميع الخلافات البارزة القائمة بينهما وفقالروح الفقرة ٤ من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

٣ - ان الحكومتين قد تعهدا بضمان الحفاظ على السلام والامن على ضفتى الحدود ، وذلك بتفادى احداث الخسائر فى الارواح والممتلكات .

٤ - علاوة على ذلك وافقت كل من الحكومتين على الامتناع عن القيام بحملات دعاية مغرضة موجهة ضد الطرف الاخر عن طريق وسائل الاعلام كالاذاعة والصحافة .

٥ - وافقت كل من الحكومتين على الدعوة التى تكرم بها الرئيس كاوندا رئيس جمهورية زامبيا للاجتماع فى لوزاكا خلال النصف الثانى من شهرى أكتوبر ١٩٦٧ للعمل على تحسين وتنشيط وتدعيم كافة وسائل التعاون بينهما .

وثيقة (٣٢)

□ البيان الصومالى الكينى فى أروشا (٢٨ اكتوبر ١٩٦٧) □

١ - ان كلا من الحكومتين ستبذل كافة الجهود وستعمل ما فى وسعها لخلق علاقات جوار ودية بين كينيا والصومال طبقا لميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

٢ - توافق الحكومتان على ان الابقاء على حالة التوتر بين الدولتين لم يكن يخدم مصالح شعبى كينيا والصومال .

٣ - على هذا فان الحكومتين تؤكدان مرة أخرى موالاتهما لتصريح مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية الذى عقد فى كينشاسا والذى ارفق صورة منه بهذا البيان الذى يعد بمثابة مذكرة تفسيرية .

٤ - وحتى يسهل ايجاد حل سريع للنزاع يضمن الحفاظ على علاقات ودية دائمة وافقت كل من الحكومتين على :

أ - الحفاظ على السلام والامن على ضفتى الحدود وذلك بتفادى احداث خسائر فى الارواح والممتلكات .

ب - امتناع كل منهما عن القيام بحملة دعائية مغرضة عن طريق وسائل الاعلام مثل الاذاعة والصحافة الموجهة ضد

الاخرى وتشجيع الدعاية التى تدعو الى التنمية والمحافظة على العلاقات الودية بين الدولتين .

جـ ـ العمل بالتدريج على رفع حالة الطوارىء التى فرضت على كل جانب من الحدود .

د ـ اعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين .

هـ ـ العمل على اتخاذ الاجراءات التى تشجع على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية .

و ـ تشكيل لجنة عمل تضم الصومال وكينيا وزامبيا ،تجتمع بصفة دورية بهدف متابعة الوسائل المتبعة من طرف الصومال وكينيا لتنفيذ النقاط المتفق عليها فى هذه الوثيقة وكذلك لدراسة السبل والوسائل التى تؤدى الى حل مرضى للخلافات الرئيسية والثانوية المعلقة بين كينيا والصومال .

وثيقة (٣٣)

□ قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الخاص بالصومال الفرنسى (١٩ ديسمبر ١٩٦٧) □

ان الجمعية العامة

وقد نظرت فىمسألة الصومال الفرنسى [جيبوتى] ،

واذ تشير الى قرارها ١٥١٤ [الدورة ١٥] المتخذ فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وقرارها ٢٢٢٨ الدورة [٢١] المتخذفى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٦ .

وقد نظرت فى الفصل المتعلق بالصومال الفرنسى [جيبوتى] من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

واذ تأخذ بعينالاعتبارالظروف التى اكتشفت اجراء الاستفتاء الذى ظمته الدولة القائمةبالادارة واجرته فى ١٩ مارس١٩٦٧ ،

١ ـ تؤكد من جديد حقسكان الصومال الفرنسى [جيبوتى] غير القابل للتصرف ، فى تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعيةالعامة١٥١٤ [الدورة١٥]

٢ ـ وتأسف لانالدولة القائمة بالادارة لم تتعاون معالامم المتحدة فى تطبيق القرار ١٥١٤ [الدورة ١٥] ولم تنفذ قرار الجمعية العامة ٢٢٢٨ [الدورة ٢١] .

٣ ـ وتدعو الدولة القائمة بالادارة الى تهيئة الاحوال السياسية اللازمة لتعجيل اعمال حق السكان فى تقرير المصير والاستقلال ، بمافى ذلكالممارسة التامة للحريات السياسية، والى السماح بعودة جميع اللاجئينالى الاقليم .

٤ ـ وتحث الدولة القائمة بالادارة على التعاون التام مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلالللبلدان والشعوب المستعمرة ومع الامم المتحدة فى تعجيل عملية انهاء الاستعمار فى الاقليم ، وعلىمنح الاستقلال للسكانفى موعدقريب.

٥ ـ وتلتمس مناللجنةالخاصة مواصلة نظرها فى الحالة القائمة فى الصومال الفرنسى [جيبوتى] واعلام الجمعية العامة عن ذلك فى دورتها الثالثة والعشرين .

٦ ـ وتقرر ابقاء مسألة الصومال الفرنسى [جيبوتى] مدرجة فى جدول اعمالها .

وثيقة (٣٤)

□ التصريح الصومالى الاثيوبى المشترك (مقديشيو ـ ٨ فبراير ١٩٦٨) □

زار وفد من حكومة الامبراطورية الاثيوبية الجمهورية الصومالية فيما بين ٥ و٨فبراير ١٩٦٨ حيث أجرى مناقشات مع وفد من الحكومة الصومالية فى قصر الرئاسة بالصومال .

وكانت هذه المناقشات قد نشطت أصلا نتيجة للتفاهم الذى تم فى كينشاسا بين صاحب الجلالة الامبراطور طيلاسلاسى الاول امبراطور اثيوبيا من جهة وصاحب الفخامة محمد ابراهيم عجال رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية الصوماليةمن ناحية أخرى . وبعد أن تلىهذا اللقاء اجتماع خلال شهرسبتمبر ١٩٦٧ بين وفدى الدولتين على المستوى الوزارى فى اديس ابابا والوفد الاثيوبى كان يرأسه صاحب الفخامة آتو كوتامابيفرد وزير الخارجية ويتكون من .. ؟ أما الوفد الصومالى فكانبرئاسة صاحب الفخامة محمد ابراهيم عجال رئيس الوزراء ووزير الخارجية ويتكون من ... ؟

وعلى اثر قدوم أعضاء الوفد الاثيوبى قامبزيارة صاحبالفخامة الدكتور عبد الرشيد على شارماركى رئيس الجمهورية الصومالية فى « فيلا صوماليا » حيث، استقبلوا بحرارة وترحيب كما سلم صاحب الفخامة آتو كيثيما لصاحب الفخامة الرئيس رسالة خاصة من صاحب الجلالة الامبراطور أثيوبيا هيلاسلاسى الاول . كما زار أيضا أعضاء الوفد صاحب الفخامة رئيس الوزراء محمد ابراهيم عجال .

كانت هذه هى المرة الاولى التى يزور فيها الوفد الاثيوبى الجمهورية الصومالية بصفة رسمية وكانت المناسبة مدار تقدير كبيرمنقبل شعبالجمهورية الصومالية وحكومتها بحسبانها خطوة الى الامام فى سبيلتدعيم التفاهم بين الدولتين الافريقيتين الشقيقتين .

وقد جرت المحادثات الرسمية بين الوفدين فى جو من الصراحة والترحيب واسفرت عن الاتفاق الاتى :

١ ـ ان الطرفين يؤكدانمرة أخرى تمسكهما نصا وروحا بما جاء فى اتفاقيتى الخرطوم واكرا [١٩٦٤ ، ١٩٦٥] كمايعبران عن عزمهما على تنفيذهما .

٢ ــ بغية تحسين العلاقات بين الدولتين ستشكل لجان خاصة ومشتركة تضم المحافظين وضباط الشرطة والقواد على مستوى المحافظات والاقاليم تجتمع مرة كل ثلاثة شهور أو فى أى وقت بناء على طلب احدى الدولتين.

٣ ــ وقد تم الاتفاق أيضا على أن اللجنة العسكرية المشتركة التى تشكلت بمقتضى اتفاقية الخرطوم يجب أن تنشط أعمالها وأن تجتمع كلما بدا ذلك ضروريا

٤ ــ ان المطالب التى تتعلق بالمتلكات العامة والخاصة التى تقدم بها كل من الطرفين قد بحثت وتم الاتفاق فيما يخص بعض الحالات على أن تعاد الى مدينة توح وجاله فى ٢٠ مارس ١٩٦٨ بينما ستكون الحالات الاخرى موضع مباحثات فى المستقبل .

٥ ــ اكد مرة أخرى كل من الطرفين الاتفاقيات السابقة التى أبرمت فى اديس ابابا والتى تضمنت أن المواطنين المنتمين لأى من الدولتين والذين احتجزوا فى الدولة الاخرى قسرا سيسمح لهم بترك البلاد فى أى وقت اذا ماابدوا الرغبة فى ذلك .

٦ ــ عبر الوفدان عن شعورهما بكامل الارتياح لما تحقق من تقدم فى تحسين العلاقات بين الدولتين واتفقا على مواصلة المحادثات فى اثيوبيا فى تاريخ يتفق عليه عن طريق الاتصالات الدبلوماسية العادية.

٧ ــ اتفق الطرفان على أن هذه المناقشات كانت تكملة للمحادثات التمهيدية التى بدأت فى كينشاسا واستمرت فى اديس ابابا خلال العام الماضى . وان للحكومتين الامل الصادق فى أن تنتهى هذه المناقشات بسرعة حتى يليها حالا مؤتمر قمة بين الدولتين يبحث فى النتائج الكبرى .

وقد عبر وفد اثيوبيا عن امتنانه لحكومة وشعب الجمهورية الصومالية لما تاما به من ترحيب وحسن ضيافة خلال اقامتهم فى مقدشيو .

حجم القوات المسلحة الصومالية والأثيوبية والكينية

اولا : القوات المسلحة الصومالية

١ ــ تقدير عام : ● مجموع القوات المسلحة = ٩٥٠٠٠ ● ميزانية الدفاع [٦٥ ــ ١٩٦٦] : ٦٠٦٧٠ر٠٠٠ شلن صومالى [٨٥٦٦٠ دولار أمريكى] ، وتقدر بحوالى ٣ ٪ من الميزانية الكلية لنفس السنة ● الخدمة العسكرية اختيارية .

٢ ــ القوات البرية : عدد العاملين بالقوات البرية ٨٠٠٠ موزعة كالاتى : ١٠ كتائب مشاة ــ كتيبة وحدات خاصة ــ سرية دبابات متوسطة انجليزية الصنع ــ سرية دبابات متوسطة سوفيتية الصنع ــ كتيبة مدفعية سوفيتية الصنع .

٣ ــ القوات الجوية : عدد العاملين بالقوات الجوية ١٢٥٠ . ويضم سلاح الجو الصومالى الطائرات الاتية : ١٠ طائرات مقاتلة نفاثة ــ Mig --15-- سوفيتية الصنع ــ ٨ طائرات للهجوم الارضى Mustang انجليزية الصنع ــ ١٠ طائرات ناقلة DC --3-- امريكية الصنع .

٤ ــ القوات البحرية : عدد العاملين بالقوات البحرية ١٨٠ ــ وتضم ٣ زوارق لاعمال الدوريات سوفيتية الصنع .

٥ ــ القوات الاحتياطى والبوليس : لا يوجد احتياطى عسكرى ولكن هناك قوات بوليس يبلغ عددها حوالى ٥٠٠٠ مدربة ومجهزة جيدا وذات قيمة قتالية محسوبة .

٦ ــ التدريب والمساعدات : قام الاتحاد السوفيتى باعارة ضباط من قواته المسلحة الى الجيش الصومالى للقيام بمهمة المدربين والمستشارين ويبلغ عددهم حوالى ٣٠٠ . أما بالنسبة لقوات البوليس فالخبراء الامريكيون يقومون بتدريب أفرادها هذا وقد تلقت الصومال من الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٦٣ قرضا قيمته ١١ر٧٥ مليون جنيه استرلينى لبناء جيش حديث كما ساهمت كل من بريطانيا وايطاليا فى تقديم مساعدات عسكرية قيمتها ٣٠٠٠ر٠٠٠ جنيه استرلينى فى نهاية عام ١٩٦٢

ثانيا : القوات المسلحة الاثيوبية

١ ــ تقدير عام : ● مجموع القوات المسلحة ٣٥٠٠٠ ● ميزانية الدفاع [٦٥ ــ ١٩٦٦] : ٧٨ر٢٠٠٠ر٠٠٠ دولار اثيوبى [٣١ر٦٧١ر٠٠٠ دولار أمريكى] وتقدر بحوالى ١٧ ٪ من الميزانية الكلية لنفس السنة وهى نسبة عالية جدا .

٢ ــ القوات البرية : عدد العاملين بالقوات البرية ٢٦٠٠٠

وهم موزعون كالاتى : ٢٣ كتيبة مشاة ــ ٩ كتائب للحرس الامبراطورى [وحدات غاية فى الكفاءة] ــ كتيبة خاصة تشارك منها أثيوبيا فى قوات الامم المتحدة وهى أيضا على درجة كبيرة من الكفاءة ــ فصيلة مدرعات [ذات عربات مصفحة] ــ ٤ كتائب مدفعية .

٣ ــ **القوات الجوية** : عدد العاملين بالقوات الجوية ٢٠٠٠، ويضم سلاح الجو الاثيوبى الانواع الاتية من الطائرات :
سرب واحد مقاتلات نفاثة F.86 Sabre أمريكية الصنع ــ
ــ ٢ سرب قاذفات خفيفة Saab --17-- سويدية الصنع ــ
سرب طائرات نقل Saab -- 91 -- DC --3--
٢ سرب طائرات تدريب --33-- T أمريكية أمريكية الصنع سويدية .

٤ ــ **القوات البحرية** : عدد العاملين بالقوات البحرية ٩٣٠ ، وتشمل القوات البحرية السفن الحربية التالية :
١ سفينة تدريب ــ ٢ زورق طوربيد يوغسلافى الصنع ــ
٥ زوارق لاعمال الدوريات Patrol Bocets أمريكية الصنع
٤ سفن انزال .

٥ ــ **قوات الاحتياطى والبوليس** : هناك احتياطى يقدر بحوالى ١٠٫٠٠٠ فرد الا أن قيمته كقوة محاربة يشك فيها حيث أن تجهيزه بسيط وليس له تدريب على مستوى عال . وهناك أيضا قوات بوليس تقدر بحوالى ٣٠٫٠٠٠ فرد .

٦ ــ **التدريب والمساعدات** : كان يقوم بتدريب القوات المسلحة الاثيوبية فى الفترة ٤٧ ــ ١٩٥١ ضباط من الجيش البريطانى . وفى الفترة التى تلت ذلك قامت الولايات المتحدة الامريكية بمد أثيوبيا بالمدربين والمستشارين العسكريين الذى بلغ عددهم سنة ١٩٦٦ حوالى ١٥٠ . كذلك بلغت المساعدات العسكرية التى منحتها أمريكا لاثيوبيا فى الفترة ما بين ٥٣ و ١٩٦٥ حوالى ٩٠ مليون دولار أمريكى .

هذا وقد استعانت أثيوبيا بعدد من الخبراء الاجانب مثال ذلك المستشارون السويديون فى القوات الجوية ، والمدربون النرويجيون لمدرسة الاسطول فى ماساوا والمدربون الهنود للحرس الجمهورى والاكاديمية العسكرية فى هرر ، والمدربون الاسرائيليون فى مختلف فروع الجهاز العسكرى . وثمة اتفاقية للدفاع معقودة بين اثيوبيا وكينيا .

ثالثا : القوات المسلحة الكينية

١ ــ **تقدير عام** : ● مجموع القوات المسلحة ٤٧٧٥ ● ميزانية الدفاع [٦٥ ــ ١٩٦٦] = ٣٫٦٣٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى [١٠٫١٦٤٫٠٠٠ دولار أمريكى] وتقدر بحوالى ٧ ٪ من الميزانية الكلية لنفس السنة ● الخدمة العسكرية : اختيارية .

٢ ــ **القوات البرية** : عدد العاملين بالقوات البرية ٤١٧٥ وهم موزعون كالاتى : ٤ كتائب مشاة ــ ٣ كتائب وحدات خاصة ــ سرية مظلات .

٣ ــ **القوات الجوية** : عدد العاملين بالقوات الجوية ٤٥٠ ، ويضم سلاح الجو الطائرات الاتية : ٤ طائرات --4-- DHC ناقلة انجليزية الصنع ــ ١١ طائرة --2-- DHC ناقلة خفيفة انجليزية الصنع ــ ٦ طائرات تدريب Chipmunk انجليزية الصنع .

٤ ــ **القوات البحرية** : عدد العاملين بالقوات البحرية ١٥٠ ، تتسلح بزورق طوربيد انجليزى الصنع ، ثلاثة زوارق لاعمال الدوريات ، انجليزية الصنع وحديثة جدا .

٥ ــ **القوات الاحتياطى والبوليس** : لا يوجد احتياطى عسكرى وهناك قوات بوليس تقدر بحوالى ١١٫٥٠٠ فرد .

٦ ــ **التدريب والمساعدات** : يقوم بالتدريب فى الجيش الكينى ضباط معارون من الجيش البريطانى يبلغ عددهم حوالى ٣٠٠ . ولكينيا اتفاقية دفاعية مع أثيوبيا وتسهيلات للتدريب فى أراضيها . وقد زودت بريطانيا جيش كينيا بأسلحة ومعدات بما قيمته ١٢ مليون جنيه استرلينى وذلك فى مقابل منح كنيا لبريطانيا حق التدريب واستخدام التسهيلات فى أراضيها .

مواقف الأطراف المعنية

اولا : طبيعة الحدود كأساس للمشكلة :

قامت السياسة الصومالية اساسا على انكار الحدود القائمة عند الاستقلال اى الامر الواقع مطالبة بأعادة النظر فى الحدود المصطنعة التى قسمت الصوماليين فى منطقة القرن الافريقى وجعلها متمشية مع اعتبارات العوامل البشرية والاقتصادية ورغبة الصوماليين انفسهم فى الوحدة ومع الوضع الفريد الذى للصوماليين فى افريقيا جنوب الصحراء من حيث التجانس البشرى . فالصوماليون فى منطقة القرن الافريقى يؤلفون امة توافرت لها جميع المقومات الموضوعية من وحدة اللغة والدين والتقاليد والعنصر والتاريخ . ولكن جمهورية الصومال فى وضعها

الحالى تضم ثلثى الصوماليين أما الباقون فموزعون عبر الحدود فى كل من اثيوبيا وكينيا والصومال الفرنسى ـ الذى ما زال تحت الاستعمار الفرنسى ـ ومن ثم أصبحوا أقليات مشتتة فى كل هذه الاقطار . وترى الصومال ان الاقتصاد الرعوى فى منطقة القرن الافريقى اقتصاد متكامل وسكانه رحل ومن هنا لا يعترفون بالحدود السياسية المصطنعة بل يتخطونها على مدار السنة طلبا للمرعى وتؤكد الصومال أن سكانها وصلوا الى غالبية هذه المناطق منذ نحو ٢٠٠ عام ، لهذه الاعتبارات جميعا يجب أن تتحد المناطق التى يعيش فيها الصوماليون ليكونوا الصومال الكبير (*).

اما بقية اطراف النزاع ـ اى اثيوبيا وكينيا وفرنسا ـ فقد توافقت على ضرورة تطبيق سياسة الامر الواقع وتتقبل الحدود القائمة بدعوى انها حدود دائمة يجب تثبيتها . فهى اذن ترفض اساسا السياسة الصومالية تجاه الحدود ، اذ ترى كل من اثيوبيا وكينيا ان اعادة النظر فى الحدود من شأنه أن يصدع كيانها نظرا الى ان كلا منها مكون من اخلاط متباينة لغويا وقبليا ودينيا خلافا للتجانس البشرى الذى تنفرد به الصومال كما ان اى مساس بالحدود القائمة قد يعتبر سابقة انفصالية تحتذى من الجماعات الاخرى بكل منهما (*).

وترفض كل من اثيوبيا وكينيا السند التاريخى الذى تدعم به الصومال مطالبها الاقليمية فاثيوبيا تؤكد ان هذه المناطق أثيوبية بل ان الصومال نفسها كانت تحت سيطرة اثيوبيا فى وقت ما ، وكينيا تذهب الى أن أقليم الجوبا اقتطع منها ١٩٢٥ واضيف الى الصومال وتقول البلدان انهما رغم ذلك فليس لهامطالب اقليمية قبل الصومال وترضيان الوضع القائم (*).

يخلص من ذلك انه بينما ترى الصومال ان اساس الدولة هو التميز القومى وان اصطناع الحدود هو اساس المشكلة وحلها لن يكون جذريا عن طريق اعادة النظر سواء بطريقة مباشرة ام غير مباشرة ترى اثيوبيا وكينيا وفرنسا أن اساس الدولة هو الوحدة الاقليمية وان لب المشكلة هو انكار الصومال للحدود القائمة وتصميمها على مطالبها الاقليمية ، وعليه فان حل المشكلة رهن بقبول الصومال للحدود القائمة والمحافظة على الوحدة الاقليمية لجاراتها .

ثانيا : مبدأ حق تقرير المصير :

تعتبر الصومال ان الصوماليين الذين يعيشون عبر الحدود المصطنعة التى فرضت عليهم فرضا ، لهم الحق شرعا فى تقرير مصيرهم مستندة فى هذا الى القانون الدولى ومبادىء منظمة الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان من حيث انه تقرير فيما تؤكده الصومال له معنى واحد هو حق الشعوب المحكومة قسرا فى تقرير مستقبلها السياسى . وهى تعتبر ان الصوماليين عبر الحدود مازالوا خاضعين لحكم الاستعمار اذ لافرق بين استعمار اجنبى او استعمار افريقى فكل سلطة اجنبية تفرض على السكان دون اخذ رأيهم او موافقتهم هى استعمار صريح وتؤكد ان الثورة فى المناطق المتنازع عليها صادرة عن الصوماليين انفسهم ونابعة من رغبتهم فى الوحدة مع الصومال الام ، ولقد أتضح ذلك جليا فى استفتاء ١٩٦٢ فى الاقليم الشمالى لكينيا الذى يتركز فيه الصوماليون اما لجنة التحرى البريطانية اذ ايد اكثر من ٨٠٪ من سكان هذا الاقليم الاتحاد مع الصومال على اية صورة . وترى الصومال ان حل المشكلة لايكون الا جذريا عن طريق تطبيق حق تقرير المصير مؤكدة ان ممارسة هذا الحق ستسفر بالضرورة عن الاندماج مع الصومال وتحقيق الصومال الكبير. ويلاحظ ان الرأى العام فى الصومال يؤيد باصرار وتصميم حق تقرير المصير للصوماليين عبر الحدود وحلف الوحدة القومية ويناهض اى محاولة من قبل الحكومة ترمى الى المساومة فى تسوية المشكلة ، ويرى ان الحكومة التى لا تتخذ موقفا متشددا مصيرها الى السقوط لا محالة .

اما اثيوبيا فترفض رفضا حاسما فكرة ان يكون تقرير المصير للصوماليين على اساس تهديد مباشر لكيانها ، وتؤكد انها وان كانت تؤيدحق تقرير المصير بالنسبة الى الشعوب التى لم تحصل بعد على الاستقلال من الحكم الاجنبى ، الا أن هذا الحق لا يجوز أن يمارس فى دول مستقلة كاثيوبيا وهى دولة مستقلة منذ ما قبل الميلاد . وعليه فسياستها قائمة على المحافظة على الوحدة الاقليمية مع المحافظة على جميع المواطنين داخل الحدود القائمة سواء كانوا صوماليين او غير صوماليين والاصرار على « عدم التفريط فى بوصة من أراضيها » .

اما كينيا فانها وان كانت متفقة مع اثيوبيا فى الاصرار على الوحدة الاقليمية « وعدم التفريط فى بوصةمن أراضيها » واعتبار اقليم الحدود الشمالية جزءا لا يتجزأ منها ورفض تطبيق تقرير المصير بمعناه المتعارف عليه نظراالى انه يهدد وحدتها الاقليمية ، الا انها أوجدت تفسيرا جديدا لحق تقرير المصير قائما على انه اذا اصر الصوماليون الموجودون داخل حدودها على تطبيق حق تقرير المصير وارادوا الارتباط بالصومال ، فما عليهم آلا « ان يأخذوا جمالهم ويرحلوا على حد ما يردده الرئيس كنياتا وغيره من الزعماء الكينيين .

اما فرنسا فترى ان الصومال الفرنسى الذى يمثل فيه الصوماليون الاقلية الكبرى ، قد مارس حق تقرير المصير فى سنة ١٩٦٧ وان الغالبية فضلت استمرار الحكم الفرنسى على الاستقلال (ولم تذكر الوحدة مع الصومال كهدف) . ويلاحظ فى هذا الشأن ان معظم الصوماليين فى الصومال الفرنسى صوتوا مؤيدين الاستقلال بينما اعتمدت الادارة الفرنسية على اصوات غير الصوماليين وبخاصة العفاريين « الدناقل » (*) ويرى الصوماليون بصفة عامة

فى منطقة القرن الافريقى ان فرنسا اثرت فى نتائج الانتخابات لتضمن استمرار الامر الواقع .

ثالثا : الالتزامات والآثار المرتبة

على حـق تقـــرير المصــير

اعتبرت الصومال ان واجبها القومى يقتضيها مسـاعدة الصوماليين عبر الحدود بالتأييد المادى والمعنوى ، بينمـا اعتبرت اثيوبيا وكينيا وفرنسا هذه السياسة من جـانب الصومال عملا عدائيا وتدخلا فى الشـئون الداخليـة لجاراتها موجها ضد وحدتها الاقليمية . وتؤكد كينيا واثيوبيا ان هذه السياسة وما يترتب عليها هى خرق صريح لمبادىء منظمتى الامم المتحدة والوحدة الافريقية ، ويعتبران ان لهما حق الدفاع الشرعى عن وحدتها الاقليمية ، وبالتالى اخمـاد أية محاولة للانفصال من جانب الصوماليين بكل صراحة والعمل على كبح حركتهم القومية والحيلولة دون تدخل الصومال ، والواقع ان البلدين لم يدخرا وسعا فى هذا السبيل .

وتؤكد اثيوبيا ان من مصلحة الصومال قبول الامـر الواقع والا فانه قد يفقد كيانه واستقلاله .

وقد تعقدت مشكلة الحدود بسبب مواقف الدول الاطراف فى النزاع وسياساتها وتدهورت العلاقاتبين بعضها وبعض فادى ذلك الى اعلان حالة الطوارىء من جانب كل مـن اثيوبيا وكينيا فى منطقة الحدود ، كما قطعت العـلاقات الديلوماسية بين الصومال وكينيا وفى سنة ١٩٦٦ اعتبرت كينيا نفسها فى حالة حرب مع الصومال . ومن الجـدير بالذكر ان العلاقات الصومالية الاثيوبية لم تقطع رغـم اشتداد حدة الخلاف للعلاقات الصومالية الكينية .

وقد ادت مشكلة الحدود الى ايجاد تقارب بين اثيوبيا وكينيا نظرا الى تشابه سياستهما وحجمهما تجاه المشكلة، ود أفضى هذا التقارب الى عقد معاهدة للدفاع المشـترك بينهما فى يوليو سنة ١٩٦٣ وتم التصديق عليها فى ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، وهذه المعاهدة موجهة اساسا ضد الصومال اذ اعتبرت عدوا طبيعيا للدولتين وذا نزعة توسعيـة وهدفها المحافظة على وحدتهما الاقليمية ، وقد نص فيهـا على عقد اجتماعات شهرية للجنة الدفاع المشترك المؤلفـة من البلدين مما يؤدى بالضرورة الى تضامنهما فى الهدف.

ومسايرة للسياسة الصومالية اتبعت اثيوبيا وكينيا ، حفاظا منهما على الوحدة الاقليمية ، سياسة استيعاب للصوماليين فى الحياة السياسـية والاقتصاديـة بل حتى الاجتماعية ، فانشأت اثيوبيا المدارس وآخذت تنشىء ثقافتها فى المنطقة التى يكثر فيها الصوماليون ولم تتعرض من قبل لهذا النشـاط ، كما تعمل على اتفاق جزء من ميزانيتها للتنمية الاقتصادية فى هذه المنطقة اما كينيا فترى فى سـياق تطبيقها لسياسة الاستيعاب للصوماليين ان الاساس الحقيقى لمشكلة الحدود يرجع الى السياسة البريطانية القائمة على مبدا « فرق تسد » فقد عملت الادارة البريطانية فى ظل الحكم الاستعمارى على اذكاء نيران الخلافات القبلية والدينية والقومية فقسمت الى مناطق عديدة منها منطقة الحـدود الشمالية ويمثل الصوماليون فيها غالبية سكانها وقد اعتبرت هذه المنطقة مغلقة وضربت قيودا على الحركة منها واليها تتطلب أذونا خاصة . ولم يعتبر الصوماليون مواطنين اسوة بباقى الكينيين بل اعطيت لهم صفة خاصة فكانوا يعـاملون معاملة غير المواطنين الافريقيين واعتبروا ايضا مختلفين عن الاوروبيين والاسيويين فى كينيا . وقد ترتب على هذه السياسة ان قلت امكانية ادماج الصوماليين فى كينيا . ولكن مع استقلال كينيا ابطلت هذه السياسية وحل محلها سياسة الاستيعاب فخصص بالفعل جزء من ميزانيتها لتطوير المنطقة اقتصاديا واجتماعيا . ويلاحظ ان كينيا تعمل فيها سياسة الاستيعاب على توطين الصوماليين فى قرى انشئت لهذا الغرض . لربطهم بالارض ، خلافا لاثيوبيا فانها لـم تتدخل فى حياة الصوماليين الرحل .

اما سياسة فرنسا تجاه الصوماليين فى الصومال الفرنسى، فنلاحظ أن الخلاف لم يسو حول الحدود مع جمهـورية الصومال اذ انها تعتبر امر الحدود مع الصومال الفرنسى مشكلة قانونية بالنسبة الى مشاكلها الرئيسية مع اثيوبيا وكينيا . وتعتمد السياسة الفرنسية على مؤازرة العناصر غير الصومالية (العفاريين الدناقل) على حساب الصوماليين الذين صوتوا للاستقلال . اى ان فرنسا يعمل (وبخاصـة منذ سنة ١٩٦٣) على قلب التوازن لصالح العفاريين . وبعد ان كان للصوماليين الغلبة فى النواحى السياسيـة والمجالس المحلية من ١٩٥٧ الى ١٩٦٣ اصبحت الغلبـة الكبرى للعفاريين كما قامت فرنسا بعد الاستفتاء بترحيل عدد كبير من الصوماليين من الصومال الفرنسى الى جمهورية الصومال على اساس انهم اقاموا فيها اقل من ٣ سنوات . وقد اتخذت هذه السياسة لمواجهة القومية الصومالية اى انها لم تنتهج سياسة الاستيعاب التى اتبعتها كل من كينيـا واثيوبيا . وكما ادت مشكلة الحدود الى التقارب بين كل من اثيوبيا وكينيا ، ادت ايضا الى التقريب بين فرنسا واثيوبيا فكلاهما يشتركان ايضا فى الهدف وهو الرغبة فى استمرار الامر الواقع فى منطقة القرن الافريقى ، فكما ان فرنسـا ترغب فى استمرار سيطرتها على منطقة الصومال الفرنسى ذات الاهمية الاستراتيجية ، ترى أثيوبيا أن صالحها القومى يقتضى استمرار استخدامها لميناء جيبوتى وهو منفذهاالرئيسى الى البحر ، وهذا الاستمرار يرتهن باستمرار الحكم الفرنسى فهو ضمان لعدم وقوعه تحت السيطرة او الحكم الصومالى.

رابعا : تأثيرمشكلة الحدود فى العلاقات الدولية والسـياسة الخارجية لاطراف النــزاع :

لما كانت الدولة اطراف النزاع تعتبر سياستها تجـاه مشكلة الحدود جزءا من صالحها القومى ، فقد نجم عـن هذا ان تأثرت علاقاتها بالعالم الخارجى ، اذ ادت هـذه المشكلة الى تعكير هذه العلاقات وايجاد سوء التفـاهم

بين الصومال والدول الغربية . فالصومال يلوم الـــدول الاستعمارية اساسا لخلقها هذه المشكلة فى القرن التاسع عشر خدمة لمصالحها على حساب الشعب الصـــومالى عن طريق تقسيمه . وهو يلوم بريطانيا خاصة لاعطائها منطقة الاوجادين وغيرها لاثيوبيا بعد الحرب العالمية الثانية ولانها لم تحل مشكلة الحدود مع كينيا قبل استقلالها عندمـــاكان حلها بيد بريطانيا . واخيرا تلقى اللوم عليهـــا ايضـــا لمساعداتها العسكرية المستمرة لكينيا . ومن ناحية اخـرى تلقى الصومال اللوم على فرنسا لاستمرار فرض سيطرتها على الصومال الفرنسى واستغلاله هذه السيطرة على الانقسامات القبلية فى توجيه مصير الصومال الفرنسى واخماد الحركة القومية الصومالية هناك . واخيرا يلقى الصومال اللوم على الولايات المتحدة الامريكية ايضا للمساعدات العسكرية الكبيرة التى تبذلها لاثيوبيا ، فى حين ترفض الاشتراك جديا فى بناء الجيش الصومالى بعد الاستقلال . فكان طبيعيـــا ازاء تدهور علاقات الصومال مع الغرب مع وجود مشكلة الحدود قائمة ، ان اتجهت الصومال نحـــو المعســـكر الشرقى وبخاصة نحو الاتحاد السوفييتى اذ انها تعتمد عليها من الناحية العسكرية بالاضافة الى المعونات اليسيرة من الولايات المتحدة الامريكية والمانيا الغربية وايطاليا . ولاتلقى الصومال الا القليل من التأييد من بقية دول العالم وبخاصة الدول الاسلامية والعربية .

ولما كانت اثيوبيا وكينيا تتمتعان بتأييد دولى كبير سواء فى افريقيا او فى العالم عامة نظرا الى موقفهما مـــن المشكلة ، فقد ادى قيام هذه المشكلة الى زيادة التقـــارب بينهما وبين الغرب واعتمادهما عليه كلية من النـــاحية العسكرية . فكينيا تعتمد على بريطانيا ومساعدتها المستمرة ، وأثيوبيا ولديها اكبر ثانى جيش فى أفريقيا تعتمد على الولايات المتحدة اذ أنها تمدها بأكثر من نصف جملة المعونة العسكرية التى تمد بها بقية الدول الافريقية .

ومجمل القول يمكن القول ان مشكلة الحدود فى منطقـــة القرن الافريقى قد افضت الى دخول المنطقة فى اعتبارات التوازن العالمى للقوى والحرب الباردة .

خامسا : موقف المنظمات الدولية والمساعى الحميـــدة المبـــذولة لحـــل المشـــكلة :

١ ـــ الامم المتحدة

لاقت مشكلة الحدود بين الصومال الايطالى ، وبين اثيوبيا على وجه الخصوص من حيث ان حدودها مع الصومال مازالت مؤقته لم يفصل فيها بعد ، عناية كبرى من الامم المتحـــدة عندما كان الصومال الايطالى تحت الوصاية الدولية ذلـــك لان وضعه تحت هذه الوصاية ترتب عليه ان اضفى على مشكلة الحدود صفة الدولية ومن هنا دخلت الامم المتحدة طرفا فيها . ونذكر فى هذا الصدد ان المنظمة الدولية سعت لحل الخلاف قبل استقلال الصومال غير ان مساعيها باءت بالفشل .

وبعد الاستقلال ومع قيام منظمة الوحدة الافريقية اعتبرت الامم المتحدة هذه المنظمة وفقا للمادة ٥٢ من ميثاقها ، انها المنظمة الاقليمية المسئولة عن حفظ السلم والامن فى منطقتها ، وبالتالى تركت لها حل هذا النزاع المحلى بين هذه الدول الافريقية المستقلة الاعضاء فيها . اما بالنسبة الى الصومال الفرنسى فقد طالبت الامم المتحدة الادارة الفرنسية بتهيئة الظروف السياسية اللازمة لتحقيق حق الاهـــالى فى تقرير مصيرهم ، ومن هذه الظروف الممارسة التامة للحرية السياسية والسماح لجميع المهاجرين من الصومال الفرنسى بالعودة اليه ، والمساعدة على اتخاذ الخطوات اللازمة لانهاء الاستعمار فى المنطقة ويعتبر هذا القرار بمثابة استنكار غير مباشر لنتائج الاستفتاء الذى أجرته فرنسا فى الصومال الفرنسى فى ١٩ مارس من العام نفســـه .

٢ ـــ منظمة الوحدة الافريقية :

تقوم سياسة منظمة الوحدة الافريقية تجاه مشاكل الحدود فى افريقيا بصفة عامة ، على رفض النظر الى المشكلة فى ضوء الاعتبارات القانونية ، اى انها ترفض تطبيق حق تقرير المصير بالنسبة الى مشاكل الحدود بعد نيل الاستقلال . وترى المنظمة بصفة عامة ضرورة تقبل الحدود القائمة كما هى . وقد ورد فى الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من ميثاق المنظمة نص يقضى بضرورة احترام الدول للسيادة والوحدة الاقليمية لكل منها ولحقوقها الاصلية فى الوجود المستقل . وقد جاءت هذه السياسة تمشيا مع الاعتبارات الواقعيـــة العملية وانعكاسا للرأى الغالب بين الدول الافريقية المستقلة، من انه ليس من الممكن ولا من المفضل اعادة النظر الان فى شأن الحدود المصطنعة ، وفى تعديل حدود الدول على أساس العنصر ، أو الدين أو العوامل اللغوية أو غيرها ، لانه لو اخذت بهذه الاسس فى وضع الحدود من جديد ، فان عددا كبيرا من الدول الافريقية قد يختفى من الخريطة .

وبناء على ذلك الزمت دولها بالمحافظة على الوضع القائم فيما يتعلق بالحدود ، والعمل على حل مشاكلها بالطـــرق السلمية . وقد انشىء جهاز خاص لحل المشاكل عن طـــريق التفاوض وهو « لجنة الوساطة والتوفيق والتحقيق » ولكنها ليس لهذه اللجنة صفة قضائية وليس لها قوة فرض العقوبات بل انها تستمد قوتها من ارادة الاعضاء .

ويلاحظ ان موقف منظمة الوحدة الافريقية هذا يساند موقف كل من اثيوبيا وكينيا ويخالف سياسة الصومال وهى تلقى القليل من التأييد من الدول الافريقية لان غالبية هذه الدول تعانى من نفس مشكلة اثيوبيا وكينيا وهى انهـــا تضم العديد من الجماعات المفتقرة الى التجانس البشرى الذى يتمتع به الصوماليون . وهذا ما حدا الصومال الى عـــدم التعويل على منظمة الوحدة الافريقية اذ لاتجد لديها تقبـــلا لرايها من ان لها الحق فى تقرير مصيرها وأن مشـــكلتها فريدة تستحق حلا فريدا .

وموقف منظمة الوحدة الافريقية وهو يعكس آراء دولها الاعضاء يعتبر مخالفا تماما للقرارات التى صدرت عن مؤتمرات الشعوب الافريقية فى الفترة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٣ وقد ضمت هذه المؤتمرات ممثلى الاحزاب والطوائف العمالية والحركات القومية فى افريقيا ونادت بضرورة تعديل الحدود المصطنعة التى فرضها الاستعمار ، وايدت المطالب الاقليمية للصومال . وعليه فقد وجدت الصومال — لاثيوبيا وكينيا — تأييدا مباشرا منها . ويفسر البعض النشاط الايجابى لاثيوبيا فى مجال الوحدة الافريقية بمثابة محاولة لمجابهة القومية الصومالية والحصول على التأييد فى مشكلة الحدود .

وقد بذلت محاولات متعددة لحل مشكلة الحدود بين الصومال واثيوبيا وكينيا داخل اطار المنظمة . وجاء ذكر الموضوع فى المنظمة فى مؤتمرها التأسيسى سنة ١٩٦٣ ولكنه لم يتعد هذا القاء الخطب وتبادل الاتهامات بين وفدى اثيوبيا والصومال .

ورغم تفاقم الخلاف واشتداد حدته بين الصومال وكل من كينيا واثيوبيا ورغم بحثه فى اجتماعات مجلس وزراء المنظمة فى دار السلام ولاجوس فى فبراير سنة ١٩٦٤ ، لم يتخذ اجراء ايجابى . ففى الاجتماع الاول أمكن التوصل الى قرار بضرورة حل المشاكل داخل نطاق المنظمة ودعوة الطرفين — اثيوبيا والصومال — الى مراعاة وقف اطلاق النار ووضع حد للدعايات المعادية وكذلك الشروع فى المفاوضات بغية الوصول الى حل سلمى . ولكن المنظمة لم تتخذ خطوة ايجابية لتنفيذ هذا القرار ، وان كان وقف اطلاق النار قد تم بالفعل غير انه كان عن طريق وساطة الرئيس السودانى عبود . وعندما بحث الامر للمرة الثانية فى الاجتماع الثانى لم يستطع المجلس الوصول الى قرار بتلبية طلب الصومال الداعى الى ارسال مراقبين عن المنظمة للاشراف على وقف اطلاق النار بسبب جهود اثيوبيا فى سبيل عرقلته فقد نادت بأنه يجب على الصومال ان تتنازل اولا عن مطالبها الاقليمية وتوافق على الحدود القائمة ، تعنى بذلك اجتثاث المشكلة من جذورها بدلا من ارسال مراقبين . ومؤدى ذلك ان ماعمله المجلس هو الاشارة الى المادة الثالثة من الميثاق الخاصة باحترام سيادة الدول الاعضاء ووحدتها الاقليمية .

ولما تردت العلاقات من جديد بسبب مشكلة الحدود بعد عقد معاهدة الدفاع المشترك بين أثيوبيا وكينيا وعرض الموضوع ثانية على مجلس الوزراء المنعقد فى القاهرة قبل مؤتمر القمة سنة ١٩٦٤ ، وبعد الاستماع الى المناقشات الحامية التى وضحت منها جليا الانقسامات الكثيرة بين الدول الاعضاء، انتهى المجلس الى سحب الموضوع من جدول اعماله خاصة بعد ان طلب الصومال سحبه على اثر التغيرات الدستورية فى الصومال .

ولما تجددت الحوادث وطلبت الصومال من المنظمة فى مارس سنة ١٩٦٥ ارسال لجنة لبحث موقف اللاجئين الصوماليين الذين فروا من اثيوبيا وكينيا ، لم تبحث المنظمة الموضوع .

وفى خلال ١٩٦٥ بذلت المساعى من أطراف النزاع لحلها ثنائيا ، ومع ان المساعى الثنائية لاثيوبيا والصومال قد حققت فى مؤتمر القمة باكرانجاحا يسيرا فتوصل الطرفان الى اتفاق غير رسمى لوقف الدعاية المعادية وعلى بداية المفاوضات من حيث المبدأ ، فشلت مساعى كينيا والصومال رغم وساطة الرئيس نيريرى فى اجتماع أروشا بسبب قبولهما للمساومة .

وفى مؤتمر كينشاسا سنة ١٩٦٧ لقيت محاولات الرئيس كاوندا — رئيس جمهورية زامبيا — نجاحا فى الوساطة بين كينيا والصومال ومن ثم وقع اتفاق فى أكتوبر من العام نفسه وحيث وقعوا على مذكرة تفاهم بينهما . كما تم ايضا التقارب بين اثيوبيا والصومال عن طريق المفاوضات الثنائية وان كانت قد تمت خارج نطاق المنظمة .

يخلص مما سبق ان المنظمة التى ترى تقبل الوضع القائم لم تتخذ موقفا ايجابيا للاسهام فى حل مشكلة الحدود هذه ، فقد فشلت فيما نجحت فيه مساعى دولة صديقة وهو وقف اطلاق النار بين الاطراف المتخاصمة . كما ان انقسام المنظمة على نفسها ادى بها اكثر من مرة الى ان تلجأ الى احد أمرين : اما اجتناب بحث الموضوع او العجز عن الوصول الى قرار فيه وخاصة فيما يتعلق باقناع أثيوبيا بتمكين لجنة من لجان المنظمة فى الاشراف على وقف اطلاق النار ، ثم عندما طلبت الصومال تأليف لجنة لتحرى وضع اللاجئين . غير انه مما يجدر ذكره فى هذا المقام أن مجرد كون الاطراف الرئيسية للنزاع ، وهى كينيا واثيوبيا والصومال ، اعضاء فى المنظمة قد يسر مهمة التقريب بينها اذ ساعدت مؤتمرات القمة على الجمع بين بعضها وبعض مما فتح الباب لوساطة الدول الصديقة وبذل المساعى الحميدة التى انتهت بالفعل الى حل المشكلة ولو مؤقتا .

آخر تطورات مشكلة الحدود

١ — لعل اهم ماطرأ على مشكلة الحدود من تغيير فى الاونة الاخيرة هو ما أسفر عنه اتباع الصومال لسياسة اكثر مرونة من سياسته السابقة ، قائمة على المصالحة بشأن الخلاف على الحدود بينها وبين كينيا واثيوبيا بعد تغير الزعامة فيها فى يونيو سنة ١٩٦٧ (وقد جاء على اثره تقلد الدكتور عبد الرشيد شار ماركى رياسة الدولة ومحمد ابراهيم عجال رياسة الوزارة) .

٢ — وقد اتضحت هذه السياسة فى اتفاق أروشا فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ بعد المساعى الحميدة التى بذلها الرئيس كاوندا وبموجب هذا الاتفاق اتفقت كينيا والصومال على احترام كل منهما لسيادة الاخرى ووحدتها الاقليمية (وهما الشرطان اللذان اشترطتهما كينيا على الصومال لبدء المفاوضات والتفاهم) . كما اتضحت هذه السياسة فى عقد اتفاق بينها وبين اثيوبيا مساير لسياسة المصالحة هذه . ومن ثم انهيت حالة الطوارىء التى كانت قائمة على الحدود وسمح

للاجئين بالعودة من الصومال الى اثيوبيا وكينيا ، كما عادت العلاقات الدبلوماسية الى مجاريها بينها وبين كينيا وأوقفت اعمال الدعاية المعادية وازيلت القيود المفروضة على التجارة خاصة بين كينيا والصومال بل زادت كينيا فدعت الصومال الى الاشتراك فى السوق المشتركة لشرق ووسط افريقيا الذى انشىء حديثا وتألفت لجنة مشتركة من الصومال وكينيا وزامبيا للاشراف على تنفيذ اتفاق اروشا وبحث الحلول الكفيلة بحل الخلافات الباقية . اما بالنسبة الى الحدود بين اثيوبيا والصومال فقد اتفق على عقد اجتماعات ربع سنوية بين المحافظين على أى من جانبى الحدود ، وانشاء لجنة عسكرية مشتركة لتتأكد من تطبيق اتفاقية الخرطوم لعام ١٩٦٤ (الخاصة بوقف الدعاية المعادية واطلاق النار) .

٣ — يتبين مماسبق أن السياسة الجديدة قد تميزت بتخلى الصومال عن المطالبة بمطالب الاقليمية او بتعديل مباشر للحدود ، وان كانت الحكومة الصومالية قد اوضحت انها مستمرة فى تأييد الصوماليين عبر الحدود فى كينيا واثيوبيا فى المطالبة بحق تقرير المصير وانها واثقة بان ممارستهم لهذا الحق ستؤدى فى النهاية الى تحقيق مشروع « الصومال الكبير » . اى ان الاندماج سيتحقق وفقا لهذه السياسة بطريقة قانونية على نسق ماحدث عند اندماج الصومال الايطالى والصومال البريطانى فتكونت منهما جمهورية الصومال . وترى الصومال ان سياستها الجديدة هى بمثابة تكتيك جديد يوصلها الى هدفها لوسائل سلمية بعد ان تبين لها ان سياستها الاولى قد القت عبئا ثقيلا على ميزانيتها وميزانية اطراف النزاع فضلا عن عدم حصولها على التأييد الدولى .

٤ — ويلاحظ ان سياسة المصالحة بشأن الحدود قد قوبلت بمعارضة شديدة من الجماهير الصومالية باعتبارها مهدرة لحق تقرير المصير للصوماليين فى كينيا واثيوبيا غير أن هذه السياسة ووفق عليها من البرلمان بعدمناقشةحامية .

٥ — لم يظهر نظام الحكم الجديد فى الصومال حتى الان أية اتجاهات ترمى الى نقض الاتفاقات السابقة وكلما نرجوه للدول الاطراف فى المشكلة هو أستمرار السلام والتعاون المثمر بينها جميعا لصالح الشعوب الافريقية والوحدة الافريقية .

أهم المراجع العلمية المتصلة بالخلاف

أولا — المراجع العربية

أولا : المطبوعات الرسمية :

الامم المتحدة :

- تقرير مجلس الوصاية عن المدة الواقعة بين ١٧ يوليو سنة ١٩٥٤ و ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٥ [الجمعية العامة الدورة العاشرة — الوثيقة رقم ٤ ج ع / ٢٩٣٣] نيويورك ١٩٥٩ .
- تقرير مجلس الوصاية عن اعمال دورته الواحدة والعشرين والثانية والعشرين [الجزء الاول] وثيقة رقم ٤ [ج ع / ٣٨٢٢] نيويورك ١٩٥٩ .
- الوثائق الرسمية — الدورة الثامنة والعشرين — وثيقة رقم م أ أ / ٣٢٠١ . نيويورك ١٩٥٩ .

جامعة الدول العربية :

[الادارة السياسية] ، تقرير لجنة التحقيق فى المستعمرات الايطالية السابقة — المجلد الثانى عن الصومال [ترجمة] القاهرة ١٩٥٨ .

الجمهورية الصومالية :

- انفدى [مشكلة على الحدود] ١٩٦٣ .
- الكتاب الابيض عن أنفدى ١٩٦٤ .
- الرأى العام البريطانى حول اقليم الحدود الشمالية ، [بدون تاريخ] .
- مطبوعات الادارة الايطالية فى صوماليا « باللغتين العربية والايطالية [نشرة المجلس الاقليمى للسنوات من ١٩٥٠ الى ١٩٥٥] ، وزارة الاستعلامات الصومالية .
- مطبوعات المحمية البريطانية [نشرات هرجيسة من ١٩٥٦ الى ١٩٥٨] ، وزارة الاستعلامات الصومالية .

الجمهورية العربية المتحدة :

- المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى [عابدين سابقا] محفظة السودان رقم ٣ ملف ٣/٣ .
- تقدم الصومال قبل عام ١٩٦٠ — تقرير البعثة التعليمية بالجمهورية العربية المتحدة بالصومال [غير منشور] أبريل ١٩٥٩ .

ثانيا : الكتب :

- احمد بهاء الدين . مؤامرة فى افريقيا . القاهرة ، ١٩٥٧
- أحمد صوار . الصومال الكبير . القاهرة ، ١٩٥٩ .
- جلال يحيى [دكتور] . التنافس الدولى فى شرق أفريقيا ، القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٥٩ .
- جلال يحيى [دكتور] . التنافس الدولى فى بلاد الصومال . القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٥٩ .
- حسن محمد جوهر . الحبشة . القاهرة ، ١٩٤٧ .
- حمدى السيد سالم . خطب وتصريحات الدكتور عبد الرشيد شارماركى رئيس وزراء الصومال . مقديشيو ، ١٩٦٣ .
- حمدى السيد سالم : الصومال قديما وحديثا [جزءين] مقديشيو : وزارة الاستعلامات الصومالية .
- حورية توفيق مجاهد . الصومال فى المحيط الدولى . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية التجارة جامعة القاهرة ، ديسمبر سنة ١٩٦٠ .
- راشد البراوى [دكتور] . الصومال الكبير حقيقة وهدف . القاهرة ، ١٩٦١ .
- عبد الفتاح هندى . تاريخ الصومال . القاهرة ، ١٩٦٠
- عبد الله المشد [الشيخ] . تقرير عن احوال المسلمين فى بلاد الصومال وارتيريا وعدن والحبشة . القاهرة ١٩٥٠ .
- عبد الصبور مرزوق . أضواء على الصومال . القاهرة ١٩٥٩ .
- عبد المنعم عبد الحليم . الجمهورية الصومالية « الاقليم الجنوبى » . القاهرة ، ١٩٦٠ .
- عبد المنعم يونس . الصومال . القاهرة ، ١٩٦٢ .
- عبد الملك عودة [دكتور] . السياسة والحكم فى أفريقيا . القاهرة ، الطبعة الاولى ، ١٩٥٩ .
- على ابراهيم عبده [دكتور] . المنافسة الدولية فى أعالى النيل . القاهرة : مكتبة الانجلو ، ١٩٥٨ .
- محمد المعتصم سيد [دكتور] . دول اسلامية فى شرق أفريقيا [هرر والصومال] . القاهرة ، ١٩٦٤ .
- محمد صفى الدين [دكتور] . افريقيا بين الدول الاوروبية . القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٥٩ .
- يوسف أحمد . الاسلام فى الحبشة . القاهرة ، ١٩٣٥ .
- الشريف عيدروس . بغية الامال فى تاريخ الصومال . مقديشيو ، ١٩٥٤ .
- المقريزى ، تقى الدين أحمد بن على . الالمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الاسلام . القاهرة ، ١٨٩٥ .

ثالثا : المقالات والمجلات :

- جلال يحيى [دكتور] . « انجلترا وبلاد الصومال » نهضة أفريقيا — السنة الاولى ، العدد السابع مايو سنة ١٩٥٨ .
- جلال يحيى [دكتور] . « الصومال فى مفترق الطرق » صوت الصومال [مجلة غير دورية أصدرها مكتب الصومال بالقاهرة] ، العدد الاول . ديسمبر ١٩٥٩ .
- حورية توفيق مجاهد . « مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا » ، مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة — العدد الثانى ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، يوليو — ديسمبر ١٩٥٩ ، ص ٤١ — ٦٠ .
- حورية توفيق مجاهد . « الصومال والمؤامرات الاستعمارية » . صوت الصومال [مجلة غير دورية أصدرها مكتب الصومال بالقاهرة] السنة الاولى ، العدد الاول ، نوفمبر ١٩٥٧ ، ص ٣٧ .
- حورية توفيق مجاهد . الصومال الحبشى . نهضة افريقيا ، السنة الثانية — العدد ١٧ — ابريل ١٩٥٩ ص ٢٤ — ٢٣
- حورية توفيق مجاهد روابط الصومال جيرانه . نهضة افريقيا ، السنة الثالثة ، العدد ٣٢ يوليو ١٩٦٠ . ص ٢١ — ٢٥ —



ثانيا ـ المراجع الاجنبية

Books

Alport, C. J., Hope in Africa. London: Herbert Jenkine Ltd., 1952.

Bartlett, V. Struggle for Africa. New York: Frederick A. Praeger, 1953.

(The) British Survery. The Somalilands. Published by the British Society for International Understanding. London: Benjamin Franklin House, 1955.

Contini, Paolo. The Somali Republic: An Experiment in Legal Integration, London 1969 (in preparation).

Coupland, H. East Africa and its Invadors. London: Oxford on the Chapendon Press, 1956.

Drysdale, J. The Somali Dispute, London, 1964.

Emerson, R. Self Determination Revisited in the Era of Decolonization. Cambridge, Mass : Harrod University, Center for Int. Affairs, Occasional papers — Int. Affairs, No. 9, Dec., 1964.

Hertslet, Sir E. The Map of Africa by Treaty. 3rd. edit. 3 Volumes and Alas. London: His Majesty's stationary Office. 1905.

Holling's Worth, L. W. A short History of East Coast of Africa, London, 1956.

Lewis, I.M. A. pastoral Democracy. London, 1961.

——, The Modern History of Somaliland: from nation to state London, 1965.

Luther, W.E. Ethiopia Today, Stanford, 1958.

Murray, James Jr. The United Nations Trusteeship System. Urbana: The Univ. of Illinois, 1957.

Pankhurst, Sylvia E. Ex-Italian Somaliland. London: Watts & Co., 1951.

Perham, M. The Government of Ethiopia; New York: Faber & Faber, 1948.

Rodd, Lord Rennel. British Military Administration of Occupied Territories in Africa During the years 1941/47. London: His Majesty's Stationary Office, 1948.

Sody, E.J. The United Nations & Dependent Peoples; Washington: The Brookings Institution, 1957.

Stamps, L.D. Africa: A study of Tropical Development. New York: John Wiley & Sons, 1959.

Touval, Saadia. Somali Nationalism, Cambridge, Mass: 1963.

Trimingham, Spencer, Islam in Ethiopia, London: 1952.

Zartman, I. William. Government & Politics in Northern Africa. New York: Frederick A. Praeger, 1963.
International Relations in the New Africa.
Englewood Cliffs: Prentice Hall, 1966.

II Articles & Periodicals

«After The Referendum in French Somaliland: Evolution of the Dispute,» Africa Report, April 1967. pp. 42 - 5.

Brown D.J. Lathem. The Ethiopia-Somaliland Frontiers Dispute. International and Cooperative Law Quarterly, April, 1959.

Castagno, A.A. (Jr.). Somali International Concilation. Carnegie Endowment for International Peace. No. 522, March 1959.

——, «The Somali Republic in Transition,» Africa Report, VII. Dec. 1962. pp. 8 - 10.

——, « The Somali - Kenyan Controversy, » Journal of Modern African Studies 2, 1964, pp. 165 - 188.

——, «The Political Party System in the Somali Republic, in J.S. Coleman & Rosberg (eda), Political Parties & National Integration in Tropical Africa. Berkeley and Los Angelos: University of California Press, 1964. pp. 535 - 554.

Chime, Samuel. «The Organization of African Unity and African Boundaries,» in Carl Widshand (edit.), African Boundary Problems, (New York: Africana Publishing Corporation, 1969, pp. 65 - 72.

Drysdale, John. «The Problem of French Soma-

thiopia-Somalian Boundary Dispute,» Journal of Modern African Studies, 12, 1964, pp. 189 - 210.

Marcus, Harold. «A Danzig Solution» ? Africa Report, April 1967, pp. 40 - 1.

«Newsin Brief». Africa Report, 1960 - 9.

«Somalis Foreign Policy: Shifts to Positive Neutralism,» Africa Report, Vol. 6, No. 8, August, 1961 pp. 3 - 4.

«The Somali Republic in Transition,» Africa Report, Vol. 7, No. 9, Dec. 1962, pp. 26 - 30.

Touval, Saadia. «Africa's Frontiers: Reactions to Colonial Legacy», International Affairs, 4, Oct. 1966, pp. 641 - 54.

——, The Organization of African Unity & African Borders,» International Organization, 1, 1967, pp. 102 - 27.

Thurston, Raymond. «Détente in the Horn», Africa Report, Feb. 1969, pp. 6 - 13.

Zartman, I. William. «The Politics of Boundaries in North and West Africa», Journal of Modern African Studies, 2, 1965, pp. 155 - 73.

III Documents and Official Publications

United Nations

General Assembly: (Resolutions)

— A/392 (V), 15 December 1950.
— A/755 (VIII), 1 December 1953.
— A/854 (IX), 14 December 1954.
— A/947 (X), 15 December 1955.
— A/1068 (XI), 26 February 1957.
— A/1213 (XII), 14 December 1957.
— A/1345 (XIII), 13 December 1958.
— A/4323 — 4324 — 4325, 3 December, 1959

Trusteeship Council, (Resolutions)

— T/1000, 1954.
— T/1257, 21 July 1955.
— T/1396, 10 July 1958.
— T/1516, 4 April 1960.
— T/1542, 10 June 1960.
— T/L 921, 9 July 1959.
— T/L 973, 20 May 1960.

liland», Africa Report, Nov. 1966.

Finkelstein, L.S. Somaliland Under Italian Administration. A Case Study in United Nations Trusteeship. Carnegie Endowment for International Peace, Sept. 1955.

International Conciliation, Carnegie Endowment for International Peace, New York:

——, Issues before the twelfth General Assembly No. 514. Sept. 1957.

——, Issues before the Thirteenth General Assembly No. 519, Sept. 1958.

Kapil, Ravi. «On the Conflict Potential of Inherited Boundaries in Africa,» World Politics, 4, July 1966, pp. 656 - 73.

Keesing's Contemporary Archives (Weekly Dairy of World Events), London: Keesing's Publications Limited.

Legum, Colin. «New Crisis in the Horn», Africa Report, April 1963.

——, «Kenya's Little Guerrilla War Heats Up,» Africa Report, April 1967, p. 39.

Lewis, I.M. «The Somali Conquest of the Horn of Africa», Journal of African History, 1960.

——, «Pan Africanism and Pan Somalism,» Journal of Modern African Studies, 1, 1963, pp. 147, 61.

——, «The Problem of the Northern Frontier District of Kenya», Race, 1963. pp. 48 - 60.

——, «Prospects in the Horn «Africa Report, Vol. 12 No. 4, April, 1967, pp. 37 - 9.

——, «Recent Developments in the Somali Dispute,» African Affairs, No. 166, 1967, pp. 104 - 12.

——, «Integration in the Somali Republic», in A. Hazlewood, Integration & Disintegration, (edit.). London: Oxford Univ. Press, 1967. pp. 251 - 284.

Melamid, Mesfin Wolde, Background to the E-

— The first five-year development plan (1963 - 7), 1963.

— Somalia at a Glance, 1964.

— White Paper on N.F.D., 1964.

— Somali Republic and the Organization of African Unity, 1964.

Ethiopian Government:

— Ethio-Somalia Frontier Problem, 1961.

— The Ethio-Somalia Frontier Problem. A News Bulletin prepared by Ethiopian Embassy. Cairo: The Ethiopian Imperial Embassy Printing, 1961.

Kenya Government :

— Kenya Somali Relations, April 1967.

— Kenya Calling. 28 December, 1963.

Italian Government :

— Rapport du Gouvernement Italien à l'Assemblée Générale des Nations Unies sur l'Administration de Tutelle de la Somalie. «Aux Années 1950 à 59.

— Gouvernement Italien, Ministère des Affaires Etrangères, Rome.

— U.N. Department of Public Information, New York.

— Year book of the United Nations 1948.

— Everyman's United Nations (1945 - 55), (1945 - 58) (1945 - 65).
U. N. Review.
U. N. Bulletin

Organization of African Unity

O. A. U. Mimeographed Text:

— CIAS/GEN/INF/25, May 1963.
— CIAS/GEN/INF/43 May 1963.
— AHG/Res. 16/I July 1964.
— AHG/Res./I/IV September 1967.
— CM/Res. 3/II February 1964.
— CM/Res. 16/II February 1964.
— CM/Res. 16/II February 1964.

Somali Government :

— «Somali Peninsula», edited by the Presisidency of the Council, 1961.

— The Somali Republic and African Unity, 1962.

— The Issue of the Northern District, 1963.

— Government Activities from Independence until Today, 1 July 1960, December, 1963.

